

١

من سبخته نماز هته عنه او من التسبيح بمعنى بمعنى الفراغ من الشغل  
 لانك جعلته فراغا عنه ولما قصد ان يكون لتتزيه الله لفظ براسه  
 بخصوص به **جعل** بمعنى التتزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة  
 الى الله تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة العنصرية وقد يستعمل سكان  
 عند التعجب والسرفيه ان التتزيه البليغ يلزم التعجب من  
 بعد ما تزه عنه من المنزه فكانه قيل ما العدة من هذا فتارة يقصر  
 التتزيه اصاله والتعجب كعبا وتارة يعكس كما تشهد به موارد الاستعمال  
 وانصا به دائما بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله ثم  
 نزل منزلة الفعل فسد مسدود ذل على التتزيه البليغ من جميع  
 القبايح التي يضيفها اليه اعداؤه وهوها هنا جملة تعترضه لكونه  
 بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في انشا الكلام لنكته  
 التتزيه على ما صرح به السارح في اواخر الباب الثامن والسوا  
 الوسط والسما والبكر السمين وتخفيف اللام جمع يجعل بفتح السين  
 وهو الرلوا اذا كان فيه ما البته **والاستنهاض** لشئ الامور بالنهوض  
 اي القيام لذلك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاص الفارس من الكبد  
 والفارسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله  
 في استعانه لتتقيج الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه  
 بحال من استعان بجنده من الحيلة ومن الرجال على اعدائه  
 في مطلق الاستعانه وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة  
 الى طرح الاوراق يا اياه السابق كما لا يخفى على المصنف والقارئ  
 المتكلم من فتر يفتتقورا والسنوح الظهور فجا بجد الله ايماني  
 ما جمعت عقيب رجوعي واصافني اليه ما ذكرت متلبسا بجد الله  
**كفر** منصوب بها لتضمنه الصيرورة مرفونا وهو صفة كاشفة  
 للمكنز لان الكثر المال المدفون ومن في جواهر الفراء ببيانها  
 ولست في مثل هذا المقام زايدة للتاكيد كما توهه الجوهرى

Suleyn	Kutüphanesi
Klasik	1423
Yeni	
Eski	



اذ لا يجوز استنساخها بخلافها فيما جاز من احد والطرف مستقر متعلق  
 بالكون **النام ٧** الخاص لتسلسل التقديران وهو صفة للكنز  
**والمنحون** المملو والنخبة ما اخفت به الرجل من اللطف والجمع  
 تخف وحضرت الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن غنى الرجل  
 والعلمية فعليه من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من  
 خدمه يجزمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب بجور والسدة  
 باب الدار وجعلها سدور السية فعليه من السنا بالمد وهو الرفعة  
 والمجا والملاذ واحد وهو المعاذ وحسن حصين بين الحصانة والبا  
 في النبي للشم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلعة بالضم  
 وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاحزان جمع اخ وقد جمع الاخ  
 على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاحدقا  
 والاحوة في الولادة وقد جمع بالواو والنون والاحوان الذي خلا  
 ودهم عن شوب التناق يشيعوني اي يجعلوني مصاحبا بصالح  
 الدعاء من التشيع او من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جوده  
 صاحبكم وتابعا والشكر الشا على المحسن بما اعطاه من المعروف  
 يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى  
 الى المفعول الثاني البتة صرح به النقا فلا استقامة لما جوزه  
 الشارح والمحتمل في شرحها المفتاح في قول الشاعر  
**سا شكر عمرا ان تراخت مني اياي لم تمن وان هي جلت**  
 من كون اياي مفعولا ثانيا لا شكر اللهم الا ان يجعل على المسامحة هذا  
 والباقي بما عاينت على ما بعض النسخ المتأيلة ما عاينت والكدة الشدة  
 في الكد والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة اي حصول المشقة  
 كشيدن فعانيت العناء على ما هو قال المعنى مثل تناهيت غاية  
 الوسع في احتماله للوجهين ولو تراعت عانيت من المعاناة فكان الظاهر ان  
 الرواية لا تساعد وتضرب الى الله اذا استكان وتزل اليه طالب العزة

وكذا

وكذا تعرض وفي المصادر المتفرغ زادي كردن والتاكب من تكب على الطريق  
 اي عدل كطب ودخل والمبين من الابانة وهي الظهور هذا اي المخلصون  
 الموصوفون بالصفات المذكورة لعمرى اللام لا ابتداء حذف خبره وجوبا  
 لميسر جواب القسم مسددة تقن يره لعمرى يسمي والهر يفتح العين وضمها  
 البقا ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمرى يمكن ان يجعل على حذف  
 الحذف اي لو اذهب عمرى وكذا امثاله مما اضم فيه بغير الد كقوله والناس  
 والليل والقر وتطاييرها اي ورب السماخ ويمكن ان يكون المراد بقولهم  
 لعمرى واحثاله ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وتزيجه فقط  
 لانه اخوي من ساير الموكلات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب  
 البرية ولبين الغرض اليقين السري وتشبيه الله به في التعظيم حتى  
 يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح  
 به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام شايخنا انه كفر ان كان  
 اعتقاد انه حلف يجب البر بدو حرام ان كان بدونه كما صرح به  
 بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله بينهاكم ان تحلفوا باياكم  
 فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رضي الله عنهما  
 لان احلف بالله تعالى فانه خير من ان احلف بغيره فابرو عن ابن  
 مسعود رضي الله عنه مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور  
 لابي اسبه ولله اشاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام  
 قد افلح وابيه وقال عز وجل من قاتل لعركه انهم لني سكرتهم يعمهون  
 فهذا جري على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز  
 خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة تفتيض القلة عاليا والمرام  
 مصدر يسمي من رام يروم روما وهوهاها بمعنى المفعول والمعنى  
 ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في  
 الوجوب وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورية  
 الا انه لو كان الحق المبين بصيغة المطلوبية كثير المكان الطالب له



ايضا كثيرا ففيه ثلثي للروم بنى لازمه وقد جعل هذا اشارة الى الحرف  
المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور  
او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غلبت الباطنة لان الحق  
يجلوا ولا يجلي ولو ابي المصدر رعاية العناية الحقيقية لكان اظهر اري الحق المبين  
فليل طلبه والطابع والطبع والطبيعة السجية التي يجيد عليها  
الانسان واللدن سدة الخصومة والجدال الخصومة وليفتاتي  
الح فان قلت المذكور في كتب النحويين ان اللام الداخلة على اداة الشرط  
لا يراى ان بانها جواب حبيبي على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام  
المؤدنة وتسمى الموطية ايضا لانها وطيت الجواب للقسم اي  
مهدية له والشارح جعل الجواب بها هنا للشرط بقوله الفان فهو  
مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبقى على مذهب الفراء قلت اللام ها هنا  
زايدة لا موطئة للعسم كما في قوله لئن كانت الدنيا على كاري بتارخ  
من ليبي تملوت اروح والتمنا الذكر بالحيز والمراد بالعاجل الدنيا  
الحسب بمعنى الحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك توصف انك  
بلا ان اضافة لكونه بمعنى الحسب غير حقيقة كذا في الكشاف يقال  
احسبه الي اذ اضافة في الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب الموبة  
مطلق الثواب كما نقله الارزهرى وبعضه قوله تعالى هل ثوب الكفار  
ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزا الطاعة نعم  
انه اكثر استعمالا في الخبر كما صرح به بن الاثير في النهاية والحيز كل  
الغني والاصل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والاثابة الرجوع  
**قوله** افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله بحمد الله يكون  
الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في مواضع الحال من فاعل افتتح  
اصلة الافتتاح وبمعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على  
وجه اليمن تلبس بحمد الله فلا تناف وتحيين بين التيمن والتسمية  
في التعلق بالافتتاح سوى انه اورده لفظه بعد التيمن فيها رنزا الي

ان با

ان با باسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر  
وان جهه التلبس هي التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علم الله  
والمناسب لما ذكره الشارح في حواشي التلويح ان يجعل قوله ها هنا  
بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيقي بالقول  
وعليه القول انه الفعل المخصوص او الفها هنا وبالجملة خصوصية  
كل فعل شرع في مدلوله متبركا بها ولذا التزم حذفه في كلام الحكمي  
تعالى وتقدم من ليكون متلفظا كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية  
عين ما في القرآن اذ لو ابي به فيه لمخالفة لتسمية من شرع في غير القراءة  
او الاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يقع فيه عن ذكره الله اذ لو ذكر  
الفعل المستدعي للفاعل لغاى ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم  
التقدير باسم الله ابتداء وتقديرا للفعل تقدير الفعل الخاص لدلالة  
على تلبس كل المشروع فيه ابتداء به وانتهى به بالتسمية امير بالمقام وادنى  
في تاديه المرام من تقدير ابتداء اذ عرض للمؤمن تلبس جميع اجزا الفعل  
بالتبرك بالتسمية **وكذا** ما استحبه الشارح لكن لما تقدر ذلك حقيقة ولا  
خرج في الشرع جعل طريقه كونه المشروع فيه متلفظا بها كما في النية  
حيث اعتبر حقيقة في ابتداء العباد حقيقة وفي جميعها تقدير اولها  
ذكر الابتداء في حديث البتار الا ان المقدر فعل البتار وقد يشهد  
على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام في خطبه يوم النحر  
ومن لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عليه الصلاة والسلام باسمك  
وصنعت جنبي واسمك ارفع وقوله عليه الصلاة والسلام باسمك  
اجبي واسمك آمن فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال الخاصة  
وفيه انه مبني على تعلق الجارئات بالافعال الظاهرة وهو في خبر  
المستعملين هذا او يحتمل ان يكون الظرف المذكور لغو ونسبة  
الافتتاح حينئذ الى الحمد فقطع تاخره عن التسمية استغناء بافادة  
الحكي واعتراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية



٧ ينافي وقوع الافتتاح فلا تقارن بين حديثي الابتداء بالتمهيد  
 والابتداء بالتسمية حقيقة لأن البناءين للاستعانة والاستعانة  
 بنى الثاني الاستعانة بأخر كما ظن اذ حمل البسطة على الاستعانة  
 لا يكتف بحسن التاديب لأنه يقتضي الي جعل اسم الله تعالى اله والالة  
 لا تكون مقصورة لذاتها وحمل بالحد في الحديث عليها يقتضي خروج  
 الحمد عن الكتاب وهو منافي للعرف بل لأن الابتداء امر عرفي يعتبر  
 مستدام من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قلنا  
 وان كان شيا واحدا لكنه وحدة اعتبارية اولان الاول محمول على  
 الحقيقي والثاني على الاصنافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على  
 تقديم التسمية واحتياطا في العمل لما ان التسمية جهة التمجيد  
 الا انهم لم يكتفوا بها لان من ابي بالتسمية لا يقال له الحمد عرفا ولهذا  
 ثبت التقارض الظاهر بين الحديثين واحتج الى التلغيق اولان المناسبة  
 لمقام التعظيم المصريح بالحمد وحصره عليه تعالى **قوله** اذ اجد مالوج الي  
 تقليد الافتتاح بهما بعد موجب الحديثين اشار الي تقليد الافتتاح  
 بالحمد يوجب اذ ففعله اذ مفعول له للافتتاح واورد عليه  
 ان اذ احق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اجز الكتاب فكيف  
 يقلل الافتتاح به عما ان قوله الحمد اخبارا يثبت الحمد لله والاخبار  
 عن ثبوت شي ليس له اي بذلك الذي فلا يكون قوله الحمد لله محذول  
 اخبار به اجيب الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد  
 في هذا الوجه ربط العتيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي  
 هو التلغيق وهما حاصلان بالاذا المذكور فهو مقصود في ضمن مقصد  
 ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد اي قوله تعالى لمن  
 شكرتم لازيدنكم وليس المراد ان الحصر هنا من قبيل الشكر لا خلاه  
 بالتسمية على الاستحقاق الا ان كما سيجي بل المراد ان الحصر على مجموع النعماء  
 انزائته والانعام يتضمن الشكر والتخليد لملاحظة ذلك المتضمن

فندبر

فتدبر ولا يخفى انه اذا كان المقصد ذلك الدبط والجلب كان تقديم  
 الحمد على المجلوب الذي هو التلغيق واجبا فغلب الافتتاح بالحمد  
 بالاذا المذكور ايما الي هذه التلغية على انه سيجي ان الاطراد والانفا  
 غير لازم في العلة والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاذا لا يقدح فيه  
 حصوله بغير هذه الطريقة **وتدريج** بانه تخليل لا فتح باعتبار  
 ما سئل عليه من التمجيد لانه تخيد بخصوص ويرده الفرق الظاهر بين  
 تقديم الحمد والتخيد المتقدم وبانه تعليل الحمد لله لا افتتاح وفيه ان  
 المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاوه بلا علة وجعل العلة  
 للتدريج يا به التزوق السليم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن  
 اذ افعه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم عيانا لبق النعماء  
 حق شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب  
 لا جلها لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ها هنا مثله فيما سكرنا  
 حق شكره كما سذكره الان وعن الثاني بان الاخبار يثبت جميع  
 المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد  
 وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشائي مستعمل  
 في معناه مجازا ان الظاهر ان المتكلم به ليس في صدره الاخبار والاعلام  
 لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المصير ومعني  
 الحمد لله الحمد لك يا رب مقصود المتكلم المتلفظ به ان شئت فقل  
 تعالى بوصفه بالجميل والى جادة بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين  
 الاخبار والانسا كصيغة المفعول لا يلتفت اليه لان الصيغة المذكورة  
 اخبارات في اللغة نقلها الشرع الي الانسا لمصلحة الاحكام والنبات  
 النقل في اسأل ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا **قوله** الحق  
 شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان تكون الاولى بتعريضه والثانية  
 ببيان عيان المراد بالشكر صرف العبد صبيح ما انعم الله تعالى به عليه الى  
 ما خلق له جلده اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعني واجب ايضا



كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الي <sup>٢</sup> تعظيم الله تعالى بحضرة  
ويحتمل العكس والمعنى اني هو ما يجب عليه من بعض شكره فاني اذ وجوب  
العربي يتقن وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين التقصير  
لتعريف الشكر العربي كما لا يخفى ويحتمل ان تكون من بيان في الموضوعين  
فالاولي بيان لشي والثاني بيان لما يجب والمراد بالشكر اللغوي والمنع  
على التقدير ان المصنف ادي شيئا من الشكر كما هو صفة بصفا اعتقاد  
وخصوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الي ان قوة الحمد لشي  
بحق شي من الشكر وان لم يقدر علي ان يسكره حق شكره **قوله** هو الثنا بالثنا  
او زده عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثنا لا يكون الا به واما  
قوله عليه الصلاة والسلام لا يحصى ثنا عليك انت كما اثبت على نفسك  
فجهول علي الجاز والحامل عليه قصد المساكلة واجيب بانه بيان للواقع  
وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر مقابلة قوله فيه سوا كان ذكر باللسان  
الح وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثنا علي ما ليس باللسان  
محازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو الذي  
في اصطلاح الاصوليين ببيان التقدير فلا يبراد ان صرف اللفظ الي حقيقة  
لا يحتاج الي دليل والحق ان اختصاص الثنا باللسان غير مجزوم وبه بل  
المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكر امانته لقلكم  
تتفون وغيرهما من الكتب ان الثنا هو الاثيان بما يستحق التعظيم مطلقا  
نعم ذكر في المحمل ان الثنا الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام  
بالعقل وقال عز من قائل وان من بني الايسج بحده واكثر الاشيا لالسان له  
قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحل  
استال ما ذكر عندهم علي الجاز **قوله** علي الجميل لم يتعرض للمحمودية لدلالة  
الثنا عليه دون المحمود عليه واما ترك ذكر المحمود عليه للازم في المختصر  
الكتا بقوله سوا تعلق بالنعمة ونزكها هنا مفيد قصد التعظيم  
ايضا لما ذكر من دلالة الثنا فان قلت اذ ان شي احد علي ظالم علي ما فعله  
من يوجب

س

من ثنبا لالوان وقتل النفس بغير حق علي قصد التعظيم فالظاهر انه حمد  
ولذا يزم هذا الحمد لان محله لم يقع في محله مع انه ليس علي الجميل قلت  
لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المني والظاهر ان  
الحامد في الصورة المذكورة بعد الحمد عليه جميلا وبصوره بصورته  
فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عمه  
المحمود به علي الاشهر ووجهوا اختياره علي المدح بانه شعر بالاختيار  
الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت  
الدولة علي صفاتها والتعريف المذكور خال عن التقيد به فليس لغير  
قلت اجاب الساج في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل  
الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار علي ما صرحوا  
به فان قلت قبلزم ان لا يكون الثنا علي الصفات القديمة جدا اذ  
استقاد تلك الصفات الي الذات ليس بالاختيار والالزم حدوها  
علي ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل  
الافعال قلت لما كانت الذات كاخية في اقتضا تلك الصفات تجوز  
بمنزله افعال اختيارية ليستقل بها فاعلمها ولان تلك الصفات  
سبب الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود  
عليه فعل اختياري في المال وقد يقال الحمد فيها ذكر محاز عن المدح كما  
في قوله تعالى عسى ان يعفك ربك مقام محمودا واما للضير الي ما ذهب  
اليه الامدي من جواز اسناد القديم الي المختار وخويزان يحد  
علي تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما رعه الجبائي فسيما  
لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت علي انه لا يبع  
فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والانتسل  
او تقدم الشي علي نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بانه اهل اللغة  
يطلقون الفعل علي الصفة ولقد اطلقون علي العالم اسم فاعل  
فتأمل **قوله** سوا تعلق بالفضائل ام بالفواضل سوا اسم محني



الاستوي بوصفه كما يوصف بالمصدر ومنه قوله تعالى الى كماله  
 سوا بيننا وبينكم وهو هاهنا خبر والعقل بعدة اعني تعلق الخ  
 في تاويل المصدر مبتدا كما صرح كماله الزحيري في قوله سوا  
 عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه  
 بالفواضل سوان وسوا لا يعني ولا جمع علي ما في الصحاح في الجملة  
 اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقي هاهنا شبهة وهو  
 ان ام لاحد المتعذر والتشوية انما تكون بين المتعذر لا بين  
 احد فالصواب الواو بدل ام او لفظة او بمعنى الواو وكون امر  
 بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب  
 كما لم يخصه ان سوا في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامر ان سوا في الجملة  
 الاسمية والله عيا جوابا لفظا المقدر ان لم تذكر الحزرة بعد سوا كما في مثالنا  
 او الحزرة وام محذوران عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة  
 ان ان والحزرة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المنكلم  
 والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامر ان  
 سوا والشبهة انما تردد اد جعل سوا خبر موقفا وما بعده مبتدا خبر  
 الخبر في قوله تعلق راجع الى الشا اشارة الى عموم الجمل المتعلق والرجوع الى  
 نفس الجمل يوجب ركاكة في المعنيان يكون من قبيل قوله لنا الحيوان جسم  
 حساس سوا تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فيستبعد جدا  
 او الفضائل جمع فضيله وهي كل فضيلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي الخيرية  
 المتعدية والمراد بالتعدي هاهنا التعلق بالغير في تحقيقه وجوبا كالانسان  
 اعني اعطاء النعمة لا الانتفال كما توهم واللام يجمع احد والشكر ابداء اصلا  
 لان الحمد عليه فعل اضياري ابتداء كما مر والفعل لا يقبل الانتفال اصلا **قوله**  
 والشكر فعل الاخر فان قلت لم عرف الشكر وبين الشبه بينه وبين الحمد  
 مع انه غير منكر في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد نشره كان  
 مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر فعل هو هذا ففسره وبين الفرق

تخليضا

تخليضا للسامع عن ورطه الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام  
 من قبيل الشكر والمادة مادة الاجماع لان الشارح صرح بان في هذا المقام  
 تدبرها على تحقيق الاستحقاقين ومعني الاستحقاق الذي اني للاستحقاق  
 بصفاته الذاتية فالحمد هاهنا على صفاته الذاتية مع صفة الانعام فكيف  
 يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ هاهنا  
 حمدان احدهما باز الصفة الذاتية المستفاد من التعليل باسم الله تعالى  
 والاخر من التعليل بالانعام ويعبر كل منهما على حاله ويجعل الشكر محذورا  
 في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقيق هذا المعنى  
**الموضوع** في الشكر الجاني اذ لا يفوح فيه الجهد المبني كما لا يفوح في  
 دلالة اللفظ الموضوع لحي الجهد بالوضع وعمل استعماله على ان يكون  
 ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد  
 نفسه او بفعله اذ يكون المبني بلا واسطة عن تعظيم النعم بالنظر الى  
 الغير عاين كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير هاهنا بحث وهو ان الانبا  
 على التي لا يستلزم تحقيقه فضلا عن مقصده ولا شك ان قصد التعظيم  
 متغير في الشكر فالاحسن ان يبذل قوله يعني عن بقوله بقصد به تليينهم  
**قوله** بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر  
 لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام عوضا عن الاضافة  
 اي انعامه **قوله** اد اعتقاد او محبة بالحيثان عطفة على سائبة باو وعطف  
 لاحقه عليه بها يدل على ان سرد الذكر اللساني والهل الاركاني شكر  
 ولا يد اخذه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع ثم ان الذكر اللساني والهل  
 الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يحالفه افحال الخوارج  
 في الاول ان تلك المطابقة وعدم الخالفة شرط خارج ثم ان المراد من الاعتقاد  
 التصديق جازحا او راجحا تابعا لا وقيل بل المراد به الحزم واعلم انهم  
 صرحوا بان الشكر بالحيثان اعتقاد انشائي الموجه بصفات الكمال واعتقاد  
 انصافه بصفات الانعام وحي التبع في مقابلة العامة لا مجرد المحبة



ولا يجمع الاعتقاد والمحبة وان لزمنه فلا يعطف المحبة على الاعتقاد  
لئلا يقدح من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر من الابدان ووسط  
الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمز الى ان خبر الامور اوسطها **قوله**  
او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل لتنبيهها على ان العمل  
انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا  
**قوله** وحده حال من اللسان على تاديلها لكن قيد سببوية اي منفردا  
وذهب الاصمهايني الى ان التعريف فيه وفي نظاير العهد الزهني لا  
الخارجي والمعهود الزهني نكرة في المعنى ولهذا يعادل معاملتها كما ينبغي فلا  
يحتاج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول هو  
مطلق الحال المقدرة اي بتوحد اللسان بكونه مورد الحمد **قوله** الوعدا  
فعل في هذا يكون تأكيد قيد النسبة الحصرية المستفادة من ضمير النصل  
في قوله هو **قوله** هذا يكون قيدا للسان وعند الكوفيين نصب على  
الظرفية بمعنى في حال وحدته لامع غيره يعنى النعمة وغيرها اي الانعام  
بها اذا انقضت هي المنزاة الغاية بالشخص متعدي به الى غيره **قوله**  
على الوصف العلم والنجاعة ليست اكبأصلة للموصف وان كان المتدارك  
ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بها يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا  
يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى  
على الوصف بازا العلم والنجاعة فان قلت النجاعة ملكة نفسانية  
غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازانة حمدا وقد استلزام اختيارية  
المتعلق فيه قلت النجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة ايضا كما الخوض  
في الممالك والافدام في المعارك وهي المرادة هاهنا **قوله** والله اسم الذات  
المراد بالاسم هاهنا ما يقابل الصفة واللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازا  
ذاته فرع لتعقله وصيغ لم يعلم حقيقة تعالي لم يتصور ذلك قلت  
لا نزاع في وقوع تعلقه تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية  
والفعليه على قدر ما ظهر منها بالنبي والاني وانما المستعني تعلقه

بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع انعام للمعنى الخاص  
على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا وواضع هذا الاسم هو الحق  
تعالى اما اذا كان واضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا و ذات التي  
قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل  
الوصف والمرادها هاهنا هو الثاني وهو استعمال استعمال النفس واستعمال  
الشيء ولذا يجوز تانيته وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته  
العلي الوجوب الذاتي الذي يتصرف اليه مطلق الوجوب لا اختصاصه  
به ولا تطوا به على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن  
كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال  
لجنايه تعالى توطئة لما يذكرون وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والحمد  
جمع محمده بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد **قوله** ولذا لم يقل الى قوله تحقق  
الاستحقاقين اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة  
مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيهها على استحقاق الذات  
من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعتراض عليه بانه  
لا شعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من مؤاخرهم ان تعليق  
اسم باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه سلم ذلك فانما هو  
اذ لم يصرح بان جملة الاستحقاق غير الذات وقد صرح هاهنا بقوله  
على ما ينبغي **والجواب** ان هذا يلزم بالذوق حيث لم يقل الحمد لمنع لاس  
تعلق اسم باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمدا عليه  
بعد اعادة الاستحقاق الذاتي لا بغيره ولا بغيره على ان لفظ الله  
تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر انضاف تلك  
الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم  
التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما  
تعرض اضراب عن المفرد كان سائلا سال بان هذا الابهام لا يضرا في  
الاختصاص ثابت في نفس الامر وتعرض المصنف لصفة الانعام



فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض الى اضره وهاهنا بحث اخر وهو ان  
الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد  
في حواشي الكشاف فقد اندرج الاستحقاق بصفة الانعام فلم اخذه بالذكر  
**واجيب** بان ذلك كالمصرح بانه ادي الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من  
ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فمما لا يمكن ان يجاب بان الاستحقاق  
الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير  
الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان  
الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهر اذ ذكر  
الانعام تخرجها بالاستحقاق الوصفي وايمانا الى ان كل صفة من صفاته تعالى  
مستقلة بفاضة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي  
انه قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعطيات ولا شك  
ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان العبودية وصف مقتضى ذاته كونه  
ولزوم تعلق الحمد بالعواضل ام الفاضل لا يقتضي ان لا يستحقه المعبود لذاته  
ان يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر **قوله**  
قدم الحمد لاقتضاها المقام مزيدا اهتماما سياقي في تقديم المسند اليه انك  
تعهد الياسم فتقدمه تارة ويجعله مسندا اليه وتؤخره اخري فتجعله  
فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه موحى في الاصل  
او مقدم فسواء اعتبر الحمد موحيا في الاصل بان يكون التقدير الحمد لله  
او مقوما بان يكون الحمد لله ليستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصفا  
بان النكتة انما هي المنزلة عن موضع لا للتعار ولحمد قار فيه لانه مبتدأ  
لانه لم يرد باقتضاها المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذا الاهتمام ليس  
مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقدير  
بل اراد ان هذا المقام الذي هو مقتضى تاليه يقتضي اهتماما بشان الحمد  
واراد بقوله مزيدا اهتماما به ان الاهتمام العارض الحمد مجموعا للمقام  
اولي بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه

لان البلاغة

لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقتها لمقتضى المقام مع فصا  
لكن فيه بحث وهو انه يشكك بقوله تعالى فله الحمد رب السموات ورب  
الارض قوله ولله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى ولله الحمد في سورة التكا  
الي غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام حمد  
**والجواب** منع ان المقام في الاي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاق  
تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف  
كما لا يخفى **قوله** على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يبتوهم من ان في  
تقديم الحمد فوائد التخصيص المقصود في هذا المقام وبوجهه بصرح  
صاحب الكشاف في سورة النبا بان قدم الظرفان في قوله له الملك  
وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاها المقام لتقديم الحمد معارضا  
لبيان الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاها المقام منضم مع تصريح  
صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد كما في الله الحمد فلا مانع من  
التقديم مع وجود المقتضى ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة النبا **قلت**  
عبارة هناك ليدل بتقديمها وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل  
بالتقديم فان قلت وجه لا اعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سبق من ان  
المخاطب بالجملة القصر محتمل بان يكون حاكا حكما مشوبا بصواب  
وحظا والمخاطب هاهنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب  
الذكوري في القصر الاضائي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه خفي  
ولود عابثا ونظرة اياك تغيب **قوله** بان فيه اي في الحمد لله بتقديم  
الحمد وهذا اغني راجع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لعلام العلامة  
حيث قال اجرا صفات الربوبية والانعام بجلال النعم ودقايقها والملك  
على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به تحقيق في قوله الحمد لله  
دليل على ان من هذه صفته لا يكون احدا حق منه بالحمد والشان عليه بما هو  
اهله من او بهذا يظهر الخ اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة  
على اختصاص حبس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس لغية الاستغراق بنا على



انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذا خصص الجنس  
يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما يتنافيان بحسب الظاهر  
قاعدة خلق الافعال وكل منهما يعبد ناديا لا تدفع به تلك المناقاة كما ذكر  
الفاصل المحي في لا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما  
فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد احدهما لتلك القاعدة اتية  
ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة التماسه لاختصاص الافراد ولكن بهذا  
القدر من الفرق لا يحتمل اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على  
العلم فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين علموا اختيار الجنس ونز الاستغراق  
بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو  
من مرفوعه كما هو الظاهر في المشبه به اعني العراك في ارسالها العراك  
وما ذكر من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على  
تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل  
بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاصه فترضا ايضا يستلزم  
جميع الافراد لان معناه نبوت فرد ما لله وانتفاؤه عن غيره فيستلزم  
نبوت جميع الافراد والسرفيه ان المهور الذهني نكرة في المعنى ومعنى  
التخصيص يتضمن معني النفي فيكون في المعنى كالتكرار الواقعة في سياق  
النفي فتعبر الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق  
معنى اللام يمنع كونه مراد في المقام اما المنع الاول فلظاهر كلامه  
فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به السارح في  
شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك ولا يه حصر في الفصل فائدة اللام  
في التعريف والتعريف في التحدد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوما  
في كلامه ضمنا كما ستطلع عليه من جواب قولنا فان قلت من ابن  
يقيم الم فالظاهر ان هذا الكثير من الناس علموا ما ذكر وامن كون الحد  
في هذا المقام محولا على الجنس دون الاستغراق انما باعتبار المنع هو  
الضرر او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معني التعريف

في الحد

في الحد لله على معني المراد بالتعريف اللامي في الجملة لا طلب بيان حد لوله  
الوضعي ونظيره قوله اولئك هم المفلحون معني التعريف في المفلحون لا  
على ان المتقين هم الناس الذي بلغوا انهم مفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان  
حصلت صفة المفلحين الخ فانه اراد بمعني التعريف هاهنا احد صورته حيث  
ردة بين العهد وغيره وسيجي بصرح الفاضل المحي بان المعني الثاني الذي ذكره  
من مرفوع التعريف المحي وحمل كلام الكشاف على ما ذكرنا ان كانت الفاعل اذكر  
السارح والفاضل المحي في حاشيتهما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد  
المقام لبيان مجرد مودى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم علموا  
بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنسي دون الاستغراق لزمهم  
حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالمرأى وهو مستبعد من تلك الخول  
على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بنا على مجرد منافاته لمذهب  
الاعتزال بجيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع  
لفظ المعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام فاذا اثبت ان التعليل  
الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحد محولا في المقام على الجنس  
دون الاستغراق ظهر ان باي الوصوه المذكورة هاهنا حتم ان تناسق ايضا  
لذلك لبيان سابق الكلام ولا حقه على ان السارح رد في شرح الكشاف على  
الوجهين الاولين باسعارها يكون اللام للاستغراق في الجملة عند  
البحراني مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليها هاهنا  
بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولي هوانه يرد ورواها هاهنا  
ما اورد هاهنا على الوجهين الاولين فلو كان دون الاستغراق كما  
يبنى عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحد لتعريف الجنس دون الاستغراق  
لبيان كون الحد محولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان  
اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا بنى السارح كلامه  
فاورد على السارح ما اورد فان قلت من ابن يقيم عن صاحب الكشاف كون

في الحد

له

هنا



الحمد محمول في المقام على الجنس دون الاستغراق فلم يمتد قتل من قوله وهو  
تخريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض  
المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف  
الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من حيث هي وصاحبها الكشاف  
جاءها هنا على الاصطلاح المذكور بقريضة الاستغراق هاهنا في مقابلة  
والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح  
وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي ولما ذكر  
الفاضل المحشي ان الدواعي على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض  
لاضتمام الاستغراق وفيه ايضا نقسف اما اولا فلانه صرح بالجنس  
في سورة العنبر ولم يتعرض لاضتمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا  
على ان الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاثنتان قريضة  
قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق وفي المقامات الخطابية **قلت** ادعا  
كون قريضة الاستغراق مما نحن فيه كناية على علم يدفع هذه التقرير  
ويمكن ان يدفع بان المراد من القريضة المرعي كوننا نارا على علم القريضة  
المجوزة للاستغراق والاستثنائي في الآية الكريمة قريضة موجهة له  
فالفرق ظاهر **واما ثانيا** فلان نصريحه بالجنس وعدم التعرض لانفا  
الاستغراق اصلا لا يدل على اقتضاره في معني الحمد على الجنس من  
حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامر من الجنس  
من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افرادة وكذا الحال  
في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص الحمد بقى هاهنا  
بحث ذكره جردنا شمس الملل والدين الغناري في تفسير الفاتحة حاصله  
ان الحمد على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمد على  
الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب  
الكشاف مستفاد من لام الله على ما هو المختار وهو الاختصاص في  
الاشياء لا النبوت كما عرف واشياء الجنس المذكور لا غيره

لا ينافي

ايضا في ثبوته لغيره ولو عند المثبت ولذا قال السكاكي وقد يكون الخبر  
عام النسبة والمراد تخصيصه بمعنى نحو جاني زيد وعمر وذهب وهذا  
بخلاف اشياء جميع الافراد المذكور فانه ينافي ثبوت شي منها لغير المذكور  
عند المثبت هذا كلامه وانت خير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص  
النبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في  
قوله هاهنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق النبوت فلا  
ينفي الاستغراق سوا حمل الاختصاص **الحمد** على النبوت او الاشياء  
لمناقاة مذهبهم الا ان يقال قوله بالاختصاص النبوت مبني على التاويل  
ولا ضرورة هاهنا مع ان اظهار مذهبهم وارادة التصلب فيه مناسب  
لاو ايد كتابه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله **الحمد** الذي خلق  
القرآن ثم غيره الى انزل ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم **قوله**  
والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والنبات او رد عليه ان الجملة  
الاسمية وان دلت على الدوام الا ان النبي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة  
عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لمصرحهم بدلالة اسميه خبرها فعليه  
بحرف قوله تعالى الله يستمزيهم على الاستمرار التجديدي **واما** ان قدر  
باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقريضة عمله في الظرف فيكون في حكم  
الفعل **والجواب** ان الفيد هاهنا للنبات هو الاسمية بقريضة العدول  
والاسمية التي خبرها فعليه انما تفيد التجدد ان لم يوجد داع الى الدوام والدوام  
المذكور داع اليه علمنا ان نقرر اسم الفاعل وتمنع كونه للحدوث ونقول  
يكفي للمعمل في الظرف راجحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت  
ايضا وقد نص الساج في اواخر الباب الثالث على ان زيدا في الدواعي احتمال  
النبوت والتجديد بحسب تقدير حاصل او فصل وهو بمنزلة الصريح  
فيما ذكرته هذا اولنا بل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله  
المجددة علينا يومافئوما ان يقال الحمد لله ليفيد تجدد صدوره  
الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الارزاسد بمعونه المقام على ان فيه



انغاب النفس دون الشبوي لانه اذا اعتادت الشئ الفته ولاشك ان  
 افضل العبادات الشكر والتحميق ان القاعدة في اختيار طرفيه الحمد  
 وترجمها جانب البلاغة ملاحظه المحمود عليه فان كان من الاسرار الثا  
 فالمناسب ان تختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية  
 صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعليه صرح به  
 بعض الاماثل **قوله** والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق  
 فكذلك ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جوار زيادة النايب  
 على المنوب عنه في الدلالة وان جاز ضرورة عنه فلا يرد عدم دلالة  
 المصدر على النسب والزمان وهذا ما بحث وهو ان المحققين صرحوا  
 بانه قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق  
 كما سيجي في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب  
 عنه المصدر من ذلك التخييل **والجواب** ان ذلك الفعل المنزله الام  
 اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالفعول والتثنية المذكور في فعل الحمد ما لا  
 يحسن بل لا يصح وهو ظاهر **قوله** فغيبه نظرا لان النايب مناب  
 الفعل بربان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون  
 تعديفه لزيادة معني هو الاستغراق في العبارة مساهلة ولم يزد ان  
 المصدر المعروف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه  
 ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال  
 مقدمة مطلوبة فالبينة واللام وضع للاشارة الى تعيين مصدر لول مدخوله كما ذكر  
 في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المجتصم عدم ثبوت المدعي  
 بما ذكر في الاستدلال فالبينة بتعيين الدليل وهو مقدمة اخري تسليم غر  
 في التحقيق **قوله** وعند خفا قرابين الاستغراق اراد بقربينه الاستغراق  
 ها هنا القربينة المحوزة له المرحمة والالكان الحق حينئذ الجنس هو الشايع  
 في الاستغراق مطلقا اي سوا وجه القربينة المرحمة الاستغراق او انغاف  
 كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته ولذا صلا المحشي انما  
 انما يدعي

انما يدعي تحقيق القربينة المحوزة وكونها كنار علي علم **واعلم** ان مبنى الكلام  
 ها هنا علم مذهب صاحب الكشاف لان السارح بعد د توجيه كلامه  
 وقد حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في هذا العهد  
 والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقديم الاستغراق على الجنس  
 عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليين من ان الحمل على الجنس  
 في نحو والد لا تزوج النساء على استناع الحمل على الكل وانه لو نوي الكل  
 لمصدق قضا لانه نوي حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانتصاف  
 من ان اللام ظاهرة في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينه وتوقع  
 العهد والجنس عليها **قوله** او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف  
 خلاصته ان الاستغراق لا يستغنى عن نفس اللفظ وهذا كما لا يخفى  
 بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة في الخارج فليس بين هذا الوجه  
 وبين ما ذكره الناصب المحشي بقوله والسبب في اختيار الجنس ان  
 دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله تعالى لا يحتاج فيها الى  
 الاستعانة بالمقام كبير تفاوت فلا وجه للاختيار احدهما دون الآخر  
 فان قلت قد ضم الناصب المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس  
 يقوم مقام اختصاص جميع الافراد **السارح** خلو عن ذلك ولذا رده  
**قلت** قد اشار فيما سبق بقوله وهذا يظهر الى اخذ الى هذا المقام **و**  
 لعله آتني عن ذكره ها هنا بما اشار اليه سابقا مع انه لا غاية يعتد  
 بهما في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المعنى كذلك الاختصاص  
 عليما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك  
 الابادة لا تتفاوت حالها في الجنس والاستغراق بقى هاها بحثا في **الاول**  
 ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله السارح بقوله وعلى  
 ان اللام في هذا استغراقا لا يتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخاوي  
 مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ لا يقال اللام لا تدل  
 الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسمى وهو نفس الحقيقة او الفرد



المنتشر فاذن لا يكون ثمة عهد خارجي لا يقال هناك وضع اخر للجوع  
بازا المعهود لاننا نقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحده كون اللام للجنس  
بل ينبغي ان يتعوض بعدم الوضع في المجموع بازالا فاذن قلنا ذلك معلوم  
لا يحتاج الى البيان **قلت** فلذا المقدمة المطلوبة في التعليل الثاني التي  
اشرت اليها هناك **المبحث الثاني** ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة  
والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاها ظاهر الحال لانهم  
ذكر وان المعرف باللام اذالم يكن حصه من الماهية معهودة فان لم يكن  
ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في صنف الافراد حمل على الحقيقة  
وان كان حمل على الاستغراق والعهد الذهني فظهر منه ان ارادة الليم  
انما يجوز اذالم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام  
اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون لهما  
مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان  
يتخرج بعدم الاحتياج على الاستعانة بالمقام ويمكن ان يتوجه لاعتبار  
الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود ونظرا الى  
الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمز الى ان الثبوت  
على وجه الاختصاص يقتضى طبيعة الحد لا لازم وجوده مع ان فيه  
دلالة على اختصاص جميع الافراد **قوله** على ما انتم الظاهر انه ظرف مستقر  
خبر بعد خبر ليظهر تحقيق الاستحقاقين لغو متعلق بالحد فصل بينه  
وبين عامله تنبيه على ان الاستحقاق الزاتي فرع من الوصف كما قيل  
فتدبر قوله بعد تعسف **قوله** فقد تعسف وجه التعسف اما ان كان  
مالا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف  
المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور وصرح به بن الحاجب  
لعنوان ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد واما ان كان  
مالا لجنس كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان  
كانا لطيفين في انفسهما لكن لا لطف لبيان ما علم بما لم يعلم مدحا

وهاهنا

وهاهنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا  
على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد جرد  
في بعض المواضع احد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون مالم تعلم  
لتفسير الضمير اليهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الخطا  
الضمير العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته  
وايضا الاصل للحقيقة فانه يتعذر لا يصحار الى الجاز واما الثاني  
فلعدم جواز حذف الضمير اليهم مثل ما ذكر في عدم جواز حذف  
المبدل منه واما الثالث فكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتاله  
على نكته سرية **قوله** امكن من مكن بالضم مكاند يريد ان اجد على  
صفة المنع اشتركتنا في القلب كما دل عليه تعريفه واما الحد على  
نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بنا على ان اثر تلك الصفة **قوله** لم تصور  
العبارة عن الاطالة وليلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ مجموع  
الامر بين علة واحدة كحذف مفعول الانعام وتعد برهان ان التعرض  
للمفعول اما على سبيل السؤال تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض  
لبعض فاجزاء الاول من العلة ناظرا الى الاول والثاني الى الثاني  
بما ان تصور العبارة عن الاطالة بالمنع به كذا اعم من ان يكون حقيقة  
كما في التفصيل وان تعد وانما الله لا يخصوها او ادعا كما في الاجا  
وانما اعم في المختصر لفظ الابهام والمراد به الاستحار اذ الوهم احد  
اقسام مطلق الشعور والادراك ايما الى اعتبار القصد في الخواص  
والمزاج كما تقر عندهم فودى بما في الشرعيني واحد ونوهم الخالفة  
وهو شران ضمير اختصاصه بفيه وجهان اي اختصاصا بالانعام  
بشئ دون اخر واختصاصا بالحد على انعام دون اخر ولا يقدح في  
التوهم افادة تخليق الحد على اسم الذات الاستحقاق بجميع الاضام  
المذكورة فافهم وقوله دون شئ محناه متجاوزا لسيا اخر وسيجي تحقيقه  
في بحث العرف **قوله** لتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن الظاهر

هر

ل

ن



ان تكون هذه العلة ايضا مع قوله لعقود العبارة عن الاحاطة به علة  
واحدة لمطلق الحذف فتكون هي ايضا علة عدم التعرض لبعض  
واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان دهاب نفس السامع الي  
ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف  
المجرد الاختصار هذا ولكن ان تقول نزل انعم منزلة الا لازم يقطع  
التعريف عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابيه  
المقام انتمسان فغل الانعام الي الله تعالى على وجه العموم في افراد  
ذلك المفعول فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون  
مراد الشارح هذا فتدبر **قوله** ثم انه صرح ببعض النعم الي اخره  
شروع في شرح قول المصنف وعلم الي قوله فصل الخطاب فيمن اولا  
على الاجمال ثم نزل اجزاء على التفصيل حيث قال فغوله علم الخ وحذر  
للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت  
امس اعجب يراد ثم احبرك ان الذي صنعت امس اعجب اولئ  
في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال  
مطلقها وسيجي في سباحت الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا  
ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقربه ذكره في مقابلة عدم  
التعرض بالمنع به ولغز الاشارة في الموضوعين فيما بعد وبعض النعم  
نعمه اللسان ونعمه القوانين الشرعية ونعمه بعث الرسول المبين  
لها ونعمه المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الامور  
والمراد بالايما الي الاصول الايما اليها اليها من حيث انها اصول او يقال  
الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايما لكل واحد منها فانه  
اذا كان بعض تلك النعم مصححا به والبعض مومي اليه بصدق  
على المجموع من حيث هو مجموع انه مومي اليه وليس كذلك باعتبار  
التعليق كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمه البيان بان  
يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف في كون التصريح وحده ايماء  
الي ملك

الي تلك الاصول مما لا يلتفت لان تبين الشارح اصالة تلك النعم  
ثم تنزل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منهيها الي الدعاء المعاني  
الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معاوئهم ليست  
كاصالة تلك النعم صريح في خلافه **قوله** بتعاوتون استنباط جواب  
لسوال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون  
حال من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب **قوله** في الكتاب  
مشقة يعني يمكن ان يخلق الله علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم  
ولا له كل نفس على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتاب  
مشقة لا احتياجا الي ادوات تفسير حضورها في جميع الاوقات ولذا  
الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على  
المراد من لا يراد اطلاعه عليه **قوله** وهو المنطق الفصيح المعرب  
عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر  
فالمعرب يعني عنه او بمعنى الخلاص من اللكنة فالظاهر تركه  
ايضا اذ المراد بالبيان هاهنا يتميز به نوع الانسان وبعلايكو  
فصحا بالمعنى المذكور ولعله اراد بمعنى المظهر وجعل المحرب تفسيرا  
**قوله** ثم ان هذا الاجماع شروع في بيان اصلية لغة القوانين  
ونعمه البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر في الصلاة ولتبيين  
المناسبة بين ما ذكر في الصلاة وبين ما ذكر في الحمد **قوله** يتفق  
الجميع عليه ضمير عليه يرجع الي المعاملة والجمع العدل باعتبار  
ما ذكر او الي العدل فقط **قوله** لا يتناول الجزيات العنبر المحصو  
وانما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير للمقابلة والعدل  
اما باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل  
لها وقيل في الافراد ملاحظة تقيد المقابلة بالعدل ثم ان النجاة  
قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونها مضافا وان كان نكرة  
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب بالعربا بل في عبارات بعض

ن



العلماء كأنهم جعلوه بمعنى المغاير **قوله** بل لا بد لها من قوتين  
أي لا فراق بينهما في قولهم بد بيده أي فزقه والتبدل بالتقريب  
وتبدل أي تفرق أو لا عوض منها من البد وهو العوض لهما الجار والمجرور  
أعني لهما متعلق بالمعنى أعني بد على قول البغداديين حيث جازوا  
لا طالع جبل بتوك لتوئين الاسم المطول أجراه مجري المضاف كما أجري  
مجره في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا  
مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون ادخلوا في مثله تلوين  
الاسم لكونه مضارعاً للمضاف معداً بمثل لا غير من زيد وجعلوا  
متعلقاً الظرف فيما بيني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفاً  
هو خبر المبتدأ أي لا بد ثابت لها وقوله من قوتين خبر مبتدأ  
محذوف أي البعد المنقون قوتين فليكن وهذه الجملة الاسمية التبيينية  
لا محل لها من الاعراب لأنها مستأنفة لفظاً ويجوز أن يكون من قوتين  
مختلفتين بما يدل عليه لا بد أي لا يبدل من قوتين وقد أشار الشافعي  
في أو آخر بيان المفتاح إلى أن الظرف في مثله خبر لا حيث قال في  
قوله لا تلقى شأراً أن لا شأراً له ليس معولاً للتلقى والواجب  
لخصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتأمل وقس على ما ذكر  
نظاير هذا التركيب **قوله** وهي المعجزات المعجزة أمر خارج للمعجز  
أظهره الله على يده على النبوة تصديقاً له في دعواه وهو كما يسمى معجزة  
باعتبار المعجزة بغيره باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى  
**قوله** وأعلى معجزات نبينا محمد هو القرآن أما أنه معجز فلما ذكر في  
الكتب الخلاسية وأما من أنه إعلاناً لأنه مفتاح يفتح به باب الشريعة  
المشتملة على السعادة في المشائين ولأنه باق على وجه كل زمان  
وأبديتين أكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ وأعلى معجزات  
النبى على أن يكون اللام للعهد والاستغراق وقوله القاري بين  
الحق والباطل أي إلى ما قوله وفصل الخطاب إشارة إلى المعجزة  
**قوله**

**قوله** من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتبنيها  
على حالة فهم البيان البراعة مصدر ربيع الرجل إذا فاق أصحابه  
والاستهلال أو صوت الصبي ثم استعير لأول كل شيء فبراعة  
الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء في الاصطلاح  
كون الابتداء مناسباً المقصود وهو في التحقيق بسبب لتفوق الابتداء  
لكنه يسمى باسم المسبب تنبيهاً على كماله في السببية ثم البراعة هاهنا  
وهو المنطق المحبوب عما في الضمير أو باعتبار أنها نشأ ركن البيان المذكور  
في الاسم كما ينبغي وإن اختلف البيان في المعنى وهذا المختار يكتفي ببراعة  
الاستهلال وأعلم أن عطف الخاص على العام يشتمل على أمرين أحدهما  
ما لا يكون بعد العام ويكون ذلك الأمر بطريق العطف والمنتهى على جلاله  
فهم البيان هو الأمر الثاني لما ذكرنا في أواسط الباب الثاني  
من أن ذكر الخاص بعد العام إنما يكون تنبيهاً على فضله وحرمة  
إذا كان ذلك الأمر بطريق العطف دون الوصل أو الإبداء فيكون  
أفراد الخاص بعد العام شعراً بحلالته باعتبار أنه يؤول إلى أن  
الخاص بلغ في الشرف والكمال إلى حيث ترفع عن الدخول تحت  
العام **قوله** كما أشير إليه في قوله تعالى خلق الإنسان من عظام  
حيث خصه بالذكر بين سائر النعم الواصلة إلى الإنسان بعد  
خلقه وإيضاً ذكر في أوائل السورة المشتملة على تعداد النعم  
وقد رتب بتعليم القزان وخلق الإنسان وهما نعمتان جليلتان  
والصغير في البه راجع إلى الجلالة باعتبار أنه بمعنى الشرف أو  
بأنه مؤول بأن مع الفعل **قوله** ما لم يعلم مفعول ثانٍ لعلم الأول  
محذوف أي علمنا ولا صبر في ذلك إذ ليس علم من أفعال القلوب  
حتى لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه كمن وقد دفع الاقتصار  
عليه في قوله تعالى أعلم لنا إلا ما علمنا ولو كان من أفعال القلوب لكان  
مفعوله الأول عين لك أي من ذوي المبدأ والخبر فظهر



القول بان الافتقار وقع على كل المعقولين وان علم منزله الارز  
ومن البيان متعلق به وما لم تعلم ببول منه بدل البعض من الكل  
تتكلف مستغنى عنه لئلا ان المصريح بما لم تعلم وان كانا لتعليم لا يتعلق الا  
بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى تعلما من ظلمه الجهل الى نور العلم  
ولله المنة ولرسوله ولرغب نؤمن ان المراد بالتعليم تذكير ما ينبغي تجوز اكي  
سبق مثله وعن الشارح ان المراد ما لم تكن تعلمه باحتمالنا **قوله**  
رعاية للسمع قيل عليه كخصه رعاية بان يقال وما لم تعلم من البيان  
علم ورد بانك تركيب اجز والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي  
قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا اربكاب خلاف الظاهر من وجهين كما لا يخفى  
**قوله** حين من نطق انما اختار حين من نطق على سائر الصناعات المادحة  
له عليه الصلاة والسلام لئلا يسب ما ذكر في الحديث من التقرض لغيره البيان  
واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام حصص منه الجف  
وهو الله تعالى وفيه ايما الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى **قوله** للشارع  
المقتن للقوانين اثاره وصف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء وايضا  
لما كان عليه الصلاة والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام اليها  
مع ما في الدعاء من الملو بان الموعودة كان الدعاء تلو الشا على  
الله تعالى **قوله** عليها منيرة في الكشاف ايما الى ان هاهنا يعني اخر  
وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالقول  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومن اوتي الحكمة وفضل الخطاب بالرسول  
عليهم الصلاة والسلام قال النبي هو الانسب المبعوث الى الخلق عموما  
او خصوصا بملاحظة معني الانبا عن الله واحكامه والرسول هو  
الانسان المبعوث بملاحظة لرساله اللهم مويد بالعجزه ومع كتاب  
مستل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو  
المستلور وان يوقف فيه بان عود الرسول يرد على عود الكنفيل كما  
**قوله** ولفظ اوتي الح اساء لا لعل على انه ليس من عند نفسه فظاهر

واما دلالة

واما الدلالة على انه من عند ربه فملاحظة ان انبيا الحكمة لا يصلح الا  
من الله كان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله مستغن  
عنه اللهم لان يجعل بقا صبحا لسابعه **قوله** اشارة الى المعجزة اذ اراد  
بالمعجزة اشارة اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق  
تناول فصل الخطاب اياه وصدقة عليه وليس المراد ان فضل الله لخطا  
عبارة عن المعجزة كما يشاد **قوله** اليه الا وهام من ظاهر الدليل لان  
المراد به هاهنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام و  
القول بالايجاز في غير القرآن غير ظاهر لخصرهم بان باقي الكتب  
ليست منزلة للايجاز واما ما يعيها وسنتهم القول به فالامر ظاهر  
**قوله** ففصل الخطاب المبين من الكلام انما لم يقل الكلام المبين  
كما قال في المختصر الخطاب المفصول رزائي ان اضافة الصفة على الموصوف  
بمعنى من البيان **قوله** يتبينه من مخاطبه ولا تلتبس عليه  
اي يعلمه لانه روي فيه جميع ما لا بد منه الى الامنام فالتبيين هاهنا  
بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه ولما لدمي بمعنى المظهر  
منه ولا زمر واعترض عليه بان فضل الخطاب بهذا المعنى كين يتناول  
القرآن ومنه من المستفيها لا يبينها من مخاطب بها وتكتسب عليه  
**واجيب** بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب  
فيه وسيجي تحقيقه في مساحات اجزاج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام  
وسمعه فانه للراة مما يحل بنصاحه الكلمة والكلام والاقرب  
ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين من ان الرايين  
في العلم يعلمون تاويله بتشابهات وهم الخاطبون بها لان الخطا  
توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب البار يجب ان يفهم  
ما هو طيب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان الخاطب  
بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم

ب

ب



**قوله** او بمعنى فاصل قبل ابقاء الفضل علي معناه الحقيقي الذي هو التمييز ووصف الخطاب به علي طريق المبالغة كما في رجل عدل انبى بما عليه ايمه المعاني علي ما نقل عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ابقى علي معناه الحقيقي كان مضافا الي معموله الذي هو له فلا يحسن جعل ذلك النسبه مجازا عقليا وما سينقل عن الشيخ في نسبه المصدر الي ما تقدمه مما هو له لا فيما اصنف اليه الا ترى انك لو قلت اخا في عدل السلطان ولم يرد بالعدل العادل بل ابقينه علي معناه كان منسوبا الي ما هو له نسبه حقيقته لطف في جعل ذلك النسبه مجازا بل المجاز انما هو نسبه الاخا اليه واما اذا قلت اخا في سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبه العدل الي السلطان علي طريق المبالغة عين اللطف ثم ابقاء الفضل علي حقيقته علي ان لا يرتكب تجوزا اصلا ليس بعيدا فندبر **قوله** اصله اهل قالوا ايدل ايدل اليها هزة توصلا الي الالف ثم ابدلت الف لان قلب الحاء ابتداء العالم بحز في موضع اخر حتي يتناس عليه ولما قبلها هزة فتابع **قوله** بدليل اهيل وجه استدلال البصريه ان التفسير يرد الاسيا الي اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة علي خلاف ذلك لان اختصاره بالاسراف لا يستلزم اختصارا من استعمله بالتشريف فيجوز فقد تحقير من له حظرا وتقليله علي ان الخطر في نفسه لا ينافي التثخير بالامانة الي اولي الاضطمار العظيم ولما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتثخير فلا يمنع اختصاصه بالاسراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التثخير فرع لتصغير التحقير كما صرحوا به **قوله** حص استعماله في الاسراف ومن له خطر يرد ان له تخصيصين الاول انه لا يضاف الي غير العقل فلا يقال في الاسلام والمصر واما الثاني ان لا يضاف الا الي من له خطر قبل لما ارتكبوا في الاول التثخير

العقل

16  
اللفظي بتغييرها ارتكبوا التخصيص الاول بوحيا للملايمه بين اللفظ والمعنى ولما كان الرها حركه ثقيله لكونه من افضي الحلق سطور الى الكلمه بسبب قلبها الي الالف الذي حرف حفيف نفق فتوينا ارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص **قوله** اظها رجع ظاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اظها رجع ظهر بمعنى ظاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل علي افعال لم يثبت كما نقل عليه الجوهري حتى قبل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبه واصحاب جمع صحب بالكسر عفيف صاحب كثر وانما روي المثل المشهور اعني اجناوها ابناوها اي الذين جنوا علي هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جننا بنانا انما يكون هذا من النوادر علي ما يجي في الامثال وقد يقال مراده كون الالطهار جمع ظاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي فلا مخالفة بين كلاميه **قوله** ومما بينه الاحيار الصحابي في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وهي اية اطلق علي اصحاب خير الانام عليه وعليهم الصلاة والسلام ولكنها اخف من الاصحاب لكونها القلبه الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور المحققين اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عليه الصلاة والسلام وقبل وطالت صحبته وتبذروا روي عنه وقيل اولا والرسول والاصح ان المعنوي لا يحتاج الي ما عدا الروية بما ذكره العوفي بحسب المعرف والظاهر ان المراد هنا كل مسلم مميز صحابي النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة واما الملازمة المعنوية في اصحاب الحجة واصحاب النار فيعرف بمجرد قبل الصحابي من صحابي الرسول وحده واخذ عنه وهم عند وفاته عليه الصلاة والسلام مائة الف واربعه وعشرون الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه وعليهم السلام **قوله** جمع خبر بالتشديد اي صورة او نقدر بربا بان يكون جمع خبر



مخفف خير صفة مشبهة كأموات جمع ميت وهو استرا من خير بالتحسين  
 سلقا اسم تفصيل فانه لا يبقى ولا يجمع ولا يوثق ولا يكون مخففا  
 احير من واقف من لا يتصرف منه كونه مشابها للفظا ومعنى لا فعل  
 التحجب غير المتصرف كما تقر في الخبر **قوله** اصله مما يكن من  
 شي منها مستند او معناه لا يجعل غير الزمان مع تحتمل معنى الشرط  
 وخبره فعل الشرط وحده والحوار او مجموعها على الاعتلاء ويكون  
 تامة بمعنى يوجد وفاعل ضمير راجع اليها ومن شي بيان له وفائدة  
 زيادة البيان والتعظيم لان من زاوية وشي فاعل يكن لبيان المبتدئ  
 بلا عايد اذا التقدير مع الاستقضا تكلف لانها رالية وقد يقال في  
 خبر يكن علي انها مقصود وشي اسمه ومما زاوية لان الشرط غير واجب عند  
 الي علي والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان  
 اصل اما هما يكن الحسبي علي ان يكون مراد سيمويه بقوله اما زيد  
 منطلق معناه هما يكن من شي فزيد منطلق انه في الاصل كذلك  
 وقال بعض الاقاصد مراد سيمويه ببيان المعنى المحذوف وضويز  
 ان اما بقيد لزوم فاسما لما قبلها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل  
 ان يكن في الدنيا شي فحذف الشرط وزيدت ما وادخلت المون في الميم  
 وفحخت همزة حرف الشرط التفصيل مذكور في شرح الرضي **قوله**  
 بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الشنا على الرسول بذكر الصنا  
 المارحة له في ضمن الصلاة والالكان المناسب ان يقول بعد الحمد  
 والصلاة كما في المختصر **قوله** موقع اسم هو مبتدئ يريد به  
 هما والدليل علي اسمه عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف  
 في قوله تعالى هما ناسا به من اية فقال يجوز ان يكون الضمير الراجع  
 اليه وثانيتها جملة علي اللفظ والمحيي وزعم علي والسهملي وابن  
 يسعون انهما تاني حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب  
 النحو واعلم ان ما ذكره ها هنا من كون لما واقفا موقع المبتدأ والشرط

خالق

خالق لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما  
 شود وقد بينا في الاية حديث قال ثمة اصل اما زيد فقايم هما يكن من  
 شي فزيد فقايم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شي واقفيم  
 مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يرد علي ان اما لم تقع الا موقع اداة  
 الشرط ويمكن دفعه بينا به علي المذهبين بيها هنا بحث اخر وهو انه  
 يفهم من كل مبه ها هنا ان كلمة بعد من تحت الشرط ويدل عليه قوله  
 في المختصر والعايد فيه اما لثابتها عن الفعل والوجه بعلمته  
 بالجد لان المقصود الاصل من مثل قولنا اما زيد فقايم ان الثبات  
 واقع للبتة كما صرح به هناك فالمعنى ها هنا ان التاليف لازم لوقوع  
 شي ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلازم تقع الشرط  
 اطلاقه لا حصيصه وتقييد لا بليتامل **قوله** لزمته المفا اللازمة  
 للشرط غالبا على المشهور ان لزوم الفاعل لا كلي لا تحذف عن جوابها  
 الا في ضرورة الشعر كقوله اما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد  
 لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لا كليا وانما كان للشرط  
 اكثر الاول علي تضمها معي الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج  
 الي دليل فهذا اللزوم الكلي في اما يحقق فرعيتها لان في الشرطية ولا  
 يستلزم حيزيتها علي الاصل وقد يقال لزومها ايضا لاما اكثر **قوله**  
 لزومها لصوق الاسم للام المبتدأ اللزوم مؤول بالالزام اي الزموها  
 لصوق الاسم اذ لو بقي علي ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول  
 له اعني قضا لان اللزوم صفة للصوق والقضاض قضيتته حقة  
 اي اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المفعول  
 وهو من جملة الشروط لحذفها في المشهور رسم الظاهر ان قوله اللزوم  
 محذوف وصفا للاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص كلفزوم الحيوان  
 للانسان ويلازم هذا التوجيه قوله وابقاله بقدر الامكان فان  
 اللزوم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون



اللازم لنا فيه ايضا ذلك ولما لم يمكن لتعين حرفيه اما جعل المصوف  
 الاسم اي وقوعه بعد لها بلا فضل بدلا عنه اذا لا يوركن كله لا يترك  
 كله وقد يروي مرفوعا صفة للمصوف ولصوق الاسم له معنيان احدهما  
 لهذا الذي ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول  
 وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعتراض  
 على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فاما ان كانا من المقربين فزود وعما  
 واجاب السارح في الجوابي بان التقدير فاما المستوف فالاسم الصق  
 لها تقديرا واما الفاضل الرمي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة  
 حيز من الحيز مقام الشرط سواء كان اسما ام لا **قوله** لما ظرف بمعنى اذا لا ظهر  
 ان يقول بمعنى اذا كما قاله بن مالك لانها مختصان بالماضي وبالاضافة  
 الى الجملة **قوله** يلزمه فعل ما ضان ان قلت في قوله الشاعير  
**قوله** امرا لعبد اللطاسفادنا ونحن بودي عبد شمس وهاشم **قوله**  
 سناونا فاعل فعل محذوف بفسره وها بمحني سقط والجواب محذوف  
 تقديره قلت بدليل اقول وقوله ثم امر من شئت البرق اذا نظرت  
 اليه والمعنى لما سقط سناونا قلت لعبد الله شبه **قوله** والوجه  
 ما تقدم وهو انه ظرف مستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتخذ معناه  
 بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسميه والحرفيه امران بدوراه  
 على المعنى واعتراض بن حروف على مدعى الاسميه يجوز لما اكرمتمني  
 امس اكرمتمني اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عانله الجواب والواقع  
 في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب المعنى لما ثبت اليوم اكرامك  
 لي امس اكرمتمني وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته  
 فان الشرط لا يكون الاستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته  
**قوله** وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ها هنا مقدرة عطفا على الاضاف  
 السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته  
 مقام المضاف في الاعراب كما هو مشهورا ويجوز ان على تجويز سب

بان ذلك العلم

ابتداء على اعرابه لان توحيد الضمير في به يعرف لا بلا يمد بل اراد ان توابعها  
 معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان تكون البلاغة  
 علما للفنيين المخصوصين كالعربيين بجميع العلوم الادبيه وكالمعاني والبيان  
 ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو  
 فيلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان تكون الاضافة في المعطوف عليه  
 بيانية وفي المعطوف لامية على المشهور وسيذكر السارح في اخر المقدمة  
 ان علم الفنون علم البلاغة والتوضيح الحالي عن شايبة النقص ان  
 يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان  
 كما يفهم من قول السارح في اخر المقدمة وسما على المعاني والبيان علم البلاغة  
 لمكان مزيد اختصاص بهما بما ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة  
 وايراد العلم المضاف اليهما يعني في افراد ضميره وها هنا جث وهو ان  
 الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقطر العروص في اثني عشر  
 فصحا على ما اسال اليه السيد في مفتاح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما  
 براسه بل جعله ذيل لعلم البلاغة وكذا السكاكي فلم يعد المصنف فنا  
 براسه وجعله من الفنون الذين هم الغاية المقصود من العلوم الادبيه في قول  
 واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف  
 الاسرار عن وجوه الاعجاز هما مع ان لا دخل لعلم توابع البلاغة  
 في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعني ان القول لكونه  
 في اعلا طبقات البلاغة وايضا لانهم دخل البديع في معرفه دقائق  
 اللغة العربية بل نحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا يدركه  
 في الافادة والخراب عن الاول ان الحق في عدم المصنف اذ لا يخفى ان  
 البديع له موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعبرة  
 في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا مجمله علما مستقلا من  
 العلوم الادبيه اوجه وعن الاخيرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني  
 والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجري التعليلا بان بنا



علي ذلك **قوله** لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التقليد يحصر الكشف  
عن وجوه الاعجاز وكذا يحصر معرفة دقائق العربية في هذا الفن  
مقتضى اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم تن حيث  
ان لها دخلا في اخادة البلاغة في الجملة **قوله** بل جعل طائفة من  
العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعال التفضيل اعني اجل  
ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به  
الزيادة على المضاف اليه كما نقرر في الخوم ان اصنافه سوي  
الي انهم المضاف مانع من هذا الدخول **قلت** الاظهر انه لا وجه  
لاستراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وبن السراج والجوزي  
وابي علي حيث ذهبوا الي ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية  
اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه  
على مذهب س و هو ان الاضافة معنوية بمعنى الام كافي القسم  
الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهم ما يتقرر  
المضاف اليه فيه بالانفاق وفي القسم الثاني باختلاف اذان ابيت  
الا ان يجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة  
قاول الطائفة بالجمع حيث لا تقوت المطابقة لمن هو له الواجبة  
في هذا المعنى **قوله** وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها  
علي نادر المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة **قوله**  
اذ به يعرف دقائق العربية اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف  
ليوضح ان دقائق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد  
هذا الايهام تخيلا لسانه **قوله** واسرارها فتد الضمير راجع  
الي الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل  
وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعيد  
والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق  
كخيار الخبار وعيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة

قوله المضاف في هذا الفن

عما هو

عما هو ادق واخفى فيكون فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف  
العلوم الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادق فيه  
العلوم المستلزمة لادقيه الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة  
وتوايها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التقرير واحتيا  
الي التزام على مقدمة هي ساطا التقرير ومصيبه وهي ان دقائق العربية  
ادق دقائق **قوله** وبه يكشف قد مر ان اشارة الي رجوع الضمير الي  
العلوم الثلاثة لكنه بطريق التخليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة  
في الكشف المذكور علي المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في الدف  
بيان اجلية هذه العلوم علي بيان ادقيتها لكونها دخلت في مدحها واخر  
في النثر دليل هذه المقدمة اخفى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة  
الاخرى اعني قوله اذ به به يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها  
وسيلة الي ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود **قوله** في نظم القرآن  
حال من وجود الاعجاز من اول الاعجاز لصحة اقامته المضاف  
اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن  
استارة فيكون من قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال  
في حاشية الكتاب عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من المضاف  
اليه لا طباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزا من المضاف اليه  
او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه بمقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ  
اتبعوا ملته ورايت هذا اذا رايت وجهها بخلاف راي غلام هذا  
قائمة واختلفوا في تعامل هذا الحال لتقيد معنى الاضافة لما فيها  
من معنى الفعل المشعوبه حرى الحركانه قيل ملة ثبتت لا ابراهيم  
حنيفا والصحيح ان عاملها علم المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد  
بالوجه المذكور واما المحبني صوب زبدراكيا فلا كلام في جوازه وكون  
عامله هو المضاف لنفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الي اخره  
الي بطلان القول الاول اذ لو كان العامل محي الاضافة بالطريق

ج



المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او مجزعا  
بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما  
يجوز في الصور الثلاث التي ذكرها بن مالك في الغيبة حيث  
قال **اولا** تجزعا من المضاف له **ثانيا** اذا اتفق المضاف عليه **ثالثا**  
**ر** اذا كان جزءا له اضعافا **رابعا** او مثل جزئه فلا يخفى **هـ**  
**قوله** لان المراد يكشف الاستتار معرفة انه معجز من قبل ذكر  
السبب واردة المسبب واعلم ان الدليل قسمان الى يكون  
واسطة في حصول المضد يق يثبت المحمول للموضوع او سلبه  
عنه فقط ولما يفيد مع المضد يق المذكور سبب سبعة المحمول  
الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحجج  
على تعفن الاطلاط الى وعكسه لم يثبت ولا شك ان الله ولي وافية  
ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان الذي عليه الوجه المختار وهو ان  
سبب اعجازه كونه في اعلا مراتب البلاغة انما يحصل على الحقيقة  
والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة  
بالبرهان الا ان ما صفة من علم الكلام فلا غبار في كشف الاستتار  
عن وجوه الاعجاز في هذا الفن تسوق كانت اللام في قوله لكونه  
في اعلا مراتب البلاغة متعلقا بالمعرفة او الاعجاز بل المراد  
بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة في البلاغة يعجز الخلق عن  
الانتيان اقصا سورة منه في تلك المرتبة فنبينا واذ الطرف الاعلى  
يوما يقرب منه فلا يبردان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف  
الاعلى **قوله** ليعتق اثره اي يتبع النبي صلى الله عليه وسلم في طريقته  
او يتبع طريقته النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في غار رضب عطف ليعتق  
او رفع اي في غار **قوله** فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل  
المعلومات او دعليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستتار عن وجوه  
الاعجاز لا يجوز يكون الا بهذا العلم وهذا لا يستدعي كون معلومه

الذي

الذي هو مسايله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسيلة حكم  
فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما نلت ان يكون القرآن  
من جزئيات موضوعات مسايله وهذا انما يفيد شرفه لشرف  
الموضوع وبالجمله لتقليل ترتب قوله فيكون من اجل المعلوم  
على ما قبله بقوله لكن معلوما من اجل المعلومات بشكل جدا  
فلو البقي بحسن الغايه لحسن ولو ادعي ان معلوماته في انفسها  
من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا اساس له بما نحن فيه اذ  
ليس الكلام الا في تقليل ترتب المذكور على ما قبله فيما ذكره الجواب  
ان كلام الله اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف  
كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعجازا عجزا عن قطع  
النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم ايضا اشرف بقوله  
وهذا لا يستدعي كون معلومه الى اخره ممنوع وللحصر المستفاد  
من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ثم ايضا اذ جلاله  
المسائل اما بواسطة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف  
والثاني موجود هنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة السارح ما يعلم منه  
هذا العلم المسائل كما توهم بقريته افراده على انه يتم الكلام  
ح ايضا وجلاله العلم بجلاله المعلوم وغايته الحصر المستفاد من اضافته  
المصدر على ما صرح به السارح في قوله فمقتضى الحال انه لا اعتبار  
بالمناصب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يبرر حصول جلاله العلم  
بوثاقه الدلائل كما صرحوا به على ان اضافته المصدر الحصر ليس  
بكلي وسيجي الكلام عليه ان شاء الله تعالى **قوله** فان قيل كيف التوفيق  
بين ما ذكر الى اخره يريد ان الكلام المصنف بحال الكلام المفتاح من  
وجهين الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم  
لان المراد بكشف الاستتار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفته  
انه معجز كما صرح به السارح والسكاكي حصره في الدوق اذ لا يخفى



ان اسناد الادراك الي الذوق في قوله ومدر كة الاعجاز هو الذوق ليس  
الاسناد الي السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب  
منه والافعال المدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المصنف اثبت  
كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكا في نفاذ عن اصله  
فرفع الوجه الثاني وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه  
الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فاذا المصنف حصر  
سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكا في حصر مدر كة الاعجاز في الذوق  
ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصرا احد مدر كة الكلبيات في نفس  
الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما  
نظم المخالفة بملاحظة ان ادراك الاسناد الي الذوق اسناد الي السبب  
كما اشرفنا اليه **قوله** ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره الشارح  
في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام  
وجوه محاسنه الخفيه فان قلت صرح الشارح في تذييل الباب  
السابع بان لو هذه تعبد كون ضد الشرط المذكور او لي بالمفروضية للكلام  
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء لقولك زيد بخيل ولو كان غنيا  
فكيف يستقيم هاهنا قلتم بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع  
استعمالاتها مضمون الكلام السابق هاهنا اخصارا لسببية الادراك  
في هذا العلم ولا شك ان هذا الاختصار الاضامي على تقدير عدم توسط  
الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تعلق الذوق  
اولا كما لا يخفى **قوله** وقد اشير الي هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك  
بهذه العلمين لا بغيرها من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول خيرة  
هذين العلمين الطرف اعني اليه لغو متعلق بطريق علي قول البغدادي  
لما فيه من معنى الافضاء والاطول بدل من محلي اسم لانه مبتدأ في الاصل  
وخبر لا يحدون اي لا طريق موجودا وخبر او بدل من الخبر المحذوف  
علي من رايي يجوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان  
يكون

ع

يكون الطرف مستقلا خبرا فا لا طول بدلا منه اوصفه لاسم لا  
والاطول على ما ذكر من الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول لكشف اللغز  
عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو  
والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى  
الحكمات وهو الهدى الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكرنا  
من لان في شرحها المفتاح فالجدي به على الاول زمانية اي بعد  
حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتيبة تشرفيه لشر  
لهم ان قوله اكشف يروي مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر  
فيما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول  
الي اخره اخلا لا في المنقول اشكالا اما الاول فلهذا ان عبارة  
المفتاح فكذلك العلم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرا منها على المراد  
لمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون علي تعاطي متشابهاته ولا انفع  
في درك لطايف نكتته واسرارته ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه  
وقد ذكروا ان الطرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان  
باقرا اي احون وانفع علي معني لا علم انتفع منهما في التفسير بعد علم الاصول  
وجوزوا ان يتعلقا بمعني التني المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرا  
لا يكون قوله اكشف مقيدا بالطرفين المذكورين المتبته كما لا يخفى وقد حمل  
الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فقلنا كذلك وليس كذلك  
واما الثاني فلان المتباعد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف  
بل انه اكشف منهما وان غيرها كما كشف ايضا فكيف اكشف وكل منهما  
نما في حصر اكشف على العلمين وليس المدعى للزوم العقل بل المفهوم  
الدولي الذي هو المعنى في علمنا هاهنا فان المفهوم من قوله لا اعلم  
من قلنا في التلذذ انه اعلم من الكل كيف ولو اجرى الكلام على ظاهره  
لا يلزم منه اثبات الكاشفة لهذين العلمين اخلا اذ انتفا اعلم  
من زيد في البلاء مخي با انتفا العلم فيه عن اصله ولا يجوز تجزئ

هذه



استغنى عن التفصيل لمكان الاقتران من في عبارة الشارح وان لم يكن  
 كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص  
 في شرح الكشف عند الكلام على قوله تعالى وما علم الذين يتفقون  
 من حسابهم شيئا ولكن ذكرى لعلهم يستقون على ان العتد اذا  
 كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلمة بتقدير المعطوف  
 به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا ينهم من الكلام سواء وانما  
 ايضا قد ثبت القول به لك في لابل الاجاز في قوله تعالى انه يستري  
 لهم والعطف في قوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا  
 ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتيقيد بملاحظة متعلق  
 العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا جود وشه  
 وعز الثاني ان افعال التفصيل قد قصدت بها وان صاحبه وشاعده من  
 الفخر في الفعل لا في تفضيله بالنسبة السابعة المتراكمة في اصل الفعل  
 بل في ان صاحبه متساعد في اصل اللغة مترادف الى كمال قصد الى غايتها  
 عنه في اصله مع المناقضة في ايضا فحينئذ يفيد عدم وجود اصل الفعل  
 في الغرض ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصاص فيحصل كمال التفصيل  
 ومما انفرد به في فعل في وصفه تعالى ان لم يتركه احد في اصلها  
 حتى يتصل التفصيل بحرفه الله اكبر واسمائه قبل وهذا المعنى ورد قوله  
 تعالى حكاه عن يوسف رب السجن ارجع الي فاما دعوتى اليه وقوله  
 على لان اعموم يوما من شعبان احب الى من افطر يوما من رمضان  
 وشهدا كثر من ان يحصى واعظم من ان يسطه القلم فيعني لا يكشف  
 في عبارة المفتاح ان قد نزل العلمين متساعدان في الكشف عن كل  
 علم مترادفين فيه اليك له نعم الى اخره نعم تصدق الخبر السابق  
 وهو انه لا يكشف من هذين العلمين وقوله لا يمكن ان يتبين في جواب  
 من خواله نشأ من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال  
 الكشف عن وجه الاجاز ثابت لهذا العلم كان مضطرا ان يقال  
 هل

هل يمكن لواحد من العلمين اعداد علم البلاغة ان يدرك وجه الاجاز  
 كما كان حقيقته كما رتبته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لانتفاع الاحاطة  
 بجميع قواعد هذا العلم او تكتة واسترار ما دون منها وما لم يدون سوا  
 كانت تلك الاحاطة بطرق الكتب ام لا ولا بدخل كنه بلاغة الاقتران  
 تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد  
 الفنون لا ريبا في السليقة حتى لا يستقيم تجميع قوله فلا بدخل على ما قبله  
 اذ لا تقرب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تحصل  
 منشأ السؤال القدر بمجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت  
 لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقدر هكذا هل يمكن  
 لواحد بالكتب او به ونه من ابلغا ان يدرك وجه الاجاز بحقيقته  
 لمها رتبته في علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نعم الامكان الهاد  
 مطلقا والتعليل بقوله لانتفاع الاحاطة صحيح ايضا لاشتماله في  
 ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون القواعد المتعارفة في علمه كونه  
 في هذا العلم اعملا ولا يعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان  
 لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي  
 في شرح قوله صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب  
 الصناعة اللغوية مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت  
 في قوله لانتفاع الاحاطة بهذا العلم ايضا في اي لطايف هذا  
 العلم اي اللطائف والخواص المتشفاة منه فالامر اظهر فعل هذا  
 التوجيه يكون قوله فلا بدخل كنه بلاغة الاقتران انما هو حقيقيا كما هو الحق  
 لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التقريب في الترتيب احوال  
 ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المتقدم  
 الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون في ما صاحبك الاول  
 ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة لغير علم الغيوب لدخل كنه  
 بلاغة الاقتران تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم هو



هو ان احكام اللغات تنفي لا اعتبار بالغلط في مجر ذلك لا يعرف ان  
 القرآن محذول لا يد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الانجاز  
 متحقق في الامور متحقق في التواتر والاسرار التي يجب رعايتها مرعية في  
 فيه حق الرعايه وهو موقوف على معرفة كنهه المخاطبين وكيفيتها  
 واشتماله القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي ما لا يعرف  
 بهذا العلم الثاني ان اذا اعتبر في الخواص الاقاربه كما ان الله في  
 المحتاج ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تركيب التبريل فقوله لا يدل  
 كنهه بلاغة الترات الا تحت علمه محل امل وتنبه وجوه الانجاز  
 في النفس في الاستعارة بالكناية عند المقص ان يشبه شيء في النفس  
 فبعثت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشببه ووجه  
 التشبه واماته مساو المشبه والاستعارة التحيلية ان يثبت التشبه  
 شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبه المقص في النفس  
 والاهام ان تذكر لفظ له متجانس قريب ونبيذ ويراد البعيد  
 كما ان للوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وتبني وهو الفرق  
 المادة بها هنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر في بلاير  
 المشبه ان كان في الكلام تشبيه او المتشابه ان كان فيه  
 استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مثل كما في قوله عليه  
 الصلاة والسلام امر يمكن كوقايي اممكن يدا فان اممكن ترشح  
 ليد وهو مجاز عن النعمه قبل ذكر الاستعارة على الوجه الثاني من هذا  
 من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص  
 وابياته للاعجاب بما زعم على بل كل استعارة تخيلية كذا ذكر عنه  
 المحم وفيه تأمل اذا الظاهر من شرح الشرف للمفتاح ان الترشيح  
 اما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا العدد من البيان  
 تكفي ما هنا وما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرتنا  
 على اصطلاح المحم وما يتفرع على ذلك من الابحاث فيجي في البيان

ان ساعدنا

ان ساعدنا التوفيق الالي والقرآن فعلا ان معنى المفعول الخ  
 ما تعال قرأت الشئ قرانا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرأتا تلوته  
 ثم الظاهر من كلامه هاهنا ان المصدر ليس التواتر جعل ولا معنى  
 المفعولان المقروء ثم نقل الى المجموع المتلوا معنى الكلام المتردد في بيتنا  
 محمد عليه الصلاة والسلام ويمكن ان يكون نقله حال كونه راقيا على هذا  
 المصدر ثم لما اد بقله جعل اسما للكلام المتردد على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن على لاله له به كرم ما يعينه  
 ويكفي في تعيينه العهد في لامي الكلام والهي لغونها معهودين عنه  
 المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يزيد وتقول  
 المنقولة عن التواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح اكتشاف ليخرج  
 سواء القرآن ومسوخ التلاوة والاحاديث الالهية وتظهر  
 تأليف كل تداخ النظم في اللغة جمع اللول في السلك وفي الاصطلاح  
 تأليف الفصل الكلمات والحمل مترتبة لمعاني متناسقة الدلالات  
 على حسب ما يقتضيه العقل وقيل ان اللفاظ المترتبة المنسوقة المعتمد  
 دلالتها على ما يقتضيه العقل والا والى الب بالمعنى اللغوي ولهذا  
 اختار الشاعر وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى  
 وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ على حسب  
 ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكون هكذا كك ذلك ان قدره وعدده  
 وكلة حسب ادا كانت مجزوة بحرف الحرف السمين فيها مفتوحة والا  
 فهي ساكنة وزماتكون في ضرورة الشعر على الوجه الاول فلهذا  
 اختار النظم على اللفظ ان يكونه جاني اللفظ والمعنى ملحوظين في  
 النظم وفي الامحار ايضا وقد قال انما اختاره عليه اخر ازا من سوء  
 الادب ان المعنى الاصل للفظ هو الرمي والاسقاط وتأليف الشعر  
 ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا تلك المتفرع عليه كمنى  
 الكلام للفظ لان فيه استعارة لطيفة واسارة الى ان



كلماته كالدرد في الاستعارة ان يكون مكنته بان تشبه الكلمات  
في النفس بالدرد ويثبت النظم لها تخيلا وان تكون مصرعة بان تشبه  
ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السكك ويطلق النظم الموضوع  
للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احكامها للوجهين على ان  
يكون قوله لطيفه وضعاف مقيدا وما في الاستعارة مطلقا من فائدة  
المبالغة باربعان المشبه عين المشبه به على ان يكون وضعافا مازحا  
او تضمنه تشبه كلمات التران بالدرد على ان يكون قوله وائشاق  
الحيان لوجه اللطافة لا اشارته الى فائدة زائدة كما في الوجهين للاولين  
ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول نعم انه بوجه  
بغير انه يقال تعهد السيف ان يحمله في حمله ان غلاقة وحاصل  
الغنى تعهد به مجرذ نوبه وحفظه من المكروه كما يحفظ السيف  
بالغنى من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث  
ليس بكتاب بل بعض منه واذا كانت من الكتب المشهورة بياك لما لزم  
ان يكون ايضا هو كتاب لان افعل التفصيل هاهنا اعني اعظم  
من جملة ما اضيف هو اليه وموعبار على القسم الثالث قلت  
الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو ما يصدق على بعض المصدر  
اليه قوله الكتاب الاول في المكاني الكتاب الثاني في الالهيات  
وعزرك ولو سلم فهو من عموم المجاز بان يرام بالكتاب ما يعبر  
المخيل الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض فغير  
من اعظم لاضر المصهور وان كان فيه دلالة على ان تقع القسم  
الثالث مما استخرج من الاقوام وتقريري الخواص فالعوام لانه  
لا يكون حينئذ نصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النقص  
لها ان يكون باعتبار اخر من جهة الترتيب فيه اشعار بان  
انتهى ترتيبا على التمييز والحكمة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب  
وهو الماهيات وقد تستعمل بمعنى لطيفة والظرف كما سياتي

فلكل

فلكل مسيله مراتب انخ دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبة  
واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفصيل  
اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه  
الدفع ظاهر من كلامه ثم اشترى المقسم الثالث احسن منها ترتيبا  
ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشترى المقسم الثالث على الحشو  
والطويل كما يصرح به لا يخل بحسن الترتيب كما ان تقع المسيلة  
موقعها اللابق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصاً  
اذا كان الحسن المذكور بالقيا من الى كتب اخر فعليك بكتب الشيخ  
عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدي بنفسه كان يحسن لزم واذا  
تعدي بالباكم في عليك به كان يحسن استمسك لان البان لانه في القول  
معونة للعمل كما ظنه الرضى ثم كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سوا كان هذا  
المقال في قوله فان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشار الى ان  
الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر ارام الى كون القسم  
الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبل تبيين الشئ بعده  
كما قيل ويضدهما بتبين الاشياء لفرجه بان لا ترتيب في كتب الشيخ  
حيث تجتمعها بعد انقطع فتناشرت لاليه وهو تهذيب  
الكلام ويطلق الترتيب على بيان المعنى بالكتابة كما ان الترتيب بيان  
بالبيان وليس له هاهنا كبر معني فلما لم يلتفت اليه ثم يعاير ان  
يقوله تهذيب الكلام تنقيح وتطهير من الغاييب والروايد  
فكيف يوضع به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والطويل  
والتعقيد والجواب بان هذا بالقيا من الى الكتب المشهورة يتعلق  
بمخدوف بنفسه جمعا لفائدة العاقبة في حذف الشئ ثم تفسير زيادة  
فكمنه في القلب لان الشئ اذا تبين بعد تطيب النفس اليه يكون بان مع  
اوقع فيها قوله بولاهم لفعل دون ما المصدرية معه فان قلت  
لم اخص المصدر بترتيب وان المصدرية مع الفعل ووزن المصدر



بعد فان قلت لم يخص المصدر خبر من المصدر قلت لان ان حرف  
 مصدره اعرق في المصدرية من ان اذا اخفش ذهبت الى اسم تقتضي ما يد  
 اليه وغير تختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي  
 يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متصلا عليه في الاشتقاق  
 وهو وصول الوصول اسمي وهو لا يتم خيرا الاصلة وعادة كانه  
 واخواته وصلته جملة خبرته وحرفي وهو ما اول مع يليه من اجل  
 مصدره كانه وما المصدريين واختلعه في لزوم كونه صلته  
 جملة خبرته والاكثرون على جواز كونها امرا او مفعلا في النازل  
 المحكي الرض والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع  
 المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدم المصدر والمصدره  
 لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والهي الموصولين بان  
 المصدرية انما يولان بمصدر ما خذ من المادة التي تدل على الطلب  
 فاذا قل كتنه الم بان فمرا وان لا تقدم كان معناه كتبت  
 اليه بالامر انقام او بالنهي وانما قات الدليل بالصيغة فقط  
 على ان قوات الامر في الوصوله بالامر عند التقدم بالمصدر  
 سقوات معنى الفعل والاشتغال في الوصوله بالمعنى والوصول  
 من ان مصدره الحق بالمصارح عند التقدم لا يكون ثم هذا الوصول لا يحتاج الي  
 من الثقيلة تنق غايه بل لا يجوز ان يعود اليه كرفيته كما سبق ثم كونه الصلة  
 عليها مع كزوم مثل مبتدئة الوصول وعدم امكان جملة جز الكلام الا بها يقتضيان  
 ذلك منها في نحو لو لم يكونا كشي واحد مرتب الاجزا فالترتيب مستر بين الوصول  
 تعالى والخامسة قال الصلة لا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا خرفها  
 ان غلب اسم عليها فالصلة لا يجوز تقدم بعض اجزاها على بعض الا اذا ارى  
 الا انها من العاقل لا يجوز تقدم بعض اجزاها على بعض الا اذا ارى  
 المصدر الا اذا كان الفصل بين الفعل والوصول اخر في فلا يجوز ان يجزى ان زيد ضربت  
 مفعولا مطلقا مثل لان مع ما سجد في ما قبل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن  
 سقي ورعيان المصدر ويجوز ان يجزى ان اعطيت بهرهما زيدا او كما لا يجوز تقدم

نصر الصلة على الموصول لا يجوز تقدم مفعولها عليه لان مرتبة العامل  
 قبل مرتبة الموصول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم  
 على الشيء متقدم على كل شيء كسقدم جز من الشيء المرتب الاجزا  
 بل انما تقدم بعض الاجزا المرتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال  
 على ما قلناه قات جنية بانه اذا قدم في الذكر جز اللفظ الذي خبره  
 عنان يقال بعد طائفة من اجزائه على معنى باقي الاجزا لم تقدم  
 على ما تقدمه فلم تقدم الخبر على نفسه وعلى كل الصلابة  
 ايضا انما ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع  
 اجزائه ومضافا اتصاله كما تحققت ونظر الدور المتكلم  
 لتقدم الشيء على نفسه فتوضعه الشيء بالمرتب الاجزائيا والواقع  
 واشارة الى منشا لزوم النساد وهذا التوجيه يتبين رجوع  
 الصلة الى الخبر ايضا او كان طرفا وشبهه الملاءم بالظرف  
 منها اسم الزمان فالمكان ويشبهه الجار والمجوز لا نه  
 يحتاج الى الفعل بخلاف احتياج الظرف ولان الظرف في الحقيقة  
 جار ومجرور ويكون بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا  
 اولان كثر اشكال المجوزات فظروف زمانه او مكانه فاطلق  
 الظرف على مجموع المجوزات اطلاقا لاسم الغلب على المجموع  
 او على المجوز مطلقا اطلاقا اسم الاخص على العام قاله  
 نقاتي فلما بلغ مع السيج ولا تاخذكم بها راقه وجه الاستدلال  
 بالاية الثالثة ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والرافى  
 لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف  
 معول الرافة مقديا عليها واما وجه الاستدلال بالاية الاولى  
 فلان الظرف اعني معدا اذا لم يكن مفعولا للمعنى فاما ان يكون  
 حوالا لسؤال كانه لما قال فلما بلغ المغلالم الحسم اعني اسماعيل  
 الحد المذموم فدرية السعي قيل مع من فقال فقال مع ابيه كما ذكره

كان  
 على



الجمهور وفيه ان ذكر الحزبيات الجواب قبل ذكر منشا السؤال بما لا  
 له واما ان يكون حال الامر السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الخبر  
 ان بلغ السعي كما بنا معه وفيه ان المعنى ايضا عند اذا المراد بلغ  
 حدان يسعي مع ابيه في شغاله وحواليه بحيث كان له نصيب  
 بينهما في السعي لا انه بلغ سعيه ايضا كما اراه اي سعي ابيه على  
 تقدير المضاف في معه كما لا يجتمع على الذوق السليم وما اورد على  
 هذا القابل من ان الحال المتوسطة بين الفعل والمفعول  
 اما هو على تقدم عند عدم الترتيب المعتد فلا بد عليه ان  
 زعم القابل وجود الترتيب الحكائي المانعة من الحالية  
 من فاعل بلغ اذ لا ياتى يعتد بها في قوله مع حيث كما اعترف  
 به المورد واما ان يكون طرفا لغوا معمول لبلغ وفيه انه  
 يقتضيان يكون بلوغ الحال الاول والوالد مرتبة السعي معا  
 والقول بان المراد بالسعي المسمى وهو المراد الجليل المقصود  
 ابيه بالسعي فلا يحذو في اللغوية تكلف لا يصار اليه بشر  
 في الاستدلال على تقدم معمول المصدر عليه بقوله فلما بلغ مع  
 السعي نظرا لان الكلام في تقديم معمول المصدر المنكر والسعي  
 مصدر صرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقديم على  
 ما ذكره اول المصدر بان مع الفعل وهذا الثاني ويل في المنكر  
 دون المعروف كما تقرر في آخر فلا ترتيب لما ذكره والتقدير  
 تكلف فيه عتق وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة  
 ما يقال بلغ ان يسعي مع ابيه وان كان تكلفا لكن تقديره  
 المصدر المتقدم على ان يكون المصدر مفعلا له من قون البلاغة  
 لما ان بيان كل سعي في المصباح مع ابيه في حد ذاته منه امر  
 مقصود وفي الحذف ثم التفسير لالة على ذلك على انه يجوز ان يكون  
 معه طرفا لغوا معمول لا يبلغ بان يراد مع على ما ذكره في معنى اللبيب

بحر

اللبيب بحر العجته على ان يكون مراد في عند بلا سلا خفة  
 المعنى المتعلق في المدحول نحو فلان يسعي مع السلطان اي يسعي  
 عنه ولم يرد ان السعي صادر من السلطان ايضا اذ حيث  
 لا يرد ذلك المحذور الذي ذكره في اللغوية بل يكون جاصل المعنى  
 بلغ في سعيه ابيه متعلقا بفعله بلا مفارقة من اول وجوده الى  
 اذ ان فعل السعي حيث كان متكاملا في اطلاقه وهذا معنى يتفرق  
 قال بعض اهلنا فعل لطلق الوجه الرابع في المصدر ان لا يتقدم  
 معموله مطلقا عليه وعوز مر حوا في النظر لا خفا صوت  
 ان والتوسع فيه مع ان المراد جواز تقدم معمول النظر  
 ملية ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية  
 لتقدم معمول النظر عليه عدم في علم البلاغة بلا تكلف  
 لان اللفظ يلتصق الى لفظ المعنى بعد ان كان لما ارتكس  
 وهو مانع في السببية وان كان مر حوا فاذا وجدت طرفا  
 متقدما على المصدر فان رانيا فيه نكتة عقل شقد سم  
 معموله حملناه مر لا ولا حملناه على وجه اخر بحسب  
 الاقوال فظهر ان الاختص في كلام المصداق يجعل النظر في تحلف  
 بمحذوف يفسر عما انه ليس فيه نكتة التقديم فيه سوي  
 السمع وليس كما اول الخ رفع لما يقال مراد التقديم  
 فزوري لان المصدر مبول بان مع الفعل قال اذ ان كان  
 مصرح بها لا يجوز تقديمها في خبر عليها عند الجمهور فكذا ما  
 هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بتي يصيه حكمه  
 حكم ذلك الشيء لا تتركه ان المتناول به ما هنا وقوات مع  
 الفعل يدرك على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظرا ان  
 المناسب ان يكون الما اول من حكمه حكم ذلك الشيء فيما اوله  
 لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجله لا حقه ان يعمل لتفان



مشابهة الفعل من مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو  
 مع ان الطرف مما يكفيه راحة الفعل ولذا يعلى به ما هو ابعد عن الفعل  
 عليه كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاد انشر في الفاتور قدك  
 وسيدوم عسير وعيز ذلك وارا وبك طرفها هذا الحقيقي اعني الزمان  
 والمكان لا ينقل عن مطلقها وان انك من خصوصها كدليل انه حكم  
 بوقوع الشيء وعدم انكائه عنه وهو انما يقتضي فيها لان ما يقع  
 في الزمان والمكان لا ينقل عن مطلقها وان انك من خصوصها وانما  
 لم ينشر في لشد الطرف اعني الجوار والمجور لانه لما ثبت كفاية راحة  
 الفعل في الفعل والطرف اكتفى بوضعية الممول بواسطة الحرف  
 اول ولهذا جمع الطرف مع الاظها في موضع الاشارة في قوله ولهذا  
 اتسع في الطرف ليسهل شبه الطرف ايضا وقد مر اطلاق الطرف على  
 شبهه ونحو الاتساع في شدة الطرف على معنى حرف النفي فيه عند  
 النفي كما في قوله تعالى ما انت بعتة ركب عجوز اي انتما بعتة  
 ركبك المجنون ومدلول الصبر كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمت  
 وزختر وما هو عنها بالحديث المرجح ان ما حدثي عنها ثم لما ذكر قوله  
 مع ان الطرف مما يكفيه راحة الفعل عدم لزوم تاويل المصدر بما مل  
 في الطرف بان مع الفعل لما استقر الاشارة اليه من ان ذلك ان وبل  
 لاجل العمل لما ثبت الاتساع في الطرف جاز ان يعمل فيها المصدر  
 لما في من الفعل لا احتاج الى تاويله بالفعل لظاهره فان قلت  
 فان قلت كان التماس ان يقدم هذا الجواب الاول لان حاصله مع  
 لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم يمكن قلت لان التاويل  
 هو المشهور فلهذا قدم تسليمه هذا وقد جعل قوله مع ان الطرف  
 اشارة الى جواز تقديم الممول الطرف على ان المصدر به اذا كان  
 مصححا وليس شيء اذا لا تقترب حينئذ لقوله مما يكفيه راحة الفعل من  
 لان عدم تجوز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في  
 العمل

العمل من جوار الجواز في الطرف بكفاية راحة الفعل بل يثبت لزوم  
 تقدم خبر الشا لمث الاخر عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة  
 نفس الفعل لا راحته ولهذا اتسع في الطرف مما لم يتبع في غيرها  
 اما ان يكون مما لم ينسج قاعا معان فاعل اتسع بتعيينه مع الفعل  
 المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون على موقع  
 المصدر لانه اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها واما ان يكون على موقع  
 المتعدي وهو الزايد المتعدي عنه في العتاة مسامحة اذ قد  
 ذكر في الباب الثامن ان اكتسوه هو الزيادة لا الفاعل حيث يكون الزايد  
 مستقيا كما في قوله تعالى فاد ريتي كلمة صداع (راس والقلقق فان  
 الراس زيادة الصداع مخرج عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا  
 على اصل المار لا لفايته ولا يكون اللفظ الزايد متعديا كما في قوله فاني  
 قولها كذبا راسا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على  
 التبعين لما مر اما ساقى اللهم الا ان يقال الزيادة فيما ساقى بمعنى  
 الزايد ليس مناسب ظاهره لما ساقى اللهم الا ان يقال الزيادة فيما  
 ساقى بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المصدر المحسوس المفسد بالند في قوله  
 ولا فصل فيها الشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشرح  
 شق عنه بين الفرق بينهما في باب المطالب اللام في الفرق للتعهد  
 والماد الفرق الاصل لاجي المتعارف بين ارباب الخاني وهو الذي  
 ذكرناه الان وما ذكره ههنا قبل انما ينبغي الفرق تحت المعلوم  
 اللغوي لا الصدق فان المورتي واحد وقد يمنع بان التطويل على  
 ما ذكره ههنا اخبر في الحشوان قد اعتبر في الاول ثبوت الزيادة على  
 اصل المار دون الثاني فاللام لا في محله حشو وسر تطويل اذ لا بد  
 فيه ان يكون اصل الكلام في محله وحضوره لا به وانه خير بان المار  
 بالزايد في الحشوان فاعل الزايد على اصل المار هو المتعدي في النفس  
 فامل يتوعلي يصعب ويقتصر التقييد يكون الكلام انما وان  
 خير تنبيه على ان المصدر على التقييد من المعنى للمفعول



واللاختصار لما فيه من التطويل منتقرا الى الايضاح والتجريد اختار  
 في الاور لقطا القابل ونحو الاختصار لفظا لاقتضارا بها الى ان الاختصار  
 عن الاخيرين اسم من لا يختار عن الاول وادبا لاختصارا ما يتايل  
 التطويل ليشمل الاختصار والاختصار والاختصار والاختصار في اللفظ  
 الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث  
 ويمكن نظرا في الاختصار ما به كرا الاختصار لان مؤلفه مختصر  
 وتخصيصه وقدم مناط التعمد على تأطير الحشور بما لا يسمع انت مختصر  
 اختار الفتح مختصا اختار الفتح على اختصاره مع ان مؤلفه اختصار  
 اشعار بان ليس مطمح نظم اختصار مصنفه اسكاكي بل تاليف مختصر  
 يقتصر بما فيه يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث طرفا للقول تدبيرا على  
 ان الالفاظ والبالغات والاضمار باعتماد اضافها الى الجواب باعتبار  
 اشتراكه على الامثلة والشواهد اصول فيه ثم المراد يتضح في القسم  
 الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه  
 المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى العروق والقواني  
 ورفع المطالبين من الزمان لان هذه المباحث توافقت على المعاني  
 والبيان كما ينبغي ان يحاكمي عند شروعه في هذه المباحث ومع حكم  
 كل ينطبق على خبرياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الحزم  
 الذي يندرج عليه الكل وجودا وعدما بالانطباق الاستدلال وفي قوله  
 على طرياقه حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي  
 قوله يستفاد احكامها منه نص صريح بذلك المضاف المحذوف فاللام فيها  
 لام المال بمعنى التعريف فقضية عليه يقتل على احكام خبريات موضوعا  
 لاعتقاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتراك القضية على احكام  
 خبريات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقود القرينة  
 بحمل القضية المذكورة كره لصغري يحكم فيها بفهوم موضوعها على واحد  
 من خبرياتها وتلك الاحكام المستخرجة تسمى بآيات وفروعها وتلك  
 القضية

القضية تسمى اصلا والاستخراج تسمى تفرعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن  
 ان يحمل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في صغريه يطبق  
 على خبرياته حيثما يحتاج لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا يعني  
 القضية وان كان المراد بالظاهر تلك لان قوله الشارح فانه  
 ينطبق على ان زيد اياهم بلام التوجيه الاولى ولا مقتضى ان لا يرتكب  
 في الكلام حذف ولا استخدام بان تشبه انواع التفرع في التباين خبريات  
 اسكاكي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الخبريات تحت طياتها  
 ثم ينطبق عليها خبريات مضافة الى صغري الحكم المراد به القضية  
 اشعاره بتفصيله فالمراد باحكام الاحكام التي فيها وبالانطباق  
 الاشتراك ستونفا من حكم القصة الى المنكر يجب توكيده قال الشارح  
 في شرح افتتاح قال في الدعوى ان التوكيد بمعنى التاكيد عربيته مولدة  
 الخ واعتدض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكذا وكذا بمعنى يقال  
 هذه لغة عربية مولدة الخ والظاهر ان قوله هذه عربية مولدة استدل  
 كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان  
 صاحب الدعوى انه لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول في كره  
 العربية ان الكرامة بمعنى التاكيد ليس مثبت وهذا قرينة على ان مراد  
 صاحب الدعوى ما ذكره الشارح فانه يطبق على ان زيد اياهم  
 ذلك القول يشمل على حكم ان زيد اياهم او يصدق مفهوم موضوعه عليه  
 بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت هذا الكلام مع المنكر  
 ان الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغري متروكة وان كان  
 مركدا يلزم مرصدق الكبرى توكيد التوكيد وهو يحصل كما قلنا بختار  
 الثاني ومنع لزوم تحصيل الحاصل الحال بناء على ان معنى الكبرى وكل  
 كلام الغير الى المنكر يجب ان يحل مركدا او مشتقيا على التاكيد حين  
 الاتفاق ولا يقتضيه وجوب خوف التاكيد الى الملقى حتى يتعين خروجه  
 عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فامل فيها اخر من



الامثلة تشرح على ما قسم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التبريل  
 او كلام اللغاة نقل من الشارع انه قال الاضحية بالنظر الى انه يلزم من  
 الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة وانما يكون الامثلة  
 للاضاح والشواهد للاثبات فامر خارجي عرضي حتى لو اعتبر  
 ذلك فربما يكون فاشيا حين يريد ان الاضحية عارضا باعتبار ان كل  
 ما صلح شأنا قد يصلح اثره لا لا يمكن على نحو ان لا يكون المثال من  
 كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكون فاشيا حين  
 ادخلوا شرط من كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاضحية  
 مع ما قصد به تحقيق التباين الكلي في المصدق ايضا لكن يكون الحزب  
 الذي يقصد به الاضاح والاثبات نفعيا واسطة وان لم يشترط هو  
 كما هو الظاهر بتحقيق التباين الحزبي وهو العدم من وجهه اذ ان  
 يراد من قوله كذا الصلوح لان يتركه فحينئذ يكون الشواهد  
 احق منها ايضا لئلا يقال ونما لكن لا يصلح تلك الارادة بعينه  
 بقى قوله وانما يكون الامثلة للاضاح والشواهد للاثبات فامر  
 خارجي حتى لو اراد ان خارجي عن معنى المثال والشاهد فلا دخل  
 له في الاضحية فهو ممنوع وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يبعد في عدم  
 دخله في الاضحية لان هذه هي المفهوم من ايضا بقولنا المرض على  
 بما ذكرنا الا اننا لم نر قبل انما هي ايضا احدا من الاشياء اذ قد اعتبر  
 في الاول فيه زايده هل يتصور ان يقال ذلك المقيد خارج عما صدق  
 عليه فلا دخل له في الكيفية فشره ولم اعطه على الفاعل ويجوز  
 ان يكون ما لا ينفك عنه من الاول وهو التقصير يجوز ان يكون ال في  
 كلام المصنف على معنى الحقيقة على ما اقصر من غير احتياج الى تضمين معنى  
 المنع كما في المعدي الى المنع حتى يصار الى حذف المفعول وذلك  
 بان يكون جهدا لا ينفك عنه فاعلمه نفس بجهده او مصدر الحال المقدري  
 لم ان محتملا او محتملا جهدا اذ يفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد  
 على

على انه يجوز فيها تنازعا في تحقيقه والعام هو الاول او يكون متعلقا  
 بالاول او غير المتعلق بالاول اقصر في هذه في تحقيقه ولا يجوز ان يكون متميزا  
 عن نسبة الفاعل ويكون جهدا فاعلم في المعنى لم يقصر لاحتفاء  
 في تحقيقه بناء على انه صرحوا بان الفعل المستند الى التبريل الاصل قد لا يكون  
 الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في النحوي  
 ١٤ اشار الى ان كذا في قوله معنى طار عمر وفرح طير الفرج عمر ومثل  
 المصحح ما عثر فيه قوله تعالى ولجنا الارض عيوننا فان عيوننا فاعلم للتجسس  
 لا للتجسس اذ الفعل المذكور لا ينفك عنه بل يلاقيه في الاشتقاق التقصير  
 الذي فتنه الاول لا تفعل الاول وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا  
 ويجوز ان يقصر الاول من الترك فيكون جهدا مفعولا اذ لم اترك جهدا ونقل  
 من ابي البقاء ان ال من الافعال الناقصة معنى لم ازل فيكون جهدا  
 منصوبا على خبره بغير جهدا وانما لم تحمل الشارع عبارة المصنف على هذه  
 ابوجه بناء على انه قد تبيّن الى المفعولين تنفيها معنى المنع في فائدة الشرح  
 فكانه رجع المجاز المشهور وحذفه هاهنا المفعول الاول هو ما كان  
 الخطأ ان لا يمنعك اذا الامر العام ان لا يمنع احدا مثلا ان المحصر  
 تميل الى ان يكون الضمير للمقسم الثالث بل هو اقرب فاعلم ايضا المصنف  
 الى التامل في المفعول ورفع على انه خبر مستلزم حذف او نصب على  
 المصدرية او الحالية من الجملة او المفعول او فاعلم ايضا قد المصنف  
 الخ او اضافته ترتيبا الى ما ذكرنا اضافته المقدر الخ او اراد المصنف  
 ترتيب السككن الخ بضمها الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قد اضافته  
 الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول  
 كذا وما علم واوتي تقصير ما مفعول له لما تضمنه معنى لم بالنع ذكر  
 فعلين اعني ومنه ولم بالنع ثم ذكر منصوب اعني تقريبا وطلبنا  
 وجعل طلبنا مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر كونها في المعنى  
 الواحد اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه بتبديل خذ المتسايل من عبارته



وكذا المراد بان في فلا وجه لجملة مفعولا لجموع الفعلين بل تشر اللف  
 كما لا يخفى واما قول الفعل المتني الى قوله بل لا مراخر قيل في العنان  
 او في مساهلة اذ الفعل المتني ابلغ وهو ليس بقول كانه كذا بل المجمع  
 كما صرح به في شرح الفتح فالظاهر ان يقال واما قول لم ابلغ اذ  
 بان الاصطلاح على تسميته لم يضرب ولم يضرب فعلا متنيا فلا مساهلة  
 بالنظر اليه اذ هو بالفتحة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة  
 المستفادة من قوله واما قول الخ فغني لوقته كذا شارح نفسه  
 في شرح الفتح وغرم من كتبها ان رغبة ان العبد قد يتوجه الى  
 النفي فنحو ان كل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالفتحة كما في بحر  
 اشته اعزازا واحيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحويين ان  
 لاجله انما يتبع اذ بان فعلا لفاعل الفعل المحلل ومثلا  
 له فنشبه منه ان فاعل الفعل المحلل واما فعل المفعول له كما يحل  
 يكون واظلا فلو لم يور الفاعل المتني ما هنا بالفتحة كذا وتفت  
 او ما يورده موداهما لكان مضمون الكلام انتقاما لما لفته لاجل التعزير  
 ولا يقع نصب تقريبا لانه فعل الغريب والانتقام ليس فعلا لا تعين  
 اعتبار كونه قيدا للمبالغة او لا ثم هذا الضم عليه كما بنا ويدبر  
 المحذور المذكور وهذا الجواب بمنزلة عن التحقيق لا يتناوه غلوكون  
 القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح الفتح في بحث  
 بقرين المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه  
 القيد منه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى  
 حرف النفي لا يكون صالحا في مقيد بشئ لمضنه ملاحظة المقيد  
 من حيث كونه موصوفا بتقيدية كقيد القيد وقد صرح الشارح  
 في بحث الاستفارة التبعية بان الحذف لا يصلح للموصوفية  
 جميعا بجملة النحويين صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف  
 لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول  
 بالفعل

بالفعل صرح به في همام ان الباء الثالثة من المعنى فيمكن ان  
 يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض  
 بعض الفضلاء بان التاويل بتركه لا يحصى نفعا لا يقتضيان بتوجه  
 الترك الى ذلك القيد الزايد كما فعل الشارح عن النفي في بحث العطف  
 على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي الى الالبان الى القيد  
 الزايد ومثله امران مفسرهما ان الى المقام غير ان لم ابلغ اذ لم يتاوه  
 بالنقد المشبه تعين توجيه النفي الى المقيد لما عرفت من عدم قابلية  
 معنى الحذف للتقيد واذا اول مجرد رجوع المقيد الى الالبان لاقتضا  
 سداد المعنى ذلك ثم ان الغرور الذي ذكره الشارح بالنظر الى التبادر  
 ان لا يور الا ان لا يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله لغاي  
 ما للظالمين من حميم ولا سفيح يطاع اي لا شفاعه ولا طاعة وغير ذلك  
 وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار النفي القيد والبيان في قوله تعالى  
 ولم يصروا على ما فعلوا ولم يعلموا اي لم يصروا على ما لم يفعلوا ان عدم الاصرار  
 بتحقيق البقية مع قطع النظر عن الاتفاق بالعلم وعدمه فظهر ان بما قررت  
 ان القيد اذا لم يكن قيدا للمعنى يستعمل على معان ثلاثة وهذا ما ذكره الشارح  
 في شرح الكتاب **قوله** واذا قل على كلام فيه تقيد الى هذه العبارة  
 من انهم مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اول النفي  
 ولا غني في كل هذه العبارة ثم لو اعتبر النفي اول النفي القيد لكان الامر بالعلم  
 قوله وان ينع له حصا كما يحتمل ان يكون الظروف اعني له خبرا لبيع على  
 ان يكون من الامثلة النافعة بنهيته معنى الحيرة كذا ذكر  
 الناقل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حال من ضمير يبيع  
 الرجوع الى حكم النفي اي يصير حكما نفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل  
 العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا بضم على المصدر خاصة  
 به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا بضم على المصدرية  
 بانها على معناه ينصرف حكم النفي بالقيد خصوصا **قوله** مثلا اذ لم يات



القوم اجمعون كان لقبه الاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على  
 الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرادها كما في اكثر النسخ  
 التي رأيناها لكان تأكيداً فلا بد من على الاجتماع في زمان كما يصح  
 به الساج في بحث تأكيد المسند اليه ولوريد بالاجتماع الاجتماع في  
 اصل العقد دون الزمان لم يظهر ايضاً ما يدرج من الشيء الى الشيء  
 اذا المعنى الماحز من الشيء حاصل من نفس المفيد حينئذ والالكانا جمع  
 ثانياً لا تأكيداً ولا يتفاوت حينئذ في المود يسوار جمع الشيء الى اليه  
 ام الى المفيد فتدبر **قوله** لمقد افترط المصنف الانزال الى النسخ ورعا  
 الحد ويأتى به التفریط في المنادى الجاهل اما مفترط او مفترط **قوله**  
 وتكون محالاً لنا وتقريناً لنا فترك ذلك في البيان ما فلا عيب  
 صاحب الكشاف اذا التقرب من تذكر شيئاً يدل به على شيء لم تذكره  
 كما يقول المحتاج للمحتاج اليه حينئذ لا سمع عليك فكان كما سأل الكلام  
 الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريد  
 فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث فبين منه ثم التلويح  
 حيث قال فليلا للاختصار مستقراً الى الابعاد والتجريد كما اشار الى الساج  
 هناك الى ذلك المذكور من التلويح وغيرها اول التلويح والشواهد والاشبه  
 بالمتكثرة في الاشارة اليها بذلك مما افرد به **قوله** ولقد اعجب اي  
 الى بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض المحتاج حيث  
 سبب الزيادة الى فعله بوجه وشان الزوايد ان تحذف **قوله** وسبب تخفيض  
 المحتاج لانه تخفيض اعظم اجزائه **قوله** ولا مقتضى للتخصيص قال بعض  
 العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا  
 اسئل الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فغفلا  
 عن ان يسئل النفع به فيكون المراد استحقاق مولفه ويجوز ان يكون  
 المقصود انما اي انا اسأله لا معارض ولا حصار في سئل الزمان وكلامه  
 ليس بي انا الاول فلان الاستحقاق مولفه بحيث يدعي عدم صلاحية

لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصرة وترحمه  
 على المحتاج الى التكليف واما الثاني فلانه ليس لها هنا من يعتقد  
 شركة معارضيه وحساده له في التخصيص حتى يحتاج الى السؤال  
 وتوجيه جهة الحسن وذلك ايضاً ظاهراً قوله ولا للتقوي قبل عليه  
 يجوز ان يكون التقديم للتقوي اشارة على انه على رجا الاحبابه  
 من الله اذ قد يرجوا ان يخرجه ولا يحب سعيه فهو مجتهد  
 باقتضى وسعيه مع ما فيه من الاجمال الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف  
 مولفه بل سأل الله الانتفاع به **قوله** وكان قصد جعل الواو  
 للحال العرض من جعل الواو للحال ان تكون الجملة قيد جميع الافعال  
 ملأنا تكليف وما عطف عليه **قوله** فاي بالاسمية ولو اتي  
 بالفعل لكان العطف اظهر وان اختلف الجملتان في المعنى  
 والمضارعة لفقد الاستمرار التحدي في المعطوف غير المناسب  
 في المعطوف عليه واعتراض عليه بان ما جعل الواو للحال جعل  
 الجملة الحالية حينئذ لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم  
 بل يكفي ان يقال اسأل الله تعالى واجواب ان قصد الاسماء حينئذ  
 اقرب فلا يحصل العرض المذكور ولا كذلك توهم العطف على  
 الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراف لا  
 نقول وقوعه في آخر الكلام من هذه صنف فان قلت لا يلزم من  
 انتفاء مقتضى التخصيص والتقوي انتفاء جهه جنس التقديم  
 مطلقاً لجواز ان يكون المراد بيان موصفية المسند اليه بمضمون  
 الخبر دون وصفية الخبر كما قيل في الفرق بين الزاهد وشرب  
 ويشرب الزاهد قلت قوله ان الله اسأل الله انشا للسؤال اخبار  
 عن انصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام  
 في بيان حال المصنف بل في بيان حال افعاله مثل التاليف والترتيب والسمية  
 والسؤال **قوله** حال من ينفع قيل اي من المجموع والتقدير اسئل



الله الانتفاع به كائنا من فضلهم فالحال مبین لهيبه النعول  
 والعامل بنه اسال وليس فيه تقديم ما في خيول ان المصدر به عليه  
 قوله اي محي وكافي بر يدان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق  
 بيانه في او اخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله اما الكناية في جميع  
 المهمات حتى في احبابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكناية  
 في ذلك وفيه انتظام الجمل لما ذكر العلامة في اياك نستعين  
 ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة لئلا يلام الكلام  
 قوله فعمله فكذا كان الانسب ليناسب التقليل الذي يتضمنه  
 الاستئناف المؤكدة في قول المستن بالله ولي ذلك لان العمل الذي يتضمنه  
 الاستئناف هو سؤال النفع منه تعالى قوله كما صرح به  
 صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النحوا المحجوج الى النقل من لغة مادكر  
 المشهور من ان المخصوص اما مبتدا والانشاء به خبر له مقدم عليه  
 او خبر مبتدا محذوف قوله ثم عطفت الجملة على المفرد وان صح باعتبار  
 الى قوله لكنه في الحقيقة من عطفت الانشاء على الاخبار فتقدير الكلام  
 على ما اشار اليه الشرح في او ابد بحث الاستعارة من شرح المفتاح  
 بان يقال ثم عطفت الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح  
 هاهنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من كثير الوقوع وقد يقع  
 الاموقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه مجمل ولكن  
 ليسا خبرين بل هما للاستدراك لکنهما واقعان موقع الخبر والخبر  
 مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور  
 كما نقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غنا  
 عنده وانما يكون عنده غنا لو لم يكن بخيرا لكنه بخير فليس  
 على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطفت الانشاء على  
 الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطفت القصص على القصص بدون  
 ملاحظته الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصرع الشارح  
 في مباحث

في مباحث الفصل والوصل بان المصنف والسكاكي لا يسلطان  
 ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشف في قوله  
 تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الويل للذين امنوا وها يتكبرانه  
 ويعذران معطوفا عليه انشأنا وجه لرفع اعتراض الشارح  
 من جانب المصنف بما ذكر وليس مراد الشارح المدقق فتى مثل هذا  
 التركيب مطلقا كيق وقد اشار في شرح الكشف عند الكلام على  
 قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جوان عطفت الاخبار  
 على الانشاء بقتضا المقام في مباحث الفصل والوصل باعتبار  
 عطفت القصص على القصص واستحسنه ونفس في اول احوال المسند  
 على حوازل بيت زيدا قائم ومنطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع  
 الجملة فكيف يتصور منه ان يرد مطلقا وانما صورة الاعتراض  
 على المصنف وبهذا التوجيه انزع ما ورد على الشارح من ان رد  
 هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقع وقع نظيره في القرآن  
 حيث قال تعالى وما واه جهنم وليس للصبر وهذا وقد اجاب الناقل  
 المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جاز في الجملة  
 التي لها محل من الاعراب وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله  
 تعالى وقالوا حسبا الله ولم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية  
 لان المحكي اي قالوا حسبا الله وقالوا ونم الوكيل وليس هذا  
 الجواز مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا يشك من به شكه  
 في حسن قوله زيد ابوه طيب صالح وما افسقه وعمر وابوه  
 بخير وما اهوده وفيه بحث اما اولا فجواز ان يعذر في المعلقون  
 فعل بقرينه ذكره في المعلقون عليه اي قالوا حسبا الله وقالوا  
 ونم الوكيل او مبتدا اي قالوا حسبا الله وهو نم الوكيل جمع وجود  
 هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على  
 جواز عطفت الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال الساويل خلاف



الظاهر لكن كونه الحجة تطعية بهذا التقدير محمد تامدا وبقا هذه  
الحجة الزامية والمقصود بها تبليغ السامع والخطاب في قوله وكفاك  
مستوفيه اليه ولا يكون لنا راج ان يصير اليه التقدير بين المذكورين اذ يقال حينئذ  
لما حوزت التقدير بين فلجري في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض  
عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الاشياء  
الواقعة حسب ما يمكن عطفها اجوده وحدا فستق من عطف الانشا على  
الاخبار اصلا ولا عطف جملة ونعم الوكيل على نفس جسي من عطف الجملة  
المى لها على الاعراب على المعزول بل من عطف المعزول الذي يعلم  
جملة انشائية ولا صلاح فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف  
الانشاء على الاخبار به ظاهرا لكتابته في توجيه التركيب الذي استصعب  
الشارح فتأمل و رد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما  
نقل عنه من ان لا محال للعطف حينئذ الابداء بل يجيد لا يلتفت  
اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف  
على الخبر المتقدم يعني حسنا وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت  
اليه فيما ذكر ليس كون المقدر لفظه قولنا بل مجرد ان فيه تقدير  
بلا ضرورة داعية اليه فلو عطف الجملة على حسنا ولا يخفى ان كون  
الانشاء به خبرا يقتضي التقدير عند لكان فكلفا حلالا خبر الاصل  
لان الموجود في توجيه التركيب من حمل الواو والمزكور على الاعراض  
واقعا ان قوله وهو صي ونعم الوكيل انما كثر لنا الحمد لهما روي ان  
المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأله الله وهو جملة خالية  
لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد  
كفانا الخطي وغيره منوها واذ ليس في ذلك فائدة زائدة فلجري  
ان لا يشغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه  
العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة  
الشارح نوع قدح في التركيب والله اعلم **قوله** على راي اشارة الى ما

قبل

ما قبل ان قوله وجعل الليل سكنا جال بتقدير قد اعطفت  
على جملة فالق الا صياح ٧ انه بتقدير هو فالق الا صياح **قوله**  
او ان الشروع في المقصود في الصياح الا وان الحين والجمع او انه كذا وان  
والاظهر ان مراد مقصود الكتاب لهذا ادخل المقدمة فيه مع اخرها  
عن مقصود الكتاب ولهذا العلم ثانيا والمراد من المختصر في قوله في هذا  
الغن اما فن البلاغة فاندرج البديع بطريق التغليب ولما فن البلاغة  
مع توبعها فالاندرج اظهر **قوله** الثاني المقدمة اخوه في التقسيم  
لكون معنومه عدميا وقومه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشوق  
الاول لا سيما على قسم **قوله** عن الخطا في تادية المراد لم يدكر قيدا  
يخرج الا حيزا عن العقيد العنوية اعتادا على المقابلة او على المساهرة  
او ان ذلك الخطا في كيفية التادية لا فيها **قوله** فهو ما يعرف به وجوه  
التحسين غير الاسلوب تنبها على فائدة البديع **قوله** وعليه مع ظا  
ينبغي بالاسبقوا تقريرا لمنع ان قوله والافهم ما يعرف به وجوه  
التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون سببا اخر وتقريرا له مع ان تتبعنا  
مقصود الكتاب ولم نجده غير المقدمة والعنون الثلاث واعلم  
ان الشارح جوز في بعض مصنفاته كون الاستقرار في محل هذا  
الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو انبات حكم لكلى لنبوة  
في حرياته ورده **ورده** الشريف بان الاستقرار العرفي استدلالا باحكام  
الجزيات على حكم الكل والمقصود من التقسيم تخصيص الاقسام لا نقدية  
احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة  
احكامها وفيه بحث لا نالا جعل الاستقرار دليل لنفس القسمة فانها من  
قبيل المنصور ولا تخلق له باله دليل اصلا كما هو معترف به بل جعله  
دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المقسم  
الى البديهي والنظري وكما ان معرفتنا احكام الاقسام ونقدية منها الى  
المقسم لا ينافي الا بعد حصول الاقسام كذلك حصرونها **قوله** والحق

هر



ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في اخر  
 الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتخريجه  
 من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها في البديع بعض المصنفين  
 منها ما يتعين احواله اما لعدم دخولها في فن البلاغة لعدم كونه راجعا  
 الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه او لكونه داخلا فيما ذكرناه  
 مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا يار  
 بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيان ففقدنا  
 فيها فصلين ختمناهما الكتاب هذا كلامه **ولا يخفى** ان فيه  
 نضا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة تبعا  
 لما يتعين احواله بسبب احد الامرين فيتعين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة دخل  
 في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ واليتعين  
 احواله وليس راجعا الى المحسنات الزائدة بل الى العرضية وهو  
 البديع **قوله** صار كل منهما معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول  
 مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والالهي الجهد في الفنون كلها  
 بل الى ما يحوز به عن الخطا في تادية المراد مثلا ولما كان الحمل  
 مفيد في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول  
 مجراها سورما للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو لم يذكر التبيين  
 في الاول لعزب العهد كما فعل صاحب المفتاح لكان اظهر من مبني الكلام  
 على كفاية الاتحاد الزاير في العهد والا فالمدكورينما سبق احد الامرين  
 المذكورين في الفن الاول مثلا وقد يقال بنا على كفاية الذكر التقدير  
 في العهد الخارجي لما اشجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود  
 في العلوم الثلاثة نعم السامع اجالا بقربينة التعارض بين ارباب  
 المتماثلين ان هناك ننونا ثلاثة او ما يجري مجراها ليقع كل منها  
 بازل علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع  
 اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني وغيرها  
 اذا التزم

الجم

اذا التزم الذكري في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة  
 مع تاخره في الترتيب فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني  
 فعلم بهذا التقديم ان كلاما من طريق الجمل معلوم وانما المجهول الاشارة  
 كما في زبوا حون **فان قلت** فللمغوية لازمة كما في الفن الثالث  
 اذا الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعه والسند بعد  
 العهد **قوله** في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة  
 الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح **قوله** وانحصار  
 علم البلاغة اي المسي على البلاغة او العلم الذي له زيادة افضها  
 بعلم البلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى النفا  
 والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين  
 المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ما ذاب وغيره **قوله**  
 ما حوزة من مقدمة الجيئش اي منقوله عنها او مستعارة ويمكن  
 ان يكون كل منهما منقولا من قدم والسامع على ما عرف في لفظ  
 الحقيقة من الوجهين منها هنا ثلاث احتمالات وظاهر كلام  
 الزمخشري في الفنايق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجملة  
 التي تقدم الجيئش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول  
 كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام  
 العرب بالثالث حيث قال وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيئش  
 ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام السامع محمول على احد الاحتمالين  
 الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه  
 الطائفة لا شئ لها على سبب التقديم كانتا تقدم لغيرها اولا  
 فادتها البصيرة تقدم من يعرفها على ما لم يعرفها لما يتوقف عليه  
 سائده اي شروعا كما صرح به في المختصر والاي بطل طرده بالمبادي  
**قوله** كعرفه حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفه مطلق

ص



الادراك اعم من التصور والمقدّم يقف فتكون في الحد اي التعريف بمعنى  
 التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى المقدم يقف قال بعض الافاضل  
 التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور  
 ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم  
 ولقي التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه  
 ما والمقدّم يقف بغاية ما **ولهذا** طعن الشريف فيه بلزوم ما هو  
 عنه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الي  
 تكلف ولم يطعن فيه بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم  
 البعض **واما** ذكره من انه لا يثبت عنده الامقدمة الكتاب  
 فانما هو بالنظر الي قولهم المقدمة في كذا وكذا والافلا وجه لمنع كون  
 التصور بوجه ما مع قرينه مقدمة العلم عنه بمعنى ما يتوقف عليه  
 الشرح مطلقا **قوله** لطائفة من كلامه **الم قال** صاحب الكشاف  
 في او ايد سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة  
 واقلمها ثلاثة او اربعة وهي صيغة غالبية كانها الجماعة الخافه  
 حول التي **ودكر** في او اخر سورة براءة ان الطائفة اسم للجماعة نظرون  
 بالتي وتختص به واقلمها الثمان او ثلاثة وعند مجاهد الواحد فافوته  
 وبهذا فسر ابن عباس رضي الله عنه قوله في قوله فافوته كل فرقة  
 منهم طائفة لانه اسم لقطع من الشيء واحدا كان او اكثر ومثله لانه منزه  
 انضمت اليه علامة الجماعة اعني التافروعي المعنيان فاطلقت  
 على الواحد وعلى ما هو وقد وهذا المعنى هو الانسب بالارادة ها  
 والمراد من الكلام العقلي لا العقلي على ما عرفت **ولما** قوله في شرح  
 الرسالة وهي ها هنا امور ثلاثة كما في بعض النسخ **فاما**  
 بقدر مضاف او دوال امور ثلاثة او باطلاء ما هو اسم للقول  
 على المعنى مجوزا للعلاقة بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع  
 اشكال التوقف منه لا الظرفية ايضا وما ذكره كما في دفعه او باطلاء  
 اسم المعنى

لفظ

اسم المعنى على اللفظ اعني اطلق الامور المذكورة وارادوا والها والعربيه  
 في الكلام ما سبق من اشارته ها هنا وتفسيره في شرح المفتاح فانها الا  
 فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن اللفظ بلفظ الحذف  
 قوله لا ارتباط له بها اي بمعانيها اذا المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك  
 الطائفة وفي قول وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتباطا بالحذف  
 في موضع واحد عني قوله لطائفة اي لمعان طائفة **اولي قلت**  
 بعدما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن  
 اللفظ وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي اللفظ لم يحج  
 الي ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا هو اطلاق المقدمة  
 على الطائفة المذكورة لا يحتاج اليها اصطلاح جديد لعدم لزوم توقفه  
 من دفع الاشكال عما وقع في او ايد الكتب على ذلك ولا الي نقل عليه من  
 كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفقه مثلا على جزء من الكتاب **بها**  
 مع وجود علي ما ثبت عليه من نقل الكتابين والله اعلم **والقول**  
 بان تسمية اللفظ بمقدمة الكتاب باسما يصح ان كانت دالة  
 على مقدمة العلم حتى يكون حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم  
 المذكور مما يمنع بانه قد قال مولانا عصدا الملة والدين الموفق الاول  
 في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشرح في المساميل  
 فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس بمقدمة العلم فلا يجوز في اطلاق  
 مقدمة الكتاب على والها واذا تحققت ما تلونا عليك تيقنت  
 ان دفاع اعتراض الا فاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم  
 ان تكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة  
 للثاني ان بطلان اللازم كذلك ان نقول للمعوت تسليم بطلان اللازم على  
 نقدي تحقيق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة  
 من مقاصد الفقه فلا يصدق على السلسلة ممنوع **قوله** ولعدم فرق



البعض الى ان قلت فما حصل الفرق بينهما **قلت** المبينة الكلية لان  
 مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدتها المولى اما مر  
 المقصود في ما لم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والاشتغال لا يصدق  
 عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فمثل يجوز  
 اشتغال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت  
 نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف عليه **التم** وجه  
 ارتفاع الاشكالين بالعرف ظاهر اما ان دفاع الثاني فلان الفرق  
 بيان للعاني والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما ارتفاع  
 الاول فلان مقدمة الكتاب لا يجب **كما اشار اليه سابقا** واما ارتفاع  
 ان يكون مدلولها متوقفا عليها شروع فيجوز تأخيرها فان قلت  
 هذا الدفع انما يصح اذا لم تكن معرفته الغاية مما يتوقف  
 عليه الشروع فان هذه المقدمة مستقلة على بيان غاية  
 العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه شروع  
 المتفرد بان له فائدة مخصوصة تترتب عليه واما  
 الاعتقاد بما هو غايه وقايدته في الواقع فلا كما صرح به المحرر  
 في حاشيته الصغرى ان قلت ما التكليف الذي احتاجوا اليه  
 في التعصير عن الاشكالين قلت اما التكليف في دفع اشكال التوقف  
 فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازديدها ذكر  
 في اوائل الكتب وبالنقص منه كما اعترف به الفاضل المحيى لم يصدق  
 على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها الكليم الا  
 ان يقال المراد يتوقف البصيرة على نوعه بحيث يحصل به  
 في ضمن اي فرد كان او يقال المراد يتوقف حد من حدو والبصيرة  
 ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلاثة وبالاشبه  
 وبالواحد فلا ضرر فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاشبه  
 قلت

قلت ان ضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرر لحصول الموقوف  
 عليه والا فلا ينجم الحصول فتأمل واما في دفع اشكال النظر في مطلقه  
 اراد به ما ذكره المودني في شرح المفتاح من انه فيجوز بدنه والمعنى  
 ان هذه مقدمة تجرد منها هذه الثلاثة ويستتبط منها او اراد به  
 بعضا اراد به الشريف **قوله** فائدة في ذكرها الا الاطباء  
 المراد من الاطباء معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل  
 التعليق بالحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموت  
 الاول **قوله** تنبني عن الابانة والظهور العطف لتعريفي في العبا  
 اشعا بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما كون معناها  
 نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الحزم  
 في ذلك حيث قال فصح العجبي فصاحة جادت لغته حتى لا يلحق  
 وانصح العجبي اذا تكلم بالعربية وافضت الشاة اذا انقطع لها واحد  
 لبنيها وقد افصح اللعين اذا ذهب اللبا عنه وافصح الصبح اذا بد صوه  
 وكذا افصح مفع وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه ثم كلامه  
 وقوله الشارح وافصح به اي صرح به على ان العلي اللغوي امر  
 وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث  
 قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدي الثاني  
 له فايراد الفاضل المحيى هذا المعنى في موضع اثبات المعنى  
 اللغوي الامر العدي بحل نظره وكلام الشارح في شرح المفتاح يشير  
 بان معناها الامر العدي حيث قال في تفسير الفصاحة للمودني  
 وضع الاعبي اذا خلصت لغته من الكثرة فجادة ولم تكن واصلة  
 من وضع اللعين اذا اخذت رغوته وذهب لها **قوله** يوصف بها  
 المفرد ذكر في المختصر ان المراد باللفرد ما يجادل الكلام وفيه تأمل  
 لان المصنف صرح بان البلاغة يوصف بها الاخير ان غنظ  
 وعدم اتفاق المركب التقديري بالبلاغة محل تردد في امر ان



الفاضل المحيى رد التاويل في جانب المفرد يلزم الاحتياج  
 حينئذ في تعريف فصاعة المفرد الى فتود اخر يحتل بدونه  
 فاختار التاويل في جانب الكلام واورده عليه ان المفرد حينئذ  
 الاعلام المركبة مع جواز اسمائها على تناثر الكلمات كمدحة  
 امدة فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا سلم ان  
 امدة اذا سمي به كان كل من جزئه كلمة حتى يوجد فيها تناثر  
 الكلمات بل كل منها بمفرده حروف المباني حينئذ عن  
 الحقيقين اذا لا يصح به هذا الوصف معنى أصلاً **قوله** وقصيدة  
 فضيحة في النظم القصيدة ما حوت من القصيدة انما عرفت  
 خبر يدها وتهديبها والنا على ما عرفت نظائره من الوجهين  
 ومن القصيدة وهو الخالقين الذي ينقص اي ينكسر اذا اخرج  
 من قصيدته لسمه فتسوة بها كما يستغفر السمين للكلام  
 الجوزة الصحيح والفت للرد منه والتا للوجده وتدل القصيدة  
 من اقصد الكلام اي اقتطعت قيل لا يسمي الايمان قصيدة حتى  
 تكون عشرة وقيل حق تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة **قوله**  
 ولم يسم كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى ان  
 لا يلزم من عدم الوصف الكلمة عدم وصف المركب المتعبد  
 واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازاً بقرينة  
 السياق فيتناول المركبات المتعبدية **قوله** واعلم انه لما  
 كانت فصاحته الم توطئة لرفع الاعتراض الذي ذكره بقوله  
 وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الا ان الاستسبب حينئذ ان  
 يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الغناء  
 والبلاغة الخ في حيز الشرط فربما للشرط الاول يقول  
 في الجواب حزم المصنف بان القصيح كذا والبليغ كذا كما لا  
 يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بنا عليها ان راجع الله الحكم  
 بالتساخ

السمين

بالتساخ في تفسير العضادة بالخلوص وهو المناسب للمعنى  
 اللغوي الذي ذكره الشرفان ثم تم الدست ثم المراد بالفتاين  
 الفتاين اللغوية والصرفية والحقوية لا البيانة والمراد  
 بالجريان على الفتاين الجريان عليها احرار وتركيبا فلا يكون  
 فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجريان على  
 الفتاين في كثرة الاستعمال لكان السبيل قوله وقد علموا حيث  
 اقتضيه على كثرة الاستعمال **قوله** وقد علموا ان اللفظ الخ  
 قيل ولا بد ان يضم الي قوله وقد علموا وعلم المصنف ايضا لان علمهم  
 لا يكون سببا لحزم المصنف ولا احتياج الي ذلك لو قول المصنف في  
 الجملة **قوله** وقد تسامح في تفسير العضادة بالخلوص نقل  
 عنه رحمه الله ان وجهه كون الخلوص لا رعا غير محمول لكون الفا  
 وجودية والخلوص عدمية فلا يصح ان العضادة هي الخلوص وان  
 صح ان القصيد هو الخالص وان استقام في الجملة لقصد المبالغة  
 وادعي كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي  
 عدم صحة التعريف لا متناع التعريف بالمعاني على ما هو  
 المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات  
 ويجوز صدق التعريفات على الوجوديات كما في قوله البياض  
 لاسود ومعنى وجودية العضادة بل كونها عبارة عن الخلوص  
 انسابا للمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادب باسمية  
 بالتعريف بالمعاني لا غرض منها تعريف علم المعاني بالتبع كما في المفتح  
 والمقرض ايضا من المتقين على جوارحه وعن الثاني بان بولك  
 لفي الجملة التفسير ولا شك في عدم جواز حمل العدم على الوجود  
 بطريق التعريف بان التسامح ان يقول اني اردت بالوجود الموجود  
 وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزاء مفهومه ولا شك  
 ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضا الجدل الاتحاد في الوجود

حدة



علي ان فيما ذكر من المثال مناقشه لانه ان اريد بالاسود  
 عدم السواد فهو لا يحل علي البياض لان البياض لا يكون فردا  
 لعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدمه وعن الثالث  
 بانه لا يخفى علي من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف  
 بالفضاحة وقيل في هذا اللفظ فضاحة يراد ان فيه سلامة  
 وجزالة وما يودي معناه لا مجرداته ليست فيه لفتنه كبت  
 وكبت وان كان الثاني لازما للاول ويورد علي الاول ان الجار  
 انما يعتبر في التعريفات اعتمادا علي ظهور القرينة كما صرح به  
 الشارح المحشي في الموضع المذكور من شرحيها للمفتاح والامر  
 فيها خفي فيه علي خلاف ذلك ان لم يظهر ان الفضاحة ما ذاتي  
 بيني علي ذلك ساعده في التفسير بالخلوص ليعرف المدي انما عين  
 الخلوص وبالجماله لا يخفى علي المصنف عدم جواز مثل هذا  
 الجار لا خلافا لما قصد من التعريف وعلي الثاني ان قوله  
 وان صح ان الفصيح هو الخالص باي عن الحمل علي ما ذكر كما  
 لا يخفى وعلي الثالث انه لا خلافا في جواز حمل التعريفات  
 بالمعني المذكور علي الوجوديات ولذا اختاروا في تعريف  
 الحمل كون المتغايرين مفهومين متحدين ذاتا بمعنى ان ماصدا  
 عليه ذات واحدة وهو ان صدق المفهومات العدمية  
 علي الموجودات الخارجية مما لا يشبهه فيه **قوله** لتسهيل الالاف  
 لتلخيص التسامح وقيل العلة الاولى لتلخيص التسامح والثانية  
 لتلخيصه ايضا بملاحظة التعليل الاول والحق ان  
 التسامح المبني علي التغير بالارزاق سببه لتسهيل الامر ولك  
 ان تقول العلة الاولى علة الحكم بالتسامح والثانية لتفسي  
 التسامح بمروجه التسهيل في التفسير بالارزاق المذكور ان يعرفه  
 الخلوص عن الغرابه تحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح  
 وغيره

وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة الغياض يحصل بمطالعة  
 مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثير الدور بين  
 الحرب العربا فمحتاج الي تتبع تراكيبها وادراك اعراب الخلوص  
 المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق **قوله** ثم لما كانت الحالة  
 راجعة الي اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد تطلق عليه ايضا  
 كما سيظهر وانما لم يتعرض لمرجع الساقط لانه دخل له فيما قصد  
 لكونه في المفرد والكلام واحد وهو سلامه المحشي **قوله** كانها  
 حقيقتان مختلفتان بحمل التشبيه بان يكون الاتحاد في  
 الحقيقة تحريما به وهو المكون المذكور كما هو لفظا هو من  
 كلامه ها هنا او نفس السلام من الامور المذكورة كما اشار اليه  
 في شرح المفتاح ويجعل ان يكون فردا ثم قوله لتعذر جمع  
 الحقائق المختلفة لا بنا في ما ذكرناه لان معناه ان جوارح الحقائق  
 المختلفة تستعذر فكذا لك ما هو في حكمها اولان الكلام ههنا  
 بالفضاحة المفرد وفضاحة الكلام وها هنا في الفضاحة  
 بالتسامح الثلاثة والبلاغة بعينها **قوله** لمعان محصو لها  
 قيل الظاهر ان يقول لمعان محصو له اذ لا تعدو البلاغة  
 اللفظ اللهم الا ان يرد جزيات البلاغة ولا احتياج الي ذلك  
 اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتفسير لتفسيرات يكون  
 محصو لها ومرجعها شيا واحدا **قوله** ولا يوجد قدر مشترك  
 هذا عذر عدم تفسير مطلق الفضاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد  
 قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يراد ان لا  
 مشترك لفظيا الا يوجد من معينه قدر مشترك كالجسمية  
 والجوهرية قوله لان اطلاق الفضاحة الي اخره لتلخيص قوله  
 ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفضاحة قدر مشترك  
 وقوله لا يخفى لعذر توضيح لتعذر تعريف المطلق والمشارك



اللفظي بمثال جزري لا استدلال على الدعوى الحكيمة ادلا حجاج الي  
 الاستدلال وكيفية تعريف المطلق فيها لا مطلق فيه فلتقابل **قوله**  
 نظرا الى الظاهر كجمل ان يكون ترددا في ذلك ويجعل ان يكون  
 جزءا بعدد ما وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعم  
 ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعذرا  
 ان يعرف الشيء على وجه يعرف عنه تمام حقيقة كل من يخلف  
 الحقايق المختلفة لا انه يتعذر التعريف بوجه ينزوي فيه  
 مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس  
 وان ارجع اراد تعذر حطلق الجمع ولهذا فينبغي قوله ولا يوجد  
 قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحل تعذر الجمع  
 على الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يخصه ويلي  
 به لكان اظهر **قوله** مطلق العين اطلاق المطلق على المشترك  
 اللفظي بالنسبة الي معانيه لا يخلو عن تسامح فتأمل **قوله**  
 وحينئذ لا يوجه الاعتراف الخ فتدبر فيه تسامح لان الاعتراض  
 على قوله فتقول كل واحد منهما يقع صفة الخ بملاحظة قوله  
 لم اجد الخ لا على هذا القول وهذا الاعتراض او رده خليب  
 السمين على المصنف في حال حياته والجواب للمصنف نفسه فان  
 قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلالة  
 اقوال مختلفة لم اجد فيها بلغي منها ما يصلح لتعريفها ولما  
 يشير الي الفرق من كون الموصوف كما الكلام وكون الموصوف  
 بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقوالها  
 بهذا الوجه لم يكن معنويا من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا  
 كان التفسير المذكور مأخوذا من الملاحقاتهم واعتبارهم كان  
 معنويا من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح في الاشارة فوجب  
 المصير الي جواب المصنف من ان المراد بالناس المعهودون قلت  
 المستفاد

المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفها  
 وبلغت المصنف من ان المراد بالناس المعهودون تلك المستفاد من عبارة  
 الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس لا تصلح لتعريفها ولا يشير الي الفرق  
 بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه منهم ما يصلح للتعريف من الملاحقاتهم واستفا  
 الفرق من اعتباراتهم وان لم تعد عباراتهم المذكورة في صورة التعريف  
 فلا اشكال **قوله** فالنصاحة الكائنة في المورد اشارة الى ان الطرفين  
 اعني المفرد مستقر صفة للنصاحة وانما لقد اتعلق فكرة تع نصيحة  
 في شرح المفتاح بان العرف بلام الحقيقة لا معهود الزهني في حكم النكرة لان  
 القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد بخلاف المعهود الذهني  
 لو ان تعذيرا المعرفة تاسي من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحمدي  
 لان دلالة الطرفين وقد انتهت في مباحث الحد على ان اسم الفاعل  
 في مثله يعني الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم  
 حذف الموصول بعض صلته فان قلنا النصاحة وان لم تكن بمعنى المص  
 الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد طرقا لغوا  
 متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل  
 باعتبار اضافتها الي المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص  
 فتدبر في الطرفين كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحمدي من تحوير  
 تعلقه بها باعتبار تضمينها معنى الحصول ولكون كما جوز عمل الساني  
 قوله تعالى هل انك بنا الختم ان تشعروا الهرب والحديث في قوله  
 تعالى وهذا ناك حديث ضيف ابراهيم المكري من ادخلوا عليه فقيه  
 ان المراد من تضمين معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاضافات بعد  
 ولو في نفس الامر لم يكن في العمل والاجاز اعمال زيد ورجل في الطرفين  
 وان كان انضمامه منه باعتبار نسبتته الي محله وموصوفه وتلك النسبة  
 اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية  
 الثاني ممنوعه كما نهيت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث  
 نسب النبا الي الختم والحديث الي ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الدماحه



خالقة عن النسب الي موصوفها لا بنفسها للفظ ولا بحاله مثل الاضافة  
 فلا وجه لقياس القضاة على الاسئلة المذكورة فليتل **قوله**  
 ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقله مخالفة القياس الصرفي  
 وان كان المراد ذلك اجمالي ان منشأ القياس الصرفي استقرار  
 اللفظ حتى لو وجد في الكلمة شي الى اخر اشارة الى ان المعنى على  
 السلب الكلي لا على رفع الحجاب الكلي ولهذا نقل عن الشما انه  
 لو عاد من في قوله والغرابية ومخالفة القياس لكان احسن **قوله**  
 يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر التاء وتخريك القاف صند الحفة  
 وهو مصدر ويتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراء  
 ها هنا **قوله** نحو الخنج هو بكسر الخاء وفتح الحاء وكسرها لبت اسود  
 وفي تكلم الصحاح ان الرواية تركها نزع العجم بضم العينين المهملتين  
 بينهما ها وبالحاء المعجمة ومثلها الخنج بجائين معجمتين مضمومتين  
 وعينين مهملتين وانما لم يذكر المصنف في مثال المتنازعة ما هو في النهاية  
 لانها ذكر الاول لا صرازا عنه فانه في النهاية ينبغي ان يترز عنه  
 بطريق الاول بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابية **قوله** جمع غديره  
 في التلخيص العذيرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه  
 المرأة مقدم راسها عذيرة لانها عود رت اي تركت فطالت **قوله** والعمير غايد  
 الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع بوزن المتن اسودنا في البيت  
 كقول الخليل المعتكك وفديري عذيرة ها فالصبر راجع الى الحسيبة  
 ثم الفرع الشعر الثام والتمن الظهور واسود صفة لفرع وكذا فاح وهذا  
 الشديد اسود كالفم والانه في الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص  
 من ان النبات يوشا ثانيا اي كثرة التف والتمنوكها به الخلة وهي هنا  
 بمنزلة الفتوة من الكرم والمعتكك بمعنى كثر العتك كال بكسر العين صفة  
 للفتوة العتك كذا وكذا العتكول بضم العين الشراخ وهو ما عليه البسر  
 من عود ان الفتوة يقال تعتكك اذا كثرت شراخه **قوله** الى العلي جمع

العلماء بضم العين والعصرتا نيت الاعلى **قوله** جمع عتيصة ويحتمل  
 ان يكون جمع عتيصة بكسر العين وسكون القاف كرهه ورهام صرح  
 به في الصحاح وفديري بدل العفاص الزاري وهو جمع مذري وهي  
 خشبة ذات اطراف تدري بها الطعام وينبغي بها الاكداص والمراد بها في البيت  
 المشط وفي التعبير بالمفاري سبيل لغة لا تخفى **قوله** وهي الخصلة المجموعة  
 من الشعر الخصلة بالضم لفظة من الشعر وفي اساس البلاغة ويحمد  
 اللغة ان العتيصة خصلة تاخذها المرأة من شعرها فتلويها ثم  
 تقدها حتى تبقى التواوها ثم تزلها ثم تسكون العين وتفي بالغة في  
 الشعر لكن الفخ اجود كذا في التلخيص **قوله** يعني ان ذوايبه مشددة على  
 الداس جنيوط فان قلت من اين يفهم هذا الشديد يعني من البيت قلت  
 يفهم من مستشررات خصوصا اذا قري على صيغة المفعول ويفهم  
 ايضا من العفاص ان العتيصة شعر ذات عفاص وهو المحيط الذي  
 يعقب به اطراف الدوايب كذا في الجمل وفي قول الساجد رحمه الله المجموعة  
 دون المجموعة يشعروا ذكر وبالجملة العفاص على تقدير الشم هي الغداير بعد  
 ان شردت لا غير فظهر ان نراد الشاعر ان شرح ممدوحه ينقسم الى ثلاث اقسام  
 ١ الى اربعة كما تولم **قوله** والعرضيين كثرة الشعر ولهذا جمع العفاص  
 مع افراد المشي والمرسل تنبيه على ان العفاص مع كثرتها كانها تقبض في مشي  
 واحد او مسرعة واحد من جهة كثرتها **قوله** وزعم بعضهم الى قوله لزال  
 ذاك الثقل الزاعم هو الخليل في شعر المشهور ان الحروف المموسسة هي حروف  
 ستثخنك خضفه والمجهورية ما عداها ومجموعها ظد قوى بعض ان  
 غزا جند مطيع والشديد حروف احدك قطبة والرحن ما عداها  
 وما حد حروف لم يردنا وهذا الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الزخمة  
 والشديدة واختصار صاحب الفتح ان الجمهور هي الحروف المجموعة في قوله  
 فذلك انزقم ونطايب وجه الضبط مذكور في اول بحث الحجاز من شرح  
 الفتح للشرقي **قوله** وفوسر يولان المراد المهملة الخ يعني لو كانت



منسلا الثقل ما ذكرت لكان مستشرق ايضا ثقيلا مع انك معتبر  
 لعدم ثقله ولو منع عدم التنازع من مستشرقات لكان ما ذكره  
 ابطالا لا سر زائد هذا وفي شرح الايضاح لنفس الدين النكساري  
 انما لا يوجب الثقل في مستشرق لان الراء المسماة وان كانت في الهمزة  
 الا ان حياورة الف التي هي من حروف الزلافة ان التثقل الحاصل من  
 توسط الشين بين ما ذكره هذا وقد اجيب عن النظر بان مراده هذا  
 القائل ان الثقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاي والتاي بمعنى ان  
 الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحكم بذلك هو ان يردك  
 اليه قوله ولو قال مستشرق لزوال ذلك الثقل لا تنفاه هذه الحروف الخمسة  
 وعند نظر لان تصنيف الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها لغو  
 صرف حينئذ كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح  
 المحقق **قوله** ومن البعيد ما هو بخلافه اضافة البعيد الى القريب  
 الرجوع الى المخرج لغظية ولقد اذلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل  
 العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريقة السابقة كما في قوله  
 رابيد جلا في المسجد وفي السوق غير ان قوله ومن البعد عطف على  
 قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه علق على قوله غير متناظر  
 ومثل سابغ سابغ ثم ان الضمير في قوله بخلافه يرجع الى غير المتناظر  
 بدليل ان قوله بلغ مثال المتناظر لكن لا يكون هذا حينئذ دليلا  
 على الجزء الاول من المدعي وهو ان ليس التنازع بسبب بعد المخارج  
 بل يكون دليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث وجد فيه  
 المعجزة بلا تنازع هذا لو يكن القول بان نحو الم اشهد ونسخه بخلاف  
 غير متنازع وقوله بلغ متنازع مما لا يخلو عن اشكال **قوله** كالمع اي اسرع  
 في السير **قوله** لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اثر  
 النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف مستقل  
 في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت

لنظر

٤١  
 فنظر الشارح لكن ينبغي ان يحل كلام المويد حينئذ على ما ذكره بتقدير المضاف  
 اذ لا يلتزم عاقل كون فصاحت الكلمة وصفا لجزء فصاحه الكلام فان  
 قلت قوله في الرد ٢ وصف يويد النسخة الاولى والشارح حمل كلام المويد  
 ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المويد على النسخة الاخرى ان فصاحه  
 الكلمات وصف لجزء فصاحه الكلام بل انما وصف لجزء الكلام وانما هو  
 على النسخة الاولى حيث اراد منها بالجزء نفس الكلمة وبالكلام فصاحه  
 الكلام اذ الكلام في الله لا يلزم من انتفاء فصاحه الكلمة انتفاء  
 فصاحه الكلام فيوصي ان يريد بالكل تلك الفصاحه ليتم  
 التقريب قلت معنى قوله ٢ وصف لجزءها ان ما ذكره من التاي **قوله**  
 انما يتم اذا كانت فصاحه الكلمة وصفا لجزء فصاحه الكلام خارجا  
 عن التعريف وليست كذلك لان المويد ادعاء وينا عليه  
 التاي بد فتأمل **قوله** انه ممنوع اي وقوع مفرد غير عربي  
 في الكلام العربي واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقطا  
 رومي والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات في القرآن  
 فمنع جواز توافق اللغتين والصوابون والتنوير ولما لم يخل  
 هذا المنع عن ضعف لما صح الثقل عن نحو الصحابة والتابعين  
 لوقوع الجعني فيه والتفق الخاء على وقوع العجمة في ابراهيم  
 ونوح بادراكي التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل  
 على غير العربي عن العربية ممنوع والي ان معنا قوله تعالى  
 انا انزلناه قرانا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير  
 في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق  
 القرآن على بعضه شايع ثم تنزه بسم الله تعالى الابد عربي  
 المتن ١٧ الاسلوب والنظم فقط لكن او عان ذلك باعتبار اكثر  
 الاجزاء فانما يجوز ان يوصف الكلام كله هو كل حقيقة بما هو  
 حقيقة اعملا جزاياه ولما كان هذا مطلقا ان يقال قل يجب توصيف

س



الكلام بالفضاحة على سبيل التغليب ايضا دفعه بان الفرق  
ظاهر لان فضاحة الكلمات كلها شرط في وضاحة الكلام دون  
عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فضاحة الكلام  
في وضاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واشترطوا  
فضاحتها في وضاحة عدة من افراد الكلام سيما باسم خاص كما  
لسورة مثلا فغير ثابت ثابت قالو على تقدير تسليم الى اخره وهذا  
الاخير ثمر الكلام وسقط الاحتياج الي بيان خروج السورة عن الضاحة  
باشتمالها على كلمة غير فضوحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما  
يقال انهم اشترطوا في وضاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فضيحة  
والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن مقوله في توجيه المنع  
الاخير واما اشترطوا في مقوله غير ثابت ممنوع لكن السارح لطلب  
على سبيل التتزل **قوله** فما يقود الى نسبة الجمل او العجز لانه  
نقالي ان كان عالما بعدم وضاحة ما اتى به ولم يغير رعي ايراد  
الفصح لم يزم الثاني وان لم يعلم او علم على ايراد الفصح لكنه  
لم يورده لزم الجمل في الاول والسف في الثاني وهو نتيجة  
الجمل فيلزم الجمل على التقديريين واعتصرص عليه القوي بان  
يختار الثالث ويمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصح  
لكونه ككون دلالة على المعنى المراد او من دلالة الفصح او  
غير ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضت على السارح فاستحسن  
وقد يجاب بان القرآن اسما اوتي به معجزة ويصدق لها القول  
عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفضاحة  
ووجود كلمة غير فضيحة موجب لعدم وضاحتها اشتمل عليه  
من المعداد المعجز بالانفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا  
وهو الجواب ليس بتمام لانه جتي على ان وضاحة الكلمات لازمة  
في وضاحة الكلام مطلقا كما اسرنا اليه بقولنا وبما يقال الى اخره

مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الضاحة بعدم  
وضاحة كلمة منها **قوله** غير ظاهرة المعنى لتفسيره للمعنى  
سبصر به الم ومعنى لا وهذا اثبت ظاهرة **قوله** ولا  
لوسنة الاعمال ستمثال اعاد النقي المستفاد من غير كما في قوله  
نقالي غير المعصوب عليهم ولا لافان لن تنبها على ان النقي يتعلق  
بكل من المعطوفين لا بالجموع من حديث هو غير عدم ظهور المعنى  
وعدم ما نوسية الاستعمال الخلفين بالفضاحة بالنظر الى الاعراب للخلص  
من سكان البوادي وبالنظر الى اللوكدين **قوله** علي دي صنف الجنون  
كقوله نقالي ام يد جنه واجننه الحى والناس وكل المعنيين  
جائز الارادة هاهنا وفي بعض الروايات على ذي هية قبل وهو  
المحفوظ في نسخ الصحاح تفصيحا والمعنى اجتماعهم على كاشفا  
على من لدغته حيه **قوله** هاجت به مرة في الصحاح هاج  
النبي بهج هجا اي نارة وهاجته بتهدي ولا يتعدى فالظور  
على الاول ان لغوا بالالتعدي او بمعنى او مستقر حال من فاعل  
هاجت وهو على الثاني زايدة في المفعول ثم ان المراد بحجيات  
المرء كون مفعلا عليه تغييرا عن المسبب **قوله** حوت عليه قوم  
الونوب الطفرة وتعلق عليه به ليتقن معنى الاجتماع **قوله**  
فانلت من الافلات وهو الخروج **قوله** ومقلة وحاجبا مزجعا عطف  
خيل واصحابي اليه السابق وهو اريانا بدت واصحابي اغربا  
وطرفا ابرصا فنيل انما اسم امرلة والفلم تباعدتبا غدا بين  
الناس والرباعيات والاعراب البيض والبريق المعان والطرف  
العين والا برج بين البرج وهو عظم العين وحسنا من بالهذ المقد  
بيا حنا العين مع سوادها وقد لست في الحديقة **قوله** موقفا م  
مطولا اشارة الى تفسير مزجعا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح و  
واعترضني الاساس في تفسير المخرج الاستقواس ايضا ورمحا يوبد



ذلك بما قاله حسان بن ثابت رحمه الله في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينين دججوا من تحت حاجب ارج مكشوق النون فخط كاتب فان التشبيه بالنون المشروقة اي المكتوبة بما جئنا به باعتبار الاستقواس وانت خير بان هذا التاييد انما يتم اذا جعل مكشوق النون صفة لا كاشفة لا متباعدة لازمة ولا صفة للمجا حيد بالجملة قوله فان التشبيه بمشوق النون انما جئنا به باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعناره في الحاجب كاف ولا حاجة ولا حاجة الى اعتبارها في الارج كما لا يخفى **قوله** انما كالسيف السرجي او كالسراج بيان لما قصد المعنى فظهر العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل فدرجي لنسبه السراج الى اصله كخو قتمه اي نسبة الى تخم فسرجه بمعنى مشروب الى السرجي والسراج اي بالمسابقة فوجه الترجيح هذا وجه البعد ان مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فاحذر من البعيد وقد خرج عما نقل قد يحكي معنى صبر ورة فاعله كاصلة كقوس اي صار كالقوس ومعنى صبر ورة فاعله اصله كخو عجزت المرأة صارق عجزا ومعنى صبر ورة فاعله ذا اصله كوق الشجر اي صار ذوقا فسرجه على الوجه الاول بمعنى الصابر مثل السرجي والسراج وعلى الثاني الصابر احدها على معنى التشبيه اي مثل احدها وعلى الثالث التقاير ذا سراج فهو يختص بالتحريك الثاني ويرد على الوجه الثالث انه ينبغي ان تكون العبارة حينئذ سرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلاثة لا يتم الا يشق منه اسم المفعول وهذا ترتيب من سرج الله وجهه الى اخره الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق وجه القرب والفرق ظاهر **قوله** وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ حاصل السؤال منهم لم يجعلوا اسما لم يفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تحريك وجهه لئلا يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعبروا على استعانة

بمعنى

سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه مولد مستحقا من السراج فلم يعتبروه اللغات الاصلية فقوله لاحتمال انهم لم يعبروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني من موصع التثنية الاول ويؤيده الذي وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله عليا انه لا يبعد الخ ان يسرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تحريك الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل سرج منه عدم كونه مما احتاج الى تحريك الوجه البعيد وقوله ولما صاحب حلما للغة ايراد اعلى الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم هذا المقام **قوله** لا يقال الغرابة الخ حاصل الاعتراض ان الوضعية اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يمثل على تركيب يتنفرد الظاهر عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاحص وهو غير حسن وان حوزة بعضهم وانما انت عذبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الحاله ثم الغريب في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتأويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم قوم فهو على هذا المضاف اي بحسب بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره كتحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظا بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق سليم **قوله** بل الوحشية فتد زائد لفصاحة المفرد كما لم يرد ما سبق من عدم حسن التعبير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بتعريف المعنى ان الوحشية فتد لفصاحة المفرد ومعتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة اي ليس عينها ولا ذلها فيها فلا يحسن تفسيرها به غايبا انه يلزم من سلمها سلمه وليس المراد انه ينبغي ان يتراد في تعريف فصاحة المفرد فتد اخر وهو الخلو عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلو عن العام يستلزم الخلو عن الخاص فلا يكون



ذكره واجبا ويتكلف ويتكلف في الجواب بانده مبني على الاعراض  
 عن الخصوص وادعى المجاينة أو بان مراد المعترض انه لما كان  
 هذا القيد غير داخل في القيود الثلاثة ولا عينها والخصوص عنه  
 معتبر في مفهوم وضاحية المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد على  
 منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف  
 حدا تاما او بان لا يلزم مما ذكره المخصوص المطلق لجوانه ان يكون  
 المخصوصين وجهها **قوله** لا نأمر قول حاصل الجواب احتيارا للثبوت الثاني  
 وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وانما لا ادعا عدم كونه  
 محلا بالعضاضة والقفا رجع فقرو وهو الموضع الثاني من الماء والكل  
**قوله** استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها في التعليق بالموصوفين  
 وما في حكمه مستعرا بالحلية كما تقر عندهم فيستفاد من هذا  
 الدلائل ان استعارة الوحي لتلك الالفاظ بملاحقة تلك الحبيبة  
 فتم المقصود من العبارة في النسخ التي رايناها استعيرت والظاهر  
 استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب في هاهنا بحث  
 وهو ان المتبادر مما نقله الشئ ليس الاعتبار عدم الانساق في الوحشية  
 واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزا لتفسير  
 الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانساق لان اعتبار  
 الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف  
 الوحشية بتعريف وسمي بجوز ذكر اللازم او يقال اعتبار عدم ظهور  
 المعنى فيها ليس مستمرا من هذا الكلام المعقول بل من كلامهم في  
 موضع اخر لم يذكروا لان ما ذكره هاهنا كاف فيما قصده من ان  
 الوحي يطلق على غير ما ذكره المعترض **قوله** والوحي قسمان  
 الى هذا ايضا يدرك على ان الوحشية تطلق على غير ما ذكره المعترض  
 لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحي فلو كان المراد به ما يشتمل  
 على تركيب ينتفوا الطبع عند لزوم استعمال الغريب الحسن على  
 ذلك

يدل على خلاف ذلك فليست على  
 ان كان في تلك النصوص قوله وان اردوا الى اخره  
 فيكون ان الغرض اذا لم تكن بمعنى الوحشية بالتفسير  
 الذي ذكرناه في قوله وهو ان قوله بها الوحي في اخره

ذلك لوجوب اعتبار القسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان  
 يعاد استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه  
 غريب الاستعمال الى ما على حذف المضاف اي وان يكون او  
 قوله ان يكون موقولا بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكائن  
 كذا لما صرحوا به في قوله لغاي وما كان هذا القدر ان يفترى  
 وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المعنى فليكن على ذلك  
 مستدرا علم ان مورد القسم في قوله والوحي قسمان ليس الوحي بالمعنى  
 الذي ذكره الشئ وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحي  
 الذي ذكره المعترض لان كلامه هذين العنيتين يخل بالعضاضة  
 مع ان احد القسمين المذكورين نصيح وهو الغريب الحسن بل اعم  
 منهما ولذا قال والوحي قسمان ليقل قسمان لئلا يتوهم ان مورد  
 القسم المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى  
 ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخالص  
 اي بالنظر الى اوهو اعم مما ذكر الشئ لان المعنى الذي ذكره وحكم بيانه  
 يخل بالعضاضة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس  
 الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخالص لان المعنى حال الكلمة  
 فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسم مما ذكر جعل الغريب الحسن  
 قسما منه مع بقرينة بانه ليس يوحى عندهم ثم هذا المعنى العام  
 غير محمل بالعضاضة على اطلاقه بل المحل منه قسمان احدهما ما ذكرناه  
 التفصيل الذي نقله الشارح عن القوم وهو القبيح السمع والثاني  
 هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحي  
 قسمان الحصر فقد بر **قوله** مثل شربيت الشربيت الغلة  
 البدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذا الشرايت بضم الشين  
 فالسبويه النون والالف بيتا ورا ان الاسم في معنى نحو شربيت  
 وشرايت واسمها ارتفع واقتطعت يوسنا اشتد قال ابو عبيدة القحط

فيهم



واقطر يومنا استند قال ابو عبيد القمطر المجمع واقطرت العقرب  
 افا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهو في الظلم احسن مما في النفر  
 قبل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة ٧ الى مطلق الحزيب الحسن  
 ولذا انت الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن  
 والحديث احسن في الشعر اظلم الليل اي اظلم وجمعت اي فخرت وتكبرت  
**قوله** وتولنا غير ظاهرة المعنى ولا يؤسه الاستعمال لتفسير  
 له وحشية شروخ في المعصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية  
 الى اهزه وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان  
 لهذا التفسير الوحشية بما فائدة في وسطها في العن قلت فائدة  
 التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية **قوله** طاهر الفساد لان  
 المضاحاة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجران كما سبق وكثرة  
 الدوران ٧ يحتاج عدم الانس في الاستعمال **قوله** او ما هو في حكمها  
 اي في حكم المفردات وهذا القيد لا يدرج نحو مسلو في بدل الادغام  
 في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلو نصحا  
 اذ ليس على خلاف التانوز المستند من تتبع مفردات الفاظهم  
 ولا جهة اهزي لعدم مضاحته **قوله** كوجوب الاعلال في جوقام تمثيل  
 للتانوز على حذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في جوقام  
 وهو ان الواو اذا حركت وانفع ما قبلها قبلت الفاء في غير نحو عور  
 من العور بفتحين وهو ذهاب احدى العينين والاستخوانه الظفر  
 والاقتدار وفي الصحاح استوحش عليه الشيطان اي غلب قال ابو نزة  
 هذا الباب كله يجوز ان ينكلم به على الاصل كما استصاب واستصوب  
 وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعرة من باب علم وجهد  
 فقطط اي سديد الجعورة ورجل فقطط الشعر فقط الشعر بمعنى مثل  
 فقطط سرري في قوله تعالى سرري منوعة وشرري في قوله تعالى انما  
 نرسي بشر كالعقور فكذلك الادغام فيها لا يحل بالمضاحاة والغالب  
 ان يقال

ان يقال يخالفه القياس ان كانت لعللة كرفع اللبس كما في تلك الادغام  
 من طلل وشرروا سألها فهو غير محل بالمضاحاة وان كانت لغيرها  
 عن الواضع كما في ياي فكذلك والافني بحلة كما في اجلل ومثله **قوله**  
 وال ويلل يعني ان اصلها اهلل وماء بوليل اهلل ومياه قبلت  
 اليها هزة على خلاف القياس **قوله** وما شبه ذلك من الشواذ قيل  
 كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يجال في القياس بالنظر  
 الى القياس السابق في الاعتبار فلا يثبت في جعلها مندرجه تحت  
 التانوز المتأخر فيندبر **قوله** بل المخالفة ما لا يكون مامصورية  
 ولهذا اوقفه تفسير المخالفة وانما اصرب عن التفسير الاول  
 لانه لا يحتاج فيه الياستثنا الشواذ (لما ثبت في اللغة **قوله**  
 الحمد العلي الاجلل البيت للراجز تمامه التوليد العزذ القديم الاول  
 وقديروي غير ذلك **قوله** والقياس الاجل اوزد عليه ان عدم الادغام  
 لم يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصي ما ثبت به الجواز  
 وهو ٧ يثبت انتفا المضاحاة لان هذا الاستثناء يلزم من عدم كون  
 الحكمة كثيرة الدور على السنت العرب العربا لان عدم جواز ما ركب  
 الشاعر الا ترى ان استعمال الحربي حايذ قطعاً الا انه محل بالمضاحاة  
 فكذلك استعمال الاجلل حايذ في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب  
 لان الاعراب الخالص يثيئون من استعمال امثاله كما يثيئون من  
 استعمال ثكا كاتم وافرنفقوا **قوله** قيل مضاحاة المفرد خلوصه مما  
 ذكر ومن الكراهة في السمع قيد اشكال وهو انه كلام ذكره المحم بعينه  
 في الايضاح وقد ذكر فيه ايها بعد تعريف مضاحاة الكلام ان بعضهم قالوا  
 مضاحاة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثر التكرار كما سيجي فقيه بقرع  
 بان تعريف مضاحاة المفرد والكلام بما ذكره وحده في كلام الناس وبطل  
 ما ذكره الشمر في دفع اعتراض اليمين وتعيين جواب المحصم بان المراد بالناس  
 الناس المعهودون كاللح والسكاكي فان اجيب بان التعريف على الوجه



المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدك يقال لو  
 سلم صحته فلا أقل من وحدان الإشارة كما لا يخفى وقد نفاها أيضا  
 والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصم وجد تقريرهما في كلام  
 القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقهم واعتباراتهم من غير  
 على علم زمانه او على تلامذه تدوين لهم ما اخذه وهو قول القضاة  
 عندهم يكون اللفظ حاربا الى اخر ما ذكره فيما سبق فاورد عليه انه ينبغي ان  
 يتراد قيد اخر في التعريف وهو الخلو عن الكراهة في السمع ومن كثر  
 التكرار لانهما جملان بكثرة الود وفيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه  
 ورده متمما لفتاويه على انه ربما يقال مراد الشارع عدم الاحتياج  
 الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب البين كما يشهد به  
 الذوق لا عدم الاحتياج الي ذلك مطلقا **قوله** لوافقته اسسه  
 اسم امر المؤمنين الاظهر في العادة ان يقال لموافقته لان الموضع  
 الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضع ليعتد بها ثم كون  
 الاسم مباركا يجوز ان يكون لا اشتقاقية من العلو واللقب على  
 شعر عدم اودم الكنية ما صدر باب اوام مثلا والاسم اعظم **قوله**  
 انها داخل تحت الغرابة المعسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت  
 مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل ارا  
 بصرف الغريب على الكرية في السمع لان البلغاء يتناسون عن استعماله  
 فيصدق عليه انه غير ما نوس الاستعمال فيخرج عن تعريف القضاة  
 بقيد الخلو عن الغرابة لا يقال فكذا المتناقد داخل تحت الغريب  
 فلم ذكر الخلو عن الغرابة لاننا نقول يجوز ان ذكره لكونه داخل في مفهوم  
 فصاحة المفرد واثباتها بخلاف الخلو عن الكراهة عن الكثرة  
 في السمع ولو سلم ان الخلو عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره  
 في التعريف اذا كان جدا تاما واما اذا كانا بالتعريف رسميا فجوز  
 ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارع

للعندين

للعندين الامر من حيث يتم الجواب قلت كانه لا حظ ظهوره في ارادة  
 الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه  
 فان غرض عنه وانما خير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة  
 المفرد دون الاخر بشكل **قوله** لظهور الجري اما من قبيل تكاثر  
 الى اخره يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجري وهو الذي يشتمل  
 على الكراهة في السمع من احد القبيلتين اي اما مشتمل على عدم ظهور  
 المعنى وعدم النسي الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على  
 الذوق لا ان الجري بخصوصه كذلك ثم المقصود من التزديد هاهنا  
 لتوكيد الدخول واقتادة امتناع الخلو وان جزم فيما سياتي بكون الجري  
 مثلا من قبيل الثاني وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكراهة  
 في السمع تحت الغريب وتسلم دخول الجري في القسم الاول لا يلزم ويمكن  
 ان يقال الجزم فيما سياتي بكونه من قبيل الثاني غير المراد فيه  
 هاهنا بل الجزم بخصوصه الجري والمتردد فيه مطلقا لكونه  
 في السمع بقرب منه الشوق وستعرف ان مطلق الكرية في السمع  
 لا يلزم ان يكون كرها على الذوق فان قلت كلام الشارع يدل  
 على ان الكراهة في السمع بخلافه بالفصاحة على تقدير دخولها  
 في كل من القبيلتين والحال ان مقابله تكاثر للحجج يشهد  
 على ان تكاثره ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي شيئا  
 والقسم المعاب استحواله هو الوحشي الغليظ قلت قد نبهنا  
 على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها مما يعاب استعماله وان  
 ليس المراد حصرا الوحشي في القسمين **قوله** الاول انها اذنت  
 الى النقل قد رينا قسنا بان الكراهة في السمع ليست مودية الى النقل  
 بل الامر بالعكس فحق العبادة ان يقول لانها ان نسات عن النقل  
 الخ **قوله** وصنع هذا الوجهين ظاهرا اما الاول فلان عدم التادي  
 الى النقل لا يوجب عدم الاحتلال بالفصاحة لجواز ان يكون لا اخر

ن



بان يكون الفصحى كما احتروزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان  
 احتروزوا عن الالفاظ الكريمة على السمع وهذا معنى مناسب للاختلال  
 واما الثاني فلانه قد اوردوا النظر في المتن فينبغي ان يكون على ما ذكره في المتن  
 ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت  
 يعتمد على مقطع من مقاطع الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى  
 الى التدقيق الفلسفي **قوله** راجعه الى النغم النغم بفتح نون جمع نوة وهي  
 الصوت يقال فلان حسن النغم اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا  
 في الصحاح **قوله** فكم من لفظ فصيح الى اخره فيلزم من اعتبار التثنية المذكور  
 ان لا يكون التعريف جامعاً لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحاً **قوله**  
 كلفظ ضميري من صانه لضميره ضميراً اي ظاهراً واصل ضميري ضميري  
 الا انه كسر التثنية الياء كما فعل في بعض ثنائ مفعلي بالكسر ياءان وصفاً  
**قوله** ودره غبوط يشهد بها التواخ السفينه وقيل في المسامير واحدها  
 دسار والدر واحد هادسار والدر الدرع وانما سميت المسامير  
 دسراً لانه يدفع بها منافذ السفينه **قوله** وفيه بحث لانه قد يعرض  
 الى اخره وايضاً هذا القابل ليعود والفرار عن شمال القرآن على غير  
 النصيب ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن من غير النصيب يجب تنزيهه  
 عن الكرمه في السمع كما لا يخفى على المصنف هذا وقد يقال يستفاد من  
 البحث الذي اورد به الشارح اعتراض عليه للمصنف ايضا اذ يلزم ان لا  
 يكون تعريفه للمصاحفة جامعاً لان ما لا يكون خالصاً عن الغرابه  
 مثلاً لكن عرض له ما يمنع اختلال غرابته بمصاحفة فهو فيصح مع  
 عدم صدق تعريف النصيب عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه  
 عن الغرابه التي تكون سبباً لقبه وعلى هذا ساءل القبول فحينئذ  
 ين دفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان  
 الخرج ليس سبباً للمنافه لوقوعه في القرآن وفيما سياتي ان يجري  
 الجمع بين الحواكما في امده وكذا الكثرة التكرار وتتابع الاضافات

لا يخلان

لا يخلان الفصاحه لوقوعهما في القرآن مثل فسحة ومثل نفس  
 وما سولها فالحملها بخورها وتفاوتها ومثل داب قوم نوح فينبه عليه  
 ان الواقع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاختلال وسقط  
 على جوابه ان بنا الله تعالى **قوله** كما سيجي في الخاتمة من ان لكل مقام  
 مثلاً لا يحسن فيه غيره ومصادقه ما ذكره الشيخ من الحاجب في اما الى الكافيه  
 من ان الشيء قد يكون غير فصيح بل محققاً امر فيجعله فصيحاً كقولك  
 تعالى لم يركب يدي الله الخلق ثم يعيده فان النصيب بدا يبدأ  
 بل لا يكاد يسعي ابدى قال كما بدا لم تعود له لكن فصيح هنا يبدى  
 لما حسنه من القياس مع قوله يعيده **قوله** حال من الضمير في خلوصه  
 فيكون سبباً لجملة الفاعل وقيل النفس الخلوص هنا لثبوت التعيين للنفي  
 لا نفي للتعين فان قلت اذا كان الطرف حالاً من الضمير في خلوصه  
 فيكون العامل فيه الخلوص لان القابل في الحال وزنها واحد فتكون  
 طرفاً لغوامع نظريتهم بان اللغوا لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة قلت  
 الملاق حال على نفس الطرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على  
 الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه **قوله** واحتربه عن  
 زيد احلل الخ اعترض عليه بانه يصدق على مثل القسمة ضميري  
 وهذه دسره وكيف يبدى الله الخلق الخلق **قوله** يعيده انه خالص  
 عن الامور الثلاثة حال كون كلمته فصيحاً لان كل واحد من هذه  
 الثلاثة كلام له حالان حال فصاحه كلمته كما اذا عرض ما يمنع  
 السببية مثلاً اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها  
 كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمل تعريف  
 تعريف الكلام على نحو قولهم الكرم من يسخر في حال مكنته فانه  
 صادق على الفقير الذي لا يمكنه له ككنه بحيث اذا حصل لممكنه  
 يسخر او جوابه انه مبني توجيه الشارح على رجوع القيد الى الشيء  
 كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان



يعتبر النقي اولا ثم يعيد فيها هنا باعتبار خلوص الكلام عن الامور المذكورة  
اولا ثم يعيد بالطريق فيكون المعنى فضاحة الكلام ان ينتفي الامور  
الثلاثة عند الحال ان فضاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويجعل  
ذلك الانتفاء البتة لها وهذا لا يصدق علي قوله كبق بيدي الله الحق  
قطعا اذ ليس فيه مقارنة فضاحة كلماته لا انتفاء الامور الثلاثة  
عنه لتحقيق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشا الاشكال  
ارجاع الخلوص الي القيد كما في قوله الكريم من اسخوابع المكنه ومنشا  
الانذفاع مكنه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بان القول  
في ذلك علي القرائن **قوله** ولا يجوز ان يكون حالا من تنافرا الكلمان  
الحق الاظهر في الرد ان يقال القيد حينئذ اعني مع فضاحتها قيد  
للمعنى وهو انشا لان العامل في ذي الحال وهو الكلمان فيكون  
من قبيل ما دخل النقي علي كلام فيه قيد فيرجع النقي الي القيد بمقتضى  
القاعدة السابقة فلم ابالغ تقريبا ويكون المعنى في فضاحة الكلام  
انتفاء فضاحة الكلمات مع وجود التنازع وجود فضاحتها وهو  
عكس كلي المقصود ولين تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق  
التعريف علي صورة وجود التنازع انتفاء فضاحة الكلمات  
وما ذكره هنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل علي الكلمات الغير  
المنصبة متنافرة كانت ام لا فصحيح ما ينبغي علي التنزيل او علي ان  
لثبوت اصل الفعل فيما توجه النقي الي القيد اكثر من كانه يثبت  
عليه في بحث الم ابالغ وما ذكره في المختصر مبني علي اكثر هذا ثم  
ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنازع مع فضاحة الكلمات  
فقد بالانصاح علم اخلاص التنازع مع عدم الفضاحة بالطريق  
الاولي وكذا اخلاص عدم التنازع مع عدم الفضاحة فزود بها  
ذلك الشارح المحقق في الحواشي الاولوية علي اطلاقها ممنوعة ان  
في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاد

غير معتبره

غير معتبره في التعريفات قطعا هذا قد يجعل قوله مع فضاحتها  
صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فضاحة الكلام صلوصه من  
الامور الثلاثة خصوصا كما ينما مع فضاحة كلماته وهو قريب من  
الاول المختار فتأمل والله اعلم **قوله** المشتهر فيما بين معظم  
اصحابه الخ الاستهارة هي لازما مستعدلة في الصحاح والديوان لغات  
لضيفة المشتهرها الناسر فالمشهور علي وزن الفاعل والمفعول **قوله**  
لنظاومعني اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كما او غيره فيتناول  
الاصناف قبل الذكر معنا وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ  
والحكم ومن ثم يقال المختصر لنظاومعنا وحكما **قوله** اعني ما نقل  
بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم علي المفعول به لقرينه السوق مثلا  
للعهد وابن جني سيكون الياء تخفيفها كنية الامام الي الفتح عثمان  
ابن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة  
كذا ذكر الدماميني في شرح المعنى واعلم ان الشيخ عبد القاهر لخصر منزه  
الاخفش في المسائل المشككة وافقه بن مالك في شرح التسهيل ومن  
هذا ذهب بعضهم الي عدم اخلاص الاضمار قبل الذكور بالانصاح  
مستند بان الشيخ قد روي في هذا الفن وهو المرجع في امر الانصاح  
والبلاغة وكلامه حجة مطلقا **قوله** خبري ربه عني الخ عن  
هذه البديل كما ذكره بن هشام في قوله تعالى والقوا يومنا الجزري  
نفس عن نفس سياد العاويان جمع عا ووس عوي الكل يعوي  
عوا اي صاح وقد يروي القاديان وهو جمع القاري وهو العدو  
**قوله** وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب سئلني قيل المقصود  
سند اظهار الرغبة فان الراغب اذا انتهت رغبته في حصول  
امر يكثر لصوره ايا ورما يميل اليه حاصلا **قوله** ادي اليه  
الكيل صاعا بصاع قيل الضمير في ادي راجع الي شخص مذكور فيها  
سبق وفي البنية راجع الي مصعب وقيل الضمير في ادي راجع الي شخص



مصعب وفي اليه راجع الي اصحابه قصد الي وقيل كل واحد منهم  
كما حقه في شرح اللب ونظيره قوله تعالى وان تكلم لعبرة لنفسك  
بطونه فان الصبر بطونه راجع الي الانعام وقوله صاعا بصاع حال من  
صغير فادي والاصل متابلا صاعا بصاع ثم طرح متابلا واقيم صاعا مقاة  
ثم الحال لبيت هو صاعا وحده بل مع قوله بصاع لان معني المنوب عنه يحصل  
من المجموع لذا ذكر صاحب الاقليد في حكمته فاه الي في مجمع الامثال جزاء  
كيد الصاع بالصاع اي كما فا احسانه بمثله واسانه بمثلها **قوله**  
اي رب الجزا ليس الروم مبنيا على نقد بر المصدر في نظم الكلام كاطنة التي  
في شرح اللب ورد بل على ان المصدر موجود في صنف الفعل هذا ويمكن  
ان يقال الفير في ربه راجع الي التكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي  
كما في قوله اري القيس تطاول ليلى بالاعمد **قوله** عن كبر عن هذا لقبة  
كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قوله فعلت هذا اخذ امر ان ويجوز ان  
تكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتزكبن طبعا عن طبق اي جز بئوه  
اي ابا الفيلان بعد كبره والعرضه ثم انما الي الفيلان بعدم رعايتهم حق  
ابهم ولهذا لم يرفع الخبر الي المصدر بان يكون المعنى بنو الجذال كما يقال ابر الوث  
وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملا بستة وملا زمته وما في قوله كما يجزي مصدرة  
وه ستار رجد رومي بني الحورنق التي يظهر الكوفة لنعان بن امري القيس فلما اتمت  
القائه من اعلاه فخر ميتا لا يبين مثلها لخبره وفي مجمع الامثال هو الذي  
بنظم لا حجة بن الجلاح فلما اتمه قال له اجمعه هذه حكمته قال الي اعراف  
حجر الوزع لا تنتفض الخل فساد عن الحجر فاداه قد فعه اجمعه من الاطم  
فخر ميتا والعدول الي صيغة المضارع كما يجزي استحضار كذلك الفعل  
الشيع وهو مقابلة الاحسان بالاساة وسيجي ان من فيبدا الحجاز **قوله**  
الاليت البهيت خبر لبيت محذوف وجوب الوجود بشرط الحزن وهي قيام الجملة  
الاستفهامية التي سدت مسد مفعول شعري مقامه كما قال بن الحاجب  
والمقد بر لبيت علمي حاصل بجواب هذا السؤال واما الجملة في قوله شككت

في  
الاصح

هو زير

هل زيد قائم فقبل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت في جواب هذا السؤال  
**قوله** علي ما جري بالجيم والواو المهملة مثل هو من الجري وهو الجناية ويحتمل  
ان يكون من الجرو وقد يروي بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحز وهو القطع  
**قوله** فساد عليه وانما لم يحزها هنا رجوع الخبر الي المصدر المدلول عليه وهو  
القوم او الي ان اعر على سني الالتفات لان مقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق  
السليم يميز من هذا البيت خبر ايضا فربا به على لومه ولوهم على ترك لومه  
والله اعلم **قوله** وليس قرب فبئر حرب فبئر ذكس لما عجايب المخوفات لان  
من الحين نوعا يقال له الهاتق صاج واحد منهم على حروب بن اسبه فقال ذلك الحين  
عذا البيت والواو في وليس يحتمل ان تكون للحال وان تكون للعطف ثم ان القريب  
بمعنى المقارب والاضافة لفظية وكونا اضافة المصدر ومعنوية فيما اذا كان  
بانيا على معناه الحقيقي او نقول قرب طرف خبر ليس اي ليس كانيا قرب  
فبئر حرب والكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها  
عمل ومادة وعلى التبادير لا يلزم ما تنق على عدم وقوعه في كلام العرب من  
كون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافته الي المضاف الي العلم وهو حرب  
المسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وحشر على  
كون فبئر كذلك ووضع المظهر موضع الخبر في قوله قرب فبئر مع ان الاظهر  
ان يقول فبئر قرب لزيادة التأكيد **قوله** اي قوم ابي تمام فضيده يعني  
فيها الي محمد وحده وهو ابو الحنيفة موني بن ابراهيم الراقي اذ قد انضمت جماعة  
بانه قد هجاه فغابته بذلك فقال ابو تمام الفضيدة معندوا ومثروا ما  
نسب اليه وما قبل البيت المدكور اعيدك بالرحمن ان تطرد الكهرك **قوله**  
لمعشرك عن طرف اسره صادق الود **قوله** االبس لجر القول من لوجهوتنا **قوله**  
اذا الحيا في عنده معروفة عندي **قوله** الواو للحال الظاهر ان الاولى  
ان يجعل للعطف على المستكن في امثلة الثاني لوجود الفصل عن محظ قوله  
اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حاله قوله وحدي وان اختص في الجملة  
ان يكون مقابله كذلك لان الدلالة على مشاركة الودي في المدح مقصودة في

في  
الاصح



الحق وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كالاخفا ويؤيده رواية نهائية الا  
عجاز جميعا بدلا مع فان قلت الخطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر مدحه  
سببا لمدح الوري اياه ومنه على تعدد صحة السببية من العصور في شأن  
المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند الحاجة الاضطرار في الجملة  
ومدح الشاعر قد يكون معضيا الي مدح الوري بان يشعر في مدح الاوصاف  
الجميلة ويوافق في ذلك العدمهضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح  
الوري على مدحه بحيث يلزم من استغناء استغناؤه لجواز ان يكون للمشي  
اسباب كثيرة كما سباني في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت لما فيه  
معنى على تعدد ير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه  
والله معني معصود في المقام فان قلت يوردي العطف الى اتحاد الشرط والحر  
بنا على لزوم كون كل من المعطوفين جزئيا على حاله قلت يعتبر العطف  
اولا ثم التعليل بالشرط **قوله** وفي استعمال اذا لم رد على النزول في  
حيث دمج ان الدلالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان  
الايجام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار معناه  
المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار ان المفيد للاتصال الجزئي في جانب  
اللوم لطافة لا يخفى **قوله** معا عابد الصاحب وهو اسماعيل بن عباد رجب  
ابن العميد في وزارته وتولاها بعده بنجر الدولة بن ملوبة ولقب بالصاحب  
الثاني ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد الغفار وكتب اليه سجونه بالنقل  
جمع بين الشعر والكتابة وقد كان فيهما اقترانه الا انه فاق عليه الصاب  
في الكتابة قال النعماني كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يروى  
بين الحالتين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعيينه بان اذا جاز استعمال  
اذا في موقع ان العذر المذكور فلا يجوز استعمال اللوم في مقام المجوز اشارة  
الي ان المدح لا يتصور فيه المجوز والدم ولا يستحقه قطعا حتى اذا تركت  
مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم واذا المنة لا يشاركني احد في بونه  
مغيبه من المبالغة وغاية الادب ما لا يخفى **قوله** لما شينا الحيا والكفا

من التناثر

من التناثر اي تبين خصوصيه هذين الحرفين والمنفى فيما سبق حصول  
التناثر من نفس قرب المخرج وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتناثر  
كلما كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق السليم يتبدل اعتبارا  
للتنطق فهو تناثر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وقد صرح  
بان التناثر من المتناثر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق  
ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التناثر بل ان قرب المخرج وليس  
عدمه تاما بحدسك اليه استدلاله على هذا المدعي بوجود القرب مع عدم  
التناثر في الحديث وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تاما لا عدم وفله  
فانهم **قوله** ولم يرد ان مجرد امدحة غير نصيح فان مثله واقع في التنزيل  
فان قلت يجوز ان يطرا هناك ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا العثر  
بان العلة التامة لعدم الفضاحة هو الجمع بين الحا والحا مع عدم ما يمنع السببية  
ان استغناء المانع جزئيا من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل  
الش على انه غير محل بالفضاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحة  
غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفضاحة من تكريره لجواز حصوله  
من نفس امدحة مع الغداه ما يمنع السببية قلت يدع الشر اللزوم المذكور  
بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحال كذلك هو الذوق **قوله** فافركل التناثر  
اور وعليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التناثر على ما سبق فكيف  
يقال انه فافركل التناثر واوجب بانه كلام وقع في المحاول فيجعل على البالغة  
وبان المراد به التناثر الكامل كما في قوله زبد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا  
يكون فوفته متناثرا وقد يقال المراد بالتناثر هاهنا هو النفرة لا المعنى  
الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه  
الفاعلان بجي كاملا **قوله** وفي الثاني حروف منها ٧ انه لم يحصل التناثر  
من حروف كلمة واحدة ولها لم يجر في تناثر الحروف ثم المراد من الحروف بجميع  
الحايين والهاين وفي عداها من الحروف مع كونه اسما تغليب **قوله** كجمع  
سطل قبل هذا تنظير لتناثر الالفاظ وتباينها بتناثر المعاني وتباينها

و



لا تمثيل ولا يخفى بعده **قوله** انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل  
بالبلاغة البتة كيف ولو جعلت تلك الامور في مقام يقتضيه لم يكن بخلا  
بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها واليه اشار بقوله اول بقوله  
بالنسبة الى الحامي **قوله** اي كون الكلام معتد دفع لما يورث على المصنفين  
ان التعريف المذكور يعزى للتعقد لا التعقيد وهذا الدفع اقرب من القول  
بان الاطلاق اصطلاح لا لغوي وبان هذا من باب المثل الى المعين والعقود  
جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما شاع بنا على ظهور المراد **قوله**  
علي ان المصدر من المعين للمفعول فهاهنا بحث شريف ذكره الجيد المحقق في تفسير  
الناجحة ينبغي ان يتنبه له وهو ان جميع المصادر تستعمل اما في اصل النسبة  
وتسمى مصدرا واما في الهيبة الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت او  
حسية كالهبة المتحركة الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك  
الهيبة للفاعل فقط في اللازم كالمحركية والناجحة من الحركة والقيام او  
للفاعل والمفعول وذلك في المنعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتبار  
تساج اهل العربية في قولهم المصدر المنعدي قد يكون مصدر المعلوم  
وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما المعينين اللتين هما معنيا الحاصل بالعلم  
والا كان كل مصدر منعدي مشتركا ولا قابلية بل استعمال المصدر في المعنى  
الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه **قوله** تقديم او تاخير  
المراد بتقديم اللفظ عن محله الاصل الذي يقتضيه ترتيب المعاني او  
تاخير عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مقنيا عن الآخر  
بناء على ان التاخير من لوازم التقديم **قوله** فان سبب التعقيد يجوز  
ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه  
مع شيوخ كلامها واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب البلاغة فلا  
حاجة الى جعل قوله الخلل خاتما عن التعريف ببيان السبب الغالب  
نزهة الكلام المصنف ترفيه توطية لما سيجي من قوله فهذا التقديم شائع  
في الاستعمال لا كونه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزردي

حيث

حيث قال لا يخلل في تقديم المستثنى اذ جوزه المحويون بلا خلاف منهم  
ووجه الرد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون التعقيد الى اخره موقوف على ما  
قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون خالصا من  
اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعضهما **قوله** فذكر ضعف  
التأليف والتعقيد اللفظي يعني عن الآخر وما سبق كان توطية لهذا  
الدفع وانما يتعرض لعدم اعتنا ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف  
التأليف لوضوح فساده وصوغها اعني عن التعرض له فان قولك  
جاءني امة بالتونين مشتمل على الثاني لكون الاول **قوله** والا فالحتم  
البدل لا لما ذكر من الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء  
يلزم الاشكال في عاملة بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال والخلل  
في عاملة لنا لا للتقريب ونحن نقول كلامهم بل المقصد التظايق بينه  
وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه اذ انا لمكونه من تمام المنسوب  
اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء  
فان دونه **قوله** بوجوب قلقا في المعنى اي اضطرابا فقل عن التثنية  
انه قال لان الفرض في ان مماثلة احد وبنا فيه وهذا يفيد في ان يكون  
المماثلة حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لا يتقايه  
وهو المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب  
بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا من كلامه وهذا مبني على ان  
المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما ينشأ فيه بان المقارب  
من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيه بل هي  
في المقاربة بين المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثناء لا يصح حينئذ  
لا تتصا به ان يكون المماثل مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة  
لان المقصود في المماثل الممدوح وفي المماثل عن المقارب وعكسه  
لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد بنا قسنا ايضا بعد تسليم  
ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انشأ وصف المحول هاهنا اعني الحي



اختلاف مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل فغيره نفي للملزم ينبغي  
لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله فاني ليس كمثل شي خفيفا فقلنا  
وانه من باب البلاغة متدبر **قوله** فغيره فصل بين البديل والمبدل  
منه يعني ان فيه سببا اخر للتعقيد غير ما ذكر **قوله** لتحلل في انتفال  
الذهن الاظهر ان يراد لذهن المتكلم لينا سبب قوله لتحلل في النظم  
فالتمثيل بقوله وذلك التحلل يكون لا يراد للوازم البعيدة الخ مع ان  
الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك التحلل بالابرار المذكور  
ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة مع ان  
الامر ايضا بالعكس باعتبار المذكر لتحلل ايضا وان يراد الاعم من  
كل منهما بان يحل قوله في انتفال الذهني على حذف للمضاف اي في طريق  
انتقال ذهن السامع واعتصر على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون  
التحلل في كلامه حسبا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون  
تأليف الكلام على هذه الكيفية مع العدة على التأليف على وجه  
لا تعقيد فيه ولا خلل لا عرض تتعلق بذلك كما ستبان الا فمهم والتميز  
في المرام ونحو ذلك والحواس ان قصد العقيدة والا لغازيا لكلامه الكلام  
الموضوع للافادة بعد خلا لا في تصرف الذهن عند السلفا وهذا  
صريح بان شي من المعاني ليس بفضيحه واقتصر واني تعريف  
البيان على ذكر الوضوح بنا على ان مغايله مردود كما صرح به الزا  
في شرح المفتاح فتأمل **قوله** لا يراد للوازم البعيدة المقتدة الي  
الوسائط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعروف باللام في الوصفين  
محولا على الجنس على ما ذهب اليه ابي حنيفة الاصول حيث لا يصح الاستفراغ  
ولا عهد يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف الوسائط  
بالكثرة حيا لتطرق الى المواد وان يكون باقتنا على معناه بان يراد بجمع  
الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان جواز ان لا يكون كذلك الانقسام  
على السوا بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم

رواهم يكون للواد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة سواء كانت  
واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن الخذور وبلا شبهة  
اذ لا يلزم توعد اللوازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز فذلك لانه  
حينئذ يكون اخذا بالاقول كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد  
عليه اذ اعلم من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد  
مفتقر الى واسطة واحدة مع حقا القرينة فلا ان يوجد في ايراد اثر  
من ذلك مع حقاها او في وكذا فيها قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه  
في الكلام تنبيه بالادني على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد  
غير مفتقر الى واسطة مع حقا العلاقة بينه وبين الملزم  
يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له  
لندرة مثله يعني في قوله وذلك لا يراد للوازم البعيدة بحد وهو  
ان هذا الاميلام مذهب المصنف فان الانتفال في الحان والكتابه  
عنده انما هو من الملزم الي اللازم والفرق باسقاط القرينة  
الصادقة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثاني فالانطب  
على مذهبه ان يقال لا يراد الملزومات البعيدة متأمل **قوله**  
سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا افتار العبارة الدالة على الاستقبال  
وصفا يعني ليس دلالة على ان البعد وان كانت وسيلة الى القرب  
الذي هو المقصد للعشاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه حقيق  
بان ليس هو طلبه ولمثل هذا التكلفة اصناف البعد في الدار والقرب  
الي ذلك المخاطب **قوله** وهو الرواية الصحيحة لثبوتها بقول الصحيح  
عنده ولان ما ذكره الشيخ من معني البيت هو الصحيح وهو مبني على الرفع  
**قوله** من الكابة والحزن الكابة سوا الحال والانكسار من الحزن  
وتدبيب الرجل يكاب كعلم بعلم كابة وكابة مثل راقه ورقيقة **قوله**  
ابكائي الدهر بما يسخطني وبما تقوم قلما ليسرني بما يبرضي واليا في  
قوله بما يبرضي من نفس التلمذ لا يا المتكلم بان يكون قلبها ثوب القام



بدليل مطلق القصدية وهو انزلي الدهر على حكمه من شاخ عالي الى خضراء  
**قوله** لكنه اخطأ في الكناية الى تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة  
 البلاغ في التجوز منها الى معنيها كما يكن عن الجود في جعلها بالرموع  
 او ان ارادة البكا فالاشتغال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عن  
 الجودم البكا مطلقا وعنه الى السور مختلف ليس بقبول لا لانه غير  
 مستعمل في يرد عليه انه لا يشترط السهل في احاد الحجاز عند المحققين  
 بل لان تغارهم على خلافه يمنع الادها عن الالتفات لغير هذا الاشتغال  
 فيما بينهم فاعتبروا ما في حقهم بالما مطلقا واما اذا لم يعلم تغارهم  
 فيه فيجوز الاشتغال عنه الى مجاز فيه المجوز المعبر ايا ما كان كذا في اصول  
 البلاغ وبهذا التحقيق ظهور وجه تخطئة الشاعر وان اجعله من استعمال  
 العقيد في المطلق لا يفيد **قوله** حال ارادة البكا هذا العقيد مفهوم  
 من عبارة الجمل والمذكور في الصحيح ان العين الجود ما لا دمع لها  
 مطلقا **قوله** قال الخامس البيت الخامس منسوب الى الخاسر وهي في  
 اللغة الشجاعة والمراد بها هاهنا الكتاب المشهور المنسوب الى القامح الي  
 تمام حبيب بن اوس الطائي جمع منه اشعار البلاغ الذي يستشهد بكلامه  
 ما اذا جدد هذا البيت كما سيورد انه مذكور في ذلك الكتاب واما طلق الظلي  
 فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب هو البيت المذكور لاني  
 عطا السندي برمي بن هزيمة ولهذا الذي احبب الامام ابي حنيفة  
 راحة الله على ان يكون خاتمة في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج  
 شي من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال  
 رحمه الله دعوني حتى اشاءوا راحونا الى فامر بتخليته فركب مطيته  
 وهرب الى مكة **قوله** بجاري دمعها اي بدموعها الجادي واما فذا اليوم  
 اي واسد وهو بلد للتوضيح وباتي المعنى ظاهر **قوله** من باب استعمال  
 العقيد في المطلق الى اخره وقد قيل عليه فغلب هذا لا يكون في البيت  
 ايراد اللازم البعيد واردة الملزوم لان مرتبة الاول ايراد الملزوم

وهو الجدي

وهو القيد واردة اللازم وهو المطلق وقد جاب بحمل اللوازم في  
 سر علي التعليل وبان البيت مثالا لمطلق الخلل في الانتقال للخلل  
 في الانتقال الى اللام الى الملزوم **قوله** ثم كني به عن المسرة او رد عليه  
 ان الصواب بتدليل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعدي اليه يقال  
 سره مسرة واما السرور فقد روي لازما ايضا كما يشهد به تتبع كتب اللغة  
 واجيب بان المسرة هاهنا مصدر من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان  
 الجود كناية عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجود وبان المراد بالمسرة انما  
 مجازا عن الفزع والسرور **قوله** لظهور وان الذهن لا ينتقل الى هذا  
 بسهولة وهذا خلاف الابهام الذي عدم من المحسنات للكلام لتبلغ  
 لانه انما يفيد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت  
 لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجود السرور لكن شهرة  
 استعماله في الحزن تغارها كما سبق بحقيقة والاعتراض بان سهولة الانتك  
 وليست بشرط في قبول الكنايات والالزام حزم الكنايات المعبر  
 عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتك  
 في تلك الكنايات ان ادعى الي التعقيد فلا ضار اعتبارها عنهم كبقوة قد  
 صرحوا بان وكذا اللغز غير معتبر عند الاستمالة على العقيد  
 ولهذا لم يذكرها السكاكي والمصنف **قوله** حتى يجي الى السامع لانه فهمه  
 من عاق اللفظ اي يوقع في خيال السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط  
 اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه  
 واعتراض عليه بان فهمه منه لزوم كون الجامع في الاستخارة ظاهرا  
 وسري كوان الجامع اذا ظهر بحيث يفهم غير الخاصة تشبيها ببدلة  
 ويستوطن في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فيبين الكلامين  
 تدافع واجيب بان غموض الاستعارة وقد جامعها لا ينافي وضوح  
 طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي او عربي **قوله** واما الكلام  
 الذي ليس له الجواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام

ل

ل



معني ثاني واما اذا لم يكن فلا **قوله** نجد هذا طلب العبد في اخره  
 اورد عليه ان الفراق بالمعدن كانا حاصلين حال الاحبار يلزم طلب  
 تحصيل الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالواصل حاصل فلا وجه لطلب  
 البعد لخصوله للزوم طلب الحاصل باختيار ان البعد حاصل حال  
 الاصل ولكن المطلوب استقراره ليتم الوصال علي ان طلب البعد يجوز  
 ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب الخ زمان  
 الاستقبال منهم لا بدري انه زمان القرب والبعد في طلبه ما هو  
 حرو وسيلة الى الخاضعة **قوله** وان رفعت كما هو الصواب يدل  
 علي ان روية المضطرب خطا وقد بينا وجهه وقد بوجه بان سكب  
 حينئذ يدحل تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اني لست اطلب  
 البكا الان وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكي والحزن ينبغي ان  
 يكونا شعاري العاشق المحجور غير منفصلين عنه في حاله الاحوال فلا يلحق  
 بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطاي في نظرا البلغا وانما حيزه انه  
 لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بنا علي وجوده  
 فيه **قوله** لكنه اكتب عليه اي اقبل عليه غايبة الامتثال من الكتب  
 علي وجهه سقط عليه ثم هذا للاكباب والاعلازم علي التكميل مستفاد  
 من صيغة المضارع الدال علي الاسم او بقرينة المقام **قوله** ولا يعني  
 ما فيه من التكليف والتعسف فيدل ان عادة الزمان الاتيان بتيقن  
 المطلوب في الواقع لا الايمان بتيقن ما يظهر المراد انه مطلوبه ورد ان  
 من نظرات الشعر يظهر ان طلب امر يكون مرادهم خلافه بنا علي  
 ذلك الامر الخيلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابوالحسن الباقون  
 ٥ ٥ ٥ ولكم تمنيت الفراق مغالطا ٥ ٥ ٥  
 ٥ ٥ ٥ واعتنت في استئثار عرسك وادى ٥ ٥ ٥ وطعت منها بالواصل لانها ٥  
 ٥ ٥ ٥ وتبني الامور علي خلاف مرادك ٥ ٥ ٥  
 وقيل لان الاستقبالية معتبرة في تسلب ارادة الحال في تسكين وجود  
 علامه

منه

علامه الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من لجمدا مع عدمها فيه خارج  
 عن العائز وفيه نظرون ارادة الحال من تسبكب علي تقدير الوقع  
 كما صرح به الشرح حينئذ يجوز ان يعطف علي مجموع ما طلب ويراد الحال  
 سكبوا ما ارادة الاستقبال من لجمدا فملا هذا فضا سكبها الدعوى  
 اليه والاضافة ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس به بعد ما ذكره ان  
 وان انكشاف حليبه الحال لتوقف علي انكشاف حال اننا عركا صرح  
 به الفاضل المحي وتذييل مراد ان عر مراد نفسه ترك لمراد محبوبه  
 لان مراد الحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوبا الجاريا لفعل وما  
 يتبعه كما قال ٥ اريد وصاله ويريد هجري ٥  
 ٥ ٥ فائز ما يريد لما يريد ٥  
 والمقصود من التكرار ان يتوهم له الحبيب فينسب بتكرار الوصال وبهذا يظهر  
 معنى قوله لتتقربوا والله اعلم **قوله** ذكر التي مرة بعد اخرى وكثرته  
 ان يكون ذلك فوق الواحد في كما يتوهم من ان التكرار مجموع التكرار فلا  
 يتعدو بذكر التي ثلاث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت مرتبة  
 التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الا حزا لا مجموع التكرارين  
 وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرة بتسليم  
 الذكر وقد يجاب بان اذا ذكر في ثلاث مرات فنذكر كثر التكرار  
 وان كان المراد بالكثرة معناها التعر في بنا علي ان ذكر الثاني تكرار  
 بالنسبة الي الاول وتكرارا عنرا بالنسبة الي الثالث وكذا الكلام في  
 ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثر التكرار من قبيل اضافة  
 المسبب الي السبب اي كثر الذكر الحاصل من التكرار فيحصل التكرار  
 وكثرته علي كلا الوجهين بتسليم الذكر مطلقا **قوله** ستعديني  
 الي اخره الاستغفار الاستغناء الاستعانة وتاينث الفعل لان المراد  
 بالسجود الورس وهو صوت سماعي كما اويا الدال خارج بقوله يستوي  
 فيه اي في السجود المذكور والمات فتل المراد بقوله ستعديني

ح

ر



اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض المروب لكنه عدل الي  
المضارع استحضار الصورة الاستعداد والاقترب ان يراد الاستمرار التجدي  
بقرينة المقام **قوله** والمراد السدة من قبيل ذكر الملزوم واردة اللام  
**قوله** وهو سدة عدو الغرض قبل هذا تفسير معلوم اللزوم بالنظر  
الي المراد بالنظر الي اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من الساحة  
في الماء واطلاها على الغرض بطريق المجاز كما صرح به في الاسامي بقوله  
ومن المجاز غرض سادح وسبوح وشار اليه الشارح المحقق هاهنا بقوله  
كاننا تجزي في اللزوم من كراهه ان المراد بالسمع  
في هذا المقام حسن الجري والحق ان كلامه هاهنا لا يجلو عن كلف  
وتواكبي بقوله واراد بها الخ ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان  
اولي **قوله** وعليها متعلق بها اي بسواها لكن تبيينها بتصميمها  
معنى الدلالة فلا يراد ان الشهادة المعدادة بعلى لم ترد الا في الضرر  
**قوله** فاعل الطرف ويجوز ان يكون مبتدأ والطرف جنس مقدم عليه  
**قوله** حمامه جري بنصب حمامة لانها مضاف وهي ارض ذات رمل  
كذا في الاساس ولما في الصحاح فقد قال الجوهري نفس الرمل المستوية التي  
لا يثبت فيها قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والافاقا لصلحها  
بالمدح او بيبضا **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجندول بسكون النون  
وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة  
الجندول بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعا على نفس الارض ناسب  
ان يراد من الجندول نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على  
المحل في التفسير بالنظر الي المراد **قوله** كذا في الصحاح اسارة الي الرد  
على الزوزني حيث قال العناء فانت بحيث تزين سعاد وتسمعين  
كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا وجهه كما قيل  
انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم بحيث يري الخطاب ويسمع  
كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسمع اظهار النشاط فالله

تترجم

تترجم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ما ذكره الزوزني وما ذكره الشرح  
انما يتوجه اذا كان الغرض من الامر بالسمع اسماع الصوت واما حديث  
المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه  
اللفظي وما ذكره القائل بالنظر الي المعنوي في المعنى لان جعل  
فلان كائنا بمحل روية فلان كتابية عن كونه راياله **قوله**  
لان كلام كرم التكرار الخ قوله فلا يجمل بالوضاحة اعتراض عليه بانه  
قد استضعف قول من وجه نظر المص على من يستقر في وضاحة المفرد  
الخلص عند الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فزد ذلك مع قبول هذا  
حما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معني مناسب للاختلاف  
لان الفصحى كما يجتنبون عن استعمال ما يفتل على اللسان يجتنبون  
استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم اقضا الكراهة في السمع  
الي التعلل في اللسان عدم اخلاها بالوضاحة بخلاف تنبيه الاصل  
وا لتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لا خلاهما بهما وانما اخلاهما  
لاقضايهما الي التعلل بشهادة الزوق لا يقال التكرار مثل الكراهة  
في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول  
صونا لكلام الفصحى عن اللغو والعبث والتكرار من حيث انه  
تكرار محض ايضا لا نقول ليس المراد من التكرار التكرار الذي يدور على  
بالوضاحة ان يكون الثاني لغو محضا يستفاد من الاول باستفاد  
منه كما يشهد به المثلثة بل المراد منه صورة التكرار وربما  
يلتزمه النص لئلا يكتفى ولا تخد وضاحته بخلاف الكراهة في السمع  
بقي منه حيث وهو انه يجوز ان يكون كثر التكرار موديا الي الكراهة  
في السمع والى التعلل على اللسان فيجمل بالوضاحة ويه يشعر قول  
الشيخ لكنه اذا سلم من الاكراهة ستكرهه **قوله** ان الكريم بن الكريم  
الحديث فالصاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشر  
والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف



النبوة والعلم والجمال والصفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا  
 والدين **قوله** قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه  
 النظر ونوطة لقوله وما اورد المصنف في الايضاح **قوله** يا علي بن حمزة  
 البيت عمارة لضم العين المهملة علم بحصر الخيار والعناء وليس بعرب  
 اصبل من الاظهر ان المعنى على القلب احاطة خيارة في ثلجة والمقصود  
 وصفه بالبرودة فان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تنقا  
 البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الجنان حتى لا يحل  
 على القلب فغير ظاهر الا ان يجعلني بمعنى مع وفي بعض النسخ خيار مبالغة  
 المعجزة المفتوحة نحو بابا الموحدة وهي ارض اخوة فالمقصود وصفه  
 بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الانصهار  
**قوله** ثم قال لا شك اي قال الشيخ لا صاحب صرح به في الايضاح  
**قوله** كقولك فظلمت الى البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها  
 ذهبنا الى الخاروق المسمى بزعزاعه ليل طرقت بصباح غابر  
 اي غارب والغلاله ثوب رقيق يلبي تحت الثوب وتحت الدرع  
 ايضا استعيرت هاهنا لبقية الليل وانتصابه على الطرفين  
 والمعنى ذهبنا الى بيت الخاروق الى ان الحجوم يصدد الغروب  
 وكان ذهبا بناي وقت بني من الليل بتيبة رقيقة كالغلاله لاحت  
 فيها تناسير الصبح كالطراز ظلت فامة اي دامت وهو عتير  
 تنار عاني ايدي حاذروا لجاذر جمع جودز بفتح الذال وضما وهو  
 ولد البقرة الوحشية والعناق جمع عتيق صفة شبيهة بمعنى الجبل  
 واصنافه دنا يراي الوجوه من قبيل اصنافه المشبه به اي المشبه  
 اي وجوه كالدرنا يراي الصفا والمعان وملاح جمع ملبج صفة بعد  
 صفة ليجازي للعناق احترازا عن وقوع الصفة المشبهة بوصف  
 كما صرحوا به في قولهم سجاج باسل وجواد فياض **قوله** ومنه الاطوار  
 هو ان يذكر اسم الممدوح مصفا الى ابايه واهل ابيه على ترتيب جودهم

وولادتهم

وولادتهم والبيت لربيعه بن ابي دواب قاتل عقبة المذكوع  
 اوله ان يقتلوك فقد قتلته عروهم اي هدمت فاصحابه  
 الله عز وجل عروهم اي هدم ملكهم وتلك بصيغة الحكاية  
**قوله** وما اورد المصنف في الايضاح الى ما ذكره الشهابي من قوله  
 نظر الى قوله تلاح هو الذي اورد المصنف في الايضاح والهمير  
 في بانه جعل ونظاير المصنف وجه الاسفار الاول انه اورد  
 كلام الشيخ استشهاده ابيه لمدهاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن  
 عمارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب منه لانه لا بين  
 الاول صفة لعبد وان في حمزة ووجهه الا ان اسفار الثاني ان  
 تناول تتابع الاضافة الغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ  
 مستشهاده فلما علم بايراده ذلك التناوب علم ان المصنف انما اورد  
 الحديث بعد ذكر كثر التكرار وتتابع الاضافات مثلا لا يجمعها  
 ووجه الاسفار الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله  
 فظلمت بنو الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيها استثناء  
 هذا وقديما في ضرورة يفي الى حمل كلام المصنف على انه اراد تتابع  
 الاضافات ما ذكره بل اراد به صورة تتابع الاضافة نحو كان في صديق  
 حقيقته الاضافة كما في البيت اولى كما في الحديث فانه في صور اضافة  
 سترية اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين  
 كونه مصفا ليله في الصورة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير  
 حاله كما هو عليه الان نعم الاسفار الثالث سلم لكن باعتبار جعل  
 قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات الصورية فيه  
 مثله كما لا يخفى بل باعتبار جعل قولك عناق دنا في الوجوه ملاح  
 من فاذ صورة الاضافة ايضا فاستثناء اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح  
 لسقط اللام من ملاح في الحديث لكونه صفة شبيهة  
 وجعل الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فليست مل **قوله**



لا يقال ان من اشترط ذلك لم يخلو الخالي وذلك اشارة الى الخلق  
 على كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان احتلال تلك الاما  
 لما يلزمه من تعال الاسماء مجرورة مثلا وهو حاصل من الوصفية كما نبهت  
 عليه فالعقود بين المرتبة وغيرها في الافعال الفعالة كما **قوله**  
 وبشاعة من يبيع اي كرية الطم **قوله** والافلا وجهلا خلاها بالضم  
 كيف وقد وقع في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار  
 وتتابع الاضافات انما يخلو من الفعالة لاجل ما يورد بان الله من الغل  
 لاجل بني اسرائيل اذا لم يوجد الثقل فلا وجه للامور كونها علة ثمة للافعال  
 والامور وفقا في التنزيل وفيه نظر **قوله** وكرم القدماء الكيف بانها هبة  
 انما قال ذلك لان الغاية في الاجناس هي العالوية الرسم الناحض فانما ليها  
 على القول بامتناع ثمرتها من امر متساوية لا كذا صلا ولا ترمي  
 ثمرتها في الخبر في ما يمتنع رجوعها الى الكيف باعتبار الجوار باعتبار  
 انه مقوله والحقية في اللغة الشاة والصورة كذا في الصحاح ولما كان  
 شأن الصورة ان تكون حاصلة لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى  
 الهيبة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة لزمانه اعلم ان هيته  
 ملائمتها في اقتضاؤه اياها بوالعبر اذ ما من عرض الا وهو يقتضي الشد  
 بحسب الوجود وهو الحصول في الموضع وهذا يخلو الاعراض النسبية  
 فانها تقتضية للنسبة من حيث ما هيها نسوا كات النسبة جنسا  
 لها او خارجة لازمة لها هيها **قوله** الا ان الفرض في الذوق السلام  
 يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان لان له علة للتقارب ويقول بدل  
 قوله متقاربا فهو محتمل بغيره وجه لا يستتفنا **قوله** فاولا  
 فيه انه يخرج الكيفيات الغير لغادة كالاصوات عن التقريب  
**قوله** والعلة والاشغال لان الفعل عبارة عن ثبات في الفعل مادام  
 متزا والاشغال عبارة عن ثبات في ما دام متزا واما ليس  
 بقاري كما ذكر في الكتب الكلامية وجوابه ظاهر اذا اعد الاقتضا

على الاستلزام

على الاستلزام مطلقا فتأمل **قوله** لم يدخل فيه الكيفيات المتقنية  
 للتمتع قبل فيه نظرا لان مقتضاها هناك اصلا غاية ما في الباب ان  
 تلك الكيفيات متقنية بواسطتها محالها فتأمل **قوله** والاحسن  
 ما ذكره المشايخ من نقل عن ابي ارح ان وجه الحسن ما في لفظ المعينة  
 والقارة من الحفا وانما المقطع والوحدة وان ادنا ان على تقرب القدا  
 واما الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجلها وان جعلت من الابدان  
 فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا العفل والافعال وايضا يخرج  
 الزمان بقولهم لا يقتضي نسبة ٧ انه نوع من الكم ثم حمل انظر والظاهر  
 منه انه يخرج من فعل التفضيل عن معناه اعني احسن عند معنى التفضل  
 لكن قد تقرر ان تحديده انما هو اذ لم يكن مستقلا باحد الامور الثلاثة  
**قوله** عرض لا يوقف لقصوره يرد عليه الاعراض النسبية على الوجه  
 المذمور وهو ان النسبة لان نسبة لتلك الاعراض وانته لها اذ  
 يقال في تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يوق  
 عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يعم على المذهب الغير المشهور  
 وايضا يخرج الكيفيات بالمكسبة بالحد والدم الا ان يفسر الغير  
 بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان  
 مقام التعريف بها با عن مثله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان يوقف  
 النظر على النظر ليس في حد ذاته ولا ما جاز ان يفكاه مع انه ليس كذلك  
 الا ترى انه عز لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر **قوله** والرافعة  
 احتراز عن الوحدة والنقطة على راجح من يجعلها من الاعراض **قوله**  
 بل الاحياء يخرجها من الكيف بل من المقولات المتبع قايلا انهم اخبر  
 الاعراض منها بل الاجناس العالوية وهما ليسا بجنسين لما تحتها **قوله**  
 اقتضا اوليا هذا القيد في التحقيق متعلق باقتضا الاقتضا لتندرج  
 الكيفيات التي اقتضت الاقتضا بالواسطة وقد يتوهم تعلقه  
 بالاقتضا مطلقا ويجعل قايده في اقتضا نفسه الاحتراز عن خروج

قف



الكيفيات المتقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانما تتفق  
 القيمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولاً وبالذات وهو بيان  
 لا يقتضيه هناك اصلاً فلا حاجة الى التقييد قطعاً **قوله** ان اختصاص  
 بزوان النفس قبل المراد النفس الحيوانية والاختصاص اصلي  
 اي بالنظر الى الجاه والنيان فلا يحتاج ان بعض تلك الكميات  
 كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان العائد بشيئها هو  
 والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف وفي الاعراض وقيل المراد  
 ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسية  
 الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية  
 والتنمية **قوله** ان كانت راحة اي مستحكة فيه بحيث لا يزول عنه  
 اصلاً او يعسر زوالها **قوله** اشعار بان القضاة لم يعنى لولم يعد  
 ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد من اللفظ الاستغناء  
 الكا ينفى المقصود **قوله** حالي النطق وعدمه هذه عبارة الاحاج  
 ولما كان ظنه ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعتبر لزم عدم شئ  
 المتكلم فصيحاً حالة السكوت مع ظهور فساده فسرهما بقوله سوا  
 دفعا لذلك الوهم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والافا الملكة  
 اما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله اولاً ينطق به فقط من مصنفنا  
 المصنفين لان قضاة انما تستعمل في الماضي واشتقاقه من قسطته اي  
 قطعته ومعنى ما فعلته قضاة ما فعلته فيما انقطع من عري واستعماله  
 في المضارع كمن صرح به ابن هشام في حقي اللبيب ومن السيرة في كتاب  
 المسائل ثم ملازمة للنفي ليس امر مستترا وانما ذلك هو الغالب  
 قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد دون النفي  
 ومنه قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرونا مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الصلاة الشريفة لثما لفظا واسمه وانما ملازمة لما صحت في اطلع على  
 خلاف فيه **قوله** وذلك لان اللام في المقصود للاستغناء قبلها  
 الاستغناء

الاستغناء الحقيقي بان يعتبر او لا لتقييد المقصود بمقصود من  
 له تلك الملكة اي بما يقصده في زمان من الزمان او في الزمان  
 الماضي بالنسبة الى حاله التعبير اما الاستغناء العرفي اذ لم يعتبر ذلك  
 وفي عدم جواز الاستغناء الحقيقي اذ لم يعتبر التقييد المذكورنا بل  
 فان قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغناء مع ان لفظ الملكة  
 لتقيد عنه لا يستلزم تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده  
 بل لفظ فصيح قلت الالتزام بممنوع لجواز ان يحصل لشيء ملكة بالنظر  
 الى نوع من المعاني كالمدم او الدم او غيره ولو سلم في الحمل على الاستغناء  
 اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بل لفظ فصيح غير  
 كاف في كون المتكلم فصيحاً **قوله** فكيف قيل بسلام فضيحه الانسب للسياق  
 ان يقول بمركبه فضيحه وكذا الانسب له ان يقول فيما سياتي دون مركب  
 لسلام فضيحه **قوله** ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة الخ فانه  
 لا يمكن ح الخ الا التعبير بالعدد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام  
 ونقول التبدار لم يكن المبنى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على القاص  
 ثم احسب اني قوله ليرفع حسباننا مصدر حسيبه يحسبه بالم  
 حبا وحسابا وحسابا اي عدده ويرفع اما على صيغة الخطا  
 اي ان ترفع ايها الملقى وتبلغ عدد ذلك الاجناس عليه اي على الحاسب  
 من قولك رفع فلان على العامل رفعه وهو ما يرفع من فضه  
 ويبلغها او على صيغة الغائب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب  
 عددها اي صاحب المال مثلا **قوله** سهو ظاهر وجهه فيما نقل  
 عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة السؤل  
 لما صحت ابها ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس  
 بشرط في الفصاحة اصلاً واجيب عن طرف ذلك التبعيض بانه يجوز  
 ان يكون الحكم واحد على متعدد ويقتصر على ذكر بعضها لعدم ذكر لفظ  
 بليغ يجوز ان يكون لازمة السؤل ويجوز ان يكون ما ذكره الشر في

ق  
 الاقتدار على التعبير عن جميع المقاصد  
 لا يقتضيه هناك اصلاً

ق  
 الاقتدار على التعبير عن جميع المقاصد  
 لا يقتضيه هناك اصلاً



الجواب من ان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة وان  
 ما ذكره بعض الاصحاب الخواشي في تقرير الجواب من ان المقتضي  
 اعم من الموجب والمرجح ومقتضى العدول هما امران احدهما موجب  
 وهو لزوم اشتراط البلاغة في الفصاحة وثانيها وهو حجب السؤل  
 فلا فضلا عن الظهور فغيبه نظرا لان حديث السؤل موجب ايضا  
 لا مرجح كفي ولو خال بلفظ بليغ لنزوم كون مقتضى فصاحة المتكلم مثلا  
 قطع كما يظهر فتقرير السؤل وجه العدول عن كلام فصيح فتدبر  
 وقد يدعي به العرف والضرورة يقتضيان بان العدول عن قبيح في  
 التعريف الي اخر الامور لانه السؤل انما هو حيث يصح وقوعه الا انه  
 يفتقر فائدة السؤل فان قلت هذا التعريف غير مانع اذ الظاهر  
 انه اراد به تخريف الفصاحة الا ان صدقته على الادراك ونحوها  
 يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بغير الملكة اذ لا شيء من المذكور  
 ملكه وان اراد به تخريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير  
 عن المقصود صفة كاشفة وتعتني موقع التفسير للملكة فلا نسلم  
 انه تعريف يجب ان يراعى كونه حاسما مانعا فتأمل **قوله** قلنا لانهم  
 ان دعوا اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشروط ما يتوقف عليه  
 فالتأثير المؤثر **قوله** مطابقة لعمق في الحال المراد بها المطابقة في  
 الجملة اذ لا يشرط في اصل البلاغة المطابقة السابعة **قوله** الحال  
 هو الاسر الداعي الي معرفة المركب الاضافي يحتاج الي معرفة الاضافة لانها  
 بمنزلة الجزاء الصوري له ولي معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتفرق  
 لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص  
 المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما يخص  
 به باعتبار كونه مقتضى لها ويعد من تعريف المضاف اليه لان معرفة  
 المضاف من حيث انه كذلك متوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة  
 المضاف اليه من حيث انه كذلك متوقف على معرفة المضاف فلم يقتصر

قوله

هذه

هذه الجبسية قلت لان الاضافة لتقدير المضاف لا المضاف اليه بل ان  
 تسامح في تفسير التكلم الذي هو دخل اللسان بالاعتبار الذي هو دخل القلب  
 بما لغته في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما بعد مقتضى الحال اذا  
 اقترب بالصدق والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام  
 بطريق الاتفاق لا بعد مطابق مقتضى الحال واعلم ان الاخص في لفظ المخصوص  
 الغنى اذ ج يكون المخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق اليها المصروف  
 لذلك والتا للمبالغة كما في علامة واما اذا من الخطا المجه فيحتاج الي ان  
 يجعل المصدر بمعنى الصفة او الي ان يجعل اليها النسبة مبالغة كما في احمري  
 والتا للمبالغة فانهم **قوله** وهو مقتضى الحال ليس جزا من التعريف  
 حتى يلزم الدور بل هو تعيين المضاف بعد تفسير المضاف اليه بل الغير  
 اما راجع الي المخصوصية باعتبار الخبر ويؤيد قوله والتاكيد مقتضاها  
 او الي نفس الاعتبار مبالغة **قوله** مضافا حقه قبل لو قال الا اذا اقتضى  
 الحال خلاف ذلك لكان اصل الحال قد يقتضي ما ينال في الفصاحة ان  
 ارتفاع شأن الكلام لكن معنى الكلام على الكثير السامع ولم يقتض بالنادر التقليل  
 والجواب منع بلاغة الكلام المذكور **قوله** قوله الحال والمقام متقاربا  
 المفهوم الي الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات  
 الكلام متقاربة بالمدعي وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك  
 الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون الحد والمكان اما باعتبار المقام  
 من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محذرا  
 او على تشبيهه من التاكيد في مقام التورود مثلا باستقامته وانتصابه  
 من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه اولانه كان من عادتهم  
 التيام في تاسد الاشياء ومثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم  
 بلا مقومته في محل قباهم **قوله** وايضا المقام يعتبر اضافته الي المقتضى  
 حكم الشرع ولا فائدة في ان مقتضى الكسر نحو قوله فيما سلبني قمار  
 المقام مقام ان يتروك الخطا لم اضافة المقام الي المقتضى بل انية واذانة



الحال الى مقتضى بالكسر بيان **قوله** فعند تفاوت المقامات  
تختلف مقتضيات المقام **قوله** هذا ايضا حكم اكثر مما قد  
يتفاوت المقام ويختل المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التمجيد يقتضيان  
التكبير وقد يقال التكبيران مختلفان بالاعتبار فانه معنى الاول بلوغ  
الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار  
في قوله ضرورة انه الاعتبار الى المعنى المصدر فيكون تعليل الاختلاف  
المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور فاما **قوله** ثم شرع معطوف على  
متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله شائع قوله انا الى نفس الاسناد الخ وقد مر  
الاعتبار الرجوع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به يتحصل الخبر وعقده بالاعتبار  
الراجع الى الاسناد لكونه المسند اليه لانه الهدى الكبر **قوله** باخر الجملة  
فيه بحث لان الاجزا ان اريد بها الاجزا المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انقضاء  
اهل الجملة خرج بها المفعول به وخبره وان اريد انما لا يتصور في الاسناد  
والسند اليه كما ذكره **قوله** تأكيد واحد تفصيل لقوله وجوبه لكن فبعد  
وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد  
من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا للام  
الا ان يقال عدم اياها من اقسام اللفظ باعتبار ان اجزاها اذا تعلقت  
باب واسع **قوله** لكونه محذوفا الى فيه نظرا لان هذه الاحوال ليست  
مختصة باجزاء الجملة بل تجري في غيرها وان لو خفي في الحكم بالاختصاص المذكور  
اصناف الكون الى صنف المسند اليه لم قوله اولى المسند كما ذكر  
ويمكن ان يكون على حذف المضاف اي كذلك ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد  
من لفظ المكاف فالتام **قوله** او غير مخصوص كالمبتدأ في قوله في الدار  
رجل وكالفاعل في نحو ما في رجل وما ذكر ابن الحارث ان الفاعل مخصوص  
بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم  
كان الحكم على غير المختص فلن قلنا في العرف بين الفاعل والمبتدأ حيث  
يجوز تكبير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما

هذا هو المهور

هو المهور

هو المهور قلنا ان في تكبير المبتدأ اخلا لا بالغرض من الكلام وهو الاقدام  
لانه اذا كان منكرا مجبوا لا وهو متقدم على الخبر يتصرف السامع عن استماع  
حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الاسود ثم فلا يمكن ان  
يقال بعد ذلك ان السامع لا يصفي الى كلام المتكلم **قوله** على المسند اليه اي  
الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند الى الخبر المستتر الرجوع  
الى الموصول لا الى الطرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشيء على نفسه  
**قوله** كونه مفردا اخلا او غيره فبداي كونه مفردا موصوفا بالانتماء  
الى القسم وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زادا على  
اعتباراته فلا يرد ان يكون مفردا غير مفعول موجود في المسند  
اليه وقوات ر اليه بقوله الى غير ذلك ولا معنى لوجوده زيادة على اعتبار  
اليه وفيه بحث اذ لا معنى لعدم الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه  
السباق بل المقتضى هو الانقسام والاولى في الجواب ان الكون مفردا  
غير مفعول من لوازم المسند اليه فلا يجد من الاعتبارات المناسبة للمقام  
فلذا لم يتعرض له في الفن فلا اشكال اصلا فليتأمل **قوله** متعلق  
مفعولا المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بالكسر  
على الاظهر والا فليس كما سنده في موضع ان ساء العيني ولا يرد  
ان يقال قد يكون المسند اليه متعلقات نحو الصارب زيد في الدار  
بالوسط صوبا مفعولا غير ان المتعلق في الحقيقة هو الحديث الذي يفتق  
الصفة وهو مسند لا قال ذلك الى احوال المسند ولو سلم فيما ذكرنا على  
قوله ان يقال الى اخره قد يشكال على هذا الجواب قولهم صوبتي زيدا قايما  
ولعله لذلك يبادر الى التسليم **قوله** على الوجه المذكور في باب القم  
انه فبداي اجاز والامتناع لا المساوات ايضا اذ لا اقسام لها  
قوله مقام الخ هذا اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزاء  
وموله مقام الفصل اشارة الى القسم الثاني وهو ما يكون مختصا بجزء  
نصاعدا وقوله ومرام الاجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون

هذا هو المهور



مختصا بشي ما ذكر في المفهوم من كلام الشارع ثم سارع الى الثاني فتوله فقام  
 الى اخره للتفصيل ويجوز ان تكون للتقليل **قوله** اي خلاف كل منهما  
 ظاهر العبارة مشعر بان الصبر في خلافه راجع الى كل المذكور سابقا  
 الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباحنا لمقام خلاف التقديم وفاد  
 ظاهرا للصواب ان يقال اي خلاف لنفسه الا انه لتسايح في العبارة فغير  
 عن خلاف نفسه خلاف كل منها اشارة الى ان الصبر راجع الى كل واحد من هذين  
 الاربعة على سبيل البدل وملاحظه الخصوصيه واعتمد فيه على ظهور  
 المراد **قوله** وقد اشار الى الفتح الى العزم من نفي كلام الفتح التنبيه  
 على مراده فانه قد ضي على بعض شراعه والصبر في قوله لكونها راجع  
 الى الايجاب والاطناب او الى لغز كل سولا الى المعنى كما في قوله تعالى  
 كل من نكح نفسه **قوله** وكذا خطاب الذي فضله عما قبله لان هذا  
 باعتبار العزم وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد  
 بالخطاب ما هو موطب به لا المعنى المصدرى ليكون مقتضى الحال ان ينادى  
 الامور المذكوره التي هي مقتضى الحال فالاصافه لا يربى كلبس اي الخطاب  
 الذي له تعلق بالذي يعقبها الى الخطاب الذي له بالذي يعقبه  
 الاول المذكورة في ان مقام الاول بيا بين مقام الثاني **قوله** وكان  
 الانسب الى اخره اسم لم يقد وكان الصواب لانه الظاهر ان الذي  
 علي ما ذكره الشارع اعلم من الفطانه فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم  
 العام على الخاص بقربه المقابلة واسما لم يجل ان يذكر مع الذي  
 البليد لان الفطنة النسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها  
 ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارع بانه انما هو بحسب  
 اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد تستعمل الذكوة يقال رجل ذكي  
 وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانه مع ان فيها اختار المص  
 رعاية حتى عن الجمع ثم ان هذا ليس من مبدء عانه بل يتبع  
 فيه صاحب الفتح **قوله** ولكل كالم مع صاحبها مع متعلق بالثمن  
 والمقدم

والمقدم

في اربع عشرة من شهر المحرم و...  
 مسوله ايها المكنه

المقدم اعني لكل كلمة او بمضاف اي لوضع كل كلمة اخرى الا ظهرا ان  
 يقبل او مابى حكمها وانما تركه اعتمادا على كلامه اللاحق وبناعلي الاكثر  
**قوله** صوحبت معها او رد عليه ان حق العبارة صوحبت معها او صوحبت  
 بدون معها لان صوحبت ان جعل من قوله صاحب زبوع غمروا العبارة  
 هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الطرف كما في قوله لعلد ممررها  
 وان جعل من صاحب زبوع مرفا لثانته واجيب بالمصير الى المقني صوحبت  
 حينها الجعل والتصغير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبات  
 صوحبت مسندا الى مصدرة بالتأويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها  
 ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعليه الحاصلة  
 بسبب التليف ٢ المصاحبة الكائنه بحسب الاصل من جهة الاشتقاق  
 او غيره **قوله** ليس لهما مع ما يشارك في تفاوت المقامات في هذا القسم يدل  
 على تفاوتها فيها لا اشتراك فيه بالطريقين الاول ولهذا لم يتعرض له  
**له** اقترانه بالشرط اي باذاته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزا فلا  
 حاجة الى تقدير الا اذا الا ان السوق يؤيد الاول **قوله** ان المراد بالها  
 الخ دفع لما يتوهم من ان التتميل بالجمله غير مطابق للمقصود لان الكلام في  
 الكلمة مع صاحبها والظاهر ان المصاحبة ايضا في الجملة **قوله** هكذا ينبغي  
 ان يفهم هذا المقام او رد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله وكل  
 كلمة مع صاحبها الخ اعادة قاسبق اذ ليس حاصله ما سبق الا ان المقام المقني  
 لهذا المسند اليه المعرف ببيان المقام المقني له مع المسند اليه المعكروني  
 هذا ولما كان الافادة خبرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة  
 الى مباحث المبدع نظرا الى ان المحسنات البدعية كالطباق والمقابلة  
 والتجنيس وغيرها انما ياتي بجعل كلمة مصاحبة لاجري وان يجعل قوله  
 وكذا وكذا خطاب الذي الخ اشارة الى مسايل البيان بناء على ان البيان  
 متعلق باحوال الدلالة من حيث الوضوح والخفا وذلك باعتبار فهم  
 المخاطب ولا ينبغي ان قوله مقام التنكير اي قوله وكذا خطاب الذي

حبة



إشارة إلى مسایل علم المعاني فتخصد الإشارة إلى الفنون الثلاثة على  
 الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم أن يكون تطبيق الكلام على المحسنات  
 البديعة وأخلاقي البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور  
 فيما بين علماء المعاني لأننا نقول ثبتت البلاغة إلا لمطابقة الكلام النفع  
 لمقتضى الحال سواء كان مقتضى المحسنات البديعية أو غيرها فبما حدث  
 تلك المحسنات من حيث إيجابها بالحسن العرضي الزائد على أصل البلاغة  
 من البدع ومن حيث إيجابها بالحسن الذاتي باعتبار تعلفها بمطابقة مقتضى  
 الحال من المعاني فلو كان اقتضا الأحوال إيجابها لا يخلو عن ندرة لم تشهر  
 منهم القول بإيجابها بالحسن الذاتي أسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع  
 أنهم نسبوا بذكرهم في المعاني أن من المحسنات ما يكتسب اقتضاها للحال إياه كالأ  
 لتفات والاعتراض والتجاهل على أن سائر المحسنات بعضها يجوز دهرها في  
 البلاغة أصيبتان ذكر ليتناول ما لا يتضمنه النظم السابق منه أن لا يفتأ  
 مكانا ليس لها مع الماضي والفعول الواقع شرطا مع أن نظام ليراه مع إذا  
 إلى غير ذلك مما لا يحصى فغيره تعميم لا يسي في عرفهم إعادة على أن جعله إشارة إلى  
 مباحث البربع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور أطراره في كثير من المحسنات منه  
 التوزيع والإيهام والمبالغة وخوة مما لا يكون بين الكلمتين فليست **قوله**  
 وارتفاع شأن الكلام إلخ اعترض على المقدمة الأولى بأن نفس المطابقة  
 للاعتبار المناسب سبب لغرض الحسن الذاتي وقتول المخاطب  
 لا ارتفاع شأن الكلام فيهما وإنما هو بمطابقة بزيادته المطابقة  
 وعلى المقدمة الثانية بأن انتفا المطابقة سبب لانتفا الحسن  
 رأسا لا لأخطائه في الحسن المستلزم لثبوت أصله وكذا قال  
 السكاكي وإذا تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق  
 تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى انطباقه أجيب بأن أصل  
 الحسن الذاتي يحصل عند المصم بالصراحة فبترفع شأن  
 الكلام بالمطابقة ويخط بخدمها وقد يجب أن المراد بقوله  
 في الحسن

في الحسن من جهة وبالقياس إليه فلا يلزم الزيادة على الحسن  
 في الارتفاع ولا يثبت أصل الحسن في الأخطاط وفي آخره أن  
 العبارة تكلف وتعسف أن التبادر للفهم من قوله في الحسن  
 إنما هو الظرفية ٢ السببية فلا يصار إليه عند العرا عن الظرفية  
 ولأن الارتفاع شأن الكلام إلى مصدر مضاف للعموم فيقتضي أن  
 يكون جميع الارتفاعات بالمطابقة والأخطاط بعدهما وهذا على  
 تقدير التسليم في جانب الارتفاع كمن يستقيم في جانب الأخطاط لبقائه  
 في الجملة إذا كان الكلام فضيحا أو لا قرب منه وأقرب منه في  
 الجواب عن الأول أن يصار إلى حذف المضاف في قوله بمطابقة  
 أي بحسب مطابقة فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم  
 منه تحقيق الارتفاع في الحسن في أو مرتبته المطابقة وعلى  
 الثاني أن المراد بإضافة العدم إلى مطابقة الحسن ذاتي (الخاصة  
 للمعاني التي تأتي لها اللام كما سياتي فيكون علامة الأخطاط جنس  
 عدم المطابقة لعدم جنس المطابقة وهذا الجنس محقق في مرتبته بأن  
 ترك المطابقة واحد **قوله** أولا بالذات أولا منصوب على الظرفية  
 بمعنى قبل وهو عينه **منصوب** لا وصفي له ولذا دخل التنوين  
 مع أنه فعل التقضيل في الأصل بدل أولي والا بيل كالفضل  
 والأفاضل وهذا معنى ما قاله في الصحاح إذا جعلته صفة لم تقسم  
 فتقول الحقيقة عاما أول وإذا لم تجعله صفة صرفته تقول  
 لقيته عاما أولا معناه في الأول من هذا العام وفي الثاني  
 قبل هذا العام والباقي لذات بمعنى في وهو منصوب على أولا  
 أي في ذات المعنى بلا واسطة **قوله** لكونه إشارة إلى ما سبق  
 المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالصراحة في قوله والبلاغة  
 في الكلام إلى قوله مع صراحة وأنه ليد على أن الإشارة بعد التبيين  
 وإن كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا أنه لا ارتفاع لغير النفع



فما قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله واخطاه  
 بعدهما بمنعده اذ لا معنى لان يقال اخطا طشان الكلام البليغ لعدم  
 المطابقة وهذا ظاهر **قوله** الحسن الذاتي للداخل في البلاغة  
 ان اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشأه لا ان الحذف داخل في ماهية  
 البلاغة وانما وصفت بالمراد في البلاغة مجازا بمعنى ان منشأه  
 يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار منشأه اعني المطابقة  
 داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الصياحة **قوله**  
 وبه يصح اللفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد اطلاق مثلا  
 الكلام المؤكد والمطلق وسيجي تمام البحث في تعريف علم المعاني  
**قوله** ان اضافة المصدر تقيد المحصور لما ذكره الرمن من ان  
 اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قريضة تحفه ببعض ما يقع عليه  
 فهو في الظاهر لا مستوفى لجنس اخذ من الاستقراء فكلهم يكون  
 المعنى هاهنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للمعاني  
 المناسب البتة فيستفاد المحصور ان لو جاز ان يحصل ارتفاع  
 لغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصل ابتداء المطابقة فلم يقع تلك  
 التحلية فان قلت لم لم يجعل كل من القديمتين قريضة على عدم  
 ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يجعل على المحصور لبل لا يفي الى  
 التناهي والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم ما يلزم في حملها على  
 ظاهرها وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لمجرد  
**قوله** فيجب ان يكون المواد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال  
 واحد المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد  
 وهذا الاتحاد في المفهوم اعني كجيب عرفهم لا بحسب اللغة فحينئذ  
 يكون قول المصنف مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبل  
 البطل الحامي وسيجي بيان تفصيله وضم الفصل في قوله هو الاعتبار  
 المناسب للدلالة على ان الوارد وجد، ضمرا صفة وتأليفا الحكم  
 دون

دون المحصور ويحتمل ان يراد بكون المراد منها واحدا ما يتناولها  
**قوله** والا لبط احد الحصريين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع  
 الحصريين صدقنا فاصا ان يكذب احدهما او كلاهما قاله الفاضل  
 الحاشي بطلانها على تقدير التباين بين الاعتبار والعموم مطلقا  
 ان يبطل الحصري في الاخص وفيه بحث لان مبني الكلام على ان المحصور  
 في الشيء ليس يلزم وجود المحصور في جميع افرادة وانتفاؤه في غيرها  
 ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان يبين الحصري في الاعم والحصري في الاخص  
 تناهيا ثم لا يخفى ان احد الحصريين ليس او لم ين الاخر في الصدق والا  
 لم يلزم بطلانها على التقد برين الاولين ايضا فعلم ان لا فرق بين  
 بين التقادير الثلاثة كون الاعم بطلان احد الحصريين او كليهما ويمكن  
 ان يجاب بان لا شك ان بطلان الحصري في العام باعتبار جزوه الاجباري  
 وبطلانه في الخاص باعتبار جزوه السلب فحينئذ تقول اذا بطل  
 الجزء الاجباري وبطلانه في الخاص من الحصري في العام لم يمكن ان يبطل  
 الحصري في الخاص بواسطة ان بطلان الحصري في الخاص لها هنا بواسطة  
 ثبوت الحكم في غيره وحينئذ لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلب  
 من الحصري في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الاجباري من المحصور  
 في العام بواسطة كجلا فالعموم من وجه فان بطلان كل من الحصريين  
 فيه باعتبار جزوه السلب وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان تبطل  
 الجزء السلب من المحصور بواسطة حقيقة جزوه الاجباري  
 والله تعالى اعلم ولا تدفع الا بانيات او ليوية احد الحصريين  
 بالمصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم وجه  
 فليامل **قوله** وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونها  
 واحدا ما يتناول المساوات ان الحصري في الاعم مطلقا او وجهه لا يجب  
 لا يجب ان يتناول جميع افرادة حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالشيء  
 السابق احد الحصريين او كليهما وجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في

وات



المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لفي المساوات ومع احتمالها لا يثبت  
الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين انما يطلق  
الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك  
فيلزم التساوي بينهما الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناه  
سببيه مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببيه مطابقة  
المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم  
ان ساعد الحصر على ان المعنى المذكور ينهم من الحصرين **قوله** لا يوجب سبب  
التأخر بالنظم حيث يقول الم حاصل الاستدلال ان الذي حصره في النظم في موضع  
من كتابه في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم الخواص لم يوجب قوانينه وهو  
معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظر المفسر اذا اشتراك  
خلاف الاصل وكذا المراد بالتوحي هو ذلك التطبيق بالتوحي هو ذلك التطبيق  
ايضا فان قلت التوحي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقلية  
السبب مقام السبب كما في تعريف علم المعاني بالتمتع فهو المراد في وضع  
الكلام الموضع الذي يقتضيه علم الخواص ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي  
يصاح لها الكلام كأنه عليه بقوله ثم ليس هذه الامور المذكورة في  
وتول عليه بضمجه بذلك في التفسير الاخير وايضا لما كان مقام علم  
الخوابعلي المعاني والبيان كما ذكره الشرح فيفتح شرح الفتح يمكن  
ان يقال اراد الشيخ علم الخوابعلي ان يعرفه تلك المعاني لا تو  
تجاء معرفة علم الخوابعلي اصطلاحاته حتى يلزم ما ذكره عن تركيب  
البلغا السليفيين عن حيلة النظم وهذا ظاهر **قوله** فيما يترجم  
بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين ظرف لغز متعلق بمتخرج  
بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل من الشرح وجعله ظرفا مستقرا اي  
دايرا بين كما قيل يحتاج الى تقدير لا في يتخرج والا فلا يستقيم اذا استواء  
ان في السكوك ٧ الدارج وفي بعض النسخ يتردد بدل يتخرج ثم لا يخفى  
اذ بين الثانية معية الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما

**قوله**

**قوله** وبازا فيها علم عدا اذن الحروف على سبيل التقلب لم وقع  
في كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا استعمال في امر على  
حظر الوجود كقوله واذا نصبه حصاصة فيكون حرفا اسما  
لكنه اذا استعمال فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في  
معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين قوله في الجدل التي تنسرد  
اي تنسخ وتسا ق منضمه بعضها مع بعض يقال فلا يبرر الحديث  
سر اذا كان جيد السياق له واصله منه سر الدرع اذا نسجها  
**قوله** بل وهذه اللفظة الم معطوف على قوله ويهوني لفظ اخر في غاية  
الفتح وانما ثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام  
السابق كما هو الشائع اذا نزلها جملة **قوله** والي هذا اشار للمنفق  
اي الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي  
بل تعرض لها بسبب المعاني والاعراض التي يخضع لها الكلام **قوله**  
بالتركيب ذهب السكاكي الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا  
يكون قوله بالتركيب تأكيد المعنى الافادة **قوله** وذلك لما مر الى اخره  
بيان لوجه تقويم وجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افلاحة المعنى  
الثاني تقويها على تعريضها السابق **قوله** او غير مطابق اراد به  
عدم المطابقة عما يشانه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من من الوصف  
بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا لزم ارتفاع  
القبضين اعني المطابقة وسلبها **قوله** على ما ذكر في الكشاف فربط  
يكون مالتا كيد معنى الكسرة وكون العادل ما به ابا انتقاد  
على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر  
محذوف اي سكر قليلا ولم يذكر ان خارج ذلك الاحتمال هاهنا مع  
ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى  
انسانا شائع لا يحتاج تركيز الوصف اعني كثر حيث لم يقبل  
بسميته كثره الى تاويل بلا ضرورة وفي هذا جواز فيما سياتي من قول



المصنف وكثيرا ما يحجج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الا  
 نتصاف على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التقرين فلهذا اشار  
 الى وجه اخر من الاخراب **قوله** وفي هذه الاشارة الى قول فالبلاغة  
 راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله وليس كذلك  
 فصاحة ايضا **قوله** والعجمي والعربي معسوب الى الاصح وهو  
 الذي لا يقسم وان كان من العرب والمراد بالعربي خلافه وفي شرح  
 اللغات للقطيب ان العرب سكان المدن والقري والاعراب سكان البادية  
 والوافي لكتب اللغة ان العرب هم هؤلاء المصنف المتقابل للجم والاعراب  
 منهم سكان الناحية خاصة والنسبة اليها عرابي لانه لا واحد اكثر  
 اسقط الواو الفاطمة من والفري لكان احسن كما لا يخفى **قوله**  
 وحينئذ لا تتناقض لتعابير محل النبي والادب ان حاصلا لتوفيق المصنف  
 على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه  
 ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا  
 صفة لمعناه واراد برجوعها الى ان المعنى دون اللفظ نفسه ان وبن  
 اللفظ بها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد  
 عن غير اعتبار التركيب وبهذا اظهر الموفق بين نفي كونها من صفات  
 الالفاظ والبيان ونفي كونها من صفات المعاني والبيان فان كلام  
 الشيخ يوضح التناقض من وجهين والشئ انما يتعوض له في الوجه الاول  
 وقد يقال في وجه الموفق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة  
 على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ  
 دون المعنى السابق المشهور وارجحها حيث ذكر انها صفة راجعة  
 الى المعنى معني البلاغة وانت حينئذ بان قول الشيخ ان فضيلة  
 الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة الى ياب عن حمل  
 الفصاحة على المعنى المشهور فتأمل **قوله** ولا نزاع ايضا ان الموصوف  
 بما عرفوا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول  
 كما سيصرح

كما سيصرح فكيف يوصف بما اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ توصفا لرجل  
 بحسن علامه على معنى كون اللفظ بحيث يدرك على تلك الفضيلة ككون  
 الرجل بحيث يحسن علامه لا يقال فليحل كلام المصنف على هذا وان صح في نفسه  
 لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة **قوله**  
 والشيخ ينكر على كل الفريقين اي ينكر على اطلاق كل منهما ويصل **قوله** على  
 معناه اللغوي قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثر من الاقوال البليغة  
 المشتملة على المعاني النواني المحتوية على المعنى الاول الشرعي والعرفي  
 مثلا بليغا واجيب بان مبني التقييد باللغوي على ان هذا القسم كثر فلا  
 بنا في وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية المعاني  
 اول **قوله** دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى  
 دلالة اللفظ على المعاني الاول لان المعنى الاول دلالة لتقريب معنى  
 قوله كذلك المعنى اجملة وبواسطته فالاول محلي المعنى المقصود هو اللفظ  
 ايضا لكن بوسط المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بان تكون ح ظاهرة  
 ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام  
 في نهاية الاجاز والشيخ في دلائل الاحجاز واما دلالة اللفظ على المعنى  
 الاول فقد تكون وضعية وقد تكون عقلية كما بينت عليه الان  
 ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانت اراد بالوضعية ما للوضع من محل  
 فيها في الجملة فالمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم  
 التباينة او لغوية وسيتم في قصده التبليغ وغیره كاشا والشيخ  
 مثلا **قوله** بل على ترتيبها في الترتيب ترتيب الالفاظ في النطق على  
 حدودها اراد بترتيب المعاني جعلها في ترتيبها التي هي المناسبة  
 للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب  
 بترتيب الالفاظ على حدودها اسم التظيم مع انه الترتيب الثاني ارشادا  
 الى ان الترتيب في باب البلاغة انما هي المقصد والاعتبار دون  
 التلطف والاخذار كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار معنى المحصورة



مع انه نفس الخصوصية المقنونة فلا ينافي ما سبق من كون العلم تروخي جاني  
 الخوفا بين العلم حيث دل على كونه من خواص اللفظ **قوله** والخواص  
 والمزايا والكيفيات المشهورة ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة  
 من التركيب لا مجرد الوصف وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات  
 المقنونة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاولى من قبيل  
 الحجاز او اصطلاح كما يشعر به الشيخ بطلق الح فامهم **قوله** من الاول  
 الراجعة اليها قبل عليه كيف تكون البصاحة والبلاغة وخوها من  
 الاوصاف الراجعة الى المعاني الاولى وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة  
 لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاولى هي اللغوية بان المعاني  
 الاولى محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ترتيب للالفاظ والنطق  
 على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن ترتيب المعاني الاولى على  
 الوجه الخصوص منشا الفضيلة وسائط البلاغة بلا شك  
 لاني الالفاظ المنظومة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ  
 صوت يعتمد على مخارج الحروف والاختار انه كيفية عارضة  
 للصوت الذي هو كيفية تحدث في المحوي من موحده ولا يلزم قيام  
 العرض بالعرض المموج عند المتكلمين لا يمكنهم من كون الحروف  
**الحروف** لا امورا موجودة بحيث يثبت انهما صفات الالفاظ  
 والمخارج آية لا وجه محل تطبيق المص على هذا بان يريد باللفظ في  
 قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى  
 فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى  
 الثاني ولا محل للمعنى في قوله باعتبار افادته المعنى المعنى الاول  
 لا تقرير قوله فالبلاغة راجعة الى على تعريف البلاغة بانها فان  
 البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكنها عبارة  
 عن مطابقة الكلام للنص لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني  
 كدفع الشك ورد الانكار **قوله** المعاني السواني التي جعلت مطروحة  
 في الطرف

في الطرف توصيه ان المخاطب اذا كان متكررا فالبلوغ وغيره يستمركان  
 في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البلوغ يعرف كيفية  
 ترتيب المعاني الاولى المعقبة بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره  
 بخلاف غير البلوغ فنرتب المعاني الاولى هو المنشأ للفضيلة بلا  
 ريب **قوله** والسبب انهم لو جعلوها يعجزان السبب في ارتكاب التحول  
 انهم لو جعلوا **الفضيلة** البصاحة والبلاغة وما شاكل ذلك اوصافا  
 للمعاني لم يفهم انما صفات المعاني الاولى احتمال ان يبراد المعاني الثواني  
 محلها لغونا للالفاظ وارا دواها المعاني الاولى واعتز من عليه  
 بان المعاني كما يحقل السواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ بحيث  
 عند اطلاقها الالفاظ المنظومة بل اولي فلا بد من بيان سبب  
 الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين المعاني الاولى والثواني واللفظ  
 مجازا للمعنى الاول وقد تقررا ان الحجاز خبر من الاشتراك فظهر  
 فائدة القول في ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا  
 كان دابرا بين كونه مشترك بين ذلك المعنى وغيره وكون مجازا  
 في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان المحل على كونه مجازا فيه اولي  
 التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولي من التعبير عنه بلفظ  
 يدل عليه بالاشتراك بعد قيام الترتيب المعينة للمراد في كلام  
 الاستعمالين على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين ممنوع  
 واذا كان مشتركا معنويا كان اطلاقه على احدهما بخصوصه مجازا  
 ايضا ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم  
 انها انما مازالت هرا **الصفات** المعاني الاولى لان المعاني الثواني  
 لها دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى فان ساوفا  
 عند درجة الاعتبار عند البلاغة لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاولى  
 والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للالفاظ اذ عدم كون المنظوم  
 منشا للفضيلة اظهر فيما در الذهن الي ان ليس المراد اللفظ نفسه



ولما كانت العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدف فيها  
اقوي واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح **قوله**  
لجعلوا كالمواصفة الى قوله والخاصية التي تحدث فيه قبل عليه  
المفهوم مما تسبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم  
من هذا استدحاها في الصورة الحادثة فيها وبينها تناف تكيف جعل  
هذا الكلام فنيجه مما سبق على ما يشعر به الفا من قوله ليجعلوا اجيب  
بان الشيخ يطلو على المعاني الاول الحصوصيات والصورة ونظايرها  
مبالغة تشبها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفس تلك المعاني  
ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الا ان مدار موصفها على  
ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني الاول انفس  
الحصوصيات وهذا صريح التقرير وفيه نظر لان هذا يستعيران  
المترادفات بالصورة والخاصة انفس المعاني الاول وقوله حدثت  
في المعنى مانع من الحمل على ذلك والظاهر في الجواب المصير الى حذف الضاف  
اي حمل الصورة والخاصة قوله وقولنا صورة الخ فمع لما يؤولهم  
من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قوله وهم يربون الصورة التي  
حدثت في المعنى **قوله** وهذا نبذ ما ذكره الله اي فكيف واعلم ان  
الكلام الذي نقلنا من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب  
بل بعضه مذكور في اوله وبعضه مذكور في اخره وهذا هو البع  
بان في نقل الشارح اختلا لا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله **قوله** من  
الحروف وسلاستها مذاقتها اي بلاستها للطبع وسلاستها سهو لفظ  
بها **قوله** الجاحظ هو ابو عثمان بن عيسى بن جبر بن مجبور الجاحظ  
المشهور صاحب الكلام والجدول والتقايف المختلفة وهون اهل  
الجمرة احد سيوخ المعتزلة دخل بعد ادوا قام بها مرة وكان  
تلميذا في اساق النظام ما من سنة خمسة وخمسين ومائتين **قوله** **قوله**  
يختص من والعصاة عبارة عن كون اللغز هذا هو الاعجاز الذي حدث

سنة المعنى الثاني الفصاحة فمن عداوه والافان جعلنا ثالثا  
للفصاحة بطلان الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ **قوله** كما يمنع  
ان يوصفنا به دال قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك  
الفضيلة كما دل عليه السباق او اراد بالدلالة الدلالة هطل فاذن  
بالمعنى المشهور الذي ثبت للفظ الوضع اعني الدلالة المنطوق وهو  
ثم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق في قوله تخرج ذلك المعنى  
دلالة ثانية على المعنى المذكور المقصود **قوله** اليه تنهى البلاغة  
كذا في الايضاح لسبب في الايضاح لوطية لدفع ما يوتهم قوله الضيف  
من كون قوله وما يقرب منه خطفا على حد الاعجاز كما سيأتي **قوله** وهو  
ان ينوي الكلام في بلاغته الم يشير الى اعجاز الكلام الذي يارتقاوة  
في بلاغته ان كان يخرج عن طرق البشر على ما هذا الذي الصحيح لا يفتان  
عن المعاني ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن العارضة  
والا فالحج ما يكون جاريا عن طريق جميع المخلفات من الحس والامس  
والملك **قوله** فان قيل ليست البلاغة الخ فان قلت ان حمل السؤال على  
منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز ان يكون  
الجواب خا وجا عن القائلين لان مع السخر لا سيما ان كان احض لا يعجز  
اصلا وان حمل على المعاصرة يتجه لانه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز  
حتى يجازى قلت استظهرها فليدحضه فيه اخف عن ذكرها هو  
محوظ واعلم ان لا بد ان يحمل علم البلاغة من قوله وعلم البلاغة  
كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو  
علمه زايحة اخصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير  
كافل باتمام الفصاحة بل بقوله الكلام بعدا يحمل على المعنى انعام  
تقليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المختصة مع احس  
السالم كما ينبغي ان شاء الله تعالى **قوله** وكثير من مهرة هذا الفن الخ  
الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كفا



بانعام هذين الامرين فالاولي تقديمه على قوله ولو سلم روجع  
 المهارة اعم من الاحاطة فلا باس في تعليل الجواب الثاني قوله فشي  
 لا يفيهم من اللفظ فيه بحث وهو ان اراد بعدم كونه من مائة الف لانه  
 لا يفيهم منه صريحا فمسلم ولا يصح وان اراد انه لا يجعله **فمستوع**  
**فمستوع قوله** واما الثاني فلا يدفع العناد اما اذا اخذ الاعلى  
 حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا ما يترتب من نهاية الاعجاز  
 لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الاولى  
 لان القريب في النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى  
 على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراد لا يستقيم اما  
 اوله فلان ذلك انما هو في احكام التي لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح رتب  
 وعرو وكرو وخاله الى غير افراد الانسان نوع والكون طرفا اعلى نوعا  
 انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاورة ما حوز من مفهومه كما  
 سبق واما فانها فلا في التعبير عن النوع بافراده ان صح فجميعها  
 لا ببعضها ومنها هنا ظهروا قوله على ان الحق آلا وجه اخر لا يطال  
 الجواب الثاني كما هو المتبادر لبيان العناد المذكور بمعنى بناء  
 على ان الحق **قوله** يورده قول صاحب الكتاب الخ وجه التايد  
 ان الغياس رجوع الخبر الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق  
 فصر عنه في قوله وبعض قاصرا عنه راجع الى هذا الاعجاز فلا  
 يخفى ان لا نسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى  
 يتحقق استعصا مراتب الاختلاف فقد ثبت بحد الغضور عن  
 حد الاعجاز ان كان المعارضة ولا يستقيم الا يجعل الحد بمعية المرتبة  
 ثم لما جاز في الجملة ارجاع الخبر الى المضاف اليه وحمل اللفظ  
 على التخصيص لم يجعل قوله صاحبه لكشاف دليل على المدعى بل مويد  
 انه هذا واعتراض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير  
 مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثير صفة الاختلاف وقد جعلها

صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض  
 صفة للكثرة ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه كما فعل صاحب الكتاب  
**قوله** وكان بعضه بالفاصل الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث  
 اما اوله فلان الاختلاف يكون البعض وانما في مرتبة الاعجاز والبعض  
 قاصرا عنه بوجوه في القرآن ايضا فان مقدار رتبة لا يجب ان يكون  
 معجزا بالانفاق فكيف يستدل بانفائه على انه ليس من عند غير  
 الله علما هو المفهوم من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه  
 بالفاصل الاعجاز يعيد لبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز  
 وهو ظاهر العناد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما  
 وقع به التحدي واقله ثلاثه ايات وذلك لان المقصود الاختلاف  
 الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور  
 كت سميرته مونة لتعيد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بان  
 سبني على المنزل وارضا العنان على منط قوله ثانيا وان يكل صادقا  
 رصمكم بعض الذي يعدل كما قيل وبان المقصود ان يكون القرآن من  
 عند غير الله كلا وبجواب المعنى لو كان القرآن من عند غير الله  
 فلا اقله ان يكون بعضه معه ويلزم الاختلاف المذكور ان يكون  
 بعضه الذي من الله بالفاصل الاعجاز وبعضه الذي من غير الله  
 قاصرا عنه **قوله** ومما الحمت الخ لا يخفى ان المراد بالا على توحيد  
 الشارح الاعلى الحقيقي وحده الاعجاز مرتبته والا فرب ان يجعل  
 قوله وما يعزب منه مبتدأ محذوف الخبر اي وما يعزب منه كذا  
 اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطى الجملة على الجملة وهذا اولي مما ذكره  
 الشارح بحسب اللفظ وان الحد المودى لسلامته من العطى على  
 المبتدأ لعدم معنى الخبر والعطف على بعد المذكورين واما حذف  
 الخبر بعد قيام التعزيبه فاسمعيه هذا وقد يعتوض عن على توصيه الشارح  
 بوجهين احدهما ان سوف كلام المصنف يدل على ان مراده بقوله وهو حد



الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو  
 ما ذا اعجز البيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارحون  
 هذا المقصود بل يعجز حد الاعجاز انما هو الطرف الاعلى وما  
 يعجز عنه ونائبها ان لا تتفاوت في البلاغة القرآنية  
 ونسره ان الله تعالى عالم بكيفيات الاحوال وكماياتها فيلزم ان يكون  
 كلامه المستعمل عليها على اعلا المراتب الا ان بعضا منه بقلته  
 يكون للبشر الاشياء بمثلها وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت  
 الايات في البلاغة كما اشار اليه من قال وقرئان ردنا حكي  
 بوريد ببيان سمي كوجه كويده بورد حيون حافظ وجون اصمى  
 وكلام البرد ينجون كوجهي سرلسك بوردت يديما نقدرها  
 ابعلى ما ك قلت التفاوت في الايات بالنظر الى ان الاحوال المتقنة  
 للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها او من  
 مقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يتحدج في ان يكون كل  
 منهما في الطرف الاعلى اي في مرتبته من البلاغة لا بلاغة وحقا  
 بالمسبة الى تلك الالة لوجوب اشمال كل اية على جميع مقتضيات  
 الاحوال التي في نفس الامر بنا على احاطة علم الله تعالى بجميعها فغالب  
 وفي بعض شروح الايضاح انه قوله وما يعجز عنه عطف على الاعجاز  
 والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة انما يقرب من البلاغة  
 في مقدار اية وايتين فكأن قال ولما طرفاك اعلى وهذا البلاغة القرآنية  
 معلى هذا يتعين الطرف الاعلى اي بعظميتها اعني في مقدار سورة  
 وفي مقدار اية وايتين فانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود **قوله**  
 ولا يخفى ان بعض الايات تاييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى  
 وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها  
 اعلى مما المراد ببعض الايات التي حكم عليها باقتناع المعارضين ما يكون  
 مقدار اقصر سورة والسكون عن التقييد للمهمة كما هي عليه

فيما

فيما سبق **قوله** اي طرف للبلاغة لعل عن الشارح انه صرح بذلك اي  
 بالطرف تعتبرها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احتراز عما وقع  
 في نهاية الاعجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في سبيل هذه عبارته  
 لا يقال طرف التي بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخل فيه لا  
 نقول الطرف الاعلى اذ في البلاغة قطعاً فالاسفل دخول الطرف الاسفل  
 ايضا على ان قول المصنف دا عجز اي ما دونه نحو عند البلاغة باصوات الحيوان  
 صريح في الدخول له لانه علم ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير متعلق  
 عند باصوات الحيوان وكل كلام غير ملحق باصوات الحيوان فان لم  
 عند البلاغة بليغ ثم المراد بقوله اي ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب  
 التي دونها او مرتبة حته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق  
 وعلا كلاً الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى  
 ولا على المراتب المتوسطة **قوله** باصوات الحيوان عرف الحيوان **ثاني**  
 اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وتدرج في عبارة للفتاح متكررا ولا  
 حملها على ما ذكرنا جعل التنكير للتحقير او التوضيحية ولعله اقرب مما ذكر  
 الشرح من ان التنكير للتوضيح اي غير معين وقوله بقدر عن حالها حال  
 من الاصناف لا يقال يلزم اختلاف العامل في الحال وديها لان العامل في الاول  
 هو الفعل وفي الثاني الجار لا نقول العامل فيها هو الفعل لان حرف  
 الجر دالة لوصف معنى الفعل اي مجروره والجرور وصفه منصوب الجار بالفعل  
 وبهذا الاعتبار وقع في حال وما يقال في اسأله من ان الجار والمجرور في جمل  
 نصب مساهمة في العبارة انكالا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف  
 للشرين وما في تحصيل ما يتفق اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات  
 وهو لها بلاغة مقتضية لها قاصدة اليها او موصولة اي بحسب  
 ما يتفق معهما من الامور التي لا تقتضيها **قوله** سوي المطابقة والقصاحة  
 هو غير متعلق بالاصناف ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخرية  
 تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والوضاحة اوقع والمراد بتبعها وجوه

ت

ن



فما يبرها فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر او لا الحكم  
 على الوجوه بالتابعه مما اعتبر تقيد تلك الوجوه بالمقابرة و  
 للأخرين او بالعكس **قوله** وفيه اشارة الى اخره صرح في المختصر بان الاز  
 والاشعار المذكورين يلفظ تتبعها وسوف كلامه لها هنا يشعرون الان  
 بما اخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخر مما لا يلتفت اليه فتأمل **قوله**  
 لا بها ليست مما جعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه ان المراد انه  
 لا يبعد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمي سببها  
 باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفضاحة فيقال بليغ فصيح  
 ولا يقال مرصع ولا مجنس فلا يرد ان وصف مجنس من صدر منه الرصع  
 بالمرصع صحيح وقد يقال فيهم من هذا ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم  
 موصوفا بصفة حاز ان جعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك  
 لان هذه الوجوه اوصاف للكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته  
 لا لبلاغته عما جعل المتكلم موصوفا بصفه ام لا وانت حينئذ حراز  
 تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم **قوله** ملكه يقتدر بها  
 على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع ادا من المعاني والعريضة على ارادة  
 هذا المعنى ما تقدم في تعريف فضاحة المتكلم فان جملة صفاته  
 فكيف عن المقصودها هنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت غاية  
 في التقريب لكن لا بد من التصبر اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف  
 الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدرسة لا يجعل صاحبها بليغا  
 على ان المتبادر من الملكة هو التامل منها وهو ما ذكرناه والمقرب فيجعل  
 على الاعتبار والعموم في الكلام البليغ بناء على ان التكررة قد  
 يتم في الالفاظ لتزينة المعاني او في التاليف بما على ان اضافة المصدر  
 لتقدير العموم منطوق وفيه لا يستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان  
 من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والافتقار على تاليف  
 خارج عن طوق البشر ولين خبير يوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا

الا ان لا

الا ان لا يكون فزقه بليغ لا ان لا يبلغ بليغ رعلي كلام بليغ لا يقدر  
 عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين اي فسادا اعتبارا وهو  
 في الكلام البليغ او في التاليف بناء على ما ذكرنا من قوله انحصار علم البلاغة  
 في المعاني والبيان اي له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر ان الو  
 به اسم هذين الامرين العلمين لم يكن للاختصاص المذكور معنى فليتنا حل  
**قوله** وانحصارهما عند الكتاب في الفنون الثلاثة لان البلاغة  
 لما علم انها لا تتجوز عن الفنون الثلاثة **قوله** وفيه لتقريب بصاحب  
 المفتاح الخ وذلك لان عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حد الاختصاص  
 بتوفية خواص التراكيب جميعا وابراد انواع التشبيه والمجاز والغاية  
 على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان  
 فلا تتوقف البلاغة على الفضاحة وما ذكره المصنف ما خوذ من كلام  
 ابن الاثير في المثل السائر لكن رجم كلام صاحب المفتاح بان البلاغة كال  
 شمع للبليغ به يختار عن غيره ويحصل الانوار المختص به ورعاية الفضا  
 ليست كما لا تنوعا للبليغ من حيث هو هو بليغ بل هي امر مشترك بينه  
 وبين غيره وفيه نظر ان غاية ما في الباب ان تكون الفضاحة للبليغ كالحيوان  
 للانسان **قوله** وان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تعميم المشترك بتاويل  
 ان كل من بليغ **قوله** اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعلمي  
 اللغوي لا الاصطلاحي انه المرجية لا تتعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى  
 سوجبة جزية **قوله** وهو ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام  
 لان المرجع لها مصدر مجي اسم مكانه بوليد تعديته بلفظ الي والتقدير  
 المذكور انما هو المرجع بالمعنى الثاني وبه يتكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول  
 ثم المراد بالامكان الامكان الوهوي المقابل للاستناع بالغير لا الاسما  
 الزائي المقابل للاستناع الزائي فلا ريبه امكان الممكن لا يتوقف على شيء  
**قوله** ان طباق الحكم للواقع ولا طباقه فيد عليه ما عني الصدق  
 والكذب فكيف يفسران بمطابقة الخبر الواقع وعدمها ومطابقة

انما هو المرجع بالمعنى الثاني وبه يتكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول  
 ثم المراد بالامكان الامكان الوهوي المقابل للاستناع بالغير لا الاسما  
 الزائي المقابل للاستناع الزائي فلا ريبه امكان الممكن لا يتوقف على شيء  
**قوله** ان طباق الحكم للواقع ولا طباقه فيد عليه ما عني الصدق  
 والكذب فكيف يفسران بمطابقة الخبر الواقع وعدمها ومطابقة  
 انما هو المرجع بالمعنى الثاني وبه يتكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول  
 ثم المراد بالامكان الامكان الوهوي المقابل للاستناع بالغير لا الاسما  
 الزائي المقابل للاستناع الزائي فلا ريبه امكان الممكن لا يتوقف على شيء  
**قوله** ان طباق الحكم للواقع ولا طباقه فيد عليه ما عني الصدق  
 والكذب فكيف يفسران بمطابقة الخبر الواقع وعدمها ومطابقة



الحكم وعدمها بصلح مرجعها **قوله** عن الخطا في تادية المعنى المراد  
 الكلام في الخطا للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التقيد المعنوي بقرينة  
 قوله وما يحتراز عن الاول اي عن الخطا في التادية علم المعاني اذا  
 يحتراز به عن التقيد المعنوي على انه قد يقال الخطا بسبب التقيد  
 المعنوي ليس في التادية بل في كيفيةها ولو قال عن الخطا في تطبيق  
 الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر **قوله** والا لربما ادي المعنى المعتبر  
 عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطا عدمه فعلى تقدير  
 انتفاء ذلك القوم اعني وجود الخطا يتعين تادية المعنى المراد بكلام  
 غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لا يرا كلة بينهما هنا سواء  
 حملت على التقليل او التكثر الا ان يجد على التزويل والاعتزال ادي فيكون  
 المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الا حراز عن الخطا المذكور فلا  
 اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاما  
 وهو مناف للبلاغة اي تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال  
 والجواب ان تلك التادية اي انتفاء عدم الخطا على تقدير ذلك الانتفاء  
 اما ان يتعين ام لا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فليحمل  
 وربما يتحقق فانها قد تستعار له كما نقده السارج في مباحث الشرط  
 عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز  
 ان الاحتراز لازم فالعنى المستفاد من قوله والا فهو لقي الضرر اي ان لم  
 يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطا مستحقا وقد يجان  
 عن الاعتراض المذكور بان المراد بالاحتراز عن الخطا المذكور محافظة  
 النفس عنه المجامعة لا انتقايه اذ لا عبرة بحجود عدم الخطا اذ لم  
 يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء  
 هذه المحافظة البتة بل قد توجد معه فلفظها اذ لم يحزه ويكون  
 للتكثر **قوله** واي تمثيل الى الاستنباط بقوله الى الاحتراز عن الخطا  
 ان يجعل المرجع هاهنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالصفاة **قوله**

ويعدل

ويعدل في تمثيل الكلام الفصيح الى قيل لم قد ووصوف الفصيح الكلام  
 حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتاج اليه اصلا اذ يجب  
 بان بلاغة الكلام انما توقف بالذات على تمثيل الكلام الفصيح وتوقفها  
 على تمثيل الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمثيل الكلام الفصيح عليه فلهذا  
 قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما  
 حقيقتان مختلفتان فلو قدر المصنف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ  
 الفصيح كالمجموع بين معي المشتركين بلا ضرورة فاحترز عن توجهه وايضا لم يبق  
 وصف مطلق للفظ بالصفاة حتى يجعل قرينة على تقديره **قوله** على ما  
 صرح به اي لا ايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك  
 الاسرين فلما وجد تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا  
 لهما اوجب بان وجهه هو الا بما الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار  
 مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطا في تادية  
 المعنى المراد مثلا قد يقع بسبب مقتضى التثنية في حين من احيان البليغ ولا  
 يدل على انتفاء بلاغته اعني المذمومة كما ان عدم معرفة المجتهد بغير  
 الاحكام ايضا في الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطا ليس مرجعا لبلاغة  
 المتكلم ولا ينافي وجود الخطا المذكور اياها بل انما ينافي بلاغة الكلام  
 الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا نرى ان امر القيس بليغ بلا شبهة مع  
 ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غذا برة مستشزرات البية  
**قوله** وفساده واضح اذ العرض من التي ما يتأخر عنه ويترك عليه و  
 انتفاء الخطا المذكور وكذا تمثيل الفصيح من غيره موقوف عليه بلاغة  
 الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المراجع ولو سلم تأخره وترتبه  
 عليه لم تنقسم القرينة ايضا اذ ليس لها عت على البلاغة الاحتراز عن  
 عن الخطا وتمثيل الفصيح من غيره وهو ظاهر جدا بل الفرض من جعل  
 الكلام بليغا انتقايه بالحسن الذاتي وارتفاع شأنه على ان البلاغة  
 وصف الكلام وتعليق وصف الكلام بما ذكر لا يخلوا عن سراحه كما لا يخفى



على النطق **قوله** لان غاية ما علم ما تقدم الم يعني ان العلوم من تعريف بلاغة  
التكلم افادة بلاغة التكلم هذين الامرين ان اريد بالاحترار والضمير  
لنفس الفعل او متوقفا عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما  
عرضين منها فتفسير المرجع بالعلة الخاية لا يناسب التفرع بقوله فعلم  
**قوله** على الانصاف بهذين الوصفين لم يرد به الانصاف بالفعل بلائية  
الادعاء اذا القندار المذكور عبارة عن بلاغة التكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز  
بالفعل مثلاً بل على كونه بحيث يحترز فليعلم **قوله** فهو انه مركب الصلح واللا  
راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزائه تميز السالم صفة  
لمركب هذا وما يقال من ان تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور  
جزئياته ٧ اجزائه بدليل صحة عمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يجد  
عليه كله فليس كما معتد به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح  
لا يميز ذاته من حيث هو ولا من صدقة على كل واحد واحد منهما ولو لم يكن  
محمولاً على السبب **قوله** وكالسراج معطوفاً جتمعتم اي وبخلاف لفظ كالسراج  
وهذا ناظر الى سرهما ان اجتمعتم ناظر الى تكاثرهما **قوله** منه ما بين العبارة  
ان بعضا واحدا يبين في احد هذه الاشياء ان السبب واحد منها بعض اخر فقليل  
هو من قبيل الف والشر بكلمة او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هوداً او نصارى  
فيكون كلمة ما كناية عن جميع التمييزات الحاصلة بهذه الاشياء اذ يحصل لكل  
منها بعض من تلك التمييزات واعتراض عليه بان التبيين الاعلام لا يعني  
للاعلام بالتمييز الذي يشره بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب  
بان المراد هنا اظهار وجوده العيني على العبارة عن الاكمال الا ان  
هذا لا ينقسم في قوله او يدرك بالحسن فينبغي ان يراد يحصل بالحسن على سبيل  
التحيز **قوله** لان من تتبع الكتب المتداولة الم رد لما ورد عليه الزور في  
من انه لم يذكر في معنى اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يثبت  
عنه في المطولات فكيف يقال ان تمييز السالم من غيره يعني في علم معنى اللغة  
ووجه

ووجه الرد ظاهر لكن المناسب لهذا التقدير ان يقول المصنف  
منه ما يستفاد من علم معنى اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة  
عن التمييز وليس لقولنا التمييز بين في علم كسبر يعني على انه لو قال  
ما يستفاد لم يحتاج الى زيادة تكرار كان قد يكفي ان يقال ادس الحسن **قوله**  
قد يطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام  
العربية ولم يتعين المراد **قوله** او في علم المصريف الم اعترض عليه بان  
المحل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبتت عن الواضع وذلك لا يعلم من الصرف  
اجيب باهم يذكر من الالفاظ الشواذ النادرة في اللغة ويقولون  
انما شاذة فيعلم منه ان ما ذكره هذه الالفاظ خلاف ما ثبتت عن الواضع  
**قوله** والتفقيده اللغوي رد عليه بان التفقيده اللغوي قد يكون سببه  
اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق  
واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون الخوفا فكيف يبين في علم النحو  
وعايد ما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصيل لكل كلمة وان الاصل  
هو انباء كل شيء في موضعه وان جار خلافا فيمكن ان يستفاد منه ضعف الطائف  
كما لا يخفى **قوله** والغرض من هذا الكلام ما يبين الى اخره اي من قوله  
والثاني منه ما يبين الى اخره وقوله ويحترز عطف على يبين والضمير  
في به ارجع الى ما المقدر انك لكونه عبارة عن المعلوم والحسن ولا بد  
من اعتبار اثر وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان يحترز عنها  
ليثبت على ما ذكر قوله ليعلم ان مجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار الامور  
المذكورة لا يعلم ان الباقي اي شي **قوله** لمكان مزيد الغنم اما مصدر يمي  
بمعنى الشبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نفيت  
عنه مقام الرأب **قوله** يعني الخطا في التادية الاقرب في توجيهه  
عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اي ما يحترز به عن متعلق  
الاول **قوله** ولا يخفى وجوه المناسبة اما تشبيه الاول بالمعاني فلا انه  
باحث عن افادة التزام كغيرها التي هي معان مخصوصة في التسمية



اشعار بتخلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلا تعلق بايراد  
 المعنى الواحد وبيان بطرق مختلفة في الوضوح ولما تسمية الثالث بالبر  
 فلا تعلق بايراد بدعية واسيا غريبة كالترصيع والتجويد ونحوها  
 واما تسمية الجمع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق النصح المعرب  
 بما في الصنوبر به يفهم وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل  
 ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التعليل والله اعلم **قوله**  
 ان اريد بالحق الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشيخ فيما سبق  
 رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتج اني لقد ير العفاف  
 اما في الاول اولى الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني والفن الاول الفاظ  
 علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تنسبه المدلول  
 باسم الاول او عكسه اي تسمية الاول باسم المدلول **قوله** لكونه منه بمنزلة  
 المفرد من المركب كانه من في الموضوعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الانتقال  
 والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشيا عن البيان متصلا به بمنزلة المفرد من  
 كونه ناشيا من المركب ومتصلا به ومنه ان انتقال المعاني بالبيان  
 ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه **قوله** بعد رعايته  
 المطابقة لمقتضى الحال لان علم البيان متوقف على علم المعاني لان لملكة  
 بها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن  
 الودي مطابقا لمقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا **قوله** طبعا الاقرب  
 انه صفة مصدر محذوف بتقدير يربى بالنسبة الى تقدمها طبيعيا ومثله  
 مع وجهه تميزا لا يخلوا عن تكلف **قوله** وقبل الشروع الخ لم يقل وثلا  
 الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الا في بيان الاشارة مقدمة على الشروع  
 فيها لان التشجيع الا في من تمة ضبط الابواب كما سيظهر من الاشارة  
 اذا لم تقابل بالصرح كثير ما تستعمل في المعنى الاعم الشامل للصرح فلا يرد ان  
 التعريف وضبط الابواب مخرج مما فكيف قال اشارة **قوله** في سيايل  
 ان عمل علم من ذهب الافقش وهو جواز زيادة المعاني الخبر فظا هو وان

تطبيقه

وجه التكرار وهو انه في  
 اذا كان تميزا لا يخلوا عن  
 التعليل تقدمه  
 او متقدم

وين

تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يميز بالند  
 فيكون المبتدأ انكرة موصوفة بفعل فيجوز دعوله الغائي خبر **قوله**  
 فعلية ان يعرفها بتلك الخ اراد بمعرفتها بتلك الجهة يعرفتها بخصوصها  
 بها وبالوجوب العربي الذي قاله اعتبار الاولي والآخر اذ لا مانع  
 عقلا من ان يتصورها بما يعيها وغيرها ويندفع الى طلبها من حيث  
 انها جزئية لكلا ويتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما  
 ان كانت الكثرة محصورة بمراتعة معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة  
 الوحدة المخصوصة اما بانها معروفة اصلا وهو ظاهر البطلان اذ  
 يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما بانها معروفة بخصوصها  
 بان يعرفها بما مر شامل او يتصور كل واحد ازاها بالتفصيل وعلى  
 التقديرين لا من فترات ما يعينها وتضييع وقته فيما لا يعينه  
 اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظاهر واما  
 على التقدير الثاني فلان الكثرة اذ لم تكن محصورة يصرف او كما تـ  
 اذ تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الى تحصيل  
 المطلوب صغون ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كان محصورة  
 فلا تعلق بصرف كثير من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يتسع  
 باقي الوقت كتحصيل المطلوب او يحل عن تحصيل الشرط فبالتقاع  
 عن الطلب ويلزم الاصرار لا يقال الطالب اذ انصور الكثرة انما تكون مطلوبة  
 وغيرها كيف يقال فان مطلوبة يعني تلك الكثرة انما تكون مطلوبة  
 اذ انصورها الطالب بخصوصها والمعرض انصورها بوجه عام فليس  
 المطلوب الا ما جعل هذا المفهوم العام را ملاحظته لا نقول  
 ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم هذه العام ملاحظة  
 عن الخط فلا شك ان مطلوبة في نفس الامر هي المنطق واذا اعتد  
 ان هذه العصمة تحصيل باي علم كان من المعقولات فشرع في الهند  
 باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبة في الحال وهو

انما هو العلم  
 الذي هو العلم  
 الذي هو العلم

سنة



العصاة المذكورة وقد فاته وهو ظاهر **قوله** اي ملكة يقتدر بها علي ادراكات جزئية حمل العلم بها على الملكة يخرج الى اعتبار الاستحصال في قوله وينحصر في ثمانية ابواب علي ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراسر بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراكا ولو سا محاذ جزئي باعتبار ان متعلقته جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الا يقتصر بها يتمكن من استحضارها والالتفاتات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها مخرج الملكة يقتدر بها علي تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يبي علمه مع بطلان لاننا نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصوله سايله له لا يتوافر فيها بالمعني الاخر اعني الملكة واعترض علي بقوله علم المعاني بانه صادر عن البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحشية اي من حيث يعرف بها تلك الاحوال فيخبره بخرج ولا يصدر عنها ان الملكة من هذه الحشية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها علي تاليف كلام بليغ لكن يلزم من هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحد من بالذات مختلفين بالحشية **قوله** بيان ذلك ان واضع الحق المظهر من كلام الشرح حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال انه لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد بتخصيل جميع المسائل وصور رتبها مخزونه لديه والظاهر انه يكتفي ان يحصل كسبه لنفس يتمكن بها من استحضارها كما ان مخزونا عنده من المسائل يستحضر ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التمهيد المقام في الفتاوى هذان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن غاملا بل غايه ما لم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال وهو علم الاصول واستنباطها

بتجشيم

هذه

في بيان ملكة الاستحضار لا يبي علمه غاملا بل غايه ما لم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال وهو علم الاصول واستنباطها

تجشيم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار لا يبي علمه غاملا بل غايه ما لم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال وهو علم الاصول واستنباطها المعني وان كان عالما بمعني اخر اي مخطور في ذلك **قوله** كونها جبري **قوله** كونها جبري ادراكا اذا حمل العلم على الاصول والفرد صحت شبهة بالحياة ابين لان ملكية الى الادراكات الجزئية فالخصر المستفاد من تعدد لزايا نظر الي كون العلم المشبه بمعني الادراك اذا لمعني يكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق ثم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصص اخر كما ان العلم بالذليل جهة للعلم بالمدلول فليتامه **قوله** فلان بيم النحو يعني المراد بالعلم المتعلق بالنحوها هنا هو الملكة وان كان نحو عبارة عن المسائل **قوله** ان له حالة بسيطة اجالية يمكن ان يقال مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل للغيرها من العلم الاجمال لا التمثيل بها فلا يرد ما ذكره الناضل الحني **قوله** والعلم للكل والتركيب سوا كان باعتبار ضرورة ما هيتهما والتفريق باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة **قوله** دون علمه منقوض بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة بالعلم ان يقال بعد تسليم نبوت هذا الكلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او من علم كرم الله وجهه ان العلم بمعني اللام مجازا لاصلة العلم اي العلماء المخلصون كما ان راسد بقوله عليه السلام من اخلص لله تعالى ان يعين صبا حاضره ينابيع الحكمة من قلبه علي لسانه والله اعلم **قوله** ثم ذهب عنه ثم ادرك ثانيا قبل المراد وهو ان يقتضي ان نسيان محجوج الي كسب جديد والا فلما حصل بعد الذهول التفات لادراكه الامحاز او الحق ان الذهول زال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعد ادراكا وان كان بلا كسب جديد ثم ذكر الشرح في اوائل الكتاب الاول ان التفات الذهن الي ما هو مخزون عنده واستحضاره انما لا يبي علمه الا انه امر عرفة الحق ما ذكرناه ولقد ابادر الشرح هناك الي تسليم علميته **قوله** والمصنف جبري

74

قال النسب النفعي ان الملكة انما تكون فائدة للنفس قال غفر الله له عن النعم وسأله بالكمي ثم اذا نوب اليها علم الاجمال فيعلم له حالة التي يتبين عن الحالة الاولى بالوجدان ثم اذا وصل اليها العلم له حالة ثالثة والشهود في كتب القوم في علمه ان تلك الملكة تتغير حالها اجاليا وهو حالة بسيطة هي سمة التجاويل المعلومات والحالة الثالثة تنتمي علمات تفصيلية ولا يلامه يدل علي ان الحالة البسيطة ويعبر عنه غير القوم ومنها في علم القوم انتهى







حاصل الجواب ان الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي  
 المكيف بكيفية مخصوصة لانفس الاحوال وبالمطابقة صدق للمطابق  
 بوزنة الافعال على المطابق بوزنة الفاعل على عكس اصطلاح المنقول  
 فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدق عليه فالصالح عندهم  
 هو المطابق بوزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين مثال المعنى  
 الاحوال التي بسبب اشتغال الكلام الجزئي عليها يكون من جزيات  
 الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والافقتى الحال عند التحقيق  
 كلام موكد استدلال عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني  
 على ما يقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف  
 او التقديم او التاخير وعورض بان قولهم انكار المحاطب وترويه  
 وخلو ذهنه يقتضي تأكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده  
 عن الموكد وقول صاحب المفتاح الحال مقتضية للذكر للحذف  
 لتعريف التاكيد الي غير ذلك كما يحكم في ان مقتضى نفس تلك الاحوال  
 وان مقتضى الحال على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال  
 في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف  
 واما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريفي بان بعض  
 مقتضيات كالتوكيد انما اذا ان التعريف عما يذكره فوجه حمل  
 الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل  
 والقول بان مقتضى نفس التاكيد والتعريف لا يترتب منهما  
 بان مرجع اقتضائهما اقتضا اذاتهما وبانه كما جعل الالتفات  
 مسبوغا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمدكور مذكورا  
 على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعله مقتضى  
 فلما احتاج الى التاويل على التقديمين كان اختيار التاويل الموافق  
 للمضريح في معظم المواضع اولى وان دحر التفاوت بين التاويلين بان

في احد

في احد هما اعطى الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر  
 اعطى المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم  
 ان مقتضى اذاتهما انه ينبغي ان يكون الغلب مخصوصا بزيادة كنفه  
 او كثرة او نحوها وليس بظاهرها لعلنا والاظهر حمل على تقدير المضاف  
 والجزو في النسبة الالزامية او جعل الدواجز اذن الايراد من قبل  
 ذكر المقتضى واردة المطلق بتريفة فا ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني  
 انه منقوض بالحذف والبطي وخود ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمدكور فجعله  
 مذكورا اللهم الا ان يحل على ان الحذف متعلق باللفظ وهو من شئ  
 ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام موكد  
 قيل انما يقبل كلام موكد حكم فيه بثبوت القيام لزم فيه ان  
 الحال انما يقتضي خصوصية في الكلام المشتغل على الحكم الذي يقتضيه  
 شيئا اخر ولا دخل لهما في اقتضا خصوص الحكم الا انه جعل مقتضى الموكد  
 لانفس التاكيد لا مردعاه اليه على ما سبق **قوله** واحوال الاسناد ايضا  
 في الجواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مستوية فيما سبق لعدم  
 كونه لفظا شاعرا باب من ابواب هذا الفن وصنفا لها راجع الى احوال  
 اللفظ **قوله** تتبع خواص تراكييب الى تحقيق معنى التعريف وقوايد  
 فيرده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للتعريف **قوله**  
 لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي في الايضاح وهو انه قوله  
 وغيره مبهم ويجب صيانة الحد ودفعه عن اللفظ المهمة لان المصنف  
 لم يذكر استقلال ابل نور به الوجهين السابقين حيث قال على ان  
 قوله **قوله** وغيره مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد  
 حقق الشريفي في شرح المفتاح بان المراد به عدم الاستحسان **قوله**  
 والثاني انه في تراكييبها لم حاصله لزوم تعريف المعاني بالجهول لانه  
 اخذ فيه تراكييب البليغ ومعرفة ما تتوقف على معرفة البلاغة وثبتت  
 بجهوله الماخوذة في تعريفها التراكييب فان اراد بها تراكييب البليغ

اي ذكر المراتم

اشارة اليه











النسبة احدانها في الكلام حتى يثبت الانشا فان من اوجد الكلام  
 با ضرب اوجد النسبة المستعمل هو عليها لغير ذكر الانتزاع لقوا  
 معنيد المعنى مع انه محال للاستعمال ولو اجمع المعنى في قوله  
 والا فانشا في القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر كلفوا  
 يقال ان كان له نسبة مخبر والا فانشا فامل **قوله** سوا كان ايجابا  
 او سلبا المضاف محذوف اي يعلق ايجاب او سلب والا فنفس  
 التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** فاحدا لازمة  
 الثلاثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاحبار والاستقبا لية كوسيقوم  
 زيد يلزم ان تكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها في الحال  
 تطابقها **قوله** تطابقها ولا تطابقها لتكثير للمأثرة وتمهيد لها  
 المذكورة في التنبيه الا ان لا انه مدار الغرر بين الخبر والانشا  
 كما لا يخفى **قوله** فالكلام خبر من حيث احتماله للصدق والكذب  
 كما انه قضية ومسألة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث ان يشتمل  
 على الحكم ومسئول عنه وجوه دليل ومطلوب وحاصل منه **قوله** وان لم  
 يكن نسبة خارج كذلك المقصود ارجاع المعنى الى القيد الاول لمقرينة  
 لا خارج لانها لا تكون نسبة خارجا **قوله** اذا كان فعلا او معناه اراد بالعدل  
 الاصطلاح ومعناه ما يع المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل  
 بصيغة كبروف التنبيه واسما الاشارة وتطابقها وشبه  
 الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته **قوله** ولا جهنة  
 بالنسبة بين كل امرين ليخصيه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه سبق  
 في الواقع اما بشرطه او سلبه **قوله** لا اعتبار في الاعتناء بالظايف كما سيصرح به  
 لاننا نقول المقصود خارج في اول احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام  
 بعينه تطابقه بالظايف بالبلغ اجيب بان الغرض من التنبيه على ان هذا القيد ما خذ في  
 بصادق والافكار ان يشهد **قوله** لا اعتبار في الاعتناء بالظايف كما سيصرح به  
 وقال يشهد الشرح **قوله** لا اعتبار في الاعتناء بالظايف كما سيصرح به  
 في مفهوم الاطباء ولو لم يقيد الزيادة بكونها لمافية لم يفهم اعتبارها  
 في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر **قوله** حرف راء اليرقوة  
 في قوله

قوله الله ما ان العرف الخ  
 هذه امشروع بل يجوز ان يكون  
 في الله ما ان العرف بناء على  
 الامور تغلفه مطابقة  
 او لا تغلفه وبيان الاشارة  
 تطابق ام لا لا تكون تغلفه  
 مطابقة لها ولا تطابقها  
 الاسام في حاشيته علمنا  
 المختصم في افعال فيكون  
 لبعض الانشا خارج نحو  
 ان زيد خارج بل يكون في  
 جميع الانشادات  
 لان النسبة بين كل امرين  
 في الواقع اما بشرطه او سلبه  
 على طريق التصرف في  
 لا اعتبار في الاعتناء بالظايف  
 في مفهوم الاطباء ولو لم  
 في مفهومه وان كان كذلك  
 في قوله

فقط

فقط كلامه اكثر واظهر رد على الخلق في اشارة الى ان كلام المص  
 ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يهيمه **قوله**  
 يجعل بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب  
 المصنف فالباب السادس هو الانشا وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم  
 من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخلو الكلام عن اشارة الى  
 الترتيب الاقرب هو الذي ذكره المصنف **قوله** ولذا لم يقل  
 احوال القصر اي لكون القصر والفصل والوصد احوال في نفسها واما  
 الانشا فلما وسط بينهما لا تقتضي سوق الكلام اياه فصدق فيه المشكلة  
 بطريقه ولظهوره لم يقرر من له حوله عدم هذا البحث بالتنبيه  
 اي علم من اسمه وسهلا اذا التزمه بسمة وكى والهيا عوصى عن الواو  
 ون قوله لا به قد سبق منه ذكر ما اشار الى ان التنبيه بما يستعمل  
 فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبداهيات  
 او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبداهيات وما يتعلق به علم سابق  
 في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطال تعريف  
 الخبر بما يشتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشيء  
 عيانا هو فيه فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفه  
 على معرفة الخبر واعتراض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم  
 نساد تعريف الخبر والصدق للزوم الدور لاننا نعرف تعريف الخبر  
 على التعيين كما هو المدعى كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق  
 بحسب نفس الامر واما بحسب الالتزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين  
 مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه  
 منسربا خبر فاحظه في تفسيره دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر  
 لان الصدق ما خوذ في تفسيره فاحظه في تفسير الصدق بوجوب الدور  
 المراد من الخبر المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بعين لا الاتيان  
 بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وهو بالنسبة على ما اختاره في شرح المفتاح



النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الانبئات او على وجه التخييل  
 فالأخبار والكشف عنهما على ما هي عليه صدق وعلا خلافه كذب وهو  
 صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارفين في الاستعمال  
 اخبر عن زيد دون اخبر عن عن نسبة القيام اليه **قوله** تعريف لما هو  
 صفة المتكلم او رد عليه ان معنى صدق المتكلم فقد اخذ الصدقان والغرض  
 في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالرؤس جاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين  
 واحاب الفاضل المحي بان الصدق والكذب وان اتحاد التعريفين على ذلك  
 التعدير بلكن الخبر متعدي فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما الا  
 فلان وحدة الصدق في التعريفين مستلزم وحدة الخبرينهما لان الاخبار  
 صفة المتكلم فلا يصح كونه يعرفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم  
 غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصنع التعريف بحسبه لا نفكر لتسلم  
 اتحاد اصدق والكذب بينهما واما اني فلان فلا غرض للمعتز من هذا  
 فالدور لا زعم لزومه بالنظر في الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني  
 المبني على اختلاف الصدقين لا يصح واقعا للدور فتسلم اتحادها  
 اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعريف بالخبر عن  
 الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا لهم وترك ما لهم  
 فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزء من اجزاء تعريف الخبر وهو  
 صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا الواسم لا يرد على الخارج  
 واما يرد على من عرف صدق المتكلم اذا ثبت ان هذا التعريف منه في  
 صدقهما ان اجزاء تعريف الخبر فليتا مل **قوله** اي مطابقة حكمه  
 قبل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق  
 والكذب فان قلت صير حكمه راجع الي الخبر فيدور قلت وكذا التعريف  
 لتسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة  
 مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايجاب الى ان المطابقة  
 صفة الحكم او لا وبالذات وبواسطة بصف الخبرين **قوله**

صدق كلامه

وهو الخارج

وهو الخارج الذي اراد به خارج ذات المدرك لا ما يوافي الاعيان كما ياتي  
 وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله** بيان ذلك ان المراد بوقوع النسبة خصوصها  
 سراكانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبران قوله لا بد وان يكون  
 واتسباط الخبر بالاسم باعتبار ان الشيين لذين راجع اليهما صير بينهما  
 عبارة عن طرفي الكلام فالقالب قوله منع قطع النظر داخلة عليه حكما لكن  
 لا تدم عليه معوله وهو الظرف المذكور ووقع في موقعه ادخل عليه  
 الثاني في الحقيقة زائدة في الخبر على ما هبلا حتمش وقوله اما  
 بالنبوت في موقع الصفة لمقدر المعنى دل على وقوع النسبة وتوقفا  
 اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو لا بد وان يكون في اما داخلة  
 بين اسم ٧ خبرها لتأكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام  
**قوله** لمطابقة هذه النسبة الظاهر انما هي النسبة التي يدل عليها  
 الخبر وكلامه في كتبه يدل على انهما وقوع النسبة او لا وقوعها والشرط  
 جزم في شرح الخارج بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا بالواقع  
 وكذا الموصوف بالاحتمال وجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي  
 فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقها مع  
 اتحادها ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما  
 من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر  
 عن الكلام والوقوع باحدا الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز  
 ان تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب  
 المعقول مصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة  
 الحكمية والحكم بمعنى الوقوع والاد متوع وقد اعترف به الشريف  
 ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتا مل **قوله**  
 للمعريف الظاهر ان قيدا للخارج في المثال الاول بمعنى خارج الزهن وفي  
 الثاني ما يوافق الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا  
 نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليلها

ع



٧٠ ما يراد من الأعيان فقولنا للفروق الظاهر علة الانتفاء والصدق وقوله  
 ثالثا لقطعنا النظر في بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني  
 مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموصفين وان  
 كان الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهرة عند دلالة القرينة  
 غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما  
 يرادف العينين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم فيه بالامور العقلية  
 على العقلية ايجابا اذ ليس في من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن  
 ان ينسب احدهما الي الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة  
 الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس مطابقة  
 الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان سوا وجد في الخارج او لم يوجد  
 ولا ضرورة الى عمل الخارج في عبارة الخارج عينا ما يرادف الاعيان  
 حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان الفرق  
 في اللغة والمعارف الواقعة في محاورات البغايا هو القضايا الخارجية  
 فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة فاعل **قوله** قبل مطابقة  
 لا اعتقاد الخبر في النظام قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع  
 اما ان يكون اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت  
 المطلوب وان كان الثاني بطل قولنا صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد  
 الخبر ان مطابقة لا اعتقادنا وقد كذبته جوائبه انا مختار الاول وقول  
 صدق هذه القضية الخصوصية بمطابقتها لا اعتقادنا لا يستلزم  
 ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما  
 يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فاعل **قوله** اللهم الا  
 ان يقال الخ قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في بؤنة منقذ  
 ولكنه يستعان في اثباته بالدلتالي وهو وجه الضعف هاهنا انه  
 خلاف المتبادر وانه يوم جريان الكذب في الانشاءات وهو مخالف  
 للاجماع فليبتاهل **قوله** فكلما جبر لصدق تغريته عليه وهو كلام

لنسبته

لنسبته خارج ان لم يشترط كون تلك النسبة كائنه في اعتقاد القائل  
 به **قوله** ونتمسك النظام في التعريفات وان كانت من قبيل المقورات  
 ولهذا يجري فيها المنع كما تقر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا  
 حد لذلك الشيء ورسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر  
 الى الدعوى الضمنية ولا اشكال **قوله** فلو كان الصدق عبارة الخ فيه  
 ايما الى ان الاستدلال به وان ثبت مذهب المستدل في جانب  
 الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذا اشتراط مطابقة  
 الواقع صفة لا يذهب اليه وهم لا يثبت في جانب الصدق اثباتا  
 ظاهرا الا في مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستدل احتمال  
 كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد مع الواقع جميعا ثم اذا  
 انظم اليه عدم القابل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد  
 وكون الصدق مطابقة لا استقام في الجملة **قوله** وهو ان شهادتنا هذه  
 عن صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه  
 خلاف معتقد من هؤلاء الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب  
 الدعاياهم راجع الى كوننا خلاف الواقع لا الى كوننا خلاف معتقدهم  
 فلا يصح الاستدلال بالابية لا احد الفريقين وقوله بشهادة ان  
 واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سيأتي من انه قد يوكد الخبر  
 بالنظر الى لازمه فائدة اذا كان الخطاب متكررا له مسلما اصل المحسم  
 هذا وقد يقال التوكيدات انما يوكد الحكم الذي دخلت عليه وكذا  
 لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في تشهد بل في انك لرسول الله قالو  
 ان جعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم  
 بانه رسول الله صادرة عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح  
 وحجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لاكتفاء المشعر  
 بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافات بينهما **قوله** ليس شيء  
 لظهور انه ليس بخبر بل انشا لما صرح فيما سيأتي بان خااصل

جه



الجواب منع كون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين  
 حد قوله ليس لشيء على ان المذكور لا يصلح للسند لانه كما هو المعروف  
 في امثاله لكن برد ان يقال يجوز ان يكون لشهدا خبرا بالشهادة  
 في الحال او على الاستمرار كما ذكر في شرح المفتاح لا يشك فيها ولو سلم  
 انشائها لما حاز رجوع الكذب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بظهور  
 عنهم كما جوز في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى ولم عذاب اليهم  
 بما كانوا يكذبون **قوله** وفيه نظران من هذا يمكن غلطهما  
 احبب بان تسميتهما هذا الاخبار الخالي عن المواظفة بشهادة تعين  
 قولهم هذا حصي بالشهادة اي جزيا بها كما يقال الانسان والعنبر  
 ليس كل منهما صونا ولا شك ان هذه القضية المتضمنة كاذبة  
 فطرنا الى بدلولها العرفي وهو صدورها عن علم وبواظفة ولذا قال  
 في الفتاوى لعلنا نعلم ان شهادة الزور بالشهادة محاروة  
 مراد القائل بان المراد الكاذبون في تسميتهما بشهادة والمناقضة  
 في العبارة ليست من داب المحققين فان وقع النظر وقد يقال لا  
 لرجوع الكذب من الله تعالى الى كون الاختبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع  
 الى بدلوله فلا يكون هذا راجعا بل يرجع الى الوجه الاول **قوله**  
 فظهر مما ذكرنا فساد ما قيل من ان لا معنى لان يقال لا نسلم ان رجوع الكذب  
 الى قولهم انك لرسول الله لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى ما  
 حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع وهو كاذب ويرد عليه  
 ان صحة استدلال النظام موقوفة على رجوع الكذب الى التهمة  
 به يعني قوله انك لرسول الله بالنظر الى الواقع في هذا الجواب ان لا  
 نسلم رجوع الكذب الى التهمة بل يرجع الى نفسه الامر لا يجوز رجوع  
 الى التهمة او التسمية او المشهور به لكن بحسب زعمهم وهذا  
 كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح بقيد  
 في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المتأمل  
 لا وجه

لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح **قوله**  
 واعلم ان هاهنا وجه اخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما حوز مما ذكره  
 الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بلسان الام  
 مصدر حلف من باب ضرب والزم بالحركات الثلاث في الفاعلي  
 بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني  
 اكثر وقد يجي بمعنى الظن فيعتدي اليه فعولين والمواد وجع  
 الكذب في قوله لم يقولوا ذلك والافتراض التفرق وسلولاهم  
 ام عبيد الله فهو غير منصرف للعلمية والتأنيث وقوله ما اردت  
 الي ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم اي اي شيء اردت حتى انتهى  
 الي تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك والمقتضى البقض لهذا وقد يقال  
 معنى الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتد  
 عليهم لا محمد بن محمد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهدا بهم برسالته  
 فان الكذب قد يصدق **قوله** الجاحظ انكريا ان الحاصل  
 المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف فعله اي  
 قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله** فلهذا اقتضا  
 ستة ٧ يقال المفهوم من كلامه لا يصح ان الاقسام اربعة حيث  
 قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكيم اما مطابق للواقع مع اعتقاده  
 المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو  
 الصادق والثاني هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق  
 ولا كاذب ٧ فانقول لكل من الثاني والرابع يشمل شيئا لان عدم  
 اعتقاده المطابقة اما بان تنق لنفى الاعتقاد او بان تنق لنفى  
 بالمطابقة ومتى عليه عدم اعتقاده المطابقة فالاقسام المذكورة  
 في الاقسام ستة ايضا **قوله** مطابقا للواقع اعتقاده مطابق  
 اشار الى ان مطابقا للواقع لا ينفيك نظم الكلام  
 ان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه



ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافقا  
 لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك  
 الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في بعده راجع الى مطلق  
 الاعتقاد المذكور وصيغته في جانب الصدق مطابقة الوا  
 وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمنعونه المقام **قوله** ويلزم  
 الاول اي قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ جواب  
 سوال معتد رتبة يراه ان الصدق عند الاحتياط مطابقة الواقع  
 والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شي منهما ولم يشته  
 هذا مما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم  
 مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابق  
 الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعتمد  
 في مذهب الاحتياط وهو التزكي في المطابقة للواقع ومحصله لزوم  
 مطابقة المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق  
 الواقع والاعتقاد على هذا انما هو ان لم يتطابقا لم يلزم  
 مطابقته للاعتقاد المفهوم بقرينة المقام وكذا العباس في جانب  
 الكذب ولا يراد ان تعليل اللزوم بالتوافق بانه لا اعتقاد  
 المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع  
 والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السامختنا للواقع وما  
 ينبغي ان يعلم ان المراد بالتوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يراد  
 مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت  
 رجلا فهو صادق عند الاحتياط مع عدم توافق الاعتقاد والواقع  
 فليتأمل **قوله** فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام اشارة الى رد  
 ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الاحتياط من ان الخبر ان طابق  
 الواقع واعتقد الخبر بذلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه  
 اعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطا

اولم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة فوجد الخط تركه تسمي  
 من اقسام الواسطة وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا **قوله**  
 عدمها مع عدمه **قوله** وفي تقرير مذهب النظم رد على الخطا  
 حينئذ ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخطب باعتبار  
 توهم ان المشكوك ليس بخبر محض لا عن لزوم الواسطة مع ان  
 خبر ولا يلزم الواسطة فليس جنيها في نفس تقرير المذهب  
 وهو المفهوم من العبارة فتأمل **قوله** وقد وقع في شرح المفتاح  
 في عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض  
 في طباق الحكم لا اعتقاد الخبر او ظنه والى لا طابقه كذلك سوا كان  
 ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكرنا يد على ان قوله  
 تعالى والله يشهد ان للمنافقين الكاذبون منسك هذا البعض فذكر  
 العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الاحتياط وان المراد بالحكم هو اليهود  
 يعني المطابقة للواقع والضمير في قوله لا طابقه راجع الى الحكم  
 الغير المطابق للواقع له وعقله عن ان قوله سوا كان ذلك الاعتقاد  
 خطأ او صوابا لا يلائمه اذ على تقدير كونه خطأ فكيف يكون الحكم  
 المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعنه **قوله**  
 المذكورة لا تكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والرفع  
 اليه وقوله يقتضي منه العجب اي يبلغ الى نهايته او يودي به  
 العجب او يحكم به **قوله** واستدل الاحتياط بليل قوله تعالى  
 افترى الاية هذا حاصل المعنى والافعال اقرب ان قول المصنف  
 بليل متعلق بحال المحذوفة اي قال الاحتياط كذا مستدل **قوله**  
 قوله تعالى افترى بغية الامنة اصله افترى حدثت المحذورة الثانية  
 وابتدأت الاولى لا هنا علامة **قوله** بالحشر والشرع دل على الايضاح  
 حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم للرسالة التي لماني  
 ظاهرة من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث



لعل قوله ثلثي حكاية ههنا قد علم على وجهين بنبيناكم اذا امرتم كل منكم  
انكم لئن خلق جديد افترى الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعد  
رد عوي الرسالة واحد عند هؤلاء الكثر فترددوا احدها بين الذين  
يسندون ترديدا لا حرفا لهم **قوله** على سبيل منع الخلو اراد به المعنى  
الاعم انما لا تفصل الحقيقى كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يذكر  
على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت القضية من قبيله في نفس  
الامر لانه لا يخرج من علم في نفس اجتماع الاسرين وانما لم يخط نظرهم في  
منع الخلو وقد حجاب عن الاستدلال بالترديد بين مجرد الكذب  
والكذب مع بشاعة اخرى فليسا من **قوله** لكانا اظهر اشارة الى ان  
هذا اظهر ما ذكره للمصنف وما ذكره ظاهرا ايضا اما الاول فلان  
عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي بجريزهم اياه حتى ينافي الترديد  
بجوان اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار  
اليه ان ارجح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث  
لا يجوزونه فلا يجوز ان يراى باحد شي الترديد لا يستلزم الترديد  
لهم في احد هذا المعنى من عبارة نوع هذا **قوله** وايضا لا دلالة  
لقوله ام بدخلة على معنى ام صدق فيه بحث ام لا يلزم من  
عدم ارادتهم بقوله ام به جنة ام صدق ان لا يكون مراده ما صدق  
عليه الصدق ولا يجنى ان المفيد المستدل هو هذا **قوله**  
فان يكون مراده حصره في كونه خبرا كاذبا وليس بخبر قبل الادلة  
الواردة مكانا وان المحصور فيه انما هو مجموع الاسرين لا احدها وهو  
مثل قوله بجند الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحد  
معنى الترديد واما اذا كان المراد فقرا مناره عليه الصلاة والسلام  
بالبحث على الاتصاف باحد الاسرين فالظاهر لفظا واذا التصريح  
منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عليه  
السلام عندهم الا باحدها على ان اوجي محني الوارد قوله وفيه

بحث

بحث ثلثي الفاضل المحني وذلك لان الاخصار في الاشياء والخبر  
انما هو فيما يكون كلاما حقيقيا وقوله المجنون ليس بحقيقة على  
زعم هذا القائل وان الاخصار فيها باطل عنده بل يجعل كلام  
المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين جسا ما في الاول فلان  
الكلام عند ارباب المعاني ما يقتل على المسند والمسند اليه كما يدل عليه  
قوله المشكوك والوهم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر  
المجنون كذلك فلا وجه لزعم القائل واما الثاني فلان الحصر  
فيها حصر عقلي واسطة بينهما اذا التقين هكذا الكلام ان كان  
لنسبة المدولة خارج خبر والا فاننا فلاننا ثلث اصلا الا ان  
يعتبر اصطلاح فلا يسمع **قوله** ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا  
لا يذهب عليك الوهم ان مقصود هذا البعض تقي الفرق بين  
النسبة الخبرية والتقليدية في احتمال الصدق والكذب  
لا تقيده بين الخبرية والالتائية والمراد بالنسبة في قوله  
لا تفرق بين النسبة بما يتوهم كونها موزدة للانيات والتي في الجملة  
حتى يخرج النسبة الالائية من البين وصير عنها راجعة الى تلك  
النسبة فلا يجه على قوله ان عبر عنها بكلام تام لانه خبرا ان النسبة  
في اصوب بمدلة المثابة مع انها لا تسمى خبرا **قوله** ونفيه نظروا جواب  
علم المخاطب الى توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض  
حيث اوردوا التيمم في الجنس والاستثنائي المقتضي لعموم  
المستثنى منه تلي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير  
والمفهوم من فريضة المفارقة بالمهور في فرق يختلفان به  
في الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لو جوب علم المخاطب  
الى والى رد الثاني بقوله من الصدق والكذب كما ذكره الشارح واما  
ما يوجد في بعض النسخ من قوله وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث  
هي معلومة لا تختم الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة







للاولوية كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور في البناء للفاعل على من تقوم  
 التي اي صار ذا صور **قوله** اظهر للتخسر استعمال الكلام المذكور في  
 التخزن والتخسر بطريق المجاز وتحقيقه اذ الهمزة التركيبية في مثله موصوفة  
 للاخبار فاد استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة  
 فاستقارة والافعال مرسل والاية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص ذا خبر  
 عن نفسه بوجه صريح لا يلزمه اظهار التخزن والتخسر فهو من قبيل  
 ذكر الملزوم واردة اللازم والى هذا اشار **قوله** السارح في بحث الاستقارة  
 التمثيلية ثم **قوله** اظهر لتفصيل لمقدري قال في ذلك اظهرا **قوله**  
 وقوله متالي لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الاية للاخبار  
 بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والثالث  
 الاستنكاف والباقي بنفسه للتعدي اي يرد في نفسه **قوله**  
 وسئل هل يسوي الذين يعلمون اشار بالتخصيص على ان التمثيلية اشارة  
 الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار منظم في السلك المذكور **قوله**  
 وامثال هذا الشر من ان يحكى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفقدا  
 عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب السارح بان  
 كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة  
 من الاحصاء ووجه الزيف بان من اذ لم تكن تفضيلية فقد استعمل الفعل  
 التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شئ ان التفضيل مراد لم اجاب عن احد  
 الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سوي في العبارة اعتاد  
 على ظهور المراد ويمكن ايضا ان يوجه كلام السارح بان من التفضيلية  
 محذوفة كقوله تعالى فانه يعلم السر والظني والمعنى اكثر من غلامها فيغير  
 التقدير وامثال هذا اكثر من غلامها متباعدة في اكثر من الاحتمال  
 فمير التفسير بمراد حال هذا فتأمل **قوله** قوي هم قتلوا المصراع  
 حارث ابن عزة الدهلي اخره فاذا رويت بصيبي سمي وبهر هذا  
 البيت فلي عفت لا عنون حلالا ولين سطوت لا وهن عظمي

واميد

واميد اسم امرأة كانت تلومنه على ترك الانتقام من ثولته وقيل اسم  
 رجل وحرف النداء محذوف اي يا امية واحي مفعول قتلوا ورويت  
 مع بصيبي تنازعا في سبي اللام الاولى في كل من مصر اعي من المصراحي  
 البيت الثاني مطوية للنفس والاضيرة فيه داخله على جواب القسم  
 والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد  
 البيت والسطوة الاحذ بعنف كما مر وظاهر المعنى ظاهر **قوله**  
 اما الحكم وكونه عام به او رد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة  
 كون الخبر عاما به لا يلزم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا  
 ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلوا بهم صرحوا بان تقيض كل  
 من الطرفين يجب ان يستلزم عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم  
 عين الملزوم بل تقيضه نعم لو كانت ارادة الانفصال داخله  
 بخالف القصد كان يقال الثابت في الخبر ما قصد افادة الحكم  
 او قصد افادة لازمة لم يرد ان تلازم بين القصدين ولا يجوز  
 اشتغالهما من يكون بصدق الاخبار يمكن العبارة لا تشا عده اجيب  
 بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المفصلة الملزومية  
 والتقصيد منها نحن فيه اثنا فيه وبان السمع ابا علي اشار في المنهج  
 الثالث من منطق الاشارات الى ان المنفصلة غير الحقيقية انما  
 غير مانعة الجمع ومانعة الحلول فتو لكن رايت اما زيدا واما عمرا  
 والعالم اما ان يعبد الله او ينفق الناس فليكن ما نحن فيه من هذا  
 التبيين لا متناع ان يقال انه لم يوقع التسمية فيه بحث لا نه  
 لا نه ان اراد بايقاع التسمية ضم احدي الكمالين الى الاخرى فهو  
 لا ينفردان بالبحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد  
 حقيقة الايقاع اعني ادراك ان التسمية واقعة او ليست بواقعة  
 فلا يتم امتناع القول بحدسه فانه دلالة الجملة الخبرية على ذلك  
 الايقاع وضعيه لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها والجواب



هذا الادراك على المعنى الاعم **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على  
 ان مدلول الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوصفي  
 كما يدل عليه قوله ليدل يلزم اخلا للفظ عن معناه الذي وضع  
 لتحقيق ترتيب السوال على ما قبله نظرا لان المذكور مفيد ان المراد  
 بالحكم اتفاد وهو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولاً وصنعياً  
 للخبر حتى يتوجه السوال فان القابل يكون مدلولاً للخبر هو  
 الاتباع قابيل بان المقصود بالاخادة هو الوقوع الذي يدل عليه  
 الاتباع بطريق الاستعار كما صرح به الشريف في شرح المنهاج  
 فليعلمهم **قوله** والاما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يتجه  
 لشرط وما يقتضي معناه على جواب ان الشرطية المنتهى عنه له بناء  
 على تشبيهها بلوشائع في عبارات المصنفين **قوله** عن معناه الذي  
 وضع له الاولي ان يقال على معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في  
 الاول مطلقاً كما في الجان **قوله** وحينئذ لا يتحقق الكذب  
 الظاهر انه بيان لبطلان الثاني اعني قوله ولما صح ضرب  
 زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يتل هذا متفوض بان لا يوح  
 لم يكن الاتباع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الاتباع  
 مدلولاً مدلوله لم يعم ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الاتباع ليدل  
 يلزم اخلا للفظ من الموضوع له حينئذ لا يتحقق الكذب لتحقيق مدلوله  
 الخبر في الواقع لا نأقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان  
 مدلوله الوصفي هو الاتباع مثلاً بان تعارض الواقع بل هو انشا  
 النسبة التي ينعونها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور  
**قوله** ولزم التناقض في الواقع الظاهر من العبارة ان معطوف  
 على قوله لما صح فهو ناليت الوجوه التي استدلل بها على ان مدلول  
 الخبر حكم الخبر بالثبوت او الانتفاء نفسها وظهور المعنى يقتضي  
 ان يكون معطوفاً على قوله لما صح لان لزوم التناقض ثابت من عدم

صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا  
 يخفى وما هنا بحث وهو ان هذا المحذور لا يزم على تقدير كونه مدلولاً  
 الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يجز اخلا للفظ عن معناه الوصفي  
 لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار باسرى ترى انهما يرتفعان  
 عند الجهل البسيط والمتناقضان يجوز ارتفاعهما لا نقول لا خفا  
 في وجود الثاني بينهما واجتماع المتناقضين كاجتماع النقيضين فليست  
 في قوله لزم التناقض مساحه لان التناقض لا يزم البتة والظاهر  
 ان يقول للزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المساحه قوله في الواقع  
 اذ التناقض لا يزم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور  
 المحققة في الواقع لكن العبادة لا تساعد كما لا يخفى ولو حمل  
 على حذف المضاد اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني  
 التناقض بمعنى الناعداي المتناقض كان لغسنا **قوله**  
 فلتنظروا ان العلم الخ فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو  
 عن لزوم قصور ان من حمل ما يهم المحبب فيجوز حوازل الشك عند سماع  
 الخبر على تقدير كونه مدلولاً لثبوت المعنى او انتفاءه وليس مبني  
 على هذا الجواز استدلال العلم بثبوت التي ثبوت في الواقع حتى  
 يتم التخصيص بمجرد منع هذا الاستدلال كيف ولو سلم استدلال العلم  
 بثبوت التي الجزم بانتفاء نقيضه وان لم يستف في نفس الامر كان  
 عدم جواز الشك بحاله فالظاهر في التقدير ان يقال كونه مدلول  
 الخبر لثبوت المعنى او انتفاءه لا يستلزم الخبر بثبوت مدلوله  
 في الواقع حتى يبين في الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عند  
 بل يستلزم العلم بد بالمعنى الاعم المجامع للشك قلت مدار الخبر بثبوت  
 التي او انتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله  
 ذلك مثلاً ليس الا عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت  
 التي اللازم عند سماع الخبر من كونه مدلوله ذلك الثبوت مثلاً لا يستلزم

ان يكون معطوفاً على قوله لما صح لان لزوم التناقض ثابت من عدم

ان يكون معطوفاً على قوله لما صح لان لزوم التناقض ثابت من عدم



جزم ثبوتها في الواقع حتى يثبت في الشك لان ذلك العلم بالمعنى لا يتم فتأمل  
**قوله** وكانهم اراد الخ هذا انما يفيد توجيه تقييدهم كون مدلول  
 الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه  
 مذكور في السؤال مدعي اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا  
 الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك المعنى لعدم التباين بالوسائل  
 لان نصرتهم به فلما وجه مرادهم من المعنى ظهر الغدازم الاتفاق المذكور  
 فتدبر **قوله** فلم يصح قولهم بين معنويين زيد ليس بينهما تناقض لاقتناع  
 تحقق المتناقضين لهذا معني على ما ذكره سابقا من انه عمتج ان يقال  
 انهما لا يرفع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معني تناقض بينهما هو  
 انهما لا يصرفان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب  
 ولو عند القابل ما ان مفهوم الخبر لا يقع او الانتزاع يتحقق النسبة  
 التي يعرفها احدهما لا يتحقق نفسه فلا يلزم فيها ذكره صدق  
 المتناقضين **قوله** بل المراد انه يحتمل من حيث هو والاختلاف هذا  
 المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته انه لا تساوي بين الاختلاف  
 فلاخذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب ويسمى لا ذات فائدة  
 الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصلاح هذا الفن ولا يريد عليه ان غايته  
 التي ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المرتب على الخبر علم  
 المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم  
 الخارجي ولو لم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه **قوله**  
 وهي بدون الاولى لا تمتنع ذكر هذه المقدمة هاهنا استطرادي  
 اذ لم يذكر في المعلق اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور  
 فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الغاية الاولى بدون  
 الثانيه تمتنع نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانها لم تذكر في  
 التعليق **قوله** اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فيه  
 كناية باللازم عن الملزوم فان مجهوليه المساوات لازمة لللازم الاعم  
 اذ اسرار

اذ المساوات فيه فلا علم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده  
 اعم بحسب الواقع معلوم بمسومه ولم يقدركا هو حكم اللازم الاعم لبيلا يقوم  
 اختصاص الحكم بالاعم الوفي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعي الاعتقادي  
 ولان العناية ابلغ من التصريح كما تقرروا قد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى  
 حكم العقل بالاستتناع وعدم حكمه فاللازم المجهول المساوات محمول على  
 الظاهر متناول لتسمية اعني المساوات والاعم دين هذا الحكم تنبيه على  
 ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر  
 اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا عن  
 كونه عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساوات هو ان العلم بوجود  
 الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه  
 انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم الى وجودها ولو قبل الثانية  
 في الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولا زمة كون المتكلم عالما به  
 من حيث وجوده فيه لصح معني اللزوم بلا كلفه **قوله** وهو بدون الملزوم  
 لا يمتنع فان قلت حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم عدم امتناع  
 برونه فان تحقق معني العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب  
 الوجود يستلزم عدم الامتناع فتكلمنا حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم  
 التي هاهنا الا ما يتفرع عليه **قوله** وزعم العلامة لما كان اللزوم المذكورين  
 الامر بالمذكورين باعتبار العالمين كان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس  
 العالمين ولهذا نفس العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العالمين  
 ثم ما ذكره الساج عن العلامة وكذلك عبارة المفتاح ظاهر ان المستفاد نفس  
 الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به فلا حاجة الى صرف الكلام  
 على ظاهره ولما قال الساج في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم  
 فهو الموافق للغة فان فائدة التي انما تطلق على ما يستفاد منه على نفس  
 الاستفاده وحكم فيها يدان ما ذكره العلامة موافق لما اوردته المصنف هكذا ينبغي  
 ان يلزم هذا القام ثم اعلم ان موافقه كلام العلامة موافق لما رواه اوردته

ع



المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المتاعات الخطابية فان الظاهر من كلام  
المصنف حمل امتناع الاول والثاني على امتناع الوجود ويلزم منه حمل  
الاول والثاني على العالمين بطريق القطع لجوان ان يكون نغرضه  
في التفسير للعالمين تنبيهها على ان اللزوم باعتبارها وان كان اللزوم والمز  
لغرض الغاير من قائم **قوله** بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم  
بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم الخاطب بكون الخبر  
عالم به **قوله** لان العلم بكون الخبر عالما بالحكم اي بالحكم المخصوص من حيث هو  
فلا يراد ان الداعي اذا اخبرنا بشي علمنا الحكم من الخبر نفسه بل ان كون الخبر  
عالمنا بمعلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بالله تعالى قد احاط بكل شي **قوله**  
ولا يخفى بالذات ان اي فلا يصح قولكم ان سماع الخبر كاف في حصول الثاني منه  
ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول **قوله**  
وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكره بل لا بد من الثاني  
النفوس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اول  
الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتد بهم المعاني المقصودة من التكم  
فاذا حصل الخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاده به قطعي او ظاهري  
يسمي علما في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم فاصد بالخبر  
تقر به اياه **قوله** ويمكن ان يقال ان الظاهر ان مراده حمل  
الغاية على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المقام  
واعتماد اللزوم باعتبار تحقق الغاية وتحقيق لازمها بنفسه وانما اورد  
لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع يتكلف لكنه  
لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال الغير  
لان الظاهر ان فيه فوائد التناسب ايضا وحمل هذا الحمل لكلام  
الناج اقرب مما ذكره الفاضل لان في ذلك فوائد التناسب ومخالفة  
لكلام المفتاح ولا يفي بها هذا واما مخالفة كلام المصنف فمستتر  
وكونها فيها ذكر ثامن وجهين لا يقدح لان احديهما لا يقتضي ثانيا

كما لا يخفى

كما لا يخفى نلتيا مل **قوله** مستحضرا للخبر اي المضمونة على حذف المضاف  
**قوله** منزله الجاهل ذكر المحشي ان هذا وان تنادى بحسب تهنوته فاشا ما  
ثلاثة الا ان الظاهر المراد به تنزيه منزلة حالي الذهن كما صرح به في  
المفتاح وفيه نظر لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفايد  
فليتأمل الخلو عن الحكم والتردد والانكار ايضا ولو سلم فحدوده عن عبارة  
المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم فمراد الظاهر ان يفي بهذا على عمومته  
ويعتبر تخصيص غير المنكوفي قوله وغير المنكوفي كما المنكوفي بما سوى العالم  
لا بالعكس كيلا يكون كنوع الخف قبل الوصول الى الحاشا هو داهم في  
منه والله اعلم **قوله** وان كان عالما بالفايدة فقل عند ان الراد  
ما لم لازم فايدة الخبر منها فايدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بها  
لا يقتضي عدم التقضا الخبر كجوان ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج  
الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هي العدة وفي بعضها النسخ بالفايد  
فلا سراظهر **قوله** ومثله هي عصاي غير الاسلوب اي الى ان لا ليس  
ان تنزيه العالم منزله الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سرق المعلوم مساق  
غيره ومع هذا لا يخلو عن سوادب والاظهر ان يقال المراد من السؤال  
استحضار ماهية العصا بصفاتها لتظهر المبانيه البعيد بين المقلوب  
والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاحبار والاعلام بل بصدد جوابه  
**قوله** ولقد علموا ان اشتراط اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف  
في لمتا اشتراط لام ابتداء كما علمت لزيد قائم ومن اشتراطه مبتدأ خبره  
ماله في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في ليس جواب قسم  
محذوف وجزا الشرط محذوف كما اشار اليه بقوله لو كانوا يعلمون لا متنعوا  
وتحتمل ان تكون لوى الآية التخييل مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية  
فمنه ايضا في العلم بطريق لحد وكيف يخد اما حال من منير عليك او من  
كلام رب العزة اي مقولا في حقك او في حقه واما حال من منير بخبره وهو  
استيناف في موقع جواب الامر وحاصل معني الله اعلم لقد علم اليهود ان من

تبين



اشترى كتاب النحر والشعوذة أي استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ماله في الآخرة من نصيب من الثواب أصلا ووالله يبين ما باعونه الشيطان أي حطوطها لو كانوا يعلمون بذلك الشوا أي بشرته وما يترتب عليها من انه لا خلافة له لا مقتنعوا عنه واعلم ان ساق الكلام التقبيح حاله يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معني الآية على ما شرهنا ان من اشترى كتاب النحر ماله في الآخرة نصيب أصلا لأنه ليس له نصيب ولا أجر على ذلك الشوا ولا يخفى ان هذا نهاية المذموم فيه فيجوز تعلق العلم بالثبوت عدم النفع وتعلق الجهل غايه المصنوع المستفاد من كماله بغير الموضوع للذم التام فلا اختار بينهما الوجود الاول بدون الثاني في المباحث **قوله** يعني ان شئت ان تعرف الخ لما كان غرابه تنزيل العالم بنا يده الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء من الجهل به مع قطع النظر عن التعلق بل باعتبار جعل وجود الشيء منزله عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم او ردائين لا ثبات لهذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالغايدة وعلى هذا التفسير في زيادة التعميم في الآية الثانية فتأمل **قوله** اعتبار ان خطابيه اي قنا عيه يفيد ظنا بكونه غير عال **قوله** ان هذا كلام يلوح عليه اثر الالهال تعليل للنفي كما ان قوله بنا تعليل للمعني ووجه الاحمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم بترداة الشوا بنا في اثباته في صدر الآية علمي انه لا وجه لتعريف علمهم بجهلهم برأية الشوا منزله الجهل لان كتاب الشوا انشأ بعد العلم من مقابلة اعني جعلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار ان هذا الخبر العيني اليهم تنفس **قوله** ان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام قد عرفت جريان هذا التعليل في الاول ايضا **قوله** وما ربيت اذ ربيت روي عنه عليه السلام لما التقى الجحان يوم بدر روي بقصة من الحصار في وجوه المشركين وقال

شاهيت الرجاء

شاهدا لوجوه فلم يبق شرك الا اشغل بعينه فانهزموا فانزل الله وما ربيت اذ ربيت ولكن الله رمى ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه عليه السلام منزله عدمه ان الشرك الذي لم يكن يترتب عليه فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اي ما ربيت حقيقة اي ربيت صورة يعني ان القيد بين للنفي والاثبات للنفي والمثبت حتى يرد لزوم عدم موارد النفي والاثبات على مني واحد واما من قال في معناها وما ربيت قاترا اذا ربيت كسبا فقتل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان فصوص هذه الدمية تحجزه كخلق الله تعالى حارجه عن طرق البشر وفتيل مراده ببيان نسبة التنزيل لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهوره المراد من الآية واليه اعلم تنبيه المومنين على انه لا ينبغي لهم الدخول عن الدتقالي والا بهذا الفعل البديع الذي تظيش بفعله ولو كسبا او لو الاعلام بمقتضى الجيلة فيظهر تلك التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال فتأمل **قوله** واذا كان مقصدا للخبر ما ذكره فينبغي الخ اشارة الى ان العنا في فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع **قوله** المعني ان مقصدا للخبر اذا كان افادة الخطاب احد الامرين فينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادة لا نقض منه ولا ازيد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا أصلا كان لغوا محضاً وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مستقلا على اللغو وقد ظهر بهذا التقدير تفرع هذا الكلام على ما قبله ولم يجز الى ان يقال في ترجمته ان ما ذكر من الاقمار حكم محمل قد فصل بقوله فان كان الخطاب الخ ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان مقصدا للخبر الخ واما توسط قوله وقد ينزل العالم الخ بين الامور والفرع

بما جاء

صريح



فلا منه لدفع ما يرد على الاصل من ان قصد الخبر لو كان ما ذكر لما جاز لنا  
 الخبر الى الغايه بهما فقررنا الاصل اولا بدفع ما يرد عليه ثم اشتغل  
 بذكر الفرع واعلم ان الغايه المتي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني  
 الخلف والسرور والانتكار ظاهر بالقياس الى نايبة الخبر يعني الحكم  
 واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكده  
 دون اعتبار السرور والانتكار وقد حققته بما لا سري عليه لكن  
 فيه بحث لان اعتبار التجريد لا اعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة  
 الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالغايه ما هي بغير اعتبار  
 الاقتصار على قدر الحاجة حذرنا عن اللغو والفاصل المتي اخرج  
 تلك الجمل عن المحل بالقياس الى لازم الغايه فكيف يمكن اعتبار الخلو  
 والتجريد بالنسبة اليه فتدبر **قوله** هل هي واقعه ام لا قد  
 تقرر في كتبنا المتنازع ان يوتي لها بمعادل وصرح المصنف في اول باب  
 السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمر ودين الشئ هناك وجه  
 الامتناع في هذا التركيب من الشئ اما بنا الى ما ذهب اليه فيمكن ان  
 هو تقع موقع الهمزة في يوتي لها بمعادل مستند لا عليه بقوله بقوله  
 عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكوا ام نبي وان اجيب عنه يجوز ان  
 يكون ام في الحديث منطوقه بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل نبي  
 واما من قيل اطلاق المصنفين ومساكنهم في تراكيهم كاستعمال  
 قط في المضاجح المنفي في تفسير تعريف فخاصة المتكلم وفي قوله هاهنا  
 لا يجتمعان قط مع انها انما تستعمل في الماضي المنفي **قوله** ليس بل يعني  
 ان توجيه الشارح مني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك  
 ان النسبة واقعه او ليست بواقعه ومن ضمير من الرافع الى  
 الحكم ومنع النسبة لولا وقوعها على سبيل الاستخدام ادلا من السرور  
 في التصديق ومراد الوهم انه لا ضرورة الى ذلك فيراد بالحكم المعنى  
 الثاني ويستغني عن قوله والسرور فيه بنا على ان خلوا ذهن

عنه

عنه يتناول باطلا منه عدم التصديق وعدم بقصوره ايا ولا يخفى  
 ان ما ذكره الشارح لا يرفع بل جوابه ان خلوا ذهن من تصور  
 النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكده فانه اذا تصور المخاطب  
 نسبة ولم يتوجه اليها ولم يدقق في رايها كان في حكم  
 خلوا ذهن وما ذكره ذلك الرقيم يشعر بان الاستغناء عن المؤكده  
 انما هو اذا خلوا ذهن عن تصورهما ايضا وليس بصحيح **قوله**  
 على لفظ المبني للمفعول والمفعول مستند الى مصدره بالتأويل المشهور  
 حصل الاستغناء عن الحكم المذكور من الشارح يعني على انه الرواية  
 وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه  
 للمتكلم والمخاطب والا فالبنا للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جاز  
 ايضا سوارجع الضمير في استغني الى المتكلم او المخاطب **قوله**  
 واسم الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن  
 الفعلية فلانما في عدم المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظائر  
 الجملة الابتدائية وقد يقال فيها اعتبار ان اعتبار افادتها اصل  
 الحكم الرواي الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاد  
 الى خلوا ذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل ضرورة  
 اد الحكم الرواي الذي هو مقتضى الحال المقام وعدها من المؤكده  
 بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافات قوله وصرف العلة اصطلاح  
 النجاة على تسمية حروف مقتررة فيما يليهم مثل ان وان والباء مثل  
 وكفي بالله شهيدا ونظائرها حروف الصلة لا فادتها تاليه الانتقال  
 الثابت وجروق الزيادة لانها تتراد في الكلام فان قلت يجب ان لا تكون  
 زائدة اذا افادت نايبة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت  
 بالوجه لانها لا تغير اصل المعنى بل لا يزد يسبها لانها توكيد المعنى الثابت  
 وتقويته كما نال في نفسها ولما لم يلزمه الاطراد في وجه التسمية لم يتجه  
 اعتراض الفاضل الرضي انه لم يلزمهم ان يعودوا على هذا ان ولام



ولام الابتداء او الفاظ التاكيد اسما كما مت امام لا زوايد **قوله** مترددا  
فيه طالبا له فيه استخدام لان المراد بصير منه الحكم بمعنى النوع  
او الاو قوع وبه قوله الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وبها هنا بحث  
وهو ان الخطاب اذا تردد في انك لست بذياد وانكرت في  
لست بذياد في يوم زيدا في تصور لم يتصور من السامع بعد تردد  
ار انكار في ذلك فاي حاجه الي التاكيد اسما او جوبا اللهم الا  
ان يخصص القاعدة بغير نظايرها او يعتبى للدلالة على حال  
السامع فتأمل **قوله** ظن على خلاف ما انت تحببه به قبل اراد  
بالظن ان له ميلا الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم  
فلا يلزم اندراج الخطاب في المنكر فهذا الاستدراك مخصوص  
بانه لكوننا علماء في التاكيد ودليل في المسئلة الاستقراء فلا يرد  
اغلاق من بعده حسن التاكيد في الجملة الملقاة المترددا لسائل  
مطلقا لكن اعتبار هذا القصد القدر من التفاوت في المتردد من  
يعرف في مقابله بين اداة واداة مع انهم لم يعرفوا في مقابلة لان  
التفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد **قوله** فاما ان  
يجعل مجرد الجواب اصلا فيها الخ اراد به جعل مجرد الجواب اصلا  
متنضيا لا يراد ان يقر بجه قوله لانه يؤدي الى ما قد دفع ما قبل  
من ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب  
بدون ما قبل الامر بالعكس الي تزي ان قولهم الاصل في ابتداء التعريف  
معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون التعريف لان التعريف لا يوجد  
بدون المبتدأ هذا واعلم ان قول يوجب عدم الاستقامة فتأمل  
**قوله** موكد بان واسمية الجليله ان قلت قدر التاكيد بقدر الانتكاز  
والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا ثم وجه التاكيد  
قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جبركم المرسلين الاولين  
بما دبرهم في الضلال ان انكارهم سجا وزعن ادبي المرتبة قوي  
في نفسه

نفسه ناكروا بتاكيد بن **قوله** موكد بالقسم وان والجملة الاسمية  
لم بعد المصم في الايضاح القسم في الآية من الموكدات فالحله قصد كذا الموكدات  
التي ما جملة اجزا الكلام التي وقوله ربنا يعلم من جملة مستقلة **قوله**  
فالبشرية في اعتقادهم انما يتناهي الرسالة لانهم يزعمون ان الانسانية  
بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفك المتناهي  
بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تعالى  
ورسلا لانسان كامل وبهذا سقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة  
من الله تنافي الرسالة من رسول الله مبنا على وجوب كون الرسول من جنس  
المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجازي  
المجازي مجازي **قوله** سبي على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر  
فهذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق  
الظن الثاني اعني المرة الاولى بقوله ان كذبوا وتعلق اذ كذبوا  
بمقدر هو في موقع المفعول بحكاية اي حكاية رسل عيسى عليه السلام  
الايضاح او بحكاية مثلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة  
على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية  
عن الرسل في المرتين لا ينافي ارادة هذا **قوله** لا تخاد المرسل والمرسل  
به قيل عليه بكني في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد  
المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب الخبر سواء تقدم الخبر او المرسل  
اولا ولا يحتاج دخل في ذلك اتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل  
مدخل فيه لم يحتاج الخبر واجيب بمنع ذلك فاسبلغ خبر رجل مخصوص  
تدريعا بل بالانكار سواء اعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغه الخبر  
عن يمين كلامه يرتفع الانتكاز على ان المرسل به اذا كان مطلقا  
قوله انما اليكم مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل  
**قوله** فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح  
لولا يعتبر في مقتضى الحال اقتضا حقيقة الحال لكنه معتبر ولا انتقص



تعريف بلاعة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع مضاعفة بان  
ليكون على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس  
ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لاشك ان المتبادر من  
مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب محله على المتبادر  
وما ذكرها هنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب  
مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف  
**قوله** علي انه لا معنى لجعل انكاره الخ قيل عليه اذا اريد جعل الانكار  
كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامل ارتفع عن انكاره يتضح المعنى  
اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التأكيد كما ان ملاحظة انكاره بمعنى التأكيد  
وعدم معرفتنا الملاحظة الاعتبار الا بالتأكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة  
واعتباره يجوز ان يعبر باخباره **قوله** يجعل غير السائل اي يجعل  
الحائي كالسائل لان تقديم المعلوم انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التأكيد  
وجوب الدلالة على التزويل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء واما  
عكسه اعني جعل السائل كالحائي فلا وجه له فان اعتراضه الفاضل  
المحتفي في الصابطة التي ذكرها لان ترك التأكيد يجوز في السائل فلا  
يجل بالبلاغة فلا يعلم به ولا ينزل يلزم منه تنزيله منزلة الحائي فيقال  
**قوله** له اي للخبر فعلى هذا تكون اللام زائدة كما في رد ذلكم او على معنى  
الاستشراف معني التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التثنية في المنعول به  
اذا تقدم عليه الفعل ولورج منبره الى المعلوم لم يجز هذا التوجيه  
**قوله** انه يشير اي حقيقته الخبر وخصوصيته انما هو ان هذا النبي بالنسبة  
الى المعلوم مطلقا لا بالنسبة الي جميع صور فلا ينافي كون الاشارة في بعضها  
الى خصوصية الخبر والظاهر ان الالة الكونية من هذا القبيل اذ الامر  
بصنع الفلك بعد عاين عليه السلام بقوله رب لا تترك علي الارض من الكافرون  
ديارا من شأنه ان يجعل الحائي مطرودا في خصوصية الاعتراف قيل لئلا  
ان يقول قوله تعالى لمن يؤمن مؤمنك الامن خراسن مع قوله واصنع  
الفلك

الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الدين ظلموا بعد دعائهم عليه السلام  
بقوله تعالى رب لا تترك علي الارض من الكافرين ديارا بول علي انه يحكم  
عليهم بالعز فلا يكون الحائي كالسائل فان قلت المذكوران لا يدل علي  
سبيل القطع علي انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون علي سبيل  
التنبيه قلت ذلك معلوم فلا اعتبار به فالاولي ان ترجع فائدة ان فيه  
اليامتكلم بان تدل علي عظيم سخطة عليهم فتأمل **قوله** وقال الشيخ  
عبد القاهر الي قوله ويعني عننا الفاعل ان ما ذكره الشيخ في اواخر  
الفن الاول من شرح المفتاح من ان ان لا دلالة لها على السببية الا عند  
قوم من الاصوليين يقال استنبه عليهم ان المكسرة الدالة على التحقيق  
فقط بالمفتوحة المعذرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليقتاض  
**قوله** من عرض الحود على الاثا وقد يجعل من عرض الجارسية  
علي ابيع فيكون الغرور على هذا برحمة ووجه التأكيد انه وان عرض  
الريح مشهيا للقتال الا ان معه رجحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني  
عنه ايضا رجحا وانكر تعدد رجحهم هي صار مغرورا ورجحا  
بهذه الصفة والفصل المتقدم كما لا يخفى **قوله** اشارة انه لا ربح  
فيهم واحدا اعترض عليه بان دلالة على الانكار غير متعينة لجوان  
ان يكون اشارة على خلوه هذه بل هو النسب بفراع باله واوثق بظاهر  
حاله ومثل هذا يورد علي قوله لان ثابته في الغفلة والاعراض عن  
العقل لا بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الريح كما يكون اثر الفاعل  
متفرعا عنها يكون اثر الانكار ايضا اثر المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين  
لما يجوز تنزيل عارض الريح مثلا منزلة الحائي يجوز تنزيله منزلة المستكر  
لكن الثاني النسب لزيادة تعبيره فلهذا السبك البينة عليها وكذا الالة  
القرينة اعني ثم انكم بعد ذلك لم تكونوا على تنزيل غير المنكر منزلة  
وجه احتفاظه وهو يتعدد المؤكد قلتم لم يعد اسميه الجملة في الالة  
من المؤكدات قلتم لما تحقق من ان المؤكد اسميه في مقام العدو ولعن الغفلة

هر



ولا ضرورة في حمل الآية عليه **قوله** ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك  
 في سؤله لتزويل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان تركه التاكيد يدل  
 على هذا الاحتمال لتزويل منزله السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم  
 يدل على مطلق التزويل بخلاف تنزيل السائل منزله الخالي فانه لا يعلم  
 فيه اصل التزويل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال ان انزل  
 المنكر منزله السائل يجب تاكيد الكلام الملقى اليه دلالة هذا التزويل  
 بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام ناجا على مقتضى الظاهر  
 الذي هو التاكيد مع مخاطب المنكر ويحتمل تنزيل استناده انكار منزله اخذ  
 فليتأمل **قوله** اما ان يكون معلوما او محسوسا عنده اراد بالدليل معطلم  
 الاصول وهو ما يمكن التوصل اليه من النظر فيه مطلوب جبري لا معطلم  
 المعقول وهو ما يلزم العلم به العلم بشي اخر فله وجه توقف الارتداد على  
 التامد ويجوز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعينة بوجوده منته  
 في نفس الامر ان ذات الدليل ان لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان  
 تأملها ارتد عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر ان التامد لما يتحقق بعد  
 كون ذات الدليل معلومة فلو تفقد معلومية خصوصيته او تقصر  
 لم يتحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني ان تأمله  
 ارتد عن انكاره اذ لا تقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس  
 بحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى **قوله** مما لا يعم  
 ان الحكم به لا يخفى ما في هذا التقدير من سوء الادب فالاولي ان يورد  
 السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التتميد والحكم المذكور مما يشكل  
 ظاهرا لكثرة مراتب **قوله** فيكون نظير التزويل وجود الشيء منزله  
 عدمه اللام في تنزيل ليس صفة للنظر حتى يرد ان الآية حسيته  
 مثال لذلك التزويل لا نظيره ويحتاج الي الجواب بان المراد بالنظر امثال  
 ساحة مع ان المقام ينوب عنه بل لام الاجد فالمعنى يكون نظير لما نحن  
 بصدده لانه نزل وجود الشيء منزله عدمه فتأمل **قوله** احدها ما ذكر

في السؤال

سواء اذ حمل على  
 التزويل او لا  
 94

السؤال فان فيه اعتراف بعدم كون الآية مثالا لما نحن فيه **قوله**  
 وصينته لا يكون مثالا لما نحن فيه فبداي لمجرد الاعتبار المذكور وهو  
 تنزيل وجود الرب منزله العدم واما ان اخذ اليه اعتبار اخر مثل  
 ان يقال جعل وجود الرب منزله عدمه لوجود ما يزيله وقيل  
 لا ريب فيه بل لا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لا نكارهم  
 وجوده انزل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بان ان نزل وجوده ريبهم  
 منزله العدم صار معدوما راسا بحسب الاعتبار فلا وجه للاعتبار  
 ما يترتب عليه من الانكار **قوله** وهو انه ما نفي الرب فيه بمعنى  
 ان احدا لم عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احدا لا يتوابع فيه  
 وانما النفي كونه متعلقا للرب ومنطوقه له ولما كان المفهوم من ظاهرهما  
 نفي عدم الارتباب والمقصود نفي الارتباب اشار الي توجيهه بان فاعل  
 نفي مستوعبا الي الرب والباء محذوفة من ان كما هو اثنان والتقدير  
 ما نفي الرب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد بوجه  
 بان المحذوف هي اللام الجارة والمعنى ما نفي الرب لا احدا لا يرتاب  
 منه ورد الفاصل المحضي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف  
 اب عنه وذلك ان النفي متوجه الي التزويل او لعله تلا يقابله قوله  
 وانما النفي كونه الخ بل لو اوجب ان يقال وانما نفي لكذا او على معنى كذا  
 لم يذكر الوجه الذي اشار اليه هاهنا بقوله ومن يداني الخ وحكم بان  
 المتابعة تقع حينئذ الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه  
 بحث لان المعنى في قوله انما المعنى الخ ليس بذلك المعنى فلا تقع المتابعة  
 ظاهرا والتعلق في صحيح الاولين اقل من التعلق في هذا فتأمل **قوله**  
 لكن ينكره كثير من الاشقياء فيلحقا هو الآية ليس مما نحن فيه أصلا  
 ان مثاله ارباب الحق صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الي الخالف  
 السامع مطلقا والظاهر ان مخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب هو النبي صلى الله  
 عليه وسلم بقوله الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما اتوا بالبينات

ف



انزل من قبله على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من تلقى الكلام لا حصل  
 تقليب غير المتباينين وهم المرسون على المتباينين **قوله** لكنه ترك تأكيده  
 لا يتم جعلوا الغير المذكور لا يقال لا التي لفتي الجنس واسميه الجملة تنبذ  
 ان التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لا نقول لا التي لفتي لما  
 ذكرته تنبذنا كيد استغراق النبي وانتهى راجع الى المحكوم معنى ان لا يخرج  
 شي من افراده ولا دخل له في تأكيد الحكم واما اسميه الجملة فقد عرفت انها  
 انما تكون مؤكدة في مقام العدول ولا جزم بذلك في الآية بالتيقن وقد  
 يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعيض  
 فانه ان كان هناك موكد اخر تحت اسميه الجملة من المؤكدات والا فلا  
 وبان انكارهم يمتنع زيادة التاكيد فلم يجعل كلا انكارا لكان ينبغي ان  
 يؤكد بغير ذلك ايضا عاينته انه كالمتردد وان اريد وهذا لا ينافي جعل  
 الانكار كلا انكارا متاملا **قوله** وهو انه كلام معجز قيل المصير ليس برابع  
 اليها معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على  
 مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمل على مصطلح هذا التطويل راجع الى  
 مصدرنا ملولها اي تأملها والنظر فيها وتزنيها بهذا الطريق **قوله**  
 انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالمشتمل صحيح لان التاكيد المعنوي  
 لا يوكد الحكم كما يرفع انكار الخطاب بل السهو والتجوز وقد رده بما نقله  
 عن الشيخ ولنا راي انه يرفع الانكار كالتاكيد اللغوي بعينه **قوله**  
 فعالمون التجوز قال القائل المحيى فيه سهو لان التاكيد المعنوي  
 لا يرفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يرفع ما هو معنوي  
 من حيث هو كذلك والجواب اننا لا نضم نصريح الشارح بذلك على اطلاقه  
 بل انما صرح في تأكيد المستدالي بان التاكيد بحث في مثل جاني في نفسه  
 لا يرفع التوهم المخصوص وهو ان الحاري عمرو انما ذكر في ايجال سبيل  
 السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد فصور ان توهم المذكور  
 ولا يرفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه

المتوهم

وكذا

وكذا بالتوهم وابصح لا يرفع التوهم المذكور لانه لا يرفع توهم السهو مطلقا  
 كيف قد صرح هناك بان ذلك جاني في قوله جاني الرجلان فلا يرفع توهم  
 ان يكون الجاني واحدا منهما والاسناد اليها انما وقع سهوا وصرح في مباحث  
 الفصل والوصل بان لا ريب فيه لفتي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من  
 غير رواية مع دحضه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وراى نفسه  
 في جاني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير رواية هو السهو لا التجوز  
 ثم لا يخفى ان الخطاب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل ينشأ عنه  
 تعجب المتكلم ويوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر في ملا بسنة  
 زيد لا نفسه واما اسنده المتكلم اليه بطريق السهو لم يستبعد دفع  
 المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام **قوله**  
 لكن المذكور في ذلك لا ينافي اعجاز الم قيل الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال  
 التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك كما ذكر صاحب الكشاف  
 وما في الفصل والوصل مبني على ما اختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة  
 المصم اب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة المقاه نفسا لا ريب فيه  
 فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد  
 يجاب من اصل السؤال بانه لا شك في انها يصرح معهم ذلك الكتاب  
 ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما لا يستلزم الاخر في النظر لهذا المعنى  
 جعله الشك من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكدات  
 الاعادة الصريحة فلا اشكال في ما **قوله** قلت لعل وجهه ان ايراد  
 الكلام الا يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على معتقني لغويين  
 الكناية وهو ان يذكر اللازم ويريد المذموم ولهذا حمل الكناية  
 على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مراد به المذموم  
 ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ  
 على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار الخطاب  
 لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغا



هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصده هذا المعنى بل ما يستلزم  
وهو تنزيه المنكر منزله غيره فانه يستلزم ما ذكرنا استلزاما واضحا  
ولو ادعنا وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورود في مقام خلوه ذهن  
المخاطب فنفس الكلام المورود كناية على تقدير كونها نفس اللفظ  
وذكره على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره كما عرفت بها السكاكي ثم قوله  
يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورود وقوله لا يروق  
الكلام مع المنكر على معنى ان الكلام المسوق مع المنكر على هذا الايراد ان يقال  
الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به المعلوم  
وليس بينهما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد  
المذكور الى المعلوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسحاب يدل بالثبوت  
على ما هو المقصود الاصلى للمتكلم وكان مصيب الغرض من ايراد اللفظ  
يدل على عدم انكار المخاطب مثلاً تنبيهه على ان معه ان تأمله يزول  
انكاره لان المتكلم منزله منزلة غيره منكر فان الغرض من هذا التنزيل  
ايضاً ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع وصورة كما تحققت  
لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيراً الى ان كلام الشرابي لا يخلو  
عن توجيه الاوجه ان يقال انجزا مجرد عن اللوك مثلاً يدل في عرف البلغاء  
دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا التفت الى المنكر وادري ان معه  
ما يستلزم ذلك لعدم ولو اعاد فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم  
الانكار وادري ما يستلزم اذا تأمل وعلى هذا القياس نظاير هذه العبارات  
توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق  
لازم كما هو مدلول عري الخبر المجرد لا نفسه والالكان الفأوه الى  
العالم على مقتضى الظاهر عند دنا المذلول العرفي له خلوه ذهن  
المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم  
لعلمية ما ان تأمله ارتد عن ادكاره بشرط التأمل بل مناف لها  
فلا تحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تحقق اذا التفت ما يدل  
على نفس

على نفس المعنى العرفي وادري ما يستلزم وكذا الكلام في القائل المجرد الى التردد  
على انه ربما يدعي انما ذكر من قبيل مستتبعات الشرايط لا يستلزم فيه  
اللفظ ويمكن ان يدعي بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولاً مطابقاً  
الثاني انه يجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال  
من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم الممكنة بها على تقرير متبوعات  
للمزوم ما تمنا الا نرى ان المذلول الممكن عنه في صورة القائل المجرد الى  
العالم هو عدم جريه على موجب علمه والكنية به اللازم خلوه ذهنه  
فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل تنبئ عدم العلم وان المعلوم  
في القائل المؤكد الى العالم فلا يستلزم لامارات الانكار الظاهرة واللازم  
انكار المخاطب والاول تابع لان الانكار باطني والملازمة ظاهرة والثاني  
متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدعي بما فصل في شرح المحتاج من ان اللازم  
في الكناية يعتبر كونه مساوياً للمزوم او احض حتى يصح الانتقال منه الى  
المزوم فيكون متبوعاً بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتأتى في القائل  
المجرد الى العالم مراد به عدم العلم لان الجدل بمدلول الخبر المجرد اعني خلوه  
الذهن احض من عدم العلم فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعاً للمخبر فتأمل  
الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك  
الا باننا القريبه المانعة عن ارادته والقريبه المانعة  
موجودة فيما نحن فيه لان كالم المتكلم بانكار المخاطب مثلاً تنبيهه  
لنا على ان العلم يرد بالقائل الخبر المجرد اليه خلوه ذهنه فكيف يكون  
ثانية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة  
لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر  
بظهور ما كان ارادة المعنى الحقيقي الذي هذا شرط في الكناية  
وايضاً العالم الذي يليق اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن  
في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت مستتعة بشرط  
انصافه بالعلم على ان المتبوع عن السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي



ان الجملة ولو في محل اخر باستعمال اخر ولا يضر عدم مجواز ارادته في المحل  
 الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى علي العرش استوي كناية عن  
 الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير لم يلزمه  
 ان لا يكون ما استعمل على ترتيبه لفظية كناية بالطريق المذكور  
 مثل ان يقال ايها العالم الصلاة واجبة **قوله** في المهد ينطق  
 البيت وبعده ان العلال اذا رايت نحوه ايقنت بدرامته والمعاني  
**قوله** الجذب فتح الجيم الحث والتجابه الكرم وساطع البرهان من  
 قبيل من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح  
 الواضح من سطع الصبح بسطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر مبتدا  
 خبره ساطع البرهان **قوله** الشرب في الصحاح اشرب الى الشرب اشرايا  
 بامد عنقه لينظره **قوله** دفعا للتوهم التخصيص فان قلت قد مر  
 بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر ولذلك صح استساده  
 وهو من قبيل التي فقد حصل دفع التوهم جزوا بلا شبهة قلت  
 دفع التوهم جزوا بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة  
 يكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التشبيل  
 والاستثنا بذلك الاعتبار لا يصح فيه فتوهم التخصيص باق  
 بلا شبهة **قوله** وكذا الجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون  
 لما تقدم من كوى الخطاب غير منكر ولا متزدد **قوله** كان من  
 المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان الاولى ناقصة  
 خبرها انه لا يكون بتقدير برأيا او بتقدير ذوان جعل الظن  
 بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع امها  
 وخبرها خبران والاخران تامتان وقد جعل للتوهم ايضا  
 تامة وقد جعل زائدة فقوله انه لا يكون خبران **قوله**  
 بل لا يصح بدوئها معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قد  
 لا يحسن ضمير الشأن بل لا يصح ضم هذا الحكم لخص بالجملة الشرطية

الشرطية

الشرطية كما اشار اليه الشيخ في دليل العجز ودليله الاستقوا فليد  
 قوله بل هو الله احد على راي من جعله ضمير شان كما توهم **قوله**  
 ان نضلم مبتدا لقوله ان شوا البيت اراد بالمبتدا المحدث عنه  
 ذكر الخاص واردة العام بقرينة الامثلة فان النكرة فيها البيت  
 مبتدأ في الاصطلاح والبيت لسايب بن ربيعة والشوا اسم  
 من شويت الهم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو  
 والبارز لها ههنا اسم البقير الذي اشتق بالهدكرا كان او اني وذلك  
 في السنة القاصعة وربما كان في الثامنة والجمع بدل كجرويه  
 ككل وبوازا والامون الناقة المولقة الخلق التي امنت من  
 ان تكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة نيات من  
 لزه العيني والغني للدهر والدهر ذوون ويريد ان كل ما  
 ذكر وان كان يتكاد به القاليش لكن الغني مهدي للدهر  
 والدهر ذو ضرب وتارات كما يجب يرجع وكما يتم يقتل وكما  
 يصفى بكر **قوله** ان دهر ايلف الخ التمل المتفرق المنتشر  
 ولغة جمعه وسقدي اسم حبشية الشاعر وقيل اسم موضع قالها  
 على الاول سبية متعلقة بيلف اي بسبب وصالحا او بسبب  
 اي بسبب فزمتا وعلي الثاني بمعنى في والمتعلق بحاله اي  
 يجمع في هذا الموضع التفرقة الكائنة او يجمع التفرقة الكائنة  
 فيه **قوله** وقد يترك تأكيد الحكم المنكر الخ لا يخفى انه لا حاجة  
 الى اخراج هذا المثال المذكور عن الصابطة السابقة فان تولم  
 مع المومنين اسما من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما مع  
 من مزيل الانتكار على زعم المتكلم كما هم ادعوا ان حديثهم امر ظاهر  
 لا ينبغي ان يشك فيه لثبوتها بالادلة الظاهرة فلا حاجة  
 الى التاكيد وقولهم مع شيئا ظيهر انما معكم من باب جعل غير المنكر  
 كالتكيد استعمال الحال على ما يوجب الانتكار وهو ترك مجالسهم

وقوله استعملت فيه  
 السابق الذي ذكره في  
 فينبأ ان الان قد عرفت  
 السام



ما خاطبوا به المؤمنين مع

والتزام احكام الشرع النبوي فكان مطنة لعدم تصديق شياطينهم  
ايها **قوله** ليس جديرا باقوي الكلامين واوكد لها عبارة الكثافة  
هكذا فان قلت ليس ما خاطبوا به لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة  
الفعلية وسياطينهم بالامسية محقة بان قلت ليس ما خاطبوا  
به المؤمنين الخ وفيه نظر لان السوق يدل على ما خاطبوا به شياطينهم  
جديرا بان يكون اقوي الكلامين واوكد فيدل على نبوت القوة  
والوكادة للحكام الذي خاطبوا به المؤمنين مع انه لانا كيد فيه  
قطعا وتجريد الفعل التفضيل عن المعنى التفضيلي عما يجوز  
في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعملها هنا  
بالاضافة اليهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي  
بل معناها اللغوي ولا شك ان للحكام الصادر عن العاقل الغير  
الاراعي قوة ووكادة في الجملة **قوله** او حديدون جمع او حدي بالحاء  
با النسبة للتاكيد كاحري كانه منسوب الي الاوحد تنبيها على عرافته  
في معنى الوحده واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه  
**قوله** اما ان لغتهم الخ اما تعليل لمقدرا فيتركوا التاكيد  
اما لكذا واما لكذا واما المعنى المستفاد من قوله لا في ادعاء  
الخ والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ  
الكشاف حيث قال وذلك اما لان انهم اشارة الي انهم ليسوا  
في ادعاء انهم او حديدون فيه قوله مبنية للتاكيد اي موضع  
التاكيدية له الذي يحقق لبوة فيه مفعلة من معنى ان  
التاكيدية لان لفظها فان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال  
ابوزيد انه لمنية من ذلك اي مختلفه ومجردة وفي الاساس فلان  
مبنية للخبر ومعناه اي موضع لان يقال فيه انه خبر وعي  
ان يفعل خبرا **قوله** انه لدفع الايهام اي ايهام رجوع الظن  
الي كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا الايهام  
انما يندفع

انما يندفع بما ذكر لو كان في الآية الكريمة ما يشعر بكون قوله  
والله يعلم انك لرسوله من مقول قول الله تعالى الا بطريق الحكا  
ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المناقذين بان  
يجعل جاريا مجرى القسم كما في ربنا يعلم انا اليكم مرسلون ويكون قابضة  
بالنظر الي لازم قابضة الخبر كما في باقي الموكدات المذكورة في الآية والجراب  
اذا انه مثل زيد ارسل عبدا الي فلان وهو يعلم انه ارسله اليه  
كان لغوي الحديث غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل  
زيد ارسل عبدا الي فلان وعمره يعلم انه ارسله اليه كان مقبولا مستملا  
في مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا جعل  
من كلام المناقذين كان من قبيل الاول بخلاف قول ربنا يعلم انا اليكم  
مرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والعرف  
ظاهر فلا تغفل **قوله** ولذا ذكر بالاسم الخ **يريد ان وضع الظاهر**  
موضع الخبر يفتي نكتة وفيها هنا التنبيه على ان مورد القسم  
غير الاسناد المذكور اولا وهو كجاءك سلك الوثيرة في عنوان  
بحث التسمية ايضا قال التسمية الدلالة على المشاركة وصرح الشارح  
هناك بان المراد بالاول التسمية الاصطلاحي وبالثاني اللغوي  
فلذا عا داسمه المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كانت  
عني الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل  
في المعرفة المعادة ان تكون عني الاولى كما ان الاصل في التسمية يعود  
الي عين ما سبق فثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول  
بان يعود الي ما في ضمن المذكور من المطلق فلا ريب ان اختيار المظهر  
على المضمحل لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعني المجاز غير  
يختص بالخبر يدل على ان مورد القسم هاهنا هو الاسناد والخبر  
لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الي بيان عدم الاختصاص  
لان قول بل هو ازاله لما عني ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة



المعادة عين الاول عنقولنا استقر عليه باب المص في مثله  
 بالبينهم **قوله** فكانه قال بعينه حقيقة ونهضه مجازا اشارة  
 الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس  
 من يقول انا بالله الاية مناه مضمون الجار والمجرور فمثله مبتدا  
 وما بعده خبر لا بالعكس وقد سئد ان كانه هناك فلا يرد ان يقال  
 بحط الغابرة هو الخبر كما تقر مع انك لو قلت في هذا المحل  
 دور الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه كان  
 كلاما مجردا للذوق ولا يفيد معنى مقصود في مثل التركيب كما لا  
 يحق **قوله** كما جعله غيبا للظاهر حيث قال في لايزال العجايز الخ  
 حد العقلية كدجالة وصنعتها عجاها الحكم المتفاد بها على ما هو  
 عليه في العقل وواقع موقعه وفي جنس المجاز العقلي كل  
 جملة خرجت الحكم المتفاد بها عند موصفه في العقل يضرب  
 من التاويل **قوله** وفيه نظر لان علم المعاني الخ حاصلة  
 ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال  
 لا يقتضي حصولها في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا  
 داخلين فيه اذ يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث  
 عمما من حيث انه بهما يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس  
 كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكورة فانه  
 من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كسائر احوال  
 الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى  
 وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد  
 من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضا واليه نظر  
 المصنف واما اللغويان فمنها نفس اللفظ لا من احواله ايضا  
 وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتأمل **قوله** متعلق  
 بالطرف لنيا بته عن عامله وقد يجتبرون العامل في مثله

عامل

عامل الطرف والحال واحد **قوله** لكن نفي خارجا عنه ما لا يطابق  
 الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر القائل هذا المحشي ان نسبة  
 بقا الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تقليب  
 ما لا يطابق شيئا منها عليه والافهم ما كان خارجا عن الحد بقوله  
 ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم  
 وقد اوجاهه الى اعتبار التقليب لان بقي ضمير التعريف وقوله  
 ما لا يطابق فاعل خارجا اي لغير التعريف على هذه الحالة وهي  
 ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبر بان المفهوم  
 الظاهر من بقا التعريف على حاله مخصوصة بنوت تلك الحالة له  
 في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر  
 كذلك بالنسبة الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار التقليب  
 لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا ينصب قرينة الخ كانه  
 اراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل  
 قرائن الاحوال فانهم **قوله** سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره  
 الخ الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد  
 مخلوقة لهم والمراد بالصورة عنه الظهور منه فيحقق الصدق  
 بهذه المعنى في الموت ونظير ومثال كون المسند مصدرا العجبي  
 ضرب اللص الخللاد برفع الخللاد **قوله** كقوله المومن انبت  
 الله البقل وقوله الجاهل انبت الله الربيع البقل ينبغي ان يعتبر  
 في هذين المثالين عدم اختنا المتكلم حاله من الخطاب لئلا يحل  
 على المجاز فتأمل **قوله** لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى  
 ان القيد الثاني يكتفي بكون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي  
 اذا احتج حاله من الخطاب وقال خلق الله الاعمال كلها لا ينصب  
 قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف الخطاب  
 في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده



لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر بقى لها هنا تامل وهو ان  
 المعتزلي اذا قال قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بجماله و  
 يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة و مجازا في حاله واحدة  
 اللهم الا ان يمنع استحالة بالنظر الى شخص **قوله** والا اول لا يكون  
 اسناده الى اخره فيه نظر لان المعنوم من كلامه ان هذا  
 القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق لقوله  
 عند المتكلم في الظاهر قديمتا وله هذه الصورة اذ لا يفسد القوة  
 من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله  
 بل ينسب قائله اليها بكونه اي الى الحاشية والجنون **قوله** بنا على  
 سهو او نسيان الفرق بينهما ان السهو مما يتنبه صاحبه باذني تنبيه  
 لا نه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن  
 المدركة والحافظه معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمزهر مما سياتي  
 من كلام العلامة في توجيه قوله صاحب المفتاح غير مطلوب بمتجوز  
 ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي  
 وبهذا فتوجب عن مناقشه الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو فكان  
 قوله في المساور اشارة اليه تامل **قوله** اعتقادا على انه يفهم مما ذكر  
 في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التأكيده ويل فيه انه لا تأويل  
 في تعريف الحقيقة لتقابلها وان لم يكن فيه تأويل وضبط فربما على ان  
 المراد خلاف ظاهر يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده **قوله**  
 على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للجناس من قصده ترفي  
 بها احادها مخراحيه تقول بما عجول على بؤ تطيف به لها جنينا  
 اصغار واكبار لا قسم الدهر منه كما ذكرت فانما هي اقبال وادبار  
 وما با حزن من حين فارقني صخر ولله هرا حلا واسرا وان صخر القائم  
 المهداة به كانه علم في راسه **قوله** العجول الناقه الواهله التي فقدت  
 ولدها والبو حبله فضيل حتى يمتن لتترو الناقه لنها عليه تسليبا

منها

منها به وتطيف من الاطافه في الصحاح المان به اي الم به وهو ربه راجع  
 الى العجول والمجود ربي به الى ابو والاصغار والاكبار جعل النبي صغيرا  
 اركبيرا وهما هاهنا بمعني المفعول بيان للجنين واحاي النبي جعله  
 حلوا ومراره جعله مرارا تمام الاقتدا **قوله** الى بني مفسول اي خال  
 عن المزايا والخصوصيات كالشي المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه  
 السجسه والنسابة العالم بالانسان والثالث المبالغة قوله وجوابه  
 ان لفظه ما في التعريف عبارة عن الملابس والقريينه عليه قوله فيما  
 بعد قوله ملابس ستي يلبس الناعل والمفعول به الم فانه اشارة  
 الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل  
 والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة **قوله** ولا سنادا الى المبتدا  
 عنده ليس بحقيقة ولا مجاز الم فبيد بحث من وجهين احدهما ان المراد  
 بالملابس العنق هو الناعل والمفعول الحقيقة ان لا اللقطيان ولهذا  
 قالوا في عيشة راضية مثل ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول  
 من ان غير العيشة فاعل لفظي وفي جري النهر وصام بنارة وبني الاير  
 السريته انه اسند فيها الى الملابس الزهرا مكان والزمان والسيد يعلم  
 انما مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هي فاعل  
 بحسبه ولا شك ان الناقه فاعل حقيقي للاقبال فبيد حل قولها هي اقبال  
 في تعريف الحقيقة ولا ينبغي جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولي  
 ان يصار في حله الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المعنوم من  
 قوله سابقا في صدر دفع اعتراض المصنف عن السكاكي وكفان قول الشيخ  
 عبد القاهر الخ ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه بخالفته  
 تكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض  
 لصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد جاب عن الاول بان  
 المراد بالفاعل هو الناعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل  
 الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في ابواب في



والاسناد الى المبتدئ ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف  
وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المصنف وانما ذكره ما سبق  
المسح ان قولنا الانسان جسم لا يسي حقيقة في الاصطلاح  
**٤** فثبت وما الى المطي بنهايم **٦** لقد ملئتني يام غيلان في الشري **٥**  
والشري هو السر في الليل ومعني البيت ظاهرا وجوابا بان معناه يريد عليه  
انه يستلزم انه ما صام النهار بل الانسان فيه مجاز فانه لو ادى بصورة  
الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الي غير ما هو له قطعا مع انه  
حقيقة **فالصواب** في الجواب على ما نقل عنه وهو الله اذ يقال  
تختار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز  
العقلي الامموع اذ لو اريد بما صام نهارا فافطر نهارا لم يكن اسناد  
الي ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد في الصوم  
عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا يصير واما انها ذكر صائم  
فان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار بحقيقة كذا في قوله انها ذكر  
صائم ام انت وكونه الصوم المستدل الي النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس  
بمعارض في العضود **قوله** دسبي مجازا حكيا اما شميته مجازا حكيا وان  
كان المجاز يقع في الاضافة والابتاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او متدا  
اولا ان الحكم اشرف واما شميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في  
الشق ايضا فلان المجاز في افعول التخي فرع المجاز في الاثبات مجازا  
كره الشارح اول ان الشق ما لم يعمل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل  
عنه واما شميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشرف اول ان الاسناد بمن  
مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن استعمالها في  
الحقيقة اعتبارا ببلانته لكثرة فوائده **قوله** اي غير الملابس الى  
تقييده ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو  
له وهو ما و ملابس غير ملابس هو له وانما لم يقل الى ملابس لا يكون له  
ايما الي انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون  
الاسناد

الاسناد حقيقة كما سيجي ولو قال اسنادا الي ملابس لا يكون له سر  
يتم هذا المعنى **قوله** يتناول لا يخفى ان قيد تناول يعني عن قيد  
غير ما هو له اذ لا تول فيما هو له وكأنه انما لم يكتف به لان دلالة على الغي  
المذكور التزامية مجهزة في التعاريف **قوله** يطلب يوول اليه من  
الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه **٥** من العقل يريد ان تناول  
طلب المال والمال اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المخرج بمعنى المخرج  
اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية  
ولن العقل ابتداءية ومن العقل حاله اي تطلب الموضع كائنا من  
جمله العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر وحصل الكلام  
انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي  
اي ان موضعها ما هو وكيف ينبغي ان يكون هي يكون على ما هو  
في العقل ان لم تكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيا في فان قيل  
لما قصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة  
في نفس الامر ان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان  
تطلب ولا يظفر بها في الحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن ايراد  
الشق الثاني تنبيه الي ان المال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق  
له في الخارج ولما قصر على الاول لربما غفل السامع عنه **قوله**  
وحاصله ان تنصب قرينه اشار الي ان نصب القرينة ليس يعني  
التاويل ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عينا  
نصبها لكن مطلبها بعد الاسناد الي ملابس غير ما هو له ليس الا  
لنصب قرينة مانعة من ارادتنا وفيه بحث اما او فلا لكان اذا قلت  
جري النهر واراد ان اثبات الجري له حقيقة لصدق عليه انه اسناد  
الي غير ما هو له على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استقام  
قنات الجريان لم تمنع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما  
ثانيا فلانه اذا حمل تناول على نصب القرينة لم يكن لقوله



ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التناول  
ملاحظة مناسبة ما اسند اليه اهوله في الحقيقة ومناسبة اياه  
كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتز في خلق الله الافعال كلها  
بالتناول والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله  
والقصد بيان للتناول وعليه هذا لا يلزم فقول المثال المذكور في ترويض  
المجاز كما لا يخفى واماننا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة  
المخاطب لئلا يتلبس المقصود بالكلام عليه والتناول انما يحتاج اليه  
لمصحح اصل الكلام وكونه جاريا على القرائين فكيف يكون احدهما  
حاصل الاخرى ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المواد بنصب  
القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا منقود في المثال المذكور  
وعن الثاني بان ذلك ذكر بوطية لتقسيم القرينة الى لفظية وعينية  
وعن الثالث بان علما هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء  
لمفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطاً عند الاصوليين فالظاهر  
ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التناول على نصب القرينة  
على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في هذا كون القرينة لا محل فمهم الخاطب  
**قوله** اي للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به  
معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه  
وان اراد الالتقاء عليه لكونه اصلاً ويكون المراد اي للفعل ومعناه  
ورد وعينه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسة  
لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا  
يلابسان المفعول به اذ لا يقضاه ويمكن ان يختار الثاني اذ  
لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه الاسور المذكورة ملابسة  
كل منهما لعدمنا بل التفضيل فيه موكد الى السامع العالم بالتواضع  
وايضاً لا يلزم اتحاد الملايس والملايس يجوز ان يكونا متغايرين  
وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليتهم **قوله**

لان الفعل

لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان المفعول حقه مثلاً هو الواقع  
بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى  
قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فذل الفاعل وبعد  
اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلاً وانما يتغير بضم  
وهو ليس بما خوذ في مفهومه ولومع انه ما خوذ فيه فالمفكر بعد  
الاسناد لها هناليس الا بالنصب واما في المفعول حقه مع تغيير بضم  
بأسناد الفعل اليه يتغير في اخر معتبر في مفهومه فكذلك التعليق  
في البوابة وهذا التعليق في جهة لتجريد الاسناد الى احد هادون الاخر  
**قوله** اسناده الى الفاعل اذا كان مبنياً له حقيقة اراد بان الفاعل  
ما يقوم به الفعل عند التكميل في الظاهر فلا يرد ان قوله المجاهد  
انبت الله الفعل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل الى **الشيء**  
**قوله** وغير المفعول في المبني للمفعول فان قلت قولنا ضرب في يوم الجم  
ولما دار **قوله** للتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول  
اي غير المفعول به بشكل التعريتين طردا وعكسا قلت بل هو اسناد  
الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرها **قوله**  
للملابسة مجاز يورد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار والمنا  
حقيقته مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه الى غيرها ويمكن  
ان يقال المراد من غيرها هو الزمان والمكان والسبب بقرينة  
السياق فنوق بينهما وبين ظرف الزمان والمكان والمجاور والمجاور الذي  
اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملايسة بالمعنى الذي ذكره  
يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانف  
خير بان هذا الجواب يدفع حصوله في المجاز ولا يدفع حرجه  
عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل الى علي  
التمثيل وبناءه على الظاهر الاعلى **قوله** يعني ان ذلك لا تغير  
يشابه اغاثر الملايسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها

لا بد



بلا بسمة الفعل لغزها هوله مع انها تكفي لاستناده اليه لان المصنف  
**القول** اقتفى اثر صاحب الكشف لي جعل لهذا المجاز بطريقا  
 مستغارة حيث قال في الايضاح واستاده اي غيرها لمضاهاته  
 بما هوله في ملا بسمة الفعل مجاز وطريق الاستغارة ان يكون علمتها  
 المتشابهة ولعل الباحث عجا اختياره ان من ملاحظه المشابهة المذكورة اخل  
 وانتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هوله الى غيره وان كن فيه مجرد الملا بسمة  
 المذكورة **قوله** وانما الغرض من تشبيه الخ لا ان فيه استغارة اصطلاحية لانها  
 لفظ استعمال في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ **قوله**  
 كقولهم عيشه راضيه مذهب التحليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى  
 ذات رضى حتى تكون بمعنى رضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكك به قول  
 السائلان هذا السبا يستوي منه المذكور والموت ويمكن ان يجاب بجواز كونها  
 للمبالغة لا لتأنيث كعلامة **قوله** فهو بمعنى المفعول اي يجب المعنى  
 المتعارف المتبادر الى النهم وان جاز ان يكون بمعنى التاليف ولغزالم يتد  
 والصواب ان يمثل الخ **قوله** وداهية دهبها الراهية الامر العظيم  
 ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهنه  
 داهية دهبها ودهوا وهو يؤكد لها **قوله** احدها وصف الفاعل  
 الخ السؤال الاول مع جوابه قد اسير اليها فيما سبق وانما اعادها هنا لان  
 الغرض من الاصل فيما سبق كان بيان عدم الطراد تغريف الحقيقة والمقدور  
 اصلها هنا لبيان انعكاس تغريف المجاز وكما بينهما **قوله** والاليم  
 هو المعذب فوصف بمفعله الالم الومع فان جعل الاليم بمعنى الالم علي  
 صيغة التامع اي المتوجع بالمعذب على صيغة المفعول والالان فعل  
 المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل لملا بسمة وقره  
 عليه ويجعل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي المومع  
 مثل السامع بمعنى السمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل  
 لكن صاحب الكشف اشار الى تفسير قوله تعالى بديع السموات والايه الا  
 ان النعير

ان التفعيل بمعنى المفعول ليس يثبت **قوله** واستند الى المفعول بواسطة  
 فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف في الملا بسات  
 شاملا للمفعول بواسطة وبلا بسمة الفعل اياه بواسطة الحرف فاي حله  
 الى افراد هذه الاشياء بالذكر الاليم الان يقال النكتة في المنزع ازالة الغدلم  
 والادري انه يجعل ذلك من قبيل المكان بنا على احده اعلم من الحقيقي وغيره  
**قوله** والعتبر عند صاحب الكشاف الخ يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس  
 الفاعل على المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال  
 البعيد والعذاب الاليم على ما نقله السارح عنه وبعد ان ظهر ان الاقرب  
 من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى **قوله**  
 او لطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل هذا الوجه  
 ان المجاز العقلي وان كان يوجب في السبب الاضافية والايقاعية  
 الا ان التعريف المذكور يتناولها ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور  
 بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصرح الكلام او المترم له ولخف  
 سبب اطلاق المجاز العقلي على ما لا يسهله هذا التعريف وعلى هذا  
 التوجيه يصح ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد الصريح والالان  
 يتناولون التعريف المطلق لانه لا يكون للمجاز العقلي في الاسناد عام  
 لخم تحتاج الى جعل الصريح في قوله وهو اسناده الخ راجعا الى المجاز العقلي  
 المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي  
 لا الى نفس المذكور اذا لفظا هو ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر  
 لا مطلق النسبة وان القسم مساوي للمقتم فتأمل فان قلت كيف يوجد الاسناد  
 الضمني المجازي في مثله **قوله** كوكب الخرفا فانه مجاز عند الشرح قلت  
 باعتبار ما تقر من ان في السبب الاضافية اشارة الى سبب جبرية فالاسناد  
 الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقوله كوكب الخرفا  
 اذ معناه الكوكب مختص بها بما على الهيئة التركيبية في الصضافة الاليم  
 بوضوح للاختصاص التامد الصحيح لان خبر عن المضاف بان المضاف اليه



**قوله** وقد يكون كناية لا يخفى ان قوله سئل الهموم من قبيل لا يطعوا  
امر المصنفين وخوذه نفي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبار  
جعل الامر مطاعا وجعله امرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكاني اسنادي  
ورما يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكاني الاسنادي لان ايقاع التسليم  
على الهموم مثلا انما يكون مجازا لنفسه كونها محزنة **قوله** علي ما يفهم من  
ظاهر كلام السكاكي والمصنف اي اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما  
انتهاءه من كلام المصنف قطاهروا اما انتهائه من ظاهر كلام السكاكي  
فلانه فسرا مجازا للكلام المقاد به الظاهر حمل الكلام على المصطلح دون القوى  
**قوله** افادة الخلفان لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلفان ليعلم ان  
بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به الاسم  
في الخلفان والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة ابعث بواسطة  
وضع **قوله** ولما قيل ان يقول الخ اعترض عليه بان الخ مخالف لكلام السكاكي  
لان خوف قول الدهري انبت الربيع البقل بين درج حينئذ فيما عند العقل  
لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف لو قال خلاف ما عند  
العقل كما زعم لخروجه بلفظ الخلفان لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري  
فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا اعتبار  
ان المخاطب هو الواحد في عقده انبات الله البقل لانا نقول نحو كسي الخليفة  
الكعبة يتدرج حينئذ في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور  
فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كونا الحاصل في ذهن المخاطب كسي وسئل  
مع ان السكاكي جعله ما لا يندرج فيه فلذا احكم ببطلان العكس ونصوب  
الكلام في صورة تصور السامع مجرود كسي الخليفة من غير ان يحظر بيانه كسي  
تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويحجب عن اصل الاعتراض بان المراد  
بقوله لبلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدو له عن خلاف ما عند  
العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان التاثيرتان  
معاً يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذا لك المعدول  
عنه

عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو  
عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الاخر **قوله** وعليه هذا كان الانسب  
الى منه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة وذلك  
بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما  
كان خلاف الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقول يخرج نحو قول  
الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولا يمتنع عكسه اذ لا يقول  
يخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه وانما يتعزز  
له الشارح لظهوره مع تعلق الاعتراض به كما لا يخفى **قوله**  
ما ذكرت من تقرير الكلام المصنف مشعرا في عبارته صريح  
في ان المشعر بما ذكر ما ذكره الشارح في تقرير كلام المصنف لا كلام المصنف  
لنفسه فالمشعر قوله الشارح في اننا تقرير كلامه بل يخرج قول الجاهل  
ايضا فلا يبطل طرد تعريفها نحو قول الجاهل ايضا فامل **قوله**  
وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقربه ذكره في مقابلة الحقيقة  
يعني ان العبر في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة  
تقييده بما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر بقربه  
على تقييده غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له  
ذوق سليم **قوله** فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول  
الجاهل اليه فاسند فيه بحث لان قول الفيلسفي لمن يعرف حاله العالم  
حادث قصد الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد  
الى ملاسبه غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان ليس بمجاز فلا يضيع  
تقدير التاول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لا اشتراكها في اخراجه  
مع انفراد كل منهما بغايه خاصة غايه ما في الباب ان اسناد اخراج  
الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا يثبت الحكم بصياغة القيد  
الثاني وسناد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام هذا الاسناد  
المعتد به ومثل ذلك غير معتد به **قوله** قلت اراد بالاسناد اليه



الخ قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه  
 ما هو له في نفس الامر كما اشترنا اليه لا ما هو اعلم منه ومتناول الاقسام  
 المذكورة وان صح تقسيمها اليها فلا يصح ان يواد في التعريف قبل الخوانه  
 غير وارد لان غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر رد ان نقض  
 الاخص اعم من نقض الاعم وبنيته نظر لان تفسير المعبر بالمعبر حيث  
 قال اعني المعبر في الواقع او عند استعماله على ان السارح لم يجد المعبر  
 على معنى البز كما في قوله ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله  
 على بني معابر كقوله فنصرة السارح بان غير ما هو له سلب ما هو له  
 ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور ثم كان الظاهر ان يقول  
 الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو  
 له في نفس الامر لا غير ما هو له الذي اعتبرنا السارح العموم فيه كما يدل عليه  
 قوله اعني المعبر في الواقع او عند استعماله في الحقيقة او في الظاهر فانه  
 اراد كما ان المبادر ما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المبادر من غير ما  
 هو له الغير في نفس الامر **قوله** وحسين يدخل نحو قول الجاهل  
 اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع **قوله**  
 ما لم يعلم او يظن لم يجد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب  
 من قبيل عطف المعني على المعني اذ المعني على عموم النفي للعلم والظن وهذا  
 العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا قطع منهم انما اوكتروا ولو  
 اعدوا بما يتوهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعني  
 على احد المتعنيين واعادها السارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على  
 نفس الفعل المجزوم لا منوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تقرر  
 او بمعنى الى كما في قوله لا زنتك او تقصيني حتى او الا كما في قوله لا تترك  
 او تسمي بالمعني ان الحمد منتف ما لم استنسا العلم الى تحقيق الظن او الا ان  
 يتحقق فان الله الحمد يوجب حينئذ ايضا **قوله** يعني لم يعلم ولم يستدل  
 به فثبت ان قوله بعد عدة آيات الم تر لما نادى بصيبيه و اوصيته

عماد وسم الوصي يرد على ان الصلوات العبدية لم يمتد باسناد الا  
 سبابة والافئنا الى كبر العذرة وسرايها ظهروا بل دلالة اظهر من دلالة  
 قول الى اليوم افضاء قيل الله الخ على ان ابا اليهم لم يرد ظاهرا ذكره ان  
 قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسنادا لافئنا الى قيل الله بالمجاز  
 على انه السبب وان كان منوطا بما سنده الا ان **قوله** وان الله  
 المجري والمعيد الخ وجه الدلالة ان من قال بامر الله وارادته وان  
 طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامر الله تعالى ونقدهس يكون مسئلا  
 والمسلم قائل بان الامور والاعادة والانشاء والافئنا من الله تعالى فان  
 قلت لم يعكس بان يحل قيل الله تعالى على المجاز قلت حل كلام الناقل  
 على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح **قوله** وصيغان قد به  
 لان الاسئلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل والافئنا ان يكونا حقيقين  
 عقليين كخوابت الله فصل الربيع ومجازين عقليين كزاجري  
 النهر اطاعة امر فلان ومختلفين كزاجري النهر اطاعة فلان واجري  
 الا اطاعة امره **قوله** وكذا المراد بسباب الزمان ازدياد قواها النامية  
 النامية فهل سباب الزمان يعوم به وازدياد القوي انما يعوم به  
 لا بالزمان فلا يقع ارادة منه واجيب بان الصير الى حذف عطاف اي  
 وقت ازدياد قوي الارض وليس يعني ان الوقت ايضا لا يعوم بالزمان  
 بل نفسه فاجوب بان حمل الازدياد على المنقضي فانه قد يحس متعديا  
 ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوي يعني كلام  
 السارح بحث وهو ان تفسير الاصل بتصحيح القوي النامية في الارض  
 لا يناسب تفسير سباب الزمان بازدياد قواها النامية اذا معناه قولنا  
 ازدياد قواها النامية تهيج القوي النامية فيها بل ذلك الازدياد  
 غير هذا التمدد والاولي ان يقتصر في تفسير الاصل على احداث النصار  
 وما يناسبه مما يصلح ان السباب الزمان بالمعني المذكور **قوله** واختصار  
 الاقسام في الاربعه ظاهر على من ذهب المصنف فيه بحث لجوان كون



طريق المجاز العقلي او احدها كناية والتناية عند المصنف قسم لكل  
من الحقيقة والمجاز وان كانت الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول  
المصنف وانما هي اربعة على قصد الحصر فان قلت مراد حصر اقسامه  
باعتبار حقيقة الطرف ومجازية لا الحصر باسماط الطرف مطلقا  
قلت فحينئذ لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع حمل  
المجاز على غير مصطلحة وهو المستعمل في غيره ما وضع له مطلقا  
لان دفاع الاشكال بمثله عن السكاكي ايضا فتأمل **قوله** ولما على  
مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون  
المسوق في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهارة ونهارة صامم والجملة  
من حيث هي جملة لا تكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه  
صرح في تعريفها بالكلمة فلا يخصص الاقسام عند في الاربعة وحمل  
الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف ان يحمل على المتبادر  
ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصريح منه بالكلمة انما  
هو القسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المنزويين بناء على انهما اللز  
دوراننا واشتهر استعمالا على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز  
العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاستناد خاصة او نقول  
المراد بالكلمة العقيدة الواحدة وما في حكمها والعريضة على كل من  
الامر من انه قسم المجاز الدعوي الي الاستعارة وغيرها والاستعارة  
الي التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية كما هو مركب  
قطعا مثل اراك نغذم رجلا وتوهنا خزي والقول بجواز كون  
القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما نقرر عندكم واذ اشته  
وصف الجملة بالمجاز ثبت وصحتها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز  
باعتبار الاستعارة الموصوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي  
يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الي نهارة او اسناد اسم  
الفاعل الي ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الي زيد فانهم

**قوله**

**قوله** نصب على انه معقول به ليقولوا او الكفرتم على تاديله بحدوثه  
اي على الظرفية اي فكيف له بالقوى في يوم القيامة ان كفرتم في الدنيا  
وانما قال ان بقتيم على الكفر لان الخاطب بالآية لم الكفر فالمعنى  
على بقا الكفر وقوله يوما يجعل الولدان شيبا يدل ان يوم القيامة  
او نصب بغير برأعي وذكره ثانيا لتقريبه شأن ذلك اليوم وهو  
له **قوله** اجر فضل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجوب في الاولين  
اي انكاره ونفي على غير ما حقه ان يوفقا عليه لاسنادها كما في الواجب  
وفي الاخير بين انشا معاير للاسناد والهي **قوله** اي من جهة  
العقل احسن جهة العاقبة اشارة الى ان عقلا وعادة متصوبات  
على التمييز من نسبة الاستحالة الي القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله  
ولم ال جملتها انهم صرحوا بان الفعل المسند الي المميز في الاصل قد يكون  
ما يلا في الفعل المذكور في الاستقاق لان نفسه وما نحو فيه من هذا  
القبيل فان الفعل والعادة هو المحمل وبهذا يدفع كلام الفاضل  
الحكي ولك ان تقول ايضا المراد هاهنا باستحالة التي هو الحكم بكونه  
محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اخفى الاستحالة مصان الى القول  
والفاعل محذوف وهو السامع لغويته ان فزيته المجاز عد السامع  
ظاهر الكلام محالا فنقول عقلا وعادة تميز عن هذه النسبة  
اعني النسبة الى الفاعل اي عد عقلة او عادته تأمل **قوله**  
لان العقل اذ اخلى وطبعه وفي بعض لان العقل اذ اخلى ونفسه  
وهو سمي من قلم الناسخ لان الشيء الذي اخلى العقل ونفسه بغيره  
**محال** ليعده محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصح مثله تزيينه  
للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل خطيبا على الدعوي **قوله**  
لمت بما سجد العقل اي بالبدعيه على ما هو معنى الاستحالة  
الفعلية بتفسيره هاهنا وان كان قول الدهري ما سجد العقل  
بالنظر الصحيح **قوله** بجوان ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلوه



الوضع عن القابضة وكان عينا والتم محال والجواب منع انحصار  
 القابضة في الاستعمال فربما كانت صحة القول او منع بطلان الاسم  
 اذا تعيثر مراد به ما لا يتصور به قابضة غير لازم او ما لا يترب  
 عليه غير محال **قوله** لمعرفة ما عمله او مفعوله انما اول معرفة  
 لنفس الحقيقة اي لنا بمعرفة الفاعل والمحروف الحقيقي اشارة  
 الي ان ليس المراد معرفة لنفس الحقيقة اعني الاستناد الى ماهر  
 ان معناه اسرها فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل  
 انه لا يلزم ان يكون لكل محال عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر  
 لذلك في الموضوعين ورد بان الكلام في المعرفة في الوجود ومعرفة  
 الشيء لا يتوقف على وجوده **قوله** اي يزيدك الله حسنا وفيه  
 تبيد الزيادة محال عن الاطهار اذ لا معنى لا يتنازع زيادة الله  
 على الحسن الكاين في وجهه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي بزيادة  
**قوله** سوى الحق قيل من جملة الناح المحقق احد الله بخطه بنا على ان  
 المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي بديل الحصر فلا يصح استئنا الحق  
 منه وانت خير بان الحمل على الانتطاع ماله مساع **قوله**  
 بالاعتبار اذن لا قيل المراد بالفاعل في قوله يرجع اليه الفعل المستند  
 في الكلام كالاقدم ومعني لازم الذي يرجع اليه ذلك الفعل المستند  
 بالنظر الى المقصود كالقدم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدمه  
 استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المحال في اللفظ المحض ان الاقدام  
 مستعمل في معناه المتنوع له لكن لا لانه مناط التفي والاثبات  
 بل يستعمل منه الى القدم الذي هو المقصود الاصل في تحصيله لا يكون  
 اقدم مما لا يكون كناية ودالكناية من الحقيقة دون المحال كما ان  
 اليه السكا في بقوله والحقيقة في المنفرد والكناية بشر كان في كونها  
 حقيقتين ويقتربان في الضريح وعدمه وبهذا التفسير سقط ما يقال  
 ان اراد بمعنى اللفظ سلا في اقدمي جعله قادم فلا يلزم انه موجود

على الحقيقة

على الحقيقة وان اراد بالقدم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن  
 التي سمينا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المحال في اللفظ وانما يلزم اذ  
 كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحق ان قول ان كان معنى  
 اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن محالاً فيه لنفسه يدل على ان  
 مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله قال  
 القدم بوجود حقيقة لا يطابق المعلن الا اذا صبر الى ما قبل من ان  
 من ان الاقدام المستند الى الحق محالاً حاصل معناه القدم **قوله** الحق  
 فالقدم ها هنا بمعنى حقيقي للاقدام المستند الى الحق محالاً ولا يخفى  
 ما فيه من النقص والاضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع  
 اليه اللفظ اي اقدمي وهو القدم بتريته ما سبق فليتل **قوله**  
 اذ لا معنا لقولنا خلق من شخص يدق اذا قيل لاسم ذلك الجواز ان  
 يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب  
 بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه لا ان ها هنا ما يمنع عن  
 الحمل عليه وهو وصف الما يكونه من بين الصلب والترائب اذ لا  
 معنى لوصف الشخص بذلك وهو مراد الناح من قوله اذ لا معنى  
 لقولنا الخ اي لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود  
 ما يمنع وانما لم يصح بذلك اكتفا بالظاهر **قوله** ولومتل  
 بقوله تعالى فما رجعت نجارتهم او قوله فنام ليلي الخ اوله يارب  
 قد رجعت عن هلي والشعب يتسكن الغن النجبة تهيج الشر  
 ولا يقال شعب بفتحها **قوله** كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام  
 وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ضميره الاخر  
 او يراد باحد ضميريه احدهما ضمير بالآخر فتل لما لم يكن للنهار  
 معنيان لان النهار الذي ادعي كونه صايم ليس شيا غير النهار جعله  
 ضميرها بالاستخدام لانه وقيل الكاف منه ليست للتشبيه بل هي  
 كما في قولهم الاسم كزيد وفيها بحث اما في الاول فلان سوق الكلام



على ان المراد بالتميز الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين  
الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو  
في الحقيقة تعريف المشابهة التي بين تلك المعلومين المثال كما ذكر  
في الواقع فالاقرب في الجواب الحد على حذف المضاف اي كسابر الاستخدام  
على ان صحة تشبيه الماهية العقلية بحزبها يستلزم صحة العكس ولا يجوز  
نحو المشهور في العبارة الاستخدام بالحق المعجزة والادال المهمة من الخدمة  
كما جعل المعنى المذكور اولاً تابعا وخامسا للمعنى المراد ويجوز ان يكون  
بالادال المعجزة مع الحق المعجزة او المهمة وكلاهما من القطع كما ان الضمير قطع  
نما الاسحققة من الرجوع الي المذكور **قوله** ويستلزم ان لا يكون  
باللها لعمامان الخ يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن تطايروه بجل المست  
على المجازي ياها مان سرلي بالبناسلا فيصبح البدالة والخطاب معه  
لولا ما بينهم من كلامه في تعميم الاستعارة بالكناية لهذه الصورة ايضا  
**قوله** وجوابه ان مبني هذه الاعتراضات الخ كون مؤلف السكاكي  
ما ذكره الشارح المحقق ظاهرا من نظري في المحتاج وبه يندفع اعتراض  
المصم نعم يرد على السكاكي ان الالفاظ الحقيقية تمتنع قيامه بالتأدار  
الادعاء حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالاختصاص بصير  
سعيه في تقي المجاز العقلي بنظمه من سلك الاستعارة بالكناية  
طالعا **قوله** **اعتراض قوي هو انه** فتم المجاز العقلي الي  
المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الي المصرفة والمكنية فيكون  
المكنية مجازا مع ان المنه في قول الكندي وان المنه اثبت اظنارها  
ستعمله في الموت بادعاء السعيه له فيكون مستعملة فينا وضوله  
بالتحقيق ون غير ما وضعت له بالتاويل رد بما يجاب عن ذلك  
بانما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر بعد امر خارج  
ما خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنه مستعملا  
في غير ما وضع له ون نظرا لان المنه جعلت في ذات السبع لا انها

احذرت

احذرت مع السبعة حتى تكون مركبه وهاهنا بحث وهو انه  
يمكن تقرير نظر المصنف على وجه ينبغي على الاخرى القوي  
المذكور لتعلم البيان بان يقال كون هذه الاستله المذكورة من الاستم  
بالقناية يستلزم غير السكاكي ان يراد بالمذكور الشبه به ٧ منه  
لواريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم  
البيان لكنه ثابلا بها من المجاز فلا يراد الشبه بل المشبه به  
واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المصم ها هنا فعلم ان مبني النظر  
المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي الموعود ببيانته  
تعليم البيان **قوله** اول الحق لجين الما وجه اتيانته عن التشبيه طاهرا  
لا معنى لا اعتبار الاستعارة فيه قطعاً فتبين ان المقصود منه  
التشبيه بخلاف قولنا مناره صايم فان دفع ما يقال من ان مناره  
صايم ولجين الما كلاهما يشتركان في التركيب الاضائي والاشتمال  
على ذكر طرفي التشبيه غاية الاقران الاولين باب اضافة المشبه  
الي المشبه به والى الثاني عكسه فالعقود بانها احدهما عن التشبيه  
دون الآخر حكم **قوله** قد زرا زراوه على القراوله لا يجي بون بلا  
علائقه البلا بلسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب بيل بلا اي صار  
فلما واذا فتحت بالمصدر مدت قال العجاج والمر، يتلوه سبلا  
السربال كوالديا واختلفت الاحوال والخلال شعار تلبس تحت  
الزبد تحت الدرع ايضا وزر يعني شد من زررت القمص ازره  
بالضم زرا اذا سددت ازراره عليه والازرار جمع زر بانفع كالوا  
جمع ثوب او جمع زر بالضم كاجمع قرة وزر القمص معروف  
**قوله** مع الشئالة على ذكر الطرفين اما اذا جمع ضمير ازراره الى المدح  
نظاهرو اما اذا جمع الى القلالة بتاويل القمص كما قيل فلان ضمير  
علائقه راجع الى المدح فذكر الطرفين حاصل باعتبار **قوله**  
انما هي في ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها

ح



لم يجمع جعلها صفة لعيشه الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب  
 اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور  
**قوله** فمن اضافه المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول  
 بان المضاف اليه ضمير والتخير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان  
 الصوم يستغنى عن الاستدلال باللفظ **قوله** لو صح ذلك لوجب عند القائلين  
 الخ من الملازمة لجواز ان يقولوا بصحة احتمال وجه آخر غير كالمجاز  
 العقلي واجيب بان مبني الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث  
 اعتقد اعتقداً ماصلاً رعن البلغة ما يري من المجاز العقلي  
 ليس فيه الخوض في الاستدلال في المسند اليه وفيه نظر ان  
 ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احداً لم يدع ان ما وقع في ترك  
 اللفظ من مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان اللفظ لم يقصد  
 بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي  
 ان البلغة قد اراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة  
 مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقف على السمع لا على كونه  
 من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردوداً عند السكاكي فاحمل  
**قوله الباب الثاني** اعني الامور العارضة له من حيث انه  
 مسند اليه اراد بالامور العارضة له الاحوال التي بها يطابق  
 اللفظ يقتضي الحال اي يكون سبباً قريباً لتلك المطابقة والتزينة  
 على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يبرأ الوصف من الامور العارضة  
 للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب  
 اصلاً **قوله** لذاته اي لذات المسند اليه بقربية السياق  
 وقوله لا بواسطة الا بوصف وتبيين لان قبيل الحثية احتراز  
 عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة **قوله** معرق او منكر قيل  
 هذا متفوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون  
 المسند اليه ايضاً معرفة فان التعريف هاهنا عارض للمسند  
 اليه

اليه لذاته بل باعتبار كونه مسنداً اليه لمستوفى والجواب انه  
 لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثاً  
 متعلقاً بعلم المعاني وليس عمن الشارح الا ان مراد المصنف بالاموال  
 التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب بالبحث عنها واوردها  
 فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك **قوله** شاذ  
 وجود الحادث عن عدمه اراد به عدم السابق وانما لم يعتبر عدمه  
 اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فتناسبه للعدم  
 اللاحق اقوى لان الواقع هاهنا في نفس الامر هو العدم السابق اذا التحقق  
 انه لم يأت بالمسند اليه اصلاً لانه اني به لم اسقط نعم في لفظ الحذف  
 اشار بذلك كما سيحكي لكن اضمنا هذا اللفظ ايما الى ان المسند اليه لكونه  
 الركن الاعظم كانه اني به لم يحذف لانه كذلك في نفس الامر فلهذا  
 الوجه ما اقتضى تفريع الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاموال  
 لكونه متفرداً على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع  
 عارفاً به لوجود القرائن قبل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار  
 انه احد الامرين وباعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلاً وضميراً  
 راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى  
 قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثر اذ قد تترك القربية الدالة  
 على الحذف لتذهب نفس السامع الى ان يقال اراد به حذف  
 ما سوا الفاعل في المبني للقول لما سيدكر انه لا يحتاج الى القربية  
 بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قربه الحذف متحقق في صورتين  
 غاية ما في الباب ان القربية الدالة على تعيين المحذوف مفقودة  
 ويرد عليه بعد ما في اطلاق القربية بالنسبة الى الحذف العلوم بان  
 من الركاكة ان تلك القربية لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل  
 لا بد من قربة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكون عنها **قوله**  
 مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر



بوجود القربية وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة  
 عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله  
 والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم الكثرة فقط  
 فتأمل **قوله** والافهوت الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون  
 ذكره نسباً فيه بحث اذ لا منافات بين كونه الركن الاعظم من الكلام  
 وكون ذكره عبثاً لتحقيق القربية **قوله** العينين اياه وانما المناكحات  
 بينه وبين عدم الاحتياج اليه لنفسه والحواش ظاهر للمأمل **قوله**  
 وقيل معناه انه عبث نظر الى ظاهر القربية اي الظاهر الذي هو القربية  
 والفرق بين التوضيحين ان بني العبث في التوجيه الاول بناء على كونه  
 الركن الاعظم وعلى الثاني على جواز العقل الغرض به وان في التوجيه  
 الاول جزماً بالتعا للعبث نظراً الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جواز  
 انتقابه نظراً الى جواز تعلق الغرض به **قوله** فلما في الحقيقة فيجوز  
 ان يتعلق به عرض الخ فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكر  
 من تعلق عرض الكلام به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالعرض  
 حقيقي الفاعلية فقط **قوله** من حيث الظاهر انما قال من حيث  
 الظاهر لان التعويل بحيث الظاهر الحقيقي يكون عند الذكر  
 ارضاء على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الامارات لضبطها الواضع  
 تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب  
 ذواتها كذا في شرح المغناح وانما لم يذكر هذا التعبد اعني من حيث  
 الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايما الى  
 كثر مدخلية العقل فكانه مستقل **قوله** لاستقلال الدلالة  
 اي في الجملة كما في العقلية الصرفة وان لم يكن مستقلاً لها  
 فلا يتأثر قوله فيما سياتي ولا عند الحذف على العقل **قوله**  
 لان الدال على الحذف ايضا في اي ليس الدال عند الحذف مجرد  
 العقل فلا يتأثر ما اشار اليه سابقاً بقوله من حيث الظاهر

معنى

فما عدم

من عدم استدلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر عن صحيح  
 في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المستدل اليه مع قطع النظر  
 عن اللفاظ **قلت** هذا وان كان امراً ممكناً في نفسه الا ان ما ذكر  
 بنا على اسم من العادة من ان فهم المعاني قل ما يتفكر عن تحصيل الالفاظ  
 حتى كان المكروناً في نفسه باللفاظ بخيلة فالقرائن انما تدل بحسب  
 العادة على لفظ المستدل اليه وبواسطة على ذاته فانهم **قوله**  
 فالأخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخرى قال ما عرفت الا بأخرة اي  
 اخر كذا في الصحاح وفيه لفظ اخر في وهي الاخرية **قوله**  
 قال كيفة انت قلت عليل اخر سهر دايم وحزن طويل اي حالتي  
 سهر داي **قوله** للاحتراز والتحصيل المذكورين يراد بالحفاظ على الوزن  
 اول تنبيه على ان سهر داي الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث  
 لا يقدر على التكلم باز يد ما يفيد الغرض **قوله** هل يتنبه  
 ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابتنى العاطف لان المعطوف  
 جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند تحقيق  
 النجاة على ان اصراف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيراً وتقوم  
 في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هاهنا مذكورة لوجود ما ينوب  
 عنها لذا انما يعني اللبيب واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة  
 فقد سبق الكلام عليه فلا يعيد **قوله** ولا بهام صوته عن  
 لما نك قال ان ارجح في شرح المغناح الابهام الايقاع في الهم وهذا  
 مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني  
 الهمجية وقد يقال اراد بقوله لا بهام ان الصورة المذكورة امر  
 وهمي وهي غنص لا تحقق له اصلاً بخلاف العدول الى اخوي الدليل  
 فان له ما يوجب ثبوت في الجملة وما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر  
 من مقتضيات حذف المستدل اليه ايهام صوته عن لسانك  
 وعكسه يجوز ان يعتبر ايهام صوته عن سمع الخاطب وعكسه



**قوله او تعيينه** فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه اضرار  
 عنه العيب كالحار انما يقصد كل منهما مع الزهول عن الاخر وان  
 يقصد انما وفقت على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها  
**قوله** من غير السامع الحاضرين لا حق ان الظاهر ان يقول  
 من غير مخاطب قوله رسمية من غير رام في مستقصي الامثال الحار  
 الله ان اول من قاله الحكم بن عبد ليث وكان من ارمي الناس  
 وذلك انه نذر ليدجن مهران على الغنق اسم جيل قزم صديقه  
 اياها نكح يملكه وكان يرجع مختلفا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فنهه  
 ابنه مطعم فزجها الى المصيد فزمت الحكم مهران فاحطها فلما عرضت  
 الثالثة رماها مطعم فاصابها قال الحكم ذلك فصار مثلاً يجرب  
 لصدور الفعل من غير اهله قوله بشئ شئنة اعرضها من اخزم  
 المصراع ٧ اي اخزم الطاي الشئ شئنة الخلق والطبيعة وابوها  
 اخزم حد حاتم الطاي او جرحه مات وتولد بنين فزنبوا بوما  
 على جرحهم اي اخزم وادموه فقال ان بني زملوي بالدم شئ شئنة  
 اعرضها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقراً والتمثيل التلذذ  
 بالنياب **قوله** او على ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال  
 الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره  
 ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام او لا يخلو الثاني وايضا  
 الاول يتناول النياح وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامي حذف  
 المسند اليه في احدها نياحاً وفي احدها من غير نياح وتعدلت بحال  
 مراحمك علي هيأتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه  
 واما الثاني فيختص بالنياح **قوله** فانهم لا يكادون يذكرون  
 فيه المبتدأ وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان  
 المرفوع بالمدح والذم مثلاً وصف لما قبله والمعني قولن فيه  
 الاعراب للافتتان والعرض من هذا الافتتان الظاهر الاهتمام  
 بالمذكور

فان ذلك عينا نكت لا شك ان العبد في التقييد  
 فاعبر بالفضل والاحترار عن العبد

بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايضاً للسامع وتحريك رغبته فيه  
 الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يتقيد  
 المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ  
 ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضاً في هذا الحذف  
 تقوية للافتتان في الدلالة عن ما ذكره من الاهتمام **قوله**  
 اي الملة او الحالة الخ اعترض عليه بان الموصول لكونه اسماً لا صفة  
 لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاسفار المذكور انما هو  
 من افعال الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما  
 حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيح  
 الحذف الثاني على ما بين للمفعول مثلاً وقوله يدي التي هي اقوم من يدي  
 الثالث بد نظيره مع بيان النكت كثير في الموارد **قوله** ولا يقتضي للعدول  
 عنه فان قلت سياي ان هذا كله مع قيام القرينة والاعتزاز عن العيب  
 بما على الظاهر مقتضي للعدول **قلت** المقتضي قصد الاحتراز بالفعل  
 لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم **قوله** ومنه واوليكم  
 المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى  
 واوليكم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة  
 الثانية جاعلاً للمفلحون خبراً لام الاشارة الاولى وفيه اشعار  
 بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقاً سواء كان المسند  
 عند حذفه مسند اليه احراراً لا **قوله** كما ثبت لهم الاشارة قال  
 الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موضع المصدر لقوله ثانية والفاء  
 في معنى زائدة والاشارة بفتح الهمزة وانما التقدم والاستبعاد اسم  
 من استأثر بالشيء استعديبه وقوله في تمييزهم متعلق بجعلتها وبالظن  
 الواقع موقع المفعول اعني المثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب  
 اليه اي يرجع اليه بعد اخري ويقال للمندام مثابة لان اهل بيصرمون  
 في اسرهم ثم يشبون اليه ومعني على جبالها اي انفرادها واستقلالها واصل

111



حوال بمعنى حول التي وقعت هوالة ويحالة اي بآثاره انتهى ولما  
يتعبر من متعلق بالعلل فغلب هو المبتدأ اعني فهو لرجوعه الى  
الاشارة التي تصلح ان تكون عاملا ولك ان تقول لا عذب حينئذ  
ان يتعلق بالضمير المسكن في الجزاء اعني ثابتة باعتبار رجوعه  
الى الاشارة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الطرفين ومتعلقه بالاجنب  
الذي هو الخبر ولا يحتاج الي جعل المذكور مفسرا لمقدر الخبر كما قيل  
وحاصل المعنى ان تكريرا وليكن اخا واختصاصهم واحد منها عام  
فيكون كل منهما مميذا لهم عن عداهم ولولم يتكرر لربما فهم اختصام  
بالمجوع فيكون هو المميز لا كل واحد **قوله** حيث الاصفا بطلب  
لربول الاصفا بالساع لكان احسن اذا الاصفا لا يستعمل في حق الباء  
فلا يلزم التمثيل بقوله في عصاي كما هو الظاهر **قوله** هذا كله  
مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر السند  
اليه واجبا لا تنقاس شرط الحذف لا تلكه النكته كما سند كرم الله  
الان **قوله** ان يكون الخبر عام النسبة الى كل سند اليه المراد به  
نسبة الخبر الى كل سند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا  
لان ينسب الي مستفرد اما لعدم قرينه بعينه واما لتعارض التران  
واما حمله على ظاهره فغيبه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التحقير  
كان في اقتضا الدكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل سند اليه اللهم  
الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات مقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون  
العموم لبعض ما يصلح له من المتعدد و ارادة التخصيص لبعض من هذا البعض  
حال اخر مقتضية لم يذكرها **قوله** نحو خالق كل شيء قد عرفت ان  
المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد ذكرت عبارات  
في شرح المفتاح على ذلك واما ما استعربه تمثيله هاهنا لما لا يكون  
عام النسبة بقوله خالق لما ينافي ان المراد بعموم النسبة عمومها في  
نفسها بما عليها ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب  
للاعتراز

للاعتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه  
بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا  
المقام فالاعتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل ملاحظة  
خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارع من الجواب وان دفع ايراد  
القائل المحشي **قوله** والجواب ان المعقني لم اورد عليه ان ذكر السند  
اليه حينئذ يكون نصحا للعلم لا اعتبارا امرزا ايد عليه وقد تقرر  
بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اهل المواد  
وسمي لهذا مزيد بحث **قوله** وحقيقته التعريف جعل الذات شار  
به الى خارج قد يقيد الخارج بالمختص ويجعل فائدة الاعتراز عن الغابر  
العائدة الى ما لا يختص بشي قبله بخارج كاي ابوه واظبي كان امك ام جارا  
وخو به رجلا ونم رجلا ويا لها فقة ورب رجل واخيه فكن هذه الغابر  
نكرات اذ لم يبق اختصاص لم رجوع اليه يحكم ولو قيل رب رجل كرم واخيه  
رب شاة سوداوسكنها لم يجوز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة  
بصفة هذا هو المذكور في شرح الدرر على ما نقله القاض المحشي وفيه  
بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين في الاشارة الى  
معلوم حاصري ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان بهما في نفسه  
وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه  
نكرة **الثاني** انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص  
الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب  
نحس كرم واخيه ورب كرم واخيه حكم بحث اذ لا اعتبار بالتخصيص  
اللفظي **الثالث** ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير  
الخارجية ومعنى الخصوص فيها تنكف **الرابع** انه كثيرا ما يغتفر في  
النواحي ما لا يغتفر في الاوائل من ذلك كل شاة وسكنها بدرم واخي  
هي اوانت وجارها ولا يجوز كل سكنها ولا اي جارها اذ لا يضاف كل واي



الى معرفة مفردة كما ان اسم التنزيل كذلك فمن عليه بن هشام في القاعدة  
 الثانية من الباب السادس من كتاب المعنى فلا يدل صحة رجل واحد من  
 الجمهور وامتناع رب رجل كونه واحدا اما الاول فلان المذكور في كتب النحويين  
 نعت مجرد وربان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن النجاشي  
 واكثر المتأخرين وفي البسط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفرجاني  
 والزجاج وابنا ظاهرا وحذوف واما الثاني فلما استمر اليه من الناحية  
 الالهية الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال **قوله** اشارة وصنعية فيدل  
 هذا احتراز عن المنكرات المتعينة عن المخاطب نحو قوله جاني رجل  
 تعرفه او جل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى شخص وفيه نظر  
 لان الاشارة تبادر بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة  
 باللفظ الالهية الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له موخر في تلك الاشارة  
**قوله** فتعريف لانه اشارة الى مخاطب جواب شرط محذوف والتقدير براد الخ  
 ما ذكر فتقول تعريف المسند اليه **قوله** وكما افرد المسند اليه المسند  
 تخصيصا اذ داد الحكم بعد انما شبه البعدها هنا الى نفس الحكم وفيما سبق  
 الجاحظ تحقيقه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة  
 من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والافجوز ان يكون المسند من اللزوم  
 البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا لمبدأ الحكم بعد كقولنا الاثنان هو  
 الزوج الاول **واعلم** ان المراد بالحكم في قوله ازيد الحكم بعد ما يشتمل  
 لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك المسند  
 اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوقة ذلك لان تخصيص المسند والمسند  
 اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد  
 احتمال تحقق لازمه ما يفرض كون افادته اضر فان لازم الفائدة في  
 قولنا زيد حافظ للتوراة البعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم  
 الفائدة في شي ما موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها  
 في الثاني **قوله** انه وصفي بخلاف تخصيص النكرة يريد ان تخصيص

والنقير

والتعريف في المعرفة بحسب الوضع ٧ هنا موضوعا للمعنى من حيث هو  
 معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينيا في نفسه الا ان التقيد  
 ليس بمقتضى وصفها **قوله** وقد يتوكل اي الخطاب مع معين الي  
 غيره اشار الى ان ضمير يتوكل راجع الى الخطاب ويحتل ان يرجع الى الاصل  
 اي يتوكل الاصل ذهابا الى غيره فمرحق العبارة على ما ذكره في شرح المتنازع  
 ان يقال لمعين اذ يقال مخاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خطاب معه  
 اللهم الا ان يقال يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائين  
 معه فينبغي ان يجعل الكائين بمعنى مامن سانه لن يكون كما لا يخفى على  
 الذوق السليم وقوله الي غيره اي مما لا ومتوجها الي غيره **قوله**  
 علي سبيل البذل اما اذا كان ضمير الخطاب واحدا او مثني فيكون **قوله**  
 علي سبيل البذل ظاهرا واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين  
 ان يتم جميع المخاطبين على سبيل السولية لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام  
 العرب العربا خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر **واعلم** ان ضمير الخطاب  
 موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على  
 ما هو المختار وهو موضوع لمعين كلي لكن شرط استواءه في جزاياته  
 المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به معين يكون مجازا على كلا التقديرين  
**قوله** تناهت حالهم القطعية في الظهور الى الشريعة الشريعة من  
 قطع الامر بالعلم قطاعة فهو قطع اي شنيع سنو يد جاوز المتدار ومرة  
 المقص من الحالة في قوله تناهت حالهم قطاعة امرهم وقناهه شانهم وصف  
 الشارح اياها للقطاعة بتابع ما نقله من المرزوقي في اثبات التمسيل  
 للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشقرون  
 من لفظه ما يتصوره به تأكيد وتنبيه على تناهيه من ذلك كقوله  
 شاعر وامثالهم ويجوز ان يعتبر حذف المضاف اي حيثيته اي قطاعة  
 حالهم القطعية او حالهم القطعية من حيث خطا عنها وعلى كل من التوجهات  
 لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يمتقي صدق المقدم فصدق قوله ولوري



مع جوابه المحذوف اعني لو ايت امر فطعيا ونحوه لا يقتضي وقوع مقتضاها  
وهو رتبة كل احد ليدل على غاية ظهور حاله بل انما يدل لما كان المقصد  
بخطاب نزي الى العموم على كمال ظهور سنا عظمها لهم لدلائلها على ان نظام  
حاله لا يختص برواية احد دون احد بل كل من يراها يراها قطعيا  
**قوله** لفساد المعنى ان العموم في المعدول عنه اعني ان الكرم او احسن اليه  
اظهر بان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف القام  
وتفصيل المعدول عن الظاهر لغايره يفيد هاتين الظاهرتين المعدول عنه  
اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض  
كما ترى وقد يوجه تعليق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان  
المستباد منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي  
نكاته قال الكتي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه الحقيقي ليفيد  
العموم يعني عربيا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي لبيان المقصد  
العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تانا هذا **قوله**  
بمعربة لك لفظ الفتحاح حيث قال فلا يريد مخاطبا بعينه كانه قلت  
ان الكرم او احسن اليه قصد الى ان هو معاملة لا يخص واحد وواحد  
فان قوله قصد بمخرجة قوله المصنف لغيب العموم والاحتمال لتفاته  
بغير لا يريد **قوله** ما ومنع لشي مع جميع منحصاته وذلك بانهم لا حظوا  
المشخصات بما يمنع به قصور الشخص عن وقوع الشك مثلا فوضعا  
العلم لذلك التي مع تلك الشخصيات التي جعل هذا المفهوم المكي لراة  
لما حظتها فلا يضر تفاوت الشخصيات زيادة ونقصا بحسب الازمة  
على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلمة الموضوع له صلا  
نوم **قوله** لاحضاره اي المسند اليه قد سبق الى المسند ولست  
اليه هاهنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان الموضحة هي مقولة لاحضا  
محول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه  
ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ

تلفتت

تلفتت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية شرح المطالع  
فلا يرد انه اذا قيل جاز بد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يرد به  
احضاره ولا ان المسند اليه في قولك جاز بد وهو راكب ان كان حاضرا  
في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا لا فائدة في الاثبات  
بالغير ولو قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص فكانت  
اظهر قوله بعينه حال من يفعلول المصدر اي يلتبس بعينه  
وتخصه قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بطل واحدتها لا  
تبدل المعنى بلام العهد الخارجي يحتاج الى العلم وان سلم ان لا يحتاج  
الي تقدم الذكر فلا احضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء لما راعه  
واعذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار  
ولا يمكن كونه بعد الحضور في الجملة **قوله** هذا القيد معني عن الاولين  
فيه بحث لانه اذا ترك القيد ان الاولان يكونان كلاما هكذا وبالعدول  
لاحضار المسند العمومي ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه  
فلا نسلم ان قوله باسم مختص به يعني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار  
معني الرجل في قولك رجل جاني له درك باسم مختص لان لفظ رجل مختص  
بفرد بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما  
لا يكون مختصا ان لواريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث  
هو معين وحيث يكون مجازا او محضنا في الحقيقة وكذا المعروف بلام الجنس  
في قولك الرجل خير من المرأة مثلا يختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب  
وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا يتولد ابتداء بل بقوله بعينه  
وما عاين به الشريف في حواشي الفتحاح عن الثاني من ان المعروف بلام  
الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج  
بعيد الاختصاص ايضا كساير المعارف والتكرات ففيه نظرات  
المعروف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر مشتمل في الجنس  
الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما ياتي



تحقيقه لا يقال فاليتك الكلام عند ترك القيد من الاولين هكذا وبالعلم  
 لا حصار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعنى اي الشخص المانع  
 بصورة عن وقوع الشك في موضع الحديث لا نقول سوال الاعتناء انما هو  
 اذا كان قيد من قبور التعريف على الوجه الذي ذكره فيه معنيا عن قيد  
 اخر مذكور فيه لا اذا كان ان يقيد بقيد على وجه يستلزم الاحتياج الي  
 قيد اخر وانت قد حققت من كلام الشارح ان ضميره في قوله باسم مختص  
 به راجع الى المسند اليه لا المعين من حيث هو معين على ان هذه الصورة  
 المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين من تحقق فلا اعتناء اصلا ولهذا  
 التقرير يظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشي معني  
 ليس الا العلم فيه سماحة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص  
 بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيد راجح توجيه الجواب  
 انما لان اسم الاختصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصار الاختصاص  
 في الجملة والدرج مختص به تعالى بطريق العلم والاعتمال وان كان  
 في الاصل موضوع لذات له الدرجة الكاملة مطلقا مع انه ليس يعلم لوقوعه  
 صفة فمثل الدرجة لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر  
 اي مفهوم كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظرا الى الخصوص العارض  
 بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشي ليس الا  
 العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن  
 الغرض لاصلي من ذكر القيد من السامعين بحيث يقع مقام العلم  
 غاية ما في الباب انما بعد ما ذكرنا ذلك الغرض اسند الشارح  
 اليها لكونها سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخر  
 وليس محذور وما اثرنا اليه من توجيه الجواب المعني اندفع  
 لزوم استدراك احد القيد من الاولين اعني بعينه والابتداء  
 بخلاف ما وجهه الفاضل الحنفى لا يدفع استدراك قيد الابتداء  
 اصلا كما لا يخفى **قوله** لا نقول هذا موقوف الى اي خروج الامور  
 المذكورة

المذكورة بقيد الابتداء موقوف وطريقا الى بقيد القيد المذكور لانه لا بد  
 من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد خففنا الاشارة اليه بقوله ولو اريد  
 بذلك الخ لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب  
 الوضع والا فلا حصار بالمرحى احضار باسم مختص وليس لغرض لوقوعه  
 الغلبة ومقصود الاستعمال ووجهه توقف خروج الامور المذكورة على تغير  
 ابتداء ما ذكره انه لو فسرا ولمرة كما ذكر الشارح لم يخرج لما حققته  
 في الاعتذار السابق **قوله** وبعد الدلتا والذيتا تصغير التي على  
 خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا بقى على فتحه  
 الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في اخره كما فعلوا  
 في نظائره من الدنيا ودنيا ودنياك والمعنى بعد الخطه الصغيرة والكيرة  
 التي من فطاعة شائهما كيت وكيت حذق الصلة ايها ما لقصور  
 العبارة عن الاطالة بوصف الامر الذي كني بها عنه وفي ذلك من تفخيم  
 امره ما لا يخفى **قوله** وما سواه انما وضع ليستعمل في شي بعينه  
 فان قلت تعريف مطلق العرفه سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شي  
 بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ها هنا ما سواه انما وضع  
 الخ يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه **قلت** المراد من  
 التعريف السابق ان المعرفة لموضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع  
 له كليا او جزئيا وما ذكره ها هنا بقوله وما سواه انما وضع لمفهوم كني  
 ليستعمل في اخره بقيد المقام فلا تتناقض لغ كلامه مبني على مذهب  
 مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع لمخاص وهو المعينات  
 التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فلهذا **قوله**  
 ولا يخفى على المصنف ان الوجه ما ذكرنا اوله وذلك ان قيد الابتداء على  
 ما ذكره هذا القابل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص به  
 ما يدسوي تحقيق المقام ولما علم ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان  
 محرجا لهما لكن يكون لكل من القيد من السابقين بعد تحقيق المقام متا  
 يسند اليه اخراجه ليعتد به في التذكري على الاختصار في العلم ليس في اول

بل



زمان ذلك بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به وان  
انحصر عن ذلك فالاحضار اول زمان التذكر متحقق في ضميري المتكلم  
والمخاطب اذ لا يعمم منهما فيه الا المتعين فليتام **قوله** نحو قل  
لهو الله يحتمل ان هو مبتدأ والله خبره واهر خبر ثان او بدلا  
من الله بنا على حسن ابدال الفكرة الغير الموضوعه من المعرفة  
اذا استغيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكر الرضي ويحتمل  
ان يكون ضمير الشأن والمجمله خبره وتعتبر الاحدية بحسب الوصل  
بمعنى انه احدي وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرها  
او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فايده  
جدا لاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد **قوله** **قال الله اصله**  
**حذوف** الهمزة وعوض منها عرف التعريف قيل عليه لما كان **الاصل** هو  
الاله معروفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها  
معاني الاصل وجوابه عنه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والعوض  
عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لان المحكي  
ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل  
حرف التعريف في خبر المبتدأ افادة للمصر كما في زيد الامير كما اشار  
الي عدم ارتضايه قول سيبويه بان يجوز انه يكون اصله لا نه لانه  
يلزم بمعنى لستروا احتجب ووجه عدم الارتضا ما ذكره في شرح الكسان  
من ان كثره دوراه اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله  
رجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول  
ان المضاف محذوف اي عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا يقال  
لاه كما صرح به القصب في شرح الهمم الا على سبيل الشذوذ والاول هو  
الاظهر وفي هذا الوجه يتعين حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس  
حذف الهمزة نقل حركتها الي ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود  
اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يوتي به الا بعد العوض عنه

فلو كان

فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الي اللازم لزم الدور **قوله**  
**ثم جعل علما** اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله بغير حرف  
باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الي حد العلمية وقيل هو ايضا علم له با  
لغلبة لكن اريد تأكيد الاختصاص بالتعريف بحذف الهمزة وصار الله  
محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قيل حذف الهمزة وبعدها  
علم لتلك الذات المعينة الا انه قيل الحذف اطلق على خبر اطلاق النجم  
غير انزيا فتكون الغلبة حقيقية وعدم يلحق على غيره اصلا فتكون  
الغلبة تقديرية **قوله** لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ  
**قوله** فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق اي بتقريبه المقام فان للواء  
والجبرال انما هو المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه  
لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان اله  
بالتكثير بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق  
فانه هناك لصدق بيان المعنى بحسب الوضع **قوله** في الوجود او  
سوجود اشارة الي ان خبر لا محذوف والا لله بدل من محل اسم لا ولم  
يجعل الا الله خبرا لان المعنى على لفظ الوجود عن الاله سوي الله لا على  
لفظ مغايرة الله عن كل اله الذي يفيد الاستثناء المفعول الواضع  
سوق الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدّر الخبر في الامكان او ممكن مع ان قوله  
ردا لحظا الشركية في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلك  
الطريق البرهانية لان في الامكان يستلزم في الوجود بدون العكس  
لان المقصود بالحكمة التوصيف هذا انما لك الوجود له تعالى ونفيه  
عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت  
فالكلام لا يني الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النبي مستدل عليه  
بلا بد اخر وليس بمقصود بالبيان ها هنا على ان التمردين لا يدعون  
امكان غيره تعالى بدون الوجوه **قوله** كما في القاب المعلقة لم يرح او  
ثم توصف الالقاب بما ذكر ليس بالتحصيل بل للكشف والتوضيح لان القاب



علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعاً واما الكنية علم صدور راي  
او ام وما سواها من الاعلام يسمى اسماً والفرق بين اللفظ والكنية  
بالحيثية فاشعار بعض الكنايا بالمدح او الذم كما في الفضل وابي  
جهد لا يضر **قوله** وفي التزويل ثبت يدي ابي لفظ غير الاملي  
لان العلم هاهنا مصنف اليه في الظاهر والتمثيل مجرد كون للعلم  
مقام كناية وقيل لفظ يدي مع العلم مستند اليه في الحقيقة  
وتكبر جهنم في يدي جهنمي **قوله** انتقال من الملزوم الى اللازم  
الحل لكن المنتقل عنه مجازي اللفظ اذ ليس معني ابي لهب بحسب الوضع ملا  
بسة بل والده وسيجي في فن البيان ان ما الله تعالى ان الكنانة قد  
تكون مبنية على المجاز وبالعكس **قوله** انما هو بحسب الوضع الاول اعني  
الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله  
ثبت يدي ابي لهب لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابي لهب  
لكن لينتقل منه الجملان المذهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبار  
في ذلك الشرح وظاهره لاينا سب قوله هاهنا وهذا اللزوم انما  
هو بحسب الوضع الاول الا ان يحمل قوله هاهنا هو بحسب الوضع  
الاول على الحصر الاضافي ليتلائم كلمته اي ليس اللزوم بحسب  
الوضع العلمي فقط بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا  
مبنى علي ما هو الظاهر من منشا اشتها را ابي لهب بكونه جهنمياً  
ما يعنى من المعنى الاضافي اعني ملابسة المذهب الحقيقي واما اذا  
الاستهارة المذكورة مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظايرها  
علم ما قرره الناصل الحثي فلا احتياج الى توسط الوضع الاضافي **قوله**  
ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هاهنا في الشخص المسمى به لينتقل  
به الى الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما تحققت  
ما ذكره في شرح المفتاح فلا ينافي قوله سابقاً الا ان هذا اللزوم  
سابقاً لم اعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود  
هو المعنى

هو المعنى الكفوي والمعنى الاصلي ومناط النفي والاثبات لعيد جداً  
واجيب بان لزوم البعد انما ينشأ من القفلة عن وجه العدد ولعل الاسم  
الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص  
من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التسمية  
او استعمال الكناية في مجرد معنى الحثي فتأيد لبيهاها بحث وهو ان قوله  
يجب ان يعلم منا قضي لما صرح به في البيان في اثنا فائدة النبوء المذكورة  
في تقرير الحقيقة من ان القول يكون الكناية حقيقة غير صحيح  
لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح  
المفتاح في مفتاح الاصل الثالث من علم البيان ان لم في شرح الكناية  
طريقتين احدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز اراسته  
الموضوع له وثانيهما ان استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً  
بل لينتقل منه الى غير الموضوع اللازم المقصود كما ذكره في الشارح في بيان  
مبنى علم المذهب الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما اشار اليه الشارح  
في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجب الخ مبنى على المذهب  
الثاني **قوله** او ايها المستلذا انه الخ ذكر الشارح في شرح المفتاح ان  
الاصح ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شرحه وفيه بحث  
اذ في لفظ الابهام نكتة شريفة مستقودة في لفظ الاعلام وهي الابهام  
الى ان الاستبرك والاستلذاذ في كونها من الاعراض المطلوبة بالذكر  
والاحول المقصود له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايها ما هي تعين  
الحكم في الاعلام ونحو بطريق الاولى ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام  
لنات هذا الابهام **قوله** وغير ذلك مما ينافي سب اعتباره مثل التنبيه  
على عباودة المخاطب لانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يحسن  
**قوله** ان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف  
انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء المعروف ما يعرفه  
مخاطبك **قوله** بقر الموصول وذلك الام سوا اخلاق الابن كيسان وبما السلف



فان ذي اللام يعرف من الموصول عندها واما الكرفيون فعندهم الموصول  
 اخرون من ذي اللام **قوله** ولذا سمع جعل الذي يوسوس الخ هذا انما  
 لا يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بنا على ما تقر من ان الموصول  
 لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام  
 كما هو مذهب بن كيسان وبن السراج وكأنه يعني الكلام على ان انما اعرفية  
 ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل بها غيرهما بخلاف العكس بالاستدلال  
 بالآية ناظرا اليه **قوله** وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه  
 بخلاف المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده  
 بالآية يكس منه ولذا يوصف للمضاف الى المضاف ولا يوصف المضاف **قوله**  
 فانه مضروب بالآية وذلك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جريا  
 حقيقيا بل يحصل نقص الشئ **قوله** لانه موضوع لاسنان لا تخصيص  
 فيه اي لم يعتبر في اصل وصفه التخصيص وان جاز ان يتخصص  
 بحسب العارض كما في الصورة المذكورة **قوله** لعدم علم الخاطب بالآية  
 التي تنص به سواء الصلة بالحكم على تقدير اقتضا المقام كون المسند اليه  
 معروفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في معنى  
 البحث فلا يريد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للمكروه فلا يتبين  
 الموصول بحر الدجنان في الجملة كما في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكر  
 لا يقتضي كون المسند اليه موصولا للجوان ان يكون ما يجري عليه  
 الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كرم اذ ذكر الموصول لما كان لا  
 فالافتضا وعليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجرا الموصول بالجملة  
 انما يكون على قسمين اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يميز اذا  
 اقتضا المقام خصوصية ذلك القسم والمعرفة من عدمه كما لا يخفى  
 فتدبر **قوله** الذي كان معنا اس رجل عالم لينقص بمثل قولنا  
 صاحبنا اس رجل عالم فلا بد من امر اخر يخرج به يوضح طريق الموصولة  
 اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب واما سريح ولا يكتفي بمجرد الملازمة

والمناسبة

والمناسبة **قوله** لقوله جردوي الخ انما لم يجعل عدم التعرض لما ذكرناه  
 اذ لم يكن للمكمل علم بغير الصلة لا يتامعه الحكم على الموصول بشئ والا  
 كان الذي معلوم النبوت له ان المراد بالاحوال التي فرض التفاضل  
 المكمل بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسئلة اليه لتعيينه عند  
 افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع والا  
 الخ فتدبر **قوله** او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان  
 المراد بالفرض ما يكون باعنا على ايراد الموصول سواء كان غايه ليقدم  
 حصولها وفائدة ترتيبها تترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن  
 كزاوها هنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد  
 اختيار الموصول له لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لاستهجان فيه  
 فلا بد من ان يلام شي الى الاستهجان ليمتدح اختيار الموصول له على ما سألها  
 من الطرق ثم ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضا يتحقق بمجرد الملازمة  
 وللمناسبة فلا نزاع في المقتضي والمقتضي لكن لا يخفى ان المناسبة  
 ان لا يطلق الاقتضا الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما بينه في  
 عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي ان من الوجه الذي  
 اللهم الا ان يلتزم بالرجحان بالامانة فكما كان المضاف اليه في كثير  
 كان الاقتضا اتم واوفر **قوله** اي لتعريف الغرض الخ وجه تعديه  
 على القولين الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له  
 وكل من المسند والمسند اليه لا فائدة ذلك المقصود في هذا التقرير على تقدير  
 اولى **قوله** واورد حكاية شريح وهو ان رجلا اقر عند شريح بن ثور انكروا  
 فقال له شريح شريد عليك بن اخت خالفك اشر شريح التطويل ليقول له  
 لنسبه التصريح للمعنى بنسبة الحاقة الي المنكر لكونه لا تكار بعد الاقرار  
 ادخلا الحق في رتبة الذنب بهذا المقام متعلقه باستهجان التصريح فان  
 جعلت الآية لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رهينا وان  
 اختصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل



اجتبي فان قلت ليس في لفظ زليخا استعجاب فكيف يصح جعل الآية مثالا  
 المستعجب المنصوح باسم المرأة في الحكم بالمرادة والاستعجاب في طلبها  
 في طلب الواقعة **قوله** ولقد نهرت مع الفولت الخ نهرت نالوا اي نهرت  
 بها الثاني البير وحركتها التثني الغوات جمع غاو والاسماء خراج الماشية الى  
 المرعي والشرح المال السام والمخط النظر والامان فمن اضافة الصفة الى  
 الموصوف وقيل سرح المخط بمعنى النظر السريع الى ما دفع القصد عليه من قول  
 امر سرح اي سرح كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرحت وسرحه  
 والعصاة به علم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصير العنب وخوه  
 والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الائم كذا في البيوت وفي الصحاح  
 انه جزا الائم وحاصل المعنى صاعبت مع الغوات وسعيت في تحصيل ذلك  
 هو النفس حتى بلغت أقصى بلغ الانسان في شابه قفاجات وقعت  
 ان حاصل ما سعيت كان اثما وظلالا وذنبا وبالا **قوله** الذين نزلوا  
 البية يضم بضم نا الخطاب من الارة التي تقدي الي ثلاثة مغايل هو  
 الرواية ايضا وان جاز انفتح بان يكون من الرواية بمعنى الاعتقاد والظن  
 ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العظم والصرع في اللغة  
 الالما على الوجبة للاهلا ان فالهلا ان فيها خن فيه اما حقيق او غبار  
 عن هلا ان الاموال وعوارض النفس كالامراض على سيد الجاز فاسار  
 الي الاول بقوله تملكوا والي الثاني ليعوله او تصابوا **قوله**  
 وجوابه ان العرف والنزق آة وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطا  
 الذي ذكر هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعربا الخطا او يفهم في  
 العرف خطا المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين  
 لا حقا في تحقق الايمان فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع  
 ولما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولة  
 وحقتضا بها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول **قوله** الي وجهه بنا  
 الخبر ظاهر قوله فيما سياتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبعي وانما  
 قدم ابنا

في

وانما قدمها البناء اسارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد الكلام  
 وبنائة اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة التي  
**قوله** كالارضاد في علم المذيع وهذا ان يجعل قبل الخبر من الفقر  
 او البيت ما يدل عليه ان اعرف الردي نحو قوله نقالي فما ظلمنا وما كن  
 كانوا انفسهم يظلمون **قوله** الي التعريفين بالتعظيم اه اعترض عليه  
 الناضل المحي بان حصول هذه المعاني التي جعل الايمان ذريعة اليها  
 تحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبول الجملة الاسمية  
 بالفعلية فلا يشترط جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها  
 من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار  
 الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا تعظيم شعيب  
 عليه السلام على وجه التعريف يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة  
 الخسران الي مكذبيه ولا حاجة في ذلك الي اعتبار الايماء ومن نفس الموصول  
 ايضا بان يعتبر ايماءه الي ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيبتدئ  
 الي التعريف بتعظيمه ولولم يعتبر هذا الايماء لم يكن لك ان تضل اليه  
 من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا مجموع الكلام  
 الذي يكون الموصول من جملة فانه قد رفع الاعتراض **قوله** فاشكل عليه  
 الاسري نحو ان الذي سكن الى احاب عنه الناضل المحي بان مراده من  
 العلة علة اسناد الخبر الي المبتدأ او بناية عليه لا علة لثبوت  
 له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه اذا ريد بالايماء اليها  
 من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد عليه الماخوذ فتبين  
 ان ذلك الترتيب انما يدل على علة الماخوذ لثبوت الخبر لا لثباته واسناده  
 انه يثبت حينئذ جعل الايماء ذريعة الي التعظيم مثلا لان التعظيم انما  
 يتوصل اليه بذكر العلة كما اعترف به لنفسه سواء اوما في العلية  
 ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الاعمى في نفس الامر على ربط الخبر بقوله



نقاي ان الذين يستدلون ببيان سوجاقية المبكبرين وفي قول الشاعر  
 ان الذي سكن السما البيت بيان رفعة شأن الشاعر وهكذا في البواقي  
 لانه كما لاحظ المتكلم استكبار الكفاي حيث مجي ذال اعلم **فوله** في قول  
 جهنم بهم ولا حظ سكر السمار جد مجرد ذلك عيار بطنا الكوفة له فان  
 هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المصنف فتأمل **فوله** ومن ان سراقني  
 اثره الى اراد به العلامة الترمذي وقد نبره ناك في اوائل المقسم الانا  
 الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب  
 مضمون الجار والمجرور مبتدا وما بعده خبر اي بعض الناس يقول  
 كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة ويكون  
 ان يجاب في مثل هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالمعصية للنجس  
 واستغظام ان يختص بعض من الناس بالتباعد عنه في هذا الكلام  
 فانه يثا في الانسان فيه بحيث كان ينبغي ان لا يعرض ان يصف به من جنس  
 الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى  
 بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح **فوله** وسوق الكلام بنا يدعي على  
 فساد هذا الرأي اذ ايشار لفظه ثم واسم الاشارة القريبة في قوله  
 فترتفع على هذا جد الاشارة البعيدة في قوله وتوحي بذلك الى  
 جعل المسند اليه موصولا لا يكد يصحح بالاشارة الى اليمين **فوله**  
 الى محسوس غير شاهد فنه اشار الى ان حق الترتيب لتقديم المحسوس  
 على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قالوا في شاهد محسوس  
 وقد يقال بانه بتقديم اما المشاهد على انه يكتفي وحده لاشتماله  
 على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد  
 المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا **فوله** واما الفرق الموجب  
 او المخرج فقد اشار الى ما ورد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف عرض  
 ومع لا موجب ثم قد اشار الشارح نفسه في اخر البحث حيث قال ولانه  
 لا يكون طريق الى اخباره سوى الاشارة الى الفرق من موجب ويمكن  
 ان يقال

ان يقال قصد اكمال التمييز عن من موجب فتأمل **قوله** من نسل شيبان  
 شيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح  
 وشيبان هي من بكر وهما شيبانان شيان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل  
 ابن ثعلبة وقد جوز من جني في التنبيه على مشكل الحاشية ان يكون ذهل  
 شيبان ففلان من شاب يشيب وان يكون فيحيلان من شاب يشوب  
 فحذف الواو بعد ثعلبها يا كما في حديث ثم نوله من نسل شيبان اما خبرنا  
 او ما على سبيل التداخل او الترادف واما جعله طرفا لغوا مستقلا  
 لفرد اي ممثلا لهم فليس بحسن لان مقام الموضع يقتضي ان يثبت للموضع  
 الفردية في المحاسن بالقياس الى سائر الناس لا بالقياس الى نسل شيبان  
 فقط كما لا يخفى الا ان يثني الكلام على ادعائه ان نسل شيبان ممتاز  
 عنهم سواهم بالمحاسن فتبصر **فوله** واما خبرنا بالهادية يمكن ان  
 يقال انتم يقولون ان الصل يتخفيف الالم والسلم نوعان من الشجرة  
 والمفرد الصالة والسلة اي الى ان المراد بالصل والسلم انه علم على نسل  
 شيبان انهم يعمون بينهما فخره ان من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذا  
 في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا ريت زيدا **قوله** وعلم المعاني  
 ما عيانا الحق والحق ان القرب والبعد المتوسط ان جعلت داخله  
 لمعاني اسم الاشارة كان هذا جثا لغويا ذكر لوطية لما يتفرع عليه  
 من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها ليصيرها البليغا بحسب  
 مناسبة الالفاظ في السلك الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني  
 قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ فثقل هذا هو الحق ولما ما ذكره الفاضل  
 المحي من ان ذلك جازي الالفاظ كلها فجاوبه الالتزام ولا صير الا ترى  
 انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتقرينه بغيرها وتنكيره وجميع  
 ذلك يدل على معانيها بحسب الوضع الا انه اذا اعتبرتها ما ذكرنا  
 من الاعتبار حصل اسرزا يدعي الوضع يتعلق به نظر علم المعاني



تأمل قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بالغيب قبل  
عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا ياسب  
ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول  
وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها  
بمضمون الصلة بغيره عدة الايمان من جملة الاوصاف  
التي عقب بها المشار اليه وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس  
الموصول ليقى ذكر بدون الصلة وانما عدم جعله المشار اليه هو  
المتيقن فبني على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن  
المتيقن على سبيل الاستيفان مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك  
عليه هذا من ردهم وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكساف فعلى  
التقدير الثاني يحصل بحسن ان يجعل الاشارة الى احد ما اشار  
الي الاخر من غير تكلف لان الصفة الموصوف في حكم واحد وانما على التقدير  
الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي  
اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقب المشار اليه  
باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون ٢ معنى التعيين  
وان اتخذ في الواقع وانا فتأمل قوله اول نحو ذلك مثل ان يعقد  
شدة ذك المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسيلة كثير العقول  
هذه المسيلة تحققة عندك بنسب الى ان المسيلة التي تحبر فيها  
العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال لشارح في شرح  
الفتاح وما يجب ان التنبيه له انما يورد في امثال هذه المقالة  
من الايات والابيات امثلة لا ثوابا بعد حق يقيم باحتمال العبودية  
لا متناع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض فان سبني  
تلك الاقتضات وكون التراكيب لما يذكرون الاعراض على مجرد  
المناسبات والاعراض البشري ان مقصود الحكم ما نسب اليه من  
الاعتبارات فلما قل على هذه التكت فلما مواضع تقع قوله  
واحد كان

واحد كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا  
كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح ولما الى حصة معينة من الحقيقة فردا  
او فردين او اثنين فبنيته مسالحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة  
الكلية وما ينضم اليها من الشخص لا نفس الحصة المعروفة له الا ان تحدد  
الحصة فيما سبق على المجموع المركب بحا زان قبيل اطلاق اسم الجز على  
الكل اذ قدر تقرير ان المهور في العهد الثاني هي الحصة مع العراض  
في لا شاع في قوله واحد كان **قوله** كناية له زان اخذ الانشا  
الكناية المصطلح وهو العناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو  
ان يعين في صفة من الصفات اختصاصا بموضوع معين فتذكر تلك  
الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة  
بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكر يعني لا كان التحرير  
مختصا بالذكر علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بذكر صريحا  
بل ذكر ملزومه وهو التحرير **قوله** او للاشارة الى نفس الحقيقة  
وهو المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الموصوف او بيان  
اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضا الاشارة الى نفس  
الحقيقة التعريف باللام انما يظن ان اللام يوجد علم الجنس والافقية  
ايضا اشارة الى الحقيقة لكن جوهر اللفظ بالالة **قوله**  
يعني يطلق المعرف باللام اذ دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف  
وقد ياتي لواحد ان من المعروف بلام الحقيقة في العهد الذهني  
مستقل في مجموع الهيبة والعوارض من قبيل اطلاق العام في  
ارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمجد اما على صيغة  
اسم الفاعل من الاتحاد بالحاد والال المهملة كما ينبغي عنه قوله  
فما التعذر باعتبار الوجود او على صفة المفعول من الاتحاد بالمعجمين  
والعني واضح بتيها صاحبها وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر  
عند الشارح كما سيجري بدلا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدلولها



صبح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرفة باللام  
 عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكر من القرينة تماثل  
**قوله** فجاء العدد باعتبار الوجود وانما جاء العدد باعتبار ان المراد  
 المفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعنى المخصص  
**قوله** حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المراد  
 دون المفكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجمل  
**قوله** كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قالوا المعرفة باللام قد ياتي  
 لواحد باعتبار عهد قديم في الزمن بعد ان قال وان كان باللام  
 فاما الاشارة الى المعهود ببيتك وبين مخاطبة واما الارادة نفس  
 الحقيقة **قوله** يعامل معامل النكرة كثيرا واعلم ان المصادر  
 التي ليس فيها شايبة الوحدة كذكرى وبشري ورجي اذا عرفت  
 بلام الجنس وقصدت الى الماهية من حيث هي لا فرق بين ذكر  
 الا باعتبار ان في المعرفة اشارة الى حضورها دون المنكر على نيات  
 ما سبق في ام الجنس المنكر والمعرفة بلام العهد الذهني وكما يجوز  
 ان يعامل المعرفة اذا اراد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما  
 هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان ورد  
 في الاستعمال غير متحقق بخلافه فان مشهور **قوله**  
 ولقد امر علي اليم يسبني **قوله** اخره في صيغة تمت قلت لا يعينني ثم حزن  
 عطف اذا احتما علامة التانيث تختص بعطف الجمل وقوله  
 لا يعينني بمعنى لا يريد بي بل يريد غيري من غناه اي قصده  
 وارادة اولاهي يمتني الاستغالة والانتقام منه من عاني الامر  
 اي اهني ونايدة ثم في البيت بيان تفاضل الامر بين اعني المراد  
 والاغضا كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما  
 في الفصل بتباعد ما بين الحادتين في الوقت **قوله** لا توقيت

فيه اي لا تعين بيتا لوقت اذا حدد وعين فان تعين الحوادث  
 بالادوات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انفت عليهم قوما باعياتهم  
 فصيح لوصفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغل  
 في الابهام وقد يجعل غير معرفة بنا على اشهر المنع عليه بمغايرة  
 للمعصوب عليهم فيعرف حينئذ كما في قولك عليك بالحركة غير  
 السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصلح جعله وصفا للموصول سواء  
 كان بعد توقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة حقيقة خبر  
 مبتدأ محذوف واجمله عطف على مقدر اي ليس هو بحجاز كما قيل  
 بل هو حقيقة واعتراض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة  
 والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرها فينبغي  
 ان يكون محازا واجيب بان الموضوع هو الماهية لا بشرط وهي  
 تحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الماهية  
 لا بشرط والمفرد المنتشر انما هم من القرينة وانما سمي معهودا  
 باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار  
 فسمي معهودا ذهنيا **قوله** ومثله كل مضافا الى نكرة مضافا  
 حال من كل لانه ناعلى المعنى اي مماثلة كل هذا على مذهب  
 الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدأ فالامر ظاهر ونايدة  
 التقيد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة  
 الاجزا الا انفراد كما سياتي ان شاء الله تعالى **قوله** وجوابه انا  
 لا نسلم الي اخره كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت  
 بعدم التمييز عدم الاشارة مطلقا فاللازمة ممنوعة كيف والنا  
 اليه في اخرها هو الحقيقة وفي الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز  
 في معنى التعريف فامتناع التالي ممنوع وكيف الامتياز في معنى  
 التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارع



المحقق سلك جادة التحقيق وسلك الترويد اعتمادا على ظهوره  
 انهم يادعوا الفرق بينهما لا بحسب الاضافة حيث قسموا التورين  
 الى تعريف الجنس وتعريف الهند وبينوا الحصر بينهما بان المثار اليه  
 ان كان هو الحصة فتعريف الهند وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة  
 فكانه جعل عدم بطلان الثاني على الشق الثاني ظاهرا مغروغا عنه  
 ولذا لم يتعرض له وهذا اظهر ان اعتبار الفاضل المحي بسبق قوي  
 فتأمل **قوله** وهذا المعنى غير معتبر في اورد الفرق بين المرض  
 والتفكر مع انه بصود الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سوال  
 مقدور وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسما الاجناس  
 ومعتبر في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لاه الحقيقة عليها  
 لانه جمع بين المتماثلين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس  
 اعتبارا لخدمه وانما المتماثل بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه **قوله**  
 واستغراق المفرد اسهل قد سبق تقريره الشارح بان اضافة  
 المصدر تفيد الحصر وتحقيق هناك ان مبناه كون المصدر الخاف  
 من صيغ العموم لهذه القضية كلمة لا مملعة كما توهم وبذلك يتبين  
 وجه الاعتراض الذي نعبر به المتاح مشعرة بجزية الحكم حيث  
 قال واستغراق المفرد يكون اسهل كما حققه الشارح هناك  
 ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال **قوله** بدليل صحة  
 رجالتي الدوار فتصريح البيان على ذكر الجمع لانها م حال المتضمن  
 ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صفت  
 قلوبكما بخلاف العكس **قوله** يا اهل ذا المعنى وقبم شر اخر  
 ولا لقبم صنرا المعنى المنزول وقاكم الله من جميع الشرور وعموم الشر  
 على تاويل وقبم بالتخيلا لا اصابكم والعريضة المشعرة بذلك عادة  
 التي في قوله ولا لقبم **قوله** او مقدرة بخلافه في الدار اشارة  
 الى ما ذكره الحاشية في توجيه بناء اسم هذه اذا كان مفردا من انه متضمن

للمعروف

للمعروف اعني من يهذه اظهر ان لا المشبهة ليست لبعض في الاستغراق كما  
 نقله في الكشاف وان تقييد لا بالنفي لفتي الجنس في قوله وانما اورد البيان  
 الى للاحتراز عنها **قوله** ولتأيد ان يقول لو سلم الخ قد تحققت  
 ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض من مبني عليه وفي قوله  
 لو سلم اشارة الى منع ثلثا الفاضل المحي مونة تقديره وقد يقرر المنع  
 المثار اليه بوجه اخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو  
 ظاهر الفساد والالكان لا رجل ولا رجال لشي العام وان اريد ان نفي رجل  
 ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اسهل من نفي الجمع وهو لا  
 يستلزم ان يكون المفرد اسهل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال  
 المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اسم  
 بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناول في الجمع فيه باذرا الى التسليم ولم يصرح  
 بالنفي **قوله** ولهمذا صبح بلا خلاف جاني العموم الى قوله ما امتناع قولك  
 جاني كل جماعة الى فيه بحث لان المحققين من الحاشية جعلوا قوله له على  
 عشرة الاواحد وقولهم ضربت زيدا الاراسه من الاستثنا المتصل  
 كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يبول  
 صحة استثنا الواحد عن الجمع المعروف باللام الاستغراقية عن ارادة  
 كل واحد واحد وهذا اظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع والا فلا بد  
 من وجه الفرق بينهما وبين المثالين اللذين جوز فيهما الاستثنا المتصل  
 مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شي منها وغاية ما يقال وجه  
 الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزا المستثنى منه او الى جزئيته فالاستثنا  
 المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا في الثاني بالنسبة  
 الى كونه جزئيا فتوكل له على عشرة بالنظر الى الاجزا فيصح ان يقال  
 الاواحد على الاستثنا المتصل وقولك جاني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات  
 فلا يصح الازيد على الاستثنا المتصل لان جزئي الجماعة جماعة فليتامل  
**قوله** قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي



الاستيعاب المجموع حتى ان معنى جاد الرجال حائني كل مع ولعد وجهه ما ناز  
اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان  
الثلاثة مثلا جماعة فتندرج فيهم بنفسها وجزئ الاربعة والخمسة وما فوقها  
فيستدرك فيه ايضا في ضمنها بل نقول ان كل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا  
في الجمع المستغرق وتكون اعتبار كل واحد واحد منها ايضا كان تكرار محصنا  
وكذلك نرى الآية يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد وما  
بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان  
مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل ضرب بما لديهم فزحون وكلما التي فيها  
فوج وكلما دخلت امة لعنت اخصها الي غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل  
ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزوم معنى المعنى  
الحاصري في نفس الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم  
لثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت  
الحكم في نفس الامر لثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه  
ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة  
في الحكم باعتبار ان فلا يصح ولا يكون باعتبار العدد عما هو ظاهر حاله في الاستغناء  
على تباين حال المفرد على انه يجوز ان يشترط حينئذ عدم توافر الجاهات  
واجزائها كمال يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق  
كل جماعة لما صح ان يقال جاد الرجال عن فرض انحصار الامزاد في الثلاثة **قلت**  
لوسم ثاني حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة فكان يادرك مناشه  
في العبارة يندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثلها  
في تعريف العلة النامية بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا  
العدول يعدل عن الظاهر **قوله** حتى يجمع جاني جمع من الرجال في نصب  
يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم بكل فرد **قوله**  
فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في جواب بان مراده انه لم يقبل وهو  
العظام لم يلائم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق الجوز على

منها

نظمتان يركبا الخيل وينوا فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع  
شايع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلي باللام  
كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل فرد من المجموع عبارة عن  
زوال قوة المجموع ولا شك ان يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل  
وهي العظام لم يتحقق شمول الوهي لكل عظم بطريق القطع فليس  
مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهي الا الشمول القطعي **قوله**  
انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح  
لان هذا التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد  
بتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم **قوله**  
لاحد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد  
او نقول هذا المعنى انما يستفيد من خصوص الموضع لان العالم اطلق على  
كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشي من احواله **قوله**  
وبالجملة فالقول بان الجمع الى احده قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك  
لمنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم  
لها ثبوت الحكم في احاد مفرداتها وان اراد الجزئية فليس لكنها غير مدعي  
صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية **والجواب** ان اخنا والثاني نقول  
ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع  
مطلقا لا يقتضي الاستيعاب المجموع ولا ينافيه جزو الواحد والاثنين  
**قوله** ثم فرق بين المفرد الى لا يخفى ان هذا الكلام كان في الفرق بين  
المفرد والجمع المعرفين باللام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب  
العلة ليس بينهما فان اللام في التذييل المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح  
ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكان التقريب مجرعا عن الدلالة  
الى اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع  
اذ قيل يو صفة للمفرد المنتسب والعهد فقام كل فانتقال الذهن  
من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فامعني تجريد



المفرد عن الولاية على معنى الوحدة اجيب بان معناه اعتبار دلالة على  
 معنى الوحدة ولاختصاصي انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتناهين  
 في الارادة بل في الولاية ولا استحقاق فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد  
 قوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم  
 الجمع بين المتناهين في الارادة بل في الدلالة ولا استحقاق فيه عند قيام القرينة  
 على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة  
 على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها **قوله** للمحافظة  
 على المتساكن اللفظي المراد من المتساكن الصيغتين على الجامعة فلا يرد وصف  
 اسماء الجوع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي **قوله** ولهذا استغنى عنه  
 بنعت الجمع اي يكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر  
 ان هذا الاستغناء بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ ولما بالنظر الى تقدير كل  
 فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى  
 المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلكك يسبحون اللهم الا ان يفرد  
 بين الصفة والخبر فتأمل **قوله** وان حكاية الاقنص في نحو الديار  
 الصفراء الديار اصله الديار بالتضعيف بدليل جمع على دنانير وكذا الكفا  
 الديار اصله الديار وكذا جمع على دنانير وقد اشار في الصحاح ومن  
 تراجم قلوب اصدي حربي بالتضعيف عن عن بن عبد العزيز لكانت  
 وقد حكاها صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الجمع جمع  
 سنة السين بنا على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذا  
 الواقعية صاروا الى الحجاز وانت خبير بان الحجاز مشروط بالقرينة  
 الصارفة عن الحقيقة والارفع الوثوق **قوله** ولان التو  
 مولد الخ الاشكال جمع مثل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك  
 ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الديار الصفراء والدرم البيض ايضا  
 كل دينار مثلا يشتمل على اجزاء وجوابك كل هذا اصغر **قوله**  
 لاننا احضر طريقا بان لا يكون السامع عارفاً بسمه العلم او يكون  
 طريق

باننا انكرنا قبحها في كلامنا ورواها في كلامنا

طريق الاضافة احضر بالنسبة اليه ايضا فان هو اي احضر  
 بن عبد الله وخو مثلاً **قوله** نحو قول جعفر بن عليه الخارقي  
 الخ هو من شعر الحارث بن قيس قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل  
 والله اعلم وقوله موهوب بثلاث يا آت لان اصله موهوب فيبعد  
 القلب والادغام على القاعدة المعروفة اصيف الي يا المتكلم والركب  
 اسم للركب واليمايين جمع يمان بمعنى يميني حذف احدى اليامين و  
 عوضت عنها الالف المتوسطة وقريب الهوي على معناه اخفي  
 ولا يول بالمهوي ويراد ان العرض ساير بالعرض حيث يسير محله  
 القام هو به وهو القلب يسير متعلقه وهو الحبيبة فكانه قال  
 روي على الركب اليمايين ذالهب وجسمي بمكة موثق **قوله** لسان  
 المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما  
 في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التمهيد قد يوجد  
 في غير صورة الاضافة كما في قوله الذي هو عبد للسلطان عذري  
 وكذا في نظيره فالوجه ان لا تخرج الاضافة الا بانضمام الاختصار  
 اليه وانما اقتصر المصنف في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه  
 مع سابق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرها ولذا اطلق التحقير  
 ولم يقيده بشي منها فتأمل **قوله** ومنه قوله تعالى انصار والدة  
 بولدها الخ فصله عما قبله لان المضاف ليس ليس بمسند ثم قوله  
 انصار ان كان في الاصل نصا رعي البنا للنا على بمعنى يطر فالبا  
 من صلته اي لا يضر الوالدان بالولد بان يفردا في يعهد بها ويقطر  
 نبيا ينبغي له فوجه قوله فانه لما ثبت المرأة الخ فلا هو وان كان  
 البنا للنسبية او يكون نصا رعي البنا للمفعول اي لا نصار زوجة  
 زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس من الرزق والكسوة  
 وخود ذلك ولا يضر زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعهما شيئا  
 مما لا وجب عليه من رزقها وكسوتها ومثل ذلك وبه اتفق المعنى



فليكون البناء للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس  
 بسبب الولد يعود الي الاضرار بالولد **قوله** ان رسولكم الذي  
 ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء حصل من الاضافة لعدم قول القائل  
 بالعلام المذكور برسالة جملة الموصول مع صلته مؤكدة له كمالا  
 يخفى **قوله** كوكب الخرقا تلمح الي قول الشاعر  
 اذا كوكب الخرقا لاح بحمرة **هـ** سهيل اذا عت غرلما في القريب  
 المرأة التي في عطفها خفة وبها حافة وكانت هذه الخرقا امرأة قضى  
 وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي  
 يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بحج الشئ وقرنت قطنها الذي  
 فيما يول اليه في قرابتها استعداد له السحرة بالصم السحر سهيل ربح  
 بدل من كوكب او عطف بيان وازاعت بمعنى فرقت **قوله** اولانه  
 طريق الى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه  
 لا طريق خاصا عنده في ذلك الوقت سواء دلنا ان حضور طريق  
 الاضافة يستلزم حضور طريق الموصول وان امكن فاندفع اعتراض  
 المؤذن في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي هاهنا  
 وانت خير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يكون  
 ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يجاديه **قوله**  
 وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقا عن علي معنا  
 الظاهري فالصان محذوف اي عن احسان طالب العرف اذا معني  
 لمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي في شان طالب  
 العرف فوجه حمل التنكير في الثاني على التحقير سلوك طريقه البهتان  
 في ادا بعض المقصود مع صفة مماثلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير  
 فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمل على ظاهره  
 حتى يكون منطوقه الصريح استغا الحاجب مطلقا عظيما كان او صغيرا  
 الوقوع التكرار في سياق النبي **قوله** او التقليل بخروج رضوان من

الله التبريد الا ان التنوين في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ والكسر  
 نعت له والخبر محذوف اي لم رضوان الخ والجملة عطف على جملة وعنه  
 الله الصقن المرسين والمومنات الخ وذلك لان فيه دلالة على حصول  
 الرضوان لهم صرحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد  
 النعم وبيان عظم نعم الجنة وجودة امتانها فتزجيح بني من الامنا عليها  
 بطريق التعظيم لا يينا سب المقام وان كان رضوان فكيف من الله تعالى  
 اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق  
 التبعية فليتنا مل **قوله** ويحي للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقا  
 دفع التنثيل بقوله اعطاني شيئا مع ان المنكول ليس مستند اليه **قوله**  
 لعدم علم المتكلم بجهه من جهات التعريف يحكم المخاطب بجهه من جهات  
 التعريف عدم علم المتكلم بهان كونه جهه للتنكير فتخصيص المتكلم ليس  
 له كبر فائدة **قوله** احترازا عن التصريح بنسبه السامه  
 الي عين المدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غير  
 من طرق التعريف اذ منشا لا تعين اليه التي نسب اليها السامه من  
 الهنداي السيف المنسوب الي العند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحداثام  
 المعرف بطريق التنثيل فلا يبراد ان العلام في وجود المانع عن مطلق التعريف  
 وما ذكر اعنا يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة **قوله**  
 من بنا المرة ونفس الحكمة اي مجموعهما اذ من كل منهما بواسطه انضما  
 الاخر فلا يبروان الوحدة المستفادة من بنا المرة لا تنافي التعظيم لجواز  
 انصاف الواحد بالوطة فكيف يدل على التحقير وتخصيصه ان نفس  
 الحكمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بنا المرة عليه  
 ايضا على مجرد الاحتمال واقترنا المقام كان في الحمد **قوله** وجوابه  
 انه ان اراد ان لبنا المرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس على نامة  
 للتحقير والام يمكن حمله على التعظيم في موضع قابل لنبط اثارته للتحقير  
 اقتضا المقام له واذا اوتي المقام حقه بسبب الحكمة او الصغير او سببها



مع انتفى الشرط فينبغي الشرط وجوابه ان المقام بلازم المبالغة  
في التحقير كما لا يخفى فأيضا حقه انما يحصل محل التنكير أيضا على التحقير  
وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طريقه فتأمل  
**قوله** اي كل فرد من افراد الدواب الخ قبل ادم وحوي وعيسى عليهم  
السلام وكذا الغراب والنار والعنكب والفقش على ما صرح جوابه في  
حكم المستثنى بسكون عن الاستثناء الشهيرة امرهم وقيل المراد بالرابية  
معناها العرقى والصغير في فهم من يحشى الخ واجمع الى الدابة بالمعنى اللغوي  
على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل **قوله**  
اذ التقدير كل دابة خلقها الله مما فيه ان المسباد من كلام السكاكي اعتبار  
التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير  
انما اعتبر بنا اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبنا الكلام  
على الاتحاد الزاوي بين المضاف والمضاف لا يخلو عن تعسف  
**قوله** بل قصد صاحب المفتاح الخ مبنى على ما ذهب اليه المصنف من  
توجيه كلام السكاكي واتباع له والافتقار صرح في شرحه للمفتاح  
بان الافراد الشخص لا يلازم التقسيم بقوله ثمهم من يحشى على بطنه  
الخ وان عبارة شرحه للمفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية وما ينبغي  
ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية  
في جانبها لما يمنع كل فرد او النوعية في الطرفين هو الملازمة بينهما  
والا فيجوز اعتبار الافراد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الما  
التي يختص بنوع ذلك الفرد **قوله** فيجوز من غير توهم الخ فيه  
ان الاستثناء يقتضي التناول المحقق لا يكتفى فيه الاحتمال المحقق فضلا  
عن التوهم **قوله** وللتقليل قوله فهو ما يجبل الخ لا يخفى ان في حمل  
تنوين الخليل على التقليل من دلالته ما للجماعة وهو مدح للمذكور من  
المدح ببسطة الملك وكثرة الجنون المستفادة من جملة على التنكير  
الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود

على التقليل فهو مدح من جملة على التعليل بلاشبهة حقا على ارباب  
الذوق السليم **قوله** ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حياها  
هذا مجزئ بيت السيد صدره تراكم امكنه اذالم ارضها اي اني تراكم  
امكنه وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم  
**قوله** نظروا الى ان صميرا الفصل وكثيرا من اعتبارات الخ كون  
صمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب  
النصوري واجاز الفهرا وهشام ومن تبعهما ان الكونين تبعيته  
للمسند اليه المنكر والمسالة ببسطة في معنى اللبيب وغيره وادار  
من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والتمم على  
ما اعتقده المصنف والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يركب  
بها الا عند الكونية بشرط ان يكون مجزوا **قوله** لكثرة وقوعه  
واعتباراته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته او فزلا  
يشتهر ما ذكر سببا لتقدم ذكر الوصف على ذكره **قوله** يناسب قوله  
واما بيانه فان المسباد من هذه العبارة المعنى المصدري واما الشايع  
المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا غير **قوله** كقولك الجسم الطويل  
العريض العميق يحتاج الى مزاج يشغله قال الشارح في شرح المفتاح الخ  
بالطول ازبد الامتدادين والامتداد المفروض ولا وبالعرض انقصها  
او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعها وفيه نظر لان الاول من تعريفي  
الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي يتساوت امتداداته  
الثلاث جسا فتأمل قال الناصب الحاشي انما لا يخفى على راي المعتزلة و  
الحكا فانه ذلك الوصف حد للجسم اي تعريفا له على رايهم وفيه مع ذلك  
اشارة الى علة الاحتياج الى مزاج يشغله لان الممدح في الجهاض  
الثلاث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا جاز التعريف بالاعم  
او براد بالطول وما بعده الجوهري لان الوصف المذكور يعم الاجسام  
التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم المهيبي

للمدح

د



اذ لا مكان للتعليق عند من يشبه بهذا الظاهر ان كون الوصف المذكور  
اشارة الى علمه الاحتياج لا يمتنع علي مذهب الحكماء قطعاً واما علي  
مذهب المعتزلة فتتمشيتها غير ظاهرة ايضاً لانهم يقولون بالجواهر  
الغزيرة وتجزئة وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه امتداد  
له اللهم الا ان يصار الي تعدد العلل او يقال ان الشار اليه هو عدة الاصناف  
الي الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فانهم **قوله** الاظهر الذي يظن بك الظن  
كان قد راي وقد سمعنا قبل معقولاً الظن محذوفاً ان اي يظنك متصفاً  
بصفة وقيل هو منزل مشتركة للامم وقوله بك لبيان موضع الظن  
وكان قد راي وقد سمعنا حال من فاعل يظن الظن مشبهاً بالراي والعام  
وهو اولى من جعله حالاً من الظن بالمروي والمسموع كما لا يخفى **قوله**  
او دي فلا تنفع الا ساحة الخ او دي اي هلكه والاساحة اخذ من امر  
كاين الاحالة **قوله** وعند الحاجة جمع خارج من غاي نحو اذا انظر في علم الفهم  
وتكافيه **قوله** والتوضيح عبارة عن دفع الاحتمال الحاصل في المعاني  
قال الفاضل قال الفاضل المحي منشا احتمال التكرار هو المعنى ان  
رجلاً يصلح ان يطلق علي معنى كلي هو الماهية او الغرض والمقتضى  
علي اختلاف الراي بين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصه هذا  
الغرض وفي خصوصية فرد اخر واما احتمال المعاري فاما ينشأ من اللفظ  
وفي هذا الاطلاق فظهر ان الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات  
بلام الجنس واعلم ان الفاضل المحي حقق في اثبات البحث معني كون الوصف  
عاماً والموضوع له خاصاً ولغزاة التلاقي ولا خفي في مني من الامام  
التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله ولا يمتنع ان الوصف  
سميوا كلياً وعين اللفظ باراً به كان كل من الوصف والموضوع له عاماً  
فان الظاهر ان يكون الموضوع العام هو الوصف الواحد بازا معان  
متعدده فغياً اذا كان الموضوع له امراً كلياً يكون الوصف خاصاً  
ان لم يتعدد الموضوع له بهذا الوصف فكون الوصف والموضوع له عامين

غير

غير متصور

الا في لفظ وضع لمعان كليه باعتبار معني اعم منها هذا هو الظاهر  
الا ان ما ذكره الفاضل المحي امر ارجع الي الاصطلاح وحاصله ان الغير  
في الوصف اذا كان عاماً ليس في الوصف عاماً اصطلاحاً سراً كان ذلك الغير  
له ملاحظة ثبتي خلو لم يكن كذلك بل كان ملحوظاً بنفسه فليست **قوله**  
ليلا يصير الوصف محصاً قبل لم يرد ان كون الوصف محصاً مانع  
عن الحمل علي المدح والذم ونحوها اذا الظاهر ان لا مانع في امثال  
هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف محصاً اوضح ان المراد  
المعان المذكورة **قوله** لبيان ان القصد الي الجنس دون الفرد  
لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحمول هاهنا  
اصلاً لما سبق في بحث الاستغراق ان التكرار المنفعة مع من نص في  
الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق المعرف  
بويده ما يذكروا الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصفين الاية  
ليدل بهما علي ان القصد الي الجنس دون العدد وهو البعينة ما  
ذكر صاحب المفتاح في هذه الاية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد  
ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون الفردينافي استغراق  
المصم لا ينافي الا بالقصد الي العدد **قوله** الاستغراق  
محقق بالنظر الي الاجناس كما في قوله تعالى وما الله بيربظلم  
للعالمين والمراد بعدم القصد الي العدد عدم القصر الي الاحاد  
اولاً وبالذات فلا ينافي فيه القصد الي الاجناس او يقال المراد بكونها  
نفاي الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري  
عليها في الاية وان اردت في الجنس لزوم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم  
ينصق الاستغراق بذلك المعنى ومنها هنا قيد باخياد مودى  
كلامي السمين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الي الجنس غاية  
الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام  
المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره غلص الكلام ان زيادة التعميم هو



والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف  
 الشامل للجنس والعموم الناس من الجنسية سائر في عموم الارض والحد  
 به ظهور وجه زيادة العموم مع ان الجنس عموم واحد وانت خير بان  
 حمل عبارة الكشف على الجنس نقسف **قوله** يجب وقوع المفرد  
 مرفعهما نقض بالجملة الواقعة خبرا عن خبر الشان فان لها محلا  
 من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ورفع بان المراد صحة  
 الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتأمل **قوله**  
 قلنا مراده ان الصلة الى ذلك ان نقول مراد ان المجموع صلة بتقدير  
 القول وان منكم لمن قال في صحة والده لبيطيني **قوله** كما ان الشرطية  
 خبرا راد بها جملة الخبر فانها تصدق عليها انها جملة منصوبة الى الشرط  
 وقد تطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزء **قوله** لان الآية في سورة  
 التحريم نزلت بمكة الخ اعترض عليه القطب في شرح الكشف بانها ينافي ما  
 سبق له ان سورة التحريم مدنية وما قال من سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها  
 الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدنية اجيب عن الاول بخزان كون تلك  
 الآية من سورة التحريم حكيم غايتها ان يكون الحكم بان السورة مدنية  
 بناء على التخليص وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابلههم عن علمه  
 لانه مختارة فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وتيجاب عن الاول  
 نزولها مرتين كما قيل في الناحية ولا يخفى بعده اذا لم يتعلق عن احد من المفسرين  
 وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها  
 الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها  
 الذين امنوا فهو مدني اي متعلق بالمومنين الكاينين بالمدينة سواء نزلت  
 الآية بمكة او بالمدينة وحيه ما فيه **قوله** قلنا يمكن ان يقال اعترض  
 عليه الفاضل المحشي بان قد خرج بغوت غرض العلامة وقد فصله وادفعه  
 بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشف بيان توبه  
 نقيب النار في سورة البقرة مع انها نكوت في الآية الاخرى كانه قال انما  
 انكر

لم تذكرها هنا مثل ما نكوت في التحريم لعقد الاشارة الى المعهودة واما  
 وجه التنكير في التحريم فذلك ان نقول لعقد التهويد والحاصل ان مراد  
 صاحب الكشف انها هوبيان وجه التعريف في احدي اليتين واما بيان  
 وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وحي لا يتوجه اعتراض الفاضل  
 المحشي على الشارح وانت خير بان ظاهر العبارة لا سيما عده كما يشهد بذلك  
 الذوق السليم قد ير **قوله** والمشركون لما سمعوا الآية **قلت** الظاهر  
 ان المشرئين لم يعتقدوا بكون الآية من الله تعالى ولذا بقوا على الاسراك  
 بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد انهم خبروا  
 بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انساب  
 تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفية بها سواء طابق الواقع الا  
**قوله** ولم يبين ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم  
 المحكوم عليه على المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه محال شايخ لا يحتاج  
 الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على الحكم به وتطير واستمال السكاكي  
 نفسه في اول الفقرة الثاني ان الرهان بمعنى ما يراه من عليه والنضال  
 بمعنى ما يناضل عليه فليتهم **قوله** بل في اخر بحثنا خبر المسند  
 المشهور عنه ان تحقيق نقوي الحكم المذكور في اخر بحث الحالة المتضمنة  
 لنا خبر المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اخر  
 الحالة المتضمنة لتقديم المسند فالمراد بحثنا خبر المسند المعنى اللغوي  
 اي البحث المتعلق بتا خبر الفعل في نحو قولهم انا سعيبت في حاصدك **قوله**  
 والا فمران قول السكاكي الخ وقيل قوله كما يطلق على ليس متعلقا بقوله  
 وربما كان القصد مجرد التقرير كاتوهه العبارة بل بما قبله وقوله  
 ربما كان اعترافا كانه قيل ارادة رفع نوح التجوز والسهو والسيان  
 يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلق عليه ذلك القصد فانه ذكرها ك  
 قولك انا سعيبت ان في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والسيان  
**قوله** وبهذا الظاهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اي كلام المص لم يدل على

ضل

ن



كلامه في المختصر لا كلام السكاكي **قوله** اودع تؤم التجوز الخ فان قلت جعل دفع تؤم التجوز ونظيره مقابلا للتقدير يريد علي ان لا يتوهم في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع بقدر امر المتبوع في النسبة او لسرور قلت التقدير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد اي مجرد التبرير مغاير للقصد اي الامور المذكورة والمراد بقوله فللمتقرب فلهذا قصد اي مجرد التقرب كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال **قوله** ويدفع هذا التوهم الى اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم السر في الاصل فان توهم السهول في الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والعينية في زيد يدفع به كما اشار اليه في الشرح **قوله** وها هنا بحث الاجاب بان كون مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وليس بشي لان الحقيقة بهذا المعنى لا تقابل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح وامانا اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فتعبد ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر من غير ظهور ربح مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون كاللوا اذا كان للمتبوع الى اخره ممنوع لجواز ان يكون احتمال عدم السر بطريق السهول بطريق التجوز كما ذكره في حاشية الرجلان كلاهما في دفع بين الموضوعين فرق بان المتن نص في مدلوله لا يطلق على غيره لاحتمال ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفتيد لتعبد دفع السهول في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الناقد المحي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلي هذا الى اخره فلا تغفل **قوله** لان المتن نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر **لما** جعلن مدفع عاودين اما هنا **لما** وجعلن امعز رايتين **لما** حيث اطلق عاودين وامعز على جبل عاقل ورايت وجعلت الغرائز له تعالى ولمن خاف مقام

ربه جنات من هذا القبيل ويقول عليه السلام اذا سافر عما وادتها فليؤمكما البصر فان حميرا ما كانا للدواحد لان احد النخيين اكل اما فاللوم واحد وقد عينا نفس له بقوله تعالى جرح منها الدولو والكرجا اذا يخرج الانا الجرا نال الخ وقوله تعالى العيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في التفسير وسيجي من حقيقة ان سأل الدعاي وقد براد من التثنية مجرد العدد والكرار وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين **قوله** فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند فيه بحيث التجوز في مثله قد يكون في الهيئة الترتيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحي فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع وقايدته وان كان البيان حاصلا بدونه الخ **قوله** الفاضل المحي وذلك لان عادة اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك اتمام بحقق حي يحتاج في رفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة البقرة هكذا قيل لوقب عاودين ارم بن سام ابن نوح عليه السلام عادة كما يقال لبي هاشم فبيل للاولين منهم عادة الاولى ارم تسميته لهم باسم جدهم ولين بعدهم عادة الاخرة فان في قوله تعالى ارم عطف بيان لعادة وايدان بانهم عاد القدر عند انتمى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عادة اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان محمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عن من قال في عاد اها هو هود الآية لما وجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود وهكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصلا بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسوا عاد ان الاولى القديمة التي هي قوم هو والعصه فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن اشتراك لعدا عاد في نفسه ولهذا بني السؤال على افتقار

كبير



لفظ غاد والجواب الاول على التميز فتأمل بقي في كلام الكشاف  
 بحث وهو ان ما ذكره في سورة النجم مخالف لما ذكره في سورة هود في  
 سورة النجم حيث قال فيه عاد والاولى وما ذكره في السورتين انه عاد الاخر  
 اللهم الا ان يدل على اختلاف الرواية **قوله** وما يدل على ان عطف اليان  
 الخ ان اراد به اعتراض على النص حيث يوهى كلامه لزوم اختصاص عطف  
 البيان بالمستوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق ان  
 بيان على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ بن المحاسب من ان قولهم  
 عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام والالة  
 بما عسى ان يتوهم من ظاهر كلام المصنف فله وجه **قوله** والمومن العائذ  
 الطير بمسجدها مخبئة للركبان مكة بين القبيل والسند والواو في قوله  
 للقم والمومن من اسم الله تعالى ما خوذ من الامن والعائذ ان جمع العائذ  
 من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل  
 ان جعل العائذات منصوبين بانها مفعول المومن او مجرور على احد  
 الوجهين بول او عطف بيان ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها  
 والقبيل والسند موضعان **قوله** قلت ليس في كلام السكاكي وقد  
 عرف عطف البيان في قسم النجوم بما يذكر بعد السبين من الدال عليه  
 لا على بعض احواله ببيان له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا لا يتناول  
 واحدا واثنين في هذين المثالين **قوله** على الجنسية والعدد المحض  
 ان فسر العدد بما يقع في العدد او بما يابو به فالامرط وان فسر بنصف  
 مجموع حاشيته **في المقام السابع** قال كلام مبني على التغليب اذا لاسم كاسم  
 لمعني الاخر غير دال على العدد بالمعنى المذكور **قوله** مثالا للوصف للالة  
 جعله مثالا للوصف المؤكد باحتساب صلاحيته في المقام السابع انه  
 متعين لذلك لكونه ان يجعل وصفا موصيا كما ذكره الشارح في الالة واحد  
**قوله** انه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض من المسوق كالكلام في  
 الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الالة وفي الثاني اتيان الواحد مست

في سورة النجم والآخر ان اسم الله تعالى المستغاد مما

كلام

كلام وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلته  
 ٢ اتخذوا اثنين وانما هو واحد لا ظلمت بذلك الغرض كما لا يخفى **قوله**  
 وفيه فطر لا لا نعم الخ اشارة الى ان المقدمه المشهورة القابله بان  
 المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض  
 والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وهذا  
 تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا انتم  
 به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من  
 الضمير المجرور في به ظنا من ان المبدل منه في حكم السقوط فتبقى الصلة  
 بلا عائد على انه لو سلم كطية المقدمة المذكورة لم تضرب ان العائد موجود  
 حسا فلا مانع والعجب انه قال في القصد قولهم المبدل في حكم تحية الاول  
 اذ ان منهم باسقلاله بنفسه ومفارقة التاكيد والصفة في كونها  
 مسبوقة لا يتبعها **صلحا** **قوله** ان اهدار الاول واطراعه واجب  
 الا ان كان تقول زيد رايت علامة جلا صا كما فلو ذهبت اهدار الاول  
 لم يسد كلامك **قوله** بل لا يبعد ان يقال الاولي انه بدل الخ هذا  
 بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولما هذا  
 لاحظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الالة فلو اعتبر  
 صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اخياره مع البدل  
 اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الا وهو يري  
 الله بان ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الالة لم يحصل المقصود  
 الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الالة وان قيد باليقيد الخ  
 في قوله تعالى وعبدا لله الخ بقوله من الشركا حبي يظهر له معنى  
 فليتامر **قوله** نحو جاني اخوك زيد في بدل الكل الا حسن ان يسمى  
 هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما ساء بذلك من ماله في الاثني  
 ٢ بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ابي صراط العزيز الحميد لله  
 في من قرأ بالجوفان المتبادر من الكل التبعية والتجزئ وذلك عم



هنا فلا يلحق هذا الاطلاق بحسن الادب وان عمل الكل على معنى اخر  
**قوله** وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة  
 في بدل الغلط لان التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما  
 مسمى بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدراك الغلط وقد يكثر  
 في عدم وقوع التبدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدراك الغلط وانما  
 لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قوله جاني زيد بدل عمرو ونعم  
 لا يقع في كلام الله تعالى لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز  
 وقوع الغلط عليه سبحانه **قوله** قلت قد اخل هذا الخ يمكن ان يحل  
 ايضا بان في البدل تقدير المتبوع وهو المبدل منه ونقتر برالحكم ايضا  
 لكونه في حكم تكدير العادل وانما التاكيد فغيبه تقرير المتبوع وهو  
 المؤكد لا غير في البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد **قوله** وكان الاصل  
 ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح قال الفاضل  
 المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة  
 وهو ان السكاكي يجمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل  
 الاشتمال واراد فيه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان  
 الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض  
 اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في محضات المسند اليه والمحشي  
 في الاولين اظهر المعنى لما انتصر على التقرير ابتداء في التمثيل ببدل  
 الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من  
 بدل الاشتمال واعتبر من عليه بان هذه الاحسنه انما تم لو ذكر الايضاح  
 وعده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح  
 على التقرير والجواب بان قوله مع ان الكلام في محضات المسند اليه  
 هو من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارضه  
 الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فانهم **قوله** للجمع المطلق الغرض  
 من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بتقييد الاطلاق  
 كما قل

كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي والمنعول المطلق فلا يرد  
 ما ذكر بن هشام في معنى اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو والجمع المطلق  
 غير سديد لتقييد الجمع بتقييد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد **قوله**  
 اي لنبوت الحكم للتابع والمتبوع الخ هذا التفسير انما يظهر في عطف  
 المفرد على المفرد وانما في عطف الجملة على الجملة مثل ما زيد وقعد عمر فلا وجه  
 له ولحل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال رحمه الله في شرحه  
 وتقرر في علم النحو ان الواو والفاء ونحوهما هي تشارك في افادة الجمع في ذات  
 مثل قام وقد زيد او في حكم مثل جاز زيد وعمرو او في الوجود مثل جاز زيد  
 وذهب يرويه نظرا لان المثال الاول اعني قام وقد زيد ينبغي ان يعود  
 من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب  
 التنازع واما على احد الفعلين مضى فان قيل لعله جعله من قبيل الاشراك  
 في الذات من جهة المعنى قلت لا يجوز ان يجعل كل زيد كزيد من قبيل الاشراك  
 في الذات في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون **قوله** من غير  
 فقرض لتقدم او فاض او معية فيه اسعار بانه لو وجد فقرض للمعية  
 لكان فيه تفصيل للسند وما ذكره الفاضل المحشي واستعربه كلام الشارع  
 فيما بعد من ان المعبر في باب العطف هو المتعدد والتميز بحسب الوضوع  
 في الازمنة اما على سبيل التقاطع او التراجعي يدل على ان الوضوع المعينة  
 ليس من التفصيل ولكن ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعينة ليس على سبيل  
 الاستطراد الحكم بان المعبر من التفصيل في باب العطف هو المتعدد بحسب  
 الوقوع في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان لا ينافي  
 عطف بول بحسب الوضع على المعينة في الزمان المستندة لتعدد المسند  
 لانها لو وجدت لم يكن المضموم منها من التفصيل المعبر في شيء نعم **قوله**  
 التزيين المعبر في باب العطف الخ مقتضى جتي فان المعنى المذكور غير معتبر  
 فيها اصلا على ما حققه الشارع فاما ان يقال مقصد المحشي بيان الاستيذان  
 بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعبر في جتي



او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن  
بحسب الزمن واما اعتبار ما للعطف قوة وضعفا بما مر خارج عن الوضع  
يراعى في بعض مرادها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتأمل **فتأمل**  
**قوله** واحترز بقوله من اختصار ابي اخره قال رح في شرح المفتاح وقد  
نعمت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند  
اليه كان مستقما الا انه مع التقييد اقوم وابعده عن الاشتباه وقد  
اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة  
هي المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك العوض في الابهة  
المخصوصة ولا ان يختص المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه **ثم قال**  
**فاحفظ هذا الاصل** ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضى قد يكون  
امرا اخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى  
**قوله** واحترز به عن نحو جاني زيد وعمره بعده بيوم او سنة يريد  
ان فيه تفصيل المسند مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه  
اصلا فلم يقيد بقوله مع اختصار ليوم وورد ان يقال قولكم ان  
العطف على المسند اليه ليكون منشأ تفصيل المسند على ما هو حاصل  
المعنى ليس بمستقيم لتحقيق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف  
منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لمصلحة  
بدونه ولكن ان تقول في الاحتراز بما علم ان الصابطة الثانية تنابط  
للعطف بعير الواو كما لا يخفى ما ال المعنى ان توجيه العطف بعير  
الواو لتفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بعير  
الواو وكان في فائدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاني  
زيد وجاني عمر وبعده بيوم او بسنة كما في المختصر لكان الظاهر **قوله**  
ترتب اجزا ما قبلها وهذا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر  
اذ المعتبر في حقي كما صرح به في معنى اللبيب وغيره ان يكون معطوفا  
لبعض من جمع قبلها كقدم الحاج هي المسألة او جزا من كل نحو اكلت  
السكة

لقد كان يقال ان ذلك التفصيل لا يرد  
المسند فلهذا يرد في هذا الفصل

السكة حيث دأبها او كالحزب نحو يا عجبي الجارية حتى حديثها وبالجمله يحبه  
ان يكون متبوعا اذا تعدد في الجملة هي تحقق فيه نقض ولو اشترط  
الجزئية بخصوصها لا يحتاج الى ما يدل المثال المذكور اعني مات كلاب  
في حين ادم بان المراد مات اباي حتى ادم **قوله** وكذا الاثبات  
اذا دخل على كلام فيه تعييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد  
من الدخول المذكور التاخر في الاعتبار وفي الملاحظة انه وجد القيد  
اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم ثابته  
في قولك جاني زيد يوم الجمعة اذا لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال  
انه كان كذلك ثم جاني **قوله** من غير تفصيل المسند لا يقال  
اسما الفاعل مسندة الى الضمير المستتر العائده الى اسم الموصول  
فيه تفصيل المسند لا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى بعد المسند  
الواحد وترتب افراده لا الى بعد ما صدقات افراد المسند **قوله**  
لان في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام فيكون من عطف الجملة على  
الجملة لان عطف المسند اليه **قوله** فلو سلم فلا دلالة فيما ذكره آة  
فيل فيه نقض لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية بشرارة  
القيود والاحترازات فاللزم في مثله واضح وقد اشار الى خارج  
فيما نقلت عنه في فائدة بعد الاختصار الى انه فاع امثال هذه  
الاعتراضات فليكن على ما ذكر منكر واعتراض ايضا بان التفسير  
لسابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل  
المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فغلبت قد يرسل في المثال  
من قبيل عطف المسند اليه وانما لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل  
المسند اليه مع ان المسند اليه هاهنا واحد لا يقبل التفصيل المسند  
اليه بنا على تنزيل النقاير بالوصف منزلة النقاير بالذات على ما تقدم  
في مثله فتأمل **قوله** او انهما جاك جميعا فيكون قسرا فزاو كما ان الاول  
قصر قلب وسكت عن قصر التعيين الخاطب فيه شأن فلا حكم له حتى يرد



عن الخطأ فيه إلى الصواب كما سيظهر إن شاء الله تعالى ثم إنه يجوز استئصال  
 ٧ في قصر القلب والافراد وفي دلالة العجزان إنما تستعمل للقلب فقط  
**قوله** لمن اعتقد أن الجي منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد  
 يكون جازيا بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو التوهم **الفاسد**  
**قوله** ٧ لمن اعتقد أن زيدا حاك دون عمر على ما وقع في المفتاح فإن  
 قلت ٧ مخالفة بين الكلامين لأن مراد النفاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد  
 اشتغال الجي عنهما بعد تقيده عن زيد و مراد المفتاح اعتقاد جي زيد دون  
 عمر وفي صدر الكلام والاعتقاد أن على الوجه المذكور يمكن اجتماعها فقلت  
 لما كان المفروض اعتقاد المخاطب للملازمة بين المتعاطفين بحيث يتوهم  
 من اشتغال الجي عن أحدهما انتفاؤه عن الآخر فاما أن يعتقد بجمعها أو عدم  
 بجمعها فلا يمتشي التفسير المذكور كما لا يخفى **قوله** فلم يعدل به أحداي لم يرد  
 إليه ذاهب لأنه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن أن يوجه عدم القول بما ذكر  
 بلزوم استدراك الأثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل  
 المحشي من أنه مفترض بقولنا حاك زيدا لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بأن  
 الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقوله ما حاك زيدا فيكون  
 لكن عمر ولغوا ولا يصح الاكتفاء بقوله ما حاك زيدا بلا عمرو وحكي بكون جان  
 لغوا واما صحة أن يقال من أول الأمر ما حاك زيدا لا عمرو فانه تعيين الطريق  
 في تادية المعنى المراد لا التزام استدراك جزء من الكلام لعدم الاكتفاء بجزء  
 الآخر ولعل التكلم انما لم يختر تلك الطريق ليلا يتلقى المخاطب بصورة التثنية  
 أو بغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملازمة  
 بين المتعاطفين وثني التكلم الجي عن أحدهما توهم المخاطب عموم التثنية  
 لا يجاب الذي بعد لكن دخر ذلك التوهم وظهوره نافية معتد بها فقلت  
 عرض الشارح نفي القول بقصر الافراد تطورا إلى الاعتقاد الأول حتى يصح  
 ذلك في كل صورة اعتقاد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين أم لا **قوله**  
 ومعنى الاضراب أن يكون المتنوع في حكم المسكوت عنه على ما ذكره بن الحجاب

وإنما المعطوف بلا فلا يرد كما توهم الرضي لأن السامع والمتنوع معاصرون  
 بالنسبة وإن كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفي **قوله** وفي كلام بن الحجاب  
 الخ قال بعض أصحابنا الحاشي صريح بذلك في الأماي **قوله** واما على مذهب  
 الجمهور ففيه اشكال وذلك لأن الحكم المذكور في الكلام هو التثنية ولم يصرح في السامع  
 على مذهبهم ويمكن أن يقال المراد من الحكم ما هو عام من الإيقاع والانتزاع الواقع  
 مثلا في التثنية على مذهبنا صرفت حكمك من الأول إلى الثاني وجعلت الأول مسكوتا  
 عنه **قوله** أول الإيهام خوفنا أو أياكم على هدي أو في ضلال مبين  
 المراد من الإيهام ترك التعيين لداع يدعو إليه وهو في الآية لا يصرح بنسبه  
 الضلال إلى المخاطبين ليلا يزد غضبهم وليس المراد فيه إيقاع السامع  
 في الشك في منه في أصل الحكم وهو ظاهر من المذكور في معنى التبيين أن الشاهد  
 في الآية وجه تخصيص عن ظاهرها هنا بحث هو أن السكاكي جعل  
 هذه الآية في قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزد غضبهم وهو  
 ترك تخصيص طائفة للهدى طائفة أخرى بالضلالات ليتفكروا في انفسهم  
 فيؤيدهم النظر الصحيح إلى أن يعتبرقوا أنهم هم الكائنون في ضلال مبين  
 فالناسب لهذا المقام هو التثنية لا الإيهام لأن الموصوف بالجهل المركب  
 لا ياتي منه النظر كالموصوف بالعلم البعيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل  
 بعضهم الشكل من شرائط النظر فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم إتمام من  
 ورطة الجهل المركب هو إتمام الطريق الشكل ليتأتى منهم النظر الصحيح الوصول  
 إلى الحق **قوله** والفرق بينهما أن التحجير يفيد لبثوت الحكم لأحدهما  
 فقط فان قلت قد مثل العلم بالتحجير بابي الكفارة والغفوة مع إمكان  
 الجمع **قلت** لا يجمع الاطعام واللبس والتحريم إلا في كل منهما كفارة  
 بل يقع واحد منها كفارة والباقي فريضة متعلقة خارجة عن ذلك وكذا  
 الكلام في الآية الغفوة **قوله** عطف بيان لما قبلها وقيل بدل **قوله**  
 أنه يعتبر به أو لا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما في قوله  
 أن زيد هو القائم يدل على أنه من أحوال المسند وقا يجه مقامه **قوله**



مختصا بالذكر لفظ مختصا هاهنا وفي قوله مختصا بان يثبت السند ليس  
بصرح في المقصود وهي دعوى الباطل على المقصود والاولى بتدليله بمنفرد  
**قوله** بان يثبت السند لفظ يثبت على صيغة العلوم من الثبوت لا على  
صيغة الجهر لان الاثبات ان المستفاد من ضمير الفصل هو العصري الثبوت  
لا اثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي قال كانه  
قيل واما الفصل فهو لتمييز السند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها سندا  
اليه باثبات السند له وهذا هو معنى قصر السند على السند اليه على نظر  
يحتاج تصحيحه الى كمال بعيد والصواب ثبوت السند له فامل **قوله**  
بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل الى هاهنا حيث وهو ان الفصل في  
في مثل هذا المقام وان لم يجوز ان يغير العنصر بحسب الثبوت والصدق  
لكن لم لا يجوز ان يغيره بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع  
ان المتحد بحسب البطل الحاشي هو عمرو لازيد فقلت زيد البطل الحاشي يكون  
قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا القياس هم المعلوم والمبتدأ  
من كلام الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يغير العنصر  
اصلا نعم افادته لقصر افراد ليس بظاهر فامل **قوله** وقد يكون  
لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصل بدون سوق الكلام يدور على  
ان المراد بالتاكيد تأكيد ثبوت السند للسند اليه لكن ظاهر العبارة  
يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مستملا على تخصيص  
حاصل بدونته وانت حري بان لا مانع لكونه كذلك وان لم يوجد في الكلام  
اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد  
في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصل بدونته او بعد  
لمجرد التاكيد على تأكيد التخصيص فيه بعد **قوله** او قصر السند اليه  
على السند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل  
لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا ثم من يدعي ذلك واجيب  
بان بني الانكار فيما سبق تقليده بكلام الكتاب لا فائدة اصله

الا ان في عمله قول المصنف فلتخصيصه بالسند على قصر السند على السند  
اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يحكي للعكس بعض نبوه عنه وبالحمله  
على الفصل في مثل الكرم هو التقوي على التاكيد ليس بمتعين لموان  
جملة على افادة قصر السند اليه على السند اليه اذا لا مانع من قصد الاختصاص  
فيما يستعمل فيه ذلك **قوله** اي تقديم السند اليه يريد به ايراد  
مقدما على السند على ما هو قبله كما يقال ضيق في الركوة اي اجعله من اول  
الامر ضيقا لا واسعا لا ان يكون واسعا ثم يضيق **قوله** واما صاحب  
الكشاف فانه اي حيث قال انما يقال مقدم وموخر لا لغير  
**قوله** ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذلك التي معنى مناسب لا تنافي  
الغاية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية التي يكون ذلك الى مقتضا  
للتعريف له بحسب المناسبات **قوله** ولا بد من تحققه قبل الحكم  
الا قرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغا بقرينة  
ان الغرض اثبات الاصله التي بمعنى الدعوى وجهد الاولوية تشعر به  
العبارة لان السند اليه لما كان محكما عليه كان السند مطلوبا لاجله  
فالاولى ان يلاحظ قبله الحكم في الموضوعين بمعنى الحكموم به والغرض دفع  
ما اورده الفاضل المحشي فامل **قوله** يعني تحيرت البرية الى اعتراض  
عليه بان البعض قابل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين هانم  
في مذهب فليكن الحيرة **اجيب** بان الحيرة في كيفية لا في اصله كما دل  
عليه قوله وفي ان ابدان السموات كيف تحيي من الرفات على ان الاختلاف  
الصادر من المجموع من حيث هو مجموع الترحمة وان كان كل من الفريقين جازما  
فمنهم فليتم امل **قوله** من ارفات الدفاعة على وزن الفرات كطام وهو  
ما تكسر من اليه **قوله** كذا في صرام السقط المسقط في الاصل استعمال النار  
ما سقط من الزند عند الاقتحام سمي ديوان المعدي به والضرام على الكسري  
الاصل استعمال النار وفاق الخطب الذي يسرع استعمال النار فيه ايضا  
سمي به سرج الديون المذكور لصدر الافاضل **قوله** يعني بعضهم يقول



بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد تفاول يكون سعد  
في داره ونفس هذا التفاول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر  
فلا يقتضي تقدّمه على المسند والمصداق شئبه عليه الفرق بين  
التقولين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينبغي ان تقول  
از قد يحصل بذكر الاسم في اننا الكلام فالمعقضي للتقدم لتجديد المسرة  
الحاصلة من التفاول لانفسها **والجواب** بعد تسليم حصول  
اصلها بذكر الاسم في اننا الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة  
من الاطلاق فتأمل **قوله** والسفاح في دار صديقك السفاح في الاصل  
بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من العباس رضي الله عنهم  
**قوله** مثل اظهار تعظيمه بنا على ان التقديم في الذكر السابق  
يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم رها  
يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لينبئ  
تقديمه بحسب المقام من ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة  
تعظيمه ورجل فاصل من هذا القليل وربما لا يشتمل عليه بل  
يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة  
**قوله** او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لا  
لأنهم ان التحقير في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من الوصف  
حتى لو اخر المسند اليه لحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف  
لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من  
الصفة لكن التقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة  
يفيد زيادة تحقيره فتدبر **قوله** وهذا يعني قول صاحب المفتاح  
اولان كونه متصفا لا معنى كونه متصفا مستقرا عليه بحث بعد  
من المتصفين المسلمين **قوله** نعم لو قيل على المفتاح اه هذا انما  
يرد اذا كان مراد السكاكي ما ذكر واما اذا كان مراده اولان خصوصية  
المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر **قوله**

[illegible]



وهما اعتباران متلازمان لكن قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام  
 الزاهر وانه هل يصف بالشرب فيقال الزاهر يشرب وقد  
 يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه قد يقع وصف الزاهر  
 فيقال شرب الزاهر لم يرد **قوله** متى تنزرتني قطن آله الخ  
 الخربكة والبعث وبنو قطن قبلية والعرائق جمع عائقه وهو  
 موضع الرد لسن المنكب ورزان جمع رزين ككروم جمع كرم من رزن  
 الرجل بالضم تنور رزين اي ومزور والامام التزول وصفهم بالمضي في  
 الامور كأنهم سيوف وبالنجاحة حيث لم يبقوا السلاح وبالسكون  
 والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاصفيان وقراهم  
**قوله** اي محذو الاستشهاد هو قوله هم حقوق لا قوله جلوس  
 لاهمال تقدير المسند اليه منه مؤخر ولا قوله ضيف الـ ٧٠  
 ضيف فاعل فعل بعينه بالبعده **قوله** واجيب بمنع الاشتراط  
 قيل عليه هذا المنع خارج عما قانون المناظرة فلا يفيد اصلا  
 في الحقيقة منع سند المنع وذلك ان حاصل الاعتراض انما ان  
 ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك  
 لو كان الخبر فعليا وهو مقام لاوي الاستدلال بقول ايمه التفسير  
 دون التعرض للمنع **قوله** وما انت علينا بعزير  
 صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزير  
 علينا رهطك الـ ٧٠ هم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل  
 على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروع المفتاح لكن فيه  
 بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم  
 كان في الاصل موصرا على انه فاعل معنوي وان يدعوا الى هذا  
 الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زير عرف  
 كما سياتي والظاهر ان انت على تقدير قاضيه بان يقال ما  
 عزير انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارباب الوجه البعيد

اعني

اعني ان يعتبر ان انت فاعل المستتر في عارف هذا ثم قوله  
 علينا متعلق بعزير لان الجار اعني البارز به يجوز تقدير  
 ما في حيزها عليه وان ابيت فيمقد ريفسر بعزير **قوله**  
 وما انت عليهم بوكيل اي بكفيل لحفظ اعمالهم **قوله** غير مناسب  
 للمقام بل المناسب له التقوي والتقريب وتحقيق انهم حقوق  
 اذا نزل بهم الضيف واعتراض عليه بان لا يتم عدم مناسبة  
 الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الصياقة بانفسهم ولا  
 يكونون الى خدمهم كما هو الداب في درجة الكرام الضيف وتغظيم  
**قوله** لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر  
 الصياقة بانفسهم وخدمهم ان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم  
 مع ان العادة لا يفي عنه كما لا يخفى على المصنف على ان يفوت ح حتى يقال  
 مع قوله جلوس انتفا الحصر فيه ولو التزم بتقرير المسند اليه مقدما  
 ح تنبيهها على كمال رفعتهم مع انه ركيل لا يستقيم في ران كما لا يخفى  
**قوله** بل التخصيص بالذكر فيه انه لا تعرض في كلام المفتاح  
 للتخصيص المصري كما في مثل اناس عيت كما ذكر في مقتنيات  
 تقدير المسند وانت خير بان حمل التخصيص ها هنا على العقر  
 مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا في دعوي كونه مشروطا  
 يكون الخبر فعليا لا شا هديها بل هو مردود بتصریح ايمه  
 التفسير **قوله** تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنى الخبر الفعلي  
 على حذف المضاف لان المقصود في المسند اليه التقديم في المثال الذي  
 ذكره في القول كما في انما قلت لكن هذا الكلام من المصم على  
 عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في انشاء المبحث ثم المراد بالخبر  
 الفعلي الخبر الذي اوله فعل وفاعل ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى  
 الفعل لتصرحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وانت  
 علينا بعزير ليست خبرا فعليا **قوله** وصاحب المفتاح ا قال



الفاصل المحسوس وهذا هو الحق وذلك لان التقدم الح وانما خبر بان  
ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مطهرا  
على نحو جواز في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجي **قوله**  
لان التخصيص انما هو بالنسبة الى الفخر المستفاد من قوله انما  
هو انما في كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يندرج  
فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من ترد في القابل كما  
في قصر التعيين لم يمتنع من له هاهنا وفيما سياتي في مواضع لقلته  
بالنسبة الى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه كما انتهت عليه  
في بحث العطف على المسند اليه **قوله** ولما انما رايت احدا اي لا يصح  
هذا المثال ايضا بنا على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان  
امكن تخصيصه بجل التكرار الواقعة في سياق النفي على الاستغراق  
العمومي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستحسان **قوله** انه قد تفرغ  
عن التكلم الروية على وجه العموم لفظة على متعلقة بنفي لا  
بالروية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يغير ثقل الفاعل  
عن المذكور وثبوت لغز على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخبر  
**قوله** وفيه نظر لا نالنا اه **اجيب** بان كلام المصنف لبيان حاصل  
المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الروية الواقعة على كل احد  
بعد تسلط المنفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم  
وان كان المراد منه ذلك فكانه قال المنفي هو الروية الواقعة  
على زيد والروية الواقعة على عمرو وهكذا **قوله** اذا  
لم تكن هزته بدلا عن الواو بان يكون مهورا لغا هذا احتراز  
عن احدي قوليه قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد  
ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما هزته اصلية  
لا يستعمل في الايجاب **بوجه** اصلا كلفظ ارم وارم بل المستعمل  
فيه ما هزته منقلبه **قوله** رد اعلى من زعم انك رايت كل احد  
واذا

واذا كان رد اعلى ينبغي ان يعذر في المثال المذكور لفظ كل لطابق  
الرد المردود فيصح قول المصنف لان المنفي هو الروية الواقعة على كل  
احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وقيده نظرا لما اولا فلانك تحققت  
ان مراد المصنف تخصيص نفي الخبر الفعلي واللام يستعمل كلامه اصلا  
فينبغي ان يكون المثال المذكور على زعمه رد اعلى من اعتقاد غيرك  
وهو ما راى احدا او شاركك في عدم روية احدا لا يخفى ان خطأ  
المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص لغيا او انباتا  
ولهذا قال الفاضل المحسوس فكانه لم يعرف بين ما انا قلت هذا وانما  
ما قلت هذا لم لو قيل لفظا احدي المثال المذكور وان جابرون صلى  
الا انه في الانبات للغير تحققتا لمعنى الاختصاص لا يكون الامور  
فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبعد ولما انما فلا  
لوسلنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة  
على زعمه حتى يكون استعمال احدي كلامه بلا كل غير صحيح لان وجوب  
التطابق بانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا فقال لك ما ان رايت  
احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراد بالتطابق الصدور  
فما **قوله** لان هذا الامتناع جارا الى هذا رد الوجهين معا وقوله  
وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني نفي  
هاهنا مناقشه وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة  
لا يكون وجهها لفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع  
متعدد مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجري الوجه المذكور في صورة  
ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المصنف هاهنا بصدد  
نقل كلام ابن ابي عمير ما قلنا شقرا وانما ما قلنا شيا مع قوله ما ان رايت  
احدا في قرن واحد ودفع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما  
كما سيجي فيكون التخصيص في الدليل غلطاً صريحاً عند المصنف  
فليسا **قوله** لا على جميع الناس وان بني الامر على كون جميع نكره



في سياق التخييل يكون توسيط كون احد بعني الجمع لغوا كما لا يخفى ان  
قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن  
الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلافا للمتبادر لم يلتفت اليه  
الشارح **قوله** بل يكفيه ان يكون راي احدا هذا الكلام مردود عند  
الشارح بما سيحققه وانما اوردته هاهنا من طرق القوم ولهذا  
قال فيما بعده هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم  
**قوله** وهي متعارفة ما نقله من بعض المحققين معترضين على الفاء  
العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا  
ما ان راي احد او رجلا يغيد عموم التخييل لا متحدان في المال وهو  
انه لا وجه لعناد المثال المذكور مختلفان في التعديرتين  
فيه كما لا يخفى **قوله** فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الفعل المتبادر  
من المشاركة شركه المعينة فليس في الكلام اذا اشار الى قصر التخييل  
ومثله سياتي في كلام المصنف ايضا وجهه ما ينهت عليه في بحث  
العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركه المعينة والبدلية  
فيكون اشارة الى انواع العقد لكنه تكلف كما لا يخفى **قوله** فزعم  
انه انت وحدك او انت بمشركه الغير يريد انه اما قصر قلب او افراد  
فمراد الفهم التخصيص من التقديم بتبيينه من العموي ذو طبع  
مستقيم ويوشك ان تقدم المسند اليه يرمى الى ان الخطاب صاب  
في اصل الحكم واخطا في هذا القيد فكان اعم عند المتكلم فقدمه وانها  
تخصيصا للتخييل لا تقييد من قولك ما ان سمعت كانهما  
استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداغل عليه  
لو واضها دوام الامتناع لا امتناع الدوام من الجملة الاسمية الداخلة  
عليها لو كما حققه الشارح في بحثه **قوله** وفي هذه اشارة  
الى الرد الى اي قول المصنف ولهذا لم يصح ما ان قترية لا يزيد  
فان تقدم لفظ هذا يغيد العنصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرته  
لا ما ذكره

لا مذكورة الشجكان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالعمري  
لا بالوضع لم يقل وفي هذا التصريح بالرد على التخييل على انه يجوز ان  
يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالتخييل فليتهم **قوله** وجوابه  
ان قد سبق ان مثل الخ رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه  
باعتبار فاعله هاهنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زبدنسكو  
عنه لان الا لا يصح ان تكون للاستثنا لعدم صحة الاستثنا المفرغ  
في الاثبات كما عرف في الخبر فتكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن  
في الكلام اشعار بان زيد اضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض وفيه  
نظرا ما اولي فلان الا انما تخل على غير اذا كان الموصوف مع ما ذكره  
فلا يقال جاني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف  
هاهنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه  
ولان انما فلان الا اذا لم تكن للاستثنا لم يتعين عموم المقدر فلا  
يتيم ما ذكره المصنف ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزام عليه  
**قوله** هو في الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا هو مبني  
التناقض فان تم ثمر الدست ولذا فرض الشارح في شرح المفتاح وجه  
الضرب فبني التناقض على ذلك الغرض لكن ظاهر كلامهم يدل على  
ان الامتناع كلي ومطلق والغرض من المذكورين فيه **قوله** وعندي  
ان قولهم ان يقتض التخييل بالالا ليس المراد ان هذا اعتراض حتى  
يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة كما ذكرنا في اصل المعنى بل ان هذه  
المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المصنف  
من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة التي ظاهرة الصحة بظهور  
انقاع ما اوردته عليها واما هذه المقدمة فمنها موجه ظاهر حيث  
يجتاج في دفعه الى اعمال ردية ولو سلم فيني تفصيله فيما سبق اطلعه  
على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصحيح كتيبه لا الحقيقة كلام  
كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتأمل **قوله** هو فالاستثنا انما



هو من الاثبات الاستثنائي المفرغ من الاثبات وان لم يجز ان يكون  
من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا للفعل بمقتضى القاعدة السابقة  
ولا يجوز ان يحمل الاعلى غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء  
من الاثبات والمستثنى منه المقدركل احدا ان الاستثناء مفرغ على  
منط صريه الازيد **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف  
على مقدر والمعنى فعدى في لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا  
كان منفيا **قوله** وليس اذا قلت سعيته اسم ليس ضمير الشأن  
وضميره الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس  
وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسميه  
وهو وجود سعي وضميره وهو عند السامع وقد وقع في موضع الخبر  
صفه سعي والواو في وقد وقع على ما في بعض النسخ من نقص السامع  
لعدمها في عبارة المفتاح وفتقصده بالنصب معطوف على ان يكون  
لأن السكاكي انما في الوجوب ها هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم  
لا لتحقيق الجواز **قوله** غير مشوب بحال من السعي قيل فيه سماجة  
لاننا نفي الشوب بهذه الامور هبة للفاعل الذي هو المؤكدا للسعي كذا  
في شرح المفتاح للشرى ولكن ان جعله حالا من كاف منك اي مع  
وجوب سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته او ادائه متجوز  
اي فيدخل عدم الشوب تحت الافادة **قوله** والشارح العلامة  
قد اورد الا نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من  
الشارح العلامة الا انه رد بين التجوز والسهو والبيان باعتبار  
مساكته بسوق البيان **قوله** انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل  
هذا الحصر اضاني كما يشعر به قوله لا افادة وجود السعي فلا يتوجه  
عليه ان هذا التركيب كما ياتي للتركيب للتخصيص ياتي للتقوي  
فلا وجه للتخصيص **قوله** فاما ان يكون باعتبار انه لا يتم معناه  
الصريح انه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد  
من معنى

من معنى ثا سعيته قصر السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطا  
في الفاعل ان معناه رد الخطا ابتداء وهذا ظاهر فاللزم انما هو  
بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطا في الفاعل  
واقادته وجود السعي لهما لا يجتمعان اصلا فليكن لتحقيق اللزوم بينهما  
وبهذا ظهر ان قوله الفاضل المحشي الا ان لزم رد الخطا في الفاعل لا فادة  
وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا محل بحث وحيث ان توجيه  
على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فاما ان يسلم لزم افادة  
السعي لرد الخطا ولما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا  
لان اثبات الحكم لا حد الشريكين في اعتقاد الخاطبة لا يتغير عن  
الاخر فليقرب **واعلم ان انا** راجع العلامة قال في شرحه ويجب  
ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سعيته وسعيته ثا  
لما يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا  
سعيته بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون ايا سعا  
في صورة علمه ويكون حكمها حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيها  
شوبا يجوز او سهاوا لبيان هذا اطلعه فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت  
عن بيان حال سعيته محل بحث لا نالا انه لم يتعرض لحال المثالين  
لا في الاستدلال قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم **قوله**  
فيكون مجازا فقد نينا قش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل  
عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذا لم يوضع  
اللفظ بازا به بل انما يفيد بحسب اللقاع كما صرحوا به والحوام  
ما ذكره للشرى في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر  
مسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكنائية تكون  
او صافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء  
ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال **قوله** او باعتبار  
انه معناه فيكون سهوا الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ



لكن استعماله في غير معناه غفله والنسيان لعدم الطاري على المعرفة  
 لا مذكور العلامة من معناه **قوله** فان كان قد نسبته الى الغير  
 لمساهلة كان يجوز ان يعني ان كان اعتقاد المخاطب انساب الفعل الى  
 الغير باعتبار مجاري نفسه الى الغير بذلك الاعتبار كان يجوز ان  
 بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن خطأ  
 اذ لا خطأ في المجاز وقد ذكر اولاً ان هذا التركيب انما يستعمل عند  
 خطأ المخاطب في العالم هل هذا الاتفاق وبالمجمل هذا التركيب  
 انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطأ في الفاعل واما  
 اذا اعتقد انه لنسبه الى الغير مساهلة فلا **قوله** اذا بني الفعل  
 على معرف اشارة الى المتعين المعطوف عليه لقوله وان بني على منكراً  
 ولما سبق امثله البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار  
 في الاول لفظة اذا الدلالة على التحقق والثبوت والثاني ان تم  
 في لفظ البناء اشارة الى تقدم المستد اليه لان البناء يقتضي تقدم البني  
 عليه انتهى هو كالاساس **قوله** تخصيص الجنس المراد بالجنس ما  
 يشتمل الكثير على ما هو معنى الكل الطبيعي سواء كان جنساً باطلاً  
 المنطق او نوعاً او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيل بكل واحد  
 كما في رطل طويل صار نوعاً ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد  
 منع الخلق الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهراً  
 حيث كان المنكر له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه  
 بما نقله عن الشيخ لكن قوله فيما سياتي وقد ياتي للتقوي لكن بشرط  
 ان يعصم الجنس والواحد كما في تخصيص بعينه في هذه الوردة  
 فليست اصل **قوله** رجل جاني المجوز لوقوع التكرار مبتدأ كونهما  
 فاعلان في المعنى لان المعنى ما جاني لا رجل كما بين في كتب النحو **قوله**  
 بهذا الكلام الخارج على معناه الظاهر متعلق بالمخاطب اي الذي  
 خاطب بهذا الكلام **قوله** واعتقد انه امرأة ان اراد اعتقاده

امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد  
 وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل  
 ايضا في الكلام اشارة الى القصر بانواع الثلاثة وهو الواحدة  
 وان كان الاول اظهر ثم ياتي قصر الافراد فيظهر في صورة ونوع  
 القصر الى الوحدة لان اعتقادها جاني درجته لا يحاج اعتقاد  
 انه رجل ولعدم كمال الحق ومن شرط قصر الافراد جواز الاحتمال حتى  
 يمكن اعتقاد المخاطب به **قوله** ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان  
 غير متكل على عزم شبه حاله بحال من يتوحي الفعل من جزئه وعزمه  
 على الفعل في المستقبل فاورد بصيغة الترخي الدالة على ترجيه من  
 نفسه على سبيل التجريد **قوله** فلا يكون للتخصيص البتة ظاهراً  
 عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعاً وقد اشار  
 في شرحه الى احتمال اياه عنده مرجحاً وان في عبارة المفتاح اشارة  
 الى ذلك وقد استرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي  
 ذكروها جارية المظهر المقدم ايضا فمذهبنا في الجرحا في هو الحق  
 الحقيقي **قوله** يعني الصور الثلاث يعني هو عرف وزيد  
 عرف وزيد عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتناء  
 اعني التخصيص والتقوي على السوي وحق الثاني الحمل على التقوي  
 والواجب في الثالث الحمل على التخصيص وجه الافتراق عنده ان لفظ  
 هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقدم  
 وتأخير فلا يفيد الا التقوي وان يكون في الاصل موحراً بان  
 يكون الاصل عرف هو لا على التفاعل لانه ليس من مواقع جواز  
 التفاعل الضير التفاعل بل على انه تأكيد للتفاعل المستتر واذا لم يكن  
 فاعلا جاز لتقدم عنده فيفيد ح التخصيص **واما زيد عرف**  
 فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضير المستتر في الفعل  
 وابدال الاسم المظهر منه قليل جداً في كلام العرب فتعين فاعليه



زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا  
يحمل الابتداء لغوات شرط المبتدأ اعني التعريف او التخصيص فتعين  
الحمل على انه كان في الاصل موجزا بدلا من الضمير المستتر في عرف فيقدم  
فيفيد التخصيص البته وانت خبر بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل  
الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان  
يقال قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدأ لا في كل تقدير فتأمل  
**قوله** واستثنى المتكوي من عدم جواز تقدير كونه موجزا كما في زيدا  
قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهما مستقر في  
الفعل ان سم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق  
فلا وجه لحمل الكلام التابع الكثير المتطابق عليه فيما لا ضرورة فيه  
ولهذا يحكم بعدم الجواز واما ما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير وحمل  
عليه **قوله** اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدأ قدم  
عليه خبره وقيل نصب على الزم اورد في عليه وقيل الواو حرف دال  
على كون الفاعل جمعا كما في اكله في البراغيث **قوله** على ان رجل بدلا  
من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدلا من الضمير لم يقد  
به احد كين وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلا وعرفوا رجلا ولم يرد به  
الاستعمال التابع فضلا عن الوحوب قلنا ليس المواد ان المرقوع  
في مثل عرف رجل بدلا بل ان رجل عرف مجرد لعرف رجل على ان  
يكون بدلا حتى ان رجلا عرفا يكون مقدر بعرفا رجلا فانها  
دائما في التقديم دون التحقيق كذا في شرحه للفتاح وقد نبهناك  
على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل  
فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل  
عليه **قوله** اذ لا سبب له اي للتخصيص سواء عترف عليه بان  
صاحب الفتاح قائل بالانحصار الغروي فلا حاجة اي ما ذهبت  
اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والحجوب ان قوله بذلك

مبني

مبني على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في الافتتاح  
ويشعر به قول السارح فيما بعد **قوله** لان المهر لا يكون الا شرطا  
ان الامتناع مبني على ان الا هرا مختص في نفسه بالشرط لا يتجاوز  
الي غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر  
الي انه يجوز مجامعة لامع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة  
في نفسها مالم اختصاص بالموصوف فيهم معه ان امر الاختصاص  
لا يمنع القصر فكيف منع هاهنا ان يراد ان المهر بشرط لا خبر بنا على  
الاختصاص المذكور وقد جاب بان الامتناع ليس مبني على مجرد  
الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لمحل عاقل  
كاد عليه كلام الفاضل المحشي **قوله** واذ قد صرح متعلق بمحذوف  
اي لزم طلب وجه له والتناهي قال وجهه ففرغ عليه واما يجوز كون  
التا جوبا لان تشبيهه بالان في الحركة والسكون وعدد الحروف على  
ما صرح به الخا **قوله** بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع  
هاهنا من وجهين احدهما لزوم تقديم على المتبوع والثاني لزوم  
تقديمه على ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل **قوله**  
امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة **قوله** واقم مثله  
ضمير اي مقارن اعتبار النسخ فلا يلزم بقا الفعل بلا فاعل ثم  
الفرق بين نسخ التابع والفاعل بان الاول لا يحتاج الى عمل اخر  
خلو الثاني فانه يحتاج فيه الى الاثبات بالضمير الذي هو اجنبي  
لا يجري في هذا المقام **قوله** بقيت بها قبل المحاق بليدة قيل اليس  
للتعالي من نصيدة يجوابها عجوزا تزوجها لما راها حلاة ثم انكشفت  
سواتها بعد التزويج واول القصيدة  
محجوزة ان تكون فتية **قوله** وقد يسر الجنان واحد وب الظاهر  
تزوج الى العطار بقى سياتها **قوله** وهذا يصح العصار ما اضمر الدهر  
وما عرف الاضباب بكفها **قوله** وكل بعينها والطوايا الصفر



بنيت بها البيت العجور المرأة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامية  
تقولها وجمعها عجرات بضم العين والاحدي باب اعوجاج الظهر والضمير  
فيها راجع الى العجوز وفي الصحاح بن فلان علي اهل بيا والعامية تقول  
باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الواحل باهله كان يضرب عليه  
قبه ليله وحوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه فظهر  
ان حق الكلام ان تقول بنيت عليها والمحاق ثلاثة ايام من احمر  
الشهر ومحاق القمر خلوجهم المواجه لنا عن النور الواقع عليه  
من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض والمراد من قوله فكان  
محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النقرة **قوله** عليك  
ورحة الله السلام **اوله** الا يا خلة من ذات عرق **ك** ذات عرق موضع  
وان قوله علي وجهه اشارة الى وجه اخر وهو جعل ورحة الله معطوفا  
علي المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف علي الضمير المرفوع  
المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي احزاب **باب**  
السادس من معني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف  
عليه ولوردوه في التثنية كركرت برجل سواوا لمعدوم حتى قيل  
انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الاتقائي من ان لا يتم عدم الفصل  
فان عليكم فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة في الطريق فالظن  
فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه نفس وجب ان يكون قوله علي وجه  
اشارة الى ان جوارز تقدم بر السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام  
اثاني مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحة الله وبركاته جملة  
معتزلة علي حذف الخبر اي عليك ورحة الله عليك السلام والوجه  
الاول من الوجوه هو الذي ذكر في شرحه لفتح **قوله** لو كان  
يشكي الي الاموات اسم كان ضمير اثنان وضمير الجملة التي بعدها والي  
متعلق بيشكي يقال شكوت الي فلان وز التزديد انا شكوا بنى حزني  
الي الله وما في ما لي موصولة قايمة مقام فاعل يشكي ومن بيان **له**  
والكد

والكد الحزن المكتوم ثم استكيت عطف علي كان لا شكاني جواب  
لو والهمزة للسلب اي ازال شكايي وسخار وفتح راسا لموضع  
واعلم ان قوله وساكنه عطف علي فبرمتي علي ما هو الظاهر المتبادر  
ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور وهو من عطف  
الجملة والتقدير بر وشكاني ساكنة او يكون وساكنه بالخبر علي القسم  
والضمير للغير فانهم **قوله** وكذا رجل جاني بدل اصطلاحي فالسكاكي  
حالف الاجماع النخاة في جوير تقديم التوابع في السعة كما خالف علي  
البيان في انكاره الحجاز العفلي ويرد علي هذا القائل ان السكاكي صرح  
بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاني لغوات شرط الابتداء فكيف  
يقال انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره حيث بني الكلام  
عليه علي ان الاول مبتدأ او مسند اليه علي ان كلام السكاكي في او ايل الف  
الراي حيث قال قوله عليك ورحة الله السلام يلزم ان يكون عديم  
النظير وان لا يوسع الاية التقديم والتأخير يدل علي امتناع تقديم  
بعض التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في او ايل الحالة المختصة  
لتقديم المسند علي ان النعت لا يجوز تقديمه وعلي ذلك نعين الظن  
لمثل قوله في الدار رجل للخبيرة وتعين نصب راكبا في قوله جاني  
راكبا رجل **قوله** ثم لا تم انتفا التخصيص معطوف علي ما قبله  
بحسب المعنى كانه قيل ومنه نظرا فلا تم جوارز تقدم الفاعل المعنوي  
ثم لا تم انتفا الي **قوله** ٧ يقال التكثير جواب عن المقص اعني  
قوله ثم لا تم قيل انه كلام علي السند قلنا هو مساو للمنع في لغة  
**قوله** لا نأقول قد ذكرنا الا يعني ان تقدم التأخير علي الوجه  
المستبعد في المظهر لتخصيل المحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة  
ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدأ المظهر  
المعروف والمحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بان  
يعتني ان يمنع تقدم التأخير في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ



كما يعرف وهم محض **قوله** والافلا توجيه لعلامة اي وان لم يجب ان يكون  
 المحصر مستقانا من الوصف بل يكون تقدير اننا خبر فلا توجيه لقول  
 السكاكي ان ذلك الوجه البعيد لا يتركب الا عند الضرورة ولا ضرورة  
 ح في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتحصيل بالوصف  
**قوله** اذا لم يقصد به التحصيل النوعي اه قد سبق ان قصد التحصيل  
 النوعي ايضا يحتاج الي اعتبار اننا خبر فلا تغفل **قوله** ثم لا نسلم اننا  
 ان يراد المهر شر لا خبر فتد ايجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل آه لكن  
 يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من فباحد المحصر بها على ما قرر  
 انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره ولما اذا كان بطريق التزديد  
 اعتبارات خطابية فلا حقا في امكان اعتبار المحصر وحسنه ثم لا  
 يجنى ان العائد اذا سمع هدير الكلب يحزم عند سماعه بان سبب  
 الشر فالتا ما يعنيه اليه ينبغي ان يكون بطريق التزديد لا اعتبارات  
 مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي **قوله** ثم قال  
 ويخرب آه قد اشرنا في اوائل الكتاب الى ان آه اذا دخلت على  
 الجملة تجي للترتيب في الاظهار وهو المراد هلمنا والمعنى بعد ما اخبرتك  
 عن قول السكاكي التقديم بعينه الاختصاص بشرط ان اخبرك عن قوله  
 ويخرب من هو قام آه فلا يرد ان حديث الغريب في كلام المفتاح  
 مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لعله ثم قوله لا لم يتفاد  
 في الخطا لم فعل السر في عدم التناوب ان المعنى على تقدير موصوف  
 اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم **قوله** ولا يجنى يانه  
 من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند  
 سميويه وهو الحائز قصبات السبق في معار العربية خلافا للافتش  
 واني على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتقان  
 جملا على الاصل في جملة مفعول معه مصير الى المروج المختلف فيه  
 وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساغه لان اجماع المخوضوا

بان المفعول معه هو المفعول بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح  
 اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حريين مفيدين احدهما  
 كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مفعول بالنسبة  
 والمفعول الاول الذي لصاحبه هو غير مفعول بالنسبة بل تابع له  
 فيه مثلا اذا قلت جيت وزيد ايا لمصحب كان معناه ان زيدا في  
 المجرى اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواها في المجرى قلت انا وزيد  
 بالرفع هذا كلامه اذا قرر هذا فتقول الاصل في المفعول فيما عني  
 فيه وهو الغريب في التقوي بثبوت التقوي وعدم الكمال تمة له والاصل  
 في العلة هو قضي الضير وشبهه بالخالي تمة له كما صرح بذلك الفاضل  
 المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلة  
 هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف وان دفع توجيه الفاضل  
 المحشي **قوله** لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم فان  
 قلت اسم الفاعل حينئذ صله ولا اعراب للصلة بل لتمام الموصول في  
 وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع  
 في التركيب واللام في صورة الحرف اجري الاعراب على الاسم المركب **قوله**  
 ولا عومل معاملة في البنا حيث اعراب في نحو رجل قائم او رد عليه  
 انه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملة في البنا  
 قائم مع الضير كما صرح به الشارح فالاعراب في مثل رجل قائم ورجلا  
 قائما ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو  
 لقائم الذي هو اسم المركب الذي هو مع الضير ويتضح ذلك غاية  
 الوضوح في نحو سررت برجل قائم ابوك فان المجرور بالوصف  
 هو قائم فقط وان اراد مجرور قائم بدون الضير فهو بمنزلة جزر  
 الجملة لا جملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة ونزل الحكم  
 واجيب باننا لم ولا معنى قطعنا ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضير  
 وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجرع بسبب كونه خبرا



لكن لما استنع اجراوه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك انما اجري  
عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لتايم وحده استحقاق  
الاعراب الذي اجري عليه منذ قائم حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء  
الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قائم ابوه هو المجموع  
المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على جزء الاول كما كان  
**قوله** واما قوله الثانيه فبان لم يجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المتابع  
بان ابتنا عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي من الضمير من غير ان  
يبين معنى عزجه عن الكلام خارج عن التنازل والتحقيق ان يقال  
الكلام ما شتم على نسبة اصلية متصودة بالزمان والجملة ما شتم على  
نسبه اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة  
لللام فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه  
بالفعل لا شئ له على معناه وقد يجاب عن الرد بان لا يجزى المقصود  
فانه يجوز تغليل حكم واحد بعلة مختلفة واسباب متنوعة وفيه  
ما فيه **قوله** واتبعه في حكم الافراد يجوز يد عارف ابوه مفعول  
اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الي الضمير وفاعله  
خو عارف ابوه الا انه شامخ فقال يجوز يد عارف ابوه بايراد المبتدأ  
ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع تابعا ثانيا من خصوصية التام  
وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنه فان  
اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة هذا وفي قوله اي جعل تابعا  
لعارف المسند الي الضمير لعارف المسند الي الظاهر مسامحة اذا مراد  
على قياس ما سبق لعارف المسند الي الضمير مع ضميره عارف المسند الي الظاهر  
مع ذلك الظاهر كما لا يخفى **قوله** ولعله سهو اذا الكلام في ان عارف  
المسند الي الضمير ليس بحله بل هو مع ضميره مقدر لشبهه بالخالي عنه  
فالمقول بان عرفت اذا استند الي الظاهر لا يثبت ولا يجمع فكذا عارف ان  
استند اليه بحث اخر لم يقع منه الكلام ولا يساغده المقام وان كان

صحيحا

صحيحا في نفسه على ان العارف اذا استند الي الظاهر فاستناع تشبيه  
وجهه كالفعل فلا معنى لجعل افرادة بطريق التبعية **قوله**  
لفظ مثل وغير واما اللفظ نظير وشبهه ونظايرها فقليل الاستعمال  
في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها في المجوز لوقوع مثل وغير مبتدا  
تخصصها بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتو عليهما في الايام على ما ذكر  
في كتب النحو **واعلم ان الناصل المحكي** فصل استعالات مثل وغيرهما  
لا يزود عليه الا ان قوله في اخر البحث وايضا لا معنى للتعريف بنفي الغير  
ولا بانها محكي بحث اذ قد يكون للتعريف بهما معنى مقبول اذا  
اضيف غير الي ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معنى الله قدري  
هو بان لا ندرج تحت قوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت  
له غير القدرية لا يقول بتعدد الخالق مريدوا بالغير مطلقه حصل التعريف  
لذلك المردى بنفي الغيرة وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق  
لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بعضه ابا بكر رضي الله  
عنه فقلت له غير السني ببغض ابا بكر رضي الله عنه حصل التعريف  
له بانبات الغيرية والكناية واثبات عدم البغض لمن اضيف اليه  
غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام الزاعم فتدبر **قوله** لزوم البتة  
لذاته او المعنى عنه بالطريق الاول فان قلت اذا كان المراد ان من  
كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم البتة لذاته او الانتفا  
عنه بطريق الاول غايته السأوي **قلت** المراد بالكون على الصفة  
التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت في من اضيف اليه  
المثل اقوي في معنى الاول بوجه ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لم يشاركه  
في اصل الصفة فتبوت له مع كون الصفة فيه اقوي بالطريق الاول  
ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة في من اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث  
كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوي وذلك ان تقول وجه  
الاول بوجه ان البتة له او الانتفا عنه بهم بطريق البرهان **قوله**

غيره



هو حكم الكنايات **قوله** من غير قصد الى ان انسانا لا هذا القيد  
 معتبر في جميع صور الكناية بخلافك اذا قصدت بقولك غير قصد  
 لا يجوز سلب الانصاف بالجوهر عن غير معين لا يلزم انضاف الخلق  
 به لجواز ان يكون المتصف به اختيارا **قوله** بان يراد بمثل  
 وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل يعني يوجد في  
 هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام  
 نوع خفا اما اذا اريد به انسان معين قفا هو لان ذلك للعين  
 يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما ان اراد المطلق فيوجد التعريض في مثل  
 باعتبار ان ما صوب عليه مفهوم امثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل  
 فيه نوع خفا واما في الغير فغير ظاهر **قوله** اي لم ينشأ من ارادة  
 التعريض حاصله انه لم يقصد بغيرها هنا امر مغاير لما اضيف هو  
 اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد يكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة  
 التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربتي  
 من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما يشأ  
 من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء ليس بمنشأه فلما جعل غير ارادة التعريض  
 منشأه نفي ان ارادته ليس منشأه وعلى هذا القياس توجيه الكناية  
 في قولك ضربتي من غير ذنب **قوله** لانها عن الكناية المطلوب بها النفس  
 الحكم يعني ان الكناية ثلاثه اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك  
 طويل الخاد فان المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي الشان  
 امر لا مركبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل  
 في غيرك لا يجوز ومثلك لا يوجد وما يطلب بها غير صفة ولا شبهة كما  
 في قوله حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان  
**قوله** قيل وقد يقدم السند اليه المسود بكل الخ قوله وقد يقدم لان  
 على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر  
 الفعل وما توسطها من الايجات فهو من تمة المعطوف عليه فان قلت

المعطوف

المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك  
 ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الاخر **قلت** هو من قبيل  
 عطف التلقين كما يقال لك معاكركم فتقول وزيدا اي قد وزيدا اشار  
 اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اي جاء علكه للناس اما قال  
 ومن ذريتي ثم ان الضم في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى السند  
 اليه المسود بكل بقوله سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح  
 ويحتمل ان يكون راجعا الى السند اليه مطلقا الا ان لفظ قد لما افادت  
 ح جزية الحكم وكان ما يكون تقديمه لا فائدة الصوم هو المسود بكل  
 صرح به الشارح بيانا لما في الواقع **قوله** في التقديم يفيد عموم السبب  
 لم يذكرها هنا اداة الحصر كما ذكر ان مفاد الشارح لا عموم السبب يستلزم  
 سلب العموم بخلاف العكس **قوله** يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد  
 ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت اشياء القيام لكنه راعى كلام  
 المحقق حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللزوم **قوله**  
 قد حكم بنفي القيام اي باستثائه على ان يكون مصدرا من المنفي المنعول  
 او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي  
 والاثبات فليس يدخل اليا محكوما به **قوله** المستلزمة نفي الحكم  
 عن الجملة بمعنى رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح ٧ بمعنى  
 نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض لعدم صدق مثل  
 لا يحل هذا الحسب الكل مع صدق ليس جملة البعض **قوله** انما  
 يفيد نفي العموم لا عموم التي هذا كما سيشرح به بناء على الاعم الغلب  
 والافتقار لتوجيه التقيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت  
 فاعتبر والله لا يجب كل احتمال فخور ونظاير **قوله** فالحاصل ان  
 التقديم الى اخره فيه نكت وهو ان قوله انسان لم يبق نفي لعموم القيام  
 بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص لبعث بعد  
 دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس على ما ذكر الشارح فالجواب



السابق لا يتجده به الحمل على عموم النفي ولا على عدم الحمل على نفي العموم  
وان قولك لم يعم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم فلا يتجده الحمل على  
بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فنتجده عدم الحمل على  
نفي العموم ولا يتجده الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن الجواب  
بان الحمل بحسب اللغة اعتبارا ان احدهما حمل كل داخلة على القضية  
المنفية والثاني جعلها مدحولة للنفي والمردول الصريح في الاول عموم النفي  
وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص  
بالبعض في الاثبات فلما اتى احدهما النفي الاخر فليست بمل **قوله**  
وقد اهل فيها كنية افراد الموضوع قيد لما قبله واسارة الى ان  
الحكم في المقامه الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد  
لم تسبق كنيتهما فتخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس  
الطبيعة كقولك الانسان نوع **قوله** وهاهنا يجوز ان يكون  
هيبته القضية الخ قيل عليه كون هيبته القضية سور الكلية  
انما يستقيم لو لم تصح الجزية وهو مصنوع لما مر من الفرق بين لارجل  
بالفتح وبينه بالرفع فانه يحمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول  
فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب  
**واجيب** بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وهاهنا لا عثر  
الغايه المذكور يكون النكرة في سياق النفي مغيرة للعموم بتركيبه  
القضية ولا يفيد عدم افادته ذلك في صورة اخرى **قوله**  
كما انه في الموجبة سور الجزية هذا بالنظر الى الاغلب والا  
فقد سبق ان النكرة المنوية قد تقع في الاثبات كقولهم ثمرة خير  
من جردة وقوله علت كلمته علت نفس ما قدمت واخرت **قوله**  
على ما قال في الاشارات اه اي عدم الخصار فيما ذكره القوم وكونه  
التوين سور الجزية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم  
يجزم

يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقال ايضا في الاشارات واعلم  
انه وان كان في لغة العرب قديول الالف واللام على العموم فانه  
قديول به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف  
واللام موقع كل لكن يتم بقصور الشارح حيث ثم منه ان الالف  
واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتوين  
سور الجزية على تقدير افادتها **العموم** والتوين الخصوص  
اذ لا يدخل احباب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورة  
بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى **قوله** ان كانت كلمة كل اشاريا فتمام  
لفظ كلمة الي ان الثاني في قوله ان كانت كل داخلة باعتبارها  
كل بالحكم والافق قد تقرر في كتب النحوان الاصل في كل افراد الضمير  
الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل في  
فعلوه في الزير وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما **قوله** وقدم  
التاكيد لان كل اصل فيه الظاهر ان الاصل في التاكيد به مستلزم  
كنه الاستعمال فيها وقدمته في او ابدل البحث حيث قال فان عوض  
بان استعمال كل في التاكيد اكثرنا الحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو لم  
**القول** كما اذا قدمتها على الفعل المنفي لابي على ما وقع عليه  
الاصطلاح من تسميتهم مثل يضرب ولا يضرب فخلا فلا ساسحة  
تنظر الى ان المراد تقدمها على مجموع حروف النفي والفعل المنفي لا على  
الثاني فقط **قوله** فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينقض بمثل  
ما ان اخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل والمعنى مع انه داخل في  
الشيء الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه  
حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك **قوله** وجعل الفعل متنيا  
بلم اي لم يجعله متنيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول  
على مجموع حروف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله  
لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقدم

هنا



المذكور اقتضا ما التافيه صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف  
 الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كلي بعينها بخلاف  
 لم ولن فانها لا يختصا صهما بالفعل صارا كالجزمته فيجوز تقديم  
 ما في جزمهما عليها كجواز تقديم معمول الفعل المشتق عليه  
 واما الاثبات وان كانت ثمانى الدخول على القبيلىتين الا انها حرف  
 كثير تصرفهم فيها وكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قوله ضربني  
 ذنب وقوله عزمت عليك ان لا تضربني بعد ما بعدها في قوله  
 واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارع انما يشتمل وجهها لعدم ايراد مثل كل  
 الدراهم ما اخذت في الامثلة لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت  
 كما يشهد ان عليه فذلك لان المقرر في الخوا متناع الاول والثاني  
 ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي  
 داخل حكماء على الفعل العامل في كل فتأمل **قوله** ومنه نظرات  
 بخبر حيث لا يصلح الا النظر مبني على ان قوله لا يصلح الا حيث يراد  
 يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في معنى اللبيب  
 من ان دلالة الصورة المذكورة على بقاء العموم وثبوت البعض من  
 قبيل دلالة المفهوم وهي انما تفسر عند عدم المعارض والمعارض  
 موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاضطرار  
 اي التبرع والخير على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب  
 مطلق الكفار الا انهم اي الجاهد بتحريم الربا ونهى عن اطاعة مطلق  
 الخلاف المنهين **قوله** اي الذي هو كثير الخلف في الحق والباطل قليل  
 في الراي والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي  
 القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تأملنا في نفس الكلام حيث يتلوا عن  
 الدلائل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكره وهذا الحق يفيد نقطة  
 اذا الدلالة على تبعية التقادير المفيدة بجزئية الحكم في بعض  
 الصور على قياس لفظة قد فتأمل **قوله** قدمت على النبي لفظا

المهين

اشارة

اشارة الى ان النبي المستفاد من لفظه ولا متوجه الى القيد اعني  
 الدخول في خبر النبي فيفيد وجود النبي في الكلام مع تقدم كل عليه  
 ولا يرد ان اشغال القول في خبر النبي قد يكون باستغايه في الخلاصة  
 لما قال له ذواليد بن هو عزم بن عبد ود كذا وقع في التلويح للشارح  
 وهو خطا صحت فان عزم بن ورد قيدا كما فيها يوم الحندق وانما اسمه الحندق  
 ابن عزم قاله محمد المطبري لطف الله به وسمي بذلك لانه كان يعمل بكتبا  
 يديه وقيل لطول يديه وروي ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم صلى لعبد السائب في الحضر وركعتين فقام ذواليد بن  
 وقال افصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال  
 ذواليد بن لبعض خلقه قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم  
 وفيهم ابوبكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذواليد بن فقال اسم  
 فقام عليه السلام واتي الصلاة ثم سجد سجدتين لله وهو واستشكل الحديث  
 بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف  
 صدر عنه عليه السلام دان في ان الكلام مبطل للصورة فلم يستألفها  
 والحوادث الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشي  
 سيما لان عدم كون النبي يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل  
 ذكر المذموم وارادة اللزوم كذا ذكره الشيخ الكليني في شرح الشارح  
 وفيه بحث ذكره بعض اساتذتنا ونحو ان جواب ذي اليد بن بقوله  
 بعض خلقه قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي  
 فانه من اهل اللسان عارف بمراد النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان مراده  
 عليه السلام المعني المجازي لما اجاب بما هو جواب عن المعني الحقيقي  
 لا يقال لعله قصد بكلامه المعني المجازي ايضا لا نقول برفعه  
 سواد النبي عليه السلام من المجازية بقوله اصدق ذواليد بن اذا معني  
 لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في شرح المفتاح  
 وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذبني هذا او يمكن ان يرفع

قوله  
 عم النبي عليا خلافة



البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم كنتم ما شعرت بشئ منها لكن بعد  
 ذلك قد كان قطعا وملكه متعارف كالايجني على المصنف وعن الثاني  
 انه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة لتوفيقا بين الاولين لم احتج بالحديث  
 مالكه وانما في واحد علي ان الكلام في الصلاة في نظرنا نظير فيهما  
 لا يبطرها لكن ما وبله عند الحقيقة ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل  
 بحث واستكال لا نه نحرى الكلام في الصلاة كان بحكمة وحدوث هذا الامر  
 انما كان بالمدينة لانه رواه ابي هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه  
 عمران بن الحصين بطريق آخر وهو جريته متاخرة بل تذكر المؤوي في  
 المذهب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة **قوله** علي بن الزنوب اشارة  
 الى ان المراد من الذنب في قوله نذري علي ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد  
 ما ثبت ان ذنبا ام حبس نفع علي القليل والكثير كذا ذكر السيل في  
**قوله** قال المصنف المعتقد في اتيان المطلوب الحديث وشعرا في النجس  
 فيه نظرا لان المطلوب هو القناعة بالحليل كما لا يجني على اللفظ فالتاويل  
 الجبري لا ينبغي فتأمل **قوله** وانما في هذا اذا لم يكن الفعل الى اخر  
 لفظا في نيل علي حواء الرفع في مثله والمذكور في معنى اللبيب  
 وغيره امتناع في ضرورة ما لم يمت ما منه من تبيينه العامل للعمل  
 وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن  
 سيبويه في قوله ثلاث كلمات قلت عمدا بدل علي جوان التركيب  
 المذكور **قوله** فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير  
 مفيد اشار الى ان الاحتياج بالحديث فعلى الثاني حاصه وفيه  
 بحث اذ لا بد ان يقول يجوز ان يفيد النصب كذلك العموم على  
 سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشارح لا فاده القطع  
 بالمعقود او لا يفيد النصب اصلا ولا يفيد الرفع على الاحتمال  
 فلا يثبت في مرجحين المدعي ان المعنيين فيهما الحليل والقطع كما  
 لا يخفى **قوله** ولما قيل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكره

محول

محول على الاكثر الاغلب وليس بجائي لا بدليل قول علي كرم الله وجهه  
 فالتبني المهدي كان كلنا على طاعة الرحمن بالبر والتقوى لا صلا  
 ان يكون كان شائنة والجملة هي الخبر بل بدليل قوله في صدر عنه  
 كلها وهونا هل كما صرح به في معنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور  
 كليا بل جازكونه معمولا لعامل لفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا  
 لما قصده الشاعر من قبول النفي **قوله** صا دل عليه سياق  
 كلامه لما اختاره وانت خير بانه لو لم **قوله** على الجري الثاني  
 من المدعي لا على الاول لجوان ان يكون النصب ايضا مفيدا لقول  
 النفي والعدول الى الرفع لغاية نذرة وقوعه معمولا لعامل  
 لفظي **قوله** واعترض عليه بن الحاجب بانه لما اجيب عنه بان  
 سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقا فلا يوجب  
 عليه ثبوت الضرورة في وجه اخر وليس بشئ لان قوله وحق  
 الضمير في الخبر جازي على السمع يدل على نفي الضرورة المطلقة  
 ها هنا **قوله** الا ما اكيد ابي لمعرفة عند المصريين ولهذا  
 اجعل سيبويه كلهم في البيت المذكور مبتدأ لا تاكيدا وجوز  
 الاضغنى والكوفون كوننا تاكيدا لتكرار محدود في اجزائها  
 اضيفت اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه  
 مع الفعل جاز على غير من هو له لما تقر له في النجس عدم لزوم الا بران  
 عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا كان  
 الجملة اراد بالجملة ما شملت على الاجزاء اذ لا يوكد بكل الاما شملت  
 على اجزاء يصح افتراقها حقيقة ادعيا كما صرح به في كتب النحو  
 او في حكم المتقدم كما اخذ الموكد ونفي التاكيد مما جوز  
 في التليل او قدم التاكيد على الموكد ان جوز في ضرورة الشعر  
 كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يقدم ذكرها اما لانها لم تذكر  
 او ذكرتها متاخرة لكن في حكم المتقدم عما هي عليه وهو



كونها غير معموله لعامل لفظ ظاهر **قوله** هذا الذي ذكر تنبيهه  
 على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على ما دبل ما ذكرنا  
 مقتضى الظاهر مبني على التغليب والافتراء الخطأ مع معين الي  
 عنوا الذي ذكر في جابحت الامتياز من خلاف مقتضى الظاهر **قوله**  
 لقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظا او تقدير  
 ففيه ايضا وضع المضمير موضع المظهر بنا على وضوح الامر  
 والكان اسم بمعنى النمل في موقع المصدر اي وضعنا مثل الوضع  
 في قولهم وقد تغرر عندكم ان الممثل به لا يلزم ان يكون  
 متداول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في خبرها **قوله**  
 ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب كوضع هذا الباب الخ  
 جابتم لتراعي التفسير وتبا عده في الرتبة عن الابهام **قوله**  
 ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العائين  
 في هذا الباب هو المبالغة والتعظيم فلما ارادوا زيادة المبالغة  
 والتعظيم ايهما هو الفاعل او لا تشوق النفس اليه وترغب في طلبه  
**قوله** والتمزم تفسيره الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر  
 رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء يعني سراياه  
 وساق الحديث الى ان قال ثم يحيي احدهم فيقول ما تركته حتى قزئت  
 بينه وبين امراته قال فبينه منه ويقول نعم انت قاتل ذلك  
 التمييز المتمزم وامن الخصوص **قلت** يخرج الحديث ان  
 يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها ميمرا ابتكرة محذوفة بول  
 عليها السياق اي نعم فائنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص  
 بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله من نوصا يوم الجمعة فيها  
 ونتمناي فبالرخصة اخذ ونعت رخصة لكن ذكر في معنى  
 اللبيب ان حذف التمييز في باب نعم **قوله** نعم رجل الكمان  
 فانه لو قيل نعم السلطان بالفاعل لتحقيق شرط الناعلية وهو

التعريف

التعريف الذي يكون الكلام المنعقد للمدح او الذم العائين  
 معه منصوغا في الظاهر على وجه لا يتكرر في اول الامر كان مدح  
 ليحيي غير متكرر من الامتياز او ذم فيه فائدة فان قلت  
 هذا اقلا التماس في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد  
 فاعلا ومخصوص بالمدح **قلت** لان الآية تدل على ان  
 المخصوص محذوف وهو ايوب عدم ربي مثله يجوز حذفه كما صرح  
 به **قوله** خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل منهما  
 قدر السؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه  
 اخر ذكره بن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبر محذوف  
 اي زيد بمدح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة النيب لكن  
 المناسب للتفسير هو الاول لان هذا اذا فرض المخصوص المدح  
 باسمه في جواب السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محذوف التايد  
 فلا يناسب الحذف ايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا **س**  
 شي مسددة صرح به بن هشام في الباب الخامس من معي اللبيب  
**قوله** لا احتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص لما ذكرنا احتمال  
 لان الضمير ايضا عائدا الي معتقل معهود عند الترخا  
 كما صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه **قوله** ذرعا  
 سبعون ذراعا اي ذراعا اذا المصدا لا يخبر عنه بانه سبعون  
 ذراعا ومنع من التمييز للتاكيد بنا على ان وضع التمييز لرفع  
 الابهام وحكم بان ذرعا مصدرة عن المفعول اي مذكورها  
 يعني طولها سبعون ذراعا **قوله** وقولهم هو او هي زيد علم فان  
 قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائدا في الجملة الواقعة  
 خبرا **قلت** لان هذه الجملة في حكم المنفرد اي الثاني هذا  
 الحكم اولان فائدة العائد ان يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة  
 من حيث هي جملة مستقبلية بالافادة فلما لم يوجد فيها رابط لم يربط

ف



بالمبتدأ وضمير الشأن المبتدأ عين مضمون الجملة فلا يحتاج إلى الزيادة  
 وكذا لا يحتاج إلى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتدأ نحو قول  
 زيد منطلق وقوله غرم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي  
 لا إلا الله **قوله** مكان الثاني والعصه بغير إلى أن التذكير  
 باعتبار الشأن والثانيث باعتبار العصبه **قوله** ويختار الثانيث  
 إلى فتقول صاحب الكشاف أن الضمير المقدر في قوله تعالى إن تكلموا  
 الجنة ضمير إن والتقدير برأيه فلكم الجنة ليس كما ينبغي **قوله**  
 لم يسمع هي زيد عالم يعربى للمصنف حيث قال أو هي زيد عالم وقد  
 يجاب عن هذا بأن التذكير والثانيث امر قياسي سوى ما استثنى  
 من السماع وقوله ليس يحيد على رفعه فتأمل **قوله** فقضاها  
 سبع سموات أي خلقهن خلقا ابداعا واتقن أو حصن والغير  
 في قضاها من تفسر سبع سموات وقيل الضمير للشهد السابق  
 ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماع سماء والوجه  
 الأول هو القوي **الضمير** **قوله** ليتمكن ما تعقده في ذهن السامع  
 أن قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشأن في قوله الشأن  
 زيد عالم من غير التزام اختلاف الظاهر قلت لا لأن السامع يفهم  
 من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير العايد فإنه لا يفهم منه  
 إلا أن له مرجعا في ذهن المتكلم وأما أن ذلك المرجع هو الحكم أو غيره  
 فلا يم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فتكون أم تارة لأن الشأن  
 وإهم منه وإذا كان إهم منه يحصل فيه تمكن لا يحصل من الشأن  
**قوله** أبو موسى البيت أبو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله  
 محذوك بدل منه والغاز ايدة والأقرب أن أبا موسى مبتدأ محذوك خبر  
 والغاز ايدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكي آخره فوجد  
 أما جواز زيادتها في البدل فلم اظفر على شاهد والمخصوص بالمدح  
 محذوف على غلط وقوله تعالى ثم العبد أي نعم جده هو العبد وهذا  
 أدلى

أدلى لشبوعه بخلاف تقدم المخصوص مع التردد في موقع الفاعل  
**قوله** إنما يصح في ضمير الشأن قيل لا يصح أيضا في ضمير  
 الشأن سيما إذا لم يكن في مستهل الكلام لأن السامع إذا سمع ضمير  
 الشأن يفهم الرجوع إلى ما تقدم تحقيقا أو تقديرا ولا ينتظر  
 ما تعقب الضمير وأعلم أن قوله ولا يجني إنما يرد إذا جعل التعليل  
 أعني ليتمكن تعليلًا لوضع الضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا  
 هو الظاهر لأن صرف التعليل إلى القاعدة هو الوجه وأما إذا تكلف  
 وجعل تعليلًا لقوله وقوله هو أو هي زيد عالم فلا ورود له  
 وهذا ظاهر **قوله** إذا السامع عالم يسمع الخ قيل لا يتم ذلك لجواز  
 أن يعلمه بقرينة أخرى والغرض فيما يعلم أن فيه ضميرا ولم يعلم  
 أنه لا شيء **قوله** لا شها را ووضوح امره حقيقة أو ادعى  
 كقوله في المطلع زارته صدر ربيت عجوز **قوله** ومن النجوم فلا يد ونطاق  
 وبعد  
 والطوق من لبس الحمام عهدته **قوله** وطبا وجرة مالها الطواق **قوله**  
 ومن العجايب أن حملت منقل **قوله** وعليك من سرق الحرير لنفاق **قوله**  
 ولقد اشار بقوله في المطلع إلى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمير  
 مقام المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدأ عليها  
 خبر كقولك في الدار رطل الجمل حال من ضمير زارت وقوله بالظلام  
 حال من الرواق وتلا يرجع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة  
 ليس لها حجرة ولا ينفق ولا ساقان تأتزر المرأة بها فتشد وسطها  
 وترسل أعلاها على أسفلها إلى الركبة والأسفل يجر إلى الأرض وقد  
 يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي الشبه بالرصع  
 لكن الشقة البق بالمرأة شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللآلئ بالبحر  
 والمعنى زارت الحبيبة وسمحت بوصالها والحال أن عليها رواقا  
 كأيمن الظلام أي كانت مستترية بالظلام من الأيام وقلادتها ونطاق



من الخرم والسرقة شقة من الحرير واللفاق ثوب ملحق من  
توبيخ **قوله** لم عاقل لم الخبرية المضافة الى مميزة المفرد  
في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبر **قوله**  
زنديقا قيل معنى الزنديق الزندي والزندى اسم لكتاب مركب  
الزني ظهر في زمان قباد وابع الفروج فقتله  
**قوله** كانا فنيا للصانع او قابلا بالاهن خالق الشر وخالق  
الخبر فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على بن  
الراوندي ما قال وجبر المقال نكده الاربيب وطبيب عيش الجاهل  
ارسلناك الى حكيم كامل **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف  
لان المفهوم من اختصاص شي بشي هو المغايرة بين الشين على  
ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو  
هو المخرج لا على مثال قال الجوهري ابدعت اني اخترعته لا على  
مثال والله بديع السموات والارض اي اخترعهم كذلك وكون العائد  
محمودا والجاهل مزرورا كثيرا كثيرا وانظرا بر في كل زمان وايضا  
الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان صندا ما ينبغي ام لا **قوله**  
عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاص  
ويكون كل من الحكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح  
به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كانت العناية بتميز اما لانه  
اختص بكم بديع عجيب الشأن واما لانه قصد بالسامع  
الا لانه لما كان يورد عليه ان قصد التتميم بالسامع لا يقتضي كمال  
العناية بالتمييز بل يقتضي اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية  
بالتمييز ام لا جعله ام لا جعله عطف على كمال العناية حتى لا يتوهم  
ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يبيد  
اكمل تمييز ولا شك ان التكميل يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التكميل  
اغتني بالتمييز فقصد اكمل التمييز وورد اسم الاشارة **قوله**

**قوله** تعاليت كي اشجى البيت وما قبل هذا البيت **قوله**  
في قبل وشكل البين بابت ما لك ولا تخبريني نظرة من جالك  
وما بعده  
فان ساني ذكر اكل في جملة **قوله** فقد سربني ابي فطرت بيا لك  
قوله في امر للمخاطبة من الوفوق وشكل البين قرب البعد  
والواو في وما بك علة حالية وتزيد في قتل في موضع الحال او  
الاستئناف او البدل وقد فطرت استئناف جواب هل فطرت  
هذا المراد **قوله** قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطفة  
بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كانت  
للأولى وتخرى في الصمد مع تنكير احد ليعلمهم بصمدية بخلاف  
احد يتد **قوله** اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المتقضية لانزاله  
وما نزل الا بالحكمة فيمارة الى ان تقدم المجرور في الموصوفين  
اعني بالحق يفيد المحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر  
موضع الضمير اذا فسرا الحق الثاني بما سريه الاول كما يدل عليه  
قاعدة اعادة المعرف بعرفا واما اذا فسرا بالامر والنواهي  
على ما قيل فلا يكون مما يقتضيه لان كلامي الحقني له مع معني على  
خدة كذا في شرحه للمفتاح قبل الحق انه لا يحتاج الى هذا الاشارة  
لانه اذا اختلف معناه كان القياس الاشارة بالضمير ايضا ليكون  
سببا للاستخدام وانت خير بان لا ترد لان الاستخدام خلاف  
الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه  
**قوله** فمن يرم هو بالحزم مع ان من استفهامية اهر للوصل بحري  
الوقف كذا في شرحه للمفتاح **قوله** ان العاصي انتك اورد  
عليه ان حق العبارة ان العاصي ان ان العاصي لما كان  
بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير  
اجيب بان المقصود الاضمار عن نفسه ولما كان العاصي



عبارة عن المتكلم لنفسه اورد ضمير المتكلم مبيلا الى المعنى **قوله**  
 على ان يكون العاصي بدلا من هذا المذهب الاخفش والجمهور يابون  
 ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستعملين بلزوم  
 انقصيه البذل عن المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي  
 لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعروف باللام  
 من غير الغائب وكون المعروف باللام انقص من الضمير مطلقا  
**قوله** وفيه ايضا يمكن من وصفه قدينا فشر هذا بان المقصود في  
 هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت الخوي في قولك ان العاصي  
 ايضا يمكن من الوصف المقصود من الاظهار ان يقول وفيه يمكن  
 من وصفه ايضا **قوله** كايضا من كان انا وغيري كايضا حال  
 من الرسول ومن موصوفه في محل نصب خبر كايضا والعائد محذوف  
 اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كانه نص عليه بن هشام وحاب  
 الباب وغيرها واجيب بانه هاهنا سماعي ثبت بخلاف القياس  
 ولو قيل كانتامة وقاعده راجع الي من لم يحجج الى ما ذكرنا خبر مبتدأ  
 محذوف او هو انا او غيري او بدل من من كان علي ان يكون من قبيل  
 استعارة للتغير المرفوع للمصوب كما استعير المحرور في ما التفت  
 والنصف اسم من الانصاف **قوله** هذا اعني نقل الكلام الى هذا التعبير  
 مصرح به في كلام السكاكي ولولا لا يمكن جعل المثار اليه مطلقا انتقل  
 دفعا للمساج **قوله** في العبارة ادنى شأ مح لان معناه الظ ان انتقل  
 عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية  
 الى الغيبة ومثاله بين **قوله** من يمينه اي شماله وقيل ما اورد  
 من التقات الانسان يمينه ويسره وهو الانسب والفرق ظاهر  
**قوله** وبهذا الحكم يشعر كلام المصنف في الايضاح اي بالشرط  
 المذكور ووجه الاستعارة انه قال في جواب سوال اورد لا نأمنع  
 انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظ <sup>عنده</sup>

يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيجرح به فيما بعد **قوله** نظرية  
 لنشأة الشرطية بالهمز الايراد والاهدان من طواعية اذا ورد  
 بالياء التحديد من طريق الثوب اذا علمت فيه ما يجعله طريا كان  
 جديدا والنشاط بالفتح حركة السرور **قوله** منها انا زيد وانت  
 عمرو ونحن رجال فتدل فيه نظرا لعدم الحاد المعني **قوله**  
 وهو شرط في التعبير لانه اعتبار بشي عن شي لا تعبير عن معني واحد  
 بلظن مختلفين فتأمل **قوله** نحن الذون صبحوا الصبا حيا  
 اخره يوم التحيل غارة ملحاحا البيت للعتيلي قال بن مالك في سورة  
 التسهيل اعدا بالدين في لفظه طي مشهور يقولون نصر الذون  
 امنوا على الدين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر  
 في ان الذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه في لغة من  
 الزبه الباني جميع الى الان قلت قبل السرفيه هو انه حاله بنا به  
 شبيهة بالجرور واللام للتعريف على قول ومثابحة لها على  
 القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلوة نأثروا عدم ظهورها  
 خطا في حالة البناء كيلا يري حرف التعريف وشبهها فيما هو  
 فيه شبيه بالحرف واظهرها في حالة الاعراب لان شبه الحرف  
 اعني ثم الظ ان الصبا حيا تصرح بجزء معني صبحوا تا كبر من  
 من صبحته اذا اناه صباها ويجوز ان يراد الاثنان المطلق بقرينة  
 الصباح فتصبيه في الوجهين على الظرفية ويجعل ان يكون صباها  
 مغولا مطلقا لصبحوا من قبيل اثبت نباتا وتبتل بنبات لا ومغول  
 صبحوا محذوف اي صبحوه والغارة نصب على الحال اي مغربين  
 ادع على التعليل اي لاجل الغارة وحاصل المعني نحن الذون اغاروا  
 صباها في ذلك اليوم على العدى والملاح صيغته المبالغة من  
 الاحكام كالمكتار حال على الترادف والتداخل **قوله** بعد التعبير  
 عنه بطريق اخر اي بالنسبة الى الطريق الاصيل المتقدم على الاطلاق



قوله وما سبق الى بعض الادهام الخ قد سبق ان الاسم المظهر طريقه  
الغيبية فلا تغيير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الآية ولعل  
النوم بني كلامه على ان المظهر وان كان الغيبة الا ان الغدا الخ  
تأمل **قوله** انا الذي سمعت ابي حيدرة البيت لعلي كرم الله وجهه  
والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابوطالب غائب  
سمته اسد باسم ابيها فلما قدم ابوطالب كرم هذا الاسم فسماه عليا  
وبعد هذا المصراع بالسيف كيل الصدر والصدر صاع كبير  
**قوله** وهو مع ذلك فيج عند الخويين حتى قال المازني الخ فيه  
بحث لان الالتفات انتم وجوه التحسين للكلام فلا وجه للتبقيح  
لانه الالتفات من الغيبة الى التكلم وفيه تخليب جانب المعنى على  
جانب اللفظ كما سيجي في قوله فتاتي وانتم تجهلون علي انه يورد عليهم  
بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصفة في وجوب العابد والاسم  
الظاهر كلها غيب سوا كانت موصولة او موصوفة صرح به في  
شرحه للمفتاح فلو كان في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام  
هو على اعلى طبقات البلاغة **قوله** تطاول الملك بالاحمد  
الابيات لا مري القيس في مرتبة ابيه والحلي الخالي من الملم والجزن  
والرفاد النوم وله حال من ليلة اذ لا محني لتعلقه بباتت والبناء  
الذي جاء هو متدل ابيه وابوا الاسود كنيته كذا في شرح الشريف  
للمفتاح وقيل مع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلتك تجريد فلا يكون  
التفاقا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكفا  
ورد بان مبني التجريد على مغايرة المتزعم المنتزع منه ليرتب عليه  
ما قصد ما قصد من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد  
المعنى لجعل حاريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحق  
حسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل المحشي السهني من ان  
ابا علي وابن جني وابن الانبر حكوا بان ليلتك تجريد وليس

بالنات

بالنات فالصواب ان ليلتك ان عمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان  
عدي تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف  
وفي التاليد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منهم الالتفات استلزام  
التعبير بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال  
تحقق التأييد ممنوع كما لا يخفى على مصنف **قوله** او يكون الثاني في ذلك  
اي في لفظ ذلك ويرد الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع  
الالتفات على الابيات **قوله** حيث لم يقل ذلك لا يخفى انه في موضع  
الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام ٧ مخاطب الاول  
والثاني فلكم قفيه بحث اذ لا يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من  
غير تشبيه اوجع او عطف وسيرصرح في بحث التخليب ببطلانه  
على انه يناقضه ظاهر ما ذكره في التلويح من ان افراد النكاح  
في اوليك من اوليكهم الغاسقون ٢ يمنع عطفها على جملة فاجلدها  
وان كان الخطاب بها ٧ افراد كان الخطاب المتصل باسم الان  
جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم  
كلامه **قوله** قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون  
لا يخفى ان التكلم بهذا الكلام وما لي لا اعبد هو حبيب بن اوس بن اريد  
الخار وكان من اوليا الله تعالى فليس المراد بقوله تعالى وما لي لا اعبد  
الآية معنوية الظاهر المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابراز الكلام  
في معرض المناجحة لنفسه وهو يريد منا حجتهم على سبيل التبرير  
ليتلطف بهم ويداريم والغايرة المحصورة بموقع هذا الالتفات  
التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون **قوله**  
وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بينا جاني يعني ان كلامهما  
يقترن موافق ٧ اصل المقصود فان من جاء الخبر المذكور هو المتكلم  
وقوله جاني يوافق والدني فمدر بيان رجوعه الى الله هو المخاطب  
حناهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق

طوبون



هذا المقصود ولكن من حيث كون كل تعبير الاسلوب الذي قبله  
يكون على خلاف مقتضى اللفظ في التحقيق **قوله** وقد قطع المصنف  
بانه وارد الصبر واجع الى قوله من بنا جاني **قوله** فضل لربيع  
واخر مكان لنا فائدة الالتفات في الاية أن في لفظ الرضا ايضا  
لان قوله انا اعطياكم الكثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله  
واضحا كالمناجاة كمال الجمع كما يحتمل الواحد المعظم لما التفت بقوله  
فضل لربيع في هذا ان الاختلاف **قوله** ولم يحج ذلك للعايب  
والمخاطب في الكلام القديم قيل اي في الصبر والا فالجمع من الاسم الظاهر  
فدحا في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فتادته الملايكه  
مع ان المتأدي كان جبريل وحده وفيه نظرا لان الجمع المحلي باللام  
ينسج عنه في مثل هذا الموضع معني الجمع فيه فيكون مفردا في المعنى  
ولا كلام فيه ثم المراد بالعلام القديم كلام القدماء من البغيا  
١٧ القرآن المجيد بديل ما بعده **قوله** وانما هو من استعمال المولدين  
فان قلت قد جاسل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل  
يا ايها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن فكيف يستقيم هذا الخبر  
وعمله على الاضائي لا يرفع لزوم كونه القراء و اردا على اسلوب المولدين  
ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى مسكه قلت هو من  
باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت واعتك وانما  
خبر النراو عم الخطاب بالحكم لانه امام امته فتدراوه كندراهم  
اولان الكلام معه الحكم بغيرهم بقي ما هنا بحث وهو ان صاحب الكتاب  
والعاصي جوزا في قوله تعالى فانهم يستحيونكم فاعلموا ان يكون  
الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتهد له الزمخشري  
الشاعر فاشيت حرمت النساء سواكم وذكر العاصي في قوله تعالى  
ت والقلم وما يسطرون ان صغير يسطرون واجع الى القلم والجمع  
للتعظيم ان اريد بالقلم العلم الذي خط الدوح فعدو فتح كلا الامرين  
في القراء

والقرآن المجيد وعمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على  
ان الظاهر البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاشتهاد من كلام  
القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يحج المائل **قوله** طحايت قلب  
البيت يقال طحايت قلبه اذا ذهب به في كل شيء والبا للتعدي به والطرب  
خفة تغتري الانسان لشدة سرور اوهزن ويعيد لتضخيم  
للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حضي حان علي  
الروايتين بديل من بعيد و اشار بتفسير بعيد الشباب وعصر حان  
مشبه الي انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان  
مشبه ظرفا فليس واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحايت  
الحبيبة اعني ليلي اي ذهب لك قلب حتى يكون في قوله تكلفني ليلي  
التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف الاستعمال الشائع وهو  
طحايت قلب نحر الظان يكون انكاف في طحايتك مفتوحة لانه وان  
كان خطا بالانفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمولوله  
والثاني انما هو في اللفظ ويؤيد ان العلامة صرح في قوله  
الشاعر تذكروا والذكر يمحجك فينبأ بان التام فتوحة خطا  
لنفسه قوله الثاني في تفسير قوله تعالى فلما را الشمس بازعة قال  
هذا اني ان تذكيرا مبتدي اعني هذا باخبار الخبر معني هي  
محل نظر ان لا تقتضي ثنائيتا مبتدأ حتى يحتاج الي جعل التذكير  
بالنظر الي الخبر فان الاشارة الي ذات الشمس والثاني انما هو  
في لفظها **والجواب ان يقال** اذا اشهر في صن الحلاق لفظ موت  
عليه بلا حظ ذلك المسمى في صن هذا اللفظ فهذا الاعتبار يعتبر  
الثاني في الاشارة اليه ورجع الصبر لهذا قال الله تعالى في  
الاية المذكورة فلما اهلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه  
تذكير باسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الي  
ذات السورة بانه باخبار الكتاب **قوله** او على انه خطاب مع  
للقلب قبل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الي طحايتك لا يجمع



اعتباراً بالنظر إلى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة احرامه  
 على الظاهر وهو مستفودها لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفي  
 لم يمكن ابتناء الكلام على اسلوب طحاوية اذ يكون التقدير كقولك علي  
 ان يكون الخطاب في تكلفه للقلب وفي المكان للنفس وهو مستمع  
 واجب بان الشرط صحة احرامه على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على  
 تقدير يرجع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فانهم **قوله**  
 وقد شرط ولها حمله حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد  
 قولها على حذو المضان والخطوب جمع الخطاب بمعنى الامر **قوله**  
 حتى اذا كنتم في الفلك الآية فائدة الالتفات في قوله تعالى وجريهم  
 المبالغة كان الله يري حالهم غيرهم ويحجبهم منها ويطلب الانكاس لهم  
**قوله** والله الذي ارسل الرياح مبشرات الآية فائدة الالتفات في  
 فسقنا العظم لان فضل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة  
 ان لم يستعمل في كلام البلاغ صيغة الجمع في الغائب للتعظيم حتى ياتي هذا  
 المطلوب من غير التفات بان يقول فاقوة **قوله** ان يكون  
 الخطاب بالكلام اي من تلقى الله الكلام من يتلقاه من المتكلم سواء كان  
 في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه تلخص ما ذكره ان في الالتفات  
 اربعة مزايا ووجه الضبط ان يقال لا يخ اما ان يشترط في  
 سبق التعبير بطريق احرام الثاني مذهب النجاشي والسكاكي  
 ومن تبعهما وعلى الاول لا يخ اما ان يشترط كون الخطاب في التعبيرين  
 واحرام الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور  
**قوله** ومن عند الخليفة بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المقدر  
 المفترع بعده اوبه نفسه لكون الباز ايدة كما ثبت عليه  
 في قوله تعالى وما انت علينا العزيز اي ثني الفوز بالعمه من عند  
 الخليفة والمنادي في قوله بافداون محذوف اي خليفة والبيت  
 الخطا والارتياح السرور كانه اراد انك ذو نشاط في العطا **قوله**  
 فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور  
 فقدا

اولا في قوله

ان يكون التعبير في كلام واحرام الاول  
 في بعض الناس وعلى الثاني لا يجوز انما  
 بشرط عدم

فقد اخراعت وحدة الخطاب والفائدة العامة التي ذكرها الجمهور  
 لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان الخطاب الاول ان لم يكن سامعا  
 تحقق تلك الفائدة للخطاب الثاني التوجه الى غيره لم يوجد الالتفات  
 وان كان سامعا تحقق تلك الفائدة لو حده السامع الكافية فتعاطا  
 قوله الخارج فيما سبق غير ما يترقبه الخطاب نظرية لنشاطه في النظر  
 الى الامم الا غلب **قوله** هل نرجئكم البيت اوله  
 اي كنيته ان حشوكنا نتي لنيل بها نيل الرجال هلوكة  
 هل نرجئكم البيت الكنانة هي التي توضع فيها السبال ويشورها الانسا  
 على وسطه والنيل الاول السهام والثاني جمع من السبل والنبالة بمعنى  
 القنصل وقد نزل بالضم فهو نصيل والجمع نبل والهلوكة مصدر هلك  
 كال دخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة **قوله**  
 ورهق الباطل اي هلك ذهب يقال زهقت نفسه اي ذهت وخرجت  
**قوله** صرف الله قلوبهم الآية واردة في حق المنافقين وقد كانوا  
 صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعاصف الله  
 قلوبهم ثبثها على الصوف ومثله شايع فلا حصيل للحاصل **قوله**  
 نعم الغمرا القم بالالف كسر التي حتى يتبين والقم بالفاء كسره  
 غير اللينين **قوله** متى كان الحيام البيت المراد اظهار الخمر على  
 فوت ذلك اليوم وانتصابه تصقل اي خلى والمراد بالعارض الانسا  
 بعد التنايا والتنايا ليست من العارض قاله ابو نصر وقال بن السكيت  
 العارض التناوب والضرى الذي يليه وقال بعضهم ما بين التنية  
 الى الضرى **قوله** فلا ضربة بيد والبيت صرمت التي صرما اذا  
 قطعتة وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم  
**قوله** او تجديدا احداثا قد سبق ان النظرية اذا كانت همزة  
 اللام تكون مجني الاحداث وان كانت ناقصة تكون معنى التجديد  
 وفيما ذكر الخارج خليل بين **قوله** الا صغاليه متعلق



بالابقاظ على تضييق معنى الحق والتخصيص ويجوز ان يكون  
 على حذف المضاف لصاحب الاصغار هذه القايده العامة  
 التي ذكرت لطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي والجمهور  
 لا تنطبق على زيادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلي  
 لتعاليد عن النشاط والابقاظ والا صغافلو وترشيا مما يصح  
 في هذه تعالى ايضا كان النسب **وقد يقال المراد** ان الكلام الثاني  
 اتينا وقع صالح ٧ ن يعصم به هذه القايده بالنظر اليه  
 نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليكنهم **قوله**  
 وقد كتبت موارقه على زنة المجهول كأنه متعدد وحسن  
 للتحقيق والباقي بلطابق داخل على المقصور **قوله**  
 على طريق هو ان يجري الطرف يجري المفعول به كقولهم  
 ويومئذ نناديهم يا ايها الذين آمنوا واذكروا نعم الله اليكم  
 التي كنتم تنكرون لم تخل هذه الاضافة حقيقته في كضرب اليوم قلت لخميل  
 عن غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الزهر وصاحب  
 الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب الزمان وهذا  
**قوله** والمخزوف مفعول دلالة على التمجيد قبل عليه  
 لو كان مالك الامر كله يحصل الدلالة على التمجيد بالمتنع  
 مستند الى ذلك باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل  
 بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصاص والمظ  
**قوله** بانواع النعم الدنيوية والازدية الظاهر انه حمل  
 الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرضم على المنعم بالنعم الاخر  
 ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرضم لما فيه من زيادة الاستعلاء  
 وقطع فاعتبروا بالبلغه باعتبار الكمية كما قيل يا ارحم الراحمين  
 لا تدع المؤمن والكافر ورضم الاخرة لانه يخص المؤمن وقد  
 يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم

الازدية

والازدية كانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فمختصة بالنسبة  
 اليها اي ذلك النعم الظاهر ان يقال اي خلاف مراده الا انه  
 مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انما الغير بمعنى انه  
 غير ما اراد **قوله** كقول القبيضي اصل القصة ان القبيضي  
 الشاعر كان جالسا في بيتان مع جماعة من الادباء وكان الاول  
 اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبيضي اللهم سود وجهه  
 واقطع عنقه واستغنى من دمه فاضرب الحجاج بذلك القبيضي وهدره  
 فقال القبيضي اردت بذلك الحصرم فذكر له الحجاج لا عملك الخ  
 القصة فانظر الى ذكارة القبيضي فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب  
 حتى تجاوز عن حريته فاحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان  
 المناسب لغرض الحجاج ٧ حملن الادم عليك ٧ ان القيد يوضع على  
 ٧ بالعكس **قلت** هذا الاستعمال والتعديده اسروضي يقال عمل علي  
 الادم اي قيد ولوسم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفنا وتشبيهه  
 القيد بالمركب على طريقه الاستعارة **قوله** من الاصغار هو من المصغر  
 بالتحريك وهو العطا **قوله** من صفصة اي قيده من الصفار  
 بالكسر وهو ما يوثق به **قوله** الاولي بحاله اما لعدم اهليته لجواب  
 ما يساله او لعدم القايده فيه بالنسبة اليه **قوله** سا لوان عن النسب  
 روي في الكشاف وغيره ان السابيل اثنان وهما عاز بن جبل ونقلب  
 ابن عاتم الانصاري والاشان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة  
 منهم الزمخشري فلذا قال سا لوان بلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا ما  
 بالاعلال الخ ولان هذا القول على انه سوال عن السبب  
 دون الحكم حتي جدا كما اشار اليه في سرج الكشاف **قوله** واجيبوا  
 بيان الغرض اطلاق الغرض على حكمه فعليه تعالى على سهيل  
 التشبيه والمجان باعتبار كونها على طرق العمل والافعال الله تعالى  
 ليست معمله بالاعراض عندنا **قوله** والصواب ففرع واما



الآية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك ونحو  
 في الصور قصصه وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القرآن  
 ولذا لم يقل خوفه تعالى **قوله** كقولهم ان الذين لواقع الجزا <sup>الخالصة</sup>  
**قوله** وح يكون معنى لواقع يقع قبل هذا غير مستقيم لان اللام  
 تخص المضارع للحال والمفروض هنا كون الاستقبال والجواب  
 بعد تسليم ان التخييل المذكور هو مذهب البصرية ما ذكر في كتب  
 النحويين ان اللام ربما تكون مجرد التأكيد كما في قوله تعالى وان يدرك  
 ليحكم بينهم **قوله** قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكن الوصف  
 التي اخبره كانت عبارة الجواب في اصل النسخ هكذا ولما توجه عليه النظر  
 المتاركة بقوله والكلام بعد ذلك نظرا بان يقال لكما سلم مجيها المعنى الاستقبال  
 بقوله نعم فيجوز التفات بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف  
 وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظها من غير خلاف مقتضى  
 الظاهر لا يخفى بدلتها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم  
 الفاعل والمفعول موضوعا الزمان الحال فيلزم بطلان  
 تعرّف الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثر الاستعمال  
 حاربه مجرّما لوضع مجامع التبادر وغيره عن التبادر في حقيقة  
 وعن غيره بالحجاز وطعرا بان الحال معتبر على القيد في الموضوع  
 لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التعكف وقد يقال اعتبار زمان الحال  
 بالنسبة الى الاستعمال الطاري على اهل الوضع لا اليه نفسه  
 لكن بعضا يمتنع الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيها معنى والتقى  
 وفيما لم يقع بعد مجاز لغو فهذا يشهد باعتبار زمان الحال في اصل  
 الوضع ولا يخلص الا بارتكاب اعتباره بالعديدية **قوله**  
 ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثابتا بانه قد  
 صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظن من قبل  
 الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول

فيها لم يقع

فيما لم يقع مجاز والحجاز قسم الكناية اجيب بعد تسليم حصصه  
 فيها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع **له**  
 قصور فيما اريد بهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد  
 بهما كناية تشارك المعنى المجازي والكناية في كونها غير  
 موضوع لهما بقيها هنا تأمل وهو ان غاية ما لزم من جواب  
 الخارج كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو  
 ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظن  
 على المعنى المحط المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر  
**قوله** وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول  
 مجازي في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب  
 النافعية واختاره عبد القاهر هو ابو هشام وقيل ان  
 كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالتحريك والتكلم وحود ذلك حقيقة  
 والافعال **قوله** القلب من قلبت الجواب جعلت ظاهره باطنا  
 وباطنه ظاهرا **قوله** ما هو في موضع المبتدأ نكرة سواء كانت  
 محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة  
 سواء كان قبله مفعول التام او بعده مع كون الخبر معرفة لم يقع  
 في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية  
 فقد جوزها بين حيث زعم ان من في من ابوك وكفى في مالك مبتدأ واما  
 بعد ما خبرها وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الخارج  
 في شرحه للمفتاح من انها تقعوا على ان في من ابوك مبتدأ وابوك  
 خبره هو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا كقوله  
 تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وكنز لذكر  
 سررت برجل افضل منه ابوه بين على ان افضل مبتدأ وابوه خبره  
 قلت لئان جعلها ايضا من باب القلب والكلام فيها هو جاز  
 على الاصل يعني هاهنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ



نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الخارج في شرح المفتاح  
 وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد ذاع  
 من جهة اللفظ الى اعتبار الغلب في قوله اظبي كان امك لكونه  
 جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد  
 انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة لكون  
 الجند النفس الاسم المتضمن للشرط في كل جملة استفهامية  
 فتدبر **قوله** في قبل التفريق للعطامي عمرو بن سليم الغبار  
 من قصيدته بمدح فيها رفر بن حرك الكلبي وقد كان اسيراله  
 فاطلقة واعطاه ماله وراده مائة من الابل والالف في صناعات  
 للاطلاق مرم صناعات اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوفا  
 بتقدير مصاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند  
 الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بالايكون وداخ  
 وفراق **قوله** لان المعروض عليه هاهنا انما قال هاهنا  
 اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك  
 اذا كان المراد بالمعرض المعنى المجازي اعني مجرد الايمان بالمعرض  
 الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرض الناقة على  
 الخوص من قبيل الغلب قول جماعة منهم الجوهري واللساني والزمخشري  
 وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق السكيت ان عكس المثال  
 المذكور وهو عرضت الخوص على الناقة مغلوب وقال اضرب قلب  
 في واحد منهما واختاره ابو حيان **قوله** فانك لا تنبأني بعد حول  
 ابيت الحول السنة ويورده انه بري اوله فانك لا بصرك بعد  
 عام وقيل حول اسم رجل كانه يقول لمن هجاه فانك لا تنبأني بعد موت  
 حول ما دعيك لنسبك من نسب او وضع لان هذا هو الذي كان  
 يمنع الادعاء ما يدعونه وقد ذهب فارع ما شئت وفي جواهر المنطق  
 للزمخشري الظبي مثل في الضعف والحقا مثل في القوة وبدا

على ضعف

على ضعفه ما في الجواشي ما بعد هذا البيت وهو  
 لتدحى الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار  
 زعاد العبد مثل اي قبليس **قوله** وسيف مع المعالجة العشار  
 ما ج اللوم استعارة من قولهم ما ج البحر يوح موجا اذا اضطربت  
 امواجه والنجار بكسر النون وتحفيف الجيم الاصل وكان يعني  
 صار واما قبليس فليل راد به ابا قبليس وهو النعمان بن المنذر  
 ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخم وقيل اراد المجدل  
 الذي بمكة شرفها الله والمعالجة تانيث المعالج وهو الهجين  
 من الرجال وغيره يقال لجل هجين اي ابوه جبر من امه دبر زون  
 هجين اي غير خقيق ولعشار بكسر العين المهملة جمع عشار بضم العين  
 والمد وهي الناقة التي ائت عليها أشهر من يوم ارسل فيه النمل حيا  
 هذا المعنى ظاهر **قوله** لان اسم كان ضمير والخبر معروفة فوسبق  
 تحقيق ان الخبر معرفة وان كان عابدا الى النكرة وكذا بحر ما حكم  
 المعارف ويقال ضمير الخبر العابد الي شي ما في قولك اعطيت شيئا ما  
 ذلك الشيء **قوله** والخبر معروفة فان قلت الخبر هي الجملة لا  
 امك والخبر لا يكون معرفة قلت كان امك تلبس بجملة اذا ضمير  
 في كان على هذا التقدير لانه مفعول كان المعذور ولا ضمير فيه فكذا انشده  
 لان مفعول الخدود يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالحبر ليس الا انه  
 وهو معرفة **قوله** والمعنى اظبيا كان امك حق العبارة ان يقول كانت  
 امك لان الفعل سندا الى مونت حقيقي من الاديبين بلا فصل لكنه نظر الى  
 تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكور والمونت  
 واحدة يجوزنا نبيته وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت **قوله**  
 وفي التنزيل كقوله تعالى ولم من قرية اهلكناها فجاءها باسا اذ المنى  
 جاءها باسا فاهلكنا ها لان الباس يكون سببا لاهلاك فيتقدم عليه  
 لكنه قلب الكلام سببا لاهلاك في تعليق الالهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا



تبدل بحسب الباس اي العذاب الا لم **قوله** غير نفس القلب  
عند نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من حلا مقتضى الظاهر  
وهو غير مقبول الا بتكته باعتبار ما يلزمه من الملاحة ابنا  
وقع **قوله** يصف ناقته وقيل يصف حفته مهلوة بالترسي  
الدهن كذا في شرح الايضاح لا اي وهو غلط فاحر فشا  
من دق يصف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن لفتح السين  
وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صرح في انه نصف  
ناقته كما قال فلما ان حضرت ثنتان عنها وصادت حقة تعلوا  
الحذاء عرفت ما يرى البصر فيها قال لينا عليها ان تباعا وقلنا  
مهلا لتبعلها لكي نزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرى البيت  
**قوله** كاطنيت وفي الصباح بطنت لان العصر بطانة السباع  
لا بالعكس **قوله** اي الطين المخلوط بالطين كذا في الصباح وفي  
الاساس السباع بالكر باطين به ويقال بالفارسيه كل ما له  
وبالفتح الطين وفي الدروان السباع بالكر باطين به والطين  
والطين ايضا **قوله** ولما يدل ان يقول انه يعني الى اخره هذا  
الامهام مسلم لكنه لا يطف هذه المبالغة في المشبه به اذ ليس  
المقصود من التطيين التكرار فانه بالتكرار يكون مستقيما  
بل الشمس ورف الخشونات والحق ان هذه المبالغة بأرودة وان البيت  
يحول على نصين التطيين معنى الا لضاف والمعنى كما الصقت للسباع  
بالعدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا **قوله** على انه حال من الضمير  
في الضمير لكون الاضافة فيهما القطبة فلا يعرف المضاف بهما **قوله**  
اقدام عز وراي مجرب رجل عرا لكسراي غير مجرب والمجرب مثل  
المجرب والمضرب الذي قد جربته الامور فاحكته فان كسرت الرا  
حيلة فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح **قوله** لان ما قبله من  
الآيات يدل الخ البيت لقطري بن وما قبله لا يركن احد الى الامام

متخوفا

متخوفا يوم الرعي لحام **قوله** ولقد اراني للرماح ورية **قوله**  
من عن يميني مرة واما **قوله** حتى خطبت بما تخدر مني **قوله**  
الثاني سرحي ادعنان لجاي **قوله** ثم انصرف البيت الركون الميل والاحجام  
بالجيم قبل الحام المهملة وبالفعل التاخر عن الحرب واكناه حربا لكسر الموت  
واراني على صيغة التكلم من الردية والزربية على وزن الصيغة حلقه  
يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي في مسموز عن اسم بمعنى الجانب  
لقربته وهو من عليهما من هذه اعني الداخلة على عن زابده عند  
ابن مالك ولا يتد الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل فحدث عن بيطه  
قال المعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة والخلافها فاذا جئت  
من تعين كون المقصود ملاصقا لاول الناحية وهي في البيت متعلقة  
بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الرمح من جانب البيت ولم يتعرض للباس  
والظهر يعون بلا على العلم به بالمعانيسة واو في قوله ادعنان لجاي  
بمعنى الواو **قوله** يصلح تربية على ان لم اصيب بمعنى لم اخرج فنيه  
فيه نظرا اذ لا يتعين كون قد صبت بمعنى جرحت حتى يصلح تربية  
لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيب على ما صرح به في الجواب المرضي  
المنقول عن الامام المروزي والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت  
ولم ينالوا مني ما ارادوا الخندق المعقول قصدا الى التقهيم نعم كان  
الانصبح ان يقول ولم يصيب الا ان يكون من قبيل الاسناد المجازي فليتهم  
**قوله** والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المروزي فان قلت بلوغ هذا  
الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اننا البحث غير مرضي مع ان  
لا يلزم فيه الفصل بين الحال وديها فالسرور ذلك قلت للسرفه هو  
انه اذ جعل جذع البصرة حال من الضمير لم اصيب او جعلوا ثانيا له  
بينهم منه انه لم يكن جذع البصرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او  
حين اقدامهم فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذ جعل  
حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام حلوا عما هذا القصور فكذا اختار

مع



في ثلث احوال المسند

جواب المرزوي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كونه بهرسيه  
التي كان عليها انما يناسب وصفها بالتقروح لا بالحدوث وهذا ظاهر  
والاحسن في الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدم عن رواي مجرب  
بالاضافة في كثرتهما ان يقال وصف الاقدام بالتقروح اشارة الى ان لرائته  
وبصيرته امر حدث له وحصل وح بعد التجربة لاما كان له قبل  
قدرب الامور والتمرن عليها **الباب الثالث** احوال  
المسند **قوله** اي قول ضايف بن حارث الهيمي قال الفاضل الحلي  
بعض الضمات في الارض ضميا وضبو اذا اختلصت فيها وقد ورد مثلا  
هذا التركيب بان المناسب ان يقول بقول بدل فقال او اي بدل  
اذا اوجدهما ذكره ظاهرا لكن انما يتجدد مثلا اذا لم يقرأ ضما تفت مثلا  
على صيغة الخطاب بدعي على صيغة التكلم فتأمل **قوله** ومن بك  
اسمي بالمدينة رحلة البيت من طلبة حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اي  
من يكن اسمي بالمدينة فليتمس فاني لا اسي في غريب والغريب عازم على  
الارحال ويكن اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل  
من سقوط حركة النون تحت الشريطة وحذف النون ايضا خفيفا لكن  
استعمل هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتشوين وقيل اسمي اما صغير راجع  
الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حاله اول لقطعة رحله  
وبالمدينة متعلق باسمي **قوله** لا متناع العطف على محل اسم ان قيل يعني  
الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء في  
خبر ان ان ولو عطف قبل معنى الخبر على اسم ان والمعطوف عليه مرفوع  
بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند  
الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها  
فلا يلزم في العطف السابق المحذور المذكور **قوله** ولا يلزم ارتفاع الخبر  
بجملتين مختلفتين فيه بحث لان الخبر المقدرا لما عطف على خبر ان يلزم  
كونه خبرا لان ضروره افادة العطف التثني في حكم الاعراب كما

صرح به

قوله احد من العرب  
على محل اسم ان هذا  
عطف بضم النون  
بعضهم العطف  
عنده في مثل هذا  
ان واسمها خبره  
يلزم

صرح به في مباحث الفصل والوصل فيلزم كونه مترفعاً بها والمفروض  
ان خبره للمبتدأ اعني المعطوف على محل اسم ان فالحذور باق بحاله  
وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف  
عليه باعتبار محله وهو الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالتم  
في تلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبرا للمبتدأ لا خبرا لان  
ويؤيده انه لو لم يجعل على هذا يلزم العطف على معولي عاملين مختلفين  
فولموا المحذوف خبره لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون  
خبر المبتدأ اذا لا تدخل اللام على خبره الا ان يجعل من قبيل المجلين  
لجوز شهر به اعني بقدر المبتدأ ويقال المعنى وقيل له غريب فيكون  
في المعنى داخل على المبتدأ لكنه خلاف الظ فلا يرتكب بلا ضرورة  
**قوله** وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه  
الثاني من جمعي ارتفاع قياسه هو الذي قطع في الآية وجه اخر غير الوجهين  
المذكورين في ارتفاع قياسه وهو ان يكون الخبر المذكور المصابيون  
وخبر ان محذوف بقدر قبيل المصابيون وانه حذف لدلالة خبر  
المصابيون عليه ودرجما يرفع هذا على ما قطع به صاحب الكشاف  
بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين  
هذا وتغيير الوضع وبان مذهب من في قولك زيد وعمر قام ان  
الخبر الثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه المتوجع  
بان في تغيير الوضع نكتة شريفة ترجح اختيار جانب البلاغة  
**قوله** مع كونهم ابيين المذكورين خلا لا الخ المصابيون على القراءة  
بالهمز وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صبا اذا خرج  
وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعددا الملائكة  
فهم مشركون ولذلك كانوا ابيين المذكورين صلا لا وفيها اقوال  
اخر واعلم انه المراد بمن امن في الآية من صح منهم الايمان فلا  
يرد ان المذكور في صدر الآية الذين امنوا فليفسح ان يقال



من امن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمدكور  
في الصدر المؤمن علي التحقيق ومن امن من امن وثبتت على الايمان  
ومات عليه والخبر المحدثون الصابون كذلك والمراد بالتنبيه  
في قوله وثابت تقدم الصابون التنبيه هو التنبيه من اول الموهلة  
**قوله** وجزا الاول محذوف مبني على ان تقدير الموصوف خلاف  
الظاهر والا يجوز كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف  
الخبر بقدر الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في  
قوله وقيل بياهم وقد تكلف بعضهم في البيت فزع ان كثر المعظم لنفسه  
وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل كثر قايما بل يجب في الخبر الظاهر  
بحرفا والحق كجي ونعت وكثر الوارثون واما قول الشاعر  
والمسجد ان وبيت كثر عامره لنا وزمزم والاركان والستور فحول  
على الحذف والاصل عامره في حذف الواو اجتزاعا عنها بالهبة كقول  
فاذا ما شأنا ضرنا من سوائهم ولا يالوهم احد ضرارهم وكذا قوله  
وما في بامر البيت اوله دعا في بها لثما من لصوص وما دعا  
بها والذي فيها معنى جلال امرها في بامر الج والبيت لابن الاخر وقيل لازق  
ابن طرفة الباهلي تسارع هو مع فتش في طوي عند الحاكم فقال  
القشيري هولص بن لصل ليغري عليه الحاكم فقال تصديده منها  
البيتان ويروي ومن حول الطوي ما في ويروي من حال الطوي  
وما في والحال والحوال ناحية البير من اسفلها الى اعلاها وقيل  
معنى البيت على هذين الروايتين وما في بامر رجع عليه مكرهه  
فكانه رما في من قعر البير فرجعت ربيته عليه واهلكته ويحتمل  
ان يريد بالطوي ما طوي في القلب من الحقد **قوله** وخبر كنت  
محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضا الفصل بان فجيلا وقيل  
صالحا للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابني سعيد  
بان ذلك ليس بمحذوف اذ لا يقلل حال كرم لا يغيد هنا لان التزام الشا كل

اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع  
ويمكن ان يرجع قول ابن الحاجب بما صرح به بن هشام في الباب الخامس  
من معني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض  
بمنع وصف التثنية بفعيل وحده عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال  
هو لا غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يوول  
المفرد فيوصف المفرد بالمفرد حتى يكون ذلك وصعفه ظاهرا اذ لا مانع  
من التاويل بالثني فتأمل **قوله** فهو عنده اي الكلام عند جعل  
ربنا خبر لوالدي جعل خبر كان محذوفا **قوله** فما قبر معني البيت  
واريت ستون والمنزع المتالي من قولهم نزع الانا بالسر يترع ترعا  
اي امتلا واترعتة انا ومعني بن زائدة الشيعاني كان من احواد الفراء  
مدوها لشعراء زمانه حتى حكى محمد بن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم  
ان شاعرا حضرا باب معن ولم يتفق له اليد سيلة وكان شديدا  
فكتب على خشبة ايا جود معن ناح محنا حاجتي فليس الي معن  
سواك شفيخ والثاني الما الذي يجري الي داري فلما البصرها معن  
واخذها وقرا البيت الذي عليها استغضرت الشاعر واعطاه مائة  
الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة  
من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشا  
ارب مائة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه  
معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى  
لا يبقى في الخزانة شيء **قوله** كقولنا كان زيد قايما وعرقا عرقا لا تريف  
في بحث الحالة المقضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفرد في حله  
علي مفرد في جملة اخرى كما في قولك كان زيد قايما وعرقا عرقا دقة  
فليس امل يريد ان في هذا العطف استنباطا يحتاج دفعه الي دقة  
لان عطف عن زيد يكون مسندا اليه لقايما وعطف قايما علي  
فاخذ يوم كونه مسندا الي زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف



غمره ومجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف ناعدا  
 مجرد كونه مشاركا لغايما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده  
 مقصودا بل ما حوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر  
 الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير  
 العامل دون الاستيعاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح  
 المفتاح بقي في تمثيله لصورة المسألة التي ذكرها بالمثال المذكور بحيث  
 ان لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان كاملة في عمر والرفع وفي ناعدا  
 النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من  
 عطف المفرد لكن لا يكون مثالا اذ ليس فيها جملتان عطف المفرد  
 من احدهما على مفرد من الآخر بل جملة واحدة عطف بعض  
 مفرداتها على البعض الا ان يحمل على انظير او التمثيل المطلق  
 عطف المفردتين على المفردتين وان لم تكن المفردات من جملتين  
**قوله** وتوكل زيدا منطلق وغمره جواز الشارح في شرح المفتاح بعد  
 تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون  
 من عطف المفردات ولا يخفى لان الثاني لا يتأتى على مذهب  
 من لان العامل في المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ عنده  
 في العطف على معنوي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز  
**قوله** والغاي في فاذا اقتيد للسببية وعن الزايد انها جواب  
 حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزايد صرح به بن  
 هشام في معني اللبيب **قوله** في يكون مفعولا به لا ظرفا هذا  
 مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لا اذا  
 واما ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفه على الصحيح  
 فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به **قوله** في لا يكون مضافا الى الجملة  
 كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف **قوله** لكنه لا يطردي  
 نحو حربت فاذا زيدا باب هذا الكلام مشعر بان الوجهين

الاولين

الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما  
 اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم حربت فاذا ان زيدا باب  
 تكسر ان كون الخبر عاملا لان لا يعمل ما يعود بها فيما قبلها ولا  
 معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى لمرانه قد يعترض على عدم الاطراد  
 الذي ذكره الجواز كون بالباب بولا عن المكان بدل الكل من الكل  
 ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز  
 والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون  
 بالباب بحالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد من ذهب السمراني  
 ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المعاجات ظن زمان فعلى  
 هذا يجوز ان تكون اذا في قولهم فاذا زيدا خبرا عما يعودها بتقدير  
 مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظن الزمان لا يكون خبرا عن الحنة  
**قوله** وان في السفر اذ مضموم ملاما روي مثالا كان ملاما اي ان منهم  
 مثالا واعتبارا لمن بقي وروي ان في كتاب سيبويه ان في السفر ماضيا  
 ملاما على ان ما مصدرية اي مضى وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون  
 حالاً من الممر في الظرف اي حال مضى وقيل منصوب بفعل محذوف  
 تقديره اعني وقت مضى ويجوز ان يكون تعليلته اي ان منهم  
 ملاما لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولكن ان تقول انه ظرف  
 مقدم لملاما يعني ان في المسافرين بعد ان مضى مضى وطول ذلك  
 ان جعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان احزان ذكرها الشريف  
**قوله** اي بعد او قيل المهدل الكثرة لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد  
 من المهدل بقربيه المقام **قوله** لم يحسن او لم يجوز قبل عدم الحسن على  
 تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفاها وفيه نظر  
 والظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء محذور  
 عندهم **قوله** لانها الحاصنية اي الحافظة من حسن الطائين فيهم  
 اذا صحت الي نفسه تحت جناحه **قوله** تقديره لو تملكون تملكون



قيل فيه جمع المفعول والمضمر وهو غير جائز والصواب ان يقول تقديره  
او تملكون احبب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث  
العقل الثاني في مثله تأكيد فقال علي تقدير لو تملكون تملكون لغاية  
التأكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الاثنان  
بعد الظاهر تفسير المقدر بان هذا الجواب اللهم الا ان يقال يكون  
اول كلامه مبني على تقدير الكافي ولما كان غير مرصني عنده قد لي  
احر الكلام الموما هو مختار عنده من كون الثاني معترفا فامل **قوله** فيه  
دلالة على الاختصاص وان الثاني هم المخصوصون بالفتح المتبالغ  
فيه فيه بحث وهو ان يكون قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبتدأ  
والخبر على قياسنا عرفت انما يفيد اختصاص الملكة بالمخاطبين واما  
اختصاصهم بالفتح المتبالغ المستفاد من قوله لا مسكنة ضمنية الاتفاق  
فلا يفيد البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المصنف **قوله**  
ورج حذف المسند اليه اليه فيه بحث وهو ان الوجه المذكور لترجع  
حذف المسند اليه على حذف المسند اكرا نما يتأتى بالنظر الى المسند  
المخصوص اعني اجل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصلا لم يأت  
الا الوجه الاول وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوم ركز  
في الكلام واعطاه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الي ساير الاجزاء ولا  
كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزايد  
اولي وارجح ويجاز من بان المسند محط الغاية فلا يناسبه الحذف **قوله**  
وجعله على حذف المبتدأ موافق له ابا حسب المعنى فلما ذكره الفاضل  
المحشي واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به **قوله**  
والقريبة ها هنا هو انه اذا صاب الانسان مكرهه قيل هذا عارض  
بان كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عن اصابته مكرهه ما امر  
في هذا امر صبر جميل واما احتمال الاثران فلا يصح لحدوها قريبة هـ  
**قوله** على وجه تكملة المبتدأ معرفة اولي قيل هذا عارض بان الاصل

في الجزا

الجزا التكرار المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر تكملة محضه بان  
يكون المقدر فصبر جميل اجل او لي اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر  
التنكير المحض **قوله** وليس المعنى على هذا بل على انه اجل  
من الجزع وثبت الشكوي فيه بحثا ما اولا فلانه او منهم من الكلام كون  
للصبر الجميل اجل من الصبر العبر الجميل فهم كونه اجل من عدم الصبر  
وهو الجزع وثبت الشكوي بالطريق الاولى وسلك طريق البرهان  
ففي من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لا يزم في تقدير  
المبتدأ لان المقصود من الكلام المقيد الزايد سوا كان في الاصل  
او النفي والقيد ناظر الي نفي ما يقابله فيغني عن قوله امر صبر جميل  
ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره  
ليس الجزع وثبت الشكوي على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق  
بانه الذي لا شكوي فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجل  
ان الصبر الذي لا شكوي فيه الى الخلق اجل ولا شك ان المفهوم منه  
انه اجل من الذي فيه ثبت الشكوي وهو عين الجزع فالقول  
باننا يغنيهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجل من الجزع  
وثبت الشكوي محل تأمل بل الظاهر ان يجعل جميل في صبر جميل  
صفه مادية لا تخصصة واما ثانيا فلان المفهوم من **قوله**  
اجل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز الجزع عن معنى التقيد  
كان الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من الجمال صدر  
**قوله** لنا او في الوجود الجملة ثلاث فان قلت المبتدأ فيما  
اجتمع فيه النفي والتقدير صوب النفي الى القيد مع نبوت الاصل فيكون  
المنهى هو القول بثبوت الجملة لا القول بالالوهة مطلقا فينتافي  
التوحيد قلت ما بعد الآية اعني قوله تعالى انتم خير الحكم  
انما العمالة واحد قريبة واضحة على ان المراد من القيد والمقيد  
جميعا معا **قوله** كقولك زيد عندك ام عمر قال ان ارج في شرح



المفتاح لقابل ان يقول لا يجوز ان يكون ام عمر في هذا المثال  
 معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد لا مشاركة في المسند المذكور  
 كما في قام زيد وعمر من غير ان يجعل على نون المسند بناء على الفرض  
 المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مستفاد  
 بصير زيد فلا يصح خبرا عن عمر ولا يصح في قوله زيد قام وعمر  
 بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام  
 وليس فيه ما يقتضي ربطه فيما ذكره بزيد فقط ومن حيز ذلك فقد  
 حوز ان يقدرا الكلام هكذا بزيد حصلا او حاصلان في الدار و  
 عمر فيلزم ان يجوز زيد قائما وعمر وفساده بين ولما كان صورة  
 الظرف مستغنى عنه جزا عن الواحد والمتعدد اشبهه الحال  
 على المعترض هذا حاصلها ذكر في شرح المفتاح وهو انه وفيه بحث  
 ظاهر لان على اذا جعل معطوفا على زيد في قوله زيد عندك ام عمر  
 وجعل الظرف هو الخبر لم يتخلل الظرف المذكور خبر بزيد بخصوصه  
 بل يتخلل خبر يعود الى كل واحد من زيد وعمر من حيث هو واحد  
 المذكورين كما في قوله زيد او عمر قائم وقياصه على زيد قائم  
 وعمر ليس يصح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف  
 التي هي لامه الشبيهة بالاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا  
 البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمر في الدار جاز ان يكون  
 في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا تقدم في الدار واما  
 مع توسيطه فلا امتناع ذلك لكن صرح بن هشام بن عمار في اللبيب  
 بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمر لما معا قال فان قلت لو صح ما  
 ذكرته لصح زيد قائما وعمر يتعد بزيد وعمر وقايمان قلت  
 ان سلم منعه فليصح اللفظ وهو منتهى فيما نحن بصدده ولكن  
 يشهد له من قوله وكنت مقررا للرجال ظلامه ايا ذلك عن الاكراب  
 وقالوا انتهى **قوله** جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركين قيدا

احتراريا

احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد ام فقد  
 عمر وامثاله لكان ايضا منقطعه عند جميع متاحزي النخاة الا  
 ابن الحبيب والاذن لم يصرح به الفاضل المحشي واما تعرض  
 للاشتراك لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح ليس  
 الى ان هؤلاء ام عندك عمر انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك  
 بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة الحكم على ايقاع مفرد  
 لعدم وعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين  
 بتقدم الخبر في احدهما وتأخره في الاخرى مع امكان الاتفاق  
 كما اشار الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه  
 كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره برفع الانقطاع من حيث  
 هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع محزوما به  
 فتأمل **قوله** قام منقطعة لا المتصلة للسؤال عن تعيين  
 ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام بخلاف وان  
 يكن احد المستويين في علم المستفهم بليها والاخرى بالهمزة  
 والمنقطعة قد تكون بمعنى بل والهمزة للاضراب كخض سوا  
 دخلت على حرفي هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون  
 بلات وعند البعض لا يسمي ام حينئذ منقطعة ولا متصلة ثم كون  
 ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة  
 او بتقدم الخبر لا خلافا فيه اذ ليست هي الهمزة داخلتين على  
 المتساويتين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان قوله  
 لغالب فلا يعتبرون ام ان خبر متصلة لا يتقدم فيما ذكرنا لان  
 المعادلة ليست لها اعتبار خاصة بالنسبة معام المسبب كما نعلم اذا  
 قالوا انت خير كانوا عندنا بصرا كانت منقطعة كما صرح به  
 في الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان تكون منقطعة  
 لما ذكره بقوله لانك تعدرا لا فقد **قوله** لان هذا الكلام عند

في قوله قام منقطعة لا المتصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام بخلاف وان يكن احد المستويين في علم المستفهم بليها والاخرى بالهمزة والمنقطعة قد تكون بمعنى بل والهمزة للاضراب كخض سوا دخلت على حرفي هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بلات وعند البعض لا يسمي ام حينئذ منقطعة ولا متصلة ثم كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقدم الخبر لا خلافا فيه اذ ليست هي الهمزة داخلتين على المتساويتين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان قوله لغالب فلا يعتبرون ام ان خبر متصلة لا يتقدم فيما ذكرنا لان المعادلة ليست لها اعتبار خاصة بالنسبة معام المسبب كما نعلم اذا قالوا انت خير كانوا عندنا بصرا كانت منقطعة كما صرح به في الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان تكون منقطعة لما ذكره بقوله لانك تعدرا لا فقد



تعد برئوت ما نوص الخ قيل لا حاجة الي هذا التوجيه لان  
 القرينة هي ذات السؤال وهي حقيقة مذكورة في الآية وان  
 كان وصف السوالية مذكورا والمتبادر من قول المصنف سوال محقق  
 ان هناك ما يلا صدر عنه السوال وتحقق منه الا ان مركزه  
 المصير الي المتبادر والنظر الي ما يقتضيه المعنى اذن ذلك بان  
 يحل تحقق السوال على تحقق ذاته سواء تحقق وصفه او لا  
 هذا خلاص ما ذكره الفاضل المحيى وفيه بحث لان هذا التوجيه لا ينافي  
 كلام المصنف فانه جعل القرينة وفتح الكلام جوابا للسوال محقق  
 فاعتبرا لصاق الجواب بالجوابية ويلزم اعتبارا لصاق  
 السوال بالسوالية فالمراد بتحقيق السوال تحقيق سواله ايضا  
 لتوجيه هو ما ذكره الشارح على انه المطلوب بان الآية حكاية لما صدر  
 عن الكفار عند سवाल النبي صلى الله عليه وسلم فتقدير الكلام لو  
 سألهم قائل اذا يقولون كذا فالحذف في الآية التي وردت بطريق  
 الحكاية للحذف في المحكي لكونه جوابا لسوال بالنظر الي الخلق فلا  
 بد من تقدير برئوت والجواب فليتامل **قوله** ولان القرينة فعلية  
 في الحقيقة جملة خلق الله السموات والارض لان المشتل على  
 المسند وهو الذي يدل وجوده في الجواب وتوهم للسوال قرينة  
 انما هو باعتبار جزوه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال  
 حذف مسند المبتدأ اكثر من حذف مسند الفاعل فالحل عليه اولى  
**قوله** كتولنا الله خلقها يوردي هذا المعنى قيل بل يورديه ايضا  
 الله خالقها ولا يتأتى الجواب عنه باننا نخذ على جملتين لان اسم الفاعل  
 مع فاعله يمكن ان يقال بعد فاعله الجواب عن النظر هو حكم الجملة  
 في الاشتغال على الزيادة على ان القرينة تقيد ترجيح تقدير الفعل  
 على تقدير اعم الفاعل وانما المعصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير  
 نفس الفاعل تقدير جبر المبتدري **قوله** لظهور ان السوال

تعليل المنير

للفن استفاد من كلمة المحصر في انما يدل اي لا يدعي ان تقدير الفعل  
 مقدما اولى لظهور ان السوال الخ **قوله** ومن ثمة قيل الي قوله  
 ليطابق السوال قال الفاضل المحيى المطابقة حاصلة معني على  
 تقدير الجمل على حذف الفصل المسند الي الفاعل المذكور لان السوال  
 وهو من خلق وان كان اسما صورة فهو فعلية معني اذا العمل  
 فمن قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى  
 وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المتضمنة اجماعا  
 للاقتضار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاس ان المسند عنه  
 بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل  
 وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد فقام ام عمرو والسوال  
 اسمية لفظا ومعني ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ما اذا هو  
 صنعت ان جعل ثلثة اسمية بحاج بالاسمية الية وما ذكر في سورة  
 الممتاح من اذ الاعتبار المذكور في من مقام لا يتأتى فينا واصنعت  
 اذا جعلت اسمية وبينه في الجواب بان الفعل ها هنا مسند  
 الي المخاطبة فليس فيها اذا صنعت معني الفاعل عليه خلافا في  
 من قام وماذا اعتناه الجواب عنه بقوله عما كذا في بحث لان  
 ما ذكر في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخص صورة الفاعل  
 فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق  
 بين ما اذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا اعتناه حق  
 بالاسمية في الاولى والفعلية في الثانية حكم والافلا يوردي الفرق  
 فليتامل **قوله** والجواب ان حمل الكلام الاولي انه جواب عن المعنى  
 المذكورة بقوله ومن ثمة قيل لا على النظرة اذ هو اثبات لمعنى جمهور  
 النخاة بل ليدل اصلا تفصيلا للدليل السابق المنتظر فيه وهو ظاهر  
**قوله** وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بان كذا  
 جاهلة فعلية كذلك جاهلة اسمية كقوله نقالي قل من

رضة



يحييكم في ظلمات البر والبحر ثل الله يحييكم اهاب عنه الفاضل المحي  
بان قتيه ما نغمان تقديم الفعل ونعود قصد التحصيل وهذا الجواب  
انما يتأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب  
السماكي فلا اذ لا يقول بوجوب التحصيل في امثال الصور  
المذكورة كما تقدم **قوله** في مرتبة يزيد الجاهل المرتبة على وزن  
محمدة مصدر وثابة وتشد يد اليها خطأ ثم المذكور في شرح المختار  
للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار السهيلي وفي شرح الرضي  
انه لحارث بن هنيك والله اعلم قال بعض المشاهير يحتمل ان لا  
يكون البيت من الحذف بالكسبية بان يكون يزيد منادى اي لبيك  
بازيد لعقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح  
يا لبيك والتابع عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها ومنه  
بحث اخي يحتاج مع فتح الباليك الي ان ثبت الرواية بزيادة في هذه الحالة  
ففيكون منادى والافعال مع نباله لبيك للفاعل فتح بزيادة على الله  
مفعول فيكون ذلك من محال كونه في رواية الرفع نالبا عن الفاعل  
لا منادى **قوله** اي يبيكه ضارع وقيل اي لبيكه وهذا البق بالمعنى  
وما ذكره الخارج انشبه بالسؤال المقدر **قوله** وان لم يعتقد على نبي  
ان الجار والمجرور فاقلت بل اعتمد على الموصوف المقدر اي لبيك  
ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعليق الجار والمجرور لا محذور ايضا  
قلت ان لبي عليه الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالف لعدم  
الاعتماد في التصريح الخارج في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم  
الفاعل ملتزم لفظا او تقديره لغيبنا للذات التي قائم بها المعنى  
وهو محال في التصريح اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر  
انما يمكن له اذا قوي اي المقتضى لتقديره كما في باطالع الجبل  
وياراكيا قوسا لانضمام اقتضا حرف النداء الي اقتضا نفس اسم  
الفاعل لكن تاتي اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر  
**قوله**

**قوله** ليس يقوي من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس  
سببا للمعكابل هي بوصف المغلوبية فانهم **قوله** اي يبيكي  
لاجل اهلاك المنايا يريد فيه بحث وهو انه قد سبق اذا اراده  
الواحد من الجمع المحلي باللام لا يجوز لكيف يصح قوله اهلاك المنايا  
يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ان المراد  
بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لا اسم المسبب على السبب ولا يخفى  
كثرتها **قوله** وفصله الخ ايما الي المقتضى للحذف بعد بيان  
المحور وهو القرينة **قوله** فعلم ان هناك باكي كذا في اكثر النسخ  
وانت خير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند بن مالك اذا كان  
جملة اسمية والجمهور يعنوا بوقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب  
بحذوف والتقدير يلزم الاجمال فعلم ان هناك باكي او على هذا  
قوله فعند اسناد الي مفصل فان قلت قوله لبيك مجرورا عن المسند  
اليه بدل على موضوع غير معين سوا كان معلوما او مجهولا فيحصل  
تكرر الاستناد في صورة البناء الفاعل ونصب يزيد قلت العبرة بما  
لهم من الحمل المستقل والحكم والكلم المستندة على ما لا يخفى وهو انما  
على ايهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الاهام موجود في صورة  
الحذف لان بنا الفعل المفعول متعربان الاهتمام به لا بالفاعل  
وذكر الفاعل بعد هدم لهذا العوض قلت ذكر الفاعل في جملة  
اعزى انما هو بسبب سوال ناس من الكلام السابق فالجهنوم من بنا  
الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس مقصود  
وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور  
لعمري ان يقال في بنا المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين  
حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني قوله ضارع على خصوص  
فانهم **قوله** ولين سألهم من خلق السموات الخ فان قلت في  
الكلام جوابا بالسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب



بهذا الكلام وبما حذف فيه السند من قوله تعالى وليس سألتم من  
 خلق السموات والارض ليقولن الله واحد والذكر في احد هما الضعف  
 التقويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادها واتحاد المخاطب  
 مما لا وجه له والصواب ان الزكروها هنا لزما في تقرير السند  
 قلت لما اختلف في حفظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال  
 لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر السند مع اتحاد المخاطب  
 والقرينة خبرا على سبيل البلاغ في تعنيهم **قوله** وسند قوله تعالى  
 بل فعله كبيرهم ها هنا بحث وهو ان ما ذكر من التعويل يكون سببا  
 لذكر السند لكن السؤال ها هنا اسمية لفظا ومعنى والجواب  
 فعلية محضه فما السر في عدم رعاية المطابق التي اوجبوها فيما  
 ذا صنعت وامثاله **قوله** وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع  
 اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له  
 على معنى ان يستفيرا مخاطب ذلك ثم لما اشار الى دفع ما اورده  
 المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بتقيام القرينة فلا حاجة الى  
 الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم السند كناية ومرة الاسد مثلا  
 اذا كان مقتضيا للتعجب من السند اليه وكان هناك قرينة دالة  
 على السند قال لم يذكر ثم اساده الى السند اليه واما قصد التعجب  
 عنه فلا فاذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكته  
 وصيحت كان قصد التعجب سائبا حمل عليه وقد دفع الايراد بان  
 عبارة المتنازع هكذا او قصد التعجب من السند اليه بذكر ومول  
 ان التعجب الحاصل بالذكر وجود القرائن اذ هو من التعجب الحاصل  
 بحكم وتحقيق القرائن فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال  
 ما ذكر المص على تقرير تسليمه واورد عليه في سائر اسباب ذكر السند  
 لان جميعها مشروط بوجود القرينة فتحصل الاعراض بالقرينة والحق  
 انه غلط فان التعريفين بقبالة السائل والاستلزام وبسط

الكلام كيف يحصل من القرائن وكذا الكلام في غيره **قوله**  
 فلو كان غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة  
 الواقعة خبر صغير ان كان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي  
 الحكم فيدخل في هذا بطه الافراد مع كونه جملة واجيب بانه معزول  
 معني بكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا لا يحتاج الى الضم كما سبق وان  
 كان جملة صورة **قوله** اذ لو كان سببا فهو جملة قطعا لا يراد عليه  
 كقولنا يا ابيم ابوه بنا على ان السند ها هنا سببي مع انه ليس بجملة  
 لا سببي من انه ليس معدودا من السند السببي وان كان القياس يقتضي  
 ذلك لحاظه على الضبط في اقتضا سببية السند كونه جملة **قوله**  
 بالطريق المخصوص وهو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل **قوله**  
 ليس صورة التخصيص اي لبيل الاحترار والافراج تلك الصورة واجاب  
 الضم الى ما ليس بذكر صريحا بقرينة المقام ليس بعيد في توجيه  
 الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعلم من عدم قصد التقوي فعناه  
 على ما نقل عن الشارح والحق انه اشمل لان فيه نفي القصد في التقوي  
 ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي  
 فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس  
 بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التحليق والاحاطة حيث  
 اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب  
 الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص  
 بالمعنى المذكور وان كان وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع  
 ظهور هذا الوجه لا وجه لحكم الناضل المحش بكونه سهوا من طغيا  
 النعم **قوله** واجيب لصاحب المتنازع هذا الجواب ضعيف كما اعترف  
 به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا  
 لهذا المقام ولا غيره لان دفع الاعتراض بكونه بعيد والاقرب  
 ان كلام المتنازع محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس



التركيب فلا محذور أصلاً **قوله** وظاهر أنه لم يحكم بثبوت منطلق أو انطلق لزيد فإن قلت إذا لم يحكم بالثبوت له فكيف يكون مسنداً سببياً وقد فسر الاسناد بما يحكم بثبوت الشيء الذي أولئك عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الفاعل المحكوم بما يقتضيه ها هنا هو الثبوت الحقيقي وفي الخاص لا يرد على نفي العام فلا محذور **قوله** نلوا رادها هنا الثبوت بالفعل حقيقة لا تقتضي إلى آخره فيد بالفعول لا طائل تحته فليتهم **قوله** وإذا كان المجهول فعليا فقد بطل اجيب بأن معنى التعريف مسند يكون كذا والمجهول المركب من الـاب والانطلاق والنسبة إلى الحكمة في زيد أبو منطلق ليس مسنداً حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظراً إلى الـاب مع تغييره نظر إلى زيد ولهذا يكون زيداً منطلقاً أبو منطلق منطلقاً الـاب وأما جعل الجملة خبراً عن الاسماء التي لا تنقبض معانها ورواها كلام السكاكي في بيان ضابط أفراد المسند وجمليته فهو قائم بأنه إذا كان في الكلام مسند سببياً فمسند ذلك الكلام جملة فتكون الجملة في زيد أبو منطلق مسنداً إلى زيد عنه فيمدق عليه تعريف الفاعل مع جمليته فتبطل قاعدة أفراد المسند والحاصل أن ما ذكرنا الجيب به اعتبار الجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ ما ذكرنا أن قول جميع أهل العربية حيث جمعوا على أن المسند لزيد قائم وأمثاله هو الحمد وغاية الجانب المقطوع أن فيه رعاية الجانب المعنى أيضاً في الجملة كما هو المناسب للفقن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في أن الجملة مسند بناء على الظواهر الاصطلاحية ولا في أنها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرضنا الجيب أصلاً تعريف السكاكي كان له أن يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يصير كونها مسنداً اصطلاحاً بناء على الظاهر التوسع **قوله** ثم استعمل

على

على أن المسند الخ هذا امر عجيب إذ بعد القول بأن المسند هو منطلق برون أبوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعله المسند مع أنه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لا يسه **قوله** وهذا حنبط لأن اللازم مما ذكرنا في اجيب بأن حاصل استدلال ذلك الناصل هو أنهم اتفقوا على أن اسم الفاعل ليس بجملة تعين أن الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعي وإن يجوز زيد منطلق أبوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفاعل بل مندرج في الثاني وليس بشئ لما سبق بحقيقته من أن اسم الفاعل من فاعله إنما لا يكون عند جملة لعدم اشتماله على نسبة أصلية وهذا لا يقتضي أن يجعل فاعله في حكم العدم وإنما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة أصلاً وليس كذلك كما لا يخفى على المصنف **قوله** في الجملة عبارة المصنف أوضح لوضوح زيد منطلق أبوه في ضابط الأمر في عبارة المصنف رحمه الله دون عبارة المفتاح **قوله** وقال إذا التقدير استقر فيها أو حصل رد عليه بأن المسند فاعلي سواء قدر الظروف بالفعل أو باسم الفاعل بما معنى التعليل بتقدير الفعل وإيضاً قد ذكرنا أن الخبر إذا كان فعلاً لم يثبت أسماً زيد قائم لم يصح تقديره والجواب عن الأول أن ليس المراد أنه لو قدر باسم لوصف الفاعل لم يكن مسنداً فعلياً بل لما كان المحتبر في المسند الفاعلي هو الثبوت الحقيقي أو اشتماؤه ولم يكن ذلك ظاهراً في قولك في الدار زيد أراد تقريره بما يكون بثبوته للمسند إليه ثبوتاً حقيقياً إلا أنه قدره بما هو المختار عنده وعن الثاني بأن سبب عدم الجواز الالتباس بالناصل ولا الالتباس ها هنا لأن الظروف غير معتمد ولا يجوز أعماله على المختار **قوله** كان المسند في المثالين جملة ويجعل المتقوّمون فإن قلت ما مرني عدم إعادة زيد قائم فتقوّم بحاصل في زيد في الدار وانت في الدار وأنا في الدار قلت اتفقت في التقدير حاصل أن التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالهمزة وهذا



كأن في الاعادة **قوله** لم يعم التركيب لان مستقرا ان جعل مبتدا  
يلزم ومتوع المبتدا نكرة مع انتفا الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق  
الخبر بلا مبتدا اذ ليس هاهنا شي مقدر وانما قال حتى يكون  
حالة مرموعة به لانه من ذهب الكوفة الذي بني الكلام عليه **قوله**  
وجمع ذلك ضبط لا يتشابه على هذه الامثلة لا مراد المسند  
**قوله** لم يفسره لا شكاه وتغيير ضبطه / راد بالتفسير الغير المتنا  
وهو ذكر مركب تعديدي والعل على ماهية المعرف والافقد تقرر في  
المعقول ان قوله يجوز يرد ابوه منطلق تعريفي بالماثلة في التحق  
**قوله** ويمكن ان يفسر بانه جملة علفت الخ رد عليه الفاضل الخ  
بان هذا الخبر يقتضي ان يعرف اولاً كون المسند جملة حتى يعرف  
كونه سببا مع ان جعل السببية اخرى ضابطة معروفة كون  
المسند جملة يقتضي ان يعرف اولاً كون المسند سببا حتى يتوصل به  
الي معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير  
وجملته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببا او  
قصد تعوي الحكم بكون المسند جملة والافقوي به مغررا فذكر  
الجملة في تفسير المسند سببي الذي قصده حالة تقتضيه انتفا  
المسند جملة لا يوردي الى محذور اتصاله فيه ان قوله المختص بحلية  
المسند كون المسند جملة علفت على ما هو مال المعنى فلا يخلو عن  
سماجة **قوله** هو ان يكون معنوم المسند مع الحكم عليه اذ ارجع الخبر  
الي كون المسند سببا فظاهرا وان ارجع الي نفس المسند احتج الي  
تقريره وان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء  
من اجزاء الكلام عدة كان او فضله قد حكم عليه صنفا بما هو له فالحسد  
مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل  
واعلم ان بعض الامثلة التي اوردت في تفسير الخارج لم يبي خارج  
عن تعريب الكافي له مثل زيد مروق به وما بعده اذ ليس ما بعده  
الفعل

الفعل اعني فاعله متعلقا بما قبله بسبب ما يخرج عن الامثلة عن  
ضابط الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتمزام التقوي ببناء  
على ان الخبر ليس الخبر الي المبتدا انا فليكتفي الحكم قوة لم يشأ  
من فقد التقوي **قوله** او يكون اسند فعلا بسند في الاسناد الي ما  
بعده الخ اما بحسب الظاهر اذ بحسب الحقيقة والمال ليتناول زيد  
طاب ابا اذا المثال زيد طاب ابوه وانما صير الي ذلك لان الفرق بين  
المسندين يجعل احدهما سببا دون الاخر حكم ورد منع الحكم للفرق  
بين خطيب اب زيد وخطيب نفسه وان كان ستغارا من جهة ابية  
فان قلت يعنى من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند  
السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق حكم لان الذي اسند اليه  
الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الخبر لا حصار  
الي السابق والاسناد الي ذلك الحاضر واما في النفس فليس في تلك  
الناية فتأمل **قوله** متعلقا بما قبله بسبب ما علم ان التعليق  
قد يكون باضافته الي خبره كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون  
باضافته الي خبر ما اضيف الي خبره فيدخل زيد اخوه ضرب غلام  
لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الي زيد واخوه معا  
**قوله** فالاول يجوز يرد ابوه منطلق او رد عليه ان المسند في مثال  
زيد اخوه عرر ويشكل جعله سببا اذ لا معنى لتعليق ذلك الحاسد  
بالمبتدي تعليقا اثبات اجيب بانه مول لمسي بمرو وفيظهر  
صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح  
زيد مسي الاخ بمرو او مسي اخوه بمرو **قوله** ولا يخفى انه مراد بال  
لكان المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا يحتاج في ضابطه  
افراد المسند الي تيسر ثالث يخرج به كذا انطلق ابوه في زيد  
انطلق ابوه لان المسند هاهنا ليس فعليا كما تحققتة وليست تقوى  
من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر ويرد



على ظاهره ان المسد اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن صابطة اثر  
المسد فاي حاجة لا حرجه الي قيدا اخر وغاية ما يقال في الجواب  
ان السلب في قوله ليس فعليا متوجه الي القيد اعني كما تحقق  
فيقيد نبوت الاصل اعني فعلينه يعني ان انتفا الفعلية عن  
المسد المذكور انما يصح على ما تحققته واما على رعم المتوهم فهو على  
انه يشترط في المسد السببي انتسابه الي شي اخر على وجه البناء  
اعني تقديم المبنى عليه فالفعل الذي يقابل ما ليس كذلك وهذا  
السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور  
في صابطة الافراد على رعمه ويحتاج الي قيدا اخر يخرج به **قوله**  
ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مصانفا محذورا هو الزمان  
هذا على مله ذهب اليه بعض النحاة في مثل انيل حقوق الخ من تقدير  
الوقت واما على مله ذهب اليه المصدر بمعنى الوقف فلا حرج  
وقلا المعنيين مذكور في كتب النحو هذا وقد تقدّر لفظ في في قوله  
ان يكون بناء على كس حذو الجار في ان وان **قوله** والمعني ان المسد  
السببي يكون اذا كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الي ما بعده  
قد رله عاملا ضرورة وقلب المضارع ما ضيا حيث لم يقال اذا يكون  
بناء على ان الثاني بعد اذا هو الناحي والمضارع قليل ثم هذا المعني  
على تقدير رجوع الخبر الي المسد وقوله او وقت كون المسد الي اخره  
على تقدير رجوع الخبر الي المسد وقوله او وقت كون المسد الي  
الي قوله اذا كان المسد سببا واعلم ان منشا استبعاد الشرف  
هذا التوجيه هو ان اذ ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه  
قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف عدل من ان يكون الي كاف فلا  
يرد عليه انه افتارنا وبلا من جنس هذا التاويل في حل قوله  
السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسد اليه فهي اذا كان  
السامع الخ كما يتوهم **قوله** وهو الزمان الذي قبل زمان كماله

كان

كان الاستاد المحقق يقول لو فري قبل بضم اللام لم يرد عليه  
انه ظرف زمان فيلزم اما كون الظرفا لنفسه او نبوت زمان  
اخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل ٧م الظرفية ثم انه  
يعود المهروب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء  
يتروى على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل يتروى  
على الاستقبال يلزم محذورا اخر لان كون التروى في الاستقبال  
يقضي عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان المكمل وقوله  
وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع التقيضي  
على تقدير اخذ الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب  
الحال على تقدير تخايرها كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته  
من التفسير وهو ايجاد المحذور بالنظر الي موله وجوده بعد هذا الزمان  
احسن تقرير الناصد المحني حيث قال وكذلك يتروى وال على زمان  
مستقبل فيلزم ان يتروى وجود المستقبل في المستقبل ويلزم  
احد المحذورين اذ يرد عليه ان كون التروى في المستقبل يستلزم  
كون التروى فيه حتي يلزم احدا المحذورين قال الساج في شرح الفتاح  
هذا تدقيق فالتسبي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان  
تكون هذه الظرفية بطريقا شتال العمل على الجزاء بمعنى ان كل زمان  
هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانه ما ضي وقد يقال للتخاير لا غنا  
معنى للظرفية في الجملة **قوله** والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي و  
وايل المستقبل تعيين مقدار الحال معوض الي العرف بحسب  
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يا كل ويحيى  
ويج ويكتب القرآن ويعر كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير  
انتمها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان  
هو هوم محض وجوده واما عند الحنفي القائلين بان الزمان  
هو وجود متصل فالحال عندهم وهو الان عرض حال في الزمان لا جزء



منه نالان بحسب ظاهر مقالاتهم عن موجود حال في زمان موجود  
فان ما ذكره الشارح من تغير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهاءه  
ولا بالنسبة الى الامور الاتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة  
ولو في واحدة منها وقوع في الحال **قوله** جلال الاسم مخو زير قائم  
فيه انه مخالف لما في تعداد مثله خلاف مقتضى الظاهر ان اسم  
الفاعل والفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك اذا  
تاملت في بعض ما اسلفته هناك تطلع على التوقيف **قوله**  
مع افادة التجرد الذي هو من لوازم الزمان الى اخره المراد بالتجدر  
الحصول بعد ان لم يتم ارادة التجرد لازمه لدخول الزمان في مفهوم  
الفعل ان لم يقصد بذلك مجردا فتران الحديث بالزمان بل حدوثه  
فيه فذكر افادة التجرد تحقيق للمقام لا تعقيد للاختراز كذا في  
شرح المفتاح للشرقي **قوله** يقتضي تجرد الفعل وحدوثه وعليه  
الفاصل المحكي بان هذا عما ينكح على تجدد المجموع المركب من الحدث  
والزمان وليس بمقصود وانما المقصود تجدد الحدث المفاد  
للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان  
العلام في الحالة مقتضية لكون السند محلا لا حدثا متارنا للزمان  
وفيه انه لم يرد بالسند في قوله فلتعقيد السند ما هو السند حقيقة  
اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظ التعقيد  
في محله لان احد الازمنة جزء من الفعل فبذلك على ان جعل العوض  
افادة انقضاء الزمان على ما هو المال بمنزلة عن التحقيق كيف  
وقول الشارح اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوهم  
شيئا وبصير منه النظر لخطئه فلم يزل على ان المراد  
افادة تجدد الحدوث فليتأمل **قوله** او كما وردت الهمزة  
للتقدير ان قدر المعطوف عليه استخضروني وللاكتفاء  
ان قدر لم يعرفوا والعاقل في كلامي الوجهين بعثوا قوله

شيئا

شيئا بشعربان المراد بالتجدر فيما سبق والتعقيد والحق انه  
خارج عن مفهوم الفعل وصفا وانما ينهم من خصوصية الحدث  
او المقام فم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجدي بحسب  
المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال عرض الشارح بيان  
المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدر المطلق الذي هو  
مدلول الفعل وصفا وهو المقصود بالبيان نعم في ضمن التعقيد  
فلا عيب **قوله** ان لي على كل نيل جنابة وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم  
لهم اظها رمعا عنهم الا بحضرة لانه الرئيس على كل شريف والمقام  
على كل مجد منيف **قوله** فالافادة عدمها الاظهر ان يقول فلافادة  
مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضي  
للام صريح فان الاسمية لا تقيد عدم التعقيد وعدم افادة التجدر  
بل هو لعدم ما يدل عليها فتأمل **قوله** لا بالغ الذم الخ من ابيات الخاسر  
قائده حوت من النظر اوله **له** انا اذا اجتمعت يوما دراهما **له**  
اقلت الى طرف الخيرات تستبق **له** وي قوله لكن يجر الى تكيد حسن  
از قوله لا يلف ربما توهم انه بانه لا يحصل له جنس الدرام فزاله  
**قوله** يزجيه المترجيه دفع الشئ برفق كما هو شري المعوق ولها  
**قوله** اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي  
الاندرج وذلك بان يوحى التعقيد اعني الظاهر والتحقق في  
ذلك الشارح جواب تسليم ويمكن ان يقال لا نسلم الاندرج والانتقاض  
فان المنادى من التعقيد كون القيد مقننه غير محتاج اليه في تحصيل  
اصل الجملة وهو معنوق في باب الافعال انما قصده **قوله** لتقرير  
الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التثنية  
او لتفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهة  
**قوله** غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحكي زاد الشارح  
هذا القيد تبعاً لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المنادى



من قولك موصوع للتقرير ان التقرير تمام الموصوع له فبدل  
 على خروج الصفة المذكورة وهذا الماهوي لافعال الناقصة  
 لا التامة لدخول الصفة في معنوها وفيه نظر اما اولاً فلا  
 ان اخرج لم يزد هذا الغند على التعريف المشهور بل اورد في تفسير  
 قيد في التعريف المشهور بياناً لما هو المراد منه في الواقع ويمكن  
 ان يجاب عنه بأنه لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة له  
 عليه ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل الزيادة  
 ليخرج الافعال التامة واما ما حاشا فلان اللام في قوله لتقدير الفاعل  
 على صفة الغاية لا صلة الوضع كما زعم المحشي يدل عليه قول الخارج  
 على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة  
 المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير التقرير وايضاً المشهور  
 والاستفاد من الشرح والحاشية ان لكان دلالة على الاستمرار ولصار  
 للدلالة على الانتغال والتقدير المذكور لا يشمل على الانتغال ولا على  
 الاستمرار فكيف يكون مجرد معنى الافعال الناقصة كيق ولو حمل الكلام  
 على ذلك المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على اناقضه من  
 وجه اخر ان الزمان داخل في معنوها فلا يكون التقرير تمام الموصوع  
 له هذا هو غرض الخارج من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلاً قديراً  
 بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول  
 والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجهها للتم بالاستغناء عن  
 الثاني كما لا يخفى **قوله** وهذا معنى قولهم الخ انما يكون معنى ما ذكر  
 معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما  
 اذا لم تجعل كذلك ما يدل عليه قوله فان للفتي بالخ فلا لانه اعتبر  
 فيما سبق انضاف جزئها معناه لا يحكم معناه اللهم الا ان يقال  
 على هذا المضاف وهو الحكم **قوله** او عدم ارادة الله بطلع الساع  
 المراد بالساع هنا معناها الخاطب بقريته وان تكلمني قوله او  
 غيره

غيره من الخاضرين فتأمل **قوله** اكرمك ان تكلمني وان تكلمني اكرمك  
 جزا الشرط عند الكونية والالوية الطلاق يقول انت طالق  
 ان دخلت الدار سوا دخلتها ام لا ودال على الجزا عند البصرية  
 وليس بنفسه لما استشهد به الان من ثبوت الصدارة بحروف الشرط  
 ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الاربطة المعنوية ثم ان بعض  
 النحاة بدل جهوزهم شرطو كون الشرط ماضياً اذا تقدم عليه ما هو  
 ما خزا في المعنى واقتار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني على  
 قوله فالجزا ان كان جملة فاجمله خبر به قبل عليه ان الجزا في قولك  
 اين ضربتك تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ودواف حرق الاستفهام  
 داخل في المعاني على الجزا كما صرح به الرضي فليت بخبر **قوله**  
 في نفسها للصدق والكذب اشار بقوله في نفسها الى ان الاهمال يجب ان  
 يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا **قوله** بنا على  
 انه في بحث تفهيد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة  
 التاويل على ان يكون معنى قوله ان حبان زيد فاكومه ان يقال فانت  
 مأمور باكرامه لان ذلك التاويل انما يمار اليه عند اعتبار التعليق  
 واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية  
 اليه **قوله** لان الحرف قوا خرجته الى الانشا محمول على حذف المضاف  
 بقريته السوق اي الى حكم الانشا وهو تغيير معنى الكلام واحداث  
 معنى منه به نظرف الهم عدم احتمال الصدق والكذب فلا يبراد ان  
 نفس الشرط بدون الجزا ليس كلاماً فضلاً عن كونه انشا **قوله**  
 ولهذا لا يتقدم ما فيه خبره عليه لا هنا غيرت معنى الجملة الاستفهام  
 واحداثت فيه معنى الشرط وقد تقرران كل ما يغير معنى الجملة  
 وكان حرفاً مبرتبة الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام في اي  
 نوع من انواعه **قوله** فتعسف منه جملة كلام المفتاح على ما علم  
 اهل الميزان تخليط للاصطلاحين فقوله الخارج وتخليطه الى امره



في موضع البيان لوجه التصنيف قوله في انهما قول جازم موضوع  
الصدق والكذب اي لمحقق الصدق والكذب **قوله** عدم الجزم  
بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد او فعل كذا مع ان الموت مخروم  
الوقوع فقد وجه الزم محرم بان وقت الموت لما كان غير معلوم  
استقصى وحول ان عليها **قوله** او علي ضرب من التاويل سوقا للعلوم  
مساق المتكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب غير حازم فان  
ان قد شهد في شكل المخاطب كما شهد اما التفصيل الجيد الواقع في  
ذهنه او غير ذلك مما سبق تفصيله **قوله** اصل اذا الجزم لا قبل المارة  
بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فاما تستعمل اذا فيها باعتبار  
خطاي فليست اصل **قوله** فليست اصل لتطوع على الفرق بينهما من  
اذا عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان الوجود الكلي وان الوجود الجزئي  
بوقوعه **قوله** فتم في المثال حيث قال ام لا من مراعات حقه  
**قوله** انما هو موضوع بوقوع الشرط الخ يستقيم الا بان يحل على جزئ  
المضاف اي بوقوع تقييد الشرط بتريئة التام **قوله** فاذا جازم  
الحسنه الآية او ردا من كلام الله تحقيرا وتوضيحا لا يقال اذا  
في المعطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر في حال الشيء  
في نفسه ونزول الكلام منعولا على لسان من يجوز عليه التك والتركيب  
والا فالنظر في علم الله تعالى ليس بالوقوع او اللاحق **قوله** فان  
نصهم حنة ولين اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة والايه  
الاولى الخصب والرحا وبالفصل في الآية الثانية النسخ والغنية  
كاتبين في التفاسير ان الآية نزلت في اليهود حين شاموا برسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالوا لم يزد دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها  
فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وانا استعجل المصافي في دليين  
اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة يليه المعنى لفظا لان الجواب  
لما كان للعلم لتقدمه الدال على الاهتمام به فكذا ان لا يكون حرف  
الشرط

174  
الشرط عاملا لفظا وايضا بقوله الله ذو الفضل العظيم هناك شايعة  
تحقق النوع الذي يراد بقوله فضل من الله وانا التكبر فليست عظم  
دعوه كما اشار اليه الفاضل المحي وبهذا يظهر ان دفاع بحث الشارع وانه  
ليس مما يحتاج في دفعه الى تحلف كما يشعر به الهمم الخ في نسخة **قوله**  
اذ لم يقدم ذكر الحسنه لا حقيقيا ولا تقديرها ليس بشي لان ما قبل  
الاية وهو ولعداخذنا لفرعون بالسنين قريته لما ذكر فيكون  
عهدا خارجيا تقديرها كما اشار اليه الفاضل المحي فيما سياتي وقد  
يقال بل في العهد كون المهور مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث  
لا يلتفت ذهابهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذ لم يكن في  
البلد الاسواق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنه اذ التعاقد  
ثابت بالنسبة الى الخليلب والرحا وفيه ان هذا التعاقد انما هو  
بالنفسه الى قوم موسى لا مخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي  
**قوله** كثر وقوع وانتاعا المناسب لعبارة الكثر التي مر ذكرها  
ان يكون كثر وقوع منعولا له اي فكل حصول الكثر وقوعها  
انتاعا فان قلت ليس كثر الوقوع فعلا للمخاطب فكيف ينتصب  
بحذف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار ولو كثر الوقوع  
يستلزم الاستحكاك عرفا على الفاضل الرضي لم يترط ذلك **قوله**  
وبهذا يظهر فساد ما قيل اي ما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب  
الجمهور فظهر فساد ما ذكر الترمذي فان قوله حقا ان يشك فيها  
دليل ظاهر على انه حل العهد على مذهب الجمهور **قوله** مع جعل  
البسيه القليله غير قطعية الموصول لا يحسن ان قلنا البسيه  
ستفاده من تكبيرها وان القلة المستفاده من التكثيرا مما  
هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة  
بالمعنى المذكور توكر الوقوع اذ الظاهر الوقوع لا لا يخفى ان  
القلة بالمعنى المذكور ان لا يخلوا احد عن سببه ما في الترادف



الدلالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله بهلا  
شبهة **قوله** وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة  
الم الظاهر من كلام الشارع اعتبار اليهودية بالنسبة الى قومهم  
عدم لكن فيه نظران هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب  
والمخاطب ههنا غير قوم موسى وعم وبالحمد لام العهد انما قد تدل  
على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى وعم ليسوا بخاطبين فلا يكون علمهم  
بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض واراد على العلامة ايضا فتأمل  
**قوله** وبعد ابطال ما ذكره الشارع العلامة اي بما ذكر من ان المقدر  
ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب  
الجمهور وانما ينظم بطلان بطلان كلام العلامة في سلكه بطلان  
كلام الترمذي مع ان وجه الفساد بينهما واحد ان كلام العلامة  
طويل الزيل فلو قدمه على الشق الثاني من التردد لتباعدا حد  
الثقني عن الاخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى تنويه  
ان راليه وانه مما يقتضي التوجيه اليه وصورة لدى الناظر  
لكونه متخفا بالابطال على توجيه هذا القائل ايضا على ان  
لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الثقني الا ان بطلان  
هذا انما هو باعتبار التق الاول والدليل على ان العلامة قبل العهد  
على مذهب الجمهور وتقرني الجنس الحسنة مطلقا وان الشارع  
حمل كلامه على هذا الظاهر من يتأمل في كلامهما ادين تأمل **قوله**  
هذه العظائم من الحسنات الجع باعتبار جزبات الخصب **قوله**  
فيكون اسوامدار الاسوية على ان في الحمل على الجنس لزوم تركه انكر  
على اليهود وغيره اذ لا شك انه اسوام من تركه على اليهود فقط **قوله**  
واما من حيث هي فتمتنع بحد عليه ان مراد العلامة هو ان اليهود  
قد اعتبر منه كثرة الدور فيها بينهم وصوره لديهم فيكوله  
وانما موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل

على

على الوقوع دلالة لليهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي مع  
تطعن النظر عن الاعتبار المذكور لاما فهم الشارع اعني الجنس من حيث  
هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد **قوله** ويمكن الجواب بان  
معنى كونها معهودا او رد عليه القاضل المحشي ان الحسنة اذا ارد  
بها مطلقا الخصب والرفاه يمكن ان يكون بتقريبها بهذا المعنى تقريبي  
جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوز السكاكي  
فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بان يجوز ان يراد بالحسنة مجردة  
عن اللام الخصب مجاز القيام القرينة ثم قد اعتبر دخول اللام عليها  
فكان اللام قد دخلت على الخطب ابتداء فجار ان يراد تعريف جنسه  
وان يرا تنزيل حقيقته بمنزلة اليهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي  
في العهد واذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس  
ورد بان قول الشارع معنى كونها معهودا انها عبارة عن حصنة  
بعبارة صريح في حمل العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة  
منكرة مطلقة حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف  
في الجواب عن الامر بان الاطلاق المذكور المذكور في عبارة المفتاح  
اعني من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على  
الجنسية يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالجنس  
مع ام وما ذكره الشارع من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بتقريبه  
سياق الكلام فلا محذور فليتأمل **قوله** ولهذا انكرت ليدل  
تنكيرها على تعليمها ان اراد تعليل المسية باعتبار نفسها بمعنى  
ان يكون شيئا يسيرا ففقيه انه لا يكون مع قوله ولهذا انكرت في  
بحر 2 ان نذرة الوقوع لا تكون باعته لتكثيرها المفيد تعليمها  
ليحدانها وان اراد تعليمها بحسب وقوعها ففقيه ان التنكير  
لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعنى كما اشار



اليه فيما سبق **قوله** في قوله فاذا اسس الناس هكذا في الشر السخ ولظم  
التشديد واذا اسس الانسان ضرر دعانا فالغاو لفظ الناس فهو في بعض  
الفسح الانسان بول الناس فيندفع الثاني **قوله** فليمنظر الى المس  
قبل هذا من ان اسلفه في جث تنكير المسند اليه من ان لا دلالة  
لفظ المس على التعليل بل يدل قوله تعالى لمسلم فيما اخدم عذا  
عذاب عظيم واحيب بان المذكور هنا منقول عن الايضاح وبك  
عناعادة المنع التبع بما سبق وبان المعنى فيما سبق دلالة لفظ المس  
على ترجيح ارادة نبي من العذاب في قوله تعالى في اخاف ان يمسك عذا  
من الرحمن لا تنسى الانبا عن القله والاظهر هو الجواب الاول اذا  
الانبا عن القله اذا كان مسلما تثبت دلالة نفس هذا اللفظ  
على الترسيع فليتناول **قوله** فلا ان الضمير في صفة الانسان المعروض  
المتكبر اي الى الانسان المعقيد من حيث هو معقيد كما صرح به في مخرج  
المفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان  
مس السرج نفسه مقطوع به لان فيهم العاصي ان صبي الله تعالى ذكر  
قبل هذه الآية ٧ يسلم الانسان من دعا الخيرو ان مسه الشرفوس  
فمنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانبا  
فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان  
ايضا لم يظهر تكتة في العدول الى اذا نظر ان الانسان لم يكن ماس  
الشر اياه معطو عابه وان ذلك القطع بملاحظة امر اخر كما لا يخفى  
**قوله** وناجيا به يقال ضا بجانبه اي بنفسه لما كان الجانب  
مع والمعني بعد بنفسه وذهب بها عن محالها فكيف وتعليقها  
**قوله** كقولك لمن تكذبك ذكر ابوا الحسن بن كيسان في تضرع  
انك تقول صدقت فلانا اذا فكت له صدقت وكذبتك اذا فكت  
له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا حق

يرد

يرد على المصنف ان التلذذ بغير تصريح بان الخطاب جازم بلا وقوع  
الشرط فلا يكون من موافق ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التلذذ  
كناية عن عدم التصديق لا بد لازم للتكذيب وقد يقال لما كان  
المكلم جازما بالوقوع والخطاب بالادقوع بتعارض الوجهان فتس  
فطابق التساوي ولا يخفى انه وجه اخر معاير لعدم الجزم من  
الخطاب فتأمل **قوله** كقولك لمن يوركي اياه الخ لك ان تعتبر  
في هذه الصورة تنزيه المكلم لنفسه منزلة الشاك لا فقه  
من ادرا ابيه كانه ارفعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة  
حال التكم كما هو الاصل في ان **قوله** اي انهم لكم تنضرب  
عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في الجملة معطوفة  
بالواو والفاء فتخرج او لم يسير واقتضرب عنكم الذكر ثم اذا ما وقع  
وتطابرها فسي والجهور على ان همزة من الجملة المعطوفة  
قدمت على العاطف تبعيها على اصالتها في الصدر واخواتها  
عن العاطف كما هو القياس خوفا من تذهبون فان توقكون  
فهل يملك الا القوم الغاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم ان  
يخرس في زعموا ان همزة في الصور المذكورة في موضعها الاصل واللام  
معطوفة على جملة مقدره بينها وبين العاطف فتقول الشارح اي  
انهم لكم فتضرب عنكم الذكر صفي اشارة الى هذا المذهب ويؤيد  
قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله الزمخشري وسابغوه جان  
وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا على  
ولم يجر ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم  
نظر ان الزمخشري جزم بما تقول الجماعة في مواضع فقال في قوله  
افان اهل القرى ان عطف على فاحذنا هم وفي قوله تعالى ان  
لمجولون او اباونا الاولون فيمن فترافع الواو وان ابانا  
عطف على الضمير في مجعولون التثنية الفصل بين المنة والاستفهام



**قوله** مني قرا بالكسر واما من قرا بالفتح على حذف اللام فلا يكون  
 مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فابن جني واه **قلت**  
 اجملة الشرطية وقعت حالا فاستغني عن الجزاء غيرها  
 عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء **قوله** اول الاعتراض اشارة  
 الى جوبيز كون صغى بفعول له فان قلت ان ضرب بمعنى الصرف  
 فعل الله والصغى بمعنى الاعراض ففعل هو لا فلا يجزئ الفاعل  
 فلا يجوز حذف اللام على المشهور **قلت** المعنى والدر اعلم  
 اعتبارا لاعتراضكم فيمنطبق على المشهور **قوله** لان الحال  
 في هذا المقام يثبت ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه وبما  
 بحسب النظر الى الايات العاطفة فزوي حاله في نفسه وماله  
 بالنظر الى الايات العاطفة فجعل في مرتبة الشكر والامكان  
 الصريح **قوله** ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن اية  
 اي ان صح وثبت ببرهان نفسي وحجة واضحة ان يكون له ولد  
 فان اول من يعظم ذلك واسمىكم الي طاعته والانقياد له  
 كما يعظم الرجل وكذا الملك لتعظيم ابيه **قوله** اي يحقد ان يكون  
 للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالاية جميع من لم يؤمن وبهم غير  
 المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا بتخليب المرتاب  
 على غيره **قوله** ان الحدث المطلق الذي هو مدلوله الاشكال  
 لا يستفاد من خبره كذلك المدعي بخصوص به كما صرح به الذي  
 لكن اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من خبره قلنا  
 فمامل **قوله** ولا يحصى عن هذا الاشكال اي لا يخلص  
 عن الاشكال الوارد على اعتبار التخليب الا ما ذكر فلا يرد منع  
 الحصر بما اشار اليه سابقا عن الاية بوجه اخر **قوله**  
 ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره تغليب شكوك الاريا  
 على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظاهر

تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب شكوك  
 الاريا على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المستحقين  
 لتغليب الكل على المتكلمين **قوله** وكانت من القانتين ان  
 اريد بالثانيتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو  
 الظاهر فغلبه تغليب احدا الجنسين على الاخر ونكتة التغليب  
 التي ذكرها الفاضل المحشي لا تختص بحريم ٤٦ م بل بجميع الثانات  
 وان اريد المذكور فقط فالامر كما يعود في الاية وجه اخر غير التغليب  
 وهو ان يعذر موصوف عام للمذكور والاناث فكذلك اللفظ كالمجموع والنوع  
**قوله** بل لا ابتداء الفاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة  
 امها بها **قوله** لان العرف من مدحها بانها صدقت يعني ان العرف  
 مدحها بالحسب لا بالنسب **قوله** كالعربي قيل المراد من الخطاب  
 وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد لانه قيل لعثمان رضي الله  
 عنه نسلك سيرة الحمير ثم قال قتادة اعنى المهران من بينهما من  
 الخلفاء امهات اولاد وهذا المراد به عمر وعمر **قوله** والقرين الشمس  
 والقمر وعليه قول المتي واستقبلت قمر الجاهل بوجهها نار بيني وبين  
 في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السما يعني ان وجهها  
 لضياءه وشدة صفائه انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلت  
 كما تنطبق الصورة في المرآة فزاي العاشق برويته وجهها الشمس  
 والقمر في ان واحد وقال التبريزي يجوز ان اراد قمر وقمر لانه  
 لا يجمع لمران في ليلة كما لا يجمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه ادج  
 وايضا المهران للشمس والقمر **قوله** فانه تغليب على المونث  
 اي وان كان انقل ووجه كون القمر انقل من الشمس تحركت وسطه  
**قوله** واخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ابوان  
 وقمرين فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني  
 على الزواج **قوله** ولو لم يكن مجازا وايضا جاز لان يجعل



احدهما مسمى بالآخر دائما ثم يقول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل  
 مفهوم تناوُلها باعتبارها فيكون معنى الابوين المسمين  
 بالاب كما في العلم وقد روي بعضهم هذا التأويل في العلم بأنه قلد  
 بخلاف تلبسته فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون  
 وكون الحقة مطلوبة فيها يكفي في تسميتها وجهها مجرد الاشتراك  
 في الاسم بخلاف اسم الاجناس **قوله** وجمع باب التعليل من باب الحجاز  
 قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التعليل والعلاقة  
 فيه وانه من نوع انواعه لم ار احدا حارم حوله وهما هنا اشكال  
 وهوان التعليل مطلقا من باب الحجاز كما صرح به ولا يخفى ان  
 فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذ  
 اللفظ يوضع له لا بالقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجوا  
 هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحض في  
 حاشية الكتاب وهو ان الجمع الممتنع انما يلزم اذا كان كل  
 واحد منهما مراد باللفظ وهما هنا ارادة بمعنى واحد انركب  
 من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ واحد منهما بل في  
 المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية  
 والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ريبا في جعلها معنوا واحدا  
 عرفا بقصد اليه بان اداة واحدة في استعمالات الالفاظ **قوله**  
 اولتعودون في ملتنا يمكن ان يقال عاريجي بمعنى صار فلا  
 يكون في الآية تعليل ولا ياباه قوله بعد اني انا الله منها لان  
 النجاة عن ان لا تشد عن سابقه الحصول فيه كما اشار اليه في شرحه  
 للمفتاح واما ما ذكره صاحب الفرائد من ان عاد لو كان بمعنى  
 صار لتقبل لتعودون الى ملتنا يمكن ان يقال عاريجي بمعنى  
 صار لتقبل لتعودون الى ملتنا لان عاد يعدي بالي لا بغير جواب  
 ان عاد اذا كان بمعنى صار لم تكن في متن صله التعود بل تكون

خبرا

خبرا لعاد وقد يقال يجوز ان يكون يعتقد الكفار ان شعبا  
 عم كان منهم لسكوته عن ابا طيهم قبل البعثة فلا تغليب في لقوله دون  
 من هذا الوجه وهذا مبني على اختيار الخواص والمزايا مثله في  
 المحكي والظا اعتباره في الحكاية فليتنا مل **قوله** انا وانت فعلنا  
 وانا وزيد ضربنا اغترض عليه بان جميع باب التعليل مجاز كما سبق  
 وكون فعلنا او ضربنا مجازا في هذا المعنى محمولان هذا الكلام  
 مع الغير كما هو وصفه والجواب ان لما غير اولا غير زويدي  
 قولك انا وزيد ضربنا بلفظ العاين صار التعبير عن المتكلم وعنه  
 بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز لم لو لم يعبر عنه  
 اولا بطريق القضية بل قيل ابتداء ضربنا مراد به المتكلم مع غيره  
 لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا القياس في انا وانت فعلنا  
**قوله** فيمن قرأنا الخطاب واما على قراءة الغيبة فلا يجد على  
 غيرهم اذ لم يعمد في كلام الله تعالى لتعليل الغائب وان كان اكثر على  
 الخطاب ولا تغليب احدهما على المتكلم **قوله** من المتكلمين وغيرهم القائل  
 بالنظر الى المقام حيث سيفت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء  
 ان يع لفظ غيرهم لغیر المميز من النبي انا بان يحد في قوله من سواك على  
 الاستعمال النادر كما في قولنا لي ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي  
 على اربع واما يحد على التعليل **قوله** اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم  
 تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا واما  
 لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكتاب رداعيا بجواب النافي كونه  
 حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجعين ان يخاطبوا  
 في ذلك المتقين النابزين بالعهدي من ان قوله الذي جعل لكم الارض  
 نرا ما موصول بربكم صفة له او مدح مضمون او مرفوعا فيكون  
 بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجعين منه التقوي الدارق فتشعر  
 الحال من فاعل اعبدوا بين وصفي المفعول توسط بين العضا

منوع

هر

سبط



وخاص بها مع التمتع فعلقنا عن الاقرب بالا بعد واما معنى فلان  
البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية علة  
ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يبتغى عليهم وهو التقوى وان  
مقتضيا الى الثواب عما ان التقوى عبارة عن الايمان جمع المأمور  
والاجتناب عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلم  
تتقون باعبد واصار المعنى اعبد والعلم تعبدون وهو  
غير صحيح كما ذكره الاقربنا الوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون  
لعل استعارة الارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم  
انصافهم بالتقوى اليه لاستعاضة الخلق المراد عن الارادة  
**قوله** فني لفظكم تغليباً فقبل عليه يلزم مجازين  
في كلمة واحدة لا ارادة معينين مجازين والحدود هو الثاني  
دون الاول **قوله** فالحظاب مختص بهم استعمل عليه بانه لو  
كان المخاطب بالبيت والشكر عاماً للانعام ايضا لزم مشاركتها  
الانسان في ثمة البت والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان  
في ثمة البت كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان  
في ثمة البت والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل  
الامتنان سوا اصل الخطاب عاماً وخصوصاً فلو انكر الانعام  
لمنتفعه الانسان كما يدعى عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن  
الانعام على قوله من انفسكم المقيد بفيد مقدم اعني لكم وقد  
تقرر ان العبد المتقوهر على المعطوف عليه معتبر في المعطوف  
كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك لعدم الخطاب وخصوصه  
اذ ليس سوق الآية للامتنان على ان الانسان يجعله محلاً للخطاب  
حتى يغتفر بمشاركه الانعام بالثمة في محبة الخطاب حسن ذلك  
الامتنان كما لا يخفى على من اقبل **قوله** لكم فيها رفوا في الصحاح  
الرفو نتاج الابل والباها وما ينتفع به منها لكن المراد هاهنا

مطلق

مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق  
**قوله** انت بنظم الكلام مما قدر ولا نهجي بمعنى هذه الآية  
والانعام خلقها لكم والمناسب لهذه الآية ان يكون قوله تعالى  
ومن الانعام معطوفاً على من انفسكم ويكون المخاطب في نذورك  
الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجاً فلا  
يكون الاية ج من قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره على ان  
يكون ظرفاً لقوله لكونه عبارة عن حصول الشرط كما لا يجعل الخبر  
الراجع الي ما يصلح للعمل عاملاً في الظروف ويحمل الحالية والو  
صفية له بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه لم يورد  
تعلقه بالامر لغزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة  
وايضاً اذا اعتبر الحصول الاستقبال في المحلق دون المعلق  
عليه يلزم تعلق الاي بالحال وهو محال عقلاً **قوله** ولا يجوز  
ان يتعلق قبيل التعلق انما يتم بامر من بعدد متعلق لان  
سنة جعل التي متعلقاً بغيره فتقوله في الاستقبال لا يجوز ان  
يتعلق بحزبه الاول اعني جعل لانه في الحال لكن لا مانع من  
تعلقه بجزية الثاني اعني المتعلق **قوله** انه معروض الحصول  
في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على  
التحدد لا الثبوت وهي التي جزها فعليه يجوز ان يقوم كما صح  
به في او اخر هذا الباب فالتعليل فاصح عن المراد **قوله**  
انه معروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبياً لان فرض الصدق  
اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الاشياء ولا يقال ان يقول  
لم يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان ارادة الشرط  
اخرجه عن كونه كاملاً وهو خلاف المذهب الميم الا ان يقال  
باعتبار الاصل وما كان عليه لذا قاله الحصري **قوله** ان جعلت  
كلتاها واحداً اسمية ظاهرة تقتضي حوان كون الشرط محلاً



جملة اسمية وقد تعرر في الكواستناعه وصرح به في شرح المفتاح  
 فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه بن مالك  
 في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لا اذا وان لم  
 يجوز لان ويمكن ان يكون المراد باحداهما هو الجزاء خصوصه **قوله**  
 فاعلم لا كراعي اياك المس هو بصيغة الامر على ما يجوز ان اراد  
 من جواز كون الخبر طلبيا بلنا وويل واما على ما فتناه الفاضل  
 المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح  
 من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلقا  
 بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة  
 جزا الى تاويل بالخبرية فبني على ما ذهب اليه السكاكي من كون  
 الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيد له وقوله فيكون طلب الاعتداد  
 الخ بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر واللا  
 فلا تعليل حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف  
 كما ظن **قوله** وتاويل الجزاء الطلبي اذ وجه ذكر هذا الكلام في  
 هذا الوضع مع ان المناسب ذكر بعد قوله ويجب ان يتنبه الخ  
 انه لما ذكرها هنا جواز مخالفة الظاهر لنكتة اشكر الى رد  
 من جعل وقوع الطلبي جزا من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكر  
 ها هنا مخالف لما ذكره في شرح الكافي في سياق تفسير قوله تعالى  
 فعلق ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزا الشرط  
 محذوف بحت اللهم الا ان يفوق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول  
 اي العلل المعروفة وطني الخ البيت من قصيده مطلعها  
 معاني اللوامس تحضلك اليوم اطلال **هـ** وفي النوم مغن عن ضيالك اطلال **هـ**  
 وبعد البيت المذكور في الشرح **هـ** فان استطعت في الخبر ان تذكر ايراد  
 وهيهات في يوم القيامة اشغال **هـ** قوله فليعلم وال على الجزاء وهو  
 محذوف اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نيم التي بالهم كعلم اي صار

ليعصر

ليتا

لينا والبال القلب **قوله** اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى  
 اظهار الرغبة في حقه تعالى عجاير بحسن لانه اي اظهار الرعي  
 وقد المراد اظهار كون التي مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار  
 الرغبة القائمة بالمتكلم **قوله** الاول لانهم ان التعليق الخ  
 عدم الاقتضا بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة  
 من هذا قولك ان ضربت هو الربط في جابني الوجود والعدم **قوله**  
 اولان الآية نزلت الخ وحاصله ان في التقييد نفسها على تحقير الرادة  
 في هذه الحالة فعلى هذا الوجه لا تكون الآية هنا من ابراز غير  
 الحاصل في بعض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية  
 الكريمة فان قلت قد تعرر في الاصول ان العبرة بعوم اللفظ لا  
 بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلنا  
 اليوم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخص  
 بخصوص السبب وهو المراد مما تعرر في الاصول بل لم يثبت  
 مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان ان شافني  
 يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه سائل فاسأل **قوله** او للتعريض  
 قبل سلوك الثانية التعريض ما يد تان الاولى هي ان من صور  
 اعلى مرتبة عند الله **هـ** اعني النبي **هـ** اذا كان الاشرك محيطا لعله  
 فاحال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب  
 واعترض على القابضة المرتبة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة  
 محمد **هـ** من الذين قبله والحوار ان القابضة نبوة غير محمد عليه السلام  
 من الذين من قبله **قوله** فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم قبل عليه  
 سورة الآية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عليه السلام والي  
 الذين من قبله هو هذا بعينه اعني ليس اشركت ليحيطن عندك  
 ما لظاهرا ان كون الخطاب له والذين من قبله والحوار ان افراد  
 الخطاب يا عبا وكل واحد فصح ان الخطاب له عليه السلام ولكن ان



تقول ان الموجي الى الدين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق  
بهم فكان التقدير اني اشركت ليحبط عملك و لئن اشركتم ليحبط  
عملكم واللعن اعلم **قوله** بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره لا  
ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فلو كان  
زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في **قوله** ولا حتى انه لا معنى  
للتعريض لما لم يصدر منهم الاشتراك ولما زعم الخلق اني ان  
التعريض عام لمن صدر منهم الاشتراك في الما صرح غيره وذا حصل  
بصبغة المضارع اعني لئن تشرك ووجه الرد من ان يصدر منهم  
الاشتراك لم يستحقوا التعريض فلا وجه للتفهم ولا طائل **خاتمة**  
**قوله** وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض  
في صورة الما هي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ  
الما في الدال على وقوعه مدلوله بحسب ما وضع مع العلم **لا**  
لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض  
بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في ترجمه  
المفتاح فان قلت ان قلت **الحزم** بوقوع نفي الشرط ها هنا ومن  
كان باعثا لطلب النكته ان تدخل على المشكوك كما سبق واستراح  
الا بنينا محذور لا وقوع هذا يصح باعثا لطلب النكته **قلت**  
**الحزم** بوقوع نفي الشرط كما سبق الشرط ها هنا وان كان باعثا  
بطلب النكته في استعمال ان لكن التعريض لا يصح فكتة له  
وانما يصح لو كان الاشتراك بالنسبة الى المعرض له مشكوكا لوقوع  
وليس كذلك لما حققته من ان التعريض بمن صدر منهم الاشتراك  
فتأمل **قوله** من الحقا والضعف اي عند المصنف اما الحقا فاما  
واما الضعف لما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صبغة المماح  
وقد عرفت ان دفاعه عند اثاره واما لما ذكره المؤذي من ان  
الردم الموطنة ترجب كون الشرط ماصيا لما تقر في النجوم ان الجواب

كان

لما كان المقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف  
الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض كون الشرط ماصيا وهذا  
ايضا مدفوع بما ذكره سرار من ان لا تنافي بين مقتضيات فجاز تعدد  
على انه قد يقال المقصود من الاشارة باللام والشرام المصفي للشرط  
لقول التعريض **قوله** على وجه يعين قبل هذا اشارة الى ان  
يقدر في يعين على وجه ان الوجه الاول بين ترك المصريح والوجه  
المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك المصريح بنسبته اليهم فتأمل  
**قوله** ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه  
على تدريج **قوله** اي تكلموا تمنوا ان تريدوا عن ديمق اشارة الى ان  
لوقاها حرف مصدر يجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان لا  
انما لا تنصب واكثر وقومها بعد وداوود واكثر الحاجة لا يشبهها  
فان قلت كيف يصح القول بمصدرينها وقد دخلت على ان في قوله  
تغاني تود لو ان بينهما وبينه امر بعيد اقلت الفعل بعده  
مصدر تقديره لود لو ثبت ان بينه وبينها **قوله** وثانيهما  
وهو المذكور في المفتاح يورد عليه انه يخالف لما ذهب اليه في  
شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقدير  
كلام المفتاح وهذا حاصل ما قاله في الكافي ويمكن ان يقال  
الحكم بالا اتحاد والاختلاف بين العلمين بالنظر الى التقديرين  
ثاندا لو قيل مودي ما في الكافي ان النكته هي الدلالة على ان واثم  
لغير المؤمنين سابق على ما سواه من اظهرها والعداوة وبسط الايدي  
وعندها سبقا زائفا ومودي ما في المفتاح ان لزوم وداوود كهم  
للشرط المذكور اقوي واوضح فغير عنه بلفظ الما في الدال على  
التحقيق والنبوت كاذبا لاما من متخايرين ولو قيل المراد  
بالقبلي في نقد البرالكاف القبليية الرتبة يعني ان لزوم الو  
المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلها

والا



كانا محمد بن هذا لكن الاظهر هو التقابل **قوله** لا بها واصححة اللزوم  
 بالنسبة اليها فان قيل الماضي يدل على تحقق مقصوده لا على تحقق لزومه  
 لغيره فكيف يدل على اختيار الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مقصوده  
 على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له **قوله** فانه يجوز له  
 انتفاؤه عما له بالمصادقة الما اعترض عليه بانه لا يجوز انتفائي منها  
 قطعاً ولا لزوم الكذب في خبره تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقاً بل  
 في خبره تعالى فاللزام في الماضي والاضحى اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح  
 احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا يجوز **قوله**  
 اذ ما ملكت فاسمى الاسماح بالجم والحا المملو حسن العفو **قوله**  
 واما انتفاؤه كغيره جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا  
 كجواز انتفاؤه الودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى  
 الماضي **قوله** ليكون مجموع الجمل الثلاث لا زماً واحداً لم يصح ما في  
 الافتتاح لا بتنايه على كون الخبر الثالث لازماً للشرط الاول بلا واسطه  
 اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن  
 الثالث الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليه واليهما اما قوله يكون  
 مجموع الجمل الثلاث فبالنظر الى ان الخبرين الاخرين اذا كانا لازماً  
 للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد  
 ولا يكون كل منهما مستقلاً واحداً ان صحة كلام المحتاج مبني  
 على اشياء اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول  
 اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية  
 ما يوجه به كلام المحتاج ان يقال مراده ان الظاهر تلزمه العداوة  
 بلا واسطه لزوماً ضعيفاً ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوماً  
 ضعيفاً ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظن والعداوة  
 والبسط ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن لزوماً قوياً بمعنى  
 انه قطعي عند تحقق الظن والعداوة والبسط فليست **قوله**

وان

وان كان من الضرب الاول لم يكن في تعييد واداة الكفر الما **قوله**  
 التاضل المحي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني  
 ايضا لان تعييد واداة الكفر بالشرط المتقدر حال عن التايد لانها  
 حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتيب  
 الودادة للمصادقة بعد بسط الايدي والاليس اظهر لان بسط الايدي  
 والاليس محل على المحاربة والتنازل عادة فيودون في ارتدادهم الى  
 دينهم لم يرفع العقاب والمحاربة وهذا القدر يكفي لتعبيد المذكورين  
 الخائبات **قوله** لا يقال الآية نزلت في حاصدها لاحتياج الى حمل  
 الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة **قوله** فرضاً  
 في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضاً نصب على المصدرية اي  
 محمولاً فرضاً او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج  
 في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفاً للتعليل  
 المندرج في مفهومه لفظاً لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفاً لحصول  
 مضمون الجزا لان المقصود تعييد الموقوف عليه بالماضي فيهم منه كون  
 الموقوف مقيداً ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط ومصدر  
 له والمراد من الشرط الثاني الجملة الشرطية المعلق بها لا التعليق  
 كاذ الاول ولهذا اني بالظاهر **قوله** فيلزم انتفاء الجزا فيه بحث  
 وهو انه اشار في اول الاجوبة عن الاعتراض المورود على قوله تعالى  
 ولا تكونوا متبائكم على البغاة ان اردن تخصيصاً الى ان التعليق بالشرط  
 لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط في بعض البسط نايبداً  
 له فاما معنى تفريق انتفاء الجزا على انتفاء الشرط صاهنا اللهم الا ان  
 يجعل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجوباً  
 وعدمه معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يحتج في مطلق الشرط فاما  
 المراد بالتعليل الخصوصي اعني التعليق بطريق الوقف **قوله**  
 مع وضع مناد كل منهما اما فساد جعل جعل المعلق في الجزا والمعلق



عليه امتناع الشرط فلا بد يلزم ح ان يتحقق الجزاء في مثل لو جيتني  
لا كنتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلا بد يلزم ان لا  
يتحقق الاكرام فيه علي تقدير المحي وبالحمله اذ الصواب تعليق الممتنع  
بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل ما  
مصدرية في الموضوعين فيكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما له  
حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضم  
الي الحرف تنبيها بالاسم وقد اجمع اليها فيما نحن فيه ودينبت بقوله  
من يحج بخاطبك **قوله** لان تعليق الحكم المراد بالحكم ما يدل على النسبة  
وها هنا التعليق المذكور في عبارة الفتاح والوصف هو الممتنع الاول  
عليه بما امتنع **قوله** هذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرام  
لحقيقته رجوع الاكرام الي علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر  
ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع  
وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه **قوله**  
وعنده هي لتعلق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون  
الامتناع غير طرفي الشرطية ولا ان المعتبر في طرفيها الامتناع بل  
اراد ان لو افادة التعليق اي الربط جزائيا بين الامتناع وبين هذا  
صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء الامتناع الشرطية لتعليق  
النظري الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحي وهذا ان  
كان نفسا اذ المنبأ دريما مفهوم لو صرح صريحا الا ان بعض الشر  
اهون من بعض وانت خير بان قول المحي فالاولي اشارة احتمال التوجيه  
**قوله** والمال واحد فان قلت كلام السكاكي علي توجيه ان لا يفتي  
صحته قولنا لو وجد الجدار وجد البيت ضرورة امتناع وجود البيت  
مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الشبوت  
بالشبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المال قلت التعليق  
في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما فلا يصح عنده المثال  
المذكور

183  
المذكور قطعاً فتأمل قوله والسبب قد يكون اعم من المسبب  
هكذا وقعت الرواية في اكثر النسخ وهذا وان امكن ان يصح بان  
يكون المراد بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح الرقي  
تقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو  
الظاهر فتأمل **قوله** اما الاول فلان الشرط عندهم اعم ان  
يكون سببا للجواب انه لا حاجة للشئ بن الحاجب في اتمام اعتناقه  
على الجمهور على دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط  
قد يكون سببا للجزاء اعم والسبب الاعم لا يترتب عليه انتفاؤه انتفا  
المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور  
صادقة فزاده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة  
في ظاهر العبارة ليس من داب المحققين **قوله** وانتفاؤه اللازم يجب  
انتفا الملتزم من غير عكس احاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله  
النجاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه  
حق يلزم عليهم الاعتراض بان انتفا الملتزم لا يستلزم انتفا  
اللازم لجواز عمومته فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمر فهو  
دال بحسب عرف اللغة على انه لم يتم زيد لم يتم عمر لان الاصل  
فيما علق علي شي ان لا يكون معلقا علي غيره فكيف انهم عدم جوار  
القتصر في اسهر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح  
ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فعلي هذا اذا قلت لو جيتني اكرمتك  
فقد قلت لو علي ان انجي مستلزم للاكرام وعلي انه ممتنع فيهم منه  
ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا  
انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يجعل هذا عينا انما ذالم يكن انسانا  
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظايره وارده على  
قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة **قوله** هي انتفا مضمون  
الشرط النقص بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس



انتما الحيوانية في الواقع لانتفا الانسانية بمصرها وباجلها هذا  
لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والحجز اعلة لواصل العالم طلعت  
الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يورده العلول باحزي  
محو لواصل الدار طلعت الشمس فان قاعدة عدم العلة المبنية ليست  
علة لعدم العلول اللهم الا ان يقال اني ما استرنا اليه من امثال هذه الامثلة  
واردة على قاعدة ارباب المعقول **قوله** ولودامت الدولات  
كانوا كغيرهم الببيت من قصيدة مظهرها  
**لقد ان ان يثي المخرج كجام** وان يملك الصعب الا في زمان  
**ابو عدنا بالروم ناس وانما** هم التبت والبين الرفاق سوام  
**قوله** كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره  
صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون ان يكون لودامت  
الدولت كان جميع السلاطين رعايا الاول والاخر بان معناه  
لودامت الدولت الذين يترعون عن طاعة الممدوح فكانوا  
يتخطفون في سلك رعيته لكن لما لم يجد ردوا منها عصية فاستأصلهم  
**قوله** للدلالة ان العلم بانتفا الثاني علة للعلم بانتفا الاول  
سواء الكلام يقتضي ان يقول او على ان العلم بوجود الثاني علم العلم  
بالانتفا الاول لان استتفا نقيض الثاني كما ينتج تقيض المقدم  
كذلك استتفا عين المقدم بفتح عين الثاني وانما لم يقرض لهذا  
لان العرض تقيض العلة والمعلول في صورة الانتفا فانه المتنازع فيه  
على ما سبق **قوله** لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحد الاية على شئ  
او صاعدهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة  
الي اهل اللغة في المخذور في حد الاية على هذا اذ لا نعبر في وقوع  
الاستعمال المجازي بالنسبة الي اهل اللغة في القرآن وقد يقال  
تخصيص المعنى الثاني برباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا  
على ما لا يفي كونه معنى او عند من عداهم ولا ينافي قوله الاية

على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا **قوله** وكم من غايب قولنا صحبا  
فقد ربيت عجوز واقته من التهم السقيم الظاهر ان كم خبرية  
ويحتمل الاستفهامية وتولا مفعولا غايب لا عتاده على حرف  
الحجر عند الامام الميرزوي وعلى الموصوف المفسر عند جميع جمهور  
الحقاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل احوال  
المسند فليتم ذكر **قوله** في نحو قوله عليه الصلاة والسلام ووقع  
في عبارة ابن الحاجب في شرح المنصّل ان ذلك في الحديث وظاهر  
انه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاض بها الربيع السبكي في  
شرح التلخيص ثم ار هذا الكلام في شئ من كتب الحديث لا امر مرفوعا  
ولا موقوف لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من شدة التخصيص  
وقال الدمايني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه  
يبحث عن ذلك فلم يعف عليه ثم ذكر الحلية اي نعيم مرفوعا عن  
طريق عن ابن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ان ما لا شديدا الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه  
**قوله** ما نددت كلمات الدماي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات  
الدماي وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله لان  
العرض تدج صديق ولان ترتب العصيان على الخوف غير معقول  
انما المعقول عدم ترتب العصيان عليه **قوله** فوجوده  
عدم هذا الشطرا لطريق الاول وقد يستعمل لولتقدير الجواب  
على كل حال من غير فقرض للاولوية نحو ولورد والعاذ والمأمنوا  
عنده فهذا امثاله يعرف بسوية بوجه اخري مستمرة على التقديرين  
والمقصود محو لولا في هذا تحقيق نبوت الثاني وانما الاستثناء في  
الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود **قوله** وقد تستعمل  
لهذا المعنى لولا ايضا كحولا لا اكرامك الخ فان قلت ظاهرا لولا  
قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان شق على امتي لامرهم بالسؤال عند



عند كل صلاة ليس بهذا المعنى ولا بمعنى المذكور من قبل في قول  
 علي لمهلك على عند بطلان انتفاع الثاني بوجوب الاول والا فانك  
 معناها اذا لم يقع المشقة والوجود الاسرى معناها قلت التقدير  
 لو لا مخافة ان اشق على النبي صلى الله عليه وسلم امر ايجاب فهو لربط انتفاع  
 الثاني بوجوب الاول ومن مستكبات لو لا ايضا ما قيل في قوله تعالى  
 لو لا فضل الله عليكم ورحمته لمحت طائفة منهم ان يضلوك وذلك  
 ان القاعدة ان يكون جوابها متبعا فيقتضي ان يستثنى المم لوجوب  
 الفضل وقد هموا وايجاب ان المعنى ولو لا فضل الله عليكم ورحمته  
 لاضلوك ان هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فانهم **قوله**  
 ليس كل ما قاله بطل في لزوم كمال يعني ان الارتباط بالشرط وان كان  
 له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل فيقد  
 للجزاء حال الحكم بلزومه للشرط **قوله** هو نفس الاكرام الى فيه بحث  
 ان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قوله لو دخل  
 الدار لا دعوى من قد دعاني عنه ومن البين ان ليس كذلك وان كان  
 الاكرام المحصور بعد ثم الكلام ان نوع الاكرام متخص في شخص  
 مخصوص مرتبط بالحي ولا يلزم التكرار لان مراد القائل بالاكرام  
 المحصور الذي يلزمه الارتباط ولو غير عنه بالمرتبة ولا يلزم من  
 التغير به ارتباط لان التعبير يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل  
 الكون في اليوم وعنه فتأمل **قوله** وزعم من الحاجب الى التفرقة  
 المذكورة على تقدير صحة مبنية مع عدم اعتبار النبي العيني والافالمثبت  
 معني ضمنا والمبني مثبت ضمنا فتأمل **قوله** بخلاف الثاني انه  
 يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء في الثاني العكس فلا يفيد  
 العموم تقدير قوله فيناقض **قوله** اي يقع التناقض اذ لو قدر امتنا  
 عدم النصيان لعمومه لكان العصبان ثابتا على كل تقدير  
 وتبرينه المدح قد دل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم  
 من النص

من التبرينه المعنى الذي يفهم من ظاهر جواب **قوله** وان لم يعتبر  
 بل اجري على اطلاقه الخ فتوا شرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط  
 الاطلاق لجواز ان يختص بجهات اخرى الا انه مناقضه لا نظر لانه يمكن  
 ان يتقرر هكذا ان اعتبر بالخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي وقد  
 يقال مراد من الحاجب ان الارتباط الحاصل قد يند على ان  
 المطلق في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء  
 فتفرد في ثبوت فرد واما المنفي فبالجزاء فيه عدم شيء  
 وعدم الشيء من حيث عدم صفات الشيء بخصوص في محل مخصوص فربما  
 مخصوص لا يتعدد افراد وهذا كلام حق لا يخفى عليه اعتراض  
 الشارح وانت جدير بان القول بعدم تعدد افراد المنفي مثلا ليس فائدة  
**قوله** فاستقاله **قوله** النتيجة ممنوعة اي استحالة ما عليه نقد سير  
 ونوع المقدم واما قوله والمحال هاز ان يستلزم الحال فبالنظر الى  
 استحالة في نفسه فلا ترفع بينهما **قوله** وهذا غلط الخ يمكن  
 ان يدعي ان لفظ هذا الشارة الى الوالد السابق الى الجواب فهذا  
 تغليب للسؤال وتغويه للجواب لم لا يريد لا يريد تشنيع الغاصل  
 المحي وهذا التوجيه وان كان منه نوع بعد النظر الى سياق الكلام  
 لكن التزامه انه من التزام فساد **قوله** واراد على قاعدة اللزم  
 ويجوز ان يستعمل على طريقه قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله  
 لغسدتا اشارة الى انه لا خريفهم بل اشرار **قوله** كلاما اخر  
 على طريقه لو لم يخف الله لم يقصده اعترض عليه بان المراد  
 من المولى من الاسماع ان كان المراد مطلقه يشركه الكافر  
 والمومن فيلزم ان يكون في الكافر حنيد وان كان سماع  
 اجابة لا يتصور التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم  
 يخف الله لم يقصده اجيب بان المراد سماع حقيقة فيجوز ان  
 يوجد المتولي في الجماعة المذكورة اعني بن عبد الدار بن قضي

ط

م



عنادا ومكابرة **قوله** واقول يجوز ان يكون المتولي رد بان  
انتفا المتولي انتفا نسبة لا مدخل له في دهم بل المفيد له كون اسماع  
نسبها لتولم كما ان القيد له في قولك لا غير لولا ان لو كان به قوة  
لقيد المسلمين الانتفاوة لا انتفاها وحمل كلام الحكيم بقاى وتقدس  
على معنى لا يكون لبعض شتمه الذي هو المتبادر لكونه مطهرا  
النتظر لو دخل فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد  
لا بدع الانكار على من سبق الكلام للافتكار عليهم لا يستلزم من لدنية  
في صناعة البلاغة هذا ما ذكره الناقل الحثي ويمكن ان  
يجاب بان بيان كون سبب انتفا القولين عدم الاسماع له مدخل  
في الذم باعتبار دلالة على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم في  
الدرجة القصوى من الفساد بحيث لو سعى المتولوا وانما لثمة  
يتولوا لعدم سماعهم فليتنامل **قوله** يحل لوجهنا الرسول  
ملكا لكان في صورة والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس  
الى الجنس اسيل وان البشر لا يطبق روية الملك وذكر الامام  
في تفسيره الكبير من جلد وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله  
تعالى فيخص بها من يشاء سوا كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر  
اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكره وقد يوجه بان لهذا الحصول  
الذي قدر كونه نبيا لما اشتد على جهة التي به صورة والملائكة  
حقيقة لانه تبدل منته لم يبعد ان يكون ذللا على ان النبوة  
فضل من الله تعالى فيخص به من يشاء من عباده سوا كان بشرا او  
ملكا وفيه بحث قد **قوله** نبيا لما اشتد على جهة التي به  
صوره للملائكة حقيقة ملكا لهذا المصور فانه كان ملكا  
او بشرا لهذا المصور ايضا فانه بشرا لان ولا يخفى انه تعسف  
وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قويه فيستحقون طاعة  
البشر وبما لا يعذر دهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث  
ظاهر

ظاهر لا نعلم انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المفدر نزوله وحقيقة  
البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم من كتب  
انتقاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقة  
بحقيقة فليتنامل **قوله** ويحتمل ان يكون لا يخفى على المصنف  
ان سياق الاية لا يلائم هذا المعنى قوله اطلبوا العلم ولو بالبيع  
لا يخفى ان الظاهر من قول المصنف فيلزم عدم استنبوت المعنى  
في جملتها لزومها في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفاء  
جانبها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الخارج  
لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة على استعمال  
احرفها ظاهرا بينا سبب المقام وكان ان اشارت بمرادها الى  
ان جميع الاستعمالات السابقة في الماضي **قوله** فيما معنى وقتنا  
موقعا اشار بقوله فيما معنى الى ان لو على معناها وان المضارع الوقت  
موقع الماضي اخاد الاستمرار فيما معنى وبقوله وقتنا الى ان الانتفاء  
ملاحظ بحسب ادقات الوجود فان الاطاعة توجد في العرف  
ومتفاوتنا فيلاحظ انتفاوها كذلك فيكون المضارع المنفي كالنفي  
في ان الاستمرار مستفاد منه بخبري لا نبوي **قوله** بدليل  
قوله في كثير من الامر هذا كلام صاحب الملك لا يقال المفهوم من  
هذا القيد ان مراده طاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله  
فكيف يستدل به على ان مراده انه كلما عني لهم راي امركان  
معولا عليه لا نقول المفهوم من الاية الكريمة انتفاء الاطاعة  
في كثير من الامر كمالا ليقعوا في الهلاك واذ ليس في الاية تعيين ذلك  
الكثير فلم يكن مراده الاطاعة في الجميع لم تكن الاية ردا  
السلب الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتنامل **قوله** وتحوه  
وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي  
يقصده الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشيء الفتنة



ولا تحب مفارقتة **قوله** فهذا مخالف لما في المفتاح قبل ما ذكرناه  
المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايضا فلا يصير في مخالفة وذكر  
لان امتناع عنهم ليس باستمرار امتناعه عليه السلام عند طاعتهم  
حتى لو لم يستمر بل طاعتهم في بعض امورهم لو تقوا في العنت ولما  
وقوعهم فيه اذا استمر النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون  
كما في ارادتهم فيمتنع الوقوع لا امتناعه الاستمرار وانت خير  
بان امتناع الوقوع لا امتناع الاستمرار لا يندرج في امتناعه باستمرار  
الامتناع ايضا يجوز تقدير الاسباب فتأمل **قوله** على ابلغ وجه  
واكره لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا ففيه  
تأكيد المنى ولو جعل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار واليقين  
لما كان كذلك لانهم ادعوا استمرار الايمان بل صدقته **قوله**  
وهو اب لو محذوف اي لرايت امرا قطعيا لا يخفى ان الاول ان يقدّر  
الحزب استقبلا مناسبا للشرط اي لم يري والنكته التبريد و  
الاستحضار المذكوران **قوله** لانه كلام من لا خلاف في اخباره  
اي يعني انني العدول الى المضارع تنبيهها على ان لفظ المستقبل  
الصادر عن من لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق  
معناه وايضا لما كانت ايضا تلك الامور ماضية نا وبلاستقبله  
تحقيقا روي الجانبان معا فاني بلبو وصيغة المضارع **قوله**  
وان جعل الخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام ولوللتعني فلا  
استشهاد غرض الشارع نفي الاستشهاد اذا جعل لوللتعني ولا  
مردف في ذلك الخصوص الخطاب بل انما تعرض له ببيان  
لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعله لو  
للتعني ها هنا للمخاطب قطعا لا سيما لانه من المتكلم كانت  
قال ليترك تربي والتمني للرسول عليه السلام كما كان في التربي  
له في لعلمهم بهتدون لانه يخرج منهم الغصص فجعل الله

له

له تمنى ان يراهم على تلك الصفة القطعية لستدبرهم ثم الحق  
ان الالية تمثيل الاستشهاد فان احتمال كون لو للمتنى لدفع  
الاستشهاد فتأمل **قوله** بعد رب المكفوفه بما ذهب  
البصريه الى انها حرف والكوفيه ولاضقت الى انها اسم فقبل  
سرفوع محلا بالابتداء ولا خبره وقيل لا محل لها من الاعراب  
اذ لا عامل لها لانها صا رعة النقي والنقي لا يعمل فيه عامل  
**قوله** في اصد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي  
في الايضاح او ما ذكر بقوله وطما جعل ما نكرة الخ **قوله** فلا يخفى  
ما فيه من التعسف وتبيري النظم اما الاول فلان منه تقدير  
بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلعقوات حسن ارتباط قوله  
لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز ان يكون مستقرا  
للتكثير فله الودادة المستفادة من رتبة التوجيه المذكور او لا  
بالنسبة الى عدم الودادة نظر الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة  
المستفادة من هذا التوجيه كثرة الودادة نظر الى غلبة في نفسها  
فلحل وجهه ولا تنافي بينهما هذا وفي ابقارب على التعليل  
التوجيه الذي ذكره الشارع نكته وهي الايمان ان مقتضى العقل  
ان يجتزأ الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبه ووبال وان كان نادرا  
فكانه ادعى انه يكفي في مقام الردع من الكفر والتخريف على الاسلام  
ان الكفار يمتنون في القيامه احيانا كونهم مسلمين مطيعين لا  
وامره تعالى عز وجل وكل حين عابثوا فوايد الاسلام  
من النعيم المقيم وشاهدوا مصرة الكفر من الدخول في درجات  
الحجم **قوله** كما قال تعالى فتشير سبحانه بجملة والدة اعلم ان يكون  
التعبير بالمضارع ليكون اشارة الى ان استقبله بالنسبة الى زمان  
ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار  
الى مثله المحنى في بحث الفضل والوصول **قوله** الى جعل الجملة



الثانية اسمية لقوله تعالى ولوا منهم اسموا الآية مبني على ان الجملة  
 الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي انما لفظا فلا طابق تحقيق النجاة  
 على انه لا يكون الافعلية معنى فقط بل يحذف الله لم يعصه  
 اول لفظا ايضا واما معنى فلان غير ان المثنوية لا تتقدم بما يماهم  
 وانما هم ولا تتنفي بانتقائهما فاجعل اذا لم يجعل لولا لتعني ان  
 الجواب محذوف وهو لا ينبغي ان يراى ابتداء الجملة الاسمية على انها  
 جواب القسم **قوله** دلالة على ثبات المثنوية واستقرارها  
 ففيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون  
 المثنوية خبرا لا على ثبات المثنوية وما ذكرنا نأيت لوقيد المثنوية  
 لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في الآية الكريمة لانا بهم  
 الله مثنوية فالجواب ماصوبه تقديرنا ثم عدل الى مثنوية لم  
 للدلالة على ثبات المثنوية لهم واستقرارها على تقدير الايمان  
 والتقوي ثم الى مثنوية من عند الله خير خسرهم على حرمانهم  
 الحن والشر عينا لمن سواهم في الايمان والتقوي **قوله** لا  
 فاندفع الاعتراضات الثلاث **قوله** لانه ظاهر علة لعدم  
 التعرض لما ذكرنا وما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع  
 في الجزاء فله لعدم وجود ان مثالا في كلام البلاغ او لاكتنا  
 بانهم نكته مما ذكر في جانب الشرط **قوله** ولما الجملة الاولى فلا  
 تقع الافعلية واما قول المصنف **قوله** ولو لم يثبت في شق الاسم  
**قوله** من الضعف ما غير من خط كاتب **قوله** فقبل لحن لانه لا يمكن ان  
 يقال ولوا التي فلم يرددهم بن هشام بان ارفع بتقدير فعمل  
 دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لو ليس قلم وقد يروي  
 قلم باللفظ فالامر ظاهر لان التقدير هو ولا يثبت قلم  
 هذا وقال الرضي ان شرط لوجا جملة اسمية في الضرورة **قوله**  
 قال لو بغیر الماحل في شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله

تعالى

تعالى ولوا منهم اسموا والتقوا اي ولو تحقق انهم اسموا لوجهين احدهما  
 ما ذكره الشارح من باب الجملة الاولى لا تقع الافعلية والثاني ان الشرط  
 جملة وان المثنوية مع اسمها وجبرها في تاويل المفرد **قوله**  
 فلا راد عدم المحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب  
 المسند اليه بغير الفصل ان لا قصد المحصر والعهد في قوله هو  
 البطل المحامي مع وجود تعقيب المسند ومثله رايت بكال الحسن  
 الجبل على ما سياتي فالاولي ان يراى قد يخرج امثاله **قوله**  
 نحو ما زير وسيا اي هو ملحق بالعدومات فليس شيا حقيقيا فضلا  
 عن العظيم **قوله** يكون من اجها عبد وما المصراع لحسان بن ثابت  
 رحمه الله من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وبه جواب  
 سفيان صدرة كان سبيبة من بيت راسي ويروي كان سلافة وبيت  
 راسية بن عزة ومثله اشهرت بجودة الجمهور الجور مثال  
 انما مولوا انما فوجي رحمه الله والسبيبة بالهمزة الحز المشرقة  
 للثوب واما المحولة من بلد الى بلد فهي سبيبة بالياء لا غير على ما مر  
 به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح ودفع في القاموس ان  
 الجوهري في ذلك هذا والرواية في البيت بالهمزة واللام **قوله**  
 السلاف ما سالن عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا  
 وقد يروي البيت برفع المزاج ونصب الفعل على الاصل فارتفع  
 ما يتقدم يروى ما يروي برفع من على افعال الشان واما قول  
 ابن السعدان كان زائدة خطأ اذ لا يروى بل فقط المضارع لقياس  
 ولا ضرورة يدعوا اليه ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور  
 على انيا بها او طمع غرض من التفاح يصير اجتنابا شبه ريقا بخمر  
 مزجت بعسل وما او بطعم تفاح طوي كسره اجتنابا من الشجر كما قال  
 نصح ولطافته **قوله** لانهم يحزنون كون المبتدأ نكرة ليهم  
 استفهام قد سبق في اواخر باب الاول في بحث القيد تفصيل



متعلق بهذا المقام فليست ذكر الاستلزام الحكم عن العلم  
به فان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالحكم عليه يستلزم  
العلم بالحكم به فلو لم يرد دليل المذكور لزوم كون المسند ايضا  
معروفه قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب  
تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم  
به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبلا حظه اصالته  
التكثير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تفكيكها  
يثبت ما دعي على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالته لقرب  
المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو  
لزوم استغناء الغايده في الاخبار بالمعروفة على زعمه فلا ورود لما  
ذكر **قوله** الثاني ان الحكم من الامكان الذي الخ قبل الظاهر انه  
يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يتلزم  
الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ما له الحكم بالفعل  
اي بتعيينه اليه انه اتفق بالجوان لكتايبته في التصور بقى هاهنا  
ايجاز الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كونه الناعل  
معرفه ايضا الثاني انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان  
لان الحكم يستدعي العلم بالظرفين على السوي ولا يتأتى الاعتدال  
المذكور هاهنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف  
المسند اليه وان كان المسند فكرة الرابع انه لو صح لكتايبته يقال  
الخبر عالم بالخبر عنه لا امتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا  
حاجة الي توسط الاحتياج بمعلومه الخبر به الخامس انه  
افاجل الجواز على عدم الامتناع مطلقا لان الذات ولا من  
الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم الخ **قوله** فتي الفعل  
ايضا شيوخ لان قولك جاني زيد الخ اجيب بان الحمل يكون  
على حالة الركوب وغيره انما هو الراجح المستفاد من جاني وهو ان  
لا جاني

جاني وكذا الحمل في طاب لان يكون من جهة النفس او غيره انما  
هو الدليل المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشروع في  
الحقيقة الا لام ولا يكون التعليل وهما ونبه نظرا لان التقييد  
للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح  
تقييده باعتبار جزاء عنه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقص  
الشروع بذلك الاعتبار فلا يفتقر بينهما من هذا الوجه فليعلم **قوله**  
فقوله باخر اشارة الخ ٢ يعني ان مجرد التقاير لا يكفي في الامادة  
لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم  
اشمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية جزاء ذلك  
لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التقاير  
في المنهوم بشرط الامادة **قوله** وبشرط الصحة الخ  
الطرفين في الوجود الخارجي وفي الذات فلا يرد على قوله  
ليكون الكلام مفيدا النقض بقولك الحجر حتى لا يكون  
الامادة بعد الصحة **قوله** انا ابو النجم وشعري شعري **قوله**  
لله ويري ما احسن صدره تمام يعني وفوادي يسري مع العنابر  
بارض شعري فعل عن الخارج ان انا باشباع فتحة النون ليكون  
مصراعا واحسن من الاصابع والعنابر جمع عذريت وهو  
الخبث من الجن والمراد هاهنا الخيالات الفاسدة **قوله** قول  
اي قراس فان يكونوا ابرام جنابته ابو قراس كنية القرد ذق  
قالبرا اما بكسر الباء على انه جمع يري مثل كرام وكريم او بفتحها على  
انه مصدر في الاصل ولهذا لا يبنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الميم  
من الكسر كرجال ورجال على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير  
سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو  
البطال المحامي وما ينبغي ان يعلم ان الجزاء في البيت مخذون وعلمته  
فا بدمقاعة والمعنى فان يكونوا ابرام جنابته في زعمكم فقد



كذبته ٧ من نصر الجاني هو الجاني **قوله** لكن قوله بامر معلوم  
 في هذا نقل المعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والافاض  
 على هذا الاسلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظرا الى اصل الوضع  
 وما في الايضاح والتخصيص لكن بقي البحث في مخالفة بين  
 كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه لافادة السامع اما  
 علمنا على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر اخر  
 معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قاله تفسير هذا  
 انه قد يكون للشيء مصنفان من صفات التعريف ورد الكلام  
 الى ان قال كما اذا كان السامع اذ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسم  
 ولكن لا يعرف انه اخوة فيقول له زيد اخوك سوا عرف ان له لفظا  
 ولم يعرف ان زيدا اخوة او لم يعرف ان له اخا اضلا فقد صرح اولا  
 بمعلومية الطرفين مطلقا سوا كان تعريفه المسند بالاضافة  
 او غيرها وحكم اخر بان المسند اذا كان معروفا بالاضافة  
 لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاهما في انفسهما وان  
 امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاو لا ناظر الى ما يقتضيه الاضافه  
 بحسب اصل وضعها والثاني ناظر الى ما طرأ عليها في الاستعمال  
 لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني لتفسير الاول في التفسير لا لبيان  
 المضمر لما تحققت من ان المضمر يدعي ان الخبر في الصورة المذكورة  
 معلوم كذلك والتفسير يؤيد جملته على ان قول الشارح بلفظ  
 الكتاب ناظرا الى اصل الوضع الجاني على ان المراد بالمعلوم المعهود  
 والمعهودية حاصله في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم  
 ان المضاف الى المعرفة هذا اللام والموصول سببه في الاقسام  
 فكل ما يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية  
 بل من الطارئة بحسب الاستعمال وظاهر كلام القوم لا مساعده  
 فالصواب ان يصار الى ما ذكره الناظر المحي في وجه التدقيق وحاصله

ان المراد

ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والمراد من طرق التعريف  
 ما يعم الطريق الاصل والعادي بحسب الاستعمال **قوله**  
 صفتان من صفات التعريف الاضافة لادني ملازمة  
 اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانا  
 متبني بكون اخا له وكونه شارا له وامثالها **قوله**  
 وابها كان بحيث يحتمل ان اراد بيان ثبوتها على وجه  
 الاستقلال انهما ما والاينان سبب تقديم احدهما المستفاد من  
 قوله طابها كما في بحيث يعرف السامع الى يقتضي بيان بسبب تاضر  
 الاخر **قوله** فاذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا  
 يصح زيدا اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس لجرد ان السامع عاى  
 بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال  
 عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيدا اخوك سوا عرف  
 ان له اخا الى كانه لفظه التفاضل المحيى بل لان مراد المتكلم في هذا  
 التصريح تعيين الاخ عند السامع وبهذا يقتضى موضوعية  
 ذلك ومحولية ما به التعيين كزيد كما ان سرادة في زيد اخوك  
 ان يعرفه ان زيدا اخوة وهذا يقتضى حمل اخوك على زيد والحا  
 ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك في صورته  
 السا والجنس بحسب الاعتبارين وبهذا التقدير سقط ما يقال  
 فيهم من قول المصنف في الايضاح سوا عرف ان له اخا انه يقال  
 زيدا اخوك في صورة معرفته السامع ان له اخا مع انه قال وان  
 عرف ان له اخا في الجملة وارتدت تعيينه عند ما قلت اخوك  
 زيد وهذا لا تناقض **قوله** وهذا قيل في بيت السقط  
 بحر من بحر الى قبل ما مثاله من باب القلب وتبدأ لما عز مبتدا قد مر  
 على الخبر المعرف اعتمد على قرينه المقام **قوله** محد نظرا في قوله  
 اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدا على انه عرف



ان انسانا قارب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول اننا  
 زير علي ما تقتضيه القاعده السابقة المقررة في احوك زير  
 والجواب عن طرق الزحيري ان في تعقيب الانسان يكون من لفظ  
 بلذ ان اشارة لطيفة الي ان عرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم با  
 شخاصهم واعيانهم واسماهم فقد استوي المسند والمسند  
 اليه في المثال المذكور اعني زير الثاني في المعلوماتية بطريق  
 من طرق التعريف وليس مقصود المستثنى من العلم بالاشياء  
 فلك ان تسال ان اي شخص من تلك الاشخاص نجست له من  
 التوبة المعهودة وان تسال ان الثاني المعهود هل هو زير او غير  
 طرانه اعتبر من في السوال المذكور اعني من هو مبتدأ والخبر  
 الراجع الي الثاني اعني هو خبره عيانا هو المهور وهو مذهب  
 سيبويه وجعل الجواب زير الثاني ليلاليم المقصود والبري  
 هو ايراد التطير لقوله تعالى واولئك هم المفلحون **قوله**  
 على طريقه انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل  
 اذ قد تقرر ان كلمة كلا وا دخلت على المعرف باللام تكون  
 حاطة الاجزا كما تقول كل الرمان ما كوكبه والمراد هاهنا الافراد  
 اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام تقيد الكل بكلا حاجة  
 الي الجمع بينهما والجواب انما تمتع عليه هذا الحكم كيف وقد قال  
 عدت كلمته كلا الطعام كان حلالا لبني اسرائيل والمراد الجزية  
 لا الاجزا وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعنوي  
 مراد دخلت كل عينا ما فيه الالف واللام واربعا الحكم على كل  
 فرد فهدل يقال صرف التعريف يفيد العموم وكل تأكيد لها  
 وانما البيان الحقيقي حتى تكون تامسا كالا لاسيما تحتل  
 يعني هاهنا ابحاث الاول انه على تقدير ابحاثنا القصر  
 على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر

الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني  
 انما ذكر في بيان الحصر لو قلنا دل على وجوب الحصر في كل معرفة  
 بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث  
 انهم صرحوا بان المصادم موضوعا لهما هيئت من حيث هي ولذا  
 لا تنفي ولا يجمع خصوصا مثل رهي وبشري وذكر في وتطابقها  
 فينبغي ان يفيد جملا على موضوعا رها حصرها عليها ولم يقبله  
 احد ذلك ان تجعل وجه التفرقة هذه الوجوه الرابع ما ذكره الشريف  
 من المحمول في صورة كونه منكوا بخور يد انسان لو كان مصدقا  
 عليه الفرد وكان عين زير لم يكن حمل ليس بظاهرا لان تفاير  
 وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عن اصحاب الفقه  
 فتأمل **قوله** اما بخاضا واما عارا اما خاض الحوامل من النوق  
 ولا واحد لهما من لفظها والعشرة بالكسر جمع عشرة وهي الناف  
 التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم الخلاء  
 لم يزل ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع ايضا **قوله ليس بها**  
 انك الكامل في المحبوبة الخ الفرق بين المعنيين المعنيين ان  
 في الاول او عا جنسا لمحبوبة على الخاطب دون الثاني بل المتكلم  
 يعلم فيه ان المحبوبة موجودة في غير الخاطب لكن يدعي ان  
 تلك المحبات في جنب محبته كالمحبة وكما بين المعنيين لا يقال  
 ليس في المعني الاول قصر جنس المحبة ايضا حيث صرح بان  
 المعني الاول انك الكامل في المحبوبة وليس فيه قصر المحبوبة  
 المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مال المعني في قصر الجنس  
 ادعا كما اشار اليه المصنف فيما سبق بقوله او بالغة لكالمه  
 فيه هذا اسم لا يعني ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل  
 رد الدرك العبد يعني ان تصافك بالمحبة اسرها هذه اشك فيه  
**قوله** كما في قولنا انت المظلوم لا يعني جواز كون هذا المثال



من قبيل انت الشجاع لكن الشجاع في الاستقبال والمعتبر عنده هو ما  
 ذكره الشيخ **قوله** اذا فتح البكا على قبيل البيت اوله  
 الا يا صخر ان ابكيت عيني فقد اضمحلتني وهو طويله  
 فكيف يمكن في شاعولات وكنت احق من ابي العويله  
 رفعت بك الحليل وانت في من ذاب في الخطباء الجليله  
 اذا فتح البكا البيت **قوله** لان العصور عدده التباين المخطوطات قابل  
 العدم والملكه اي عدم الفقر عما من شأنه فلا يرد ان ينادى  
 ارتفاع النقيضين واعتراض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف  
 مستدرك في البيان قطعاً ويمكن ان يحاب بان فيه تحقيق اعتبار  
 العموم لانه اذا وجب بغيره شأنه ان يقصر كان وجوده فيما قصر  
 بالفعل اولي بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كلياً كما  
 اذا قلت الحيوان ناطق فان ال منه للعهد والمهور بعض من  
 مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية  
 لكن لا العهد عند ارباب الفن فيمكن التصريح في هذا العهد **قوله**  
 ورد بانه المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قبل المطلق هذا  
 المعنى صار كالاسم فدلالة على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور  
 صار كالصفة في دلالة على المعنى قابلي لغيره فالمبتدأ هو الاسم  
 او غيرنا وبله وهذا هو مراد القابل المذكور لا امتناع كون المطلق  
 مخوفاً مبتدأ واستناع كون زيد وخوفاً حيزاً مطلقاً والتحقيق  
 ان النزاع لغوي **قوله** وانما المجهول عنده انضافه بكونه صاحب  
 اسم زيد فيه بحث ان قد يعلم الانضاف بكونه صاحب هذا الاسم  
 فلا يحتاج الى التاويل ان المراد انضاف المطلق قلت قد لا يعلم  
 من المطلق المعهود بان يسمع ان يخص ما في اهل بلده انطلقاً  
 مشتبه عليه انه اي من الاعيان **قوله** لان الجزى الحقيقي لا يكون  
 محمولاً البتة فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه امر عديم  
 مضر

مضر باحتاد المتغاييرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث  
 يصدق هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغايير والاختار  
 من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم  
 الا ان يقال ما ذكره خاصة اضافته للحمل فهو تفسير بالاعم ٧ بالسادي  
 فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موصوفاً بغيره  
 حمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد قلت  
 لم لا يكفي التغايير باعتبار الوصف **قوله** العنواني على ان عدم  
 الصم غير عدم الافادة **قوله** والانشاء ليس ثابتاً في نفسه فلا يكون  
 ثابتاً بغيره فيه بحث اما اولاً فلا مدلول الكلام الطلبي الثابت  
 في نفسه المطلوب الذي هو ليس حاصله واما ثانياً فلان الاخبار  
 الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقاً مع ثبوتها لغيرها على معنى  
 انصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه  
 انه حينئذ مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى  
 بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يخبره بثبوته للمبتدأ لانه يقتضي الثبوت  
 قبل الاخبار **قوله** لا ما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان  
 اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات  
 الجملة **قوله** انما هو في الخبر اي في الكلام الخبري والقضية  
 الموجبة **قوله** التي ترى ان الظروف في نحو بن زيد واني  
 هذا ومتى القتال هذه الامثلة ونظايرها مما النزاع فيه  
 اي مما الخبر فيه انشأ لان الاستفهام في الحقيقة داخل على  
 النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر ٧ على الخبر وحده  
**قوله** وكذا في قوله تعالى بل انتم لامرهابكم انشأ للدعاء على  
 مخاطبين لاخبار عن استحقاتهم اياه وكذا انتم الرجل زيداً  
 انشأ للمخرج لاخبار عن استحقاته بدم وقد سبق سابق بحث وهو  
 صبي ونعم الوكيل بحث اخر فليذكر **قوله** وزيد كانه الاسعد



ليس المراد التثنية والا لا حقل الصدق والكذب يدل الشك مبالغة  
 في تجاثره او نقول المراد منه اننا التثنية ٧ الاختار عن شبهة اياه  
 فلا يحتمل ما على هذا التقدير ايضا فليتهم **قوله** الوصف الذي يكون  
 حال الخ اليه اما زائدة والوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس  
 بمصدر ومقتضا ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى  
 قوله فاذا جاء بعده الخ انما قال بعده لان الاصل اليعديه وتبين  
 التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى قوله بغيره المعديه يخرج من  
 ظاهره مثل زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضرب وما يودي مواده **قوله**  
 فعلى هذا يختص التقوي الخ سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى  
 ما ذكر صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في  
 التعليل بما يستند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه  
 هو الظاهر سلفا ولا دليل في الكلام على ما ذكر ذلك التقييد كيف  
 وقول السكاكي في زيد عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت  
 ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيد يدل على ان ما ذكره في التعليل  
 التقوي محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد صرف اليهم  
 ما بعده وهو وقوع الضرب عليه فلم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب  
 على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع وتقوي الحكم وقس على  
 على ذلك نظائره وبالجملة ان ضمير السكاكي الضمير المذكور في التعليل  
 بما يستند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقتيد  
 والتمزم وجود التقوي في مثل زيد ابوة مطلق ورد عليه ان  
 جعل المسند اليه في نفسه لما يراد به التقوي فانهم **قوله**  
 وهو ان الاسم لا يوتي به معنى الى اخره لا يخفى ان الحكم بعد التوطي  
 والتقدمة ليعلم ان زيد قائم وما زيد بقائم وكان زيد  
 قائما وامثالها والعمل غرض من السج ليس يخصص في مجرد عن القول  
 اللغوية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي عنده في الدار زيد **قوله** قلت

ما سبق في الاشارة الى معنى قوله في الدار زيد

هو داخل

هو داخل في التقوي الخ فيه بحث اما اولا فلان الاسم في قوله للتقوي  
 للمعروض كما يريش ذلك اليه تفصيل الباحث لكون الخبر جملة وقد سبق  
 ان لا قصد التقوي في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالمقصد التقوي  
 وهو خلاف ما قال به فيما سبق ولما ناسيا فلانه لا احتمال للتقوي في دل  
 جاني عند المصنف كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه  
 وهذا ما سبق على المصنف مهي في نقل كلام الخ لانه مذهب المصنف  
 نفسه يا باه سياق كلام الشارح كما لا يخفى على المصنف **قوله** وبعد  
 تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جواتبه ان العرفان المسلم هو  
 المطلق والمؤكد هو العرفان المضان الي المتكلم او غير **قوله**  
 قوله لما مر اي قصد الدوام والنيات في الالسية والتحدد والتحد  
 في الفعلية والاعتبارية المختلفة الحاصلة في الشرط **قوله**  
 لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العاقل انما يعمل لا  
 فتقاربه الى غير الفعل اسدا افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا  
 ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحوال ومن  
 جهة التحقيق وليس في الاسم الا الثاني هذا ورد جماعة منهم بن  
 مالك على ان من قدر الفعل بخم قوله تعالى اذا لم يكره **قوله**  
 اما في الدار لان اذا التجايبه يلبيها الفعل واما لا يقع فعل الاقروا  
 بحرف الشرط خوفا ما ان كان من المعربين واجاب عنه لجهلهم  
 بان الفعل يقدّر موصرا **قوله** ولانه قد ثبت تعلتها الضمير في  
 تعلتها راجع الى الظروف المعلوماتية بقريئة ذكر الطرفين ونسب  
 الزلل الى من كلفه التعلق الشيا قاطا هذا ويرد على الدليل المذكور  
 ان الظروف الواقعة صله وقع موقعا لا يخفى عنه المفرد بل اذا وقع  
 فيه مفرد يا اول بالجملة والظرف الخبرية واقع موقعا للمفرد  
 بالامالة واذا وقعت فيه جملة بول بالمفرد فلا يصح ان يعامل  
 احدهما معاملة الاخر **قوله** فكان ينبغي ان يقول اذا الظروف

ث

ق



مقدور بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول قال يجعل خبر  
هي في عبارة المصنف راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرف  
بمساواة المقام وليس في ذلك كبير تحلف لا يرتكب تصحيح الكلام  
وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة  
بطريق الاستخدام **قوله** لا فيها غول في الصحاح غالة التي واغثاله  
اذا اخذه من حيث لم يدور وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها  
يتزفون اي ليس فيها غائلة الصداغ لا نه قال في موضع اخر  
لا يصدر عون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان يغثال عقول  
**قوله** اي بخلاف حمور الدنيا فيه بحث لان هذا ما اقتضى لما صرح به  
في بحث المساولة رد علي من زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ في وكم في  
الخصا ص حياة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر  
في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص بل لو لم يجعل **قوله**  
تعالى لا فيها غول معذولة بل سأل به لا يمكن ان يفرق بين المثالين  
بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارع  
في بحث القصر وحق الخبر في كونه في الدار رجل التقديم ليختص  
المبتدأ المنكر به ولا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد  
صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوف في سياق النفي فكان حق الخبر  
التأخير ولذا افاد تقديمه للاختصاص لا يقال القول مصدر  
يصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم  
وثبت ان في الآية تقديم ما حقه او المراد به التقى ايضا علي  
ما في معنى اللبيل بن همام فان قلت المتنوين في غول المتنوع  
اذ ليس المراد الغول المطلق كما انتهت عليه فهذا القدر  
صح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فقد بما لما حقه  
التأخير معندا للخصا المذكور بخلاف قوله في الدار رجل  
اذ يصح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر منه  
كون

كون المتنوين للمتنوع والافلا نسلم عدم افا دته المحصر ايضا  
قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم  
افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة اذ قد صرح ان التنوين  
في حياة للمتنوع في دفع النظر الذي اوردته في بحث المساواة **قوله**  
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس  
يستدعي جعل التقديم لقصد المسند على المسند اليه والقانون  
انه لقصر المسند اليه على المسند كما رد عليه سياق كلامه وصرح به  
الناصل المحكي ايضا فخراب مولانا يوسف المعين بنا على ان التقديم  
قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت  
فعل من الثقات **قوله** وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد  
تبين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي فهذا ان ذكر  
ما سبق **قوله** من ان الاختصاص ما هنا ليس على معنى ان دينكم  
الجماعي على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز  
دين رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين الخاطفين  
الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارع الى دفعه بان القصر ماني  
**قوله** بل على معنى ان المختص الظاهر ان العلامة لم يرد بالخصا  
ها هنا معنى القصر بل ليدل قوله في التمثيل معنى قائم زيد  
ان المختص به القيام دون القصور وان قائم زيد معناه قصر  
زيد على القيام وما ذكره ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى  
القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص  
هو التعلق كما في قوله لم الحلول هو الاختصاص بالاختصاص  
مراده معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القصور وفي  
هذا يندفع عن العلامة الخبر الثاني الذي ذكره الناصل  
الحي في مامل **قوله** من ان الاختصاص ما هنا ليس على معنى  
ان دينكم الجماعي على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور

ص



لتقدم **قوله** لغت له لا خبر ابي نوحا قويا لتعاضد الامرين في ذلك  
 استوعا المنكر في مقام الابتداء والوصف وصلاحيه الظروف  
 فلا يرد جواز زيد القاييم وخوه مع وجود التباس بالغت  
 على ان المدعى التقديم فها حصل به دفع التباس فلا يرد جواز  
 ما ذكره لتحقيق التباس المبتدأ بالخبر على التقديم الخبر ثم كون  
 قوله لا ينتهي لكبارها لهم لا يقدح بما ذكره لان احتمال الوصف  
 بعد وصف اخر يكن لما ذكره وله تقديم الظروف في البيت احتمال اخر  
 وهو اما هيبة لا تضيق التمثيل فانهم **قوله** لجواز ان يكون قاييم  
 مبتدأ ورجل بدل منه اي ويكون الخبر محذوف عن قوله لا يرد  
 ولا يجوز ان يكون رجلا فاعل له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والرفع  
 عند محقق النجاة ولذا ذكر في اللب لا نقول مبتدأ او مستند لغت  
 رافع فاهو بعد همزة الاستفهام او ما الثانية فليمرجع الي سروده  
 لا يقال قاييم لا يصلح للابتداء لكونه نكرة مختصة والبدل ليس من  
 المخصصات لا نقول بعد التنزل عما ذكره بن الدهان يعتبر الخبر  
 متروكا نحو عند ابي الدار قاييم رجل او يجعل تنوين قاييم على  
 الافراد والنوعيه فيحصل التخصيص كما في شرا هذا ثاب على  
 انه قد جاوز جمهور النجاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة  
 او خلفا من موصوف كما في قوله ضميم عا بغير مثله اي رجل  
 ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قاييم رجل  
 فتأمل **قوله** فلا يجب التقديم كما في قوله تعالى واصل مسي عنده  
 الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظروف على النكرة الموصوفة  
 يقال عندي ثوب جديد وي عبد كيسي وذلك انه لو اخر لا حصل ان  
 يكون وصفا وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واصل  
 مسي عنده تخيما لسان الساعة وقد تضمن معنى الشرط المقتضى  
 للصدارة ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم  
 فكيف يكون

قد يتكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب التقديم  
 الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه  
 ومعدل تقديمه في الذكر دليل على جبره يعرف السامع ان حكمه بالخبر  
 على تخصيص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا غير غير تخصيصه  
 ثم بتقديم الحكم عليه تخصيص المحكوم فتدبر **قوله** على نصيب سوق  
 يعني فعل منه او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكتاب  
 وها هنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التخييل  
 مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه  
 بذكر ما هو من تعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة  
 يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان  
 المعنى الاخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في عن المذكور  
 فكيف قيل انه متضمن اية قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور  
 بمعونه ذكر صلته فزينة على اعتباره جعل كانه في عنده **قوله**  
 وهو سهو اما وجه السهو من التوجيه الاول فهو ان العرض اضاف  
 الدنيا بسبب هذا الثلاثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح  
 وعلى الوجه الاول يلزم هذا المعنى كالا يحنى واما وجهه  
 في الثاني فلان اسرق يحنى متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف  
 في قوله تعالى واسرقت الارض بنور ربها فلا تغد بر صحة المعنى  
 لا احتياج الي التخييل على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذو  
 اسراق والدنيا مشرقة بهما جنتهم وانعكاس اشعثهم سوا قصد  
 اسراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون على اسراقها ام لا  
 وانارتها والاول اقوى قال الشافعي في سرج المفتاح وقد يقال الاول  
 ان يجعل ثلاثة مبتدأ خبر محذوف اي لثلاثة موصوفة بحذا  
 فيكون كمنس النحي وما عطف عليه مدلا او بياناً ويكون المثال خاطا  
 عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الي



ان يكون العرض الاصل مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى **قوله**  
يعتز عن خبط واشكال وذلك انه قال في اخره افتقر فلان ضاحكا  
اي ابرا اسناه وكان تعديته بعين تضمنه معني الكشف هذا وقد  
بقي ها هنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدح السكاكي  
وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشارح انما  
ينتهض وجهها لعدم ايراد المصنف قول السكاكي بتمامه لا لعدم  
عادة قصد افادة التجرد من مقتضيات تقديم المسند والاطهر  
ان ترك المصنف ذلك لظهوره فانهم **قوله** خارجة بقوله في الدرجة  
قال الناصب المحثي اذا كان الاسناد في الدرجة الاولى فكيف ينمو  
خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه  
نقضا على ما ذكره من القاعدة التالية اذ العمل يهدم البتة على ما  
اسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست  
ما ذكره بل ان الجملة اذ قصد بها التجرد يجعل مسندها فعلا ويقدّم  
البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند  
اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا ينفذ  
تلك الجملة التجرد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه  
كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة  
الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعين اذا جعل المسند فعلا  
يقدّم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابط  
كون المراد من الجملة افادة التجرد دون الثبوت جعل المسند  
فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة  
الاولى بيان حاصل المسند فعلا بتعديته قوله البتة على ما  
يسند اليه الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد  
رحمة الله وانت خير بيان عبارة السكاكي ليست مضامينها ذكر حتى  
يراد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معني البتة وجوب

تقديم

تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجرد  
لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ها هنا محل نظر وان اسناد  
السكاكي الاعتزاز المذكور في قوله في الدرجة الاولى من قبيل  
اسناد التي الى الخبر الاخر من سببه وان كان وان كان المحترز به  
مجموع قوله ويقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتا صل  
قوله ولا طيف خيال بالذهب معطوف على المصير المنسوب شعر  
لم يبروه وطيف الخيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعترض  
لم يرمضود السكاكي بعينه ولا يصورته الحاكمة له **قوله**  
قاله لبيان كل جملة اسمية تقيد الثبوت وهم القول بما ذكره وان  
مصرحها في كلام الشيخ الشارح الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة  
اعني ما عرفت وانت عرفت وزيد عرفت يقيد الثبوت وما ذلك  
الا لكونها اسمية لزوم منه ان كل اسمية تقيد **قوله** بل انما  
يكون ذلك اذا لم يكن ذلك الخبر جملة فعلية يريد ان الحكم الكلي  
انما يصدر اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر  
جملة فعلية واما اذا كان كذلك في تقيد التجرد الا ان تنضم قوله  
على الثبوت كالعدول عن المصنف فانهم **قوله** مما لا يخفى بطلانه  
لان المسند اليه واحد بالذات وسببه المسند الواحد الى شيء واحد  
لا يكون بالثبوت والتجرد معا وهذا ظاهرا هو ما قيل من انه  
ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراد  
فهو متحد فلا بطلان فكيف حنايه مما لا يلتفت اليه حقيقة  
العرفان في احد الاسنادين وافراده في الآخر حكيم مع انه مخالف  
لاطلاق الحكم بافادة التجرد وبطريق القصر في المثالين المذكورين  
**قوله** كالمجبرور في قولنا ادخلت علي زيد فقام فان زيد ليس  
بمسند اليه اصطلاحا لا لعدم الرفع فيه لفظا ومجلاح لزوم  
احدهما فيه **قوله** ليس الا بين المسند والخبر وبين الفاعل وعلمه



وعامله واسناد جده عرفت مثلاً الى اثنان الاول واسناد عرفت  
الى الصبر المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرفت الى الصبر  
المتصل المقدم اعني انا فليس شيئاً من القميين **قوله** لا يتلوا  
عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اولية اسناده الى  
الصبر الى **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن زيد  
عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا بدخول يعني انه لو قال  
ويقدم اليه على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة  
الاولى عن زيد عرفت حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا بدخول  
لورد عليه يجوز مد عرفت فانه مفيد لمجرد مد انه خرج على ما  
لا بد من تقدم على اسناده وهو زيد فاما في الدرجة الاولى فم  
من هذا التوبيخ ان افادة الحمد انما تقتضي وجوب تقدم  
المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه مطلقاً وهو موجود في  
خوز يد عرفت **قوله** لان كل فعل مسند داخلاً واما الافعال المكفولة  
بما قيل فلما يكون فخله لم يلمعت اليها لانهما قلما تكون **قوله**  
واما ما يقال ان يعنى ان المصنف لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب  
والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جمع ما ذكر فيهما  
يعني كل واحد واحد جازياً في كل واحد واحد مما يصدق عليه  
انه غير هذا الباب الباب والدليل على ان مراد القائل  
لهذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين في قوله كالتعريف  
في الحال والمعنى فانه التعريف يجري في غير المفعول به وهو  
من غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد  
واحد من غير هذين البابين فيرد عليه رد الثاني  
**الباب الرابع في احوال مطلقات الفعل** المحققون  
على كسر اللام في المطلق وان صح الفتح ايضا اذ المراد بها معمولان  
والمعارف ان المفعول متعلق بالسكرو العامل متعلق بالفتح

وسره ان المتعلق هو التثبت والتثبت بالكثر هو المفعول الضعيف  
وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبقت اشارة اجمالية يعني  
في التثنية السابق بقوله كثير ما ذكر عن مختصين بما الى اخر قوله وارا  
بالاحوال بعضها بقربيه المقام وان كان الجمع المضاعف ظاهر في العموم  
**قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان النظر  
مفعول المضاعف مع ذكر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل  
وادخل هاهنا كله مع على التابعين اعني المفعول والفاعل الرب  
كلامهما قبل للفعل سريداً بها مجرداً للمصاحبة فانها قد تستعمل في  
هذا المعنى كما صرح به الشريف في خواشي الكشاف وان كان السابغ دخولها  
على المتبوع ورعاية لا مر حظاي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل  
من حيث هي مضافاً اليه وفق المضاعف اليه ان يقدم في النظم  
التفصيلي لمرجعي على الاستعمال السابق دخولها على المتبوع **قوله**  
والوجه قول الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لغلي مقتضي  
لوصوح الغم وهو ارجاع الاولين من الاخبار الاربعة الى شيء  
واحد وكذا الثانيين ووجه الوجهة التي احال به على العامل  
ما اتصله الفاعل المحي غير ان القائل ان يقول لانم ان قوله  
فيما بعد فاداً لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق الفعل  
كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون التي متوجها الي  
المتد اي اذ لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده وللمجرب  
ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المصنف في الايضاح ان الذي هو  
كالرجح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحال  
مع الفاعل واذا تقرر هذا فتقول الفعل المتعدي اذا اسند  
الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطع مطع النظر والمقدور  
بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل واتعلق  
بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكر القائل مخالف الاستعمال



الثاني اعني قوله مع علم المبتوع في مواضع وبما ذكره السارح  
والحقني مخالفته في موضع واحد لتكثفه خطا بيه كما بينها  
عليه **قوله** اي تلبس الفعل افادة تلبس الفعل بعد منها  
قالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكره والمقصود  
واضح **قوله** ومن هذا يعلم ان اي مما ذكره نقلا عن الايضاح  
من ان تلبس بالفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه  
نقلا عنه وكان الاولى بصرحه به لان بصرحه في الايضاح  
بجهة التلبس بالفعول هو المحجة في حمل المفعول في كلام المصنف  
نفسه على المفعول به قوله مطلقا اي من غير اعتبار عموم  
في الفعل الخ هذا كلام ذكره المصنف في الايضاح وفيه جراحة  
لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتيب الجزاء المذكور  
اعني التبريل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور  
وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى **قوله**  
ويكون كلاما مع ما ثبت له اعطا غير الدعا غير كانه مبني على ان  
التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على الحكم بما عداه  
بلا خلاف لكنه تعسف مستغنى عنه في تعبيد الفعول  
اذ لو ارد التخصيص لتعين الدنا ويرى على تقدير المفعول  
ويمكن ان يجعل قوله غير الدنا غير والعنبر به باعتبار ان  
الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مقابرا لا عطا  
تغيب متعلقه بان الدنا يرفى المعنى الي بالشار اليه  
الفاصل الحقني بامل **قوله** لا مع من بقي ان يوجد منه اعطا  
يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع ثني الاخطا ان قلب فيكون  
ماتى الى المنكوفين التاكيد قلت اسمية الجمل موكره ان قلت  
فينبغي ان لا يجوز القا اسمية الى خالي الزهن قلت  
قد سبق جوابه في الباب الاول **قوله** اما ان يجعل الفعل  
كناية

كناية عن التقييد بها الانتقال من المزموم الى اللازم بنا  
على ان مطلق المزموم ولو بحسب الادعاء كاف فيها كما ينبغي تفصيله  
في البيان ان شاء الله تعالى **قوله** المومن عز كريمة الخ العز بالكسر  
الذي يتحدع بسهولة لقوله بخاربه والخب بفتح الخاء وكسرها  
لهو الرصد الخداع الجزير لقوله منه حيث يا رجل عتف حنا  
لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير  
**قوله** لعللة ايها ان العصد الخ الختام الايهام ايما الى حوان  
وجود مزج الحمل على البعض في الواقع وان تساوي العتف في تحقق  
الحقيقة فحكمة الحمل عليها **قوله** اناداني المقام الخطابي او  
الفعل المذكور ذلك اني كون الغرض لنبوته لفاعله قبل منه  
بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المقاد نفس النبوة لا كون  
الغرض ذلك الثاني ان امر المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في  
امراد الفعل لا دخل له في افادة الجزاء الاول وكل من الاسرى  
هذين اذ المقصود افادتهم التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي  
وما ذكره من كون الغرض كذا من قبل مستتبعات التركيب التي يفيد  
بان لم يستعمل منها وبهذا بين سقوط الثاني ايضا فانهم **قوله**  
نصدر هذا الفعل بعرف بلام الخلق لانه المقصود نفس  
الحقيقة وفي المنكر دلالته على المنكر وبهذا يظهر ان المصادر  
القائمة عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعي وذكرى  
يمكن ان يحل المقام الخطابي على الاستغراق لانه منزلة المعروف  
بلام الحقيقة وقد يقال الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر  
نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونه المقام  
الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف **قوله** لا يقال ان افادة  
التعميم الى اخره قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان  
حفاظيا يراد في صورة التبريل نفس الحقيقة لكن لا من حيث

ها



انما معتبرة بنفسها بل لان يتوكل بها الى التعميم وهذا الاعتبار  
ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده التي اعتبار اشتاؤه  
بغير الاطلاق اذ فرق بين ان تقصد الحقيقة في ضمن الافراد  
وبين ان تقصد من حيث هي للتوصل بها الى ارادة التعميم كانه  
فان الثاني ابلغ **قوله** معتبرا في العرف والمقصود قبل مراده  
نفي دخوله في العرف الاولي والمقصود من نفس الكلام وان  
كان داخل في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض  
الفاصل المحض وان جبر بان طي ما يدور عليه وقع الكلام  
من الكلام بما لا يرتضيه او لولا الاحلام **قوله** ان ما ذكره من  
الحصرين مما لم يشهد به عقل ولا عقل فقل عن الشارع انه  
قال اعلم ان المرادود عقلا ونقله هو اجتماع الحصرين في مثل  
فلان يعطى على ما زعم الشارع العلامة واما الحصر الاول فقد حققنا  
عنا وجه يصح عند صاحب المنهاج ايضا واما الحصر الثاني على التقدير فلا  
يصح طرح الكلام الكافي على ما عرفت من مذهبه انتهى كلامه وادار  
بقوله واما الحصر الثاني على التقديم الى ان افادة التقديم للحصر  
عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم حصر او فظيهر اعتكوا كما  
سبق وقلان ليس بينهما بل هو معروفه كونه على جنس كما صرح به  
في شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي  
باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد  
من المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي  
اراده الشارع بقوله واما الحصر الاول فيكون غيره موجودا لا  
والا يخرج ذلك العرف من الاعطاء من كونه موجودا فلان بما ان  
المفروض انه يوجد كل اعطاء **قوله** اما انه لا يوجد الا الاعطاء  
فما لا تشعه هذه العبارة احباب الفاضل الهودي بانه يمكن  
ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة تدل قرابين

المقام

المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطأ من  
مصنف في مسألة دقيقة وقلت هو رجل خوي فهم من انه لا يعلم  
غير الخوفا له مدخل في تحقيق الدقائق او اسلت عن شأن فلا  
وعا يستعمل به في حقائق الافعال وقلت يعطى او يكتب او غير  
فلكل فهم انه مقصود على ما يجازي ما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يتم  
مطلقا ولا تقيده هاهنا على التقييد فلا يصح تعامل **قوله** فان  
لهذا المقام بما وقع فيه تبعضهم خبط عظيم اراد بالبعث الخلق في  
ثمة سلك مسلك الشارع العلامة **قوله** ان يرى بمبصر وسمع واعى  
لهذا بالحقيقة سبب الحزن والغنى الخامس لكن جعل خبرا عن  
تنبها على كماله في السببية فكان خروج عن السببية وصار عين  
المسبب **قوله** بل لا يبصر الراي الاشارة الى وجه الترتيب  
ان الراي لو ابصر غير اشاره لم يكن ابصارا ثاره ٧ من المطلق الروية  
كما هو المسمى لتحقيقها بدون في تلك الصورة وعلى هذا القياس  
سماح الواج وفيه تعامل **قوله** فالعزق بين تعميم الخ جوايب  
عنا توجه الخلقاني من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم  
المفعول فلا معنى لتجوز المرادة تعميم الفعل من غير اختيار  
تعميم المفعول **قوله** ولها وان فرض الخ يجوز ان تكون الجملة  
الشرطية خبرا لهبتدا والواو زائدة بينهما التاكيد للصوت  
وجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والغاز اتي في الخبر  
على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزا كما مر  
وفي قوله وان عرض تلازمها اشارة الى منع تلازم في الواقع  
لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل  
كل افراد الاعطاء في حق كل شخص فلا تلازم بين التعميمين  
٧ في الوجود ولا في الاعتبار **قوله** فلا بد من تكرار المفعول في معنى  
على ان التخصيص عند المبلغا في حكم الواجب عندهم ولا اذا تعلق



بالحذف نكتته فامت قربة قوية على تعيين المفعول جاز  
 الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله اذا كان  
 تعلق المشية بمفعول غريبا محذوفه غير مستحسن **قوله**  
 على ما سبق الي الوهم الخ وعلى هذا الوهم ينبغي ان يعمل في تفكر  
 اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لانها اعني بكيت لان  
 الغرابية في تعلق المشية بكما التفتكر ومنشأوها تعلق البكا  
 بالتفكر فاجعل الغرابية سببا لذكر مفعول المشية فاسب  
 ان يدعى استغاده ما هو منشأ الغرابية ما ذكر صريحا **قوله**  
 بكما مطلقا بحيث ان يقال المراد ان ابكا ومعها محذوف المفعول  
 للاختصار فلا يكون البكا الذي اراد ان يباع المشية معلما بجا  
 مطلقا **قوله** وهو مجاز عن تكبيرهم واقتدارهم بوليد قوله تعالى  
 ان الله لا يامر بالفتا وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول  
 بعثناه اليهم فلم يقتلوا او قتلوا لان يكون له مفعول مسوي  
 لقولهم امرت بغصافي وفيه وجوه احد مذكورة في تفسير الثاني  
 وعينه **قوله** متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالدفع  
 افتقار الايضاح حيث قال اذ لو ذكر الله لربما توهم قبل ذكر ما بعده  
 وان التعلق بالدفع يوم كون الدفع لا في الابتداء غير حاصل  
 كما ان التعلق بالتوهم يدل على ان التوهم في الاشارة اعني بعد  
 ذكر ما في العلم غير محقق مع ان النكتة هي الدفع المطلقا عن  
 ابتداء وقعا على ان نفس الدفع يشعر بالابتداء لان الظاهر انما  
 انما يكون في ثاني الحال هو الدفع وان جاز استعمال احدهما  
 مقام الآخر مسامحة وقرا اشار ايضا الى حوز التعلق بالدفع  
 في الجملة بقوله وبصورتي نفسه من اول الامر **قوله** وكررت قد  
 يروي بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروي بصيغة التكلم  
 فينبذ بصف نفسه بالتثبت على الخ والزايا ويغترج

صبر على التوايح والبلايا **قوله** حزن انما قال بلفظ الجمع  
 وان كان واحدا الى السورة لان لكل يوم منها سورة **قوله**  
 محذوف المفعول اعني الله اذ لو ذكر الى اخره فان قلت هذا  
 التوهم مذكور بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا يلجأ  
 الى الحذف قلت من حق المفعول بلدا واسطة لتقدمه  
 على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر الله اذ  
 لقول طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانكاس في هـ  
 المقدنيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التزليل لا  
 الحذف كما تبادر اليه الذوق السليم من قوله بلغ السكك  
 العظم **قوله** على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه  
 سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عن الفعل المحذوف مفعولا  
 كما في قوله صرب زيد ضربت عن واوعيه كما في قول البخاري  
 فان قلت حذف المفعول سوف الكلام على خلاف مقتضى اظها  
 واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المظهر ثانيا حصل تلك الله  
 ولا يحتاج الى حذف المفعول الاول قلت الحذف اهون لكثرة  
 في المفعول الذي هو فاصله **قوله** وعلس ذوا الشرجه الزم  
 بضم الراء قطعة من الجبل بالية والجمع رمم ورام وبما القب  
 الشاعر واسمه غيلان فالبيت من قصيدة بلال بن ابي بردة بن  
 ابي موسى يوصف الشاعر نفسه بعلو الجمة وقلة الخرص والطع  
 بين الناس وبعده ولكن الكلام لهم نشاي ولا اضري اذا ما قيل  
**قوله** ان يكون اصا بما لا ي وفت ان يكون اولان يكون واحدا  
 قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابتها المال واستحقاقها  
**قوله** لكن التامل الزوي يشهد الخ يريد بذلك ذكر المفعول  
 في قربة اعني ويهدي من يشا الى صراط مستقيم فان المتبادر  
 الى الذوق ان المقصود تهيئة الدعوة لكل وتخصيص الهداية



بالعوض والتعويض انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول  
العام بالتزويل كما لا يخفى **قوله** وهما هنا بحث بتدريج هذا  
البحث بما سبق له في حذف مفعول الاسماء هو ان الخ  
لتذهب نفس الاسم كل مذهب وقد دفع صريحا في شرحه  
للمفتاح بما فصل الفاضل المحشي فالمراد بعدم كمن احد الوجهين  
عن الاخر الذي ذكره ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح هذان قد  
يورد على الفاضل المحشي انما ذكره نصرة للمصنف لا يناسبه تحمله  
بقوله ولا يدعوا الى دار السلام لان عموم المفعول فيه يفهم  
من قرينه عقلية هي حكم العقل بان دعوة الدنيا في غير  
مختص ببعض المخلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانقياد في كونه  
من تلك القرينة فتأمل **قوله** ولا حاجة اليه في بحث جواز ان يكون  
المراد عند قيام قرينه غير الحذف على عموم المقدار فيحصل  
التيه حينئذ من عموم المقدار المذكور عليه بقرينة عدم الحذف  
ويكون الحذف مجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى  
ذكره عقيب قوله واما التهم في الاختصار وعدم دلالة لفظ  
الكتاب على ما ذكرت فضا صريحا لا يقدح **قوله** وقد عرضنا  
هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وهما هنا بحث اخر  
عن قوله واما مجرد الاختصار مع امثله لشارة ايضا لهذا القول  
بالبحث السابق كما يدل عليه سوق الكلام **قوله** اذ لو كان الدعاء  
المتعدي الى المفعول الى اخره المعنوم من الكتاب ان الدعاء المتعدي  
الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية  
سواء بهذا او بهذا او اذكروا اما هذا واما هذا ويبدو ان  
في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم انك لتقتل فكر الرحمن وقد الله في التوراة  
هذا الاسم فنزلت فلا يلزم الشرك ولا عطف النبي على نفسه

ويصح

ويصح المطلق ايا نعلم لوجه الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه  
على انه قد جعل لفظ او لتحير من ان تدعوا بهذا الاسم  
نارة وبذلك اقوى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى  
التمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي عن عباس رضي  
الله عنهما في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل لعنه الله  
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا ربي فقال  
انه من اناء لعبد الهين وهو يدعوا له احرقا فانه حمل الاسم على  
المسيبين فزاد ان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية  
المقربة الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول وكلا المسبين  
مذكوران في الكتاب **قوله** وان صح باعتبار الصفا  
الى اخره ان قلت لم جاز لغا طيف الصفات بالواو ولم يخرج عطف  
الصفة على الموصوف مع ان الاختار **قوله** بحسب الذات والتعاقب  
بحسب المعنوم جاز في الموصوفين قلت انما جاز لغا طيف الصفات  
بها لانهم يقصدون بها الذات التي هي جهة الاختار دليل المعنومات  
المتخافت بخلاف الموصوفة الصفة فان ما به الاختار هو بالاول  
العرم السيد والهمام كثر الجملة واللبيب الاسد والشيبة  
العسكر واما لزوم موطن عليه السلام موضع المثال **قوله**  
ولما ورد عامدين الآية صريح وروى راجع الى موطن عليه السلام  
ومدين قرية شعبة عليه السلام والمراتب بتلك على السلام  
والنزول الطرد **قوله** من كانتا تزودان غير عنهما انما تشبه  
ان يقولوا الشراخ باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والنزول  
من المراتب لاجل انفسهم فلامر دخل ملاحظة خصوصية السقي  
وتزويل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين  
لا ينافي عدم التزويل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد  
في المعنى على رايهما كما رعه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره



التناصل في قوله تعالى افترا بما هم ربك على ما سيأتي واجاب جلال الدين  
 في شرح الادب بان الموضع كان مجتمع الناس لتسقي وبحر عدم  
 استغفار لهما بالسقي واستغفار الناس به مع ذكر ضعف لهما كان  
 في اجاب الترحم وفيه ما منه **قوله** فكان على المصنف ان يذكره بل  
 كان الاحسن ان يقول الخ حكم الساج اولاً بوجوبه فقصر الافراد ثم  
 اصرح عن غيرهما وجعل الترتيب مدعي احسنية العبارة الثانية اعني  
 لا فائدة الاختصاص لا سيما لما على قصر التعيين ايضاً وقصر الامثلة  
 فاجاب الشريف اولاً بعدم دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانياً عن  
 دعوى احسنية ادراج قصر الامثلة وهذا كلام جزلة لا عار عليه  
 هو دفع ما ذكره مولانا خروا ثم الواقع في اكثر النسخ لم يدخل فيها  
 القصر بانواعها الثلاثة وكان ثانياً في الخبر باعتبار تأويل القصر كحقيقة  
 القصرية والدة اعلم **قوله** لا يخلو عن تكلف وهو ان يقال ان الامثلة  
 مستلزم لساخبة فالحظ في اعتقاد الخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم  
 فيعتبر مثلاً ان الخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لكرام عرو وامر بهاد لمجموع  
 اكرام زيد وعمر فيقول المتكلم زيدا اكرم رد الخطا الخاطب **قوله**  
 ومعلوم ان ليس القصر التاكيد على تأكيد بمعنى تفصيله في مباحث الفقر  
 في تحقيق المناسبة التي ابراهها على بن عيسى الربيعي بين انما والقصر  
**قوله** فيقول بان زيدا التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل  
 هذا يكون مجرد التعبير للجزوف دون التاكيد والتقدير وهذا  
 لا يجوز الجمع بينهما واجاب ان المقدور الباني ذكره في حكم المفعول  
 منها ان لا يبرهن في تأكيداً لا ينافيه امتناع اجتماع الخبر  
 والمفسر صريحاً **قوله** ان من باب زيدا وهبته يريد ان من باب  
 الاشارة على شرطية التفسير وفيه بحث لما نقرر عندهم من ان  
 ما لا يعمل فيها فله لا يفسر عما لا يفيده والفعل المشغول بالتعبير  
 ها هنا لا يصح ناصها للاسم السابق على تقدير التسليم لا امتناع  
 توسط

توسط الغائبين المفعول والفعل اللهم الا ان يحل على انه  
 مثله في كون الاسم مفعولاً بفعل مضمون يد له عليه المذكور كما في باب  
 الاخبار والتعريف والجواب انه منقوص بمثل وزيد فكبر وهو كثير  
 في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الغا  
 بالحقيقة داخله في الاسم اي هما يكن من بني فز يكن فكبر وانما خلقت  
 الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيداً فاضرب كذا في  
 مخرج الكتاب للساج والاقرب ان يقال اما مقدرة والفا فاجزائها  
 اذ قد تغرد ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان  
 لا ما خاصه جواز تقدم ما بعدها فاليفهم **قوله** وقد صرح في  
 المفتاح بان الغا للعطف على المحذوف على مفسر كون الغا  
 للعطف كون لا يظهر وايضا يارهبون او كذا في افادة الاختصاص  
 من اياك لغيد وان جعل المفسر متعلقاً بالمصدر على وجه المحي  
 لان العطف مقتضى للتغاير الشخص والاختصاص في شخص لا يقتضي  
 قوة الاختصاص في شخص جزاء اللهم الا ان تقتصر خصوصية الشخص في  
 الاختصاص الموكد **قوله** لان المعنى ان ارضي واسعه فان لم يخلصوا  
 العبادة الى اخره وفيه بحث اذكره الساج وهو انه يلزم منه  
 عطف الانشأ على الاخبار اذ قد صرح في بحث تفصيل الفعل  
 بالشرط ان الجزا ان كان انشأ فالحلة انشائية مع ان قوله  
 تعالى ان ارضي واسعه جملة اخبارية ونقل في جوابه عن بعض  
 الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ان ارضي واسعه  
 في معنى الانشأ وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا شك على انه  
 سبق انك ارجح بحوزة **قوله** واقم مقامه بلزوم القيام وهو  
 زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان  
 اما قامت مقامهما يكن من بني اذ قد علم من تقريرها هاتان  
 اما لم يقع الاموقع ارادة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب



بنا واقعة موقعها جميعا قلت سبني على المذهبين كما فصل بين  
 الحاجب في الايضاح **قوله** ولذا يقدم ويهدا يظهر انما اشار  
 اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فلما  
 الانسان اذا ما ابتلا نزيه فالكريم وفيه فيكون ربي الكريم من  
 ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل  
 بالمبتدأ ومفعول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الطرف  
 متعلقا بمقدور والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه  
 ربه فيكون الظرف حينئذ من شئمة اجزا المفصول به ولا يعد  
 امرا ثانيا كما في قوله اما احسان زيد الى العقد الحسن **قوله**  
 ولذا يقدم على الفاعل اجزا الحيز المفعول والظرف الى هذا التقديم  
 انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاعل بين جز في الجزا لا يتعلق  
 بتقديمه اغراض واما اذا كان فاعلا جزا ايضا فلا فيمتنع اما  
 زيد طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل فخر به الفاعل  
 الرضي وغيره عليه قوله اعلاه ويهدا يظهر الى اخره قوله **قوله**  
 ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص  
 اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده  
 في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المصنف واما  
 نحو مورد مندينا هم فلا يفيد الا التخصيص **قوله** انه لم يكن  
 عارفا بنبوت اصل الاكرام والادعائه منه بحيث لان هذا سبني على  
 كون العصري في كل واحد من السالين المذكورين اضافا بيانا لما  
 خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لان كون  
 البعصر منسبا على حال السام انما هو في الاضافا فكما صرحوا به  
 حينئذ لا يكون هذا التعليق نائبا للحقيقي اللهم الا ان يدعى  
 انه لا يفي بمتعلقات الفعل عليه الا لكسر الاضافا كما  
 ينبغي عند ظاهر قول المصنف سابقا وتقدم مفعوله وخبره  
 على

عليه لرد الخطا وان احتل بقاؤه على الاكثر **قوله** لم مجرد الاهتم  
 اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان  
 سلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الداعم ٧ سيما وقد قيل  
 لها هنا بالتبرك والاستغناء وذكر غيرهما واما الاهتمام الذي لم يثنى  
 اليه **قوله** الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي فانما  
 هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه نصب  
 العين **قوله** وان عليه **لحافظين** ان جعل عليه صلة  
 لحافظين فالتحليل ظاهر الا انه يبقى ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى  
 تقديمه وان جعل خبرا فالظاهر ان محل على التنظير دون التمثيل  
 ان الكلام هاهنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما  
 حقه التاخير مطلقا قد يفيد بعد التخصيص **قوله** لا يجوز فيه  
 اعتبار التخصيص في الحسن لا يقتضي في الصحة ولهذا حمل صاحب  
 الكشاف والتاخي قوله تعالى ثم احكم صلوه على التخصيص اي  
 لا صلوا الا احكم ويمكن جعل الآية الاولى ايضا على التخصيص ادعا  
 وبالسنة بتفريق ظلمهم عنهم بالنسبة الي ظلمهم انفسهم بمنزلة  
 العدم **قوله** لمراعاة حسن التلم الشيعي الصواب تسويل لفظ  
 الشيعي بالفاصل رعاية للادب **قوله** استشهد بما ذكره اي التبرير  
 الى اخره الظاهر من عبارة المصنف انما ذكره لتبرير الاستشهاد  
 والا لكان الانسب ان يقول وكذا قال ائمة التفسير وهو  
 ظاهر **قوله** اهتما ما بالمقدم سوا كان ذلك من جهة الاختصاص  
 او من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله ورا التخصيص كما لا يخفى فينتطبق  
 الدليل اعني قوله ٧ ثم يقدمون الى عي المدعي **قوله** وفيه نظر  
 وجهه على ما نقل عنه رحمه الله واسرار اليه فيما سبق اننا لانسلم ان القول  
 بالتقدم لرعاية القافية والفاصله فظا ليفيد مع الاختصاص  
 الاهتمام ولانه لو قيل قد رخصنا العار على موضوعه بالنقض ان



الحذرن ينبغي عن عدم الاعتداد بشأنه والتقدم بيني عنه فاجمع بينهما  
 كاجمع بين الذهب والنون **قوله** لانها اول سورة نزلت قال  
 الزهري اول ما نزلت اقوال في مالم يعلم وقيل اول سورة نزلت  
 هي المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث وفتوا بان اقرا اول  
 ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد سورة النون من الايات الفاتحة  
 اول ما نزل من الصور **قوله** فكان الامر بالقرأة ام دون تخصيصها  
 المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القرأة بغير اسمه حتى يقصد امره  
 وهو النصركذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل بام  
 الله لا اي ستر كما بام الله اذا لا يتصور منه عليه السلام التبرك بغير  
 اسمه بقاى فاما اذا جعله مفعولا كما توجه الشارح من ظاهر عبارة  
 المفتاح فلا اذ يتصور منه عليه السلام ان يكون مفعوله اسم المتكالي  
 وغيره علي ان فيه جئا لانك قد حكمتنا باعتبار حال السام انما  
 هو في النصركذا في فليجل النصرك علي الحقيقي فلا يحذر والهم الا  
 ان يتعين الاحتمال الذي اسرت الله من عدم تجي تقديم متعلقات  
 الفعل الا الاضائي **قوله** وهو مبني علي ان تعلق باسم  
 ركن الى اخره لا شك ان ادخال الباء الي ما هو مفعول بلا واسطة  
 دلالة علي التكويد والدوام امر نادرا لا يجس خرج التثنية علي ذلك  
 فلو جبه ها هنا ما ذكره الناصد المحشي وان كان فيه صرف عبارة للمفتاح  
 عن ظاهره في مواضع لان صرف عبارة السكائي عن ظاهر صرف  
 يسيرا باقتضا المقام احسن مما يباخرج الابهة علي امر نادرا فان الحقتين  
 من النجاة مفعول وقد اشار اليه بن هاشم في الباب الخامس من معنى البيت  
 وفي مواضع اخر **قوله** واليه للاستعانة او للاستعانة رجح الثاني  
 بكونه اكثر في الكلام من بالاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله تعالى  
 بمنزلة الالة التي لا تكون مفعوله بالان فليبه ترك التاديب

**قوله**

**قوله** اي اقرا القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت  
 لم يناسب هذا المفعول الذي فوره الهم الا ان يصير الي  
 الروايتين الا حريين في اول النازل وانت خير بان  
 الجمهور علي جواز تأخير البيان من وقت الخطاب وان لم يجز  
 تأخير من وقت الحاجة الاعتدالين بجواز تكليف المحال  
 فلا عيب في التقدم المذكور **قوله** ولا يبعد علي المذهب الصحيح  
 الخ اراد به مذهب الثاني فان اناج شافعي المذهب فلهذا  
 التوجيه مما يعزب اذا لم يكن التخصيص تابعا عن المقام بان  
 يحل علي الحقيقي علي ما ذكرته والا فان عمل التقدم علي التخصيص  
 الاضائي فقد عرفت ما فيه وان حمل مجرد الاهتمام بتوويل صح  
 الاله فهو لما هو ثابت عن المقام ففي ما ذكره الشارح تصديق  
 للمعاد فضلا عن عدم الاستبعاد **قوله** فالفاعل علي في نحو  
 ضربين بدغملا اعتراض عن نحو ضرب بغيره زيدا فان في هذا  
 مقتضيا للمعقول علي عن ذلك الاصل **قوله** والمفعول فمفعول  
 يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي جئا  
 اليه تعقلا ووجودا فاحتياجه الي الفاعل بخلاف الفاعل ولهذا  
 القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل علي المفعول مطلقا **قوله**  
 وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لان جز ومذلول الفعل هو  
 المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اسد من طلب لعينه  
 ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة علي ما هو مفعول بما ظاهرا  
 ثم المكان لان الاحتياج اليه اسد بخلاف العلة والمصاحبة كقيد  
 ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا عرض منه قليل  
 بخلاف المصاحبة وقيل تقدم المفعول به علي المفعول المطلق  
 واعلم انها ذكره الشارح ها هنا من عدة المناحي علي مذهب  
 الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج



استعملها واستقط المعنوية منه مع ان بن السراج اثبت كافي  
في كتب النحو **قوله** الاصل تقدم اللفظ لانه مع المعنوية  
كثير واحد فيكون بمنزلة الجزم التأكيد لكونه ارسخ في التابعين  
من البدل اذ هو مقصود بالمسبة دون متبوعه فانه في  
حكم المحي والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولاً بان  
البدل ليس بوصفا للعطف لفقدان شرط العطف حكماً وهو  
تقديم المعطوف عليه وهذا يتبين ان ما ذكره الشارح والشريف  
في توجيه قوله ناسي ليس واحد من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف  
والتأكيد والبيان موصفاً للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بنا  
على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بأي عبارة وبيل نحو  
المحبي زيد اي عنه او بل حسنه محل بحث والشك ان ما ذكره  
السكاكي من فوات شرط العطف حكماً وكون تقديم سلب زيد ثوب  
على تقديم العطف سلب وثوريم قايماً في العطف ببدل اي والثا هو  
ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلاً للعطف مطلقاً فان قلت مرادها  
الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان صح قائماً يصح في اي  
دون بل لتقييد المعنى عند اظهرها فالصواب لا يقتضيه على  
ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هذا وانما ادخل ادني قوله  
او البيان تنبيهها على ان عطف البيان مع البدل من واحد واحد  
حتى ان بعض النحاة لم يميزوا من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتها  
من واحد واحد لم يمتد في من التوابع حتى يقدم احدها عليه فكيف  
يصح ثم تقدم احدها على ما هو ماله المعنى قلت بل يمتد العطف بالكون  
المناظر عن الكل ثم يرد على ما ذكرته في قوله ثم المفعول بعد الا ان  
يبنى على الشاكلة او يتقدم هكذا ثم ذكر المفعول معه قائم **قوله**  
مراد المصنف بالاهمية هنا الخ فيه نظر لانه قد عطف  
عليه باو قوله اولاً في التاخير خلا لا ببيان المعنى او  
بالتناسب

بالتناسب وهذا العطف ياتي تلك الارادة الا ان يبين غاية  
يعتبرها في الافراد بالذكر **قوله** لتوهم انه من صله تكتم يمكن  
ان يقال تقديم صفة الثانية لانهما اهم والغاية فيها الخوان  
ايمانه مع كونه من ال فرعون مستبعد فافادتهم ته **قوله**  
وجعل السكاكي التقديم للعناية عبارة السكاكي هكذا والعناية  
الثامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشأن نوعان احدهما ان يكون  
الخ فالمنقسم الي قسمين في عبارته نفس العناية الا ان انقسمها  
الي القسمين يستتبع انقسام التقديم لاحدهما فلذا قال الشارح وجعل  
السكاكي التقديم للعناية نظراً ان في قوله احدهما ان يكون اصل  
ال كلام الى اخره مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا  
تتم منها فقد تقدم اللام اي اخذها لان يكون وقد حمل  
على المباعدة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع السامع فان  
قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذي بالحق لمعروف باللام قلت  
الاختزان عن المنكر المحض وذلك لان التثنية لمجموع قوله الاصل  
هذا التقديم ولا يقتضي للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المثال 2  
فلو كانتا تكثرين محضتين لوجد مقتضى للعدول عن التقديم  
وان كان اصلها التقديم ايضا لما في تولد في الدار رجل وجاني  
راكبار رجل وانما لم يتعرض للذكر المخصصة لان التخصيص جعلها  
في حكم المعروف **قوله** نصب عينك بضم النون وفتحها اي منقولة  
قدامها من نصبت التي اقيمت وجعلته نجاة عيني بحيث  
لا يغيب عنها كاني انظر اليه دايماً **قوله** لمن قال لك  
ما الذي تمني به الاولى ان لا تذكر الموصول ويقال ما يمتني  
حتى يكون ما مفعول تمني فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة  
للجواب بالفعلية على ما صرح به سييويه فيما اذا صنف اذ على  
تقديم ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدأ لان مفعول الصلة



لا يتقدم على الموصول لما مر هنا في الاصول جمعا **قوله** وتقدم المفعول  
 الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركا / الآية مبني على  
 ان الله مفعول بواجب اسطره قدم على الذي بلا واسطره اعني شركا  
 وانما صاب الجن بفعل مفعول عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا  
 شركا وهذا هو مختار السكاكي والقول المصور على ما حقق في شرح  
 المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول  
 اول لجعلوا وشركا مفعول الثاني ولله طرف لغو متعلق بشركا  
 فيجوز التمثيل بالآية على راي هو لا ايضا باعتبار ان الطرف المتعلق  
 بشركا قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل لله  
 مفعولا ثانيا او يجعل تقدمه على المفعول الاول اعني شركا  
 بان الاول يتقدم بحقق الناحية قلت جوزه الشريف وكذا ان كان  
 في شرح المفتاح وجعلوا من قبيل في الدار رجل لكن لقابل  
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقدم الفعل محصا كما  
 ان تقدم الخبر محصا على ان اعتبارا الاستداه والخبر به باطل  
 في الحال وكذلك قيل فذبيح النكوة المحضية اسم ان كما سواشارة  
 الخارج الى ذلك في قوله ان نسوا وشوة البيت **قوله** وتقدم الحال  
 اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت جملان  
 يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلق معرفة  
 بان يجعل للثبوت لا الحدوث وتكون اللام الدالة عليه حرف  
 لتدقيق لا اسم موصول كلبلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته  
 على ما مر من اشارة الى مثله او لتجعل اللام في الملا للبعد الذهني  
 فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال للموا اعتبارا للملا في حكم  
 النكرة لم يتبع الذين كفروا صفة له لا نقول ممنوع اذ له حظ في  
 التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة  
 المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت  
 ايضا

ايضا فيجمع صفة للنكرة قلت هذا الاختال بصريا لتطرا الى اصل  
 المقصود اذ لا ينفك ان المقصود الاصل هو الوصف بالكفر كما  
 في الآية الاولى فتقدم الوصف الاخرها هنا لعارض واما الحكم  
 بان قوله من قومه حال لا نظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرر  
 (مسوق للاخبار التوجيهية الغرض بينه وبين الانكار الايطالي ان  
 التوجيهي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله يلزم على ذلك  
 والابطال يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو اخاصنا  
 ربكم بالبينين واخذ من الملايكه انا ناكذا في معنى اللبيب **قوله**  
 فيمتنع ان يكون متعلق جعلوا الخ قد يقال لتعلق الانكار باحدا  
 باعتبار الاخر لا ياتي ان بلا عطف احد العليقين اصلا ومهما وان ثبت  
 فتأمل في قوله اعطيت دينارا ما بلا فان في اعطاء الدينار زيادة  
 سباهة تقتضي تقدمه وان كان لخصوصية المفعول الاول  
 دخل في تلك المتباهاة والحاكم هو الذوق قوله والحوار انه ليس  
 في كلامه رده بعض شرح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا  
 حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقعه عليها فيكون كل  
 واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما  
 نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة  
 لتقدمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقدم المقدم يجب  
 ان تكون مختصة به ونصيبته العين مشتركة بينهما كما  
 تحققت واقوله جعل السكاكي سبب التقدم كون المقدم من نفسه  
 نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن  
 وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما نصب العين  
 غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الخبر  
 وهذا لا ياتي في كون المقدم مفردا لكونه نصب العين باعتبار اخر  
 مقتضيا لتقدمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه



والمعترض بمنزلة عنه او عن فاجدته فان قلت الاهتمام الثاني  
من كون احد المعقولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقدير  
على مجرد المعقول بل على جميع اجزاء الكلام وانما يقتضي له الاهتمام  
الثاني باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاء قلت لا حجر  
في النضران العقلية الذوقية فليعتبر في تأخير المعقول  
الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل وليتظر في تقديمه  
على المعقول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور  
اصلا **قوله** وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور الخ منه مناقضة  
وهو ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيجب  
كوننا نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر اعني الدنيا في الاله  
اولي دمو في الاله الثاني لا يقال الاحتراز بوجوب كون  
تقدم احدهما وتأخر الاخر نصب العين لا نقول اذا ثبت  
ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما وكذا  
تأخر الاخر مقدما وليس كذلك ذلك ان تقول الموجب للتقدم  
هو كون الشيء نصب العين من جهة التقديم فتأمل **قوله**  
وان كان مناقضة في المثال لكنه حق قد تدفع المناقضة  
لان صاحب المفتاح لم يدعي انه مفهوم منه انها ما صححها بل قال  
لتوهم انه من صلة الدنيا والتقدم لدفع مثل هذا التوهم  
صحح وانت حير بان عبارة ابن من هذا الدفع فانه قال  
لا حتم ان يكون من صلة الدنيا واستتبع الامر في القائلين اهم  
قومه ام لا كفي ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادي تامل  
لا يكون سببا لاستتبع الامر على من له ادنى استعداد لان حاله  
كلام الله تعالى وبالحكمة العزيمية الدالة على ان قومه ليس  
صلة للدنيا اقوي من كثير من الغزاليين الحالية المحصية  
للاستعمال المجازية **قوله** وقد يجاب بانعتبيه اشار بطل  
قد

قد ابي منعه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعولات  
على البعض فقط وليس كذلك وبالحكمة لا يقطع عرق الاعتراض  
لاننا نكون جوابا عن قوله وجه الحبيب اعني دون سائر  
الامثلة من تقديم المبتدأ على الخبر ودي الحال على الحال  
ونظايرها **الباب الخامس في مباحث الدرس قوله يقال قصر**  
**المنع بكسر اللام** والمنع بفتحها هي الناقصة الحلوب **قوله** وفي  
الاصطلاح تخصيص شيء بشي بطريق معهود اما على الاطلاق او على  
سبيل الاضافة اي معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فتلا  
عني القصر قصر حقيقة اصطلاحية **قوله** اما ان يكون بحسب  
الحقيقة فنفس الاسرائي اخره الحقيقي هنا مقابل الاضافي كما  
صرح به فيتناول الادعاء وقد فسر بوجه اخرجه ظاهرا  
وكانه نظرا الى ان الحقيقي هو الاصل ولواريد القول والفتح لقليل  
ان تخصيص الشيء بالشيء اما بغيره عن جميع ما عداه او عن بعض وقد  
يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الاسرائي منها هو كذا حقيقة  
وادعائيتنا ول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه  
خلال المناد وسرانه اعتبارا حقيقي مقابل للاضافي دون المجازي  
مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما قد مضى  
الناصل المحي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اخرجه  
به هذا الناصل في شرحه للمفتاح وعمل تقسيم ارباب الاصطلاح على  
اعتبار اللغة غير يعيرون مع ان التعارض اطلاق الاضافي على نفسه  
دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر  
او الحصر والتخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل البيان استعملوا  
الاضافية المقيدة للحاصرة في مقابلة في مقابلة المطلقة ولاشا  
حجة في الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المنهاج لفظ القصر  
اللفظ التخصيص وكلام الشريف في لفظ التخصيص الاضافي قلت



يا أي هذه التفريقه قوله انما هي مقصدا او تخصيصا لقوله جداره  
 اي لقوله جدوى التصريح بالتقسيم قليل الغايده وقد يقال كيف  
 يكون قليل الجدوى وفيه دفع نوع خلاف المقصود وازالة  
 الغفلة الان في كيف استنبه الحال على صاحبها الايضاح بسبب اننا  
 ندرك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبه على قدم جريبات  
 الانتظام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه قابضة  
 عظيمة لها نفع في مواضع ومفيد الفهم في جداره راجع الى الحقيقي  
 والمعنى لم يصح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني كخبر  
 لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد  
 يستغنى وقسمه الاخر وان كان جائزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه  
 ان القصر الحقيقي الادعائى بقبوليه كثير في الكلام والقسم الثاني منه  
 موجود وفيه وان كان حقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا  
**قوله** وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة  
 السكاكي هكذا او حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند  
 السامع بوصف دون الثاني كقولك زيد شاعر لا يفهم لمن اعتقده شاعر  
 او مني وقوله زيد قائم لا فاعدا لم يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح  
 فقوله عند السامع ليظهر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر  
 به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا او مني الى قوله من غير ترجيح فان  
 مقوله عند السامع ليظهر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما  
 يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا او مني الى قوله من غير ترجيح  
 فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تروية اصلا **قوله**  
 مثل زيد شاعرا اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة  
 على الموصوف ويجوز ان يعذر لا غير شاعرا وهو حينئذ من قصر  
 الموصوف على الصفة وسيمر عليك استعمال لا غير في كلا القسمين  
 وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر  
 قصرا

دتها

نقوا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة **قوله** التي هي معنى قائم  
 بالغير ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لتضا  
 على العلم الى اخره فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة  
 ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية الدال باسم المدلول  
 او على حذف المضاف اي دال معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر  
 ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد  
 بها هنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشائعة **قوله**  
 تابع يدل على ذات ومعنى منها غير المشمول المراد بالذات ما يقوم  
 به غيره لا ما يقوم بنفسه والاخرج عن التعريف **النفث**  
 في نحو قوله المحبني هذا السعاد الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره  
 ان قلت فيورد النقص بالبدل فيا عجبي زيد حسنة لانه يصدق  
 على الحسن بانه ذات حيث يقوم به العزمية مثلا وان معنى حيث  
 يقوم بموصوفه قلت لفظ منها يدل على وجوب التخابر بين الذات  
 والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على  
 المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت  
 ما ذكرت دلالة الترابية غير معتبرة بها نحن فيه فان قلت للفرق  
 غير منعكس لخروج الوصف فيه جبا التوهم المحققون اذ المعنى المدلول  
 به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير التعريف  
 ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشتد فرد من افراد المتبع  
 والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيها ذكرته غيره فانه بمعنى عدم  
 التفريق وهذا المعنى الثاني وان توهم الرجاء والمبرد كونه  
 مدلول التاكيد الثاني في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون  
 الا ان الشارع رده في بحث التاكيد **قوله** وكذا بين النفث والصف  
 الخ قال الفاضل الحنفي واما الفرق بين معنى المعنوية  
 فالظاهر هو المباينة الحكيمة اذ المعنى الاول هو نفس الامر



التأيم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات مامع انتساب ذلك  
 الاسرائيلية كالتأيم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنى المعنوية  
 على ما يتبادر من تعريضها كانت المباني ظاهرة ٧ لما ذكره القائل  
 بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ  
 وان حمل او او معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع  
 كانت النسبتان على ما ذكره لكن ينبغي ان يشار الى الحد في الموصوف  
 من عبارة المعنى بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال على نفس الامر  
 التأيم بالغير والمعنى الثاني هو دال على ذات مامع انتساب ذلك  
 الاسرائيلية بنى فيه بحث وهو ان اللفظ العارض مثلا يصدق عليه  
 انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار  
 معنى هو المقصود فقد صادف فيه معنى المعنوية فالمعنى  
 بينهما العموم من وجه فواجه الحكم بالمباني ولا يخفى ان اعتبار  
 قيد فقط في الاول من معنى المعنوية تعسف لا يشار اليه  
 بلا ضرورة فتأمل في جوابه **قوله** والاول انشأ ان اعتبار  
 المعنى الثاني في محل ما زيد الا يعيتم او قام وغير ذلك من صيغ  
 الاحمال يجوز الي ان يقال تقديره الا كما بما وان المقصود عليه فهم  
 التأيم لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف **قوله** من فصول الموصوف  
 على الصفة سبني على ان التأويل في جانب المقصود عليه هاهنا  
 هو الظاهر لكونه خبرا وقد عكس ويجوز التأويل في جانب  
 المقصود على معنى قصر الجواب على زيد وكون زيد في خبرك والناحية  
 على الساج مجتهد يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو  
 عن تكلف **قوله** ليتعذرا عاقله المتكلم بها لا لكن لما حتى يتوهم  
 عليه امكن الا عاقله الاجماليه وكفايتها في العصر كما في ليس  
 في الدار الا زيد بل لان الصفات امور حقيقة مخصوصا بنفسه  
 فلا يقع من العاقل الى المتخري لصدق البات واحدة منها وتفي

ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالجسم حاكم  
**قوله** الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث ٧ من  
 الصفات الوجودية ما يستلزم تقييد احداهما عن الاخرى  
 كحركة الجسم وسكونه فيلزم ذلك الحال فقلنا فلينقل **قوله**  
 نحو ما في الدار الا زيد الخ فيه بحث ٧ قصر الكون في الدار على  
 زيدا ما هو انما هو بالمعنى الي باي افراد الان ضرورة تحقق  
 الهوايل الاسطوانة فيه فيقول الي العصر العبر الحقيقي فالكا  
 لا التمثيل ان يقال ٧ واجبه بالذات الا الله فان قيل المتعديس  
 في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد ٧ المتعديس الاسما  
 المنزع من جنس المستغني منه وبكفي في كون هذا القصر حقيقيا  
 انتفا الكون في الدار عن جميع من سوي زيد من افراد الاسناد  
 قلنا مجتهد بتحقيق قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا  
 في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذا انتقد بر ما هذا الثوب  
 بلونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفا سائر انواع  
 اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه انه قد ادعى سابقا  
 ايضا هذا النوع من القصر الى الحال **قوله** اي بالثاني ارفع  
 الخبر الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الناصل المحي بد الى مطلق  
 القصر اصح واسمحل اذا لا مانع من اعتبار القصر الادعائي الاضائي  
 الالم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغا وان جاروا فادعلا  
**قوله** متجاوزا صفة اخرى إشارة الي ان دون وقع حالا وزوا  
 الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الثاني على وهو  
 المخصص نانه مراد بحسب المعين فهو في قوة المفعول واما  
 مكانها فليقل فقليل حال ومعناه حال كونهما مكان اخري وفي  
 شرح المنهاج بشرط انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعه  
 فيمكن مثله اخري واحدت كانت او اكثر **قوله** ادني مكان

هر



من اني الجار متعلق بادي باعتبار اصل المعنى كما يقال  
دني منه وقرب منه لا باعتبار المعنى المعنى التفضيلي  
فلا يلزم استعلاء الفعل التفضيل بالاصناف وما **قوله**  
ولغايل ان قوله الخ يمكن ان يجاب بلك المراد هو  
الثق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد هنا ما لا  
يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كان  
يراد به اعم من الواحد والاثني والجمع لكن لا الى ما هنا يد  
له حتى يتناول الحقيقي ولما لم يكن المصنف يصدر التعوي  
كاسية كذا الشارح الآن لم يبال بهذا العذر منصرف الكلام عن  
الظاهر **قوله** فان قلت تخصيص امرا لم حاصل هذا الكلام  
كما حقه الزيد ان التخصيص بالمعنى الذي ذكره نحوه غير واقع لانه  
على ما يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن  
جميع الاعيان الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس  
تعريفا للتوحيح المحصور ذلك الجبني منه اللهم الا ان يقال تلك  
فا عدة المغول ولا يلزم لرافق القاعدتين هذا ذلك ان  
نقول نقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت  
هذا الاقتضا الخ وذلك بان نقول المصنف او مكانا بعد  
قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد مخاطب عكس  
الحكم او تجوز الامرين كما سيخرج به الشارح في النظر الاتي  
في الصفحة الثانية فوحي دون اخري بهذه القرينة هو التجاوز  
بحسب اعتقاد مخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لعدم  
وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من  
دون اخري او مكانا وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت  
الاقتضا وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا الجب  
الفصل المحي فان قلت لو استقيده ملاحظه حاله الخطاب  
كما ذكر

ما ذكره في قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل  
نفسه كما لذلك المستفاد الضمني لبي ان يقال القصر الحقيقي  
الادعائي داخل فيه لان حال الخطاب قد يعتبر فيه كما استشير  
اليه **قوله** قلت هذا الاقتضا مختصرا الخ وما ينبغي ان يفهم  
انه لا ينصرف القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او  
يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده  
منجا وشاعرا مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من  
الشعر والتجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الشاعر بنا على  
ظنه خطأ او صوابا وسند قوله بقالي ان اسم الاتكذبون  
كما يشير اليه الفاضل المحي الا ان هذا القسم لغة لم يتغير  
له **قوله** وهذا القسم لا يجري الى اخره بعد المدعي عدم جوبانه  
فيه على الاطلاق وبالكيفية التي جميع اقسامه والا فالدليل  
المذكور اعني قوله اذا قلنا قل لا يعتقد الخ لا يرد على عدم  
جوبانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد  
المذكور فتجوزي الاقسام المذكورة **قوله** بين ذلك اي بين  
الاضافات بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاضافات  
بتلك الصفة الواحدة **قوله** والمخاطب بالاول كون الخطاب كذلك  
ليس معتبرا في مفهوم القصر بل لغو شرط الاستعمال بحسب الغالب  
**قوله** ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني  
اما من يعتقد العكس واما من يشاوي غيره الامران ولو لا عبارة  
الايضاح لا يمكن توجيه عبارة التخصيص بان قوله او ساويا  
يعطوف على ما قبله بحسب المعنى كما نرى قبل الخطاب في  
التسوية من اعتقاد الامرين لذلك او ساويا عنده **قوله**  
ويسمى قصر التعيين فان قلت اذا اعتقد الخطابان زيادا  
فانهم وان له وصفا اخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين



احدهما فقلت له ما زلت ٧/ كانت ففردا جتمع فيه تعيين احد  
 المتساويين وقطع الشكره ايضا فمن اي الانقسام العنصر هذا  
 قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ في الشكره بيني  
 ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشكره  
 بين الغيام واحد الوصفين ٧ بينه وبين وصف منهما معنى **قوله**  
 وقد اظا لهر لا مرفع له قد يتعذر عنه بانه لما كان معنى الساتر  
 المستعمل في قصر التعيين مخبر عن احد الامرين ٧ يجوز الامرين معا  
 كان المناسب ادراج قصر التعيين فيها بدرجة فيه قصر القلب لان  
 فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه المكان  
 ٧ فيها يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقده  
 الشكره وهو ما استعمل فيه لفظه دون لان المناسب ٧ اعتقاد  
 الشكره مخبر عن الامرين وهو ما ههنا مفقود ٧ يجوز احدهما الذي  
 الذي هو الموجود فليتل **قوله** وغاية ما يمكن قد اشرنا فيها  
 سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التخصيص بما يفيد هذا المعنى  
 بتوجيه اخر ايضا لكن عبارة الادراج ايضاً لا يمكن كلا التوجيهين  
 كما تحققت الا ان يظهر مثل هذا التمثل في عبارته ايضا فتأمل  
**وقد يقال** ايضا لما كان الاعتبار المكانية في قصر التعيين خفياً  
 واعتباراً سردياً اخر جلياً مذكور في كتب القوم حتى البيان  
 بادخال قصر التعيين في القسم المثل على المكانية وشرط قصر الوصف  
 على الصفة افراد ان هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على  
 الموصوف افراد اعدم ثنائ الادصافين اذ لو كان الوصف عاماً  
 لا يصح قيامه بمحدد لم يأت اعتقاد المخاطب بشبهة لموصوفين  
 وليزده لم يتعوضوا **قوله** وقلبا تحقق توافيقها هذا  
 من قبيل العطف على محمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المحرر  
 والاخص بجزء مطلقاً **قوله** وايضا يخرج الى اجزاء قبل اشتراط الثاني

الوصفين في قصر القلب انما هو الكثر لا كفي وقوله ليكون اثباتها  
 الحاضرة معناه ان الاصل ذلك لان الاستقرار الصحيح يشهد بوقوع  
 في الوصفين المتتافعين الكثر وقيل ايضا انما اشترط الثاني •  
 لتكمين الاستدلال من احد جزئي العنصر وهو مجرد الاثبات  
 مع قطع النظر من جزئية الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة  
 الاخرى خصوصاً اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قوله  
 تخبرني ان فان النفي فيه حتى واثبات صريح شرط الثاني ليثبت  
 في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واكد فبذل ما فائدة  
 الجزء الاخر للعنصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب  
 بانه للتمتبه عيار دحظا المخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى **قوله**  
 بل بيا بال لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد  
 المخاطب اجتماعهما في الثاني ليكون اثباتها مستغنياً عن غيرها  
 فقد اطلق الشرط في الموصفين وساق الكلام على وثيرة واحدة  
 لحد احدهما على شرط الصم والاخر شرط الحسن تعسف ظاهر **قوله**  
 بان لا يجمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقدا المخاطب  
 عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من الثاني الاعتقادي اذ لا وجه  
 لهذا الشرط اصلاً وهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الى اخره  
 ويندفع التعسف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد الثاني  
**قوله** وتقرين المسند انما هو خبر في المسند بالذكر كقوله  
 مع ان تقرين المسند اليه ايضا يفيد القصر بوطية لقوله  
 مع التعرض لحما فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق افاضة  
 تقرين المسند اليه للمقصر بل ذكره اثار فلا يصح ان يقال  
 انما ترك المصنف ذكرها هنا لتعرضه له فيما سبق **قوله** فكانهم  
 جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور  
 ها هنا اربعة والمراد ان الاختصاص على تلك الابعة في الذكر احدا



ان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق  
 من هذه الاربعة لا غيرها واما لانها طريق عاملة له **قوله**  
 لكنهما لهما غير المسند اليه والمسند كالطريق المذكورة ها  
 وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند  
 اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان  
 قد علم في الباب السابع فهو لا يصلح كلكة لا عادة لا كره و  
 الاولى ان يقال ذكره تمهيدا للبيان احكام له غير مذكورة فيما  
 سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين  
 هاهنا **قوله** منها العطف قدمه على الطرق الثلاث  
 الباقية لان النفي والاشارة فيه مخرج بخلاف غيره فان  
 النفي هناك صهي ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واقر التقديم  
 عن الكل لان دلالة على القصر ذوقه لا وضعه وهاهنا  
 بحث وهو انه قال في معنى اللبيب قد يمنع العطف على  
 اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن اوبل قاعدا لان  
 ان العطف على اللفظ اعمال مالم في الوجه وفي العطف على المحل  
 اعتبارا لا ابتداء مع زواله بدو قول الناس قالوا الصواب الرفع  
 على اصحابه يستدي فتد بل ليست بعاطفة وانما هي حروف ابتداء  
 فلا معنى لجعل ما زيد كأنها بدل شاعر من قبيل القصر بالعطف  
 اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع  
 بعد النزول عن اعتبار عطف الجملة بالتزام بالتزام العطف  
 على المحل وزوال الانتداء بدو قول الناس لا يصح عند بعض اللغويين  
 وهذا يجوز والعطف على محل اسم ان بعد صهي الخبر كما سبق  
 كما سبق في اوائل احوال المسند والسبب ايضا خفصة في معنى  
 اللبيب **قوله** وقلبا زيد قائم لا نقاد اقتصاره على التقرير  
 ربما نوحهم عدم خبرا في طريق العطف في قصر التقيين لكن

المعروف

المعروف من دلائل الاعجاز خبرياته فيه فالأقتصار لما سيصرح  
 به الثالث **قوله** فله طريق القصر دلالة على هذا المعنى فيه  
 منع كجوان ان يستعمل الطريق لقصر التقيين ولا اعتقاد عكس  
 حينئذ اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب  
 يعتقد بنبوت النبي او يجوز وبالعقريه يتعين حاله **قوله**  
 وقد اجتمع النجاة الى اخره كأنه يريد اجماع الكثر من الاولين  
 عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال  
 ابو علي ان قوما جاوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره  
**قوله** اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العامة يعني  
 انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بنا على ضعفها  
 كما تقر في كتب النحويين المتقدم اذا لم يعمل ايضا لما عند المحار  
 بين فلان اصلها العمل وان جان ان لا عمل لما منع مثل الفضل بان وعندها  
 ناجري حكمها في جميع موارد ها على ما هو حكمها في اصلها طرد الالباب  
 واما عند بني عجم فلا نهان وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها  
 للغة العامة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة **قوله** فان مثالا  
 لا واحد يصلح لهما قد اشترتا فيما سبق الى ان النحوي لا يقتضي اشتراط  
 الشرطين في قصر الصفة افراد وقلبا الا ان عدم الاشتراط للغة  
**قوله** كقولك في قصرة افراد اما زيد الاشاعرا علم ان النحوي  
 صرح في موضع من دلائل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قام لعصر القلب  
 لا يقتصر الافراد ومن هاهنا نوح بعضهم ان النفي والاشارة  
 مطلقا مخصوص عند بني بقصر القلب وليس الامر كما نوح بل  
 النحوي صرح فينبيل ذلك الكلام نجية لكل من القصرين واما في  
 لقصر الافراد في المثال المذكور لم يخصص ذلك المثال  
 وصرح ان النفي فيه عرفا ما يباقي القيام من الاوصاف مثل الاصطفا  
 والاشكال ونحوها لا مثل السواد والكتابة ونحوها فلم يتحقق

ع



شرط مقصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والي هذا الدقة ذكرته  
 اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظم فنبه  
**قوله** ومنها انما الموجه المحصر في انما بالكسر قايما في انما بالنسخ  
 فمن قال سبب افادة انما المحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في  
 انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي تركبه  
 قال به في انما ايضا لذلك ومن هاهنا صح للزحوشي ان انما قتل بالنسخ  
 تعيد المحصر كأنما وقد اجتمع في قوله تعالى قتل انما يوحى الي انما اللهم  
 اله واحد فالاولي لغرض الصفة على الموصوف والثانية بالتعكس وقول  
 ابي حيان هذا في انفراد به الزحوشي مردود بما ذكرنا وقوله  
 ان دعوي المحصر هاهنا باطل لا يقتضيه انما لم يوح اليه غير  
 التوحيد مردود ايضا بانه حصر اصافي او خطابا لبني صلي الله  
 عليه وسلم انما فالمعنى ما اوحى في الربوبية الا التوحيد ١٧ **اشرا**  
**قوله** دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد في دلالة عنده على مقصر الافراد  
 لا في دلالة على مقصر التعيين **قوله** وذلك لان لا تدخل الاعمال  
 الاسم ان قلت ما الكافة حروف فكيف دخل عليها ان على المذهب الصحيح  
 قلت هي زائدة فلم تدخل في الحقيقة الاعلى ما بعد ها بخلاف  
 الثانية قال الناضل المحشي وايضا يلزم تجوز اعمال ان اذ لم تكن  
 عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فما  
 المانع من اعمال حروف التي يجوز انما زيد قايما على لغة غير بني نعيم  
 وفي بعض النسخ على لغة بني نعيم وهو مسمى القلم فان العمل لغة  
 اهل الحجاز بل خلاف وقد يقال عليه المانع من عمله ما انه ليس  
 بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا بعينه ما ذكره  
 المحشي بقوله ويمنع هذا بانتفاض انني بمعنى قتال **قوله**  
 وحرم سبنا للفاعل الظاهر ان سبنا محال من المعطوف على  
 خبر المبتدا ويجوز تعدد يكون صفات اليه حرم ليكون هاجزا

**قوله** اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر الي اخره واما المصير الي  
 حذفه كما في محلا وحذف خبر المفعول العائد الي الموصول وجعل  
 انصاف المسند بتقدير اعني او على البدل به من اسم ان اي ان  
 الذي حرره الله عليكم الميمنة ثابت فتعسف لا يها راليه مع  
 وضوح الوجه الصحيح **قوله** لان ما فيها موصولة الي واما جعله  
 من قبل انما تخمى انا بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باخيار ضمير  
 محذوف عائد الي المبتدا المقد رتبة ففبه تكلف مستغنى عنه  
 بوضوح الوجه الصحيح **قوله** نحو المطلق زيد او زيد المطلق  
 ذكر المثال الثاني استطراد في المقصود هو الاول فان المطلق زيد  
 والذي انطلق زيد واحد في المال **قوله** لكننا نقول جعلها موصولة  
 الي اخره اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم كتابه ما الموصولة  
 الانفصال ولهذا اختار السارح في شرح الكافي كون ما في الآية كافة  
 وان خير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل  
 هو سنة تتبع وكف فيه من اشيا خارجة عن قياس الخط المصطلح  
 كما اشار اليه القاض في تفسيره واخرال عن ان نهران وجه الموصولة  
 فوكبه فالجمل عليه اولى **قوله** ونقول النخاة انما الاثبات  
 الي اخره لا يخفى ان قول النخاة انما يدل على وجود معنى المقصر  
 في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي يستلها  
 السارح عنه علي بن عيسى الرضي انما هي مناسبة افادتها القفر  
 لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى  
 المقصر انما هو لتضمنها معنى ما والا في يدل على وجود الاول يدل  
 على وجود الثاني وكذا ما هو مناسب لذلك مناسب لهذا مما مل  
**قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة ٢ منه كان  
 يصح الي اخره هذا مبني على ما ذهب عليه بن مالك من ان الضرورة  
 الشعرية عبارة عما لا سند وحقه للشاعر عنه ورده الدمايني



في معنى اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دأما و  
 لان الشعر اذ هو على تعبير التراكيب والاثبات بالاساليب  
 المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا سند ووجه كم عنه ثم قال  
 والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال اني ما لم ترد الا في الشعر  
 سواء كان للشاعر عنه سند ووجه أم لا **قوله** علي ان انا تاكيد  
 فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف او مثلي علي المستتر في ادفع  
 مع انه لا يصح ادفع مثلي قلت كما يجوز عطف روجه علي  
 ضمرا لمخاطب في قوله اسكن انت وزوجك الجنة مع انه  
 لا يصح اسكن زوجك وخلاصة انه يعتبر في التواني مالا  
 يعتبر في الاوائل وان شئت فاعتبر قوله لم ضربتني هند  
 وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد علي ان حذف الفعل وجعل  
 العطف في مثله من قبيل عطفه الجمله بان يقدرا او  
 يدافع مثلي ساعا **قوله** لان قوله انا الزايد دليل علي  
 ان الفرقان الخ يعني انه يدل علي كون المكملم مخبرا عنه  
 في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا عنه  
 فلا يستحسن **قوله** في العدول عن لفظ من الي لفظ ما قد يوهم  
 ذلك بان المراد والوصف او ان قويا يدافع انا كما اشار اليه  
 اليه صاحب الكشاف ما ات بسورة التافرين وغيرها  
**قوله** اسلم ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنقوع  
 بعد اهله في سره للمفتاح ان الاصل الاتصال اخطى  
 حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان  
 مجموع الا انا يقتضي معنى لا غيري فيجوز اسناد يدافع  
 اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدها ايضا  
**قوله** باعمال الصفة الواقعة بعد اذ لا احتمال  
 اعتماد علي شي سوي النبي **قوله** عن علي بن عبيد الربيعي

هو

هو من الكا برحاة بعد اذ منسوب الي قبيلة ربيعة كمن  
 في حنيفه **قوله** وذلك لان قوله زيد حيا لا عمرو فان قلت  
 ما ذكر من الاثبات الصريح والمعنى انما يظهر في صورة العطف  
 دون قولك ما شاعرا لا زيد ونحيمي انا قلت تصحيح المناسبة  
 بكنية بعض الصور **قوله** اي تقدم ما حقه التاخير سواء بقي  
 بعد التقديم على حاله كما في زيد اضربت او لا كما في انا لفتيتك  
 كذا في سره للمفتاح وهذا ظاهر علي فانون السكا في حيث  
 حيث يعتبر في التخصيص كوان في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه  
 الا انه غير ظاهر علي راي المصنف فان تقدم المسند اليه  
 يفيد القصر عنده وان من قبيل القار فتقيد التقديم  
 يكون ما حقه التاخير غير مناسب ها هنا الا ان يني علي  
 الا عم الاغلب **قوله** يجب ان يكون حاكما مستويا الي اخره  
 قد سبق من اشارة الي ان هذا الوجوب بالنظر الي الاغلب  
 وان كان في القصر الاضائي قال السارح في سره للمفتاح هذه  
 اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير  
 بمعنى ان المخاطب لو كان ممن يجوز عليه الخطا لكان كذلك لا بطلان  
 التحقيق لامتناعه في مثل اياك لعبد و اياك لشعبي **قوله**  
 الصراط المستقيم وفيه نظرا لان المثال المذكور من قبيل القصر  
 الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولي في التمثيل قوله  
 حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه  
 فصر قلب اضائي **قوله** والخطا بخير كل منهما علي التساوي قال  
 الناضل المحي ان كان التجويز عبارة عن تردة وتشكيكه  
 فيهما وكذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا بل انكر  
 بنيان الحكم لانه يقتضي وجهان احدا الطريقين المنا في التشكيك وفيه  
 بحث لانه مبني ما نحن فيه علي امور العرفية والصواب والخطا

ل



لا يختصان الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال  
 الاساسة الى من يحسن اليك خطا والاحسان الى المحتاج صواب  
 ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا  
 احكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشا  
 متضمن بالخطا مع انه لا حكم في الانشا بالمعنى المعبرها هنا فالأول  
 ان يقال في رد هذا الشق نقض الرد عند عدم الدليل  
 المعين لاحد الطرفين ففعل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد ان  
 يقال لاحد الطرفين ففعل لا يوصف بالخطا بل لا الخطا حينئذ  
 عدم التردد **قوله** زيد يعلم النحو لا غير حكمي صاحب القاموس  
 عن السيراني ان الحذف انما يستعمل اذا كان الاو غير بعد ليس  
 ولو كان مكانا غيرهما من الفاظ الجوز لم يجز الحذف ولا يجاوز  
 ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك بن هشام وحكم في معنى اللبيب  
 بان قولهم لا غير حكمي وانما رآه يجوز فقد حكمي بن الحاجب  
 لا غير وتبعه على ذلك كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس  
 غير واشد الامام جمال الدين بن مالك رحمه الله في باب القسم  
 من شرح الشهيد مستشهد على جوارزه جوابا به لتجوا عمد قوربا  
 ا من عمل اسلفت لا غير لئلا وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد  
 عرفي كامل **قوله** والمسطور في كلام بعض النحاة الى اخره ايراد  
 على المصنف حيث عددها من طرق العطف والمراد ببعض  
 النحاة الى اخره ايراد على المصنف حيث عددها هو انفاض  
 النقص **قوله** واجيب بان ترك النص الى الاحتجاج ما في هذا الجواب  
 هناك التكليف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى  
 النهم من اقتضا كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والنفي  
 في طريق العطف كون العطف موصولا والاصل متروكا لكنه  
 اهون من حمل كلام السكاكي على العناد فان قلت ابي حاجة  
 الى هذا

الى هذا التكليف فلم يجعل ايراد المثال المذكور اسارة الى  
 ان يقدم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي و  
 سئنا ايضا كراهة الاطناب وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت  
 الكلام في طريق العطف لا غير لغيره الخفاضة للطرق الثلاثة  
 الاخيرة واعلم ان كلمة غيره ليس غير في محل النص عند الخبر  
 على انه خبر ليس واسمه ضمير لا يظهر وتقديره ليس معلومة  
 غير النحوي في موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره  
 محذوف والتقدير ليس غير الخبر معلومه **قوله** وفي الثلاثة  
 الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل منها والكثير  
 الرابع هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما  
 سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيد ضرب وما  
 ان قلت اذا المقصود به قصد الفعل على غير المذكور لا قصر  
 عدم الفعل على المذكور كما هو الحق ويكون النص بما  
 ينفي لا بما يثبت **قوله** لان الحكم يختص بلادون بل فيه  
 ساحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير  
 مختص بها كما تشعر به العبارة **قوله** ٢ هنا موصوغة لان  
 تنفي بها ما اوجبه المتنوع فان قلت هذا الموصوغة له  
 لا يتأني في قولك زيد قائم لا قاعد ٢ ان المثبت هو القيام  
 والنفي هو العقود فلم يجد مورد الايجاب والسلب على ما  
 خلاف الوضوح مع شيوعه قلت بل وادعى الوضوح والمثبت  
 في المثال المذكور المتنوع اعني قائم هو الاسناد اليه وهو  
 المنفي عن قاعد **قوله** فكان الاحسن ان يصرح الى اخره  
 اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها  
 مما يجانس غيره فقوله المصنف بغيرها يتبادر من  
 ساير كلمات النفي لكن الاحسن هو المصريح فانهم مناداه



غير ما ذكره الشريف **قوله** فتعوله بغيرها الخ يعني ان ضمير غيرها  
ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتي يتوهم ان يجوز ان يكون  
منفيا قبلها بلا العاطفة الاضري بل الى العاطفة المحصورة  
التي اوردتها على كلامك ونعت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن  
لشيء ان يهدى الى المحصورة قبل ان يرادها **قوله** على ان يكون الثاني  
تاكيدا منه نظرا لانه اذا كان تأكيدا لم يكن عطفا والكلام  
فيه المهم الا ان يقال انه تأكيدا للثاني في عطف الاول  
**قوله** احسن بين الفاضل المحسني وجده الاحسنه وظهر بما ذكره  
ضعف قول السارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان قولهم  
هو يا قتيبي لا عري وفيه احتمال التخصيص والتقوي على السوا  
**قوله** فيقال انما ان عبي لا قتيبي فان قلت عند اجتماع الطرفين  
او اكثر الى انهما تنسب افادة العنصر قلت الى الاسبق او الاخر  
ففي مثل انما جاني زيد لا عري والى انما والعاطفة حينئذ  
موكدة لذلك العنصر وفي مثل زيد اضربت عري الى التدرج  
وفي مثل انما زيد اضربت وانما عبي انما الى التقديم حتي يكون  
زيد هو المعصود عليه وعبي لا ان التقديم اقوي كذا  
في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان العنصر في انما عبي انما مستقلا  
من انما ووافق السارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح  
المفتاح **قوله** غير موضح به فان قلت كيف جاز قولك  
ما جاني زيد ولا عري مع تقدم النفي المصريح به قلت الكلام في  
العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان حرف  
العطف لا يدخل بعضها على بعض **قوله** ويمتنع من الدلالة  
وانما احدا لا وهو يقول ذلك وقد وجد في اكثر النسخ حرا الاستثنا  
في الموضعين اعني الا الله والا وهو قد حط عليها في النسخة  
المصححة من نسخة السارح وهو الوجه المناسب للسياق

اذ لا يجني ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما قالاه  
مستدركا فقلعا الا ان يقال جازي بها على سبيل التاكيد ان كان  
الاستعمال لا يا با على ان فيه حينئذ منا فتشده ظاهرة  
وهي ان لوقوع الامر حابها لم لم يجعل النفي في حكم المصريح  
به فيجوز زيادة من ووقوع احدا كما جعل النفي في حكم  
المصريح به في قولنا الى زيد الا القيام لا القعود حتي امتنع  
كما سياتي الا ان **قوله** تشرط اظهر كلامهم يقتضي جواز الازدواج  
انما قال تشرط اظهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا  
او ناكذا **قوله** لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص مع  
ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون  
المخاطب جاهلا او منكرا ويحصل الفائدة لذلك وغاية ما  
يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة  
فيه فيمكن ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالوصف في نفسه  
وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة  
عليه كان غايته في افادة الاختصاص فلا فائدة في نفي النفي  
بلا العاطفة وانما اذا النفي احدا الامر فغيبه فائدة في الترتيب  
ظاهر فتأمل **قوله** الامن يسمع او يعقل فيه اشارة الى ان المراد  
بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت  
فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احدا فالفائدة في اللفظ الخبر  
والعنصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بالخطا وبالجملة  
الاشكال الذي يسبب ردة السارح على ما نقله المصنف من دلائل  
الاعجاز واردها هنا قلت اما العنصر فحق في لا يقتضي ما  
ذكر واما نفس الالتفات فله بطريق التنزيل لا اعتبارات  
خطابية وحمل انما في جميع مواضع التنزيل بعيد كل البعد  
ولذا هو كلام الشيخ بوجه اخر **قوله** فكان دلالة على العنصر



اصنع من انما اعترض عليه باننا نقض لما ذكره في شرح  
المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوي من دلالة انما  
حيث حكم فان المعيد له في قولنا انما زيد اضرب هو التقدير  
على ما نقلناه انما وقد يلفظ بين كلاميه بان يكللها ضمنا  
من وجه وقوة من اخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالة  
على القصر بحسب الوضع خلاف التقديم وفي التقديم باعتبار  
ان القصر يفهم منه بالزق السلم وهو ادخل في البلاغة  
اول عدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خير بان  
كلامها اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه  
اعني تعيين اسناد القصر في انما زيد اضرب الى التقديم  
فان قلب قوة التقديم باعتبار ان كما اسرنا اليه فيصم وجهها  
للمزجيم اساده اليه قلت فلا يتم ما ذكره ها هنا من قوله  
ولم يذكر هذا الشرط على ان جعل الاسناد الى الزق سببا  
للقوة نارة والاسناد الى الوضع سببا اخري لا يخلو عن  
نقص فتأمل **قوله** انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر  
في الصحاح المسيطر والمسيطر المسلط على التي يشرق عليه  
ويتبعها حواله ويكتب عمله واصله من السطر **قوله** وفيه  
بحث لان الكلام في النبي بلا العاطفة الخ قد جاب عنه بان  
انما حصل الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم نعم ولهذا قال  
لحران النبي فيما يحكي فيه النبي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل  
ثم انه مع تقدم ذكر النبي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر  
في دلائل الاعجاز **قوله** مما يجهد الخطاب وينكره ان قلت  
جهد الخطاب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص  
الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانحصار  
لان المراد به الامتياز التام والاصرار كما يظهر من تحقيق كلام

البني **قوله** فكان مراد البني ان يبيح الي اخره من نظري دلائل  
الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق  
كلامه على ما ذكره الخارج لا يكاد يصح **قوله** او قلها نحو ان  
انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصرا فزاد كما لا يخفى وذكر  
تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل المتروك الا ان الاول  
الظهر **قوله** ولا متكونين لذلك ينبغي ان يزداد قيد اخر وهو  
والتكلم كما نرى عالمي بعدم جعل الخطابين لان اعتبار الترتيب  
انما يصح بعد علمهم بذلك **قوله** واما انما انما بطريق القصر  
فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصيرة قصر  
انفسهم البشرية بل انما اثبت بها ملتبسا بطريق العقور وصورته  
نقصا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن  
احدا القصر على ظاهره بان يقال قصر القصة الدرس على  
البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انهم ينصرون على البشرية  
لا يتعدونها الى الملايكة فلم يتم رسالان الملايكة لازمة للرسالة  
كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملكه وانتفا اللازم يستلزم  
انتفا المزوم والرسول عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية  
لا يتعدونها الى الملايكة فكيف شعوا لزوم الملايكة للرسالة  
حيث قالوا ولكن الله يملك على من يشاء من عباده فتأمل **قوله** ان انتم  
الا بشر مثلنا لفظ ان ها هنا في قوله ان انتم الا بشر فنصر قلبه  
سهمون فلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس ما انتم لان انتم **قوله**  
على ان قطعهم اي قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مسترددين فقيل  
يقال فلان مسترددين الصدق والكذب عند اي انما مسترد  
ن صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحكي فغنى كلام  
الخارج ان غاية امرهم ان يكونوا مسترددين بين الصدق والكذب  
عند انفسهم كما مسترددين بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر



حال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورد الفاضل المحشي من  
 لزوم ركاكه المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة  
 اعني كما هو ظاهر الى اخره شكك فليتامد **قوله** فالاولى  
 بنا نحيما ذكر فالمراد بما ذكره الاشكال الذي اوردته على  
 ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ من توجيهه مراده وانما  
 قال والاولى احتمال ان يكون المواد بقوله يعلم ذلك ويقربه  
 بعلمه ويقربه بآدني تنبيه **قوله** شاركه رابعة كما مر  
 هي وجوب كون حكم المخاطب مستويا بصواب وهط **قوله**  
 كما شارك الاخرين في صحة المجامعة وكما شارك الاولين في  
 عدمها **قوله** انه يعقل هذا الحكمان معا لاحني ان هذه المزية  
 تثبت للمقدّمين ايضا وانه يثبت بما ذكر من ميثمها على النقي  
 والاشكال ايضا لان العلم المذكور مشترك بينهما وبين العطف  
**قوله** واحسن موافقها الى اخره قيل وجه الاحتمال  
 ان انما تستعمل في حكم معلوم بعلمه المخاطب ويقربه على  
 ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة جديدة محض موقع الكلام  
 بمكان حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال الشيخ اعلم انك اذا  
 استقررت الى اخره مفعول استقررت محذوف اي واستقررت  
 مواقع انما وصغر وجدتها راجع الى انما واقوى الموصفين  
 مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب  
 ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول  
 الاول والمفعول الثاني الطرف والمعنى على الاول وجدت  
 انما منصفان اقوى لوانها اذا اراد بالكلام بعدها  
 بعدها التعريف **قوله** سواء المفعول معه انما استثنى  
 لان المفعول معه لا يجي بعد الا ليقال لا تخش الا ورثا قال  
 الفاضل الرمي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما

قوله

قبله لخالفة له لثبوتها ثانيا فالاثرون من حيث المعنى  
 بسوغ انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفاعل مع حرفين  
 متواترين بالفصل ولذا لم يقع من التواتر بعد الا عطف النسق  
 فلا يقال ما قام زيد الا وعمر كما يقع الصفة واما وقوع الحال  
 بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وعلا من ركب فلعدم ظهور عدم  
 الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولكن  
 ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاءني زيد الا وعمر وبين قولنا  
 ما جاءني زيد الا وعمر وصيحا جارا الاول دون الثاني ان الواو في  
 المفعول معه ليس الاالة لملاحظة اشتراك التبيين في الفعل  
 وليس معناها مستقبلا بالمفهومية فلا يصح الفصلان المتصور  
 عليه يجب ان يكون معنا مستقبلا بالمفهومية فلا يصح الفصلان  
 المتصور عليه يجب بخلاف ما فانه اسم ليستقل معناه با  
 المفهومية فافهم **قوله** ومنه قوله انك عر لا انتهى الى امر  
 من قبل نفعه كما جالها لان من قبل فضر الفاعل  
 على المفعول وعلى العكس وانما صاب على ان المفعول  
 لا انتهى الى ان المفعول كارهها لان لا دفاع الحاجب دفعه  
 فافهم **قوله** كان لم يمت حي سواك الى البيت للشيخ الاسلمي من  
 تشبيه اولها **قوله** معنى بن سعد حين لم يبق مشرق  
 ولا مغرب الا الله فيه مارج **قوله** وبعد **قوله**  
 وما كنت ادرى ما فاضلك **قوله** على الناس حين غيبته الصفاق **قوله**  
 فاصبح لي كدم الارض ميتا **قوله** وكانت به حيا تصيق الصمام **قوله**  
 سا بكيك ما فاضت رموعي فان نفوس فحسبك مني ما نحن الجوارح **قوله**  
 رمان من رزق وانزل جانح **قوله** ولا يبرور بعد موتك فارح **قوله**  
 كان لم يمت حي سواك ولم يمت **قوله** على احد الاعلى السوارح **قوله**  
 فان حسنت قبل المراتي وذكرها لقد حسنت من قبل نيك المراج **قوله**



الصناع الا حار العراض التي يسقف بها قبة والصالح جمع  
صحيح وهو المكان المستوي وكذا الصحاح والصحيحان  
والجوايح الاصلاح التي تحت التراب وهي ما يلي الصدر كما  
لصانع مما يلي الظهر واحدها جاك هو الرزء المصيبة  
**قوله** لا استدلاله قصر الصفة قبل تمامها الا قرب ان حمل  
على حذف المضاع اي لا يهتم استدلاله والا فلا استدلال في نفس  
الامر لان الكلام انما يتم بما بعده **قوله** واعلم ان تقديرهما  
بحالهما مما منع بعض النحاة هم الاكثرون واشاره بن  
الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الاعلى زيد وما ضرب  
الازيد على الاتقان جواز لتقدير الاستقنا المفرع حتى يكون  
التقدير ما ضرب احد الاعلى زيد وما ضرب احد اعدا  
الازيد على ان كان الضمير فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان الضمير  
في احدها فقط وان لم يجوز لزم فيها طنبها الاعلى زيد يقال  
بما الفعل بلا فاعل لان زيد مرفوع بحضر بنا على ما صرح به  
المحققون من النحاة من ان لا يمتنع ان يمد ما قبلها فيما بعد  
المستثنى بها كما يمتنع ان يمد ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب  
الازيد على ان يكون غما منصوبا بحضر لما تحققت وبصير الكلام  
جملتين ولا يكون من تقدم الفاعل على المفعول في سني واجاب  
اشار في شرح المفتاح عن الاول ان الفاعل مضمرة قبل الزك  
كما في ضربني واكثر زيدا باعمال الثاني او ضمير عايد الي  
مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا  
يضير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح هاهنا بخلافه  
وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته عن ابن الحاجب مع تفسيره  
بما يدل النظر في نسخ **قوله** الظرف في قوله الخ الخرج الى  
هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول اتبعك فيكون

منه

من جملة والصفة المعصورة على الارادل هي الانباء المتعلقة  
ببإدري الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر  
قبل تمام المقصور الذي هو الانباء المقدر وكذا القياس  
في ما يراد مثله كما مر **قوله** اي انتهى لا يخفى ان المناسب  
لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدرها بها انتهى بدون  
لا وكذا وقع في مقعره المفتاح وان كان التقدير ولا انتهى ايضا  
وجه ظاهره لتمام **قوله** والنوايح في البيت الثاني قد وقع  
في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوايح هكذا وبنه جذا لان  
الفعل الاول ينبغي بلا فاعل واعتبار المضمرة لا يخلوا عن الفعل  
فيم يبع هذا فيما ارفق المرفوع واخر المضمرة ومن هذا  
تدل ان عمرا في قوله ما ضرب الاريد على مضمرة بغير كانه  
تدل الى اخره **قوله** ففرع الفعل فيه اشارة الى ان المفعول  
في الحقيقة هو الفعل ونسبه الاستقنا به مجاز ثم الاول  
ان يقول ففرع العامل لم يكون اشمل **قوله** وليلا يمدلنم  
التخصيص من غير تخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير  
المستثنى منه عاما ومحصوله ان الا انما ترك على محج منه  
مطلقا ونسبه الى جميع الخواص على السوء فلو قد صار دون  
ما في لزم التخصيص بلا تخصص وبهذا اندفع ما يقال  
لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضا المستثنى محجها  
منه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بعذرها وتلك  
الضرورة تندفع بتقديرها ص لم يجمع الي تقدير العام  
**قوله** ولذلك نرانا اعلم الاستلزام الا العموم في المستثنى  
منه المقدر كذا في شرح الكشاف المفتاح وهو المستفاد  
منه والتحقيق ان من سنا الحكم بان ثابت العذر للنظر  
الى الظاهر بجميع الاحكام الثلاثة فكل الامم المفتاح وشرحه



لا يخلو عن تعسف وها هنا بحث وهو ان تانيث الفعل في الاليتين  
وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الي الظاهر لحوار ان يقدر  
المستثنى منه في الكل موثا ببيان يقدر في الآية الاولى فعلة  
وفي الثانية انشياء وفي البيت اعقفا فليست **قوله**  
وفي بيت ذي الرمة وما بقى الخ صدر بيت ذي الرمة علي  
ما في شرح المفتاح طوي الخبز والاحزاب زما في غروصها يصف  
الموت ما لم يزال من السير والقطط طوي اي اضمر واهزل والتخ  
بالنون والحا المهملة والزاي المعجمة الضرب بالاعقاف  
والحث علي السير واجرا زما جيم والتراكم المهملة والنزاع المعجمة  
الدخول في الارض الجوز وهي التي لا نبات فيها وقد نفخ  
هذه الاجرا زما انه جمع جرز وهي السنة المجذبة والغرض  
بالعين والصاد المعجمتين علي وزن الفليس للرجل كالبحرام  
للسرج والضلوع الجوز اشع الاصلاخ العظيمة القوية والجوز  
من الابدل هو العظيم القوي **قوله** وفيه اشكال الخ اجيب  
بانه سبي علامات التانيث مما يبر علي سبيل المجاز من باب  
اطلاق احدا المجاورين علي الاحزاب اعتمادا علي فهم السام **قوله**  
ليسند الفعل المنفي الخ هذا الكلام وارد في البدل فان  
رتب وجه الحوار انتفاض النفي بالاقضي الفاعل كذلك  
**قوله** فغلي مذهب يكون ههنا لا رد الشريف هذا التوجيه  
في شرح المفتاح بان قول السكاكي للنظر الي ظاهر اللفظ يا بني  
عنه اذ علي تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر  
اللفظ مسندا الي الموت المذكور بعد الافكيف يوث بالنظر  
اليه وقد تخلف بعضهم في دفعه بان معني الكلام انه انك  
الضمر العايد الي ذلك العام بالنظر الي ظاهر اللفظ المذكور  
بعده كانه المسند اليه ظاهرا والابدال غير مبني علي  
الظاهر

الظاهر قال فقوله بالنظر الي ظاهر اللفظ بان تمام الظاهر مقولا  
سناق واعلم ان هذا البدل في باب الاستثنا يخالف ساير  
الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الي الضمر العايد الي  
البدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتاج لان الاستثنا  
المقتضى يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الانتقال  
قائما مقام الضمير الثاني مخالفة للمبدل منه في اليجاب  
والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثنا **قوله**  
كأنا علي حال من الاحوال ظاهره يدل علي ان المثال من قبيل  
الضمر القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يودي الي الخيال و  
اجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة يجعل ما سوي الزكوب  
في حكم العدم **قوله** بل المراد حض من ذلك اي من كونه المستثنى  
منه بحيث يخرج اطلاقه علي المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك  
من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعيا بيها فلا يقدر في  
ما خفي الا زبدني واهجم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما  
كسوة الاجبة يقدر كسوة وملبس ومنها صليت الا في السير  
يقدر في مكان وموضع وعلي هذا القياس وقد يناقش في هذا  
بنا علي ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا انقضت  
بالبعد فلا حجة الي تقدير القريب فان فيه زيادة علي الحام  
ولذلك ان نقول هذا انما يترد اذا كان في تقدير الخاص زيادة  
تقدر من حسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق  
عند من له ادني ذوق علي تقدير المناسبة فتأمل **قوله** وفي  
الحديث ما ليس الشيطان من بني آدم الا انما من قبل النساء  
الحديث اشكال مشهور من جهة دلالة علي انه لا يابس الا في حال  
الانثى من قبل النساء المقصود العكس وهو انه لا يابس البتة  
في تلك الحالة فاورد الشارح الحديث وشار الي جواب الاشكال



نرى هذا ويمكن ان يرد بالحديث النبوي ان يابس الشيطان  
لا يوجد الا مع الايمان من قبلهم يعني ان الشيطان معتمد عليهم  
استدعاء حتى لا يقتطع كليا قبل ان ياتي الي جهنم فاذا اتا  
ولم يقدر على الاصلال من جهنم ايضا بعصمة الله سبحانه حصله  
العتوط اصلا وعلى هذا الاحاجه الي جعل الحال حال لا مقدرة ولا الي  
تقييد الجهة بغير جهة النساء والد علم **قوله** وذلك لانه قصد لزوم  
تعقيب الي اخره اشارة الي وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن  
قروا الواو وما صله ان النبي والاستئناس لما دل على لزوم الثاني  
للاول كالشرط استعمال فيه واريد كلما ايسر من جميع جهات اثباتهم  
انهم من قبل النساء **قوله** الا على تأويل العزم قبل عليه هذا  
التأويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون  
العامل بمضمون الحال وكما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقاء  
فلا ان الياس باق وقت اثباته من قبيل النساء وان كان حدوثه  
سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد النساء وان كان حدوثه سابقا  
بالياس في الحديث الشريف فربه كما اريد بالموت في قوله عليه السلام  
والسلام لتقوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالحقني ما قرب يابس  
الشيطان من بخارم الاحال اثباته اياهم من قبيل النساء فان  
اذا اتا لهم من قبلهم علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما  
بقي منها وما بقي رجاءه الا في هذا الواحد فان ينتفع به ايضا انظر  
رجاء بالكلمة وحصل تمام الياس منهم **الباب السادس في الانشاء**  
**قوله** لا اخبار فانه ايضا قد يطلق نفس الكلام على ما صرح به  
في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر **قوله** والمراد  
ها هنا هو الثاني لئلا يدان يقول قد تقدم في بيان حصر العن  
الاول في ثمانية ابواب الانشاء باب ثامن تكلل الابواب وقد جعل  
هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء هنا  
ايضا

الانشاء

ايضا نفس الكلام ولذا باقتضائه التي هي التخي وعنده بان يرجع  
ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له الي المعنى المصدري على طريقة  
الاستخدام **قوله** واراد بها معانيها المصدريه يعني ان الكلام  
المشتمل على التخي والتا الكلام المشتمل على الاستفهام وكذا **قوله**  
لظهور ان لبت موضوعه الخ لا يخفى ان العليل ليس للمنى فقط اعني  
قوله لا للكلام المشتمل عليها والا لكان يقال لظهور ان لبت ليس موضوعا  
للكلام المشتمل عليها الذي فيه التخي بل هو للمنى والتخي جميعا اعني  
قوله واراد بها معانيها المصدريه مع قوله لا للكلام وحصل الاستدلال  
ان قوله المصنف واللفظ الموضوع له الي اخره لا يصح اذا جعل الانشاء على الكلام  
اصلا وبصح اذا جعلها على التا الذي هو من جزئيات الافادة او لمزوم  
له بدونه بان تحت اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة  
ايضا وهو الحمد على الاستخدام **قوله** فالانسان ان طلبا قد سبق ان  
المراد بالانسان التا الكلام الانشائي والظاهر ان التا ليس نفس الطلب  
فاما ان يكون المراد فالانسان ان كان التا كلام يدل على طلب وامسا  
ان يقال الطلب الظاهر لازم التا المذكور فلهذا جعله تمسما  
منه في العبارة مسامحة لا تشبيه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي  
اعني التا الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب **قوله**  
وهي على ما ذكر المصنف خمسة ومنهم من يجعل التخي قسما سادسا  
ومنهم من اخرج التخي والتا من اقسام الطلب بناء على ان العاقل  
لا يطلب ما يعلم استحالة التخي لئلا يطلب طلبا ولا يستلزمه وان  
طلب الاقبال خارج عن مفهوم التا الذي هو صوت يهتف به المرسل وان كان يلزمه قولا  
به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان  
كان طلبا يكون المطلوب به الخ على ما يدل عليه حمله من اقسام  
الطلب ولا ينتقض بجموع علمي وفهمي وان لم يعتبر فيه الحيش  
اذ الطلب نفس علم وفهم لا يجمع علمي وفهمي ولا يجوز علم وفهم

المراد بالانسان التا الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو صوت يهتف به المرسل وان كان يلزمه قولا به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به الخ على ما يدل عليه حمله من اقسام الطلب ولا ينتقض بجموع علمي وفهمي وان لم يعتبر فيه الحيش اذ الطلب نفس علم وفهم لا يجمع علمي وفهمي ولا يجوز علم وفهم



ان المطلوب بهما حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب والمطلوب  
 اعتبر التقيد بالفعل المخصوص حرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للتقيد  
 فيه وان لم يعتبر حرجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحي  
 من ان الاول ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن  
 الطالب فهو الاستفهام الجازم فغيره نظرا لان الاستفهام وان كان  
 مستغنيا حينئذ ايضا عما فصله في شرح المفتاح الا انه ينتقض  
 تعريف الامر حينئذ لان المطلوب يعلمني على هذا الجواب حصول امر  
 في الذهن في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكره في تعريف  
 الاستفهام ونصحيح تعريف الامر امر اخر فله ان يجيب في تعريف الامر  
 بالجواب الاخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق الكلام حينئذ  
 بان يقال بدله قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا انه وان  
 لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تامل  
**قوله** وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن  
 الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وانهم فان المطلوب بهما وان كان  
 حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب بوجه  
 بحث وهو ان المطلوب في الهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر  
 الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او  
 بمعنى بعد والحصول لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم  
 يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموجوباتها  
 في الخارج كما في زبداعي لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن  
 ان يجاب بان المطلوب في الهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب  
 منه اعني المخاطب له في الخارج ولا شك انه موجود فليتأمل **قوله**  
 فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو الهي هذا على مذهب من جعل العدم  
 مقدرا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالهي  
 عنده امر وجودي وهو كفى النفس **قوله** والافعال امر فييه بحث  
 لان الدعا

ان الدعا والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما  
 حصول امر في الخارج وليس فيهما احدي حروف البداع اي التماس  
 من اقسام الامر حقيقة عند المصنف كما سيجي وان كان امرا عند  
 الحاجة **قوله** منها التمني قد مر للموه وجوبه في الممكن والمنقوع  
 وعقبه بالاستفهام لكنه سباحته بالامر لا يقتضيه الوجود بشر  
 بالتمني لمناسبتة له في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول شيء على  
 سبيل المحبة قيل ينبغي ان تقيد المحبة بالمجردة اي عن الطمع  
 احترازا عن الاوامر والتواهي والندوات التي قد وجدت المحبة  
 فيها وقيل قيدا للحيثية المرادة تكفي في اندفاع النقص بهما  
**قوله** واللفظ الموضوع له لبيت قد تحققت ان اللام للغايب  
 لا صله للموضع فان ما وضع له لبيت الهيبة الجزئية من حيث  
 لغلقها بها وتلك الهيبة ملحوظة لا قصد او بالذات بل هي  
 من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت  
 كلمة لبيت حرفا ١٧ اسما هذا على قانون تقدير الفاعل المحي  
 لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشأان لا يتخلل مدلوله عن  
 لفظه ومن هذا قبل الانشأان كما دعي بلفظ يقارنه وظاهره  
 ان التلغظ بلبيت زبداعي لا يجب كونه ذا هيبة مذكورة واما  
 اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شي لعدم  
 التلغظ فتدبر **قوله** وطاعية هو تخفيف الباعية وزر  
 الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطاعة وطاعية فهو  
 طمع وطع بلسانهم وضما **قوله** والا لصار ترجيا ويستعمل  
 فيه لعل ادعى ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعدوان  
 كان فيه طمع يستعمل عسى والفرق بين التوقع والطمع ان  
 الاول ابلغ من الثاني ولذا اضر الطاعية عن التوقع وفيه  
 بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب



في التزجي كما سيوضح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس  
 فلك تزجيا **قوله** لو تاتي في فخذ ثني بالنصب والتقدير  
 ليت اتينا منك فخذينا ولا يحتاج لو حينئذ الى الجزاء لوجه  
 عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وحينئذ  
 يجب ان يقدر الجزاء لبقا لو على معناها **قوله** وكما تقرض  
 بكون هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جوار استعمال  
 الاول في موضع الثاني **قوله** بعد فعل فيه التمني وتزجي خلاف  
 ذلك كقوله اسرى القسي **قوله** تجاوزت احدا سا عليها ونعشرا **قوله**  
 علي حراسا الوشيرة مقتضى **قوله** وكثيرا يستغني الى اي يستغني  
 بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدر ايدل عليه قوله اي اود لو كان  
**قوله** بطلب المفاخرة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا  
 الاضف من الاثقل رهاها يلزمن ان يكون الامر بالعكس **قوله**  
 مركبتين مع ما ولا المزبذتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما  
 اخذت من هل ولو قبل التركيب لاني حال التركيب اذ لا فرق بينهما  
 عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان  
 هلا ولو لا ما حوذة من هل ولا لولا ولا حتى فساد ما جيب بان  
 قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى  
 انها ما حوذة من هل ولو حال كونها مقدرتي التركيب مع ما ولا  
 المزبذتين **قوله** لتضمنها معنى التمني فيلزم المضمن المضمن  
 فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب والا  
 التمني بوجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو  
 اذا كانتا مفترقتين يقدر ان يجرى معنى التمني على سبيل الجواز  
 واذا ركبتا مع ما ولا الزمتا معنى التمني لا قاذفة بل ليتولد  
 منه التقديم في الماضي المخاطب والتخصيص في المستقبل **قوله**  
 على ما كان يجب ان يفعل المخاطب اي من حيث تركه ولو قال على

معنى

معنى انه كان يجب الى اخره ليكون بيانا للدوم لكان ظهر **قوله**  
 ان يكون كل منهما في بعض النسخ بتثنية الضم باعتبار  
 النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة **قوله** وقد يسمي  
 بلعدا لما قال قد يسمي نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام  
 الترجي على ما يشعر به قوله لعهد المرحوم عن الحصول **قوله**  
 والاشفاق ارتقاب المكروة اذا عدي الاشفاق بمن يكون  
 بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف **قوله**  
 وهذا يظهر ان التزجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في التزجي  
 ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه **قوله** لم يتبع  
 از يدقائم كما فتح هل زيد قام فتبدل بعض ارجح الايضاح فتح المثال  
 بما اذا قصد به التخصيص فانه قد ياتي لذلك عند ذلك عند  
 الفاخر والمصنف وانما قيد به دفعا للاهتمام وهل لطلب  
 الصدق وفيه نظر لان المثال حينئذ يكون مفتحا لا قفيا  
 وسيجى تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا ظاهر في اعني عرفت  
 واما ان از يدقائم فلا الخ فيه حيث وهو ان لتقديم المرفوع  
 كما يجي للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول  
 بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع محكم  
 فان قلت لا اختصاص في تقديم المفعول غالب دون تقديم المرفوع  
 قلت سميح السراج كون عتبة الاختصاص على لقبه شلا  
 هل عرفت عن الهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في  
 تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه  
 في القبح دون الاستثناء ان يحل على الاشارة والتفسير كما سيجي  
**قوله** لا يخلوا عن تعسف وجه التعسف ان معنى كوث  
 السؤال على ما يلي الهمة كونه متعلقا به على وجه يتعلق  
 بغيره كذلك لان السؤال في انشأته زيد متعلق بالفاعل

المرجوا



على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وتوكل  
 اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال  
 كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل يعلق الضرب  
 بزيد او هل صار زيدا متعلقا بالضرب **قوله** وما يوجب  
 ذلك اي كون المسؤل عنه بالهمزة ما يليها **قوله** وهل  
 لطلب التصديق اي لطلبه اصل التصديق والا فالخبر ايضا  
 لطلبه التصديق كالحقيق كما حققه الفاضل المحي والفاضل  
 انهم اطلقوا التصديق على ما يعين نوعا من التصديق انه لطلب  
 نوع من غير النوع المخصوص فتأمل **قوله** امتنع هل زيدا  
 قائم ام عمو قد سبق منافي او ابدل بحاث الاسناد الخبري ان  
 ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت  
 بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الخبر فيكون لها بمعاذل  
 واسرنا هناك الى الجواب يجوز ان يكون ام في الحديث النبوي  
 عليه السلام منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا **قوله**  
 لان التقدم ليس بدعي الخ فيه بحث لا نأمنع الاستدعا  
 كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام  
 قليل بعينه فكأنه غير محتمل قلنا لا وجه في التقييد  
 في الخ على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلّة فيلزم مع  
 وجه الحديث اني على ما زعمه فيما سياتي ولا يابله فليعلم  
**قوله** وفيه نظر لانه لا وجه صريح لتقييده سوا ان  
 اخره اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد وجه جواز  
 وجه التقييد كوننا بمعنى قد على ما سيجي والجواب عن النظر  
 ان وجه التقييد على ما ذكره هذا التاميل هو لزوم تخصيص الحاصل  
 بنا على اختصاص هذا بطلب التصديق واستدعا التقدم حصول  
 اهل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقدم  
 للاختصاص

224  
 للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا فتح وجه الجيب  
 اني على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه  
 وهو لزوم كخص الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم  
 الخاء هذا النظر انه او رد هذا الوجه في شوح المفتاح ولم  
 يتعوض عن هذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت  
 لا احتمال ان يكون زيدا مفعولا محذوف مقدم وان لم يكن الفعل  
 بعده مفعولا بضمير او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن  
 لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل لغير فيقبح  
 ولم يمتنع وتعالى ما ذكرنا يكون معني قوله المصنف لا التقدم يستدعي  
 حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى  
 الاعمال لا غلب فلا يرد عليه احتمال كون التقدم مجرد  
 الاهتمام كبق ولولم يوجد احتمال التخصيص لكان  
 المثال المذكور متمنعا لا قبيحا **قوله** لا احتمال ان يكون  
 زيدا على محذوف لكنه لتبعده مستفح **قوله** جواز  
 ان يكون فتحه الى اخره هو كونها بمعنى قد في الاصل كما  
 سيجي الا ان وهذا النظر انما يرد اذا لم تكن على القبح محصورة  
 عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته بغيره الا بخصار حيث  
 قال ولا خصاصة بالتصديق فتح هل هل عرفت الا ان يقال  
 تقدم قوله لا خصاصة لا للاختصاص بل لغرض اخر  
**قوله** هل عرفت الداريا لغريبين الغريبان بفتح الغين الحجة  
 وتشديد الراء المكسورة والياء قبرا ما لك وعقيل ثيب  
 حذيمة الابريش **قوله** وحنت الى الالف المألوف حنت  
 بالتحقيق بمعنى حانت وعطفتين حنا يحنوا حنوا  
 وبالشد بد معني الشاقتين الشاقتين من هن يحن حنينا  
**قوله** الضرب زيدا وهو احوك المراد هو من الاضوة



الصداقة والتأخي ١٧ الا حوة الحقيقية والالكانت الجملة الاسمية  
 حلا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقول في النحو **قوله**  
 قال الخاسر ساعد البيت القضا اضله الختم والاحباب مؤيد  
 في كمال الصلح والفراغ من الشئ وقضا يروي بالرفع والنصب  
 فاذا رفعت تكون فاعلا لجاليا ومعنونه ما كان جاليا ويكون  
 القضا بمعنى الحكم والتقدير في المعنى ساعد البيت العار عني استمال  
 السيف في الاعدا في حال جلب حكم الله على الشئ الذي جلبه  
 واذا افضته يكون منعولا لجاليا وفاعله ما كان جاليا ويكون  
 المراد بالقضا الموت المحتوم والقدر المعذور والمعنى جالبها الموت  
 على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجهد ههنا  
 لغرض من باقي المذلة حاصبا وبصع في عيني تلادي اذا  
 اثبت يعني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني اترك داري واجهد  
 حراها وقاصي به لغرض ويخف على قلبي تركها خوفا لخوف العار  
 ويقدر عيني اتفاق تلادي اي مالي الذي عند انصاف عيني  
 جابره للمطلوب **قوله** لما سندر كم في بحث الحال  
 من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي بيننا في الاستقبال  
 وان تنافيا حقيقة الالهام استبشعوا علم الاستقبال  
 في صدر الجملة الحالية للتنا في حسب الظاهر وفي الجملة  
 ولو حسب اللفظ **قوله** كان لها من براختصاص انما قال  
 مزيد اختصاص لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل  
 كما عرفت في النحو **قوله** ما موصوله ويجوز ان يكون موصوف  
 والمجد منه **قوله** اذا المضارع لا يكون الافعال منه بحث  
 لان غاية ما علم ان لعل اذا دخلت على المضارع تخصصه  
 بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا يكون  
 دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره  
 ونظير هذا

٢٢٥  
 ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون  
 دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن  
 يقال مرادة ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل  
 لغرض من تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا  
 الغرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل  
**قوله** والنتي والاشبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي  
 مدلولات الافعال لا الى الذات قد اشار الفاضل المحي  
 الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستعمل  
 بالمفهومية وبالصفات مقابلهما وهي المنسبة الحكمية  
 وبسطافيه بعض البسطة الى ان قال الافعال كتصنيف شيئا  
 حكمية تصح ان يتوارد عليها النفي والاشبات ولها انتساب  
 الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وصفا بخلاف الصفات  
 لا بالنظر الى الالهامية المشتملة على تلك النسب **قوله** ادل  
 على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج ولا يله المراد دون  
 حقيقة الاستفهام لا متاعها من علام الغيوب **قوله**  
 وفي هذا انتم تشكرون لانها داخل على الفعل تعدبرا الى افعال  
 فوسبق في اوائل احوال المستندان بروز قوله تعالى لو انتم  
 تعلمون جزاين رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية حقيقة  
 فلم لا يكون بروز هذا انتم تشكرون في تلك الصورة وان  
 يكن اياها حقيقة فعلا لا يبر ان ما يتخذ في معرض الثابت  
 لا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني في هذا  
 انتم تشكرون لا يقيده الشبوت بل لا يكون خبرها  
 فعلية فكذلك ما هو في صورها من فظير الفرق عما ان لا شك  
 انما هو حسب الصور الحقيقية ادل على المطلوب ما هو  
 بحسب الصورة والحقيقة فقط فثبت ان هذا انتم تشكرون



وهو المدعى بقى هاهنا بحث آخر وهو ان هل انتم شكروا  
 بفيد الاستمرار الحدي اما بوزة في صورة المبدأ والخبر  
 او تكون اياها في الحقيقة على رأي والاستمرار الحدي مس  
 بالمقام من الاستمرار النبوي لدلالة على طلب استمرار التكو  
 على سبيل التجدد الاثني على النفس المستدعي لزيادة الثواب  
 صامتة اشارة اليه في قوله تعالى الله يستهزيهم في  
 وجه العدول اليها بفيد الاستمرار النبوي وكذا ان تقول  
 ما ذكر في العظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباديه حيث رضى  
 منهم بما هو اهلون عليهم والله اعلم **قوله** نقولنا هل  
 الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محولا كانت  
 النسبة الرابعة وجوده للموضوع بمعنى انصاف الموضوع  
 فهاهنا ايضا ثلاثة اشياء لكن لما كان الجول والرابطة شاذة  
 بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطة الى  
 قولنا الحركة دائمة **قوله** وجود شيء اذ ادباني الاول  
 غير الوجود بغيره المتأبلة والا فاما المطلوب بهذا البسيط  
 ايضا وجوده هو الوجود في واعلم ان المعلوم في تحقيق  
 الغايد المحيى ان لا يسأل كمال المركبة عن الاصول التي  
 لغرض لما هي من حيث هي هو موجودة كانت في الخارج  
 او معدومة ولعل ذلك بحث وضع اللغة **قوله** فان  
 المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ اول الوجود لها  
 فعل النسبة الاولى يكون بيان الحال المثال المذكور في المتن  
 وعلى الثانية لها ولما علم اليه بقوله اولاد دائمة **قوله**  
 طابا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخ التي  
 راينا والاشتباق قولنا ان يقال طالين ولعله اراد طابا  
 كل منا او عمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان  
 شائعا

شائعا في الكلام الا انه ينبغي ان يبينوا عنه المقام **قوله** اي حقيقته  
 التي هو بها اشار الى ان المراد بالماهية هاهنا هو الحقيقة  
 اعني ما به به التي هو باعتبار التحقيق لا المعنى المشهور  
 الذي لم يعتبر فيه التحقيق بغيره حكمه بتقديم مطلب هل  
 البسيطة عليه **قوله** يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان  
 يطلب اول شرح الاسم ثم وجود المعلوم في نفسه فلهذا  
 فان المطلوب بما التارخه للاسم حسب الاصطلاح تمام ما  
 هيبة الاسم حتى يقع في جواب الحد الثاني الا انه في ان الطلب  
 المقيد بالوجود غير متوقف على صورته بالوجه المذكور  
 وعلى تقدير ان يراد به الاكبر المعنى الاصطلاحي لم يكن  
 بد من ان يكون الموضوع به نوع خصوص المعلوم الاسم فيجوز  
 ان يعلم ان هذا اللفظ مضموم وقبل ان يتصور ذلك المعلوم  
 بخصوصه ليس له عن ذلك المعلوم هو موجود ام لا ثم بعد  
 العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المعلوم  
 قبل طلبه بما التارخه للاسم على اي معنى علم لا يمكن هذا  
 المتصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضا بناء على  
 ما هو الاولى لا نقول قد صرح الغايد المحيى بان هذا الترتيب  
 نظري واجيب عن نفس الامر باعتبار ان الاولى واجبة نظر  
 البقيا اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتأمل **قوله**  
 لاما هيته له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسير لما سبقه  
**قوله** والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق  
 على الحقيقة الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة  
 الكلام ان الماهية المرادة هاهنا ما به التي المعنى المتعلق  
 اعني الوجود هو هو والمعدوم لا وجوده فلا ماهية انما بالمعنى  
 المراد هاهنا **قوله** صارت تلك الحدود بعينها حدودا



بحسب الذائق والحقيقة اما اذا انصور الواضع حقيقة  
 انشي وعين الاسم بارايها وظاهرها اما اذا انصورها ببعض  
 عولصها واعتباراتها ووضع الاسم بارايها فالتعريف انما  
 يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك العبارات فبعد العلم  
 بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر الى تلك العبارات  
 استنباه واما بالنظر الى كفى ذلك التي فرسم اسمي قبل العلم  
 بالوجود وكم حقيقي لعدة فلا حاجة لها هنا الى التمسيد  
 لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلنت  
 ليكل اذا انشيت الى اسم الاشارة بل قال الى اشار اليه وهذه  
 الاضافة متعققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عباد الله  
 الانخاص بالاسماء التي شانها ان يشار اليها اشارة حسية  
**قوله** جوابه اسم متفق للاشارة الحسية الظاهرية  
 الجواب بالفروق بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا  
 وتعلم الاشارة الحسية بعد **قوله** فاذا اصبغ الى كل في جوابه  
 فلي رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فنجابه بهذا  
 او تزيير فالحق انما اصبغ اليه اي يكون كل بادا بما للعلامة  
 الاشتراك في امر عام للمشاركين فضا فضا عدا واما الجواب  
 فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتميز التعيين الشخصي وقد  
 يكون كلها اذا لم يقصد ذلك **قوله** والعرض من ذلك السؤال  
 التعريف لا حقيقة استنباهم الرسول عليه السلام منهم عن كسبة  
 المجزات لان المقام بابا فلا ذكر مثالا كانت كم فيه عتلي  
 اصلا كوكم درهم بالذات وكم رجلا رات لكان اولي واما لم يبال  
 بامراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ  
 ها هنا ايضا **قوله** كما مر في الخبرية الفروق بين كم الاستنباه  
 وكم الخبرية ان كم الاستنباهية لعدم خبرهم عن ذلك المتكلم بها

عند

عند المخاطب ربما يعرف المتكلم واما المقهور فهو مجهول في  
 كليهما فلمذا احتج الى المميز المميز للمقدود ولا يعرف خبر  
 الا لرصيد وان الكلام مع الخبرية يحمل الصدق والكذب  
 بخلافه مع الاستنباهية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من  
 مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستنباهية يستدعيه  
 لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللبيب وغيره **قوله**  
 واقول نسل بني اسرائيل كما اتيناهم من آية بيضاء رده على ذلك  
 البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بيضاء مرفوع على الخبرية  
 مبتدأ وهو ما قبله من النظم يتناول هذه الآية واما مجرور على  
 انكم من نسله الآية وقوله بمعنى اقرا وكان الآية لوضوحها  
 في هذا المعنى مجرد قرائتها كاف وقد يجاب عن هذا الرد  
 بعد التسليم ان الرمي يجوز كون كم في الآية استنباهية كما جوزه  
 وبيي كم الاستنباهية وميزها بفعل متعد وقد دل عليه سياق  
 كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية وميزها  
 بفعل متعد وجب الاثنان بمن لولا يلتبس المميز بمفعول كذا  
 المتعدي نحو قوله تعالى كم تركو من جنات وكم اهلكنا  
 من قريه وحال كم الاستنباهية المجرور بميزها مع الفصل  
 كحال كم الخبرية بفعل متعد ثم قال وتدخل من في ميزها اما  
 في الخبرية فكثير نحوكم من ملك في السموات وكم من قريه  
 واما محيز كم الاستنباهية فلم اعثر الى اخره وانت خير بان عبارة  
 ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستنباهية المجرور بميزها  
 مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج ثم لو قيل وحال كم الاستنباهية  
 وخبر ميزها على ما نقله هذا المحيى لكان الادراج ظاهرا قائل  
 بالحق ان قوله وحال كم الاستنباهية المجرور بميزها مع الفصل  
 يويد الجواب بان مراده عدم العثور على خبره بمن اذا لم يفصل



فتأمل **قوله** وبإيمان عن الزمان المستقبل قبل أصل  
 إيمان أي أو ان تحذف أحد البابين من أي والهمزة من  
 أو ان فصار إيمان فقلت المولود وأدعت إيمان إيا  
 فصار إيمان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعجلة وهو  
 يائي ان يكون أصله ذلك لا أنه يعبر في مقام التحفيف اللهم إلا  
 ان يقال لكسر عوض عن اليا المحذوفة والحق ان كون الاسم غير  
 ممكن يائي التصرف المذكور **قوله** مثل يسأله إيان يوم القيام  
 اخصاف محذوف أي وقوع يوم القيامة فلا يلزم وقوع ظن  
 الزمان خبرا عن غير الحدث **قوله** بعد ان يكون لما في موضع  
 الحدث وهو العبد دون الدين في الايقاد على اليهود حيث كانوا  
 يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها كان أكلها حولا **قوله**  
 وبعضها حتى تنقص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستهامية  
 وصرح بعض النحاة بما ام المنقطة لطلب التصديق فقط فكلام  
 ان اخرج يشعر بانها طلب التصور بما وجه ذلك  
 قلت مراد ان رجوع تفصيل الكلمات المذكورة هاهنا  
 لهذا قال فظهر ان كلمات الاستهامة الى اخره اي ظهر ما ذكر  
 ما اول الباب في هاهنا وام لم تذكرها ههنا بما لها سكوت  
 عنهما مع ان كون ام من كلمات الاستهامة محل نظر اما المتصلة  
 بكون محذوفها معطوف على محذوف الهمزة فثبتت مشاركة  
 لها قبلها في كونه مستهامة عنه بمقتضى العطف كما ان ان زيد  
 قائم او غير واما المنقطعة فلا شك ان الاستهامة جزء منها  
 ولا احد يلعها بل المنع لئلا الهمزة المعذرة **قوله** والحمد  
 يجوز ان يقع بعد ما تترك كلمات الاستهامة شوب الهمزة أي  
 لغرامة الهمزة في الاستهامة لم يحذف وقوعها بعدها لاقتضائها  
 كما ان التقدير كما صرح به في معنى اللبس ولهذا اذا وقعت في جملة

معطوف

بالجهد

معطوفه بالواو او بالفا او لم قدمت ايضا على العاطف كما  
 من حقيقة **قوله** ام كيف يستفهم ما يعطى العطف به اخرة  
 ريمان انفا اذا ما طعن باللبس هذا البيت يشهد بان بعد الجهد  
 فلا يعمله لا تطوا قلبه على صفة وقد استشهد الكسائي في مجلس  
 الرشيد بحضرة الاصمعي فرمغ ريمان فرد عليه الاصمعي وقال  
 انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع  
 والنصب يعطى والتحفظ بدلا عن اليا وصوب بن النجدي انكار  
 الاصمعي وقال ريمانها للبو بانها هو عطية اياه لا عطية لها  
 غيره فادارفع لم يبق لها عطية في البيت لا في رفعه احلا  
 يعطى من مفعول لفظا وتقدير او فيما ذكر بن النجدي نظول الجوان  
 ان يقال من طرف الكسائي ابا في به زائدة في المفعول والتقدير  
 ما يعطيه العطف ويمنع يعطى معنى جود خبير يكون  
 العطية نفس الرمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطى  
 منزلة اللازم كما في جرح في عراقيةها نصلي **قوله** وام  
 هاهنا بمعنى بل ولست متصلة ولا مقطوعة كما صرح به في حاشية  
 الكتاب **قوله** فلا وجه لوضع ما الاستهامة بعدها فقد  
 يجاب بان الثانية تاليد لا ولي اسما للدين ههنا في المعنى  
**قوله** مما لم يح أحد حوله قد يفهم الناصل المحي لترك  
 ما ينضم به وجه الحجاز في العمل لكن فيه شك لا انه لم يرد على ان  
 بين النورم بين المعنى الحقيقي والحجازي ولا يخفى على العارف  
 لغاتون الحجاز انه لا يمكن في تعيين العلاقة لان مطلق النورم  
 محقق في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقته  
 النسبية في الاستنباط مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب  
 بوسائط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالمثل  
 الصادق فيما ذكره ذلك الناصل في تحقيق النورم واما ما ذكر في



صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رويته لله  
يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من السبب فغيبه خلافاً  
للاستفهام عن السبب ليتسبب عن الجهل به والجهل به ليس  
بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع  
للمسبب في السبب ولا عكسه بل متروك من الامر بين علم ان  
الاظهر في بيان لزومها هنا ان يقال لما كان عدم رويته المذموم  
امراً غريباً وكان الاستفهام عن تسببه يستلزم العلم بوقوفه  
والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب  
لزمه التعجب لكن هذا الصل لا يفيد خصوصاً العلاقة **قوله**  
اليوم وفيه نتقلنا ركاكب الى اخره لفظه في قوله اليوم مخففة  
من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وايضا  
الفتحة دليل عليها فراقبت الاستفهام واخبر واما تفت  
الفتحة الالف في الحذف وتتمكن الميم وذلك مخصوص بالشعر  
وذكر صريح صاحب الكشاف في الصورة الاعراف حيث تكلم على  
قوله تعالى قال فيما انهم يفتنون لا تغدون لهم صراطكم المستقيم  
ان اتيان الالف اذا ادخل عليها حرفا لم يزل شاد وذلك  
حمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية كما لفت منه مساق  
كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة  
على الوجه الشاذ الشاذ بلا ضرورة لكنه جوز في سور يس  
حيث تكلم على قوله بما عفرني ان تكون ما استفهامية وكان  
الا ان قوله بما عفرني بطرح الالف اهود وان كان انبأ بها جازا  
فالتعارض بين كلاميه ظاهر فكشوف والوجه ما في سورة الانعام  
والله اعلم **قوله** والتعجب على لا اري الكهدها غامض  
على التعجب وقد تقرر ان الجملة على انما زعمنا يتعذر فيه الحمل على  
الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل على حال نفسه  
**قوله**

**قوله** وهو الذي قصده المصنف يدل على ذلك لفظه اذ لو حمل  
على المعنى الاول لكان باطلا المقر **قوله** واجيب عنه بانه يدل  
عليه ما قبل الخ رده بعض شراح الايضاح بانه دلالة لشيء  
ذكر على علمهم قطعاً وبقيتنا كيف وقوله تعالى حكاية عنهم من  
نحل هذا ما لهننا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا  
فتى بذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خير بان  
كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت  
قولهم انت فعلت لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى  
بذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقيق العلم بعد ما سمعوا هذا  
مع ما صدر منه في الخلق على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى  
فاقتلوا الذين يزعمون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهد والله  
يكسر الاصنام فاقتلوا الله بمنعونه كما ذكره الشارح **قوله**  
والا انكارنا لجد عطفاً على التقدير وقوله كذلك حال من الانكار  
اي حال كون الانكار مثلاً للتقرير في حيث الايلا **قوله** واما  
غيرها وان صح مجيبه الى اخره الظاهر ان فا جواب اما  
محذوف مع الجواب وانه جاز في السعة والتقدير واما  
غيرها فليس كالمرة لانه وان الى اخره وقد سبق في اوائل  
الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب في بعض النسخ واما  
غيرها فان صح مجيبه للانكار فلا يجري فيه هذا التعليل فلا اشكال  
**قوله** ومن اين توري ما القراء من انهم مضرع بيت صدره  
ونصبوا اليه رندا الجادعة **وقوله**  
خليوا ان الحب انقرفا منه **وقوله** فلا تنكرا ان الحنين من الوجه  
احذولاً ايضا بالغور منه **وقوله** اذا ذكرت اوطانها بربا نجد  
بجمل ان يكون ماني ما نعرفنا فاقية ويجمل ان يكون موصول  
والانضا جمع مضو وهو الممزول والقدر موضع بالجملة







الي ان جعل الجواز اوسادة لان الجواز في زعمهم في الفلك الثامن  
والثاني في الفلك الاول **قوله** وقول الشاعر وهذا يدخر الفلك  
البيت لا في العلا من قصيد مطلعها  
يرومن والجوزا دون سرامه  
عدو يعيب البدر عند تمامه  
فيقول يظلمك العدو وبالمضارة وبالمعارة والحال ان الجوزا  
قبيل سرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك قد حزنه رتبة  
ومن العلوم انه لا يصل اليه فليف يصل اليك وهذا العدو في  
عيبه اياك كعيبه البدر بعد تمامه **قوله** والافضل  
مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيع بل كان الاستفهام علي  
حقيقته لم يصح لانه سوال عن خصوصية الوبال بقريضة علي  
ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه **قوله** من فرعون  
بقية الميم فرغ فرعون علي انه مبتدا ومن الاستفهامية جزو  
اجبالعكس علي اختلاف الدارين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا  
معني له وهو ظاهر بل المراد لما وصف العذاب بالسدة والقطاع  
زادهم بوليلا بقوله من فرعون اي هل يعرفون من هو في قسط  
عنوة وشدة شكيمة فاطمكم بعذاب يكون المعذب به مثله  
**قوله** انا لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه  
اول الآية فارتقب يوم تأتي الساعة بدخان مبين يعني الناس  
هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انا  
لهم الذكري الآية روي ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان  
فقال يلا ما بين المشرق والمغرب يكثر اربعين يوما ولبنة  
اما المؤمن فيصيبه كهيبة الزكام واما الكافر فهو كالسكران  
يخرج من منكره واذنيه ودبره ومعنى الآية والله اعلم  
كيف تذكرون وتعظون وتوفون بها وعدوه من الايمان  
عند

عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب  
الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر علي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يدكروا واعترفوا  
عنه **قوله** ولا يخصر المتولوات فيما ذكره المصنف بل قد يستو  
اظهارها معانده المخاطب كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذا امرتك  
واظهار تعظيم الشان لقوله تعالى عم يتبالون وغيره **قوله**  
علي جهه الاستعلاء واما قوله حكايه عن فرعون ماذا تأمرون فجاز  
عن ماذا يثيرون وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة  
قيل ينبغي ان يزداد في التعريف فبدأ جزوه وطلب العقل  
بالقول ليخرج طلب العقل علي جهه الاستعلاء بالاشارة فانه  
ليس امرأ عندكم فتلو عرف الامر بان طلب فعل فهو مدلول  
جوه هو الصيغة التي وقع الطلب بها لم يردني **قوله**  
وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن العقل اجاب الشا  
عنه في التلويح بان المراد غير كف عن العقل الذي اشتقت  
سند صيغة الاقتضا ويرد عليه نحو اكفف اللهم الا ان  
يراد غير اكفف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه  
او يقال ليس الدال علي الكف نفس الكف بل المجموع كما مر  
نظيره **قوله** زويديكرا حركت الدال للتقاي  
السالكين ونصب نصب المصدر وهو مصدر ما موربه  
لانه تصغير لترخيم من ازواد وهو مصدر ارود ومعنى زويدي  
عنا اي امعله ورويد فيكون صفة نحو سار واسيرار ويدا  
وتد يكون حالا نحو ساروا القوم رويدا وقد يكون مصدرا  
نحو رويدا وبالاضافة كقوله عز وجل تضرب الرقاب  
واذا انقلبت الرقاب كور ويدرك عمل فهو اسم فعل بمعنى اسهل  
لا غير **قوله** ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص



بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما  
ذكر في كتب النحو الصرت **قوله** وفيه نظر لا لان الالف في الامر  
البحر عبارة المصنف في الايضاح ههنا وفيه نظر لا يفتي على المتنا  
وما ذكره الشارح هاهنا اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل  
فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور  
لانهما يصح بادني ملائمة وانما يجوز ان تكون الاضافة الى الامر  
لهذه الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا **قوله** يريد  
انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع فربما قال الفصل  
وابايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المولود الحقيق  
كاللفظ الاستعمال وحرف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات  
وافعال المقاربة وكذا ذلك لان الوضوح انفس النسب التي بين اللفظ  
والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسميها واما ونظيرهما بحروف  
التبعية اولى من تسميتها بحرف الاستفتاح لا يقتضيها صدر الكلام  
وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ  
الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلمية  
وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية  
مستبعد جدا **قوله** وقد يستعمل لغيره كالا باحة عدم عدد  
المصنف المذهب من الاعتبار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء  
شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة  
للعقد المشترك بين الوجوب والندب وان كان محالاً في الامر الجوهري  
من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض  
الفاضل المحي على الشارح حيث اعتبر العقد المشترك بين الوجوب  
والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة  
كلام المفتاح على اني استراكه لا يصير حجة ملية على ان السكاكي  
معناها المعاني لا الوصول وكلام الشارح مسون لبيان اقوالهم

**قوله** لانه

**قوله** لانه ابلاغ مع تخويف قبل الاظهر ان يقال تخويف مع ابلاغ  
**قوله** فانتوا بسورة من مثله صدر الآية وان كنتم فديين  
ما نزلنا على عبدنا فانتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز  
لا طلب الاثبات بسورة من مثل يكون محالا وقوله من مثله متعلق  
بقوله فانتوا والضمير المحذور لعبدنا لا للموصول فيما نزلنا لانه  
ينفي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة  
بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون على الماني به فكان مثل  
هذا القرآن ثابت لكنهم تجزوا على ان يا توامنه بسورة او  
صفة سورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور  
السابق على هذا التقدير لان المحذور عنه هو السورة  
الموصوفة باعتبار انتفا الوصف واما التعجيز باعتبار  
انتفا الماني منه فاحتمال عقلي لا يسوق الي انهم ولا  
له في استعمال البليغ فلا اعداد به **قوله** حاسين  
في الصحاح خسان الطلب حسا طرته وحسا بنفسه يتعدي  
ولا يتعدي **قوله** والتمني نحو قول امرئ القيس  
التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفا الطلب مع اية  
من اقسام الطلب كما مر بنا على ان الطلب المنفي في القسم  
الاول هو الطلب من المخاطب برشدك اليه انه  
قال هاهنا فليس الغرض طلب الاخلاص لانه لا يقدر  
على ذلك وقال في التفسير والاهانه ليس الغرض ان  
يطلب منهم كونهم فزدة او تخارة لعدم تكررتهم على ذلك  
فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحي في الجواب ولواعج  
الاستنباط بتاريخ السوق لهوجه واجوا الحرفة وشدة  
الوجد عن عشق وحزن واللواعج جمع لا يحى يقال لعجدة  
الضرب اي المله واحرق جلده ويقال هو ي ي ح حرفه

القسم

ر

»



يغور من الحب **قوله** حفته الغور والمراد من الغور وهو  
 تجمل الامور به في اول اوقات الامكان ومن التواقيع  
 تاحيره عنه لا وجوبه حتى لو اني به لا يعتد اذا قابل به  
 فالتقارب باعتبار القيد بين جميعا **قوله** والتكرار الفرق  
 بين الامر والامر في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية  
 مطلقا كما هو مذهب الجمهور وما هيبة الفعل تحقق  
 بمرة واحدة والمقصود بالامر انتفاء ما هيبة الفعل والمباد  
 من تلك انتفاؤها في جميع الاوقات **قوله** وان كان راجعا  
 الى اتصال الواقع فالاشبه الاستمرار المراد من الاستمرار  
 مواظبة المخاطب على الفعل او التزم ما دامت موجودة  
 واتصال الواقع اعمر منه فلا يكون تحوي الكلام انهما اذا  
 افادا استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرار كما ظنه  
 السكاكي في شرحه تامل **قوله** اللهم لا تبت لي اعداي  
 السمات العزج بيليه العدو ويقال ثبت به بالسكر السمات  
**قوله** لطلب اللطم والنبات لعله اراد بالدرام ابقا الفصل  
 الصادر مرة وبلا استمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى  
 فبينهما فرق ولهذا لم يظهر ههنا الاستعمال في قاعدة الاستمرار  
 السابق لمران حمل الامر في الآية على طلب النبات ان  
 يحتاج اليه اذا اراد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما  
 ان اراد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال  
 النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقته **قوله**  
 فهو ما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب في الخطاب  
 وجود السبب الحاصل واما كونه سببا عن ذلك الطلب في  
 الخارج فلمن مفهومه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهي  
 قوله لان العلة الخائبة الخ لئلا هذه المقدمة مشهورة بقدر  
 فكلا

فكلا ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه  
 ذكر السبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وصمير يصح راجع  
 الى السبب وهو عليه الى الطلب **قوله** واما قوله تعالى قل تعالى  
 الذين الآية جواب عن سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلاة لا  
 تكون مسببة عن القول اذ كثيرا تكون مختلعا عنه فالذكر  
 بعد الاسراعني يعينوا لا يصح جزاله فكيف الجزم وذهب  
 الفرائي الى الآية الى ان الجزم باضمار اللام الحازمة في الافعال  
 كاجار الخارني الاسما وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن  
 وان وقع في الاسعار نحو محمد لقد نفسك كل نفس اذا ما ضقت  
 من امر ثبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه بالجواب  
 كما قبل في قوله كن فيكون بالنصب عرو من النزول  
 وقيل غرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث  
 قال اذا قلت لمن تراه لا تنزل لا تنزل فتصيب خيرا  
 استنع ان يكون المطلوب بالاسمها المصدق بحال  
 نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونه فزيده  
 الحال الى نحو لا تحت النزول مع محبتنا اياه **قوله** فلا  
 تحسين الا بالواو الحالية نقصه بعض اصحاب الخواص  
 بقول ابي تمام  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠  
 ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠  
 ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠  
 ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠  
 ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
 وحوايد ان مراد ان خارج عدم حسي مثل قولنا انقرب زيدا  
 فهو اخوك علي ان تكون الغافل لا للنفي الصمير والشاهد  
 بذلك هو الزرق السليم كما اشار اليه الزين في شرح المفتاح  
 ولا نقص لذلك بقول ابي تمام لجواز ان تكون الغافله تغللا  
 لمقدراي لا حاجه لي الي ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكره



مثله في قوله تعالى ان من زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله  
 يصل من بيتا حيث قالوا التقدير لا حدودي للمختصر وقوله  
 فان الله يصل من بيتا لتقليل لهذا المقدر لهذا وقد عذر الزين  
 في شرح المفتاح عدم جواز كون الغاي في قوله تعالى ام اتخذوا  
 من دونه اوليا فالله هو الولي لتقليل للمعنى الضمني بان  
 قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلى به ما هو  
 ما من وفيه جث اذ يكفي في صحة التقليل استفادة الدوام  
 من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعونه المقام  
 لشو له الخاص على ان التعريف قائمه على ان نصب الانتكاس  
 لنفس اتخاذ غير الله وليا من غير تعييد بالزمان عند  
**قوله** اي والهمنه للغريب وتقل بن الجناز عن شجرة  
 انه المتوسط وانما الذي للغريب يا وهذا حرف لاجماع النجا  
 وهذا يعتبر اجمعهم في الامور اللغوية ترد فيه بعض العلماء  
**قوله** اسكان لغات الاراق البيت لغات الاراق بفتح  
 النون وال في طريق الطائف يخرج الي عرفات والاراق  
 جمع اراكه وهي شجرة طيبة الراحه يتخذ منها السواك والربع  
 المنزل **قوله** وانما يا فقيل الخ القول الاول قوله بن الحاجب  
 والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب  
 والسعيد على السوا ودعوى الحجاز في احداهما خلاف الاصل فان  
 قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا التثنية  
 النجاء فكان لم يوضع له حرف سا حروف النداء مع انه  
 معنى ظاهر عمنس الحاجة الي التبيين عنه قلقت بعد  
 تسليم انه ليس المراد بالبعد خلاف القريب المعنى الظاهر  
 فقد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجان وكونه مخصوص  
 الرواج والطعوم التي التي في التعبير عنها بالامانة كراجه  
 المسكن

المسكن قوله لا استقصار الداعي نفسه واستبعادا عن موبنة  
 المدعو كويا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما  
 يقول في دعائه يا قريب يا غريب بعيد وربما قال يا من هو اقرب  
 الي من جيل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور هاهنا  
 قوله بن الحاجب على ما اسرنا اليه **قوله** لكن مجموع في محل  
 نصب على الحال رد على ابي سعيد السيراني حيث قال ايها المراد  
 مبتدأ خبره محذوف اي سراد وبالعكس اي المراد بالمراد **قوله**  
 اقرب الناس اي اكثرهم قربي وهي الضيافة **قوله** انا معاشر  
 الانبياء اشارة الي قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء فنبأ  
 مكاي فكله كلام ادالي قوله عليه السلام نحن ما شعر الانبياء لا نزلنا  
 ما نزلناه صدوق **قوله** لكشف الضياف بالضياف فالفتح جمع  
 ضيافة وهي سحابة تغطي الارض كالدهان تقول منه اصب  
 يوما **قوله** قال بن الحاجب المعروف ليس منقولا قال الفاضل  
 ابن من الاولي ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصاب  
 انتصاب المتنادي اجري الباب الاختصاص بحري واحد ثم  
 يقول لكن جوزوا النصب ودعوا للام في محله العرب  
 لانه ليس بمنادي حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص  
 حرف النداء المكروه مجامعة مع اللام **قوله** في قوله انا  
 بني نسل البنت لاسمه بن حزن النشلي من قصيد اوكما  
 انا محبوبك يا سدا محبوبا  
 وان سقيني كرام الخ فاستبنا  
 وان دعيت الي حلي وكومة  
 يوما سواة كرام الناس فلا عيبنا  
 انا بني نسل لا ندعي لانا  
 عنه ولا هو بالابنا يشرينا



نقول انا مسلمون عليك ايها المرأة فعاملينا بمثلها وان خدمت  
 الكرام وسقيتهم فاجربينا مجراهم فاننا منهم وجلي تانيث الاجل  
 وسراة كل بني اظهروا وسطه اجمع سراوة وسراة الناس خيارهم  
 وادعي فلان عن بني فلان اي عدل بنفسه عنهم وادعي منهم اذا  
 انشب اليهم والشراحي بمعنى البيع ومعني الشراهم من الاضداد  
 والمرادها هنا البيع **قوله** وما يستعمل فيه النداء الاستغاثه  
 عن بالله من الم الغراف ومنها التعجب نحو يا الله الخ قد تعور في  
 كتب النحوان اللام الحارة الداخلة على المستغاث به والتعجب  
 منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعا والاستحضار لغرض  
 اغواء المقدر عند سبويه بسبب ضعفه بالاصار او حروف  
 النداء الغايه مقامه عند المبرد وحقها ان تكون مفتوحة  
 فربما بين المستغاث به والمستغاث له وبين التعجب منه  
 له اذ قد يلي حروف النداء المستغاث له على حذو النادى  
 نحو يا المظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر لموافق عملها  
 وان كان اصل ما هو على حرف واحد ابنا على الفتح كخيفاء  
 وانما لم يعكس لان المدعو متلاني واقع موقع الضم فليفرم  
**قوله** بيانات جدي البيت لاني اعلان قصيده كتبها الى جلد  
 الاستقرا بين عند كونه ببعدراد مطلقا  
 ٢٤ وضع للرجل الابعدايضاع  
 فكيف شاهدت احفائي وازناعي  
 الايضاع السبر السريع فكيف شاهدت خطابا لثاقته يشكوان  
 فتورها والاحفابا لجا المهله والغائب الحقا معصورا يقال  
 للذي رقت قدمه وعافره من كثر المشي نحو حفا بين الحفا  
 احفاه غيره والازما على اني العزم عليه وجدي من الجدر  
 والامانة على وزن الفتاة الثاني والاعلا من مع جلس وهو كسا  
 بطرح

رضاعي

يطرح على ظهر البعير والاضاع جمع شمع بكسر النون وهو ما  
 يشع عريضا للتصديراي الحزام في صدر البعير **قوله** وكتوله  
 يا عيني بكى عند كل صباح تمامه جودي باربعة على الحرام و  
 نبرة قد كنت لي جيلا الوز بظله فتركتني اضي **قوله** باجر  
 وقوله يا عيني بكسر النون وحذف الياء الوقوعها موقع ما حرف  
 في النبا باب الحزن والا حجاز كذا ذكره المبرد في قوله بكوا  
 بمعنى اكثرى البكا واما بمعنى كبريه فان تضعيف العين  
 اذا لم يكن المتعدي بحكي وقد ابيكا بوفته بوقت الصبح  
 اما لم يريدا جعلي سيدا انما كان كذلك اولان هذا الوقت نجاة  
 بالاعداء وشي الغارات على المنايدين وقوله جودي باربعة  
 اي باربعة قبائل الراس وجوابه والدمع يخرج من الشون  
 وهي صاقل قبائل الراس ملتقاها جمع شان اي جودي  
 بدمعك كله وقوله قد كنت انتخل من الاخبار اي خطاب  
 الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاصد الاعلى والصافي  
 البار في **قوله** اي ينسب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب  
 في عبارة المشي على صيغة المجهول باب التفعيل ويحتمل ان  
 يجعل كفايه في بعض كافي امثال وقوله الثالث فان حصول  
 انتظار الجواهد من المولى في المستقبل لا زم لطلبه فغير  
 باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناثيه وخوذلك  
 من الاعتبارات كان تغض في قوله وفعل الله للتقوى  
 بول قوله اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن شبه الخا  
 الي ما يله من عدم انصافه بالتقوى بالتظهر الى ظاهر  
 اللفظ او اذ قال السرور في قلبه كقوله **قوله** اعطاك  
 زيد معلمي عطيه الي غير ذلك مما يهدي اليه بالتأمل  
 في الاعتبارات **قوله** الانشا كالحبر في بعض احواله فان مسد

طب



الانثا مثلا لا يكون الاسمر واجلاد الخبر اذ قد يكون جملة  
**الباب السابع الفصل والوصل قوله** لانه الاصل  
 والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جنتين اعني الاتحاد والمباينة  
 ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدارية  
 الخلف على سبيل التدرة كالوصل لدفع الابهام مع المباينة والفصل  
 للاعتياط مع التوسط **قوله** لان الكلام ما تنصف الاستاذ الاصل  
 اني الى فاعل بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب  
 والقبية فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الحال في عن الضمير  
 فاعتبر كانه لم يرض لان يسند بل انما حصل له ذلك بحيث العارض  
 فيكون اسناده عارضا لا اصليا **قوله** فالمصدر والصفات المسند  
 الي فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الي فاعلها  
 من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت ببيان الاستاذ الاصل  
 من عدم استعمالها عليه فلا يرد افايم الزيدان لان اسناد الصفة  
 فيه باعتبار تاديلها بالفعل **قوله** فانه اذا قصد تشريكه بمفرد  
 الي اجزؤه واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت التركة  
 في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما  
**قوله** الا وهي واقعة موقعة المفرد اي واقعة موقعة يكون الاصل  
 وموقع المفرد فيه وان لم يكن ههنا الجملة يتناول المفرد فلا يرد ان ينقل  
 ما حمل الواقعة خبرا عن خبر اثنان ولا بالجلد كالحالية الحالية عن الخبر  
 كقولك اتيتك اقمتر والجيش قاد اذ قد تتعدا الى الاصل في ذلك من الخبر  
 والحال الافراد **قوله** معتبرا لا بالاداء ونحوه اي نحو الواو مما يكون  
 مدلولهم المطلق كالواو والفاء الى معنى الواو والواصلة ونحوه  
 على الجملة كما قلنا في اول الكتاب عن التام المرزوق في غيرها من حروف  
 العطف المنسلة عن معناها المستعملة في خبر الترتيب عازا  
 فنسقط بعد ما اورد الخبر يرتبه وهذا فاسد **قوله** لما بين

في الكتاب

الكتابة والشعر من التناوب باعتبار ان كل منهما على التاليف  
 كما ذكرنا في اوائل الكتاب **قوله** لان لكل من الفاء والواو في شعر  
 بوفوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف  
 ولا بد لي حتى من التدرج كما ينبغي عن قوله وكنت فتي من جنات بلقيس  
 فارمحي لي الخار حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل  
 الا اني بان هي لا تنفع في عطف الجمل لان محل علي اختلاف القولين  
 لكن المختار علي ما قيل ما ذكر في التفصيل لان شرط العطف بحرف المتكرر  
 في كتب النحو لا يتحقق في الجمل **قوله** لجلاد الواو والحاصل الفرق ان  
 لكل من حرف العطف سوي الواو ومعني معين مقصودا في نفسه يتدر  
 ذلك المعني بينا من الجمل خصوصا يشتمل ذلك اليه في فائدة العطف  
 وكون مقبولا لعدم توقف القول على امر غير محصل معاينها  
 واما الواو فانه يدل على معنى من غير محصل فهو مطلق الجمع  
 في معنى من العاني هو احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة  
 والجمل المثاركة في التحقيق مما لا يكاد يجي وانزها عن تناسبه  
 بحيث اذا عطففت عدت من قبيل الهزل واودعت كتبنا المظا  
 فلا بد بين المتقاطعتين من خصوصية جامعة **قوله**  
 ولهذا غيب علي اني تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوي الي  
 احرة الصبر بكر الباء هو الدوا المد المعروف ولا تشك في البالي  
 سورة الشعر واعتد عنه العيب بان كرم الي الحسين بسبب  
 دفع مرارة النوي فخان قال والذي هو عالم بمرارة النوي وانفعل بان  
 كرم الي الحسين حلو والنوي مرينها مقابلة ولا يعني انه تقس  
 والاقرب ان يقال انه الجهة الجامعة بينهما يجوز ان يكون خاليا  
 بان يكون ابو عامر من كان في خياله هو ان الامر ان مرارة النوي وكرم  
 وكرم الي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء شعر العرب الاصفا ب  
 وهو الانتفال مما يبدى منه الكلام من تشبيها وعبرة الي المعقود اعني

حك



المدح بما لا يلائمه كما ان عادة متاخرينها التخلص وهو الانتقال  
مع رعاية الملايكة كما سيبي في البيان ان سأل الله فابو تمام لما اراد  
اختيار هذه الطريقة عطف كرم الجاحسين على مرارة النوى  
لمتقاربهما في حيا له فليفرهم **قوله** رغبت هو ان عني الغداء  
هو انك وعفا معفولا زعمت والغذاء ظرف لعني اي اندرس  
وفيه ايمان بقرب الاندراي وصغير عما للديار وهو حال  
من طلال عليه على لفظ لمعه موحشا طلالا قدم فظلالا فاعل  
عني الثاني واللوي اسم موهنوع والباقي به بمعنى في ورسوم عطف  
على طلال والسفن الطريقة لا عدت اي لا صارت وقوله  
على الف مالوف متعلق بخوم اي تطوف وتدور وهو خبر عن  
**قوله** لانه بيان لانامعكم اراد بالبيان المحنى للغة  
وهو الايضاح وهو موجود فيما في انما نحن شتهريون سوا  
حل على التاكيد او على الاستيفان او البديل كما فصله الفاضل  
المحني اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق  
في احوال المسند اليه في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح  
ذكر البيان لغومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من  
المبين وذا انما يكون بعد الايهام واما في انامعكم قلت  
منه ايضا بالنسبة الى الايهام المتقدم ببناء على احوال ان  
ان يتوهم ان معناه انامعكم ظاهرا كما ذكرنا في ذلك في قوله  
بقاي الا بعد العاد قوم هو **قوله** علي معنى عاطف  
سوالوا واما العطف في الواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب  
فاما لرفع لؤم الاضراب من الجمل الاولى الى الثانية واما المقصد  
الي بيان اجتماع مصفوي الجملتين في التحقيق بحسب الامر تقوية  
للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف لوجد الدلالة  
على تحقيق مصفونا عطلا وان لم يتعين المقصد الي بيانه **قوله**

واو واما

واو واما واما الى اخذ ٢ فرق بين او واما الاجسب اللفظ  
ويشترط في اما ان تتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى  
لا خلاف في ان اما الاولى ليست بمعاطفة لا اعتراضها بين  
العامل والمفعول وبين احد معولي العامل ونقل عن ابن عصفور  
الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لالازمها غالبا الواو  
العاطفة مع انه لا يدخل تحت عاطفة والصحيح ان لا جامع بل اكثر  
على انها عاطفة وفي الايضاح المفصل ان العطف في مثل حاني اما زيد  
واياهم وهو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان تكون صورة الحر  
ستعمل حرفا في موضع وبعض حرف في اخر كما في ايا وزعم بعضهم  
ان اما عطف الاسم على الاسم العرف بين او واما فموان وضع  
ام للعلم باحد الامرين واوليت كذلك فانت في ازيد عندك  
ام علم بان احدها عنده مستقيم وكذا يكون الجواب بالعين  
ولا يستقيم فيه لغ في ازيد عندك او غير مستقيم عن ان احدها  
بعنده ام لا ولهذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما **قوله** مائة الف  
او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية قالوا على ان او بمعنى  
بل كما ذكره الشارح وقال بعض **قوله** اللوفين بمعنى الواو ونقل  
ابن الجري عن سيبويه انها للتخيير اذ اراد الراي تخيرا ان  
يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر وروى عن هشام بانه لا يصح خبر  
بين شيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ يحصل ما نقل عن سيبويه  
ان يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين  
بل يقول هم مائة الف وكان لما يقولهم ازيد من مائة الف ولائذ  
في شي مناهما اذ ليس المعصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا  
ينقص واما المراد بالمبالغة **قوله** وحكم لكن قد عرف  
فيما سبق اي في بحث العطف على المسند اليه **قوله**  
وقد تنبذ كون المذكور بعد لها الخ قال الفاضل الذي بعد ذلك

من



هذا الكلام وقد تجي لنا العاطفة للمعنى الى علي  
 ما حكاه الزجاني من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فإ  
 لتقليبه بمعنى ما بين زبالة الى التغلب ونادى نوح ربه فقال و  
 في الآية وجه آخر وهو انه اراد بالنداء ارادة النداء **قوله**  
 فجاها باسنا بياثا وهم قائلون بياثا حال البياض مصدر البياض  
 وقابلون من القتل له وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقتل  
 قتيلا وقتلولة ومقتيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياثا  
 كأنه قيل فجاها بياثا بياثين أو قائلين وانما حصل هذا  
 الوقتين لانها وقتا العفلة والراحة فيكون نزول العذاب  
 اشد واقطع **قوله** فان الاضراس بيدي عقيب نزول  
 المطر قلت الاضراس بيدي عقيب نزول المطر قلت ذكر  
 الشارح في بحث الاستعارة ان الغاموضوعة لما بعد في العادة  
 منزها عن مترسخ قال وهذا يختلف باختلاف العادة فقد  
 يعبر الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون  
 بالعكس والايه من قبل الثاني **قوله** وكثر من الذين  
 كفروا ببرهم بعد لون جوز في الكشاف عطفه على جملة  
 الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق ما خلق ما خلق  
 الانتم ثم الذين كفروا ببرهم بعد لون وعلى جملة خلق السوء  
 والارواح على معنى انه خلق ما خلق ثم لا يقدر عليه احد  
 يسواه ثم بعد لون به ما لا يقدر على مني معذرة انما هو ان  
 بعد لون على الوجه الاول من العدول وبرهم صله كفرا وعلى  
 الثاني من العدول بمعنى السوية وتقدم الصلة للاهتمام  
 ووجه التخصيص رخايد المناسبة بين المعطوفين الاستعارة  
 وبين المعطوف عليه بها كما لا يخفى وانما لم يحل على الشراخي  
 لعدم طباقه المقام انما على الوجه الاول فلان استحقاقه استمر

استمر

استمر يوجد قبل المعطوف وبعد فليس المعطوف هاهنا  
 متفرقا اخترا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو لم فلا قابلية  
 معتمدا بها في الحمد على ذلك وانما على الثاني فلانه من قبل توضيح الوا  
 وهذا مما لا حاجة اليه **قوله** فلا اقسم العقبة الا به اعترض عليه  
 بان لا يدخل على الناس الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلي ولا تكرور  
 في الآية واجابة الشيخ ابو علي الفارسي بان لاها لعلنا يعني لم فالتكرير  
 غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة واخرون  
 بان لاها هنا مكررة فقد يراد انه قال تعالى وما ادراك ما  
 العقبة فك رتبة اواقم في يوم ذي سغبة فغيره بفك الرتبة  
 وما بالاطعام فالمعنى فلا اقسم العقبة ولا فكل رتبة ولا اطعم مكينا  
 ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرتبة ولا اطعم مكينا  
 ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح  
 الا به **قوله** كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب  
 ابن عصفور بان ثمر على ظاهره والبيت من قبل ادعا الترتيب  
 في السببه بان يدعي ان الحمد اماك السود من قبل الاب والابن اياه  
 ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيا  
 قلت لكم كلا لعمري ولكن سمع شيئا منكم من اب قد علم بان  
 له شرفا على علا برسول الله عدنان وقد ادعى عليه بان قول ان  
 قبل ذلك نصريح بما ينشأ في هذه المعنى وذلك ان مصنفون الكلام على  
 ما اجاب به ان نسوده الاب سابق على سودا الحدي بالتبدي  
 كان سود الاب سابق على سود الاب وهو ظاهر سوا جعل  
 قبل ذلك متعلقا بساد او صالا من حده قدمت عليه اما على الا  
 ظاهر واما على الثاني فلان اذ جعل قبل ذلك حالا من حده ربي  
 ان يتصف الحمد بالتبليد وقت انشائها بالسبب اذ لا بد من  
 لمعية الفاعل حال كونه فاعلا واحدا لا يقف بالقبلي لا قبل

وتميز بغيره في قوله  
 على سود الاب  
 على سود الاب

ول



ان جماعة الاله في الوجود لو جامعته لزال القلبية الى المنة  
فتأمل **قوله** احتمل ان يكون قولك رضى الخ قبل هذا انما يكون  
اذا لم تكن الجملة الاولى لازمة للثانية اولم يوجد دليل اخر  
على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في  
**قوله** لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال  
ليس الا جوده في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه  
لجزء **قوله** تسكب فيه العبرات كناية عن الاستحالة بحيث  
اذا لم يعرفه الطالب يبيكي لجزء **قوله** وهوان اخوانهم الى اخر  
جزله خذلاننا اذا ترك عونه ونصرتة وهذا عنه اصحابه  
تخذلوا اي حملهم على خذلانه والسويل التزيين يقال سولت  
سولت له نفسه اسرا اي زينته له ومستدرجا حاله في ضمير  
العامل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه الي ادناه  
منه على التدرج وفي الكلام ايما الى ان حقيقة الازنه لا تصور  
منه فتالي لانه عيب وجهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا  
الشرطية الجزاء المشهور ان اذا الشرطية مضافه الى شرطها قالوا  
فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ بن الحاجب عدم اضافته  
كمن فيصح ان يبدل شرطها فيها كما عدي في متي اتفاقا فان جهل اذا  
في قولنا اذا خلوت قرات القرآن مثلا ظرف فيه مجردة كانت  
مضافة الي ما بعدها ومعموله لغزاة فيكون المحصر مستفادا  
من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزء اعني قرأت  
ها هو المشهور كان المحصر مستفادا من التعليق بالشرط لما في قوله  
ان خلوت قرات وما زاد ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة  
الحصر باعتبار ان الشرط معمول للجزء وعين المعنى التاخير  
وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم الاعل نكته اهزي وان جعلت  
معموله للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادة  
اذ ليس

اذ ليس اذا حينئذ معمولة للجزء مقدمة عليه حتى يستفاد حصر  
الجزء منها **قوله** سراجيل باعتبار مفهوم الشرط يعني كون ادالكتر  
لا يضر بالنظر الى المقصود الاصيل وهو حصول الاختصاص  
المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من تقديم المفعول  
وحده من الطرفين وغيره يغيب الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب  
من كون اذا ظرفية **قوله** لمع انه ليس يعطي قد سبق فتالي او ابدل  
الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله فتالي وما علي  
الذين يتقون من حسابهم من بني الاية ان القاعدة تكمية بحكم الاستمالة  
لا يجوز الاستعمال بخلافه وان انتم ايضا بين القول بذلك في دلائل  
الاعمال **قوله** فهو على منوبين فتبها هذا ضرب ثالث وهو ان يكون  
الاول موقفا على الثاني كخزان عادي الى من السحر هو ليت  
وتوضات ووقع مثله في كلام البليغا ممنوع **قوله** فلم لا يجوز  
ان يكون عطف الله يستهزي بهم من هذا التبدل فيه بحث لا  
الظاهر ان المقيد بالتي مقيد بكونه التي فيلزم ان يغيب الاستهزاء  
المقيد بالقول المقيد بالخلق بذلك الخلق والمخزور رجالة **قوله**  
لا على اخبارهم من انفسهم بانهم مستهزون بدليل انهم الى اخره  
منه بحث لانهم ان الجزاء هنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار  
بكونهم معهم الا ان الاخبار المذكورة هنا اخبار صادرة عن  
صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في خذوا التاكيد  
في قوله فتالي انا معكم حيث قال ولما مخاطبة اخوانهم في الاخبار  
عن انفسهم بالشبان عيا اليهودية منهم فيه على صدق رغبة  
ومؤثر نشاط وهو راي عنهم مستقبل منهم فكان مظنة التحقيق  
ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت  
مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزي بهم وجعل من الضرب  
الثاني لنوم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار يكونان



معهم تفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلنا انما يتوهم  
دون نظرقا ههنا فاعلم ان ما يد التاكيد في انما محكم ووقع توهم  
لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما استوفينا اليه  
**قوله** فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال  
فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار ايهام مع كمال الاتصال كما يمكن  
اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه حينئذ هو العطف ايضا  
فلهم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاسماء سبعة مثلا اذا سئل  
هل شرب خمر اقلت لا وتركت شربه يكون قوله تركت شربه  
ثانيا للمعنى السابق ولم يوت بالواو ولم يعلق المتى بالترك  
كأن في قوله لا وايدرك الله **قوله** اما الاول والثالث فليعلم  
المناسبة اي مع عدم الابهام وانما نذكر لدلالة السوق على  
والا فعدم المناسبة ايضا موصود والمحاسن مع وجوب التوصل  
**قوله** فليعلم المقابلة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو  
ان هذا المعنى مما يعجز الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن  
العطف التفسيري بالواو وفي المفرد مع انه شائع حسن  
الهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند الصلحا وشيوعه في عبارات  
المصنفين لا في كلامهم **قوله** فكل حق امرى بحري بمقدار  
ادخل العمل على الخلف انما هو باعتبار الانساب من كونه بالمرض  
وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحذف امر واحد وانما لم يقل مختلف  
كل امر مع بقا الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث  
ياتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب  
ان قلت فنقول الشارح فان موت كل نفس بحري بمقدار الله  
لا يراهم غرض الشاعر وان كان بطابقا للواقع قلنا سراد الشارح  
الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف الى الراعي امر كما اعتبر  
صريحاً في المضاف ايضا وهو الخلف لان المعنى على قول الشاعر

وغير

وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان التكررة  
في الانيات قد تم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل  
المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقوله الشارح بلاهم غرض  
الشاعر جدا **قوله** اي حبيبتها بالمرساة المرساة التي الاريا  
وهي الحديدة التي تلتقي في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالرسا  
رسية لتكر والصغير للحرب فانها مرساة سماعي يقال وقعت  
بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب بلاها روابه عن العرب  
وقال المبرد الحرب قد تكرر وقيل الصغير للكثيرة وهي الحبيس  
قيل للسفينة والمعنى قال مقدم العموم للملاحين ارسوها اي السفينة  
ولا تجروها لكي تغارها وناخذها وما فيها من الاموال والا وجه ما ذكرنا  
اولا لان المصراع الثاني بلايمه اشد ملايمة **قوله** قلنا  
ما ذكرناه قد يكون الى اخره قال ابن هشام في معني اللبيب احلج  
الي هذا الجواب لان كلامي الجملتين على الانفراد لا يحل كما من  
الاعراب اما في كلامي الحاكلي فانها جزء من الحكي اذ الحكي انما هو مجموع  
الجملتين وذا العمل هو الحكي لا جزؤه واما في كلامي الحكي عنه  
فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ها هنا لولا عدم المنقذ  
فيما سبق قوله تعالى انما معكم مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة  
سراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان نقول ها هنا امران  
الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب العطف عنده فيما لا محل  
له من الاعراب والمصنف مثل الامور الاول ولم يتعرض للثاني اذ لم  
يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل له كمال الانقطاع  
فقوله الناصب المحكي كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه  
سابقه قطعا بل ما استوفينا اليه من ان تمثيل المصنف لمجرد كمال  
الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب  
واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا اشكال القطا ومعنى



فمحقق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضع لمثال المصنف ومراده  
وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له سمع وبصيرة التوجيه  
ان وقع الاعتراض الاول بن اعتراضات ذلك الفاضل **قوله**  
اولا لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبر  
والا ثانيا لا لعدم الجامع بينهما انما بعد سببا لا تقطاع بحيث  
اذا جامع عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانتظام  
سببا **قوله** مؤكدة للاولى اريد لا عنها او بيانها لما قيل اريد بطلان  
من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقريرين  
موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لانه كل واحد منهما من التوابع  
والتابع هو الثاني يا عراب سابقه فلا بد ان يكون المتبوع  
اعراب لغلي او تقدير يري او محلي مع ان الكلام لا يشمل الجمل التي لا عمل  
لها منه **ولذلك ان تقول** المراد من قولهم هو لك اني يا عراب سابقه لونه  
كذلك فيما سبق اعرابا وانه يا عراب سابقه لغيا وانما وان  
كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع ما يتلوا السابقيين  
اخره على الاكثر فالمعتمد بذلك بناء على الغالب صريحه **الكتاب**  
وشرحه للسيد يورده ان اذ ما ينبغي صرح في شرح المعنى بان قوله تعالى ابد  
الغلام وبينين بعد اصطلاحه من قوله امدكم بما تفعلون مع انه لا محل  
لعمان الاعراب كما استحققه **قوله** وهذا المعنى مما لا يحقق له في الجمل  
قال الفاضل المحي اي كون التابع والاعراب بعض احوال المتبوع بما  
لا يتحقق في الجمل والا لكانت الجملة محكوما عليها به المتبوع لكن  
الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك لهذا الكلام والمتبادر من  
عبارة ان ضميره راجع الي كون التابع والاعراب محاصل كلامه  
ان الجملة الثانية لا تخوي مجري النعت والاي لزم ان يكون  
محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوع معها انه باطل  
لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون متبوعا مستقلا ملحوظا

في نفسه اصالة والجملة بمنحزل عن ذلك وفيه نظر اما ادلا  
فلان هذا التعليق منقوض بوقوع الجمل بدل لا وعطف  
بيان مثلا بقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون  
محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا تقول  
في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاضمار عن  
معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لعظها على قياس ما قيل النفل  
لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما ثالث فلان هذا البيان يدل  
على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا  
بجواز بعض الافاضل ان ضميره راجع الى بعض احوال المتبوع  
والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم  
ان تدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان تكون الاولى محكوما  
عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال التي عليه ويرد عليه ايضا  
الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر  
في شرح الفوائد الغياثية وذكر الشريف ايضا في شرحه للمفتاح  
وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مضمونا مستقلا  
ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجهان  
ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد  
بالنعت والبدل وغيرها معانيها الاصطلاحية بل المراد كون  
الجملة شبيهة بالنعت وكخوة ولا مانع في ان تصور الذوات  
التي بين الجملتين بصوريات مختلفة حسب اقتضات  
مقاميه بينهما اعتبارا من متعارفة فتارة تصير الجملة  
بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد  
كرر الشيخ في مواضع من دلائل الاعيان الاشارة الى هذا من جملة ما  
انه قال في موضع من اللطيف في تلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان  
هذا الاصلك كريم وذلك ان قوله ان هذا الاصلك كريم متابع



لقول ما هذا بشر او داخل في صفة من ثلاثة اوجه وجهان هو فيه ما يشبه  
 بالتاكيد ووجه هو شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه  
 بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو  
 انه اذا لم يكن بشر فقد اثبت له جنس ما سواه اذ من المحال  
 ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس اخر اذا كان الامر  
 كذلك كان اثباته ملكا تثبيتا وتعيينا كذلك الجنس الذي يريد  
 اذ قال فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسيط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي  
 لم يكن ان يكون جملة عطف بيان جملة اذ قد ذكر في كلامي في معنى  
 اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان  
 بمنزلة النعت في المستغاث وايدى بشغل عن بن ماله ومحدث  
 السيد فخرج اليه **قوله** ان لم يكن الجملة مستقلة او طائفة  
 من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان يكون الم اسم للمؤنم  
 في هذه العبارة ساكحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة  
 لا يتبادر كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف  
 الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم  
 ثم المعجم اسم مفعول صلة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه  
 الاعجام وهو النطق او مصدر كالاعجام وعليهما ما اطلاق حروف  
 المعجم على الكل من باب التخليص وجوز انما في شرح الكشاف ان  
 يكون معني الاعجام ازالة المعجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون  
 الهمزة للسلب مفتيا او سموعا في هذه الكلمة **قوله** وهاهنا  
 وجوه اخر خارجة عن المقصود منذ ان يكون لا ريب فيه خبر  
 الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور  
 في الكشاف وتفسير التامني وغيرها **قوله** وانه الذي يتساهل  
 في الصحاح يقال فلان الله لكذا ولا يقال متساهل والعامة تقول  
 لكن العلم الزم مخري قد صح هذه العبارة في الاساس قوله  
 ما يري

ما يري به جزاء الجزاء بالكسر مصدر جازف مجازفة اي افاض  
 بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسي يعرب كزاف والمجازفة  
 التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصيب على المصدر اي يري به  
 ربي جزاف اي ربما بطريق الجزاف **قوله** وازن نفسه  
 الوزن مصدر قولك وازن الشيء اذا ساواه في الوزن وقد  
 يطلق على التقدير باعتبار كون المصدر بمعنى التنازل وقد يطلق  
 على مرتبه الشيء اذا كان ساويا لمرتبه شيء اخر في امر من الامور وهو  
 المراد هنا قوله اي هو هدي اشارة الي ان هدي خبر مبتدأ  
 محذوف وانما يجعله محذوف الخبر على تقدير منه هدي لغوات  
 المبالغة المطلوبة قوله فوازنه وزان زيد الثاني اعترض  
 عليه الناصر المحض بان الانسب حينئذ عطف هدي للتبيين  
 على اريب منه لا شرا كهما في التاكيد به لذلك الكتاب ثم اجاب  
 عنه بجواب حسن تبين منه وجه عدم العطف في قوله ما لم يجد  
 الملايكة اجمعون مع اتحاد كلمهم وجمعون في التاكيد للملايكة تليقا  
**قوله** ولكن ذكر ان الخ يعني ان كل من الخج يدل على ان لا ريب  
 فيه بمنزلة التاكيد اللغوي فيكون مخالفا لما عليه المصنف ومن  
 تتبعه من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي **قوله** اي انتم الثاني  
 من كمال الاتصال ان يكون الخ قال في شرح الفوائد الغيانية  
 ان كون الفصل في البديل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد  
 بل لانه في حكم الجملة العارية على المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك  
 الحكم اي كون البديل منه في حكم المطروح في المعزونات والمزابع  
 الحقيقية بخلاف هذه فاربنا كالتوابع انتهى بلامه **قوله**  
 وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من  
 الاعراب اي التمييز لمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل  
 لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيها التمييز



بشيئ منها وقد اشار النجاشي الى الحقيقة فلا يرد ما يقال  
في أن هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على أن عدم تحقق  
كون الثاني مقصودا بالنسبة مع جميع الجمل سواء كانت ذوات  
محل أم لا مع أنك إذا قلت ضربت رجلا ضربه اهوك ضربه زيد  
صرفا المقصد النسبة اليه ليم معنى بول الكل بلا مزية هذا وفي  
شرح العنوايد الغيانية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجمل يدل  
الكل من الكل حيث قال في نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعا  
بالماء والتمران كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة  
لأن كانت الجملة الغيانية بدلا من الاولى بدل الكلين الكل وان  
كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية  
عطف بيان للاولى او تأكيد لها **قوله** فوامدكم بما تعلمون  
امدكم بالنعام ومنين فان قلت الكلام في الجمل التي لا محل  
لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما تعلمون في موضع نصب  
لان اول الآية وانقوا الذي امدكم بما تعلمون قل **قوله**  
ان الكلام في ذلك ملائم ان الجملة الاولى لهاها مما له محل من  
الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على سائر  
اشار اليه الشريف رحمه الله في اواخر الحالة المتضمنة لتقديم  
المستند في شرح المنع او الموصول وحده والصلة لا محل  
لها كما ذكر بن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني فوالله  
عليه بالتزام دون المطابقة قال الناصب المحيى يمكن ان يجاب  
عنه لانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة  
فيقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر  
هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم  
الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو النهي  
اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل  
واياها كان

واياها كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه اللهم الا  
ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب الفعل  
من الغير و ارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا فحاصل  
كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته من يقول  
طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه متأمل **قوله** والتأكيد  
بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق  
المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التأكيد بالنون  
سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استيفاء الكمال في لا تفرد  
من النون والمفهوم من قول المصنف لا تفتني اوفي بنا وصية  
المراد لانه عليه بالمطابقة مع التأكيد ان يكون التأكيد سببا  
لوصف الدلالة اذ انما هو ان التأكيد كالمطابقة وصية كونه او  
في لا وصية اصل الدلالة اللهم الا ان يقال هو دال على كمال  
في قوله والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى كمال الدال على  
درجات الكمال متفاوتة ودلالة على كمال الدال على عين وصية  
كونه او في بنا وصية اصل الكمال فيجوز ان يكون التأكيد  
**قوله** وتوبيخ من هذا ما يقال الخ وتوبيخ الناصب المحيى وجه  
التوبيخ بان اللفظ اذا فهم منه قصد او صرحا غير الموصوع  
له فاما لكونه حقيقة فبها او مجازا مشهورا وان لم يصل الى  
حد الحقيقة لكن فيه نظر لان المقصد يحصل باستكمال  
اللفظ في المعنى واذا استعمل اللفظ في غير الموصوع له وكان  
القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن  
اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا لاولي ان لا يقتصر على  
الامر من المذكورين بل يقال فهم غير الموصوع له قصد او صرحا  
اما لا حد الامر من المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح  
**قوله** ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بان يقتضي النهي



عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا  
 الشريف في شرح المغناح فلا يرد عليه ما أورده البعض من ان  
 معنى تمن الامر بالشيء الذي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا  
 لان هذا الشيء جزؤه ذلك الامر ثم يرد على هذا الوجه ان مقتضاه  
 انما هو دلالة اوجده على اظهار الكراهة صمنا وهو ليس بمقصود بل  
 بل المقصود دلالة على كانه ذلك الاظهار والعرق واضح واعلم ان  
 محذور يكون الامر بالشيء متضمنا للشيء عن ضده لا يكتفي في كون التقييد  
 المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول الشيء هو  
 المكراهة وهو ظاهر **قوله** وزان جسمها من العجف الدار  
 حتمها يريد انه في حكم بدول الاجتهاد الاشكال وهذا ظاهر  
 على توجيه المصنف واما على قول من يقول الامر بالشيء يقتضي النهي  
 عن ضده بالمعنى السادر فهو في حكم بدول البعض من الكل **قوله**  
 لان عدم الاقامة غاية للاشكال ان زاد المغايرة ذاتا ومفهومها  
 والذات وان لم تحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصلا المعنى فينبول  
 يستلزمها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا يتأتى كون الثاني  
 بطل الكل بل هي شرطية **قوله** فوسوس اليه الشيطان  
 الآية عدي الوسوسة بالي لتضمن معنى انها والآلة واضاف  
 الشجوة الى الخلد بادعاء ان الامكن مناسب لخلود الاكل ومعنى  
 وبذلك لا يبلو لا يبطون نقصان فضلا عن الزوال **قوله**  
 اقم بالله ابو حفص عن فضة على ما ذكر العلامة في النابون  
 انما اعرابيا الي عن بن الخطاب فقال ان اهل بعدد راي عاناه  
 دابرة عجفا نقبا واستعمل لفظه كاذبا فلم يجد ما تطلق  
 الا عرابي محمد يعبر عن مستقبل البطي وجعل يقول وهو يمشي خلق  
 يعبره اقم بالله ابو حفص عن مامسها من تعبد ولا دبر اللهم ان  
 كان فحمد اللهم صدق حتى التقيا فاحذبيد فقال صنع واحلقتك  
 فوضع

الهم ان كان عجب  
 في قوله ان كان عجب  
 في قوله ان كان عجب

فاداهي نقبا عجفا فحمد علي يعبر وزووه وكساة وفي بعض الروايات  
 ما ان بها مكان مامسها الدبر فزاجة الظهر والعجف الهزال والنفقة  
 بالهم اول ما يبدوا من الجوب فقلعا متفرقة **قوله** لانا اذا  
 قطعنا النظر عن العامل الى اخره فيه بحث وهو انه لا يجوز ان  
 تكون الوسوسة لادم عليه السلام مبتنيا بقول مخصوص وهو  
 الفعل المتعبد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المتعبد  
 بالمفعول والحاصل ان **قوله** مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت  
 المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اي اعني وسوسة  
 الشيطان لا عام ايضا فتأمل **قوله** يسومونكم سوا القوام  
 يقال سمته حسفا او ابيته اياه واوردته عليه **قوله**  
 بحيث طرح الواو لهما ظاهرا لكن بقي الكلام في وجه تحصيل  
 الآية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال  
 وجه التحصيل انرا انه تقدم في سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم  
 بايام الله اي بنو به وبلا به كما قيل مناسب العطف على يوم  
 العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعدد انواع  
 النعم والمحن التي اسروا اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله  
 والذات لك السياق في سورة البقرة كالا يحق ولك ان تقول  
 ان اية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم بعدد المحن واية ابراهيم  
 من كلام موي معددها ويحتمل ان لما تعددها هناك ذكر النعم  
 جعل يذجون بها لیسومونكم لئلا يناسب قوله تعالى اذكر وان  
 نعمة الله عليكم فتأمل **قوله** فانه بين عذاب اليوم الكبير والوفى  
 الآية وجه اخر وهو جعل الي الدبر جعل صفة لليوم بتدبر  
 العابد اي في منه مانع من العطف ينبغي ان يراود ويقاد مع المغايرة  
 الخلد والافانغ من العطف موهود في كاد الاضال ايضا  
**قوله** وبسمي العضل لذلك قطعنا انما لكم قنا طعا للموم



اولا ان كل نصيب يقطع فيكون من سمية المقيد باسم المطلق  
**قوله** اراها في الضلال بهم قال القائل اراها مجهول  
 من اري يري لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف حقيقة ذلك  
 ان را بمعنى ظن متعدي الي معولين فاذا اري بصير متعديا  
 الي ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيد اراها لعلها فاصلا ان زيدا  
 جعل حاله ظانا على فاصلا ويلزم لهذا المعنى ظن زيد على فاصلا  
 منهم كما ترونوا استفوا اري في معنى لارفة يقال دعاهم على وجههم  
 لغيرها وهي لاداهين العشق وغيره **قوله** فان بين الجملتين مناسبة  
 طاهرة فيه بحث لان هذا ايضا قضي ما ذكره سابقا عقيب ذكر  
 الاصل السنية بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان  
 ذلك مخرج بان الجملتين في سنية كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة  
 وما ذكره هاهنا صريح في خلاف ما ذكره لو قال هناك اما في الاول  
 فلعدم المناسبة واما الثالث فلما سبقت الاول في احتمال  
 على المانع يخرج مع المتعارفه التامه لم يرد هذا الامتناع  
 مراده هناك بعد المناسبة عدم الوصل للعطف لتحقيق المانع  
 سواء كان المانع خارجيا ام لا **قلت** المانع موجود في الثاني  
 والرابع ايضا فلا وجه لجعلها متساوية للاول والثالث **قوله**  
 ليلاليتوه عطف على قوله اعطى منه بحث لان القطع اتصال  
 كون المتطوع خبرا بعد خبر واكتفاء كونه تأكيد الابن  
 وبيان انه او بدلا منه فتنى كل من الفصل والوصل ايها المان  
 المتصور فلا يتجه لقليل الفصل بايها المان الوصل خلافا لما يمكن  
 ان يقال الامر عند الفصل هو قول الي العطف والعقل يوضع  
 اوصال المذكور بالماضي في السابق وايضا الاستئناف  
 الظاهر في الجملة لانها مستقلة بها واما عند الوصل فالتعريف باللفظ  
 والعطف على التعريف كالنقص في الواو فاحتمال خلاف المقصود  
 في العطف

في العطف اقرب منه في تركه فلماذا اختير الفصل **قوله** لا للوجوب كما  
 زعم الكاكي لان لم يبين اوجه الفاصل المحي زعم الكاكي وبين  
 وجه عدم ذلك البيان الا ان كلاما ال اخراكي ان عدم عطف  
 الله يستلزمي بهم على فالواجح انه اذا وجدت قرينة على عدم  
 اشتراك المقيد جاز اعتبار العطف على الجزا المقيد بدون  
 لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور  
 قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون  
 اشتراك في القيد وهو المحل وظهرها في قوله تعالى اذا  
 اجلهم لا يتاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان  
 عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عن الاحتياط فلا يرد  
 ما ذكر وجوب التفصيل **قوله** لانا نقول الاول ممنوع فان  
 عطف الشرطية قبل رعاية المناسب واجبة في الكلام  
 البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية  
 لتحقيق المتافات بينهما دائما من حيث لزوم الشكل للشرطية  
 ولزوم عدم انكسار الاسمية وكذا اللزوم القطع للاسمية  
 ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على  
 الفعلية وبالعكس لتحقيق اصل المناسبة بينهما من  
 حيث ان كلاهما جملة مقطوع بها واما ما ورد من  
 المثالين فلا يدل على مدعا لان الاول محمول على تقدير  
 المبتدأ والشرط خبره فلا يكون المعطوف شرطيا واما  
 الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يتاخرون  
 لا يستطيعون تغيير على عطف قوله تعالى ولا تطروا  
 بابس الا في كتاب مبين وقوله كلته غاردها سوا اذا  
 ولا يما **قوله** بدليل انه على متعلق بقول لظهور  
 المناسبة فان قلت لا تعريب بهذا الاطلاق استدل



فانه انما يشعرو بوجود الجامع بين جملة الله يستهزيهم وتبين  
 جملة قالوا انما معكم والسائل انما مع وجود الجامع بين جملة  
 الله يستهزيهم وبين جملة الشرطية قلت الجملة انما جوا  
 الشرطية فالجامع فيها فيها جامع فيها فافهم **قوله** فلكونها  
 جوابا لسؤال اقتضته الا وفي صرح الشيخ في دلائل الاعجاز  
 بوجود القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من سراج المحتاج  
 وانما الخلاف في سبب القطع لثبوتهم من يقول السبب هو  
 كمال الانقطاع ٢ خلافا لما طلبا وخبروا ومنهم من يجعله كمال  
 الاتصال وهو ارتباط اللاحق بال سابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من  
 يجعله بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا محال للوظف  
 ١ ولا عطف وحده لعطف التلقين هاهنا وربما يقال لوجوب  
 بالوا ولهم انه من جهة السؤال وعلى كل وجه فهو مقتضى  
 بوصول قولهماني وما كان استغفار ابراهيم لا يبيد الآية فان صدر  
 الابد وهو قولهماني ما كان للنبى والذين آمنوا ان يتغفروا  
 للمركبين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين بهم اثم اصحاب  
 الحجيم مقتضى لسؤال وقوع قوله بقائي وما كان استغفار ابراهيم  
 ٧ بية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استيفائية  
 ٢ عاطفة فلا اشكال وقد يقال بان العتري في صورة  
 الاستيناف التردد في حال السؤل عنه بان حاله كذا ام لا والفرق  
 من لسؤال المعتبر في الآية الكريمة ومطابرها المتفق عليه من  
 صور الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجمد  
 فيعتبر كمال الاتصال الموجب للعقد وفي الثاني دفع ما اورد  
 فكان كل واحد مما يودي اليه الفرض من السؤال والجواب في طرف  
 وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمقابلة من  
 وجه اخر وفيه ان كنية القطع وهي الوجه الثلاثة التي ذكرتها  
 فيما سبق

فيما سبق جارية في هذه الصورة فان لوجه فيها ايضا القطع  
 اللهم الا ان يقال لم يعتبر السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد  
 حضوره في الاذهان وعنا الجواب عن البيان وحينئذ  
 لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كما نرى بيان اخر لكن  
 مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل  
 وفيه ايضا نفس لا يخفى ان لا بد من هذا الاستبعاد وذكر  
 الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** او غير ذلك قال الفاضل  
 المحيى مثل تنبيه المتكلم على شمال فطائفة وادراكه ان الكلام اما  
 مقتضى السؤال او على بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك الا  
 بعد ايراد الجواب وفيه بحث ٧ التنبيه لكون الكلام الباق  
 مقتضى لسؤال اذا كان كمال العطف كما يدل عليه اول  
 كلامه لا يكون عدم التنبيه له بلادة فلا يصح الاعتناء بالثاني  
 اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطنته بيانية او مراد بالبلادة  
 عدم كمال العطف **قوله** اي ما باللك علما قال في الصحاح ما  
 باللك اي ما حاله والسؤال عن الحال بعد العمل لكونه مريضا يكون  
 عن سببه احرارة تستقل لكن امر وطوبى بقلبك حال كونك  
 علما **قوله** لانها بعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب  
 الوقوع لا نه سبب السبب **قوله** وعدم التاكيد ايضا مشعر  
 بذلك هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا جمل  
 على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك  
 التاكيد متاعا على ان يكون سبب علة العاشق سهرا وحزنا  
 امر متعين لا ينبغي ان يتكوى العاقل او يشك فيه **قوله**  
 فالتاكيد دليل على ان يكون السؤال عن السبب الخاص هو ايضا  
 مبني على سؤق الكلام بساق مقتضى الظاهر المتبادر والا  
 فالتاكيد معان غير دفع الشك ورد الاشارة كما سبق وليس



قادرة مختصرة فيها حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق  
لكان سوالا عن نظوره الذي لا يتصور فيه شك وتزد  
حتى يؤكد في الجواب قوله وهذا ابلغ الوصلين واقوالها  
لوقفت فيه بان كلامه هذه الاعسام امر يتعلق بالمقام  
وكل منهما ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتصر المقام  
او وصل الظاهر يكون قوله فالعبارة حق له ابلغ من قوله  
العبارة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين علي  
الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل  
فهذا التركيب ابلغ فيه لما فيه من تعليل اللفظ وتكثير المعنى  
**قوله** نحو قالوا اسلاما قال سلام يحتمل ان يكون نقا ولم يبلغه  
يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان  
يكون بهما لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية  
ثم شيوخ هذه اللغة العربية انما كان من اسماء اهل عليه  
السلام **قوله** زعم العواد الى اخره فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل  
في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام  
ولو بول زعم بعلم لكان احسن **قوله** عاذلة يعني انه ليس جمع  
عاذلة لان قاعلا صفة لا جمع على فواعل وتقدم فيه كلام في  
شرح الدريجة فليبتدكروا ما يكون عاذلة صفة جماعة فبقي  
على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا بصارف اذ القول بان  
يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذله على ان السالما  
مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقبلي **قوله** اي اوقع عنه  
الاستيناف يشير الى ان الفعل في كلام المصنف اعني استوف  
مسند الى مصدره بالتأويل المشهور كما في قوله قد جدد  
بين الخبر والنزوان ولك ان تقول هو مسند الى الظرف  
بعد كما يشعر به قوله كما اذا حققت المستأنف عنه الى اخر  
والوجهان

والوجهان مطردان في مثله **قوله** اي اعادة ذكر ذلك الذي ارج  
الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفة من باب المشاكلة على  
منطوقه قالوا فتخرج شيئا جدد لك بطيئة قلت اطجوا كي  
جدة وتميضا على ما ينبغي في البديع انما التبريائي والمراد بذلك  
الصفة وقريبك المراد بالاسم العلم وهو موصوع للذات مع  
جميع الشخصات فاذا ذكر اول كانت الصفة مذكورة بالتبع  
فاذا ذكرت بعده وصرت الاعادة فتحصل الدلالة **قوله**  
قلت وجهه انه اذا ثبت لي حكم او رد عليه الفاضل المحكي ان  
سوال المخاطب غيره عن احكامه مما لا وجه له اذ هو اعلم باسباب الحامل  
له على افعاله الاختيارية فربما ما هو الصواب بتفصيل فان قلت  
ليس في كلام الخارج ما يدل على ان السؤال المتدور من جانب المخاطب  
حيث يرد ما ذكره بل قوله لما ذا احسن بصيغة الماضي دون لما ذا  
احسنت يدل على ان الساليل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب  
صه يترك بالمخاطب يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه  
تفسر ظاهرا فان قلت رد الفاضل المحكي انما يتوجه لو كان  
كلام الخارج في المثال مخصوص السابق وليس ذلك بمقتضى بل ظا  
**قوله** فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب الخ يدل  
على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان  
كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السؤال الجواب  
في مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يكون  
احسن زيرا في عمر وصديقه القديم اهل له ثم ان لم يرد ان تقدير  
السوال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز  
تقدير السؤال عن الاستحقاق فقصوده الاشارة في الجواب  
بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب  
بالنسبة الى تقدير اخر الى المتناسبة قلت هذا بعيد لان قوله



والسؤال المقدر فلهما لما اذا احسن نص في جواب اعتبار السؤال  
عن السبب فتقوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لم  
يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناول قطعا فيرد اعتراض  
الهم الا ان يقال لفظة او في قول الخارج او هل هو حقيق لا  
بمعني بل ومعني الاضرب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا  
علي من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحكي سببي علم ان اصله  
في المثال على صيغة الخطاب كما نص عليه الخارج وانما اذا كان  
على صيغة الحكام فلا يخفى ان صداقة المحاطب قد تكون سببا  
لا حسان الكلام فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشريف  
بحسب الاول ان قوله لم يصور ذلك اذا شئنا ان نختار  
غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما عما نحن فيه بمراحله محل منع  
لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لا  
لازم فائدة الخبر وحقيقته الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا  
يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل  
ولو قيل معني السؤال المقدر هل تعلم لما اذا احسنت اليه  
ومعني الجواب اعلم انه مستحق للصداقة الغد به لم يكن  
بعيد بمرحلة فضلا عن مراحله الثاني ان السؤال اذا  
كان هل هو حقيق يا احسان استحسن التاكيد في الجواب  
لكونه جملة ملقاة الى السائل المتروك وذكر توجب الاستيناف  
المعني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول قال فتكون  
المثال الاول حينئذ مستقيما لهذا هو الذي حمل الخارج على تقدير  
السؤال عن السبب فتقوله السؤال المقدر لما اذا احسن او هل  
هو حقيق يا احسان لن ونشر مرتب تأمل **قوله**  
ولم يجرى في سائر صور الاستيناف فتأمل اي ليس يجري  
كون الجواب باعد الامرين اعني باعادة الاسم تارة واعادة

الصنم

الصنم احزني في جميع الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن  
عن السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة  
وانما امر بالتأمل لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم  
ومنه ما ياتي على الصفة الحصر فان المعيد لذلك اما واما  
دون منه ومنه **قوله** بالغدو والاصل الغدوني الاصل  
لنقص الرواج والمراد بها هنا العدوان فغير بالفعل  
عن الوقت كما يقال انك طلوع الشمس اي وقت طلوعها  
وان لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصل  
جمع اصل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع  
على اصل واحد كما انه جمع اصيلة ويجمع على اصل واحد بغير  
ويعران **قوله** كانه قيل من يسجد الى اخيه الشيخ صرح  
في دليل الايمان بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدر  
لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فاقوله في الآية  
قلت له ان يعذرين المسجون له فقتل رجال اي هم رجال  
فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الغدوني  
لكم ان مصدر الغدوني اي سكن اليه واحده والاق مصدر  
الغدة هو الغد **قوله** تحذف هذا الاستيناف الخ فيل يجوز ان يكون  
الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذورا وجهه انه لما قال  
زعمتم حركة ال المعين ان يسألوا ويقلوا لم تنكروا ذلك فاجاب  
بقوله لكم الغد الخ واليد على انكار المتكلم ذلك لفظ رعمتم  
لا استعمال الزعم في الكذب **قوله** موكلنا للجواب او بيان انه  
ان المراد بكذبهم انهم محالون لهم في مقتضى الاضوة فاصل  
معني قوله لهم ان ليس لكم ان عين معني قوله كذبتم **قوله**  
ولم يجر هذا اليوم جي بالواو العاطفة يحكي عن صاحب بن عباد  
انه قال هذه الواو احسن من ووات الاصل على حدود المرد



الملاح **قوله** وقد توهّم بعضهم الخ توهمة الزورني ووجهه  
كونه خطأ انه يحتاج كما اعترف به نفسه الى ان يقدر اصل  
اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الالتباس واما للتوسط  
ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورية داعية  
اليه **قوله** لا تلبسوا ولا تعبدوا احبار في معنى الانشائي لا تعبدوا لان  
اخذ الميثاق يقتضي الامر والهي والمعنى على تقدير القول  
اي فابدين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا  
تعبدوا اجواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبد  
مقدر بان المصدرية بدل من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل  
الى الرفع فعلى هذا يكون قوله صلة ولا يكون الآية مما نحن  
فيه بل تكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر حينئذ  
مولد بالمصدر معطوف على خبر ما ولده **قوله** لانه بمعنى  
امنوا لان تومنون ارشاد الى التجارة الخفية وتقدم لها  
والمعارف في التعليم هو الامر والهي دون الخبر **قوله**  
الا عند الضرر بالنداء فيه بحث لان هذا الصريح في مثله  
انما يلزم اذا لم توجد قرينة واضحة على تفسير الخطابين  
اذ لو وجدت نحن العطف بلا صريح بحرف النداء كما في  
قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك  
ولا يحنني ان افزاد احد الفعلين وجمع الاخر في الآية ترتيب  
على اختلاف الخطابين ليس **قوله** فلا يصح عطف بشر عليه  
ايجاب صاحب كشف الكشاف بان لا مانع للعطف على جواب  
السؤال بما لا يكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا ربنا  
فقبل امنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم بما هم بشيئة لهم وقد  
يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للذي عليه  
السلام والمؤمنين والتجارة المذكورة عامة ايضا لكنه

في شأن

في شأن عليه السلام نوع التبشير وفي شأنه نوع الايمان  
المذكور فيجوز ان يقع تومنون مع بشر بيان لخللا توعها  
فتدبر **قوله** ليس ليعتد بالعطف هو الامر الخ اراد الله  
ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر في الجملة الانشائية  
الخفية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب  
المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو  
جملة وصف الخ ما لا يزيد بها في قولهم وبها جملة وقولهم جملة الامر  
وامثالهما وهو الامر الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله  
بل يوحى عطف الحاصل من المضمون الخ والمعنى المعتمد بالعطف  
حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين اي المتصور  
في العطف ذلك لا خصوص الجملة الامرية من حيث هي  
كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف  
ولكن ان تقول هو معطوف على فائقوا الى اخره فهو مبني  
على عطف الجملة من حيث خصوصها لان بشر منفردا عن فاعله  
معطوف على قوله فائقوا كذلك كما توهّم الفاضل المحشي وهذا  
التوجيه تبين انه لا عبار على كلام الشارح وان دفع اعتراض  
الفاضل المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على  
الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح ايضا  
فاسرّح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب حينئذ  
الصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وهذا غير حقيقي على من  
له توريث في اساليب الكلام فما ذكره الشارح في هذا الكتاب لتوجيه  
احد الكلام للكشاف غير ما ذكر في سرج الكشاف **قوله** لكن من  
يشترط اتفاق الجملتين الخ اخره قال ابن هشام في معنى اللبيب  
عطف الانشائي على الاخبار وبالعكس منعه البيانون ولينفك  
في شرح باب المنقول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور



في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازة الصغار وبما  
 مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر  
 المؤمنين في سورة النحل قال ابو حيان واجازة سبويه  
 جاني زبدون من عى والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر  
 محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازها فيها  
 لا محل له من الاعراب واحاب عن النحل فنقول الفاضل المحي  
 اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشأ من عطف الجمل التي  
 لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه عند نظر الهم الا ان يقال  
 مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان ولما  
 نقله ابو حيان عن سبويه فقد صرح بن هشام بانه غلط  
 عليه واما قال سبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا  
 زبدان جليلين الصالحين رفعت اوصفت لا شك  
 لا تشي الا على من اتيت وعلمته ولا يجوز ان تخلط من نعلم  
 ومن لا نعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وقال الصغار لما منعها  
 لسبويه من جهة التفت علم ان زوال التفت يصحها فتعرف  
 ابو حيان في كلام الصغار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصغار اذ  
 قد يكون للشيء ما يغار ويتنصر على ذكر احد هما لا الذي اقتضا  
 المقام واعلم ان الهم بها الدين السبكي حاول التوفيق بين  
 كلام النخلة وكلام البيانين البيان متفقون على معناه و  
 ظاهر كلام كثير من النخلة جوازها ولا خلاف بين الفريقين  
 لا عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فانه **قوله**  
 فكان امراني صلي الله عليه وسلم بان يودي معنى هذا الكلام في نظم  
 كانا اياي توجيهه اهز وهو ان يقال امراني علم الكلام ان  
 يلقى الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه  
 على طريقه فتراه من قرا قل للذين كفروا ان يستمروا الى

بيا الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر  
 الفاضل الترمذي في شرحه **قوله** من العوي المدرك  
 العقل اراد بالعوي المدركة العوي التي يحل بها الادراك  
 سواء كانت مدركة او معينة في الادراك **قوله** هي الحاكم  
 بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصغر هو هذا  
 الخلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال  
 المذكور معنى جزوي يدرك بالقوة الوهمية عند المشتري  
 للعوي الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك  
 والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن  
 من الحكم وهذا التبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون  
 الحكم في المثال المذكور محسوسا فان قلت الحاكم هو لنفسه لكنه  
 يمنع اقسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك  
 قوة ترتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور  
 الة لنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم الة لمعا باعتبار  
 النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من العوتين مجازا باعتبار  
 ان كونها الة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون  
 بالاجتماع في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام في الة مستند  
 كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالاولى المشار اليه على  
 ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان  
 العوي الباطنة عند مشيئتها كما في التقابل بين عكس الى  
 كل منهما ما ارتسم في الاخرى والوهم هو سلطان تلك العوي  
 فانها تصرف مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقل فتأثر بها  
 فيها وحكم عليها بخلاف احكامها **قوله** فان استعملها بواسطة  
 القوة الوهمية لها الخلة اي ان استعملها النفس في المحسوسات  
 مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست



مدركه للوهم قلت لما نهيت عليه انما ان القوة الباطنة  
 كالمرآة المتعاقبة فلا تغفل **قوله** وان استعملتها بواسطة  
 القوة العاقله اسارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان  
 النفس الناطقة جوهر موجود في المحيوت والعقل عرض منقود  
 وبعضهم يزعم الاحتاد بينهما كما بين في موضعه **قوله** مثل الاقار  
 في الخبر عنه الى اخره القليل عنه بدل المسند والسند اليه  
 بنا على انه قائمون **قوله** وكذا حكمه بان هو اللون  
 غير هذا الطعم مخالفا لسبق ان الحاكم هو المحس المشترك  
 الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة المحس المشترك  
 كما اشترت اليه مع ماله وما عليه **قوله** وفيه نظرات  
 المتضايقة الخ يمكن ان يقال مراد اشارة العلامة ان الاقار والاكوار  
 يكونان محسوسين وذلك عند كون دعوى ضرها محسوسا على  
 معنيانها من المحسوسات بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات  
 بالعرض كالحركات وامثالها بنا على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس  
 بثلاث من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين في ضمتها وهذا  
 بخلاف شيء من الامور المحسوسة غلبة فاعليه كشي لا يدرك بمجرد  
 الاحساس **قوله** او هي بان يكون بين دعوى بينهما شبه  
 تماثل قال الفيلسوف المحي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز  
 بين الاشياء المكتسبة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة  
 للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والاضايف سببا  
 في نفسه للاصحاء بسبب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما  
 يشتبه عليه الاثر بما يناسبه وكان شبه التماثل والمضايف  
 مناسبة لتلك الاسباب القمضية في نفسها للاجتماع شبه  
 الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات  
 التي منها تتفرع صور الموهبات والمعتلات بنسب الجمع

قوله

لان

نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية  
 محسوسة او موهومة الى الخيال والصنابط في الجامع ان  
 الجمع اما بسبب التقارن في حيزاته الصور او لا فالاول  
 هو الخالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع  
 وليقتضيه بحسب نفس الامر فنوا العقل والاول هو الوهمي  
**قوله** نزع واحد زبد في اخرها عارض اراوه الصغرة  
 السواد فكان الوهم يدعي ان الصغرة بياض زيد فيه شيء  
**قوله** ويؤم ان هذه الدلائل من نوع واحد بسبب اشتراكها  
 في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيما بالاول والثالث وعقلها  
 بالثاني لا فاضحة انوار العدل والاحسان **قوله** او تضاد وهو  
 التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما  
 غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلب واليجاب  
 وتقابل العدم والملكة واصل بقوله على محل واحد المتضاد  
 بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يعقب  
 التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا فظهر ان  
 المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار المحل لا باعتبار  
 الصدق وقوله يلتمها غاية الخلاف تحصيل التعريف بالتضاد  
 الحقيقي فحلي هذا يكون التقابل بين السواد والحمر مثلا قسما  
 خاصا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد  
 فيمثل التضاد تقابل السواد والحمر ويسمى تضادا مشهورا  
 ويختصر التقابل في الاربعة بقى ها هنا بحث وهو ان تعريف  
 للتضاد الحقيقي الذي عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام  
 لان السكالي اورد الخلاف في وجوده من جملة امثلة التقا  
 وليس بينهما غاية الخلافا بل غاية الخلاف انما هو بين الخلاوة  
 والحكمه والمرارة ان لا يخفى على مصنف ان تعاندا الخلاوة

بسبب







فهو مستنوع بنحو ما سريحي زيد شاعر وعمود كاتب فانه غير  
 صحيح كما عرفت ويحذف قوله هزم الامير الامير الحجد يوم الجمعة  
 وخالفه يولي في فيه ولعله بهو فانه صرح به في مواضع اخر  
 باستنوع عطف قول القائل حين ضيق على قوله خاتمي ضيق مع  
 اتحادها في الخبر **قوله** فظهر الغناد في قوله الوهمي ويزاد  
 المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيعيين واقام قوله اتحاد في التقو  
 مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد الخ ظهوره اراد بالمتصور الذي  
 اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم بظهور القولين  
 المذكورين وهذا الغناد اما لزم من تعبيره ولا يرد على نفس  
 عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الخبر عنه  
 وفي الخبر وفي قيد من يتوحد بها فاعلم ان مراده بقصورهما في قوله  
 الوهمي ان يكون بين تصورهما متصورا على قياس ما سبق **قوله**  
 فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام فيه بحث لان المصنف  
 بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وخرج منه قال  
 لم قال الجامع بين الشيعين عقلي ووهمي وحيالي اما العقلي  
 فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين  
 ان مقصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد  
 نقل كلامه لعبارة احضرمه فلا يبعد ان يريد بالشيعين الجليلين  
 والمتصور المعلوم التقوري ويقصد بذكره معروفا الى جنب المعلوم  
 التقوري المتناوئ لكل متصور سوا كان مخبرا عنه او خبرا او  
 قيد من يتوحد بها كيف ولولم يحل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي  
 الجامع بين الشيعين الى اخره **وله** اقال جمال الدين في شرحه المراد  
 بالشيعين المجلدات لانه يصدر بيان الجامع بين الجملتين بعطف  
 احدها على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ فوجب حمل  
 كلام المؤلف عليه والام يصح النقل عنه **قوله** ولعمري انه كلام

في غام

في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلا امتناع لتقديم  
 الفاعل حال كونه فاعلا بالتعاقب واما اذا حمل على مذهب الكوفيين  
 فلا توجيه عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول  
 به مع الفنى عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب  
 هذا الفن لان ما يستفاد منه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه  
 وانت خبر بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في  
 الفصل **قوله** ولا يحصل المناسبة بان ياتي بالثانية فعلم  
 صفة محوز يوم قام وقد عزموا الانسب بسياق الكلام ان تقول  
 اسميتهم صوفه محوز يوم قام وعزموا قاعده وهو ظاهر **قوله**  
 وهذا معني على ما ذكر السيرافي ومن تبعه الخ الظاهر ان امر الابتدا  
 بالعكس اعني ان ما ذكر السيرافي مبني على هذا المذكور **قوله**  
 والذي يشعر به كلام بعض المحققين او اراد به بن الحاجب  
 حيث قال في الايضاح المعصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران  
 فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة  
 فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية وال نصب على تاويل الفعلية  
 وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية  
 لان المشتمل عين المشتمل عليه والثاني في معنى التاويل بالاسمية  
 فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال  
 مبني المشاكلة **قوله** تذييب قيل الفرق بين التذييب والتشبيه  
 مع اشتراكهما في ان كلامهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما  
 ذكر في حيز التشبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة  
 لفهم منها بخلاف التذييب **قوله** وهو جعل الشيء ثابة في المحام  
 الذناب بالكر عقيب كل شيء وذناب الوادي الموضع الذي ينشأ اليه  
 سبله وكذا الذناب بالقلم والذائب التابع **قوله** عن تكلف خلق  
 احزابا لسراي شي اخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى التفر



قلت مجي الخبر ليس للربط بل لفردا مستقلا  
**قوله** تثبت بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة في قولك  
 اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم الفاعل وهو  
 زمان الاتيان فتأخرها بيان للفاعل **قوله** ولا حالا لان القصور  
 من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع  
 على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقيد انما يفيد  
 اذا كان بالصفات المتغيرة المبند له لان كون الفعل واقعا  
 او صادرا على الكميات والصفات اللازمة امر معلوم **قوله**  
 فلما صرح الشرفاسي وهو عريان ابن شيان قضية مطلعا  
 صفحا عن بني ذهل وقتلنا القوم اخوان عسي الايام ان يرجع  
 قوما كالذي كانوا صنف عنه اي عرفت عن جرمه وصرح  
 الراي ظهورا وتكشف دناهم اي جازيناهم **قوله** تشبيها  
 بالخلال ووجه الشبه كونها حكما لصاحبها **قوله** يكون  
 نكرة مخصوصة يريد ان اذا الحال الذي لم يتقدم عليه  
 الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال  
 هاهنا اعني قربه بسبب وقوعه في سياق النفي يخص  
 لانه في حكم الموصوف والمعنى على قربه من القوي ولذا لم يجب  
 تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح وردد هذا التوجيه  
 بانه لا ينافي في قوله تعالى سبعة وثامنهم كليمهم اذ ليس  
 سبعة في حكم الموصوفية حتي يصح الحمد على الحال فالخلف ان  
 قوله تعالى وثامنهم كليمهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعني  
 ثلاثة رابعهم كليمهم وخمسة سادسهم كليمهم اذ لو حمد على الحال  
 لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب  
 معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليعمل الواو عليه تأكيد  
 اللصوق المذكور فيكون هن الواو ايضا نزعاً للعاطفة  
 كاتي

كاتي بمعنى سبع والحالية والاعتراضية وهما هنا بحث وهو  
 ان المذكور في كتب النحوان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند  
 تحضن تنكيره بنا على انها لو تأخرت لا لتبست بالصفة  
 في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت  
 في حال الرفع والجروان لم تلبس طرد الباب وهذا الالتباس  
 جازيها اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد  
 الصفة غير لازم ان يجب تقديمها عليه ايضا والافعال الفرق  
 نعم الواو رافع لا لتباس الحال بالوصف ولهذا لم تقدم عليها  
 في الآية الا ان الكلام في بنا حكم عدم التقديم على كون ذي الحال  
 في حكم الموصوف ولكن ان تغرق بان الالتباس فانا اذا كان ذو الحال  
 نكرة محضه امثلا لان الحال يتبين الهيئة والوصف بينا لكون  
 والنكرة الي بيان الذات اخرج منها الي بيان الهيئة فالحال  
 على الوصف حينئذ ارجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان  
 الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحال على الحال حينئذ  
 ارجح بقي ان يقال اذا كني مطلق تخصيص ذي الحال في رفع وجوب  
 الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل حاي راكبا رجل بل لم  
 يتصور تحضن تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقديم الحكم عليه  
 وهذا بخلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص  
 الفاعل في مثل جاتي رجل يتقدم الحكم من ان التخصيص لما كان  
 بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير التخصيص  
 وهذا ظاهر فليتأمل والاوجه عندي ان يجعل جواز الحال في  
 الآية بلا تقديمها على غيرها بما استوت اليه من كون الواو رافعا  
 لا لتباس كما اشار اليه الشارح في اخر هذا الباب في حينئذ لا يرد  
 قوله تعالى وثامنهم كليمهم فتدبر **قوله** كما هو مذهب صاحب  
 الكشاف سهوا اذا لم يثبت واو بهذا المعنى **قوله** ولا نكرة



محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع التكررة  
 المحضة اذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاني راكبا رجل على ما هو  
 المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية عن التفسير الجارية بالواو  
 ولا يجوز تقديمها على زيارتها لاصل الواو الذي يعو العطف  
 لكن نص بن اصبغ على جوازها عند الجمهور وان منعه المخاربة  
 نقله الرباعي تأمل **قوله** اولى بالضرورة ولذلك الكلام السابق  
 قوله لذلك الكلام لا لغو متعلق بالضرورة حتى يرد ما ذكره الناقل  
 المحي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان  
 لا يخلو عن نوع خدشه بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور  
 اولى بالضرورة كونه اولى بالانضاف والضرورة الثابت للكلام السابق  
 لا يتصف به غيره لكنه يخرج عن الكلام عن حصص الفساد  
 وهاهنا وجوه اخرى للتوجيه احدها ان الضرور مصدر  
 من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره  
 تفسير التعقيد فيما سبق يكون الكلام معقدا وانها ان قوله  
 الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه فعل التفضيد وذلك  
 اشارة الى الضد والثما استلزامه مرفوع بالضرورة لانه مصدر  
 واعمال المصدر المحذوف كثير **قوله** **الوجه** وان شئني واطلبوا  
 العلم ولو بالصبي اعلم ان كله لو وان في امثال هذا المثال  
 ليست لانتفا التي لا انتفا غيره والا للمعنى ولا قصد التعليل  
 والاستقبال بل كل منهما مستعمل في تأكيد الحكمة البتة وهذا ترك  
 القوم يقولون انها للتأكيد **قوله** ثانت طلاق والطلاق  
 البتة اضره بها المرخون شباك الطوامث الالهة اليمن  
 والشباك الحبال والطوامث الخفيف من طشت المرأة اي  
 حاصت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء الكلام  
 واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفا اذا الظاهر ان  
 قوله

قوله المرو الى اخره كلام مستقل وقيل اخر المصراع المذكور ثلاثا  
 ومن يحرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزيمه مكان  
 الية ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليها **قوله** تري  
 كل من منها وحاشاك فانما المصراع لابي الطيب المقتبي في  
 مدح كافور الاخشيدي صدره ويحتقر الدنيا اعتقارا محجوب  
 ويروي في اكثر الكتب ما يدل من **قوله** اي لا تغلط حال كونك  
 قدما لعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثرو  
 الوجه الاخر فيه ان تحذف ان ويبطل عملها واما اذا قري بالجزم  
 على انه بدل من تمنى من المن اي لا تمنى ولا تستكثرو فليس مانع  
 فيه وفي الية وجوه اخرى مذكورة في التفسير **قوله** فيمتنع  
 دخول الواو وكما يمتنع في المفردة اما عدل عن عبارة الانضاف حيث  
 قال فوجب ان يكون بالضمير وهذه كالحال المفردة لانه يرد عليه  
 بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال  
 المفردة موثرا وصوب الاقتضا ومنها على الضمير ليم كلامه ووم  
 عدم الواو ما ذكرها هاهنا هو ان ليس المحو اصالا الحاق المضا  
 المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل المخافة بها  
 في امتناع دخول الواو وقد دل كلام سياق كلامه على امتناع  
 دخول الواو في المفردة حيث استدل اولا على ان اصل  
 الحال المطلق ان لا يكون مع الواو بفتياسه على الخبر والنعت  
 ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فقيس بقا المفردة على  
 الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة قد سقم  
 كثير من المحققين فجوابه انما ذكره النجاشي من قبل الحمل على  
 النظر لا قياس فقي هو مقبول اذ قد صرح في ايضا الفصل  
 وغيره ان التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات  
 والا فاصل الدليل هو الاستعمال **قوله** اما على ان يكون مشتركا بينهما



او يكون حقيقته في الحال مجازا في الاستقبال مجازا في الحال  
 لا نه بعيد عن افادة مطلوب وهو دلالة المصارع على المقارنة  
 متمسك الغريب الاول بان المصارع يطلق عليهما كما يطلق  
 الاسما المشتركة عليهما واما بانه وضع للاخبار عن حدث  
 ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المصارع فلم يكن هو  
 مشترك بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من افعال  
 المقاصد لم يوضع له لفظ فلم يوضع القول بالاشتراك وتمسك الغريب  
 الثاني بان المتبادر منه الحال ومنه الاستقبال يحتاج الي قرينه وبان  
 المناسب ان يكون للحال حقيقة كما انهما من نحو ضرب وللمستقبل  
 نحو ضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال حتى في ذهب كثير  
 من الحكماء الي انه غير موجود والفضل المتقدم كما لا يخفى **قوله**  
 وها هنا نظرون الحال الي اخره جواب النظر ما سيجتبه الفاضل  
 المحي في وجه وجوب تضاد الماضي الواقع حالا بقدر **قوله**  
 واصك فصح الصك الغريب قال الله تعالى وضكت وجهها اي  
 صربت **قوله** فلما خشيت اظافرهم البيت الاظافر جمع  
 اظفار وهي جمع ظفر ويزاد به السلوك والقوة وقيل المراد  
 بالاظافر الاسلحة وما لك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم علي  
 ارهنتهم ما صنيا علي ان ارهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فا  
 رواء وارهنتهم علي انه مصارع وما ضل معنى اللبيب لما حشيت  
 منهم هربت وخلصت وجعلت بالكامر هو ناعندهم وصقيا  
 لديهم **قوله** ومثله قوله تعالى لم تؤذوني في الآية في شرح اللب  
 للسيد عبد الله ان وجوب الاختصار علي التفسير في المضارعة  
 المثبت اذا لم يكن مصدرا بقدر واما اذا كان مصدرا بما فقد  
 الواو وكقوله لم تؤذوني وقد تعلمون ان رسول الله اليكم  
 وما ذكره الشافعي اظهر **قوله** ومعناها ان يفرض ان  
 ما كان

ما كان في الزمان الماضي الي اخره واما بفعل هذا في الفعل الماضي  
 المستغوب كما نه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول  
 رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ  
 المصارع بالنظر الي المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلقا  
 الحال الماضية هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ  
 اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرح به في قوله تعالى و  
 كلمهم باسط زراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول  
 مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال  
 وبالجمله ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك  
 الزمان يحكي الان علي ما تلفظ به كما في قوله دعني من عترتي  
 علي ما رغبه الفاضل المحي في حواشي شرح المفاتيح بل المعصود  
 حكاية المعنى وهذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية  
 ان تقدر بنفسك كأنك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان  
 كأنه موجود الان لكن ما ذكره الشافعي ما خوذ من كلام صاحب  
 الكشف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي  
 واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله  
 قتل وقد استحسنه الفاضل الرضي **قوله** دون النبي  
 لنبوت النبي التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابوالقاسم  
 القراءة بالتحقيق وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولي  
 من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت  
 متحركة فاحتاج الي تحريك الساكنه وحذف الساكنه اقل تغييرا  
 الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه  
 خبر في معنى النبي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني  
 هو موضع الحال والتقدير فاستغفيا غير متعجبين هذا  
 وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نبيا لحقه نون التاكيد للحقيقة



على ما ذهب اليه يونس وقد سرت للفقهاء السالكين مخبئنا ايضا  
تتبعان انشا ويجوز العطف فظهر ان الاية لا تصلح للاستثنا  
بل للتشديد **قوله** والمعنى مانع حال كوننا الى اخره انشا  
الى ان العامل في الحال ماني اللام من معنى الفعل خلوها عن  
حرف الاستقبال كالسمن ولن قد يوجه كلام القوم في هذا المقام  
بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان المتكلم فيجب التحريك هنا  
عن حرف الاستقبال ومنها عدا طرد الباب فلا حاجة الى التوجيه  
المستبعد الذي ذكره الخارج **قوله** لتناقض الحال والاستقبال  
في الجملة فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين  
الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم  
لم يستبعدوا لضعف بر الجمله الحالية بعلم المعنى عند لم ولما فلا  
بد من بيان الفرق فان قلت منافات المضارع المصدر بعد الاستقبال  
من جهة صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر  
بعلم المعنى من جهة المعنى ليس الا قلت هذا انما يتم اذا كانت  
صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال مجازا في الاستقبال  
ليقتضوا ثبت التناهي بين نفس صيغة المضارع والحال لا التزاموا  
في المضارع الواقع حالا ما يقرب الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع  
حالا لفظا فربما الجواب الحق ما سر عليك في وجه دلالة الماضي  
على المفارقة من ان لما لا سغراقه الازمنية وغيرها لا تنفكا  
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانشغال فحصل المقارنة للحال  
ولامنافاة بهذا الاعتبار فانهم **قوله** اقادوا من دمي البيت  
قتلا بخاني مصعب وبنو ابيه فانهم احدى عنهم لاحيد  
بغاني مصعب وبنو ابيه اي طلبة مصعب بن الزبير واهل بيته  
والاستفهام في ابن ابي اتييل واخر من الارباب فلا احيد  
ناكيد له واخادوا من اقاد الاميراي مكنه من القود والمفعول

في البيت

في البيت محذوف والمعنى مكفوا وفي القتل من دمي وشهني  
من نهنت الرجل عن التي فتعته اي كففته ورجوته فكف  
وانزجروا الاصل في نهنته منه بثلاث هات واغا ابدلوا  
من المعنى الوسطي للفرق بين فعل وفعل واغارا والنون  
من بين ساير الحروف لان في الكلمة ثانيا **قوله** ان كان تامة ذكر  
صاحب الكفاي من قوله تعالى ان كان ذوا عسرة الاية ان كان التامة  
حقها ان تدخل على الاصداء والحق انه يدخل الزوات اذا وجد  
فيه نكته وهاهنا نكتة شعريه كما بينه الفاضل المحشي ولذا  
ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الاية تامة ايضا **قوله**  
ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل  
فلا يبان اليه الا ضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت  
وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مرنا عدمه **قوله**  
اي يكون في غلام وقد بدلت في الكبير فان قلت الكلام في الحال المتكلم  
على ما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورد هاهنا  
قلت الحال بلوغ الكبير والبلوغ كما يتحقق بضم **قوله**  
ولم يمضي بشرفان قلت لم ينتقل عدم ماسي البشر ياها فكيف  
عدم من الاجوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم  
انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي  
في عدمه من الاجوال المنتقلة **قوله** شرط في الماضي المثبت  
ان يكون مع قد ظاهر كلامه شعريه عام لكن مذهب البصري  
ان قد انما تحب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم توجد الواو  
فيه كذا ذكره الخديجي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت  
الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا فلاكتفاء بالنزول وعدم  
من دون قد والواو اكثر نحو ما القيت الا اكرمني لانه يتاويل  
الامر ما لان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل



عليه وقد سبق في اخر باب الخامس من اناج نيل من الكلام  
فيه فليتبذكر **قوله** او مقدره كاني قوله تعالى او جاحصم  
حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وضائق وفيه خلاف  
سيبويه فالم لم يكون حذف قدر من الماضي المنبت وذهب  
الي ان حصرت لم تقع ها هنا حالا بل هو صفة موصوف تحذف  
اي جاحصم فوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور  
اذا قدر ويكون حالا موطية وصفة الموطية ايضا اذا كان  
ما صنيا يجب تصديرها بقدر لا سيما اذا حذف الموصوف  
فانه يكون في صورة الحال الغائبة **قوله** لان قد  
تقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد المقاربه  
بالا لا المقاربه بالثبوت والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول  
وقد اشار الحديثي الي دفعه حيث قال المقاربه بمنزله  
المقاربه المقاربه فان القريب من التي في حكمه ولذا اطلق  
الان على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح  
ولعظة قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فتكون بمنزله المقاربه  
والعلام بعد لا يخلوا عن سبب لان الظاهر ان المعبر في الحال  
حقيقه المقاربه لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل الحنفي اذ قلت  
حاي زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ما صنيا بالنسبه الي الجي  
مقدما عليه فلا يحصل مقاربه الحال لعاملها واذا دخلت عليه  
قد قربته من الجي وتزعم المقاربه بينهما وكان ابتداء الركوب كان  
مقدما علي الجي ولكن قارنه دواما كفي ولو كفي المقاربه في الحال  
لم يجز في مثل قوله حاي زيد ركب الي قد اصلا لان المفهوم منه  
علي تقدير التسليم مجرد كون الركوب ما صنيا بالنسبه الي الجي متقدما  
عليه لا كونه بعيدا منه فلتفهم المقاربه من جعله قريبا للعامل  
ولا فرق في ذلك بين وجوده قد ولحدها كما ذهب اليه الكوفيين  
نعم

نعم لو اطراد الاستعمال ولم يوجد فعل باض مثبت وقع حالا بدون  
قد لا يمكن ابداء المناسبه بان المقاربه في حاي زيد قد ركب تنهم من  
قد وجعل الحال قيد للعامل وفي حاي زيد ركب من الثاني لا غير فزدي  
بدون ذكر قد كثيرا في الكلام فاي حاجه الي التقدير فقال **قوله**  
قوله اي العمل اصدقه في مويه البيت من قصيدة يودع فيها  
بعد ادسطلوها **بني** رمن الغرابان ليس بدني شرع **ب** يجبرنا ان الشو  
الي الصديق **ر** ادباني المخبر والغرابان جمع غراب والشرع الصراط  
الستقيم والتخبر الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو  
الجمع والصدق الشق والمراد التثريق وهذا مني على عادة العرب من  
التثنية بالغراب وفي المثل اسام من غراب البين اصدق في مرقه  
اي اصدق هذا التي حال كونه في شك مما اخبر به لاستيلاء  
خوف الغراق علي مع ان جبره غير حقيق بالصدق ويمكن  
ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف المزمه والافقش  
يقيسه في الاضمار عند اس اللبس والاول اظهر والمراد بالآيات  
التيع ما اشير اليه في قوله تعالى في سبع آيات الي فرعون وملائه  
وهي اليد والعصا والطوفان والجراد والعنق والدم  
والطيسه وهي انقلاب اموالهم الي الحجاره بد عاموي عليه السلام اظهر  
علي اموالهم والحدوب في بوايههم واما الاثنان الاخران وهما العلق  
والنقصان في مزارعهم فالاي لم يعبك بما موسي عليه السلام الي  
فرعون والثانيه من قبيل الجذب في المزارع وهذا المذفع  
اعتراض الكشاف اليه الدلاله عليها فيه نظر اذ قد سبق ان  
المعتبر الدلاله المطابقه ولهموا قيل انني من المضارع لا يدل  
علي الحصول وتحققها فيما نحن فيه مجموع **قوله** اداسرار  
النفذ اصعب بيان سرانها العكس اعني قصد الاستغراق في الاثبات  
والاكشاف في النفي بالامتناع في الجملة **قوله** وكان لي في اثبات

على الاله السابق بان الآيات الهية  
بغير قوله فيحصل مع



مثل بازال وما انفك وحوذ ذلك لا خفا ان الافعال الدالة على النفي  
 مثل زوال وانفك بحسب الوضغ على التحد واصل التحقيق لا انفك  
 الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال وحوذ اثباتا  
 دائما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان يكون  
 بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض  
 على الجواب الذي ذكر ذلك الفاضل بانه لا يتأتى على عمومته  
 واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال زيم عنيا لا رداعا من  
 يدعي رولم الغني لا يكون النفي المورود عليه بمنزلة الاثبات وان  
 امكن ان يدفع بان ما ذكر في الحقيقة من قبيل ورود النفي على  
 الاثبات فتأمل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال  
 بعارضة حصول مضمونها لحصول مصموم العامل ولو كان في الاستعمال  
 الزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المعارضة لزمان  
 التكلم فابن هذامن ذاك فيمن رفع عوده وقوله على الابد  
 الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد الغاھر ايضا  
 فاعترض الفاضل الترمذي على الكافي بان رواية الرفع ليس يثبت  
 وانما يخالف لنص الخول بمعزلة عن القول وفي شرحه للمفتاح  
 وقد يروي عوده على يديه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة  
 الحالية تنبيهها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من  
 نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي الجملة وكذا ان يكون نصب عوده  
 على الظرفية اخرج في عوده على يديه اي ذهب في طريقة الذي  
 جازمه وان يكون على المفعولية فان رفع كذا في يتعدى كما في  
 الانباء في الاسرار ان عوده من المصادرات التي اقيمت مقام الحال  
 كوارسلها العواك وفعلته جهداك وطاقتك لعدم دلائها  
 على عدم الشبوت الخ واذا اتى الولاية كانت مخالفة للحال  
 المفردة من هذه الحبيبة مع ظهور الاستيناف فكان دخول  
 الواو

الواو اولى مع ظهور الاستيناف على في الايضاح ظهور الاستيناف  
 في الاسمية باستقلالها بالفايدة وهاهنا بحث وهو ان الاستدلال  
 على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد  
 من عدم دلالتها على عدم الشبوت وظهور الاستيناف او لمحوها  
 لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل حينئذ اما الاول فلا بد  
 شقي الدليل الذي ذكر على جوان الامرين في مقابلة الشق الاخر  
 وهو دلالتها على المعارضة فكيف يستدل به على اولوية دخول  
 الواقع وجود معارضته واما الثاني فلا بد ظهور الاستيناف  
 في الاسمية كظهورها في الفعلية لا شتران الدليل وهو الاستدلال  
 بالفايدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية  
 ولا سبيل الى الثاني ايضا والاكتفاء بحج المضارع المنفي وكذا الثاني  
 مستلزاما مستقيا بالواو اولى لتحقيق ظهور الاستيناف مع وجود حبيبة  
 مخالفتها للحال المفرد كما مر قوله اي وانتم من اهل المعرفة او  
 وانتم تعلمون ما بينه الخ الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم  
 والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على  
 قوله وان دخولها اولى وفي خلاف بن مالك فعنده الاكتفاء بالتوافقين  
 من الاكتفاء بالواو لشيئها بالخبر والنعت ووروده في كلام رب الفرم  
 كثير نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والديكم لا معقب حكمه  
 وفي النظم كقوله ما بال عبيدكم معها لا يري وكي عن سيبويه  
 الاستغناء عن الواو بنية الخبر اذا كان معلوما نحو مع السمن  
 سوان بذرهم اي منه **قوله** حتى تدخل في صلة العامل المراد من الرضول  
 لاصلة العامل ان يجعل مبتدأ من فينوده تابعه في الاثبات وعدم  
 جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف الدعوي الذي ذكره علم  
**قوله** ترتيب في المعنى من قوله وحدته حاضرة الخ يريدون  
 بجمع الجملة كما في البيت لا يظهرنا وبله بالمفرد لعدم استيناف



الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن سبب تقدم  
الخبر على المبتدأ الذي فاعل في المعنى صار كأنه مستند الى  
الظاهر ومغزى في التقديم هذا من التوجيه الذي ذكره  
الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصاله والسبل  
متقدما الى معقول واحد كما يساعده والمعنى وجدت متضا  
بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا  
لحاضره وحقوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في  
الظاهر لا اعتمادا على حال فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه  
وجيه اذا جعل حقوق الالف في مثله مقبسا او مسمونا فيه  
**قوله** والذي يلوح منه الى اخره كأنه اعتراض على المصنف  
كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشيخ عن الشيخ  
ثانيا بقوله وقال في موضع اخر انك اذا قلت الى اخره يلوح منه  
ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان  
يحمل قوله بمنزلة في الموضوعين على التناسب والتشابه  
حذفت الواو اي والواو والكان كما يدل عليه سياق  
كلام الكشاف في الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه  
اورد كلام الكشاف في دليله على ان مجرد الجملة الاسمية  
من واو الحال يضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد **قوله**  
والذي يبين ذلك اي كون جاني زيد هو فارس خبيثا **قوله**  
اذا انكرني بكرة الى اخره على حذف المضاف اي اهل بكرة  
او على الاستناد المجازي وانكر وفكر بكسر العين واستكر كلها  
بمعنى واحد يقال تكلم الرجل تكورا ونكورا اذا استكرهه و  
الباري يسكون الباطن معروف وجمعه براءة والبار لغه  
في الباري وجمعه ابواز ويزان **قوله** وان امر اسري اليك وزنه  
موضع الاستهانة قوله ودونه الاسر السير بالليل لا في بعضه

كما ظن

كما ظن يقال اسري بنفسه واسراه غيره ليقدري ولا يتقدري  
واسري به كما يقال حذت الخطام واحذت بالخطام والمومة  
واحدة الموي وهي المفازة قال ابن السراج المومات اصلها مومه  
على فعله وهو مضاعف فقلت فليت الواو الفاعل لمحركها  
واقتراح ما قبلها وذكر صدر الا فاضل في ضرام السقط ان تسميه  
المفازة بالمومة بناء على انه الى بعض ولا يتقدري على رفع صوته حذرا  
عن حقوق الملاك بهم والبيد المفازة امن بادي يبيد اي هلك  
وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان تاهلا والريح سليم  
والسليم الفاعل الصعيف وهو المستوي من الارض لا نبات  
فيها وجمعه السائق والسائق سمعناه وجمعه السائقان كخلق  
وحلقان **قوله** قالوا يجب ان يذكر مناسبة لتعقبات الاختيار والافراد  
في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ  
ان يتقدرها هنا وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا  
احترازا عن الخبر والنعت وانما اذا جعل احترازا عن الظروف  
الواقعة صلة للموصول كما هو المشهور فلا تنافي **قوله** والحق  
ان علي كنفه سيف اي اخره لا يخفى عليك ان هذا ليس لتعظيم  
لعلام الشيخ فانه يبين من هذا وجه اختياره الافراد في الحال  
على الخصوص بل هو بيان مقام توجيه لا يرد عليه **قوله**  
فقلت عسى ان تبصريني الى اخره كأنه يخاطب امرأة عزيزة  
على اعتنايه بشأن لبيبه يقال لقد وحواله وحواله  
ويقال حواله بكسر اللام كذا في الصحيح **قوله** بربك تعجيد  
وتعظيم اي شتملا عليك التعظيم والتعجيد اشتغال البرد على  
صاحبه **قوله** وقال بعضهم هو الاندلس نقله عن الفاضل اراد  
**قوله** نصف النهار اما غامرة غامرة ورقنيقه بالغيب يبري  
ابيت لسبب من عامر بن السكيت على يصف عواقبا ظالم



مكنته في الما قد انشده بن السكوت في كتاب اصلاح المنطق والنهار  
 يرويها نصف علم ان نصف من فذلك نصف التي التي اي بلغت  
 نصفه ففعل نصف صير مستتر فيه عايد الي العايد وعلى هذا  
 فلا يكون في البيت شاهد على حذف الواو والحد اذا الجدة الحاء  
 مشتقة على صير ديا الحال وهو كاف في الربط وقد يروي بالرفع  
 من نصف التي بمعنى انتصف فالجمله الحالية حينئذ خالية  
 عن الصير فيحتاج اما الي تقدير الواو او الي تقدير صير يعود  
 الي النهار اي غمرة فيه فليس يشهد على جوار حذف الواو  
 الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشهد به كلام الناصب  
 المحكي في شرح المفتاح لم الاربع تقدير الواو لتكون واردة  
 على الاصل **الباب الثامن في الايجاز والاطناب والسا**  
 قدم الايجاز تشبها على انه يناسبه التقدم في الكلام و  
 اردفه بالاطناب ليكون متقابلا له **قوله** اما الايجاز و  
 الاطناب لم يتعرض للساواة مع انها نسبة ايضا لانه  
 لا فضلية لكلام الاوساط فيما يصدر عن البليغ ساويا  
 له لا يكون فيه نكته يعتد بها كذا في شرح المفتاح للشريف  
 وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان يكون قصدا  
 البليغ التجريد عن النكت وليس يتعين لجواز ان يكون  
 في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ  
 واما البليغ لمن حقه ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيها  
 متطابقين ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموحى  
 بالنسبة الي مقتضى المقام ساويا لمعارف الاوساط مع براهنة  
 اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه ساو  
 لمعارفه ان فكت فكذا في الايجاز والاطناب او ليس بلاغة  
 الموحى مثلا من حيث انه اقل من معارف الاوساط بل من

حيث

حيث استماله على خواص بخلاف المساواة فتأمل **قوله**  
 اي كلام از يد منه يشير الى انه لا يخرج في كون الكلام موجزا  
 كونه رايدا على كلام احد وكذا الكلام في كونه انقص وقد  
 يجعلان من تبديل الساكنين الصيغ والعسل احلاس  
 الحق **قوله** ولا يري ومنها هة كلاهما يعني واحد في الصحاح الي  
 خلاف البيان وقد عي في منطقه وعي ايضا فهو عي وعي على  
 نخل وفي المثال عي من باقل والنهاية العي ورجل منه وامراه  
 نهية **قوله** عن حكم التقيق التقيق صوت الراعي في عني وقد  
 نغق الراعي بعينه بالسر نفقا ونغقا ونغقا اي صاح بها وزجر  
 وحكي من كسلك نغق الغراب ايضا بعين غير نغمة **قوله**  
 من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلماته  
 او الاضافات بيان **قوله** والاطناب اذا وة بالكرهنا الا طناب  
 على اصطلاح السكاكي بم المساواة كما سبق وهذا التفسير لا يلزم  
 اللهم الا ان يقال هذا اصطلاح اخر **قوله** اي الى كون عبارة  
 المتعارف اكثر منه لم يقال الى كونه اقل من عبارة مع المتعارف  
 مع انه المذكور فيما سبق لانه هذا صريح معني الاختصار فلا  
 وجه للقول يرجع الاختصار اليه واما حديث السبق فيمن  
 لان هذا المعني ايضا قد سبق ضمنا وكذا الكلام في قوله واخري  
 الي كنه المقام خفيفا باسط مما ذكر فافهم **قوله** وليس المراد  
 رد على الخلفائي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال يرجع كون  
 هذا الكلام موجزا ان المقام خفيف باسط من متعارف  
 الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقول  
 بعد هذا الخلف الي ما ذكره الساج واما ما ذكر في وجه الرد  
 من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه  
 فلا وجه له اذا الثاني يسئل ما كان ساويا لمعارف الاوساط



لكن يكون الكلام خليقا با بسط من هذا المتعارف **قوله**  
 لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام  
 خليقا بالبسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا  
 يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الا بسط لكن عدل عنه لغرض  
 كالتنبية على قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب والمقار  
 المميت **قوله** فاعلم ان للايجاز الى اخره هذا بين علي ما ذكره الترمذي  
 وغيره من ان لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو  
 يستعمل الايجاز ثارة والاختصار ثارة اخرى قوله فيما سياتي  
 ثم لو قيل الايجاز اخص الى اخره بيان لما له اليه الشارح نفسه  
**قوله** حذف حرف النون او يا (الاضافة ظاهرة كلامه يشعرون  
 حذف كل منهما بغير كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق  
 منه الاشارة الى ان اليا محذوفة من عبارة المفتاح فاما  
 ان يكون للاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف  
 مجموع الامرين لا كل منهما بالاسقلال **قوله** اذا قال الجحش  
 نعم صدره لا يبعد اليه القلب في الغارات القليب الشهير  
 والتشبه والتلهيو والجحش الجحش الذي له خمسة اركان  
 قدام وخلف ويمين وشمال وقلب والمعنى لا يبعد اليه التشبه  
 للذهب والاخذ اذا قال اهل الجحش بعضهم لبعض هذا في  
 فاعبروها **قوله** بين الفاصل المحكي مادة الاجتماع وما ذكر  
 الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الحقيقية في صورتين اللتين  
 ذكرهما مما ليس بضروري في ادل المقصود وانما اعتبره ليعين  
 الفرق في صورة بلاغ المتكلم **قوله** وجوابه ان المراد بعدم  
 تيسر حقيقته بوقته منه بان قول السكاكي لكونها نسبية  
 لا يتيسر الكلام فيها يدل على انه يستعمل على مدعاه بمطلق  
 النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر **قوله** اي الحارث بن حنظلة الشكري

الحلزة

الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرهما والزاي المعجمة  
 المفتوحة **قوله** فيه نظر لانه قد اشتهر ان قيل هذا النظر لا يدع  
 الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النون  
 كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلا  
 فيكون بعنايه العيش الناعم خيرا من العيش الشاق وليس هذا مقصود  
 الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع ريلة الجمل والجا  
 خيرا عندي من العيش الشاق ولو كان من فضيلة العلم والعقل ولا  
 حقا ان عبارته قاصرة عن ادراك هذا المعنى فتأمل **قوله** وبينه  
 على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النون في خطير  
 ينتمى الى ظلاله ويطيب حال المتخالي اليه وهذا ظاهر **قوله**  
 نحو قول عدي بن الابرش البرش في الاصل نكت صفار في شعر  
 بجالت سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه  
**قوله** يذكر عدو الزبا حريم الابرش الزبا اسم ملكة وحذية  
 اسم ملكة كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على مملكته  
 وبعد رجوعه اسولت الزبا على مملكة القتل فارسلت الي  
 حذيمة التي قد رعبت فيك وادت ان تروحي فتضم ملكي  
 الي ملكي فسر بذلك وسأوراهم الراي من ثقاته وهو يومئذ  
 ببقعة من شاطئ الغدران فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير  
 اليها وحالهم وقبر بن سعد وقالت المصلحة ان يكتب اليها ويطلبها  
 فالف وسار اليها واستخلف على ملكه عمر بن عدي فلما حارب قال  
 لعصير ما الراي قال ليبي خلقت الراي ثم ادخل بعد الدنيا  
 والتي على الزبي فامرت به فاقعد على طع وهي بطشت من بعد  
 وسد عضدها بالاديج كما يفعل العصادون فقطعت راسها  
 فلما صنعت يداها من سيلان الدم سقطت فسلط ففطر



بعض الدم خارج الطشت قتالت لا تصنعوا دم ملك فقتل جذمية  
وعوا وما ضيعه اهل هذا خلاصة نياتها قصة في شرحها طول  
**قوله** كذا وميتا زعم بعضهم ان الرواية كذا سبينا فلا تطويل  
**قوله** ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظرا لان هذا من عطف احد  
المترادين على الآخر وفائدة تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد  
ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا تلم اخلاصه بالبلاغة **قوله**  
اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت المنية بشعوب  
لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام **قوله** من شأنها  
الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت  
لتأني قوله من شأنها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك  
عن كذا بالفعل ان لا يكون من شأنه الاهلاك **قوله** وهذا يعني  
معنى الشجاعة لا يخفى ان يدل النفس على الشجاعة لان من يختار هلاك  
في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لانه ثبت حبسه بالذلايل  
الطاحنة قد يختار هلاكه جبناء وها ولوسم الاتحاد فهذا  
انما يريد اذا كان عرض القايل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية  
واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو والمفسد  
فلا ادغاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل **قوله**  
واعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها ابن ام ادي دمنه  
لم تكلم بحومة الدراج وبعده ودار لها بالوقتتين كانا  
مواجه وسمي في نواشر معصم وقد مر شرح المطلع في شرح الديباجة  
والرقعة جانب الوادي والمراجع جمع مرجوع من رجعه رجعا والوهم  
من وهم البعد اذا غرزها بيرة ثم رد عليها النوار وهو التليخ والمهم  
موضع السوار من البعد ونواشر المعظم عروفة الواحدة ناضرة وقوله  
علم اليوم اما ان يجعل نضبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين  
اليومين لو ايجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى حصل وقوله

عني

عني صفة مشبهة يقال رجل عني القلب اي جاهل **قوله** نغناه  
ان قولهم لا يعصوا برهان يريد ان قوله با قولهم تا دبه  
اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر **قوله** قدمها لانهما الاصل  
الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط  
الاجالي السابق اعني قوله والا فرب ان يقال الى اخره فانه المقتضى لبيان  
فائدة العدول عن أسلوب قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة وما  
التقديم فيها كمن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجالي **قوله**  
ولا يخفى المكرر التي الاياه حاق به النبي اي احاط به ووصف  
المكر بالشي ايا اي ان بعض المكر ليس تسييا كما في قوله تعالى  
فمكروا ومكر الله ومكروا لان مكروا جزاء لمي وجزا التي ليس يسي  
**قوله** عندك واسع والمشهور ان اسم المكان لا يبعد في الظروف  
ولا في غيرها ما لظرف متعلق بالخبر اعني واسع على تقديره معني  
البعد وجوز البعض عمله في الظروف بناء على التوسيع فيها بخار  
عليه ان يتعلق بالمشاء **قوله** اعتبار ذلك امر لفظي الخ فان قلت  
لو سلم ذلك في الآية فلا سلم في البيت اذ الشرط يقتضي الجزا البتر  
فان كان مذكورا والا فحذف يجب تقديرة اذ لو لا اختلاف اصل  
المعنى فتقديره ليس لا مركوي لفظي بل لتأدية اصل المراد  
قلت معني الجزا يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير  
بحسب تأدية اصل المراد **قوله** ناقصا عن اصل المراد ممنوع  
هذا المنع مبني على جعل السوال المذكور معارضة كما هو الظاهر  
من تقدير الشارح واما اذا جعل مغاوسا فلا وجه له  
**قوله** حتى لو ذكر مكان تطويل الا حسن ان يقول حشوا لان  
الزائد متعين **قوله** اي رجاء قوله ولكم في القصص حياة الا حسن  
ان يقول اي رجاء في القصص حياة كما لا يخفى **قوله** وللغير  
الحرون المملوطة وهذا الم يجمع بين اللون في العصاص واليا في مع



انما موجودان في الكتابة **قوله** والنص على المطلوب بعبارة  
كون سلوك طريق البرهان فناس البلاغة **قوله** النوعية  
حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة  
لوعا وكذا ذكرها **قوله** فان قيل في هذا التكرار رد العجز على  
الصدر اجيب عنه بان المعنى في المطلق رد العجز على الصدر  
او انها هون المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون  
ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التبع وهاهنا ليس  
في البيت الا كلمة واحدة **قوله** فلما حسنت ليس من جهة  
التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر فيه بحث لان المرجعية  
بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر  
لم يثبت المدعى هذا واعتراض عليه ايضا بان العجز في حسنة راجع  
الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على  
الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يجني ركا كنه واجيب بان  
المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني الدعوي **قوله** وراجع  
ايضا بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع  
غرابة حيث جعل الشيء نافيا لنفسه بحسب الظاهر كما سيثير  
اليه الخارج **قوله** ولما امتنع عن توالي الاسباب الحقيقية  
هي ان يجمع حرفان ثانيهما ساكن مخوفم وقد **قوله** في موضع  
واحد فلولام القتل الاول والالف انني **قوله** وفيه نظران  
تقديم الخبر الى اخره قد سبق منا في اواخر احوال المسند جواب  
هذا النظر بان حمل تنوين حياة على التنوين اوجب لوج تخصيص  
صح به ان يقع مبتدأ فقيه تقديم ما حقه الشاخر المعتمد للتخصيص  
بخلاف قوله في الراي رجل حتى ان عد تنوينه ايضا على التنوين فاذا  
الاختصاص فتذكر **قوله** وقيل ان الصفة اذا كانت جملة الخ قابلة  
الفصل الرضي والحذف في غير ما ذكر كقولك ماله عندي غير

سهم وحجر وغير كبد شديدة الوتر ترمي بكفي كان من ارمي البشري بكفي  
رجل والكبد اقوس يملأ مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبد **قوله**  
نبئت احوالي بني يزيد ظلمنا علينا كم فزيد نبئت من التنبيه  
يتعدى الى ثلاثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام  
فاعله واحوالي مفعوله الثاني وبني يزيد بدل من احوالي او عطف  
بيان له اوصافه ويزيد محكي بالضمير من يزيد في قوله المال يزيد ٢ يزيد  
المال فلا يتغير حاله في الموافقة الثلاثة ولم فزيد اي صياح في  
المفرد اي فاذين مفعول ثالث لنبيت وقوله ظلمنا معجولة والعامل  
نبتد معني قوله لهم فذين اي يصيحون لاجل الظلم وعلينا متعلق بظلمنا  
او بعد يدعي تضمينه معني الجور ويجوز ان يكون ظلمنا مفعولا ثالثا  
لنبيت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له **قوله** كما سرني اخر  
باب الانشا اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بالخابين  
المهمتين الذي في صوته حجة وهي حالة مشعرة بكبر السن وعدم  
القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهددة بمعنى التزم يقال  
يج بالشيء بالكسر ويج بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجته تجمعا فتبع  
او فرغته ففرج وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يجعل اذا بمعنى الماضي  
وكما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين **قوله** ومنه قوله  
تعالى حتى اذا جاءوها ففخت ابوابها جزا الشرط والواو زائدة  
لتأكيد الصوق كما مر نظيره **قوله** نحوها في زيد ليس الا الخ تقدير  
في المثال الاول ليس المجاري الا زيدا وفي الثالث والرابع بارز  
وعلامي وفي الخامس لجذب بدل قوله تعالى ونصب عليهم ربك  
صوت عذاب ان يكن لجا وفي السادس كان ما كان ومعني تلك الجيب  
صرع على سقم فوق احد احدى جهتيه على الارض والجيب ماعن  
بمين الجهة وسمائها والتقدير في المثال الثاني وهو عجز بيت  
للفرد زدق صدره يا من را عارضنا اسره مختلف فيه فذهب



المبرور ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه الاول والمقدّر بين  
 ذراع الاسد حذف التثنية بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه ونعم  
 سيبويه الى انه من الثاني والاسد المذكور في الاثر هو ما اضيف اليه  
 ذراع اي احذ ليكون كالغوص من المضاف اليه الثاني مضاف اليه وما  
 يقوم مقامه والمختار مذهب المبرور لان مذهب سيبويه يشترط  
 على كونه الاعتبار مع عدم الاضطراب والعارض السحاب يعرقل هذا الاخذ  
 به فغل مضارع مبني للمفعول اي جعل فزعا سرورا والدرعان كوكبا  
 نيران ينزلها القمر وجهه الاسد اربعة اجنح ينزلها القمر ايضا  
 والمنادي محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويجعل ان تكون موصولة  
 وهي المنادي فلا حذف **قوله** واما جملة اراد بها الكلام التام  
 الذي لا يكون جزاء من كلام اخر وهذا لم يعد كلاما من الشرط والجزاء جملة  
**قوله** فان ضربت فقد انجرت قال ابن همام في معني اللبيب جوز  
 ان لا يحذف ومن تبعه ان يكون فانجرت فالجواب اي فان ضربت  
 فقد انجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدّم الانذار على الضرب  
 مثل ان يسرق فقد سرق اجماله من قبل الا ان قيل المراد فقد علمنا  
 بترتيب الانذار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لا نذكر من  
 الاستثنا لا يغير تدفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبني كلامه ان  
 الماضي بعد محقق مصنفه معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل  
 ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت  
 حصلت الماضي الداعل عليه قد الحقيقية للاستقبال وقادرة قد  
 فيه هو تحقيق ترتيب الانذار على الضرب لم يحتاج الى اثنا وبل في  
 قوله ان يسرق فقد سرق اجماله من قبل لا مجرد وقوع الجزاء ما ضيا  
 بقدر بل لان السرقه المنسوبة اليه لا كانت مقدّمة في نفس الامر  
 على الرقة المنسوبة اليه يوسف الخياط كانت مقدّمة عليه السلام  
 كما يدل عليه لفظ من قبل علي ان لنا ان نغدر حكما قبل

قد والمعني ان ضربت لحكنا بانه قد انجرت وكذا في الآية الثانية  
 فلا يلزم وقوع الجزاء فخلا ما ضيا بعد فتدبر **قوله** وظاهر  
 كلام الكشاف ان تسميتها فضيحة الى اخره عبارة الكشاف في سورة  
 البقرة هكذا الغايبي في ما انفجرت متعلقه بمحذوف اي مضرب  
 فانجرت او ان ضربت فقد انجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب  
 عليكم وهي على هذا فافضحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا ان اشارة  
 الى ان التقدير الثاني الاقرب وليس بمحتاج لجواز ان يكون اشارة  
 الى تعللها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الغاية في انجرت فافضحة  
 فتدبر مضرب فانجرت ولم يتعرض للتقدّم الاخر الاخر فيفهم من  
 ظاهره الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفضيحة البيت المذكور في الشرح  
 ان كون الغاية فضيحة ايماء هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف  
 والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفضيحة البيت المذكور في الشرح  
 اعني قوله قالوا حراسان الى وهو يقتضي ان الشرط وفاقا واما اقتصر  
 السكاكي على العطف لقلة التقدير فيه ولا الغاية الجزائية لا تدل  
 على الماضي المنصرف الامع لفظه قد وادناها ضعيف واعلم ان المختار  
 في وجه تسمية هذه الغاية فضيحة كونها منبئية عن ذلك المحذوف بحيث  
 لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير  
 عنه **قوله** حراسان اقصى ما يراد ما البيت للعباس بن الصنف  
 وكان الرشيد يالعه فلما خرج الى حراسان استصعب معه وطال مقامه  
 بها فخرج الى ارمينية ومعه العباس فاستاق الى بغداد فقام  
 الرشيد في طريقه وانشد له قالوا حراسان اقصى ما يراد بها  
 ثم العقول فقد جينا حراسانا ما فقد الله ان يدري على خطه  
 سكاك دجلة من سكان جحانا من يكون الدنيا رهوا مدها  
 اما الدنيا كانت احما فقد كانت عين الزمان اصابتنا فلا نظرت  
 وعذبت بصنوف البحر الوانا ويروي بوله لقلبنا الهائم المكسوراها



فقال الرشيد استتقت يا عباس وادن له بالعود وامر له بلال بن  
الغدرهم القنول الرصوع وقوله ما افقر الله تعجب من كمال قدرته  
تعالى ويدين من الاواني ٧ الدنو وهو القرب وانبت الباسا كنه  
مع تقدير المصيب ضرورة وهو قليل والخط بالثمن المعجزة والحا  
المهملة المختوضتين البعد واصله ساكن العين لانه مصدر مخطوطة  
العين فبها لحنها حركت للضرورة او يكون السخط بالسكتين ومصدرا  
وبالتحريك اسما **قوله** وسنه بيت السقط طربن لصوايح العنبر  
في طربن راجع الى الابد والبا في بعداد بمعنى في ستلقة به وبغداد  
وبغداد بالادال المهملة والثل المعجزة وبالفن ايضا كذا في الصحاح وكانت  
الاصح يسميها مدينة السلام وينتهي على ان يقال بعداد لانه جمع في  
الحديث ان بيع صنم واد بالعارسية عطيته فكان معناه عطية  
الصنم والرهن خمر من نصف الثمن وانتصابه على الظرفية وما في الموصوف  
للتعجب وانا مضى البيت بقوله وسنه ولم يهل وحوا لا يقال ان يكون  
المعاني المذكورة معني ما لمعني وما في تحييد لا يكون البيت من ايجاز  
الحذف في سني **قوله** فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية هي المسألة  
اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح من ذهب المعتزلة  
والعراقيين من اهل السنة واما علم مذنب جمهور اهل السنة فخطها  
بالاعيان حقيقة براد به تحريم العين كالحز والخزير وخوها  
**قوله** قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف خلاف القلب  
وهو جلد روده كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه  
**قوله** والعادة دلت على الثاني فان قلت الموافق لغرض زليخا تقدير  
الحب لا غير لانها لما لمز زليخا كانت متهورة العشق مغلوقة  
الهوى ارادت ان تظهر لمن ان لو لم يابها لم يقع موقعه لانه  
مخال للعادة فكانت فالتك الذي لتبني فيه في حب  
لوما مخالفا للعادة قلت لاشك ان المقدر يجب ان يكون  
ما وقع

ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا كان كذبا والعادة تدل على ان لوم  
النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكر  
الحب حيث قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها  
حبا انما التواها في ضلال مبين لاجل اللوم على نفس الحب تحييد لا جواز  
لتقدير في حبه بنا على مقتضيه العادة من انهن ما لهنها فيه في نفس  
الامر **قوله** اي مكانا يصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا  
يصلح فيه القتال وخشي عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وان لا يخرج من المدينة وان احرم القتال  
فيها وانقصه في غزوة احد مشهورة **قوله** كقولهم لكفرس بالوفا  
والبنيين هذا رعا الخاطبة حيث يحتررون بالبنيين عن البنات  
وقد ورد انهي عنه **قوله** او مقارنة الخطاب بالاعراس وتلييه  
دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد  
في اكثرها فكان تركه اكتفا بقوله سابقا او الخطاب بالفعل **قوله**  
يقال قالت الثوب ارحموا اذا اصلحت ما يوهي منه قد اشرنا في  
مفتح الباب الثالث على ان العطف ردي شرح الكشاف امثال هذا  
التركيب بان المناسب ان يقال مثلا نقول فان الثوب بدل تعالى  
او يقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره  
انما يريد اذ اقري العقل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا اقري  
على صورة الخطاب فلا يكون هذا الجواب لايتاتي مما نحن فيه  
الا يتعسف لان المناسبة لو كانت على صيغة الخطاب لرقا لارفاوه  
وهذا ظاهر **قوله** وما يواحي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان  
ياتهم الدوجع المواضاة انما في كليهما حصول عقيب ما ينما فيه  
وهو اقوي تأنيها في النفس فان العدة عقيب الالم احمد واقوي حكايها  
لذنان لذه الوعدان ولذه الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب بعد  
منظر الرجم فان فيه اليقين الم العذاب والام الاياس من الرجة والقتل



جمع فله كنهه وقيل وهي ما اطلق قال القاسمي في تفسيره هل ينظرون  
 استفهام في معنى انتي ولذلك جاء بعده الا ان ياتهم الله اي ياتهم امره  
 وباسه كقوله تعالى اذ ياتي احرار بك فيها باسنا اذ ياتهم الله ياتهم  
 فخذف الماني به للدلالة عليه بقوله فان الله عزير حكيم وصوابه فاعلموا  
 ان الله عزير حكيم وقد وقع في هذا الهوان لاصحاب الكفاف والعب  
 انه اورد الآية الكريمة في المتن فبد هذا بطرين على ما هي عليه  
 فكيف جعل عنه ما هنا **قوله** لان السرا اذا جاء من حيث لا يحسب  
 كان اشرو في بعض النسخ كان غم من الغم والاول اسبب في قوله في جانب  
 الخبر كان اسرا بين اللفظين من التجنيس المحلى **قوله** يحتمل ان يكون  
 للاعراض الثلاثة يعني ان هذا التركيب من ثلثة ان يغير الاعراض  
 والامتنع لاعتبارها في بعض المواضع كما في الآية فان المخالفة للهو الله  
 تعالى فلا يتصور فيه العرضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن  
 نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه حيث يفيد ما هو  
 حوطلب به بليغ ما افاد مع قطع النظر من خصوصية المخاطب وقد مر مثله  
 غير مرة **قوله** كقوله تعالى وقضينا عجزا اليه ذلك الامر ان دابر  
 هو لا مقطوع مصبين في الكفاف عذري قضينا بالي لانه من معنى  
 اوحينا كما قد وادحينا اليه بعض مقتضيا مشبوتا وشر ذلك الامر  
 لم يزل ان دابر هو لا مقطوع وفي ايها منه وتفسيره تعظيم لذلك  
 وتخييم له هذا ودابر القوم اخذهم مصبين اي حاله صلهم في الصبح  
 والمراد انقطاع تسليمهم بهلاكهم بالمرء **قوله** وقيل الاحكام هو  
 والتقصيد انما يلفظ قيل الي انه لا يخلوا عن ضعف لان الاجمال  
 والتقصيد عني الابهام والايضاح فلذا التفسير لا يلهي قول المصنف  
 سوا ما ذكره فلك ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام  
 للامرور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه  
 من الغرابة المستظرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا

محذور

محذور **قوله** يغيب بن ادم لم يعد بحرقوله عليه السلام لان متن الحديث  
 على ما ذكره في جامع الاصول وغيره يهزم بن ادم ويشيب محطه  
 اثنتان الحصر على المال والحصر على العمر وفي رواية يكبر بن ادم  
 ويكبر منه ثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في  
 الايضاح كما جاني الحديث يشيب بن ادم الى بنا على انه نقل  
 بالعمى وقوله يشيب بالكسر من شيب العلم **قوله** بمنزله ان القطن  
 بعد التدف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمتن بمنزله ان القطن  
 وتفسيره يا ميمى سحاططين بمنزله التدف فكان الاظهر ان يقول  
 بمنزله تدف القطن بعد التدف قلت لا شك ان التدف المقصود في  
 القطن متاخذ عن تدف نهران المتني بعمومه كسبته مضمومة  
 ويشوعه بمنزله التدف وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاقبين  
 بمنزله التدف فيكون التوسع من قبيل التدف بعد التدف ولا يحتاج  
 الى اعتبار القلب وغيره **قوله** وهي صلاة العصر على قول الأكثر  
 اختلف السلف فيما ذهب الي كل صلاة يسوي صلاة العشاء طائفة منهم  
 ولم ينقل عن احدهم السلف انها صلاة العشاء وذكر بعض المتأخرين  
 انها بين صلاتي الانقطاع وقال بعضهم هي امر الصلوات الخمس لا  
 يمينها ايامها الله كحريضا للعباد على الحاقلة على ادا جميعها كما  
 قيل في ليلته العذر وساعة الجمع **قوله** لان المصابرة من باب  
 الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو **قوله** والايضا على ستة  
 الغنله مجور ومطوق على التشبيه او منوع معلون على زيادة التبيين  
 قال صاحب الكفاي في تكرير النداء زيادة تشبيه لهم وايضا على  
 ستة الغنله وفيه انهم قومه وعشيرته وهم من ايوهم وهو  
 يعلم وجه خلاصهم ونصيحهم عليه واجب فلو يجوز ان لم يتلطف بهم  
 ويستدري بذلك ان لا يتهمة فان سرورهم سروره وعظمهم عظمه  
 ويميز لواعن نصحه لم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصحه ابيه يا ابت

بين



**قوله** وكما في قول الشاعر لقد علم الحياليان نون الهيئت لحيان  
ابن زفر بن ابياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به  
المثل في الفصاحة دخل علي معاوية وعنده فصحا الا خاف  
فلما رآه حزهوا من عنده لعلمهم بخصورهم عنه فقال لقد علم  
الحياليان نون الي اخره فقالوا وما تصنع بها وانت جعفر ابي المونين  
قال ما صنع بها نوري وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر  
الي قرب وقت صلاة العصر فالتجج ولا توقف ولا ابتداء في معنى  
مخرج منه وقد بقيت عليه ولا مال عن الحبس الذي هو فيه فقال  
له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب وحدثها بل اخطب  
الانس والجن فقال انت كذلك الحي القبيله اليمانيون جمع عيني  
كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاصنافه **قوله** وبه يتبين  
سطلان ما قبل الي اخره وجه التبيين ان عيون الظما حال  
حياتها سود فلا تشبه الخمر اليماني الذي فيه سواد وبياض  
**قوله** فسقيا الي اخره قيل المراد بالحق السامة فانها تغير لون  
الغمر وحينئذ يكون قوله لم يسم بقبيله حال من باب التذييل  
لا الايقان لرفع ثوم خلاف المقصود وفي حضام السقط الحال  
هو الحال وعني به هاهنا الملك المتكبر وحقيقته ان الحال يعني  
الكبر يقال رجل ذو حال اي ذو كبر فاطلق على التكبر مبالغة  
كقولهم اجل عدل فسيدها في العظم والاستدارة بالكاس  
الا ان الكاس تكون ابرام فرجة بالخاتم لكن الخاتم انما يكون  
شيا لا يشابه الغمر فتلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس  
في الغالب تكون متبدلة بحيث تكبر فيها من اهل المجلس كلامه  
حتى كأنه يقتلها فتداركه ذلك بضمه اليه لا انه لم يقبله ملك  
عظيم الشأن فكيف غيره **قوله** ومع ذلك بان يوصفه بأنه لم يقبله  
ملك كبير الحاضر فان قلت اذا كان المقصود رفع ثوم غير المقصود

كان  
البيت من قبيل التكميل فلا معنى لا يراد في الايقال اعم باعتبار  
الناية لجواز ان يكون الغاية فيه غير دفع خلاف المقصود  
واخص باعتبار الموضع لوجوب كونه في اخر الكلام وليس  
هذه الاقسام اسما مستأهية فان الشارح صرح بان بين التذييل  
والايقال عموم من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل  
في الايقال **قوله** وهذا يجازي ذلك الجزا المخصوص المراد بالجزا  
المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر  
ايقان بان ذلك الجزا المخصوص لمن بالغ في العناد والكفره  
**قوله** واحترز به عن الوجه الاخر الخ في الآية وجه ثالث  
وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل يجازي الا الكفور  
العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشا كل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا  
الوجه تكون الآية من الضرب الثاني **قوله** وكل منهما تذييل علمي  
ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تأكيد تأكيد  
وتتذييل لتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييل لقوله وما جعلنا لغيرك  
الحلد **قوله** ولولا قوله ايضا لتوهم الي اخره قيل القول بان ايضا تشبيه  
على ان التقسيم مطلق التذييل حكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق  
السليم اذ لو رفع ضمير هو الي الضرب الثاني لكان المعنى الضربان في نعم  
الي مشين كما ان مطلق التذييل ينقسم الي مشين وهذا معني صحيح بل لا بعد  
ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضربين على ان التقسيم للضرب الثاني والا  
لوجب ان يقدم على الضرب كما لا يخفى على الذوق السليم **قوله** ولست  
بمستيق الخ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لبي اعد اي شعراكم  
القابل ولست بمستيق الي اخره البيت قالوا هو التابف قال هو  
شعرا شعرا **قوله** او عن ضمير الخاطب في لست لا وجه لتخصيص  
الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تله جالا من الضمير في  
مستيق اللهم الا ان يعني الكلام على الاحاد الذي بين الضميرين **قوله**



**قوله** يعني انك لا تقدر على استيفاء مودة اخ يشير الى ان قوله  
اخا على حذف المضاف واعطا المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالى واسال  
التزيق والتقدير ولست بمستيق مودة اخ لان نزول المطر قد يكون  
سببا في منه بحث اذ لا يكتفي في اتمام خلاف المقصود بحمد الاحتمال له  
بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والالزام ان يكون اكثر صور التسمي  
داخل في التكميل بل لا بد من نزوع سبق الى الذهن ولا سبق من السبق الا  
الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثر وقوعه على الاصلاح ولذا ترى البلغا  
يكتفون في مقام الدعاء كوا السبق فيكون البيت من قبيل التكميل محل تامد  
فان قلت تبادر كونه سبب هزاج الديارها هنا ليس بمجرد ذكر السبق  
بل باعتبار دوام المطر الساق في فان الدوام معتبر من مفهوم الدائمة  
قال في الصحاح الدائمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق  
قلت تقدم قوله غير معندها على قوله ودائمة تهيئ يدفع هذه التوهم  
كما لا يخفى **قوله** ولذا عدي الذل بعلي والافهوه عدي باللام يقال  
دله **قوله** ويجوز ان تكون التقديمية الفرق بين ثالثا ويلين  
ان الاول باعتبار الصنن والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من  
العالى الى السافل يدل على حصول معنى العلو في المتذلل  
فلا حاجة الى التخصيص كذا في شرح الانصاف **قوله** وفيه  
نظرا لنا لانهم الى اخره قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا  
التطرع غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس  
بحكيم تتبادر منه المهابة بعد الحكم بالنسبة الى الرعايا واما  
بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعدا الملوك ملوك فقير  
نسم كما يشهد به الذوق السليم وهذا ينرفع ما قبل فصرة  
للمصنف ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل والظن  
يكتفي في مقام مخاطبه والاقتناع فتأمل **قوله** فتفي ذلك التوهم  
بقوله مع الحكم الى اخره قد بينا قس وفيه بان حال المباينة

والتواضع

267  
والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعففا مع ان مع لا تدل مطلقا  
على ان الحكم موجود حاله المهابة ان يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين  
العدو وغير حليم في وقت مصارفته اياهم مع ان له حلا وتواضعا  
مع الاحياء و**جواب** ظاهر فان ذكر الشارح امر خطابي ادعا وذهب  
البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقترب من سلطان هر  
ينبسط مع من يخاطبه ويطلب منه ومع هذا لا يرفع اليه مخاطب راسه  
من مهابة وهذا مما لا يخفى على المصنف وعدم دلالة مع بطريق القطع  
على ما ذكر لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام في اعتبار  
البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح  
لا يخلو عن دكاكه **قوله** بفضله لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول  
او الحال او نحوها ما ليس بحملة مستقلة ولا ركن كلام لا ياتي اصل المعنى دون  
كما يدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها المصنف في الايضاح **قوله**  
او لتقليد المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسري بعبد له لا الاله هذا  
ما خوذ من كلام الكشاف واعتراض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير  
هي البعضية في الامراد لا البعضية في الاجزا فكيف يستفاد من قوله ليللا  
ان الاسرا كان في بعض الليله **اجاب** صاحب الكشاف بان ما ذكره  
ما خوذ من قوله سررت ليللا سررت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب  
والاول يصح على التقديرين وذلك لانه حينئذ يصير محدودا لدخول حرف  
التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره  
يقع على البعض والحل فحول على المتعارف من ان الاسرا في الغالب لا يكون الا في  
بعضه وقد **جواب** عنه ايضا بما ذكره الامام المزدني من انه يجوز ان يراد  
بذكر ليل منكرات توسط الليل والدخول في معظم يقال جافلان ليللا  
او بليل اي في معظم ظلمة فتستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال  
والاصح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليد يكون العلام في قوة اسري  
بعبد ليللا قليلا ومثله يستفاد من قوله بحسب الاجزاء على ما يشهد

في اعراب



به موارد الاستعمال في ما هنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصود  
بيان وقوع الاسرار المذكورة في بعض الدلية فانه ادل على كمال قدرته  
تعالى ولو اتفقت بذكر الاسرار لم يمتدح خلاص المقصود فلا يكون من قبيل التمام  
العلم الا ان يقال لا بد من الابهام من التبادر الى الذهن في الجملة لما ذكرنا  
فيما سبق والاسرار المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتأمل  
**قوله** ان الثمانين وبلغتها فتاخرت سمي الى ترجمان الترجمان  
على وزن الزعفران ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان نظم النظم في  
يقال نزم كلامه اي منزه بلسانه اخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين  
سنة التي انتمى اليها سنة احدثت في سمع ثقل لا يخفى مع علمه الكلام فيحتاج  
الى مترم يبلغ اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الخ  
ان يعادله الكلام بصوت جدير جعل الاعادة بمنزلة التفسير بلسان اخر  
ناطق عليه الترجمان قبل الدعا للمدح بيلوع بيلوع الثمانين فيه تأكيد  
لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقته في احتياج سعه الى  
ترجمان واعترض عليه بان موه له دعا عليه بالضرورة الى ضعف سعه واحتياج  
الى ترجمان **قوله** الاهل اناها والحادث حمة تمامه بان امرى القيس  
من يملك بيقرا الضير في اناها راجع الى امرى القيس ويملك اسمها ويبر  
فعل بامعني بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والهاء في بان زائدة **قوله**  
والغرف دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال بن مالك في شرح التسهيل  
ويميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز افتراضها  
بالغا وان والسين ولى وحرى تنفيس وجواز كونها طلبية والحالسية  
مخالفة الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الغارقات اللفظية وان لم  
يذكرها بن مالك مجوزا افتراضا الاعتراضية بالواو مع تضديرها  
بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذه هي الغرقات  
اللفظية واما الغرقات المعنوية فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من  
ان الحالية قيد لمعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية

فانها

فان لما تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة **قوله** وخير  
الشان عذوف هذا على مذهبا جمهور وجوز ان يكون المحذوف  
صير مخاطب للمصور بالعلم اي انك سوف يا نيك كلما قدركما جوده هو  
سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الدوا **قوله**  
نقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بالكثير من  
جملة الخ اعترض عليه الشيخ بما اورد السكبي بان المراد بقولنا اكثر من  
جملة واحدة ان لا يكون احدا لجملة من جملة لما في الاخرى والاخرى  
في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبران وقوله ويحب المتطهرين  
على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان نقول عطفت  
الثانية على خبر ان ليس بمتعين جواز كونها خبر مبتدأ محذوف  
والجملة عطفت على الجملة الاولى المستفادة فيحتمل ان يكون التثنية وقع  
على هذا الوجه المحتمل والاية مثال لا دليل **قوله** وحقوق  
تلب البيت الحقوق والحققان اضطراب القلب وهو منوع  
على ما عد فعل في البيت السابق والهميب ما المهلب من النار والمراد  
تلمب ما في قلبه من حرارة الوجد وسدة الاستيقاق **قوله** ومات  
مناسد البيت لعبد الملك بن عبد الرحمن الحارثي وقيل لمول بن  
غاديا اليهودي مطلق العصبية اذ الملام لم يبر من اللوم عرضة  
فكل ردا يرتديه جميل **وبعد** اذا المراد على النفس ضيقها  
فليس الى من الشا سليل **و** تغيرنا انا قليل عد يدنا  
فقلت لها ان الكرام قليل **و** ما صرنا انا قليل وصارنا  
عزيز وصار الاكثرون قليل **لنا** جميل يحتله عمر كجيرة  
منيع يرد الطرف وهو كليل **ر** سا اصله تحت الش وسايه  
الى النجم فرع لا ينال طويل **ق** قال ابو زيد يقال طل دمعته واطل  
دمعه وطلد الله واطله الله اهدره ولا يقال طل دمعته بالفتح  
وابو عبيدة والكسوة يقول لانه وصا صدمعني البيت لم يمت مناسد



الا في الحرب ولا ظل دم قتل سنان اي موضع كان وعلى يد من اتقى  
والعزم من التقاض بالسياسة ومعنى يحتله بجلده وينزل منه بحبر  
اي يدخله في جوارنا وحفظنا مني اي تمتنع على طالعه لاستخدام  
ببدا الطرق اي هو مشرق عال بحيث بكل طرف الناظر اليه  
وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسيو كما ذكر  
المرزوقي في شرح الحاشية الجبل الحقيقي كما ذكر شارحوا المحتاج هـ  
فاليتمام **قوله** فيشمل بعض صور التتميم والتكيد وكذلك  
بعض صور التذييل لكن لما جعل التفسير شاملا له ايضا وكان  
العرض هاهنا ذكرنا يخص تفسير البعض لم يتعرض له **قوله**  
وتفسير كلام علي ما ذكرنا ظاهرا حيث اقتصر على قوله وهو ما دجن  
واقعا في اشياء العلام وبين كلامين متصلين معني ولم يترك قوله  
ولا يحل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المصنف في قوله  
الاشكال **قوله** فهو لا ما هو اقل من الجملة الاخيرة وقد  
يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديلا كان واقعا  
في احد الموقعين بعد اشتراطه ما وقع اذا كان جملة بما لا يحل له من  
الاعراب فالمعنى فيشمل من التكيد ما كان واقعا في احد الموقعين  
سواء كان الواضع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حاله من  
صير له وصير كان محذوف ان جون حذفه وان لم يجوز جعل هذا  
جنرا كان ويقدر جملة اخرى حالها ذكر والتقدير ولا يحل له من  
الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الى اخره ولا يخفى ما فيه من  
التعسف **قوله** لان ايمانهم لا يكره من يثبتهم وايضا تصحيحهم  
وحدهم المتعاد ان من قوله تعالى لما ذكر هذا الوصف في شانهم و  
حاله تبين ان هذا وصف عظيم لربهم بحيث يمدح به جملة العرب  
ومن حوله بهذا البلى ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى  
ويؤمنون به ايضا لا على مذهب من لم يشترط فيه البيت كما مر

**قوله**

قوله  
وحيث ذكره  
اعلمنا  
اشرف  
الامامات  
عليها  
السلام  
عليها  
السلام

**قوله** وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم الى اخره اجيب بان  
مراد المصنف ان هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شأنه فعند  
عظم المنظور يقال رايته بعيني وعند عظم الخول يقال قاله  
بنفسه وهذا لا يمنع ان يكون للتاكيد بحسب اقتضا المقام  
وفيه ما فيه **قوله** ولست بناظر الى جانب العني الخ وما بعده  
او اني لصبار على ما ينوبني **قوله** وعسك ان الله اشى على الصبر  
**قوله** وقول الخاسر ويكران لخبائ الخ هذا البيت من ابيات قصيدة  
او البيت اذا المراد لم يدنى من اللوم عرصه وقته ونحن كما المذنب  
ما نرسمنا ولا فينا بعد جيل وبعده اذا يدنا خلا فاعلم سيد  
قوله بما قال الكرام فقول الجهم السحاب لا ما فيه **الفن الثاني**  
**علم البيان** قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من المعنى الفاظ  
لا المعاني والمصنف محذوف من الاول والثاني فليتم ذكر **قوله**  
وهو علم يعرف به ايراد المعنى الخ او رد على هذا التعريف انه يقتضي  
ان يتكلم كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلف  
في صنوع الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بعينه وله لازم  
واحد فقط والجواب ان منشا هذا الايراد ان يراد باللازم  
ما يمتنع انكاره على ما هو اصطلا المعقول ويستتبع ان المراد  
اعم من فليس المراد علم بالتواضع ذلك ووجود ما ليس له لوازم بال  
الاعم ممنوع **قوله** فليس المراد علم بالتواضع اي ليس المراد  
بالعلم الادراك احتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية  
الى التقدير ولكن ان يلتزم لهذا التقدير بنا على ان الادراك  
هو المعنى الاصلى للعلم وهو في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية  
او اصطلاحية او محاز مشهورة على ان خروج علم ارباب السليمة  
على تقدير حمل العلم على اصول والتواضع الادراك المتعلق  
بما ظاهروا على تقدير حمل علم الملك فلا تقدير **قوله**

لمعني



واداد بالعني الواحد على ما ذكره القوم الى اخره قال الفاضل المحشي  
 في شرح المفتاح يريد بالعني الواحد معني مركبا روي عليه مطابقة  
 مقتضى الحال اما اختبار التركيب فلما عرفت من انهم يجوزون كون الالفاظ  
 المفردة مفيدة للسمع معاينها الا فزاد به حذر من لزوم الدور  
 كما هو المشهور واما اعتبار رعايد المطابقة فلما مر ان البيان سبعة  
 من علم المعاني لانه باصطناع وجد كل عن افادة التركيب لخواصها  
 التي يبحث في المعاني عن افادتها لاجلها انتهى كلامه وفيه بحث  
 لان لزوم الدور على مدعي السكافي انما هو في افادة المعاني الحقيقية  
 الوضعية والمراد بالمعني ما هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا  
 انما هو الموضوعات الشخصية لا النوعية والافان المركبات  
 موضوعة نوعا ايضا **قوله** على ايراد معني يدل في قصد التكلم  
 فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهت  
 عقلا وكان الاحاطة بما لا يتناها عقلا مالا كذلك الاحاطة بما  
 لا يتناهي عرفا فكيف يقتدر بفهم البيان على احاطتها فقلت  
 الاستحالة في الاحاطة بما لا يتناهي اجمالا كما في سائر العلوم **قوله**  
 لان كل واضح هو غني بالنسبة الي ما هو واضح منه فان قلت من قدر  
 على ايراد المعني الواحد بطريق في نهاية الموضوع وبطريق اخر في  
 نهاية الحقا وافتقار في نهاية مراتب الموضوع قلت الكثرة في  
 ما ذكر بدون العدة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين  
 غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا سلم ان لا وضوح في نهاية مراتب  
 الحقي ولا حقا في نهاية مراتب الموضوع لان اصل الدال لا يخلو عن  
 وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم  
 بالوضع **قوله** ان بعضها واضح الدلالة قبل الموضوع هذه المدلول  
 وصفية الدلالة تفعا وقيل صفة لها لا اختلافها بالظهور في نفسها  
 على حسب تفاوت اسبابها في القوة **قوله** فلا حاجة الى تلك الحقا

بل لا وجه

بل لا وجه لان الحقا من حيث انه خفا لا يدخل تحت القصد  
 والارادة او لا وبذلك ذات **قوله** يخرج ملكه الاقتدار على  
 التغيير الى اخره اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم  
 البيان وجزا من سماء والا فالملكة بالنسبة الى معني واحد لا يصدق  
 عليها الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعني جميع  
 المعاني الواحدة تحت القصد والارادة ومن جعلتها المعاني الترتيبية  
**قوله** اولي من تعريفه بحرفه ايراد المعني الواحد لان البيان ليس  
 نفس معرفة ايراد المعني المذكور بل به يعرف ايراده ووجه  
 صحة ذلك التعريف ان يحمل على الخور بذكر المسبب وهو المعرفة  
 وارادة السبب وهو الاصول والقواعد والملكة المسببة من  
 تلك الاصول وتعرف المصنف حال عن هذا الخور فلذا حكم  
 عليه بالاولوية **قوله** دلالة الاثر على المورث فتصاره في تمثيل  
 الدلالة الغير العقلية على نوعين من امتلاكه اشارة الى ان الحقا  
 في الوضعية والعقلية كادل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية  
 شرح المطالع والختار على ما صرح به الاسناد المحقق في شرح المطالع  
 وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير العقلية  
 ايضا فان احد المستمع للنفقات الطبيعية في الرقص على ورائها  
 وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تامل من طيب  
 الاحوال وملازمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع  
 لوجه المتالم وحاجيته عند سد المله **قوله** اما ان يكون للوضع  
 مرسل منها او لا تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد  
 بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء  
 الحدار انا ج **قوله** بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللفظ او طبع  
 السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع **قوله**  
 كدلالة اخ اخ على الوجه قيل هو بفتح الهمزة وصمها وسكون الحنا

كيفية

ها

ع



المعنى المشددة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجد فهو بالضم  
لا غير **قوله** وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها منهم المعنى  
من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالموضع قال الفاضل  
المجيب في حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارحه من عبارة  
الشيخا طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتباطه الخيال وطريق  
العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتباطه هو النفس وفيه بحث من وجوه  
اما اولها فلا يحصر طريق العلم باللفظ في السمع بخلاف ما ذكره سابقا  
من ان نقوش الكتاب به دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع  
وان كان جزئيا ومحل ارتباطه الخيال لكن اللفظ الذي يدل على نفس  
الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتباطه النفس  
فاطلاق القول بان محل ارتباط اللفظ هو الخيال مبني على اخصار طريق  
العلم في السمع وقد عرفت صافيه واما ثالث فلان المعنى اكثر ما يكون  
من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ مبني  
كلامه على الاكثر **قوله** لعدم توقفها على العلم بالموضع لا يخفى على  
المصنف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالموضع اخصار  
وان القيود التي تذكر في التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها  
ما يمكن فلهذا احتترز بالقيود المذكور من الطبيعية والعقلية  
فلا يتجه ما قبل ان التوقف وان كان مشفيا عنهما الا انها لا  
ينافيان العلم بالموضع وان كان مشفيا عنهما الا انها لا ينافيان  
العلم بالموضع بل كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالموضع او لم  
يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد **قوله**  
واعترض بان الدلالة الى اخذه قتر الفاضل المجيب لا اعتراض على  
الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق  
محصله انه تعريف بلان الدلالة بالقياس الى المعنى لكن في  
بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف

به فلا بد من تاويل اخر على انه اذا التجا اخرا الى انه تفسير باللام  
غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم السامع ايضا لازم لذلك الا  
العارض لاجل الوضع يعني الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو  
ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولعمري عدل عما هو الظاهر  
في ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الثاني من الدلالة اذا  
فتست الى المعنى كون المعنى مشفيا عنهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم  
كلام الفاضل المجيب اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والتقوى  
ظاهرا هو فتا حل **قوله** وجوابه انا لا سلم انه ليس بصفة ان فهم السامع  
اللفظ الى اخذه قتر الفاضل المجيب هذا الجواب بتفصيل خلا  
ان فهم السامع من اللفظ ليس بصفة له لكن صرح في بيانه انما يقابل  
من حواشي شرح التجديد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة  
به فبين كلاميه في كتابيه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره في جوابي  
شرح التجديد نقل الكلام القوم لا انه مختار **قوله** لان دلالة  
عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم الى اخذه اي من جهة هي مشفيا  
لكون العقل حاكما وضع التعليل وسقط ما قبل ان التعليل  
غير واضح اذ لو لملاحظه العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا  
اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امرا للدلالة  
بحاله ولو قال في التعليل لان دلالة عليهما من جهة الاقتضا  
والاستلزام العقليين لكان اوضح **قوله** واريد بما لكل واعتبرا  
دلالة الى اخذه انما اعتبر الارادة مع انه مستدركة في بيان الانتفاء  
ان يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مستورا بينا الجزء والكل ودل على  
الجزء بالتقوى يصدق عليهما الى اخذه لتفهم الكلية والجزئية وما  
يتفرع عليهما زيادة ايضا ولله الحظ لفظ الاعتبار في قوله واعتبرا  
دلالة الى اخذه فليفهم **قوله** وحينئذ ينتقض لغرض الدلالة  
بعضها ببعض اي ينتقض لغرضه بعض الدلالة ببعض

ضافه

صته



الدلالات لا يجدو بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وإنما الحر  
 يتعوض عن انتعاض حد كل واحد من المتضمن والالتزام بالآخر  
 لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن لتوضيحه فيما اذا كان اللفظ  
 موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم والمجموعهما معا كما فصله  
 في شرح الرسالة **قوله** فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الخ  
 ولو لم انه فقد التعريف لم يكن ايضا باس في تركه قيد الحيثية والمجاز  
 فلا انتعاض أصلا **قوله** الى ان المتضمن منهم الجزء في ضمن الكل فكل  
 قلت المتضمن صفة اللفظ ولا كذلك منهم الجزء في ضمن الكل فكل  
 يكون المتضمن نفس اللفظ قلت لهذا من قبيل قولهم الدلالة  
 منهم المعنى من اللفظ الى اخره وقد سبق من اشارة الى المحنى ترجمه  
 فلا وجه للاعادة **قوله** وانما افقصد الى قوله لا نقضنا أو  
 التزاما قال الناصب المحنى هو باطل وبين وجه البطلان بسيط  
 وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان المتضمن لما كان منهم الجزء  
 في ضمن الكل لم يكن اللفظ الثاني وهو منهم متلفعا ومخاطرا بالبال  
 فنقد بواسطة القرينة الدلالة على انه المراد ونقضا اذ ليس في  
 ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت  
 يلزم حينئذ ان تعدد الدلالة مطابقة ونقضا فلا يصح قول  
 الشارح لا نقضنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة  
 لا نقضنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك  
 كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا نقضنا فقط وكذا  
 القول في الالتزام وبالحيلة لا شك في كونه اللفظ الثاني دلالة  
 وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون  
 في الدلالة الكلية وادليس نقضنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس  
 المفهوم خارجا عن الموضوع له تعيين كونه مطابقا الثاني ان  
 ما ذكره من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز

لهم

لهم المعنى المجازي حتى انهم اخروا المجاز عن ان يكون موضوعا  
 باز المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه  
 وادخلوا المشترك وقالوا الغرض في المجاز بواسطة القرينة  
 لا بنفسه بخلاف المشترك على ما ينبغي في بحث الحقيقة والمجاز  
 الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من ضرورة الدلالة على الجزء  
 او اللازم مطابقة لا نقضنا مبني على مقدمتين احدهما ان  
 اللفظ موضوع باز المعنى المجازي وصنعنا نوعيا الثانيه ان  
 اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل في تلك  
 الحال على احدي الباقيتين محل نظر لان سياق الكلام يدل على ان  
 لى المتضمن لعدم التفهام الجزء في ضمن الكل لا انه لما لم يفرق بين  
 اللفظ والعقد كان المقصود لا في ضمنه منها لا في ضمنه فالضرورة  
 لا يكون نقضنا لم عدم الفرقه باطل كما حققه الناصب المحنى  
 فكون المعركة الثانية مبني على ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان  
 يقال مراد المحنى ان مبني ما ذكره على هنتين للمقدمتين في نفس الامر  
 وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه **قوله** لا يظهر انها مطابقة  
 ام تضمن قال الناصب المحنى قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون  
 نقضنا فيمتنع بها حد المتضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر  
 انه اعتراض على الشارح فغيره بحث اما اوله فلان هذا القابل  
 صرح بان حقيقة الدلالة التضمينية الدلالة على الجزء المراد  
 وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد **قوله**  
 صرح ايضا باستلزامها للمطابقة لمقتضى التصريح الاول كون  
 الدلالة على الجزء المراد نقضنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى  
 التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبس القول  
 لبني الدلالة متفهما فيه بالتصريح الثاني وبالحيلة مما جعل الجيد  
 المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احدهما

بقية



في الصورة المذكورة ولهذا قال السارح لا يظهر انهما مطابقة ام تفتن  
وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما  
ذكر من الصورتين مطابقا كان مبنيا على استلزام التفتن  
والاستلزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا نقضنا ولا التزاما  
لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل او الملزوم وقد انتفت  
لانقضاء الارادة وقول السارح لا يظهر انهما مطابقة ام تضمن مبنى  
على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالة على الارادة وما يلزمه  
مما استناعها وباجل هذه الحلام هاهنا مبني على التزول فلا وجود للافتقار  
**قوله** وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كما بين البطل والجود  
في مقام التلخيص والتلخيص **قوله** وكلام بن الحاجب في اصوله شعرا الى آخر  
عبارة هكذا ودلالة اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة  
وفي جزئية الدلالة الضمنية وغير اللفظية التزام وقيل  
اذا كان ذهنيا **قوله** لم يخرج كثير من معاني المجازات  
والكنائيات الى اخره جوابه ان من اشترط الكيفية في الدلالة  
لم يجعل تلك المجازات والكنائيات دالة على تلك المعاني بل  
الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرأها الخالية  
او الخالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات  
والكنائيات كذا ذكره الفاضل المحي واعترض عليه بان الدال  
على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقوية  
لم يكن المجازي رايت اسدا في الحام مجازا في المفرد بل هو  
يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرح به واجيب  
عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموصوع  
له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي  
هو الرجل السجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقوية اعني  
لفظ في الحام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل انهم المجازي

عنه

عنه والحاصل انه لا يلزم من كون القوية جزءا من  
الدال على المعنى المجازي ان يكون الحام هو المجموع المركب  
لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط  
وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن  
القوية فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه  
لوسلم ما ذكره في مثال اسد في احكام فلا يلزم ان لا يوجد  
مجاز في المفرد وانما يسم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية  
وان جعلت القوية العقلية في حكم اللفظ فغيري ان يقال  
المجموع المركب من اللفظ والقوية العقلية ليس بلفظ والمجاز  
هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا  
في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد **قوله** قد  
سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقوية  
تعلق بهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد  
فلا يلزم انتفا المجاز في المفرد مطلقا فتدبر **قوله** بل لم  
يكن دلالة الالتزام الخردة الفاضل المحي بان لا يلزم ان  
وان كان لازما لذلك التي لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر  
من دلالة على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه  
لكن فيه بحث لانه انما يسم اذا كان لازم التي لازما له كما  
صرح به وليس يلزم سوا كان اللزوم بينا بالمعنى اعم والخص  
اما في الاول فظاهرا كفاية تصور او تصور **ب** في الجزم  
باللزوم بينهما وكفاية تصور **ب** وتصور **ج** في الجزم  
باللزوم بين **ب** **ج** لا يستلزم كفاية تصور **ا** وتصور  
**ج** في الجزم باللزوم بينهما بل يحتاج الى تصور الجزم الى اختيار  
لزوم **ب** لا يلزم **ج** **ب** واما في الثاني فلان تصور التي انما  
يستلزم تصور اللزوم التي تصور اللزوم الاول لازمه تبعا



غير متلفته اليه فصد والمستلزم لضرورة اللزوم الثاني  
نصور اللزوم الاول معضودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان  
يثبت لازم يستلزم لصوره ولو بنا غير متلفته اليه  
فصد لصوره لازم له في بعض المواد ولم يكن كذا قلنا **قوله**  
لا يتأتى بالوضع فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من  
المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر  
انما يختلفان بكون احدهما دالا على الحقيقة التفصيلية والاخر على  
الاجمالية فالاختلاف بينهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة **قوله**  
والا لم يكن كل واحد دالا الى اخره لاشكال ان الوضوح والحقاقتان  
بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة هاهنا اعني الارشاد  
لغيره بالنسبة اليه فلا يورد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى  
نفس الاسر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاعه بالوضع انتفاع  
الدلالة **قوله** مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق  
ما يرد فيها اي يرد في تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرد  
كل كلمة **قوله** ويحتمل ان يكون بعض هذا الاقان قلت  
قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد مقدم  
عليه اعني قوله وعلى التقديرين فنفيد احتمال كون البعض  
دالا على كل التقديرين مع انه لا دلالة لشي منهما على احد التقديرين  
وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلنا **قوله** ويحتمل  
معطوف على مجموع القيد والتقدير والحاصل انه لو حظ التقيد  
اولا لم يعطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لاحكامها  
من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان  
المعطوف مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فانهم **قوله**  
وتزبي منه ما يقال الخ الفرق بين الجوابين ان المعبرين الاول التعاير  
بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التعاير بحسب والتقييد

الزمان **قوله** وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فان  
قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطريق مختلفة وانتفا الاختلاف  
بالوضوح وانما بالنسبة الى معنى واحد وضعي فدخل لقله تكرر  
المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلنا **قوله** نعم الدعي ذلك لكن  
الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح  
بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه  
الوضعي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضعي له والسوال  
على الدليل على انه يمكن ان يراد بقله تكرر تكرر المعنى على العقل  
قله تكرر معني اللفظ من حيث انه معني له فلو كان الكلام في  
دالين على معنى وضعي لكان ذكر قلته تكرر المعنى على العقل ايضا  
في محله **قوله** فيمكن كاريه ذلك المعنى الملزوم بالاغاط الموضوع  
الى اخره فيه مناقشته وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع  
للملزوم على اللزوم ولا دلالة للزوم من حيث هو لازم على الملزوم  
نتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب  
ليس بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يرد بالملزوم التبعيه  
وبالملزوم المستتبع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية  
بالمعنى المعبر في دلالة الالتزام عن اهل الفن فتأمل **قوله** من يكونه  
كثير الهماد وحيوان العكب ومهلزول الفصيل فينتقل من كثرة الرماد الى  
كثرة اوراق الخطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايع ومنه الى كثرة  
الاكله ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل  
العكب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الوارد ومنه الى كثرة الضيفان  
ومنه الى المقصود وينتقل من هذراع الفصيل الى قلته لبن امه  
ومنه الى كثرة جلها ومنه الى كثرة الاكله ومنه الى كثرة الضيفان  
ومنه الى المقصود وينتقل من هذراع الفصيل الى كثرة الامه لاجل  
الضيف ومنه الى المقصود كما بدأ عليه قول ابن هبيرة لا أمتنع



القوي بالعضال ولا اتباع الا قربة الاجل **قوله** فان قيل  
 ينبغي ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة  
 الشيء على جزئه اوضح من دلالة على جزء الجزء والعكس المذكور  
 بالنسبة الى هذا المعنى لا يثبت الى ما ذكر في الكلام  
 صريحاً من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان  
 عليه كما وهم منه بعض المحققين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء  
 كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتخذ في مرتبة الوضوح  
 ان يكون دلالة الكل على جزء جزئية والى هذا المعنى يشير كلام  
 الناضل المحشي في حاشيته **قوله** قلنا الامر كذلك لكن القوم  
 صرحوا الى قوله فكأنهم يتوابعون تلك رد القاضل المحشي هذا  
 الجواب بقا جواب المطالب لقوله بعد القوم لكن في كلامه كتمان  
 الاول لقابل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارع بالقوم اهل  
 البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ملذه ذهب اليه  
 المتأمنون في هذا المقام غاية الامر تخالف الاصطلاحين  
 ولا يباس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاحهم جيد لا نقاش عليه  
 من اهل البيان فلا وجه لحل الكلام عليه مع ان الاستشهاد به  
 بقول الذين في شفايه مما يصدق بان المراد من القول المتطابقين  
 الثاني ان ما ذكره في الجواب المطالب لقوله بعد القوم هو ان الاختلاف  
 الذي يوجد في التقين ليس باعتبار فهم الجزء الى اخره مما لا حاجة اليه  
 اذ قد سبق منه في بيان تاني الوضوح والخفا في دلالة الالتزام على  
 مرتبة لرباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت  
 الترتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على  
 الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعنى فيما بين القوم الموجود  
 في التقين ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله  
**قوله** وهو بعد محض نظر وجه النظر قد اورد في الناضل المحشي على

الوجه الذي نقل من الشارع الى ان في الاجا فان التواو دها  
 من عنده اجابنا الاول ان قوله في توجيه مراد الشارع بقوله فينبذ  
 يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف  
 بهذا القيد يقول علي ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة  
 وليس مراد الشارع ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف  
 العلم بالوضع اختلاف بالنظر اليها ان يختلف سبب الدلالة فيختلف  
 الدلالة ايضا بحسبه كاللزم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارع  
 ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد تبين  
 التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم المجازم الثاني ان قوله  
 وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وحقا لا يجب  
 الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان  
 يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانسة وخوف كما سبق من الشا  
 الاشارة اليه فان قلت هذا ارجع الى تذكر الوضع فيقول الى  
 العلم بالوضع قلت لهذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى  
 ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخ  
 فعدم الاندباط غير مسلم وبالمجمل غايه الامر عدم اندباط خصوصيات  
 مراتب العلم وما روده بدالات المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد  
 من الكيفية نفها **الثالث** ان معنى قوله وربما يقال الخ انه  
 يقال ذكر تبيين عدم تاتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية  
 لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارع بقوله اما ولا  
 الى اخره اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب  
 الاختلاف في العلم بالوضع فكيف تدفع المناقشة **الرابع** ان  
 قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركاً الى اخره يخالف ما ذكره في شرحه الفتح  
 من ان لا تفاوت في نفس الدلالة بل هناك تراحم يحتاج في دفعه الى  
 قرينة **وجواب** ان معنى ما ذكر في الفتح انه لا تفاوت في نفس



الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره هاهنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار  
بذلك القيد صح وجود التقادير في المشترك بالنظر الى القرابين الخامس  
ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل الى قد احاط عنه في شرحه للمفتاح  
بان التزام كتيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات  
الحيوانات فلا اعتبارا بالوضعية لا وصددها ولا مع غيرها **قوله**  
ثم ظاهر هذا الكلام انه يصدر ببيان حال المجاز مطلقا فيستفاد  
من سياق الكلام انه لا بد في كل مجاز ان يذكر الضرور ويولد الا لازم و  
ليس عبارة رضائي هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الى  
اخره يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كلامه  
**قوله** وهذا لا يصح الى اخره انما قال ظاهرا لان علاقة الضرور  
وان كانت تذكر لبعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات  
هو الضرور والحق ان هذا الكلام واه **قوله** وانت خبير بما فيه  
من اضطراب قد بين الفاضل المحي وجه الاضطراب الا ان في كلامه  
نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراقب في الوضوح والحقا  
مع ان دلالة مطابقة الى اخره توجيه للكلام بنا على ما حذر الشا  
في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لانه مختار كيف  
وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في  
التشبيهات هو للمعاني الوضعية فقط ليس بشي فان قوله وجهه  
كالمرحلا لا يزيد به ما هو مفهومة وصفا بل يزيد ان ذلك الوجه  
في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينبغي ان يراد  
المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هاهنا بما نقله من كلام كمال الدين  
هبة العمرا وخبرونه بالغايدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين  
كلامه في كتابيه ولا يجترص على بان الغايدة التي تكلمها عن بعض  
الافاضل لتقسيد من ادله كره او لا كما وهم فيه البعض بقي في وجه  
الضبط الذي ذكره حيث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره

اعني

اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضح له انما  
المشابهة بين الوجه والبهور فكيف يجعل كون العلاقة مشابها  
فما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح  
المفتاح من ان لرواة هذا المعنى متفرعة عن تلك المشابهة فمن ثم  
صح ان العلاقة هي المشابهة **قوله** وظاهر هذا التفسير  
شامل لنحو قولنا قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه  
اللفظي بشمول الامثلة المذكورة كما يبدل عليه كلام الفاضل المحي  
فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللفظي ليس  
مختورا بل مستلزما وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف  
التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه  
بقوله وينبغي ان يضاف الى اخره مخرور ود الاعتراض على تعريف التشبيه  
الاصطلاحي فيوفق على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشا  
التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بنا على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ  
الجمه هو اه من قبيل التشبيه وكذا قوله اي الطيب  
فان تفق الاثام وانت منهم فان للسك بعض دم الغزال  
وكما مشاها تشبيها معنيا فالظاهر منه انه مثل قائل زيد عمرا اذا  
به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي المعنى **قوله** وينبغي ان يضاف  
فيه قولنا بالحق وكذا لا يخفى ان هذه الزيادة لفتي من مراد لا على  
وجه الاستعارة الخ فتأمل **قوله** لان الاستعارة انما تطلق حيث  
يلوي ذكر الاستعارة بالكلية مراده بذكر الاستعارة له هاهنا على وجه  
ينبغي عن التشبيه لا مطلقا كما سرت اليه الاشارة في اخر احوال الاما  
الخبري **قوله** صالحا لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة  
الحال او نحو الكلام اراد بدلالة الحال الغريبة الحالية ونحو  
الكلام القريبة المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه  
في جنس المشبه به حتى كان من افراده يصح له لفظا كما يصلح لافراده



الحقيقي واشترط في التعريف انما هو لصحة ارادة المعنى  
الحقيقي فلا يراد ان كون اللفظ صالحا لارادة المعقول المبه  
وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء التعريف اذا المجاز غير مستقيم  
شروط بالتعريف الملائمة وقد يجاب بان عدم التعريف بوجوب  
عدم الارادة لعدم احتمال الارادة وصلاحيتهما اذ قد تقر ان  
كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالا مرجوها غير ناسي  
عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة بالقطع بحسب الظاهر كما  
تقرر في الاصول **قوله** واطلاق لفظ الاركان على الاربعة الى اخره يعني  
مع حزمها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة **قوله** لكنه قد  
اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشملت العنبر الى اخره فيه  
بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكته التي هي راحة النعم بنفس  
العنبر الذي هو مشوم عرق بل براحته فلا يكفي التثبيت بالعرف  
في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شمت بالكراسم بالفتح  
وشمت بالفتح واسم بالضم **قوله** لانه عدم الحياة عما من شأنه انما لم  
يقبل عدم الحياة عن انصافهما مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب  
لانتماضه بقوله تعالى كنتم احوانا فاجابكم والاصل الحقيقة واما انتفاض  
التفسيرين بقوله متالي لحي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز  
باتفاق اهل اللغة **قوله** واذا كان المحسوس اصلا للمعقول  
فتشبيها به يكون جعل للفرع اصلا والاصل فرعاً وهو غير  
جائز وقد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان  
يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطه كما لا ريب  
اصله الذي هو محسوس مخصوص فتشبيه محسوس اخر ليس باصل  
له ولا بواضح مثله وصنوعه بذلك المعقول وهو لبيان وضوح المعقول  
اي معقول كان لا يبلغ درجه وصنوع المحسوس اي محسوس كان  
فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيهه المحسوس بالمعقول  
الابطون

شعر بالفساد  
في اللفظ وشمع  
بالفتح اسم بالفتح

الابطون الادعاء والتعريف وهذا ظاهر عند المصنف فتدبر  
**قوله** فدخل فيه الخيالي انما جعلوا الخياليات من قبيل الحيا  
لانهما يشتركان في ادراك الصور غير ان المحسوس يدركها بحضور المادة  
المادة والخيال بدونها **قوله** وهو المعدوم الذي يضمن مجتمعا الى اخره  
انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة  
الحس المشترك الذي يتبادر اليه جميع المدركات الحسية **قوله** ولكنه  
يجب لو ادرك كان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر رضي الله عنه بان المراد  
بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلقا لا ادراك فالملازمة ممنوعة  
لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك  
اتخذ الشرط والجزا وجوابه ان المراد منه الادراك بوجود الحواس  
او الادراك بنفسه لا بصورته فلا يخار **قوله** بخلاف الذلة والام العقليين  
محصل الفرق بين الذلة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون للذلة  
بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون  
المدرك فيه العقل والمدرك من العقلية كالادراكات وتسمى على  
هذا الفرق بين الالهين **قوله** وتحقيق ذلك ان الذلة ادراك  
ونيل لما هو عند المدرك كمالا وغير من حيث هو كذلك تحقيق هذا التقوا  
ذكرته في حواشي المواقف فيطلب منه واعلم ان المصنف لما اقتضى اثر  
السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف  
الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعبد في ايراد امثال هذه التحقيقات  
عليها لا على الشارح **قوله** فكا ادراك القوة الغضبية او الشهوية  
القوية الغضبية هي مبتدأ الاقدام على الاهول والتشوق الى التسلط  
التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبتدأ جوب النافع وطلب  
الملاذ من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشهيات **قوله** كتكليف  
الزايقة مثال لما هو خير وكما عند القوة الشهوية كالادراك  
كما يتوهم من ظاهره **قوله** وهو ادراكها المجردة اليقينية

ك  
بين



المجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكها  
**قوله** فالمراد بالمعنى الذي الى اخره فعل عن الكساح ان هذا اذا كان  
وجه التشبيه امر خارجا اما اذا كان داخلا او محام بالهيئة  
التي فلا ينبغي ان يشترط هذا الفيد اعني زيادة الاختصاص  
**قوله** والصبر لثباتي او للنجوم اراد بالثباتي الثباتي المستفادة من  
رب الدالة على التكميل والتعداد المذكورة في البيت السابق والا  
في دجها على تقدير رجاء النجوم الذي التلبس وهو  
كون النجوم ليسها هذا ورايت في نسخة مصححة من نسخة مقرونة  
على الشارح بعد قوله او للنجوم هكذا والرواية الصحيحة دجها  
والصبر لليل في قوله **٤** رب ليل قطعته بصور **٥**  
او فراق ما كان فيه وداع **٦** موحش كالثقل تقدي به العين **٧**  
وتابا من حديث الاسماع **٨** الصدود الاعراض والبا فيه للملازمة  
وغير فيه لليل او الفراق ونفي وجود الوداع فيه مع ان ساق  
الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الاجاش بنا على  
ان وجود الوداع يستدعي سابقة التلافي فيه فقدمه المتقني  
لعدم ذلك التلافي عن اصله مورت لزيادة الحلال وموحش بالجر  
اي مورت وحشة صفة ليل كالثقل اي كالرجل الثقيل  
تقدي به العين اي يكون ذا وسخ بجود رويته وتاي اي تمنع  
ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه **قوله** ولزم بطريق العكس  
الي اخره هذا اولى من اعتبار كل من التبيين اصلا على حدة كما  
فعله السكاكي لما فيه من تقليل الاصول ومن جعله تشبيه  
السنة بالنور اصلا وتقرير تشبيه البدعة بالظلمة عليه  
كما صرح به الشارح في بحث الاستغارة من ان الظلمة اصل والنور  
طار عليه **قوله** بين الدجا صفة للنجوم لا طرن لا شتراك الى اخره  
واما قوله في قوله **٩** وعلم ان قوله سنن لا بينهما اتباع

من باب

من باب القلب ٢ يتعين القلب في هذا المصراع ٢ احتمالا ان يكون  
في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجها وكان كسر  
يذكره ٢ النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه **قوله**  
حيث كان البدعة هي التي تلعب بينها لا يحكي ما في اسناد اللسان  
الي البدعة التي هي كالظلمة من الركاك وقيل لا يظهر في الطرفين  
الي معنى الاسراف بل الي مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداء مبتدا  
خبرة بينهما والجملة صفة للسمين لان الظاهر حينئذ  
لاحت **قوله** ونحو ذلك مما يفيد الحلام مثل ان يكون في الكلام ومفرد  
من الاعراب بعضها مودية الي بعض المراد وبعضها غير مودية  
اليه فان حمل على الوجه المودي كان تقليدا للنجوم مصححا  
وان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا **قوله** في كونها كرابسا  
او ثوبا او قطنيا فيه لشر على ترتيب اللف **قوله** وكالاتقامة  
والا حنا والتحدث والتعذر لداخله تحت الشكل الاستقامة والا  
لحان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة  
ومحنها واما التحدث والتعذر فتعانه بحسب الحقيقة ايضا  
فان للتكثرة المحوطة مقعرا ومحويا مع انه ٢ حفظها بالفعل لعدم  
تناهي سطح وضعها **قوله** كما في اوتار الاغاني الممتدة الاغاني في  
الاصد جمع اعنية بمعنى التلغني وهو بحسب متعارف اهل الالة  
ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوها والمزامير ذوات النخ  
كالبيان ونحوه **قوله** واصولها تسعة الحرافة والمرارة الى اخره الطم  
لا بدله من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما  
ومن قابل وهو الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما واذا ضربا قام  
التاغل في اقسام التابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها  
فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت  
المرارة وفي المعتدل الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف



حدثت الحموضة وفي الكيف حدثت العفوصة وفي المعتدل  
حدث الغبض والكيف المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت  
في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكيف حدثت الخلاوة وفي  
المعتدل حدثت التقاهة هذا خلاصة ما ذكرنا والحق ان مبادئ  
الطعوم بخلافها عن الدلائل كيف والافقون مبرارد  
والصلح ملوحار والزيت دسم حار ولوجوه اخر لا يحتمل  
المقام ذكرها **قوله** والعفوصة والقبض العرف بينهما ان  
ان القابض يقبض فظاهر الشان وحده والعفوص يقبض فظاهر  
وباطنه لا اختلاف بينهما بالشدّة والضعف ولهذا اتمت من  
بان الاختلاف بينهما ان اتمت الاختلاف النوعي فالانواع غير  
غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لحدّها نوعي  
**قوله** والتقاهة فتدبر قال التقاهة لقدم الطم وتسمى حقيقة  
وتدبر قال لكون الجسم بحيث لا يحسن طعمه لكثافة اجزائه فلا  
يجلدها ما يخالط الرطوبة المعاييه فاذا احتيل في تحليله  
احسن منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني علي ما هو على المتك  
**قوله** من شأنها تقرب المختلفات وجمع المتماثلات اما انها تفروق  
المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اشرقت في جسم مركب من  
اجزا مختلفه بالطاقة والكثافة ولم يكن الا التام بين بايطها شديد  
في العاية فيفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود والالطف  
فالالطف دون الكيف فيلزم منه تقرب قول المختلفات واما  
انها تجمع المتماثلات بمعنى ان الاجزا بعد تفوقها تجمع بالطبع فلهذا  
الجنسية علة الصم والحوادث سبعة لذلك الاجتماع فتب  
الها كما تشب الافعال اي معادتها **قوله** والبرود وسببها  
تقريب المتماثلات وجمع المختلفات ذكرنا في الشان ان البرودة  
تجمع بين المتماثلات وغير المتماثلات وهذا هو الظاهر

فتأمل **قوله** وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب  
بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملازمة استواء صنع الاجزاء والحوادث  
عدمه فليس من الاعراض النسيب والصلابة هي الاستعداد  
الشديد نحو الانفعال فيمن مكن الكيفيات الاستعداد به  
واللبين عدم الصلابة عما من شأنه ذلك **قوله** كالبله والجنان  
قال الفاضل المحي البله هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام  
والجنان يتأملها وفيه نظرا انه صرح في حواشي التجريد بان  
البله بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل جوهر فلا  
يعم عدّها من الكيفيات والجواب ان البله وكذا الرطوبة  
تد تطلق على الكيفية المتضمنة لسهولة الالتصاق ايضا ولتأني  
لهذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو  
المراد ما ذكر المحي ها هنا والمذكور في تلك الحواشي معنى **قوله**  
**قوله** واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تقدم للملموسات  
بمعنى رقة القوام والكثافة التي تقدمها ما تقابل المعنى المذكور  
وما لبعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة  
عين اليبوسة **قوله** على استعمال موضوعات ما اراد بالموضعات  
الات يتصرف بها سراً كانت خارجية كما في الحياطة او  
زمنية كما في السند لال **قوله** وهو حركة للنفس بهدوها  
ارادة الانتقام لهذا بظاهرة لا يلزم قوله في تفسير الحكم  
لا يحركها الغضب فان يدل على ان الغضب يحرك للنفس لا نفس  
حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على الشايع والمراد منه  
حاله توجب حركه النفس مبتدأ تلك الحالة ارادة الانتقام  
او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد  
يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركه المراد ان الحكم اطنان  
لنفس بحيث اذا حصلت فيها حركه هي الغضب لا تجعلها حركه

ان الغضب يحرك النفس لا النفس



بحركة اخرى **قوله** كالصورة الوهمية الشبهية بالخلب للمفهوم من  
 كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض النسبي  
 على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبني اعتباري ونسبي  
 اعتباري محض واعتباري وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان  
 الاوصاف الاعتبارية تشبه لان النسب والاضافات باسرها لا وجود  
 لهما في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفاً قريباً من العطف  
 التفسيري **قوله** كالتحالف التي لكونه مطلوب الوجود او لعدمه مثال  
 للنسبي فان مطلوبة المطلوب ليست وصفاً مقدرًا لذات المطلوب  
 بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الي الطلب القائم بالنفس **قوله**  
 او كالتحالف بشي يصوري محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التشبيه  
 تشبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين  
**قوله** وهذا يشعر لفظ المفتاح اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد  
 الحقيقية الملتزمة من امور مختلفة ولهية المنتزعة من عدد  
 امور يشترط المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امراً  
 واحداً او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه  
 اما حقيقة ملتزمة واما اوصاف **قوله** وفيه نظر كما ستعرفه  
 اي في هذا التتم المستفاد من المفتاح ووجه النظر على ما ذكره في  
 بيان قوله المركب الحسي الى اخره وما صمد ان الحقيقة الملتزمة كما  
 سانه مثلاً من قبيل الواحد دون المنفرد منزلة وجوابه  
 ان المراد من الحقيقة الملتزمة حقيقة الطرفين ملتزمة من كثر  
 المتبادر بحسب اعتبار التكميل انضمام بعضها مع بعض وقصد  
 المجموعها حتى يصير تلك الكثر بالاحزنة كشي واحد وقصد صرح  
 بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافاً مقصوداً من مجموع  
 الهيئته واحدة **قوله** والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة  
 الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر  
 الغائب

الغائب انه لا مجال لتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي ثم قد تبني  
 الامور على المسامحة وبعد الانسان في العرف مركباً من نفس مجردة  
 وبدون مادي والاختلاف المذكور اما هو في المركب الاعتباري  
 دون الحقيقي **قوله** والحسي طرفاه حيوان لا غيرا هو وجه  
 الشبه الحسي طرفاه حيوان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسي الطرفين  
 جان في وجه الشبه المركب الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي  
 طرفاه حيوان اما الجزيان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين  
 يستدعي تحقق كل من جزيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي  
 ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب  
 وجزء وجه الشبه ليس له فلا يصدق على جزء الشبه وحده  
 الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع  
 المركب الحسوس والمعقول من حيث ان مركب ومجموع لا يكون الا معقولا  
**قوله** وكذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه  
 الحسي الطرفين اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في  
 موضع الحال اي التشبيه كايها بالوجه العقلي اعم منه كايها بالوجه  
 الحسي **قوله** تقرير السؤال الى اخره يريد ان تقرير السؤال  
 بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل  
 الاول مولف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما  
 من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس  
 الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة هي المطلوب وهو ان لا شيء  
 من وجه الشبه حسي **قوله** ياتي ان يكون هو غير عقلي اظهار  
 الصبر اعني هو لدفع لدفع توهم رجوعه الى التحقيق **قوله**  
 لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يستلزم ان يكونا حسيين  
 فيكون وجه الشبه واحداً حسياً سقط فلا يكون الطرفين  
 عقليين وكون الشبه له عقلياً والشبه حسياً وعكسه



ويكون مركبا حسيا سقط ثلاثة احزري ويكون المتقدر حسيا  
 سقط ثلاثة احزري ويكون مختلفا ثلاثة احزري **قوله** وفيه نتائج  
 لان الحفا ليس بمسموع بل المسموع هو الحفي ومثل هذا التسامح موجود  
 في طيب الراجحة ولفظة الطعم لان المشهور هو الراجحة لا طيبها والرائحة  
 هو العظم لذاته فالوجه ان يجعل الحفا بمعنى الحفي وانه يجعل  
 اضافة الطيب الى الراجحة من اضافة الصفة الى الموصوف  
 اي الراجحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق انه  
 لا احتياج الى التوجيه المذكور في الحفا ولا تسامح اصلا لان المراد  
 بالحفا هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله **قوله**  
 والجراة على وزن الجرعة وقد تترك هزنته فيقال جرة مثل  
 كرة كما قالوا المرأة مرة **قوله** يختصه بؤلات الانفس اي  
 الانفس الناطقة بقربينه احزركلامه والافلا اسد لنفس حيوانية  
**قوله** وافاقت للرجل القليل المعاني المعاني بالعين المجية  
 جمع معني علي انه مصدر مبني بمعنى الغنا بالغنى وهو النفع  
**قوله** فبالعلم يوصل الى الحق الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر  
 ان العلم ليس بضروري الاصل فالمناسب ان تفسير الهداية  
 فيها سر بالدلالة الموصولة سالفة في مدح شأن العلم ووجه الاندفاع  
 ان العلم ليس بضروري الاصل الى العمل لكنه ضروري الاصل  
 الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والالم يكن علما فتأمل  
**قوله** وفي وحدة بعض الامثلة تسامح الى اخره جوابه انه لم يقصر  
 في شيء من تلك الامثلة الى هئية متفرعة من عدة معاني حتى تنافي  
 الوحدة بالمعنى المرادها هنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد  
 لكنه قصد بمعني اخر جعل تابعا وتتمه له وكثير بين التقييد  
 والتركيب فتأمل **قوله** وبيان ذلك ان المراد بالعلم للملكة قد  
 تقدم سنائي اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحياة  
 الاصول

الاصول والعواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليبتد كر **قوله**  
 ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل  
 هو اللة الادراك كما ان الملكة كذلك **قوله** ومحل تطر هذا هو  
 النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد  
 وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اسرنا الى جوابه هناك  
 وغيره **قوله** والحاصل ان الهيئة المركبة قسما قسم ينزوع  
 من الاشياء المختلفة وقسم ينزوع من الاوصاف المختلفة للواحد  
 كما ذكره الثاني صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة  
 ملكية والى الثاني بقوله واما اوصافا الى اخره ولا فساد فيلزم  
**قوله** اجمعه بن الجلال اجمعه بجانب مملتين مفتوحين بينهما با  
 ساكنه والجلال جيم منصومة ولام مشددة وحاملة **قوله**  
 وقد لاج في الصبح التريا كما تزي الكاف في مثل قوله كما تزي  
 ليس للتشديد بل لجرد التقييد والمراد ان انضاف التريا هو  
 بمشابهة العنقود امر جلي لا حفا فيه ولو كان قوله كما  
 تزي متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة  
 هذا المعنى وفي اعراب كما تزي وجوه اقربها انه في موضع  
 المصدر راي ظهر ظهورا مثل ما تراه **قوله** وقد جأبت تشديد  
 اللام كما في هذا البيت قال بن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم  
 الفة فيه ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس يفسح  
**قوله** اي لفتح نوره النور يفتح النون الزهر **قوله** فكانه اراد  
 بمقدار مخصوص بمجموع مقدار التريا الخ لا ما ذكره الشيخ لبيلا  
 بلغوا ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار التريا والعنقود بمجموع  
 مقدار التريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله  
 وعرضه لا بمجموع مقدار التريا ومقدار العنقود **قوله** ويحي ان  
 ان المفرد قد يكون مقبدا الخ دفع لما ينوهم من ان المشبه به



وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد **قوله** كان  
شار النفع الحاضر المشار بضم الميم اسم مفعول واصنافه  
الى النفع من اصنافه الصفة الى الموصوف اي النفع المشار  
**قوله** فقد احل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف ما سطره  
من المعاني المختلفة وسر ادخال المعاني بها ان تلك المعاني  
انما تفهم اذا جعل المشبه به اللعل القارن للمعاني حال كونه  
مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة  
على الحال واما اذا جعل ما صياقا للمبتدأ در حينئذ هو التشبيه بديل  
ثمناوي كواكبه في الزمان الماضي بالمشبه الى حال اعشار التشبيه  
وهذا يظهر ان لتفسير الفاصل المحكي في شرح المفتاح ثمناوي  
كواكبه اي تشاقت ليس كما ينبغي فانه يشتر الى جعل ثمناوي  
ما صيا كما لا يخفى **قوله** بفتح الهاء وكسر الواو وتسديد السين  
ولما بضم الميم فهو بمعنى الصعود **قوله** وفي حكم الصلة للمصدر  
ان لم يلق الحكم ولم يقد صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة  
لا اسم المفعول ولكنها صلة للمفعول الحقيقي الذي في صمته اعني  
المصدر حكما **قوله** فهو لم يقتصر الى اخذ الحاجة النفع وسيل  
السيف اي اخذ والاعتماد جمع غمد وهو بخلاف السيف وترتيب  
من رتب التي في المار سوبا اي سفل وجعله من رتب السيف اي  
مضى في الضرورة لا يلزم قوله فعلوا وقوله بالارتقاء والاختلاف  
وفي تقض النسخ ترسوا من رست اقدامهم في الحرب اي تلبست  
والاول الظهور واعتزام الحرب استعدادها يقال اعتزم الناس  
بمعنى استهب واعتزم صدر فلان غنطا ويوم محترم شديد  
الحرب **قوله** بديل هو مما يتعلق به معنى الاشارة اي تعلق المقارنة  
والمصاحبة لا انه ينسحب عليه حكم الاشارة كما ينسحب على  
يكوي المثال المذكور حكم الضرب **قوله** ما يجي في الديات طاهر

هذه العبارة يفيد ان وجه التشبيه يجي في الهيبة لا انه  
نفسها مع ان المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف  
الموضو لنوع في الموضوعين بالهيبة فلا بد ان يقال هذا  
من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان يجي في الانسان  
اي يحقق فيه وهذا الحلف انما لزم من تغييره عبارة الشارح  
فانما تفيد بيان حال التشبيه وضمين يجي فيها عايدا الى التشبيه  
لا الوجهه فيفهم منها كون الهيبة وجه الشبه بلا سائبة نفس  
**قوله** احدهما ان يقتن بالحركة غيرها في التركيب احتياج الى  
التقدير اذ لا عايد في الجملة الخبرية الى المبتدأ لان فاعل يقتن  
هو غيرها والخبر في غيرها عايد الى الحركة فيبقى المبتدأ اعني  
احدهما بلا عايد فلا بد ان يقدر لفظه اي ان يقتن فيه  
بالحركة غيرها او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه  
او بحركته فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه وهذا ايضا  
انما لزم في تغيير عبارة الشارح لان ضمير يقتن فيها عايد الى  
المبتدأ بلا احتياج كحلف فلا بد ان يقدر المصدر الغير  
الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قوله ان يقتن  
بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حملها على المبتدأ الذي هو عبارة  
عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشارح ايضا لكن  
لزومه في الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى  
انه على نوعين وان كلامهما هو قسم من الهيبة نفسها واما  
اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلامه  
الاقتراض والتجرد صفة للهيبة ولا حاجة حينئذ ايضا  
الى اعتبار الرابط في كلام المصنف لان الخبر عين المتدافقات  
**قوله** اعلم انما يزداد به التشبيه دقة وسجرا ان يجي في  
الهيئات الى اخره لفظا في قوله مما يزداد ليس عبارة عن



وجه التبيه حتى يلزم فيه ما يلزم في عبارة المصنف بل عبارة عن  
 الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التبيه وقته هذه الحالة  
 وهي التي المذكور **قوله** والثاني ان تجرد الهيئته الحركية اعلاه  
 لفظة القيمة اعني عن ذكر ضرر عايد الي المبتدأ لا تخادها  
 مع المبتدأ **قوله** والشمس كالمرآة في كف الاشلم لم يرد بالاشل  
 المغلوج بل المترعش في كفه تؤدي المرآة الهيئته المقصودة **قوله**  
 مع توجج الاسراف من وضع الظاهر موضع المصير اذ يقتض  
 الظاهر ان يقول مع توججه وهو حال الحركة اي كائنه زمان  
 مخرجه **قوله** يقال بداله اذا نزم ومصدره ممدود يقال بداله  
 بداء وقوله والمعنى ظهر له رأي غير الاول اشارة الى ان فاعله  
 يذو ضمير راجع الي الذي المعلوم بدلاله المقام **قوله** فان الشمس  
 اذا احتل الانسان النظر لتقليل المعنى للعلام الي شبه الشمس  
 بالمرآة فيما ذكر من الهيئته فان الشمس اذا احتل الانسان النظر اليها  
 ليطلع جرمها الي اخره **قوله** جذف الهمة اي قادي قلبها الهمة ما  
 لم يفعل به ما فعل العاصي **قوله** فانطباق حرة وانفتاح العنا  
 للهيئته كان جواب السائل عن وجه التبيه بين البرق والبرق  
 وقيل بمعنى اذا للتقليل كما صرح به الشيخ في دلائل الإعجاز نحو  
 الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق  
 لا انه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فتلقم اجزائه ولعل  
 انفتاح البرق اجزائه ظهور من خلال السحاب منتشرا ضوءه  
 وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يسهل على الادصار بالكلية **قوله**  
 ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو الى اخر  
 من حفت اي واطيقت راجع الي الرياض السور وجر معروف واحد  
 سرورة والغيان جمع غينة وهي الجارية مغيبة كانت ام لا وبقي  
 الناس يظن القيمة الغنيم وليس كذلك وقوله تلحفت اي تعطت

حال من الغيان او وصف له ان جعلت اللام للبعد الذهني  
 وفي اتيار تلحفت على تلحفت ايما الى اخضرار السرو بتمامه  
 فان اللحن ما يستمر المرآة من راسها الي قدمها وخصر الحريم  
 من اضافه الصفة الي الموصوف ونصبه جذف الجار والبيان  
 الفعل الي محضر الحريم وقوله علي قوام في موضع الحال من ضمير  
 تلحفت وقوام الرصد لفتح الحاف قامته وعن طوله والعا  
 في مكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا جعل تشبيه السرو  
 بالغيان فتنبه للتشبيه الثاني والعاوي والريح جابحها  
 للحال وتذكير جامع ان الريح مونت سماعي قال الله تعالى فيها  
 عذاب اليم تدمر كل شيء باسريها بنا على تا ويلها بالمدكر كالتها  
 الهاب ونيلها حال تن هجرها او خبرها بتضمينه معنى الصيرة  
 والحجل لفتح الجيم مصدر انا بالكر من وصفه مشبهة لايناسب  
 المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الي ان حركة ما قبل حرف  
 الرو لا تلزم رعايتها ومن وجوه لطايفه ما فيه من التفصيل  
 الدقيق وذلك لانه راعي الحركتين حركته التهيؤ للدنو و  
 العناق وحركه الرجوع الي حركه الافتراق وادي ما يكون في الثانية  
 من سرعة زائدة تاديه لطيفه لا حركة الحجة المعتدلة في حال  
 رجوعها الي اعند الهاسرغ ٧ محالة من حركتها حال حروفها عن  
 مكانها من الا اعتدال وكذلك حركه من يدركه الحجل فيمر قد اسرع  
 اسرع من حركته من يهم بالدنو ٧ ارجاع الحوف ابداء قوي  
 من ارجاع الرجا كذا في الايضاح **قوله** من حبل اليم حبل الانان  
 كان اشارة الى رفع الساقض المطايع بين قوله محب ولله  
 وقوله لم يحول **قوله** قول الشاعر في صفة مصلوب كانه  
 عاشق الي اخره البيت للاخط والصفى الجانب والمرآة هاهنا  
 اليد وقيل الحذ وقيل العنق وهو المناسب للمطلوب والنفاس



هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ربح تقوم من اغشية  
الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت وان وصلت الى القلب  
نام والدونة الاسترخاء والبطو والتخبط التهدد وفي تشبيه المصطلح  
الذي لا اثر للحيات فيه بالمجتمعات الذي يربط حبيبته وهو غير صفة  
لاجل لوديعه لطافه لا يمايه الي ان الحب في هذه الحالة في حكم  
الاموات **قوله** ثم لم يعلوها اي لم يعملوا بما فيها فذكر العمل بلفظ  
الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوها جعل حملهم كالحمل  
لعدم علمهم **قوله** وان الخارجا هل بما فيها وكذا في جانب المشبه  
اراد بجهد الخارج عدم انتفاعه لان الجهد يستلزم عدم الانتفاع فذكر  
الملزوم واريد اللزوم وهو المنفي من جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع  
ما يقال ان الدين حملوا التواراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله  
وكذا في جانب المشبه **قوله** يقال ابرق القوم الي اخره وذكر  
جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق القوم قوما اي اظهر  
لهم بركاتهم اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والابصال فلا  
بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال على الطريقة **ال**  
اي ما ذكره الخارج ولا نزاع فيه **قوله** فلما روها اقسعت بعاب  
قشعت الميرل السحاب فاقشعت اوصارت واقشعت كالماله طبه  
ناكب والمرة هاتفا للصبر وروا لا المطاوعة اذ لم يحج افعول  
مطاوعا وانكب لفعل بل مطاوع قشعت **قوله** انفسع وانكب  
كما صرح به النجاشي في صورة الملك **قوله** زيادة تشرح الترح  
صدا الترح **قوله** فالبا في قوله با بصال ليست البالي في حال  
في المشبه به المولى ليست الباصلة للتشبيه بل للالة كما في كثير  
بالعلم **قوله** فان هذا يقتضي حاصل السؤال انه لم يلزم ما ذكره  
في بيان البية ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل  
المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم

وابدا الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد  
واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق  
على ما هو بمنزلة الواحد **قوله** ريد يصفوا ويكرر الكور صد  
الصفو وباب طرب وسهل **قوله** وليس في قولنا يصفوا ويكرر  
الكثر من الجمع بين الصفين قيل فيه نظرا لما اعتبر في قولنا يصفوا  
ويكرر عدم دوام احدي الصفين ومعناه ان زيدا ينتقل من  
احدهما الى الاخرى كان ذلك زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال  
من احدهما الى الاخر امر ورا بيوثهما **قوله** ولا يخفى ان قولنا زيدا  
يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد  
نقل كلام الخارج والجواب عنه ان حقيقة الشبه حاصل منها وان  
لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمولى يريد به الممثل في حقيقة  
التشبيه فلا يضربا كثرتم وفيه نظرا ذ ليس عرض الخارج الا التشبه  
على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك  
فمرحبا بالوفاق وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته صارت  
مقدمة بما اجابها **قوله** فان قلنا زيدا كالاسد والبحر واليغلم  
يدكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو ان يابى  
في الاول والوجود في الثاني والمضا في الثالث لظهوره **قوله** اي ترد  
الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس له الا المطاوعة  
وفي كلام علي رضي الله عنه انهم ما نقل انه لا سناد في الطاووس فليس  
من مطاوعة الغراب **قوله** بواسطه تلميح او تلميح التلميح يكون  
بملاحظة جانب المشبه بخلاف التلميح كذا في شرح المفتاح وبالجملة  
التلميح بالنظر الى حال السام مطلقا والتلميح بالنظر الى حال المشبه  
بخصوصه فيبتدبر **قوله** وان قوله هو حاتم مثال للتلميح دون التلميح  
ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال ما تشبهه  
بالاسد للتلميح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتلميح



فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس القضاة بواسطة تمليح او تهكم وهما ما شبه بالاسد للجهان وانما حاتم للخيول ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للمتلح منهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان قلت لا يفهم منه نفيه كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول **قوله** قال الامام المزي في اخوه في نقل سالت اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تمليح او تهكم بل فقط وليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد **قوله** الثاني من انس وعبد البيت لشقيق بن سريك الاسدي سل علي زنة المجهول اي ذاب والغيطه الغضب الكائن في بعض النسخ تغير الضحك فسل حينئذ على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحك اسم اي انس كذا ذكره الامام المزي في قيل الضحك ملك من الملوك الماضية قتله افريدون الملك اطلق على اي انس تملحا وهذوا **قوله** كان للتشبيه اي تشا تشبيه اسمها بخبرها **قوله** لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحدث في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه **قوله** والخبر انه قد يستعمل عند الظن بالآخر وقال الكومبيون والرخاخي كان يحيى لتحقيق ايضا واشدوا عليه **هـ** فاصبح بطن مكة مقشعرا **هـ** كان الارض ليس بها سها **هـ** اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لان ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باختيارها عن السوال عن الحالة مقدر واجيب بان المزار بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يتشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لمسا كالعبيث وبانه يمتلئ ان هشام ما قد خلف من يسد مسده فكان لم يكن يمت **قوله** اي ن الكاف وخودها يبريد ان الكلام على طريق

طريق القنابة كما تقررن في قوله شكك لا يخل لا ان في الكلام مقدر **قوله** اي حاله وقصة العجيبة الشأن المثل في الاصل بمعنى المثل وهو التظير وكذا المثل تشبيه وسبه وسبه ثم نقل الى القول **هـ** السائر الممثل مضربه لموردة ثم استعبر لنفسه اي الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها عراية وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رادوا اهلا للتشبيه الا قولاً فيه عرابه من بعض الوجوه **قوله** او كصيب من السما الصيب فصيل من صاب ليصوب اي ينزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا **قوله** ولا المفرد اخر ليمثل لتقديره مثل ان يقدر كمثل ما او تقدر كنبان ما على ان الثاني لا يصح لان المثل في معنى الصفة وصف الحياة الدنيا ٢ تشبه بذران النبات **قوله** من انضاري الى الله الاية الانصار جمع نصير بمعنى انصار كسوف والشراف وجمع انصار نصير كصاحب وصاحب علي قيا س راكب وركب وجمع صاحب اصحاب كفرخ واخر اخ قال الفاضل المحشي في شرح المغناح معني من انضاري الى الله من جندي يتوكلها الى نصرة الله فالإضافة في انضاري من إضافة اعدادا ركن الى الاخر كأنه قيل من الانصار الذين يتصورون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرون في الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاد اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من إضافة احد المتشاركين الى الاخر ومعناه نحن عند الله تنصرك معه فاي ترجيح للتوجيه في الإضافة الاولى واي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاد قلتم وجه الترجيح والحصر انما ذكرته ليقضي صرف الكلام على ظاهره في موضعين الا وفي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصارا لله حتى يلايم التشبيه مع انه صرف قبل الضرورة والى



في قوله تعالى نحن انصار الله وفيما ذكر ذلك العاضل صرف واحد بعد  
الداعية فتأمل **قوله** والزمان مفتررا على ما قيل حقوق الخيم هذا  
مذهب جمهور النحاة وعند أبي علي الفارسي ان المصادر تقع في الزمان فتجد  
لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف والحقوق العيوب  
**قوله** فان الآية حينئذ لا يكون نظير اذا المشبه به حينئذ يكون  
يكون مذكورا لا مقدرا **قوله** ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد  
بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي  
**قوله** اذ حواري الرجل صغيره وخلاصته الحواري من الحور وهو  
البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عليه السلام فصار من حواري  
النبي اي يبيضونها ويقال هو خلاصني وهم خلاصاني اي خليني  
يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالحذر مثل الخلفان **قوله**  
واضرب لهم مثل الحياة الدنيا الآية اي بين لهم وصف **قوله**  
فلا ينبغي ان يعرج عليه يقال عرج على المنزل نفرا كما اذا حبس مطير  
عليه والتفويج على التي الاقامة عليه **قوله** قال صاحب الكشاف  
لولا طلب هذه الصاير مرجعا الى اخره فيه بحث وهو ان الصورة  
المتفرعة عن ذوي الصيب معه فتقدير ردوي ضروري ويمكن  
دفعه فتدبر **قوله** وما هو بين في هذا قول لبيد اي في ان  
ما يلي الكاف ليس بمشبه به وانما كان بيانا في هذا المعنى لان تشبيه  
الناس بالديار ما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحياة بالما واليهما  
هناك صفات اي كمال بالتربية ذكر في المشبه والواو في قولهم واهلها  
بها حالية واهلها مبتدأ وبها خبرها ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر  
وبلاغة خبر مبتدأ محذوف اي وهو بلاغة والبلاغة جمع بلغة او  
بلغة وهي الارض الفقرة التي لا تأتي بها وفي الحديث اليقين الفاجز  
تدبر الديار بلاغة وعذوا ظرف بلاغة لما فيها من اعمى الفعل ولا  
يجوز ان يكون خبرا له لا متناع الخبر بالظرف عن غير الحدث  
وهو

وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه  
اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور  
وما المال والاهلون الا وديعة ولا يدوم ان ترد الودائع  
وما القوم الا كالشهاب وضوء **قوله** يحول زمانا بعد اذ هو ساطع  
**قوله** وفي كون الفعل مبنيا عن التشبيه نظرا الى اخره يمكن ان يقال  
لما استفيد الحذف من الفعل ابتداء ذلك الفعل عن التسمية المقتضية  
ريد واسد منصوبين لا يوجب الحذف كما في علمت زيدا اسدا فتأمل  
**قوله** ولو قيل انه مبني عن حال التشبيه من القرب والبعد كان اصوب  
ان قلت فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اي مبني عن حاله قلت  
لايم التفسير حينئذ بل يكون المناسب حينئذ ان يذكر هذا  
الكلام في بحث احوال التشبيه فتأمل **قوله** والعرض منه في الاغلب  
يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في اشتناشي على  
اخر كان الوجه ان يكون العرض منه عايذا الى المشبه الذي هو  
كالقياس ولذا كان عوده اليه اغلب والكثرة وايضا المشبه محكوم  
عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه **قوله** فلا استعيا  
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى ان جوابا لشرط  
محذوف اقيم سمي مقامه **قوله** او مقدارها اي اذا علم مقدار  
حال المشبه به دون المشبه وانما ترك لظهور ما ذكر اول **قوله**  
مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس  
امكانه اذ لا معنى له **قوله** وتقوية شأنه الميز في شأنه  
بمعنى تقوية حاله **قوله** من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل  
الغاية يقال هذا امر لا طائل فيه اي لا غنا ولا مزية وعليه يحتمل  
ان تكون زايدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر  
ويضمن يحصل معنى يطلع **قوله** لتقدم الحيات وخرط الق النقي  
بها لان النقي في مبتدأ الفطرة خالية عن الغلوم ثم بعد احسانها



لتجزيات بواسطه الآلات وتنتمها لما بينهما من التشاركات والمباينات  
 اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقلية **قوله** ما يحده  
 في قوله ويوم كظل الريح الى البيت الشهيرة بن الطغيلة او ابن الطيرة  
**قوله** **قوله**  
 ما لون غدوة حتى اروح وصبحي عصاة من الناهن شم المناجر  
 ما كانا باريق الشمول غشيه اوز با على اللف عوج الحناجر  
 المراد بدم الروق الخرد وعنا حال منه اي تساقط صار دم الروق  
 صادرا عنا او لغو متعلق بقصر وانرا هرج جمع مزهر وهي  
 العود وهي العود الذي يجرب به ويقال له بالفارسية كجاربارة  
 واصطكا كما ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل  
 اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والعدوة ما بين  
 صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة كشم  
 واذا نون يكون نكرة والرواح نفث من العدو والصبه هاهنا  
 جمع صاحب مثل فرهة وفاره والشم جمع الشم من الشم وهر  
 ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعداه والمناجر جمع  
 منجر وهو في الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الرخم  
 والرياسة والشمول على وزن القبول الخرد والاوز بكسر  
 الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي المعجم للبط وقد جمعه  
 بالواو والنون وقالوا اوزون والطف الكرم موضع بناحية  
 الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الخلقوم  
 وثلمها الحنجر وشبه اواني الخمر وقد فرغت واسبلت بطيخ  
 ما اجتمعت غشيه با على اللف معرج الحناجر **قوله** ظلت  
 عند باب ابي نعيم ظلتنا بمعنى دخلنا في النار والسالفه ناحية  
 مقدم العنق **قوله** من انشاد قوله اذا هم القيين عينية  
 عزمه الى اخر البيت لسعد بن ثابت ومطلع القصيدة قد  
 سبق

سبق وهو قوله **قوله** **قوله** **قوله**  
 ما غسل عني العار بالسيف جالبا على نفا الدما كان جالبا  
 وبعد ولم يستثنى رايه غير نفسه ولم ير من الاقام السيف جالبا  
 المراد بالقوم المعزوم عليه وتلك بمعنى تنكب اي اخرجت  
 وانتصاب جانبيا اما على الطرفين اي في جانب او على الحالم  
 اي مستحسنا **قوله** / حرف واسم على الاطلاق بل يكون ان  
 يكون كذلك بالنسبة الى السام فان الامر يتفاوت بحسب الروم  
 والعادات وقيل بوجود وصف بع امرائها كل الناس  
**قوله** نقل الامتناع وقوع المشبه بقوله نقله فعلا لانه لا يراى  
 وقوله امتناع مفعول به لنقل واللام دعامة وليست طرف  
 لتقليل لفعل الامتناع **قوله** عند حضوره المشبه فيجئ  
 لان الاستطراف الثاني عن ندرة حضور المشبه به مع المشبه  
 كما في حديث البنفسج لا نقل فيه لصورة النار الى كثير الوقوع  
 اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره **قوله** هر  
 ليستطرف النوادر رده الفاضل المحي في شرح المفتاح بان  
 ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف تقييد لكونه نقل  
 الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتميز عن استطراف الندرة بانه  
 مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بساطة وفيه نظران  
 العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقفيا ويجعل الاشارة الى نفس  
 ليستطرف واما التفصيل الذي ذكره فقال الامر **قوله** وقيل  
 معناه المثل ما ذكر من تعريق المجهول بالمجهول فيه حذف  
 مضاف اي من امتناع تعريق المجهول بالمجهول ولفظ المثل  
 في هذا التوجيه مع بلا تشبه كما صرح به الشريف في شرح المفتاح  
**قوله** وح لا يبعد ان يكون ذا اخره يعني لما لم يكن قول السكاكي  
 ان حق المشبه به ان يكون احرف بجملة التشبيه واقوى



حالا كلياً لأنه لا يكون إلا فيما يكون التشبيه لزيادة التقدير  
 لا بعد أن يكون مراد السكاكي الخ بئها هنا شيء وهو أن لا يكون  
 من قوله نعم ٢ بدونها يكون للتزيين أو التشويق أو الاستطارة  
 أن يكون التشبيه كجاء في الاستحسان أو الاستعجاب أنه  
 يكون المراد لجهة التشبيه وهي الغرض منه وهو الاستحسان  
 مثلاً مع أن الغرض نفس التزيين مثلاً والفرق ظاهر هو ما  
**قوله** وجه مجرور بسطة جامدة الخ المجرور ما علمه أنا  
 الجدي والسحة البراز لقوتها ولتفتها بالمتار والديكة  
 بكسر الهمزة ونون الباء جمع ديك وفي كفتها قد اشتار بال  
 التقرب في السحة بعد لا يزول بالزمان وإنما اشعر بقوله  
 بقربها لا للتقريب ولا زور دية الواو بمعنى رب ولا زور  
 بالزمان المحبة الخالصة لأن التي اشربت صورة السحابة  
 في كلاب الغرب **قوله** لكاهدة عناق العناق بكسر العين  
 المهملة مصدر بمعنى المعانعة **قوله** عض يرون الغض الطوي  
 ويرون بالقامرف كونه أي يرون وتلا قال ان عسر  
 ، بربك هل ضمت اليك ربا ، فتبدل الصبح او قبلت قاهها ،  
 . وهل عفت عليك فروز ربا ، رفيق الاحزان في نواها ،  
**قوله** كتشبيه الحايح حكى ان قاضي سجستان وجد علي لصاحب  
 ابن عمال فوجده صاحب متغنيا فاخذ يمدحه حتى قال  
 وعالم يعرف بالسجزي وأشار الي ندمايه ان يتموه فاستطرق  
 كلهم حتى انته النوبة الي شريع في البين فقال  
 انتهى الي النفس من الخبز فامر الصاحب بان يقدم لهم مائدة  
**قوله** هذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالناقض  
 الناقض في الجملة ولو في الاعرفيه أو الاثنية لا لناقض في  
 وجه الشبه فوط لم يرد ان يقال بيان الاهتمام عرض عايد  
 الخ المشبه

الى المشبه به فلاحاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال  
 حقيقة وهو ظاهر **قوله** فمن مثل ما في الكاس عين تكسب  
 فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على ان  
 يتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا  
 يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة  
 الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب وانما اسلوب  
 آخر فلا يحذور **قوله** بن عن قصد الى المبالغة إنما يذكر  
 عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يوتي فيه بالتشبيه  
 لأنه اقل الاغراض المذكورة وجوداً كما اشار الى ذلك في المفتح  
 بقوله وربما كان القصد الي **قوله** لوجب جعل العزة منها وجمع  
 شهاد كال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل على ما نقله  
 من كلام الشيخ انه يجب جعل العزة منها والصبح منها به من غير  
 ان يجوز العكس كما قال الشيخ ثم اريدني من ذلك لم يستقم في التشبيه  
 أي العكس بقربه ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في  
 التشبيه الذي يري الي قول الشارح لأنه اريدني ذلك فان قلت  
 كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضاً اذا قصد المبالغة واهتمام  
 الاثنية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة واردة الحاق  
 الناقض بالحاصل حقيقة لا رعا، فان اريد المبالغة واهتمام  
 الاثنية والحق الناقض بالحاصل ادعيتعين العكس ولا يستقيم  
 الاصل فتنبه لذلك فانه وقع للشرع ها هنا وهو اني وقد  
 يوجه حمل الشرح كلام الشارح على ما ذكره بان ساق كلامه على الاشارة  
 الى حكمي التشبيه والتشابه المقابل له مطلقاً فالمناسب ان  
 يتعرض لنوع التشبيه لان مراد الفرق بين التشابه والتشبيه  
 هو ان المبالغة في وصف مفضود في الثاني دون الاول فليس مقتضى  
 التشابه تعيين المشبه والمشي به بخلاف التشبيه اذا قصدت



المبالغة فيه حقيقة اذ عا لنرم لغينها ضرورة وانك  
خير بان نقل كلام الشيخ بويده ما ذكره فذلك الفاصل **قوله** قال  
الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول هذا انما يوجد في بعض النسخ  
**قوله** فان العكس يستقيم في التثنية اي من غير ان يعد تشبيها مقولها  
**قوله** فان للشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو  
الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيد قلت الحركه انما  
تلاحظ في وجه التشبيد فلا تعتبر قيد اي المشبه فتدبر **قوله**  
موتلم متفوقه في ادع السما الخ المولف المقلد الا وادع السما  
وجهمها وزرقها الصافيه لضرب على المصدريه **قوله** والمشرق  
تداه اي محل عالي الرفعة جملة اسمية حاله والعامل معني  
كان في تسامج الرفعة من قبيل جد حبه حال من الضم في  
قداه الرجوع الى المشرق او خبر بعد خبر والمراد رفعتهم  
في المنظر بان يكونا حلالا في النصف الشرقي ويكون المشرق اقرب  
الي المشرق والاقرب الموع في الغلظ السادس والمشرق في الحاس  
وقد اسرجت صفة كنصرف قال العوا تشكين الميم في سمعة سمع  
في كلام المولد ينو الاصل الفتح **قوله** فانه لو قيل المريح كالمنفرد  
الي اخره يعني ان تشبيه المشرق والشمس المسرحية وان هو باخبار  
الهمية النابعة من حصول شي اخر اللون خلف في بعض اللون مثلا  
لكنها مسافة قريبة الا ان تشبيه المريح بالمنفرد لا يعم **قوله**  
وهو القول المجد والذهب الجزل اراد بالخل القوي وبالجزل  
القديم لانه في اللغة بمعنى غير التركيب **قوله** وكذا تشبيه الشاة  
الجبل لم يعد الجبلية لان الثاني الشاة للوحدة لا للتانيث  
وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة **قوله** زهر الزبي الذي  
جمع ربة وهو ما تقع من الارض والظلال من قوله فنقصت  
با حصارها اندج الزهر على النبات اما ان موسى او  
استمارة

استمارة **قوله** ولا يخلو هذا عن شاع لان قوله مقدر بتقدير  
لعل مقتر كما صرحوا به ففيه لغد وشايدة تركيب وجواب  
ان الوصف او الاضافة لا يمنع الافراد اما تبين من ان المراد  
بالتركيب هو الهمية الحاصلة من عدة اشيا والمشبه به هاهنا  
لي كذلك **قوله** وايضا تقسم اخر للتشبيه لم يعد تشبيه المقدر  
بالمقدر قسما من الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه مقدر  
بمقدر لا يعد تشبيه المقدر بالمقدر حقيقة فلا معنى لجعله  
قسما له **قوله** رطبيا بعضها وبيا بعضا لا يخفى ان رطبيا  
ويا يسا حال من قلوب الطير والعامل معني التشبيه المستفاد من  
كان فاجحة ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير  
والثنيث وقد الغدنت هاهنا حيث لم يقل رطبة وبيا يسا  
فاشار الى ان بقوله رطبيا بعضها وبيا يسا بعضها الي دفعه لكن  
ظاهره يقتضي لزوم حذف العاقل وبقارافهم ولا يجوز  
البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل  
الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معني وهو يجوز ترك  
ثانيهما فان الرطوبة بالنية الي بعض والبسوسه بالنية  
الي اخر والاظهر ان يقال التعزيز قسما رطبيا وقسما يابسا **قوله**  
اي قول المرقس الاكبر الرقيق التزيين والتحسين ويقال  
انه سمي مرقسا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد بن بني  
سدوس واما ما سحر المرقس الاصفر فهو ما في شعره **قوله**  
فتشبهه القنوقه سمي به لان المكمل لسوا بين شيئين او اكثر  
في التثنية **قوله** فتشبهه الجمع سمي به لان التكلم جمع بين شيئين  
فما عزا في المشبه به وان كان المشبه بهما فقط على التناو  
**قوله** فكذلك غنيد محمول مكان التوضيح الغنيد المنفرد  
يقال له غنيدا وغادة ايضا اي ناعمة بينة العنيد والا غنيد



الوسنان المائل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع  
بالجوهر تشهد المواة بين عاتقها وكثما يخال وشاح ووشاح واثا  
بالكسر والضم واد بكان الوشاح المصدر وقيل الخاصة **قوله**  
كانما ييسم عن لولو اصفى ليسم يعني يكشف لجواه ليعن **قوله** يفتتر  
عن لولو رطب يخال افتتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه  
واللؤلؤ الرطب الحبيد المستخرج من الصدوف والطلح من الكم وهو نور  
ابيض فيشق منه الكفري وجبب الما التفاحات التي تغلوه **قوله**  
الشيء بالاس ابيانه علمه بالشيء الهاء به كما يغفل الصبي شي من الطعام والروح  
بالفتح نيم الريح والروح الواحد ايضا ويرد الشهاب بضم الباء من قبيل  
لحين الما اي الشهاب المشبه بالبرد وهو الثبوت في الطراوة والنفا  
وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشهاب الطيب من نوم النجوم  
والاول اظهر والامان الاس في بعض النسخ الا فان جمع افئدة جمع  
فنا الدار وهو جمع اسنانه تشبه الصبي زمانه والدنان جمع دنان وصفوا  
خالصا والنتيان جمع قينة وهي الامة كما سبق **قوله** غير حقيقي  
اي غير حقيقي حسا ولا عقللا وقوله لا يتال ان فيه تمثيلا فقد  
المتي السج في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا في التمثيل  
اربع مناهب وما ذكره الزمخشري اعلم من الكل **قوله** فله ما هو  
ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهة من الشرح ولم يرد  
ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق ان بيت امرئ القيس كان قلب  
الطير الى اخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزون له بل  
مراده ان اسناد الظهور الى الجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه  
فما ذكره مال المعني لا توجيه التركيب فتدبر **قوله** مصمتت الجوانب  
المصمت الذي لا جوف له **قوله** وهم ربيع الكامل اي قيد الشاح الكامل  
والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما في الحفاظ والنوارس  
بالجر على الاضافه لانهما لا يصلحان للوضعية لعدم جوارن علمها

على

على سابقهما **قوله** شكلمهم اي كنت اعلم شكلمهم على صيغة الحكاية والشكل  
فقدان المرأة ولدها **قوله** اي من الجمل فان قلت ذكر الوصف وعدم  
يشمل الجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالجمل قلت بل له وجه اذ لا يكثر  
الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه  
الشبه على ما صرح به ويشعر به ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار  
الحيثية كانه قتل وصف احد طرفي الشبه من حيث هو كذلك  
والمفصل ايضا ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه  
للمزم توفهم التكرار وهو مستغنى في نظر البلغاء وقوله لان الغاضل  
المحتمى لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ دلالة العلم  
على الخاص **قوله** فان وصف الحلقة يكوننا مغرقة الظاهران منه  
لشاحها فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى اين  
طرفاها ولا يدونه اذ ليس الشبه به هو الحلقة بل الحلقة المغرقة  
كما لا يخفى فتدبر **قوله** ستصبح العيين بي والدليل عند فتي العيس  
بالسين المهملة فاعل يصبح والدليل معطوف عليه والباء في التقدير  
ومعني اصباح العيس والدليل به عند الفتي ايضا لهما اياه اليه  
وقت الصباح **قوله** كفوك فلان ابا ديه لذي الخ يشعربان قوله  
كثيرا اياه صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه  
على جنس كما صرح به في شرح اللب وغيره للسيد فكيف تقع الجملة  
صفة له وقولنا ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان  
رصار الى صدى الموصول اي فلان الذي كثيرا اياه على ما جوزه  
الاخفش والكوفيين وتبعه بن مالك لكن شرط في بعض كتبه  
كونه معطوفا على موصولة اخر ويقال اعلام الاحناسي اعلام تقديري  
فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل  
المعرف بلام العهد الذهني كذلك **قوله** قال السكاكي وهذا الصلح  
لا يكون الى اخره ولعل السري اختصا من التسامح بذلك ان وجهه

ية

تقع



الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على محاذ به امور موجودة ليستبعد  
**قوله** فجعلوا وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة مثلا وهما امر حسي فيه  
 بحث لجواز ان يراد به الحلاوة الحسية لا الجزئية **قوله** الذي يحظر  
 بالان ان معنى كلام السكاكي الى اخره وانما قال يشبه لانهم لم يثبتوا  
 للتحقيق الذي ذكره فثبتوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من  
 ان الحمر والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو  
 جزئي محسوس وما هو كلي معقول وهما هنا بحث وهو ان السكاكي حرم  
 بان الشاخص المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتبارا بالاحمر والكل  
 لم يثبت باعتبارية اذ لم يثبت ههنا غير متفرقة فكيف يكون الشاخص  
 في هذا من قبيل الشاخص المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا  
 في الخارج والحدوة الحسية كذلك اذا لم يتحقق عدم وجود الكلي الطبيعي  
 في الخارج لا نأقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا الشاخص لا يكون الى اخره  
 فائدة معتد بها لان كل وجه الشبه حينئذ اعتباري اللهم الا ان  
 يريد بقوله هذا الشاخص لا يكون الى اخره ان شاخصهم بطريق القطع لا يكون  
 الا في ذلك فتدبر **قوله** ينتقل من المشبه لعني اذا لوحظ المشبه ونش  
 عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الذي ما اذا يشبهه  
**قوله** وكذلك قبل النظر الاول حقا اذ ربما يستحسن بهما القبح ويستج  
 بهما الحسن **قوله** فلان لم يمنع النظر ولم يمنع يقال معنى العرس اذا  
 نتبع في العرو والامعان مجاز في النظر الرقيق والوجه غير حقيقي واما  
 انهم قد معان كثيرة والمناسب هاهنا ما ذكره الجوهري انه يقال  
 انهم كذا اي زاد **قوله** وما يقتضي الوجدان ههنا اي بمضيه بقا قضيت  
 الاسرائي نقده **قوله** لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه ان قلت  
 فلم لم يعلموا عدم ظهور وجه الشبه بحدود حضور المشبه كما علموه  
 بحدود حضور المشبه به قلت لان المسببه به عدة التشبيه  
 الحاصل من الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى

المشبه

المشبه **قوله** حملت ردينيا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد  
 فهو كورة با على السام والقناة الردينية والرجح الرديني ورغوا **قوله**  
 منسوب الى امرأة السهمري ووشي ردينة وكانا يقومان القناة بخط  
 هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرجح الرديني ابتداء الكلام اي بيتا  
 القناة الردينية وقوله وفرغوا انه منسوب بيان معنى الرديني فمن فهم  
 منه ان معنى الرديني ربح منسوب الى الاردن فقد فهم يدل على ما ذكرنا قوله  
 وزعموا انه الى اخره كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتأمل **قوله** او يعتبر الجميع  
 صما من تشبيه الثريا الى اخره فانه قلت جميع اوصاف التي ظاهرة وبالمنه  
 لا يطعم عليها احد حتى يتاني ان نعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبارها  
 جميع الاوصاف اعتبارا بجميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يميز  
 منها شي بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف المحفوظة في وجه التشبيه من حيث  
 الوجود والاشياء وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر للائ اوصاف من الوجود  
 واردة هذا غير حقيقي على من له مسكه سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان نافذ  
 بعضا وتدع بعضا **قوله** واعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة  
 قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان  
 وقوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة  
 خبر الاله والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان تعكس وصفتين  
 الى اخره لا يلائم وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل  
 معزوف فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا  
 اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات  
 بل قبل انه يتناول الماهيات ايضا الا انه بحسب العرف العام  
 اختص بماعدا واما التخصيص بالمركب فبحسب اصطلاح  
 الميزاني كما صرح به الفاضل المحي في بحث حدود الخبر من  
 حواشي شرح المفتاح **قوله** ولا نسووجه عليه العناكب قد ذكرناه  
 في شرح الدباجة انه على هذه المضاف اي بيوت العناكب لان

حيث



الغناكب ناسحة لا مسرحة **قوله** ويغني بعدم الظهور الى اخره  
 هذا امر متشط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي  
 اي لحفا وجهه في بادي الرأي ودفع توهم ان هذا المورد التقيد المحل  
 بالعضادة المتغيرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا  
 الضرب **قوله** الابوجه ليس فيه حيا استثنائا مغرغ من الحال تقديره  
 لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة بشي الامتسبه بوجه  
 ليس فيه حيا **قوله** ان السحاب لستحي الى اخره العذا العطايا بما فيها  
 من العطران تعلم انها الثرى فظرا اتما فيستحي لذلك واما فستل هذا  
 البيت بقوله ومثله قول الاخر ان التصرف في قول الى الطبيب بامر عدي  
 وها هنا بامر وجودي **قوله** وهي تسمى السحاب اي الحيا ل يوم القيام  
**قوله** لياليه اسحار ومنها هو اجر الى اخره المواجه جمع هاجرة وهي ما بين  
 الزوال الى العصر واصلا جمع اصطلح فاعل خضلت بمعنى ابتلت  
 وحصل لها المضارة وقوله والشمس تنعش جملة حالية ونعاش  
 الشمس تغييرها عند غروبها من الغروب كأنها تنعش بكثرة البر  
 والردان هو احوال الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة **قوله**  
 هكذا يجب ان يفقد الذهب واللمين الى اخره لان ما ذكره معنى لطيف  
 ويشتمل على صنعة مراعاة النظر اعني الجمع بين الذهب والفضة  
 واما التوجيهان الاخران فلا يغني برودتهما اما الاول الذي للمخالف  
 فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر  
 وهو ظاهر مع فقدان تلك الصفة واما الثاني الذي للوزن في  
 فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له  
 اصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصل حينئذ  
 ولا يغني لطف ايراد النقد في قوله ان يفقد الذهب واللمين  
 لان النقد يميز الحيا من الزيف **قوله** فان المشبه به مذكور  
 قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القايل من يشبه

الاسد

الاسد قائم تشبيهه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جان  
 حذف المشبه به ولم يتخصص المراتب في الثانية اجاب الشريف  
 في شرحه انفتاح باله ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما  
 في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا باللسان ولوسلم فالكلام في تشبهها  
 البلفا ولم يرد مثله فيها **قوله** او كسر جان في الشجاعة قد سبق من  
 الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بزوات الانفس ويجب صدور  
 عن روية فالاصوب ان تبدل الشجاعة بالحياة **قوله** وكان زيدا  
 الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لا بهام كان ظن الاتحاد بين زيد  
 والاسد او التشبيه فيه فالقول بان في لفظ كان افاضة الشكل الموهن  
 امر التشبيه وهم **قوله** باعتبار متعلق بالاختصاص الى لا شك باعتبار  
 ظرف مستقر حال المراتب والمعني واعني المراتب كالبينة بهذا الاعتبار  
 فلا حاجة الى ما يعسر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال  
 عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعني لا التقدير في النظم  
 فليتأمل **قوله** ثم اري الاعلى بعد هذه المرتبة ينبغي ان يتجرد الاعلى  
 عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيها بعد هذه المراتب  
 الاربع كما سيوضح من تقريره **قوله** اما بعموم وجه الشبه من حيث  
 الظاهر لا بحسب الحقيقة لا بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان  
 التشبيه لا يكون الا في احصا واصاف المشبه واسمها **قوله**  
 والخلاق لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين  
 اذ من العلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات  
 الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مما نلته في معنى دعوي انه  
 هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه له المشبه سواد ذكر  
 حقيقة او تقرير او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة  
 شي لغيره فيكون ادانة مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن  
 فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه له المشبه مع كون اسم المشبه



مطوي الذكر حقيقة وتقديرًا ونبه ونسر التشبيه بالدلالة المذكورة  
مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها **قوله**  
وان لم يكن كذلك بخلافه بزيادة اسدا اي ان لم يكن اسم المشبه به جزءا  
عن التشبيه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام  
فلا يسمى استعارة بل تجريد او هو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر  
مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكان **اسد**  
قبلي المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها  
ان ينتزع منها اسدا اخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى  
هذه التجريدية وكذا كلمة مندا نما قيدا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين  
لان اذ اذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه  
به فقط كما في الاستعارة المصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن  
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في علم الخبر مع انه استعارة  
بالانتفاء **قوله** وانما التشبيه مكنون في الضير ان قلت فلم لا يكون  
استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المصنوع في النفس  
عند قلته لعدم شرطه عندة وهو الدلالة على ذلك التشبيه  
المصنوع بذكر لازم من لوازم المشبه به **قوله** وهذا الخلاص ايضا لفظي فان  
من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها على وجه  
التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه المصنوع سماه تشبيها ومن  
قيد **لا قوله** فان ابيت الا ان يطلق اي امتنع عن جميع الامور الا ان  
اطلاق اسم الاستعارة وحصوله ان اردت اطلاقه عليه **قوله**  
فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تسمية التشبيه والاداة  
ولو معدرة تقتضي ذكره في بيتين فيان وانما في الحسن الحيوان  
لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير **قوله** بان يكون اسم المشبه  
به معرفة لتحقيق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقتد  
المعرفة بما لا يكون موصفا بصفة لا تلايم المشبه به لا اشتراك المعرفة

والنكرة

والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلا  
معرفة تشبه بها موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به فتأمل **قوله** وذلك  
بان تكون فكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به منهم من كلامه ان تقدير  
الاداة يحسن في المصنف ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملايم  
للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير  
اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق  
بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية  
ان المعصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة  
من النكرة اعني اسدي زيد اسدا كاسدة في تلك المبالغة لان  
التشبيه بالحسن ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة  
اكثر من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه التشبيه  
كان التشبيه ابلغ وبالجمل اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد  
به مجرد صدقه على الموصوع واصطلاح والاصح التعريف ظاهر  
الحصول المعصود بالنكرة ايضا كما صرح به الفاضل المحي في بحث  
تعريف المسند وليس المراد هنا الا تحاد كما في قولنا زيدا  
الغاييم لظهور التقاير فتعين الحمل على دعوي التشبيه لعدم  
احتماله بالمبالغة المطلوبة واما اذا تكوفا لظاهر دعوي حمل  
الاسد عليه وانه فرد من افراده معذرج حخته مبالغة فلو قدر  
اداة التشبيه فان المبالغة **قوله** قال الشاعر شمس تالق بقم  
العاف عيا انه مضارع حذف احدنا كيبه ولو كان ماضيا لقيد تالق  
بقال تالق البرق اي لمع والواو في قوله والعرق عزوبها عاطفة  
للجملة الاسمية على العقلية اعني تالق وتخل ان يكون لتاكيدا  
للدعوى والجملة صفة شمس ولا وجه لحسن جعلها حالية كما  
لا يخفى على الزوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر النكرة  
مع ان التايع في القمر الحسوف وان جاز استعمال الحسوف فيه



منها ايضا كما صرح به الجوهري و اشار اليه صاحب الكشاف تفسير  
سورة العلق بناء على ان النور في الحسوف زائل فلا يحسن استواءه  
في الجيب **قوله** فانه لا يحسن دخول الكاف وخوها في هذه  
الامثلة اذ ليس لنا بدري يمكن الارض مثلا وانما لم ينف الجواز لحوار  
ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انباء الاعوال مثلا والتشبه  
بالامور المعدومة وان تضمن اعتبار الطيف الا انه خلاف الظاهر  
فان وجدت الاداة صريحا بلا حظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن  
كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا  
كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لغاية ليست فيها الاثنا  
اذا وجدت الغريبة الصارفة بلا حظ ما تضمنه وبصار المسبه  
والا فبشره ولا يعتبر تضمنه للغاية **قوله** ما يحيل تقدير اداة  
التشبيه اي يمنع منعاً قويا فلا ينافيه قوله فيقرب من اطلاق  
اسم الاستفارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق  
التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الى على جوارحه على ان الدلالة الاولى  
ممنوعة كما في قوله تعالى فاتفق الاقام وانت منهم البيت ولوسم  
فلا استحالة بالنظر الى البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح  
**قوله** اسد دم الاسد المزبر حضابه صوف فربص الموت منه برعد  
المزبر الاسد القوي والغريضة المحجة بين الجنب والكشف لا تزال  
ترعد من الداء عند الفرع وجهه فربص ونوارض وافراض  
واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار  
مدلول الكلام فقط على ما ينبغي عنه قوله لان تشبيهه واستحالة بدر  
يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر  
الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول المختري  
وبدر ارضا البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد المزبر  
حضابه من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلائم التشبيه

به يحيل تقدير اداة التشبيه لنفس المفهوم من الصفة اذ من  
المستحيل عادة ان ما ينفي شرفا وغربا يكون موضع واحد غير متفي  
به وان فرضنا انه غير البدر وهذا خلاف بدريكن الارض فانك  
**قوله** لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الى اخره هذا بناء على  
الاعمال الغالب ولذا قال ظلمناك في تشبيه صدغك بالسك فتعاده  
التشبيه نقصان ما يحكي والافقد مرانه يجوز الجمع بين السبعين في  
التشبيه ايضا فلا تنافض **قوله** ومثل قول المختري وبدر ارضا  
الارض الى اخره غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول  
المختري قصا على ما نلته للبيت السابق واصنافها هنا متعددة  
وقد جي لازما وشرفا وغربا تميز عن القول او حال بمعنى جميعا كما  
في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي داما وموضع رحله  
منزل **قوله** موصوفا بما ليس فيه وهو تنوير الشرق والغرب  
مع اسوداد الرجل منه فان العدم المعروف لا يعرف في التنوير بين  
موضع وموضع ولكن ان تقول للصفة المنفية عن التمر المعروف  
اضاءة ما سوى الرجل جميعا لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان  
الثاني انما يوجد من المعنى بذاته فلا يتحقق في القرانه بعيد عن  
المتعارفين بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور التمر من الكهوف والمواقع  
الغائبة اكثر من ان تحصى **قوله** ان يلبث من الحمد وح بدر ارضا  
في قوله من الحمد وح بيا تفيه حال من البدر قدمت عليه او تجرد  
والمعني ان البدر في التشبيه بالبدر الموصوف **قوله** فهو كقولك رند  
رجل كيت وكيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف  
رند وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا واثبات  
دخول الكاف الخ كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدّر غير  
الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثله  
المذكورة اقرب **قوله** اعراضا ثابتا في الجملة فيه بحث لانه ان



اراد بالنبوت في الجملة ما يلزم الثبوت الحقيقي والوهمي فقدم  
 ثبوت الشرح البدر الموصوف بما ذكر غير مسلم وان اراد الحقيقي فقط  
 فاقضنا كان وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لجوان ان يقال كان  
 الشقيق اعلام باقوت منتشرة على رايح من زبرجد الهم الا ان  
 يقال دلاله كان وحسبت على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال  
 التلغا اليلغا كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ولو علل  
 امتناع دخول كان مثلا في نحو اسر دم الاسد المبرر حضابه  
 بما علق به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التسمية مطلقة  
 سواء كان بالكاف او بكان او بغيرها فيقتضي انتقصان ولا وما  
 الحال فيلزم لتناقض **قوله** او خلاف الظاهر كقولك كان  
 زبرا اسد و قد سئل المصنف في الايضاح للمشكوك بقوله  
 كان زبرا مسلط في خلاف الظاهر بقوله كان زبرا اسد  
 وهذا الظاهر لان الانطلاق ليس يعطى الثبوت لزيد ولا قطعي  
 الانتفاع منه فيمكن السكن فيه واما الاسدية فتبونها لزيد  
 لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل يحزم بخلافه وحمل على  
 التشبيه واما احتمال اثار فغيبه حقا واقول وجه ما ذكره الخارج  
 من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة  
 المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرف دعوي الشبه الاتحاد ولا  
 الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا احسن  
 تقدير اداة التشبيه كما مر وتنبه زيدا بالاسدية في الحاجة  
 ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان تلك المشابهة ضابطة  
 فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوي حمل الاسد عليه وان  
 حذر من افراده مندرج تحته بالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة  
 التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظن ان  
 ما ذكره المصنف في الايضاح يدل المؤني واحد والاختلاف في التعدي

**قوله**

**قوله** والنكرة بما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة  
 غريبة غير متعارضة فاما التي كلاما فيه ليست بثابتة في نفس  
 الامر قد حوّل كان وحسبت عليها كالتقياس على المجهول اذ قد  
 نقرر ان المشبه كالتقياس والمشيبه به كالتقياس عليه **قوله**  
 وايضا هذا الفن اذا تأملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير  
 اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا  
 بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذا حاجة بنا  
 في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم التقياس على المجهول او تقدير  
 الكلام في صورة اداة التشبيه بل حاصله ان الفرق السليم ليس هو بان  
 المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فان ذلك المعنى  
 والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لمعنى علمنا والآخر  
 متناولا لمعنى ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه الحقيقة  
 والمجاز قوله اي هذا بحث الحقيقة والمجاز لشارة الى توجيه التركيب  
 بانه حذف المجتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه  
**قوله** اما هو بحث المجاز اذ به يتاى اختلاف الطرق دون الحقيقة  
**قوله** لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة  
 تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيها وصنع  
 له عما من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز **قوله**  
 نزع الدال على ما وضع له في الجملة لان النزعية ليست بين الذاتين الاتحادا  
 بل بين الداليتين فان دلالة المجاز نزع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما  
 وضع له نزع الدال على ما وضع له من حيث الان مطلقا **قوله** والمطلق  
 الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر خلافه تبادر المجاز  
 في الاسناد من التقييد بالعقلي وهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي  
 يوم خروج السرخي والعربي والاطلاق يوم دخول العقلي في كل منهما  
 يوم خلاف المقصود فوجد ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام خروج



امرين وعما يربوا على ايهام دخول امر **قوله** والتا فيها للتقل من  
 الوصفية الى الاسمية اخذ معنى كون التا للتقل من الوصفية الى  
 الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما الغلبة الاستعمال بعد ما كان  
 وصفا كان اسما وفعلا الوصفية فنسبه بالمؤنث لان المانث  
 فرع المذكور فجعل التا علامة للفرعية كما جعل في رجل علامة لكثرة العلم  
 بنا على ان كثرة التي فرع تحقق اصله **قوله** ولا يخفى ما فيه من التكلف  
 المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والتقل من  
 الوصفية الى الاسمية مستعمل بدون موصوفه مع الاستغناء عنه بالوجه  
 الذي ذكره قال رحمه الله في شرح المغناج وانما اختار السكاكي هذا  
 التكلف جريا على قضية اصل التا بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله**  
 اذ لا معنى له عند التأمل بنا على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء  
 اطلاقها واردة ذلك التي منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح  
 الخطاب وهذا اذا اجزيت في علي الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت  
 ذلك الا انه صرف الكلام عن المتبادر وايضا يلزم استقراض التقريب  
 بالمجاز الذي يخرج به هذا القيد على تعدد بقرنائه بالوضع على زعم  
 المصنف فانه لم يعتبر قيد الحبيثية واعتصر على تعريف السكاكي فيما  
 سياتي بانه لم يعتبر قيد اصطلاح الخطاب فينتقض تعريه بالمجاز  
 المذكور واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في  
 اصطلاح الخطاب حدودا للوضع في ذلك الاصطلاح والالزام ان لا يكون  
 لفظ الاسد الذي وضع في اللفظة وقر عليه في الاصطلاح والعرف  
 عندما استعمله الخواري وغيره من اهل الاصطلاحات الخاصة  
 حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء احدث الوضع  
 فيه امر **قوله** لان الاستعارة وان كانت موضوعا بالتأويل وذلك  
 التأويل كما سياتي او عا دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من  
 افراده بان تجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له  
 غايه

غايه الجبراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك  
 الجبراة لكن لان ذلك الهيكل المخصوص **قوله** فخرج المجاز عن ان يكون  
 موضوعا اي بالوجه المذكور وهذا اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر  
 فهو جدي في المجاز وضع نوعي الثبوت قاعدة متالواضع داله على ان كل  
 لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند الترتيب المانث عن ارادة ذلك  
 المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا وداله عليه بمعنى انه  
 مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من  
 الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه  
 منه عند قيام القرينة بجالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه  
 الوضع لكلمة ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي  
 المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة داله على ان كل لفظ يكون بكيفية  
 كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يهيم منه بواسطة  
 تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لزان من  
 يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في السموخ باطلاق الوضع على كل من  
 المعنيين **قوله** على معناه الافرادى قيد المعنى بالافرادى  
 لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحروف واللام  
 فان دلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحروف واللام فان دلالة  
 زيد في قولك حابي زيد على المعنا عليه بواسطة حابي **قوله** بل انما اشار  
 اليه بعض المحققين من العناية الى ضرورة الفاصل المحتمل هذا الجواب تفصيل  
 الا ان ابطله شق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم  
 ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من اللفاظ الدالة على معان متعلقة  
 بمعاني الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان لظاهرا ان مفهوم الاستفهام  
 مفهوم تام غير متعلق بالغير واما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم  
 الذي هو الموضوع لما كالمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقها بالغير  
 لا ورود ايضا لان معنى التقريب على هذه الارادة ما دل على معنى هو



متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستقحام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك المتعلق فتأمل **قوله** سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه الى اخره لا شك ان مسئلة هو الذي منه اول وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره الاشتراط في الدلالة على المعنى الافرادي ذكر المتعلق فاذا ذكره هاهنا هناك منافق ما ذكر في مختصرة **لانه** بعد ما قرر الدلالة بنفسه هناك يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون لهذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الافرادي ذكر متعلقه بالمفهوم من كلامه هاهنا لم يزل التعريف لوضع الحرف ان جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكر في المختصر عدم حمل التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يعوي اعتراضا على الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالة على معناها كيف يقال العلم بتعيين من معناها ها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارع ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان ذكر المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المحصورة ولا مدخل له في الدلالة والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابداه به في بعض النسخ كما نقلنا في سلمكته معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه ~~بالجائز~~ عن ارادة يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قريبته ولكن بتعيينه القربية بالمائة عن ارادة المعنى الاصيل وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان عفل عنه البعض ودفع اعتراضه باننا لا نعلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة

لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قريبته نعم قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى الى اخره محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصيل المعنى السابق المرتب عليه عليه هذا المعنى ولا يخفى ان الكل مجاز معناه اصليا بهذا المعنى فلا يجوز فتأمل **قوله** وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك **لخبره** الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة ما لا يلزمها التعيين وعدم ترتيب ما لا يلزمها التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويجعل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهما من عدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقيق الدلالة بنفسه وعدم تحقيقها قطعا **قوله** كالغرض لا مدلوله ان لا يتجاوز الظاهر والحيض الى القوة بفتح القاف وضما والفتح افصح **قوله** ان لا يتجاوز اما مصدر بمعنى العا على اي مدلوله غير المتجاوز وهو الاحد الداير واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذوات لا يتجاوز **قوله** وقولنا بالمعنى الظاهر او لا بمعنى الحيض الى اخره قد اوردنا الفاضل المحشي هاهنا جوابا وسوالا ووضح الفرق بين قريبتي الجواز والمشاركة لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد والا فلازم الوضع الدلالة الصريح والارادة امر اخر فعلي تقدير المزاجعة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من القربية لا مدخل له في تحقيق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قريبته المجاز هي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن قريبا منه مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه



المجازي بنفسه بل بالقرينة فظهر منه عدم اتضاح الفرق بين قرينة  
 المشترك وقرينة هذا المجاز فليتنامل **قوله** وحصل من هذين  
**الوصفين** وضع اخر متنا فيه بحث اذا استلزام الوصفين للوضع  
 الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع وتعمل  
 المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعملها  
 اللهم الا ان يقال استلزام الوصفين الصريحين بالوضع الثالث  
 الصفي للوضع الرابع المعنى فتأمل **واعلم** ان المفهوم مما ذكره  
 الناصل المحيها هنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين  
 مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك او ان كانا متنا فيهما كما في المثال  
 المذكور اعني الغر عندنا كل يدل على المراد بالتنا في هو التنا في  
 بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان للرد  
 هو التنا في في الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل  
 قولكم افعل مراد به الوجوب والاباحة حتى يوتى اقرأت ههنا  
 بمعنى ظهرت وحاصت وفي الدار الجوزة اي الاسود والابيض  
 يجوز عند القابل بالعموم فليتنامل **قوله** وعلى هذا لا يتوجه  
 اعتراض المصنف باننا لا سلم ان معناه الحقيقي الموجه انزاع  
 هذا الاعتراض ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة  
 لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه  
 بسبب الوضع والا فعند سماع زيد يتبادر حياة لا فكله مع  
 انها ليست معناه الحقيقي والتبادر قريبا ذلك بسبب المزاج لا بسبب  
 الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين خصوصه لا يستلزم الوضع لغير  
 الاخذ المطلق المشترك بينهما كما حققه الناصل المحي **قوله**  
 وبان قوله القرينة المحي الطهر ابي اخر وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق  
 هو ان هذه القرينة لدفع المزاج لا لتحصيل اصل الدلالة **قوله**  
 اي من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اراد بارادة للوضع

له ارادته ولو في محل اخر باستعمال اخر والا فالكناية قد تقتصر  
 بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقول  
 الرحمن على العرش استوي وقوله عز وجل والسور مطويات بينه  
 ونظا ليركها وقد حققنا في مباحث اخراج الكلام على مقتضى الظاهر  
 فالي نظر فيها **قوله** لا نأقوله الاول يستلزم الدور الى اخره  
 اشرا فيما سبق الي انه لو اراد من غير قرينة مانعة عن ارادة  
 المعنى الاصل السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور  
**قوله** والثاني يستلزم اخصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم  
 اخصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع **قوله**  
 فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون  
 الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه  
 السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين  
 الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فيساده ما ورد هنا  
 انه لا يجوز ان يكون المعنى يخرج المجاز عن تعريف الحقيقة  
 دون الكناية **قوله** لان الكناية لم تستعمل الى اخره ظاهرة مناقض  
 لما سلفه في تعريف المسند اليه بالعلية من ان طول المجاز مستعمل  
 في معناه الموضوع له وقد ذكر في التلويح ايضا وقد اشرا هنا الى وجه  
 التلويح بان في الكناية منهيين وان الاختلاف في الوصف بالنظر  
 اليها والى ان بيد المصنف الى المذهب المذكور هاهنا ولذا لم يلتفت اليه  
 في توجيه ما وقع هاهنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر انه يمكن تصحيحه  
 اخذ بذلك **قوله** وهوانه نظر الى لفظ الايضاح فتوجه الى اخره  
 لفظ الايضاح هكذا وبما ذكره نظر لان لا سلم ان معناه الحقيقي ذلك  
 وما دل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرينة  
 بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فتدبر بنفسه على الطهر بالتعيين  
 فهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية



وقيل من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الخبز قريضة وقيل دلالة اللفظ  
 على معناه لذاته وهو ظاهر الفناء لا يقتضيه ان يمتنع النقل الى  
 المجاز وجعله علما ووصفه للمتنادين كالجون للاسود والابيض فان  
 ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الالام يعني نظرا  
 ذلك البعض من الحداق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان  
 قوله وقيل دلالة اللفظ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم انه من شئ  
 اعترضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح **قوله** فقال ان مراد  
 السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافي في العلم فيه بحيث لا السكاكي يقتضيه  
 الدلالة لنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يقال به ان يكون  
 العلم بالوضع كافي في لزوم الدور كما حوت الاشارة اليه والاولى ان يقال  
 المراد بان يكون العلم بالتعيين كافي **قوله** والظاهر ان  
 الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد اطل او غيره  
 فهو اما الله تعالى او غيره او الجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة  
 والقابل بالاول هو سليمان بن عباد الصميري والثاني ابو الحسن  
 الاسعري وبني مذهب التوفيق والثالث وهو ان الواضع للغات  
 كلها بنو آدم ابوهم اسم وبني مذهب مذهب الاصطلاح القائل بالذات  
 الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع التشبيه  
 على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي يصلح البشر الاسناد ابو اسحاق هو  
 الاسفرايني **قوله** او خلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك  
 الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحيث لا ان الكلام في ابتداء تعليم  
 الوضوء فجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك  
 اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يصح اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام  
 في الاولى اذا كان قولا خفيا فلا يكون شي من الوجهين الاولين على تقدير  
 كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كون طريق التوقيف  
 ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم على معنى جوت  
 ان يكون

ان يكون بالطلوع صرح به في فصول البدايع حينئذ لا يلزم ان تكون  
 تلك الاصوات معروضة لكيفية الحرفية واعلم ان الفاضل المحي  
 جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طويلا مستقلا للتوقيف والا  
 لهما طريقا اخر والفوق يلزمها حتى اللهم الا ان يصار الى **قوله** الخ  
 من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه  
 ويختص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه  
**قوله** لوجب ان لا يخلط في اللغات باختلاف الالام ولوجب ان يفهم  
 الى اخره الظاهر ان كلامهما وجه مستقل في الوجه الاول بحيث  
 لا انه ان اراد ان دلالة اللفظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض  
 بعض اللغات لغة العرب وبعض اللغة الفصحى وليس واضع بعضها العرب  
 وواضع بعضها الفصحى وليس واضع بعضها العرب وواضع  
 بعضها الفصحى فلا وجه لتخصيص التشبيه فهو غير مسلم لجواز ان يكون  
 تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يكون  
 ان تعدد اللغات حينئذ يلزم ان يتخذ الدال على المعنى الواحد  
 وهو ايضا غير مسلم لجواز ان يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى  
 واحد وان اراد معناه ثانيا فلا بد من تصويره **قوله** كما ان كل  
 واحد يفهم من كل لفظ ان له لفظا فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك  
 شرطا فقد حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه  
 في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه حينئذ لم تكن الدلالة  
 على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالة على الالفاظ  
**قوله** ولا امتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى  
 المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وحقيقه الفاضل  
 المحي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي كان  
 يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معني اخر بحيث لا يفهم  
 من ذلك المسمي اصلا سوا كان نقله بنصب قرينه على المعنى الثاني



كما في الحجاز واما بوضعه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة  
 الناشئة من ذات اللفظ عند التأيد بذلك هي فهم المعنى منه  
 لا فهم كونه مراداً للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز  
 قالوا يستعمل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم الموارد فلا يتم  
 اسكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلاً  
 فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي  
 لا عدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي مجازاً  
 عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى ان  
 على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مرعي القابل بدلالة  
 دلالة اللفظ ذاتية دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فتأمل  
**قوله** لا يستلزمه ان يكون المعلوم من قولنا هو نا هل وجوب انصاف  
 بالمتناهيين استعمل من ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانها ليسا  
 مرادين للمتكلم معاً وقد خفقت ان الدلالة الناشئة من ذات  
 اللفظ عند التأيد بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراداً للمتكلم  
 كونه دلالة اللفظ المذكور على كلام المعنيين عند العلم بالو  
 ثابته على المذهب المختار ايضا بل تناوت لما هو الجواب هاهنا  
 فهو الجواب هناك فتدبر **قوله** على ما علمنا بجملة علمي الاستنتاج  
 والنضرب هذا يدل على ان كلامهما علم على حدة وهو الحق  
 لا اعتبار موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتمدة في موضوعات  
 العلوم فعلم المضرب بحث عن مفردات الفاظ من حيث صورها  
 وهما ثما وعلم الاستنتاج بحث عنهما من حيث انتساب بعضهما  
 الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل المحي  
 وفيه بحث اما اولاً فلان تعريفه علم الصريح في صدر كتابه يشتمل  
 على علم الاستنتاج قطعاً وكذا اسباق كلامه فيما يليه واما اطلاق  
 اسم العلم على جزئه فليس ببدوي ونظيره قوله لما كان تمام علم النحو

يعلم

يعلمي الحول والاستدلال مع ان الاسم المجموع المركب من مباحث التصو  
 هو علم الاستدلال عنه **واما** ثانياً فلا تنافي بين **الكلام**  
 المغير عن اصلها بالابدان ونحوه كما يقال قال اصله قول فان  
 هذا من علم الصريح مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما عن  
 الاخر بالاصالة والفرعية فان دفعه باشتراط ان يكون كل  
 من الاصل والفرع مستقلاً في الكلام والاستعمال لقول مثلاً عاد انقص  
 بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت وامللت  
 الواقع في علم الصريح فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى  
 فليملل الذي عليه الحق والخلص ان يراد بالاصالة والفرعية  
 المتخصصتان اي التي يجب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين  
 امليت وامللت الواقع في علم الصريح لا تحل معناه بخلاف  
 الفعل والمصدر فليست **قوله** كالجهر والسهر والشد والرخاوة  
 والمؤسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي هو وطيفه حرف  
 ان تكلف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف  
 مجهوراً وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مأموساً والشد  
 ان يخصص صوت الحرف عند اسكانها في مجزئها انحصاراتاً ما فلا  
 يجري والرخاوة ان يجري الصوت جرياناً ما والمتوسط بينهما ان  
 لا يتم الاخصار والجري وامثلة الكل مذكورة في بحث الفصاحة  
**قوله** لا يميل التناصب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف  
 والتركيبات يتأني في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع  
 كلمات لغة واحدة فالظاهر انه منعذر فما ظنك باعتباره في  
 كلمات جميع اللغات **قوله** كما لتر وان صراب الفحل والحبيدي  
 صفة مشبهة من حادي ايمال يقال حمار حدي اي مائل عن  
 ظله لساطه وظلها الحيوان واخفتان والجولان **الحجاز** **قوله**  
 والحجاز معقل في الاصل من حبان المكان الى اخره يريد ان مصر مبي



بمعنى اسم الفاعل اي جابر **قوله** وزعم المصنف ان الظاهر الى اخو  
 اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف ان الايضاح بعد  
 نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل على خلاف  
 الاصل لانه مجاز ولما المناقشة التي ذكرها الاخرى اي في صحة التجوز  
 في المصدر الميمي بان المسموع منه في خبره من المصادر ولا يلزم من صحة في  
 الميمي صحة فيه فليس يبي لان للمعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع  
 نوعها من العرب لا يسمع سماعها ويحتمل على الوجه الذي ذكره وزعم  
 انه هو الظاهر انه لا يلزم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لغزوات التباين  
 فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الا ان  
 نزم في مقابلتها ان تكون الصيغة بالمجاز باعتبار تجاذرها وكانت  
 في لفظ النظم اشارة الى هذا **قوله** واعتبار التناسب في سببية  
 شي الخ كانه دفع سوال سدر وهذا ان يلزم ما ذكر في ان تسمى الحقيقة  
 بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور جناتها ووجه الدفع ظاهر  
**قوله** فلا يمكنه جمعها في تعريف واحد اي بحيث يحصل معرفة  
 حقيقة كل منهما بخصوصها ولا يجوز جمع الانسان والفرس في تعريف  
 الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة **قوله** سر تحلا كان  
 او منقول او غيرها المرجل المنقول المناسبة والمنقول الاصطلاحي  
 المنقول المناسبة وغيرها مما لا نقل فيه كالمشرك **قوله** وهو  
 متعلق بقوله وصفت ليس المراد من نقله ان يعتبر حدوث الوضع  
 في ذلك الاصطلاح والالزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة  
 وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند استعماله المخوي او غيره  
 من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه هو  
 موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك ام لا **قوله**  
 فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخضومة ونحوها  
 من المعاني وبالسكرة علاقة السيف او الصوت ونحوها من المعنويات

وهذا الظاهر في قوله  
 والارادة في قوله  
 اطلاق الصفة لا في قوله  
 وهذا الظاهر في قوله

قيل

قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى لا ترى منها عوجا ولا استقامة  
 ضرب من التناول **قوله** وقد يكون سر تحلا المرجل ايضا انقسام  
 الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون  
 اللفظ مستعملا فيها وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث  
 قال ويقول له وبنيوه في غير ما وصفت له عن الحقيقة سر تحلا كان او منقول  
 او غيرها واما جعلها ههنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع نظرا الى الوضع  
 الاول فانه اولى باعتبار **قوله** والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي  
 اي معنى مجازي في غير فرد الموضوع له الاول بعينه المتأبلة والا فالقول  
 من حيث خصوصه معنى مجازي للمعالي واطلاق الفعل عليه من حيث  
 هو بطريق المجاز كما صرح سيضخ ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** وفي  
 الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح الذي وقع  
 عليه النقل في ذلك الاصطلاح **قوله** اما من حيث العرف فهي موضوعة  
 له ابتداء وفي شرح المغناح للمفاضل المحكي ان الدابة بحسب العرف والمجان  
 اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير  
 الموضوع له لعلاقة ولذا جعلها مقابلين للمنقول فانه حقيق من وجه  
 مجاز من آخر **قوله** اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قد يد  
 بهذامع **قوله** الملفظ الاسدي ليس بما يتفاوت بحسب عرف وعرف  
 حتى لو استعمله المخوي او الشرع يكون الامر على حد الامر  
 عند استعمال اللغوي بيا على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه  
 انما هو بهذه الحقيقة اي باعتبار ان الخطاب لعرف اللغة  
 وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انصاف اصطلاح طاري  
 فيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد متاخر **قوله**  
 وقيل للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجي للحدث هو الفعل  
 بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير  
 هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يد عليه

لا

د



لو كان المراد بالحدث مصدر ففعل بفعل وانما المراد الضرب مثلا  
فتدبر **قوله** فما ذكر بلفظ النكرة ان كان المراد بلفظ النكرة هـ  
صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بفعل كل نكرة النكرة  
صورة والا فكل لفظ اني به في صورة النكرة معرفة حقيقة  
اذا المراد من اسد وصلاة وبقول دابة الفاظها وهي اعلام حقيقة  
عند الشارح لكونها موضوعا للفاظ معينة فتأمل **قوله**  
والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما هي مرسل لان  
الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء المشبه  
من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا التعيد **قوله** والا فالا  
استعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا  
تفعل عن مخالف الاصطلاحين كيلا تقع في العنت اذا ريت  
مجازا مرسل اطلق عليه الاستعارة **قوله** ان يصدر منها ويصل  
الي المقصود بها الضمير في هذا راجع الى اليد وفيها الى النعمة صرح  
به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنع عليه  
فالقام مقام ما على المقصود هو الضمير المستتر فيه الواجب  
الي اسم الموصول الراضل عليه **قوله** ومع هذا فلا بد من اشارة الى  
المنع لئلا يحل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون  
الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المحل بالمقاصاة هذا وقد  
ذكرنا في اوائل شرح الربا حجه تفصيلا متعلقا باستعمال  
اليد وان لا ياردي حقيقة غريبة في المنع فيظهر منه انه  
لا يحتاج الى ذكر المنع فليذكر **قوله** واما اليد في قوله عليه  
السلام لتقصيد المحل في ذهن السامع ومعنى تتكا في دماؤه  
تتأكل في القضاض من الكفو وهو المثل لا فضل للشريف  
على الوضعين والذمة العهد ومعنى يسعي بذمتهم ادناهم  
اي احقرهم وقيل الادني العبد والمرأة اذا اعطيت انا ليس

للبياتين

للبياتين نقضه ووجه كون الحديث من باب التسمية لا المجاز المرسل  
ظاهرا لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر  
الطرفين **قوله** يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسل ويمكن ان  
يوجه ايضا جذاضا مضافا اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه  
وهذا هو الظاهر من الايضاح **قوله** في العبارة تشايح فان  
قلت المجاز مصدر مبني صفة للمجاز كما ان التسمية كذلك فلا  
تشايح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف  
المعنى المصدري به نقسف بل نقس على المعنى المصدري بطريق  
الاستخدام نقسف يربوا على ارتكاب التشايح كما لا يخفى على  
النصف **قوله** وهي الشخص الرقيب والمثالي لغة في الاصحاب ربات  
القوم ربا وارتبائهم اي ربيتهم والربية الطيبة والجمع الربايا  
**قوله** والامثلة جز من الاصابع والاعلى بالفتح واحدة الا تامل  
وهي روس الاصابع **قوله** قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر  
مخاطبا امرأته اكلت دما ان لم ار عك بضرة  
بعبدة مهوي القوط طيبة النش  
دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ  
الدية عند العرب عار عظيم والمراد بعبدة مهو القوط طوبى  
القذا وطوبى الحق **قوله** فظاهر انه سهوا الى اخره فتد  
يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاصل  
وهو من تشبيه السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية  
المسبية عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار اخر ولا  
يجوز على النزوق اليه بعدة وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ  
الدية لكن اكل الدية تشبيه لا اكل الدم والتشبيه بهذا الاعتبار  
فتأمل **قوله** لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي  
لا ابله يقال يتيم الصبي بالكسر يتم كتما ويتحانا بالفتح والتمع السكن



منها واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبيل الالب في ابهايم من قبيل الام **قوله**  
 او محله نحو فليبدع ناديه ويجعل ان تكون الالية من قبيل الحجاز بالنقصان  
 على حذف المضاف واعطا اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى  
 واسأل القرية لکنه لا يضرب بالتمثيل **قوله** قلت يعتبر في جيفتها  
 اللزوم بوجه ما خلاصته ان المراد باللزوم امتناع الانفعال في  
 الذهن او الخارج بل اتصال في الجملة ينتقل بسببه من احدى  
 الى الاخر وهذا محقق في جميع انواع الحجاز **قوله** واما في غيره فيظهر  
 الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ  
**قوله** فاما ان كون ذلك الغير مما يصف بالفعل ليس يلزم بالمعنى  
 الموضوع له الخ فيه نظرا لان الاتصال بالفعل ليس يلزم في الحجاز  
 باعتبار ما يؤول بل يمكن توهم الاتصال كما في عصرت خمرنا فلو كانت  
 في الخانات فانه حجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم حصول حقيقة  
 الخمر بالفعل اصلا **قوله** في زمان سابق او لاحق اي زمان سابق  
 على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة  
 اليها ولا يلزم فيهما اعني في الحجاز باعتبار الكون والاول السابق هو  
 بالنسبة الى زمان الحكم والآخر بالنسبة اليه لفظي بان الاسم في مثل  
 قلت قتيلا وعصرت خمرنا حجاز وان صار المسمى في زمان الاختيار  
 قتيلا وخمرنا حقيقة فان قلت قولكم قللت هذا الحجاز  
 حجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحبيبة للشار اليه ليس سابق  
 على زمان اعتبار الحكم اعني زمان الفعل بل هي حاصلة له فنبه  
 قللت الحكم الذي يعتبر بها هنا سبق حصول الحبيبة بانها  
 اي زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاستعارة وهو اشير الى هذا  
 الحي فان الحجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشرا الى قبيل قلت  
 هذا اس لم يكن حجازا فاما **قوله** فان الانسان لا يوجد بدونه  
 فان قلت هذا يدل على اشتراط الكل للجزء والمدعى عكسه

فلا تقرب

فلا تقرب قلت للراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب  
 لان عدم وجود الانسان بدونهما في الوجود هذا خلاصة ما ذكره  
 الناضل المحشي وقد ذكره الخارج في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل  
 اللزوم في قوله لجميع ذلك يشتمل على لزوم على التبعية يلزم ان يكون  
 الانتقال في جميع انواع الحجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاني ولا  
 يخفى ان ادعاه على تقدير صحة نقسف محض لا يقول به المحققون  
 ولو حمل على اصطلاح ارباب المعقول كان المراد بالاستلزام الجزء للكل  
 المعنى المصلي ايضا والالم يتم التقريب وتفرع قوله ولهذا يشترط الخ  
 فحينئذ لا يتم الجواب المذكور فتأمل **قوله** فاما لا يجوز اطلاقها على الانسان  
 من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال  
 منه في موضع يناسب هذا الاعتبار وهو جاز كاطلاق الرئيس على العين  
 ولذا يجوز التخصيص في قوله تعالى ثبت ليري الى الحب وتبما تعفى  
 ان يراد باليد النفس **قوله** فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد  
 يجوز الى اخره يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شي واحد يجوز ان يكون  
 تلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق الحجاز المرسل فلا يرد  
 ان يقال المشفر حجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم النسبة واستعارة  
 بالنسبة الى خصوصية شفه الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتفرعها  
**قوله** اي قوله زهير بن يسي سلمي بغم السين والوزن هين الشاعر ليس  
 في العرب غيره واسمه ربيعة بن رباح بن بني مازن **قوله** عند اصحابنا  
 على التخييل بان يلبس الجوع في التأثير بدلي لباس قاصد للتأثير سايغ  
 فيه فيجترع له ح صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو  
 محقق **قوله** من انتفاع اللون ورثاثة الحبيبة تغير اللون من  
 ضرورة او فرج والامتناع مثله وهو اجود وادراكه البديهة يقال  
 فلان رنه اي سبه **قوله** فعل هذا لا يتناول قولنا هذا تقطيع على  
 التقريب وامارة الى لبطال قول من قال الاستعارة اجز المشبه على المشبه



اطلاقا او حملا على حذف الاداة وليس يتفريع على قوله والمراد بمفناه  
 ما اعني باللفظ حتى يتوهم ركابه لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد  
 لتناول ذلك القول المستعمل فيها وضع له مع عدم تناول قطعاع على كلامه  
**قوله** بل هو مستعمل في الشجاع فيكون مجازا فان قلت الجاز مشروط بوجود الفر  
 المانعة عن ارادة الحقيقة ولا فربيه ها هنا قل **بل** بل الحمد  
 قرينة ها هنا لا يقدح في الدلالة في الجملة على ذلك جواز ان يراد الموضوع  
 له وتقدر الاداة لا نقول يكفي في القرينة ما هو للظاهر ونسخ الكلام  
 بالتقدير بما لا يلتفت اليه ولعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته  
 الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه  
 بالاسد قطعاعا انه معتبر في الاستعارة بل الذات المشبهة  
 بالاسد وعلى هذا باعتبار اننا نطلق على ذلك الذات ما هو ذو مع  
 ذلك الوصف فكان الوصف جزءا من موصوفه المجازي بقي الكلام في ان قولك  
 زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد اول اثبات ان زيدا هو  
 تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاعا ولا  
 مجازي في الاسد كما ادعاه الفاضل المحيبي وان كان الثاني فهو استعارة على  
 ما حقيقته الشارح ولا فرق بين قولك زيد شيراست وشيراست زيد  
 في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شبه في الموضوعين فرد في  
 هجومنا بقول الفاضل ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة  
 قولنا شيراست وشيراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد  
 ويكون اسد مستعمل في معناه الحقيقي لا في الفيلد ثم ان قوله  
 فما هنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا  
 خور زيد كالاسد او زيد بالاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد  
 منه دعوى الاتفاق على ان زيد بالاسد تشبيه وهو مسلم كيف وقد مر ان  
 التشبيه اذا كان مذكورا او مقدرا كان اسم التشبيه به خبرا عن حقيقة  
 او حكما فعند البعض يسمي تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق

بين

بين المعروف والمنكر على ان قول اللخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة  
 على هذا القسم فان من دخول اداة التشبيه فلا يحسن اطلاقه على ذلك  
 بان يكون اسم التشبيه به معرفة خور زيد بالاسد فيفيد ان المعرف به  
 داخل في القسم المعلق فيه اللهم الا ان يكون مراد المحيبي ثبوت الاتفاق  
 على ان زيد بالاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير  
 اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يحكي انه تعسف **قوله** اذ لا ملازمة  
 بينهما ولا دلاله عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلاله للاسد عليه  
 في المثال المذكور اعني رايت اسدا يبري وتطاريرا مثل رايت اسدا في الحمام  
 اذ لا دلاله للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من  
 ان الملازمة المعبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد  
 بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو تكسب المقاحات  
 والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية  
 زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلاله عليه **قوله**  
 اسد على ذي الحروب لقامة الصراع لمران بن قحطان معني الخوارج وزاهداه  
 وتمامه نتحا تنفر من صغير الصاقر في والفتحا المسترخية الجناحين والمراد  
 من قوله تنفر من صغير الصاقر انه ينزع من مجرد الصدد وبعد البيت المذكور هل لا  
 الى عزاله في قوله بل كان قلبك في حاجي طاري قوله عزاله هي امرأة شبيب  
 الحارثي وكان يضرب المثل بشجاعتهما فقلت انما هجت الكوفة في ثلاثين فارسا  
 وفيها ثلاثون الف مقاتل فصلت الصبح وقران سورة البقرة ثم هرب الحاج  
 ومن معه والوفا الحرب **قوله** اخبرني عليه بعض من بيت لابي العلاء المعري من  
 قصيدة يربني بها الشريف الطاهر اللوسي طلعها اودي فليت الحوادث كفاف  
 مال السيف وغير المساف وتنام الصراع المسار اليه في الشرح والبطر اعربة  
 على اسرها فتح السران وساكناته اصاب اودي اي هلكه وفاقه مال السيف  
 وكفاف اسم معدول مثل نظام لكن الاردي واستناف الرجل اذا ذهب  
 ماله والاستيناف التمس والفتح بالفتح جمع فتحا من الفتح وهو الذين يقال



يقال عقاب فتحا لانها اذا اخطت كسرت جناحها وهذا لا يكون  
الامن اللين والسرعة بفتح السين المهملة جبال بالهمزة يكون فيها  
هذا بل وغيره وبضم الكين الجمة جبال بالهمزة واصاف جبل طي والني  
ان كل الطيور في الحزن على الموتى مثل الاعزبة الباكية عليه **قوله**  
وانه كثير ما يكون اما حيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه  
بل قد لا يصلح كما اذا افترق به لفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال  
هو اسد وليس يادي وفي التبريل ما هذا بشرا ان هذا الاملكه كرم  
اذ لا معنى لان يقال هو تشبيه بالاسد ليس يادي فان الارمية اسما  
تتالي اثنا تالي الاسد م لا تكون التي مشبها بالاسد صرح بهذا في  
الشيخ في دلائل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان اسدا استعارة لا  
التشبيه غفل عنها المناخرون وفيه نظرا اما اول فلان المقصود  
في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد  
الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح لفي جنس الادي  
عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا  
فلان هذا الدليل لو لم يدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا  
كيف وقد اعترف هذا المحشي لنفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة  
والتشبيه هو ان كان صح حذف المشبه به والاقامة المشبهة متامة  
بحيث لا ينفوت الا المبالغة فاستعارة والافتشبيه ولا يخفى ان  
استحالة قولنا رجل شجاع وليس يادي اقوي من استحالة قولك  
هذا اسد وليس يادي فتأمل **قوله** ولاحت من بروج البدر بعد  
بروج البدر وهي التي جئنا بها في سيرة وهي اثني عشر اولها الحابل  
واخرها الحوت وبعد انصب على التمييز والمها جمع مائة وهي البقرة  
الوحشية والشيخ اظهر المرأة زيتها ومحاسنها للرجال قيل معنى ترجمها  
اكتناك انهن مخدرات لا يبرزن من الحذر وهذا يفارق المسما  
لانها متبرجة بخلافهن فان ترجمهن استعار فكان من قبيل

حجة

حجة بلينهم ضرب وجه وفيه نظرا لان قوله ولاحت لا يلزم هذا المعنى بل  
الوجه ان يقال وجه كذا ترجمهن التنا ان الناظر لا يستطيع اجنلاها  
لان يخر صغقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن في الاكتناف عند  
التبرج حتى كان ترجمهن عين اكتنا تخفف وها هنا معني اخر وهو ان  
ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبعد والمعنى  
انهن اذا زلن على الكوة واشتهرن فكانن دخلن في برج اخر **قوله**  
والظاهر ان هذا من باب التشبيه الي قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجرة  
فلان قوله في شجرة يقتضي تقديرا المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعة  
ولا يصح ان يعد المشبه ويصار الي الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه  
به فانه لو قيل رايت رجلا شجاعا على شجاعة لكان لغوا من الكلام **قوله** وابعد  
من ذلك اي من كون ما ترك فيه المشبه واي بوجه التشبيه تشبها كوث  
الايتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدي ان التشبه  
مقدر فيما مر بخلاف الايتين ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل  
الاول مضروب للمشارك والثاني للمرحل وقوله رجلا بدل من مثلا وفيه  
صلة الشوكا والتناكس الخاص ومعنى سلاسا لما عن الشوك والعصوات  
الذي يكسر العطش والسايع الشراب الذي يسهل موطئه من الحلق  
والاحجاج صفة موكدة فماني اسم الدابر او غير بعد خبر والعرض التوكيد  
يقال ما احاج اي ملج مرو قداج الما بوج اجوجا **قوله** على ما يظهر بالتأمل  
وذلك انه لا يصح وقوع التاخر موقع الرجل الاول ولا المومن موقع الرجل  
الثاني اذ لا يناسب ضرب المثال المقصود من ضربه الانتقال من حال  
شي الى حال شي اخر المقصود وهذا مقصود على ذلك التقدير كما لا يخفى **قوله**  
لان قوله ومن كل تاكلوك لحا طريا وتستخرجون حليته طيسونها بني عن انه  
نقص التشبيه بالاستعارة ربما يعترض عليه جواز ان يكون قوله تعالى ومن  
كل تاكلون كما الية ترسها الاستعارة او ابتدا كلام واعلم ان صاحب الكشاف  
فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله تعالى ومن كل تاكلون



بقوله اي ومن كل واحد منهما والمشهد وان المولود لا يخرج من العذب حتى  
 لنفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما  
 وانما يخرج من اللؤلؤ قلت لما التقيا وصار كشي واحد جازان يقال يخرجان منها  
 كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر البحر ولكن من  
 بعضه ثم قال ثم قيل لا يخرجان الا من متعلق الملح والعذب ولعل  
 تفسير الخلية باللؤلؤ في سورة فاطر مبني على النقل الاخير الذي نقله في سورة  
 الرحمن لان الخروج من الخروج من المحتجض خروج من الذب من وجه ومن الملح  
 من وجه فليتامل **قوله** ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكفاف قال  
 صاحب الكفاف في قوله تعالى او كصيب من السماء الالة فان قلت هذا  
 تشبيه اشيا باشيا فابن ذكر المشبهات قلت كما جاء سطويا ذكره علي  
 سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوي البحران ههنا عذب قرأت  
 مايع شرابه وهذا ملح احاج وضرب الدم مثلا رجلا فيه شركا متساكون  
 ورجلا سالما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه  
 ذكر المشبه على سنن الاستعارة كما توهه الطي وصاحب الكشف فان  
 الاول اخرج الى التمثيل من هذا المقام من الثاني **قوله** وهذا الكلام صريح  
 في اخر حيث استدلل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ  
 ليس موضوعا للمشبه ولا عام فانه يدل على انه لو كان موضوعا  
 لام لم يكن مجازا لغويا **قوله** وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى  
 تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذ  
 واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجا التقدر  
 باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع **قوله** بمعنى ان المتصرف في امر عقلي اثار  
 بهذا البيان الى ان المراد المجاز العقلي هاهنا غير ما هو المراد فيما سبق في  
 المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز هاهنا هو الكلمة وفيما سبق  
 هو الاسناد او الكلام **قوله** كان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة  
 ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وقد اعتبر كون كون العلاقة تشبها

يكون

يكون مجازا اصطلاح لا عارية لمعنى الاستعارة هكذا قيل ومنه بحث لان  
 الوضع يجعل اللفظ للموضوع له اتصال فلا يصح معنى الاستعارة ثم يلزم  
 ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون  
 مجازا اصطلاح **قوله** ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه  
 جعله اسد تجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعا المذكور ضرورة  
 انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعا المذكور يتحقق ايضا  
 في زيد اسد اذ ليس للمعنى على تقدير ايراد التشبيه لما سبق تحقيقه بل  
 جعله فردا من افراد الاسد ادعا فان قلت ذلك الادعا لا يتحقق في المر  
 اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير ايراد التشبيه مع انه يقال لمن قال  
 ايضا جعله اسد قلتم ان ثبت قوله بذكره في الصورة المذكورة  
 يكون المراد به انه جعله تشبيها بالاسد ولا يجوز هذا في الاستعارة  
 فتام **قوله** فزررا زراة علي القدر قد سبق المجاز العقلي ان كل المشبه  
 لا ياتي الاستعارة بل اذا كان علي وجهين اعني التشبيه وان هذا البيت  
 من الاستعارة لا التشبيه فليذكر **قوله** وهذا يندفع الى اخره اي بيان  
 القرينة ما دفعه عن ارادة المتعارف ليتبين غير المتعارف يندفع الى اخر  
 وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسد غير المعنى الغير المتعارف ونصب  
 القرينة لا يمنع الاعتراف ارادة المتعارف فلا منافات **قوله** واما المنهج الذي  
 عنه فللمنا عن تناسي التشبيه فضا الحق لما لم فيه بحث لان يحصل  
 الرد السابق تسليم الادعا المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصح  
 المنهج وكذا النهي عنه انما يرتب على نفس الادعا كما يشير اليه كلام القائل  
 ولا حاجة الى الاعتدال بانها بمنى ان على تناسي التشبيه فضا الحق  
 البالغة **قوله** والاستعارة تغاير الكذب اي الكلام الذي فيه  
 الاستعارة يغاير الكلام الكاذب فلا بد ما يقال الاستعارة في الغر  
 والكذب في الحكم فلا تشبه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قوله** وزعم صاحب  
 المفتاح الى اخره اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع



مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور حينئذ من صاحبها قصد  
التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة من اجراء الكلام على ظاهره  
واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقتها فان  
ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان المكاذب  
المذكور ليس من مثل المدعي في النوع قصد التاويل ان مقصوده  
ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل  
بل نصب القرينة فلذلك اكتفى هنا بان لفي نصب القرينة وانقر  
في الدعوى الباطلة على ذكر التبر عن التاويل لانه اذا تبين عن التاويل  
كان عن نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشرقي وليس مراده تفسير  
مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ ومثله  
عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ وحاصله انه  
ان اراد بالكذب هنا هذا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع  
مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة **قوله** ولا تكون الاستعارة علما  
لاخفا في ان رجحان في الفصاحة وباقل من الرهاهة فوسبق شرح نصا  
سبحان وخطبته عند معاوية ولما رد فانه رجل من هلال بن عامر  
ابن صعصعة قيل سبي ما رد الا انه سبي ابله منما حوض فلما فرغ ابله  
بقي في اسفل الحوض باقليل سبي فيه ومدرا الحوض بخلا من ان يسقي من حوضه  
واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحدى عشرين  
فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه ورفق اصابعه واخرج كسانه ليبر  
بذلك الى احدى عشرين فانفلت الظبي فضربه به المثل في العي قال حميد  
الارقطه لا يجوز اضيفاله انا وما دانا ه سبحان وابل **ه ه ه ه ه**  
بياننا وعلما بالذي هو قائل **ه** فزال عند اللقم حتى كان **ه ه ه ه ه**  
من العي لما ان تكلم **ه** واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو  
في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعي انه غير  
كمال تشبيهه فقل **ه** رايته على فالظاهر انه استعارة لكون  
علاقته

علاقته المشابهة ومن هاهنا قيل الفرع انما تعرضوا للجنس في بيان  
الاستعارة بنا على ان اكثر الاستعارات في الاجناس ١٧ الاخصاص لهذا  
علل المحي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة  
على المبالغة في حال التشبيه بدعوى انه عني التشبيه به بوجه مشهور  
التشبيه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن  
اوصافها انما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول  
بانه يمكن ان يجعل لفظه وموضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعا  
وان كان موضوعا لذات معين له شكل مخصوص حتى يتأتى اعتبار  
الجنس لنفس لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة  
هو المبالغة في حال التشبيه اعني وجه التشبيه حتى كان يباين التشبيه  
به فيه وذلك يحصل اذا جعل التشبيه من افراد التشبيه به داخل في جنس  
ان كان التشبيه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا يشبهه ان ادخله  
في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتأمل **قوله** فان تفاوت من عو  
يعرف كعلم يعلم واصلة تخافون سقط السون بالجازم يقال عاف الرجل  
طعام وشرابه اي كرهه **قوله** لدلالة على ان جواب هذا الشرط تحاربون  
وتكجرون فان قلتم **ه** لم لا يجوز ان يراد بالثيران حقيقة بان  
يقصود كجورهم بالاحراق قلتم التاويل يدعي الاخذ بالشرعية  
وليس منها احراق كاره العدل والايمان واما عدم حمل الثيران على الرماح  
فلتحاهد العرب وعليه الاستعمال في السيوف **قوله** من فضله اي من فضل  
سيف المدحوخ ويحتمل ان يرجم الثيران الى المدحوخ والاصناف لادى التلبس  
**قوله** علي روس الاقران ان جنس كجائب الاقران جمع قرن وهو الكفوف  
الحرب وخص كجائب فاعلم ينكفي وبعد البيت المذكور **ه ه ه ه ه**  
يكاد النواصير يفيض على العوا **ه** مع السيف في ثني فنادى قرا صنب **ه** الذي احد  
الناسي اي تقاعيفه والقفا مع قناة وهي الرمح والقوا صنب القوا طع  
**قوله** اي انامله الجنس يحتمل ان يريد بالانا وهي روس الاصابع مجازا **ه**



ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة والمداد باروس الاقتران جمع الكثرة  
 بقرب المدح ولكن ان تحمله على انه جمع قلده لما فيه من الاشارة الى قلة  
 اكفائه في الحذب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله**  
 وهذا اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية الى اضره يعني قوله  
 في الانبياء ووجه الاولويه ان المستعار منه هو الاحياء والحياة وانما  
 قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاظ  
 الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء التعدية فالمراد من الهداية  
 في كلامه ما هو مصدر اكنى المفعول وهو الاهتداء **قوله** مع ان في كل من  
 المرس والطيران خصوص وصف ليس في الانف والغدو اما في المرس  
 فكونه انف مرسوم واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهوا  
**قوله** فانهم عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها راجع الى وضع  
 المرس موضع الانف ونحو ذلك اي الجماعة ولهذا انت او يكون  
 تانيك الضمير باعتبار كون وضع المرس موضع الانف استعارة على  
 الاطلاق المذكور **قوله** الى بجانبه كالمرس والانف فان كل منهما  
 عضو مخصوص هو طريق الشئ وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان  
 وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا قسم من المجاز  
 المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجازي الى المجازي مشابهة  
 لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بنا على ان المشابهة والمجانسة متبادلتان  
 واحدا **قوله** وفي كون استعارة الغدو للطيران من هذا القبيل نظر  
 الى اضره اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع  
 تحريك الجناحين الاختياري في الهوي والغدو عبارة عن قطع المسافة  
 بسرعة مع التحط على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن  
 ايمة اللغة **قوله** وهو من خلق الدرع الخلق بفتح الخاء جمع خلقه بالتسكين  
 عاين غير القياس قال الاصمعي اجمع خلق بكر الخاء بكسرة وبدر وحكي يرض  
 عن ابي عمرو بن العلاء خلقه في الواحد بالتحريك والجمع حلقة وحلقات

قال

قال شعلب كلهم بخبره على ضعفه **قوله** على ان الاسد موضوع للشجاعة  
 اي للشجاع **قوله** لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا  
 ولا دلالة عليه **قوله** لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول يكون  
 المستعار له هو المقيد لا المجموع قول يقال قانون المجاز اذ قد تقرر  
 ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا  
 لنفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى  
 المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي وقيد المعنى  
 المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة  
 ومنه الى الرجل الشجاع كما حقت الفاضل المحشي بما سبق وهذا القدر  
 كان في اللزوم **قوله** واذا احتشيت قريوسه الخ القريوس بفتح الراء لا يخف  
 الا في الشعر لان نغولا نادر ولم يأت غير صغفوق وهو اسم اعجمي غير  
 منصرف للعلمية والجمد واما احتشيت بفتح الحاء وهو بيت يد اوي به  
 فضعيف والفصيح العظم وكذا يحنون وهو الريح **قوله** ولم ينظر القادي  
 الذي هو راي النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي  
 هو السائر من الصباح الى الظهر والرايح هو السائر من الظهر الى المغرب **قوله**  
 سيرا حثيثا اي سرعا يقال ولي حثيثا اي سرعا حريصا **قوله** والشبه فيها  
 عاين وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة **قوله** وتبين امرها  
 في الهوا دي الهوا دي جمع هادية وهي العنق يقال يقال اقبلت هواي الخيل  
 اذا برت اعناقها **قوله** كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تحطى بصلبة  
 الى اضره مطلع القصيدة **قوله** فغانيك من ذكرى جيب ومقول  
 بسط اللوي بين القول الخومل وقيل البيت المذكور في الشرح  
 ولبيد كوج البحر ارجى سدوله على بانواع الهوام لينبلي  
 ومفعول قوله فقلت له لما تحطى قوله بعد البيت المذكور  
 الايها الليل الطويل الا انجلي ليصبح وما الاصبح منك بامس  
 السدول جمع سدول او سدول وهو ما اسبل على الهودج والتطوى التمدد



والمباي بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز  
بفتح العين وضم الجيم وهو من موزن الشئ يذكر ويؤنث وهو للرجل  
والمرأة جميعا والعجزة للمرأة خاضة من المفهوم من تغوير الحاج  
ان ناكله اصلية وزنه فعل يقال ما ينوون اي نهض بجهد وسنة  
ويحمل ان يكون مقول من ثابن بمعنى بعد فوزنه فلوكا صرح به في الثاني  
والكلكل والكلكال الصدور وما حالي الشعر شد ود **قوله**  
والظاهرات هذا من قبيل الاستعارة بالكناية الخ حيث نسبة  
الدليل بالانسان المظلي في الطول واثبت له لوازم المشبه به وهي الصلابة  
والتمطى والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهرات اشارة الى ما في شرح التبيان  
من ان المجموع استعارة تمثيلية **قوله** كاليد للمثال اشارة الى ما سألني  
من قول لبيد **قوله** وغداة ربح قد كشفت دقرة قواصم بعد الشمال  
**قوله** من حلي القبط بضم الحاء وكسر اليا المسددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون  
اللام كندوي وندي وقد تكسرت في الجمع كحان اليا مثل عصير القبط اهل  
مصر **قوله** فان كلامه في المصراحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة  
التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سياق كلامه من اول الباب والاستعارة التي  
هي من اقسام المجاز الاستعارة المصروفة فان الاستعارة بالكناية ليست  
من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الاصل  
**قوله** سواظ النار السواظ اللمب الخالص الذي لا دخان فيه **قوله**  
واليا في تشبيه انتشار الشيب في الشعر باستعمال النار فيه بحث  
لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون **قوله**  
استعمل استعارة تخيلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه  
فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعيم  
لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور **قوله** وهما ميان فان قلت  
الازالة امر عقلي قلت المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والاسا  
والكشط والازالة يشيران اليها **قوله** اي حصول امر عقيب امر دايما

او غالبا

او غالبا وهذا التردد لا اجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر  
الى حصول المقام **قوله** واجيب بحمل عبارتها على القلب السكاكي لا يشترط  
النكتة في القلب بل بقبليها مطلقا ولعل من هذا الخ ايضا ذلك فلا  
يحتاج طلبها في هذا القلب بنا على لزومها لقبوله عند المصنف **قوله** وبان  
الظهورها هنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستعار منه  
ظهور المسلوخ من جلده باياه لان المسلوخ لا يزول مع ان استعماله  
ظهر بمعنى زال يكون مع عن لامع من وقد اشار الشارح الى اندفاع الثاني  
بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فانه يقال لان المسلوخ  
بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فانه يقال لان المسلوخ  
لا يزول من جلده بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة  
**قوله** وذلك عاريا بن رطبه ظاهر عجز بيت من ابيات الحسان صدره  
اعترانا البانما وحوها قبله اتنس دفاعي عنك اذا انت مسلم وقد  
سأل من قل عليك قراقرو ونشوتكم في الزوج باد وجوها يخلن  
والا ما حراير الاستفهام لانكار ومسلم على صيغة المفعول اي  
اي عمل من اسلمة اي خلعت بيته وبين من يريد النكاح به وقرائن  
اسم واد اي استند السيل الذي يحول فسال به عليك قراقرو  
والدروع الخوف يخلن اي يظن تلك النسوة اما لكونها مكشونات  
الوجوه والحال انهن حراير في نفس الامر والاستفهام في غيرنا  
ايضا لانكار اي لم يعبر زالبان الابل وحوها مع ان اقتنا الا  
سكاك كوالا كفتاع بل هو منها وانما بها جازي في الدين والعقل وتفقها  
في المخا حين اليها حسان ذلك عارطا هراي زابل **قوله** وذلك هو  
شكاه الشكاه بفتح الشين المجهة الشكاية **قوله** وذكر العلامة كلامه  
مخالف لكلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والمظروف والنور طار  
عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار  
نظروفا **قوله** فقد يطول الزمان والعادة الخ قيل لا يخفى انه تكلف

بل



بل تحقيق ما اختاره من التأويل والحقيق بلطائف بلاغة التزليل  
 ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من  
 الشروح والموافق لكتب اللغة فتكون الفا لتعقيب الحقيقتي نظرا  
 الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجأة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا  
 يخفى على المصنف ما في اعتبار المفاجأة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التلك  
 ما ان المفهوم من الآية علي توجيه مفاجأة الاظلام لظهور النهار الذي الذي  
 هو مجموع ما بين الطلوع والغروب عيان الآية مجرد اخراج النور من الظلم  
 واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا  
 سلم ان لها دخلا في الموضوع فتأمل **قوله** ثم لا يخفى ان المفاجأة انما هي الخ  
 قيل يمكن ان يقتصر بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فتندفع لاسمه  
 المفاجأة عن المصنف والمرتب على الخ في الحال اصل الاظلام ٧ دواحه  
 واستدراجه وفيه نظرا لان لا يمتد المفاجأة باعتبار ان المفاجأة انما تنقش  
 فيما لا يكون مترقبا بل يحصل دفعة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي  
 شرح المفتاح فخل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعا كما لا يخفى على  
 المتأمل فتأمل **قوله** واقول تقوية لذلك الخ فيه بحث لان الآية على  
 ما يتبادر من نظم الآية سلم النهار بحيث يفاجيه الظلام ولا شأن  
 سلمه مع انبساطه التام بحيث لا يبقى منه اثر ينعدم في الحال ويترتب  
 عليه الظلام دفعة اية تكامل القدرة اية والتقوية التي ذكرها  
 النادر انما تظهر لو كان الالية كثير لنفس مفاجأة الظلام فتأمل  
**قوله** وها هنا بحث الخ قد يقال لما كان الرفاد كثير الوقوع في  
 الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لانه  
 اشتهر واقتوى مما هو من الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع  
 للقوة على نظروا ان كان افادتها للشهيرة مما لا شك فيه **قوله**  
 وفيه نظرا لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق  
 في صدر تلك القيامة واحوالها انما هو البعث من الموت فنصلح

ان يكون

ان يكون قريبه للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث  
 حقيقة شرعية في البعث من الموت **قوله** وللعني ابن الاثر ابانة  
 لا تنحى اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتزم احدهما بالآخر كما  
 لا يلتزم الزجاجة المكسورة **قوله** والجامع الاطالة واللزوم وهما  
 عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك  
 احاطة القبة محسوسة فلم اعده عقليا قلت **المعذور من**  
 الجامع العقلي هو الاطالة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة  
 اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاطالة  
 الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية **قوله** وهو ما دل على نفس الذات  
 في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس إشارة  
 الى انه يرد به هاهنا ما اصطاح عليه النجاة لان ذلك شامل للصفاة  
 المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما ذكره هاهنا لا يتناولها  
**قوله** من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار  
 وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات  
 فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف دسيا  
 الكلام يدل على تعابر الذات والوصف **قوله** وكذا ما يكون متاولا  
 باسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخص اذ ليس مدلوله  
 ذاتا صالحة لان تصديق علي كثيرين والالكان كليا واذا تضمن مفهوم  
 نوع وصفية لم يجز كليا ايضا بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف من الاوصاف  
 خارج عن مدلوله كاشتغال الاجناس باوصافها الخارجية عن المدلولات  
 الاصلية لاسما بها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية  
 المعنوية فيها داخلية لمعنوماتها الا فلذلك كانت الاعلام ملحقه  
 باسم الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات  
 صالحة لموصوفيه مشتهرة بمعنى يصح ان يكون وجه الشبه وكذلك  
 العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف



لا يصلح للموصوفية وكذا المشتقات **قوله** والا فتتبعية المقوم انما  
تقرصوا للاستعارة التبعية المصروفة والظاهر تحقيق الاستعارة  
التبعية المكنية كما في قوله اعجبني اراقه الصادق دم زيد ولعلم  
لم يتعرصوا لها لعدم وجوبها في كلام البلغاء **قوله** او يكونه شاركا  
للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر لفظا وشارة الى انه لا فرق بين التغير  
في الدلالة على المقصود **قوله** وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور  
المتغيرة الثانية الى هذا التفسير ذكر العلامة في شرح المفتاح حيث  
قال المراد بالحقايق الزوات الثابتة المتغيرة كالجسم والبيان والطول  
لا غير الثابتة كالحايق الافعال فانها متغيرة غير متغيرة لمرور الزمان  
في موهومها كالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها  
فتتبعه الخارج هاهنا لوطية للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تلم  
صحيته ووجه المنع كما نقله عنه رحمه الله تعالى ان كلامه الحركة والزمان  
مع انه ليس من الامور المتغيرة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح ان الخارج  
في شرحه للمفتاح بان دفاعه بان دفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال  
بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار حقيقتها  
وثبوتها في نفسها من غير خلق باعتبار الاعتبار ولا حقايق ان القيام والحركة  
كذلك بخلاف القيام والحركة واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار  
اليه الخارج من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق الثاني  
المتغيرة بالمعنوية لا توهه من الامور المتغيرة فتنبه بحث لا نه  
يمكن ان يقال بعد الاعتراض به عن ان سطح نظرة الرد على العلامة انما  
يفسر الخارج الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان عروضة توجيه كلام المصنف  
على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي هو كالشرح لهذا الكتاب  
وكلامه هناك ان هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة تنقد  
التشبيه والتشبيه ليتحقق كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية  
الحقايق كما في قوله جسم ابيض او بيان صاف دون معاني الافعال  
والصفات

والصفات المشتقة منها والحروف انتمى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق  
هاهنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلة على هذا التفسير بالصفات  
ولهذا اسقطها المحشي من البين في السيات تزويجا لكلامه حيث  
قال اولاً وبما قد رثنا لك فلهذا ان ما ذكره الخرم من ان الاستعارة في الافعال  
والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني  
الحروف والافعال وثانياً فكل من الزمان والحركة حقيقة لا استقلاله  
بالمعنوية دون الافعال والحروف **قوله** دون معاني الافعال و  
الصفات كانه اشار بالحقام لفظ المعاني الى الاندفاع بالبحث الذي ارده  
نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوفين بالشاركة لنفس المشبه والمشبه  
به وهو لا يختلف باختلاف التفسير لعدم صلوح العبادة الدالة عليه للموصوفية  
لفظاً لا يقدح في انصافه بالشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال  
باعتبار تشبيه الدال بالناطق وانصافهما بالشاركة ولن لم يصلح لفظا هما  
للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكر في تلك الشرح ان الاعتبار في هذا  
المعنى مفهوم اللفظ اذ قيل لقيت من عن الخبير لان المستعار منه مفهوم  
الهم تبعاً لمفهوم الهم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفية وعدمها  
اللفظ الدال عليه اذ به يعلم ان نفس الحقايق او من تاليقات العقل  
**قوله** او عروضة لها فبذلك لا ان العروضة ان صنع جريان التشبيه  
ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروضة الزمان حقيقة الهم  
الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على التشبيه ولهذا عروضة الزمان  
للمصفات لها بخلاف المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شي لا يعرض  
الزمان كما لا يخفى على المتأمل او يقال المراد بعروضة الزمان للمصا  
دالاتها على دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب  
العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في  
توجيه زيادة احتصاص هل بالافعال تحقيق بريدك اليها ذكرته  
فارجع اليه **قوله** وكون الحروف وهو ظاهراً لا نهادوا بطة واللات



اللاهجات فلا يكون موصوفة أصلا كما حققه المحشي وما ههنا  
 بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لا اعتبارا للعلاقة المطلقة فلا  
 يجري فيه المجاز المرسل ايضا فلم يعتبروا قسم التبعي في المرسل  
 ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز في الحروف بحيث لا يكون علاقة  
 التشبيه فلم يكثروا الاقسام فاكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها  
 لكن هذا لا يتاثر في الافعال لكثرة المجازات المرسل فيها **قوله** واما  
 الموصوف في نحو سجع باسل الى اخره انما سئل السجاع الكامل والقباض الوهاب  
 المبالغ والتخبر العالم المتقن فالوصف الثاني في هذه الاسئلة ابلغ وازيد  
 في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقدمه عليه فظن ان الثاني  
 وصف للاول **قوله** ونحو مقام واسع ومجلس ضيق المراد بالنعث  
 الذي سلب ثبوته لغير الحقائق هو الوصف المعنوي لا النعت الخوي  
 وانما اورد النعت الخوي هاهنا في قوله واما الموصوف في نحو سجع  
 باسل الى اخره لتضمنه المعنوي **قوله** فيجب ان يكون الاستعارة ان  
 اعني الاصل والتبعية بحسب الاعتناء بين الهمم الا ان يريد فيجب  
 ان توجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط  
**قوله** والتشبيه في الاولين المعني المصدر قال الفاضل المحشي فان  
 قلت هل يجري في سبب الافعال الاستعارة تنجاء قياسي الحروف  
 قلنا لا لان مطلق النسبة لم تشتهر معني يصلح ان يجعل وجه  
 التشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة  
 لها انواع مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معانيها  
 الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها اوصاف  
 وخواص يفرق بها الاستعارة فاذا استند الضرب الى المحرض دلالة  
 على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار الحد الذي نسبته  
 اليه من ينسب اليه على جهة القيام قلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب  
 وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار بان تشبيه نسبتهما

عائرجع

ما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كطلق الانصاف والقيام مثلا  
 يرجع اليه لنسب اخري كذلك كطلق الالة مثلا فيقال قتلتني  
 السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر  
 علي ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق **قوله** قال صاحب  
 المفتاح المراد بمتعلقات المعاني الحروف ما يعتبر بها عنها عند  
 تفسير معانيها الضمير في معانيها عايد اليها والثاني لكون ما عبارة  
 عن المتعلقات في المعنى وفي معناها راجع الي معاني وفي معانيها  
 الي الحروف واعلم ان لفظها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارة  
 ههنا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد  
 ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكان  
 اشارتنا باقحام لفظها الي توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف  
 والتقدير ما يعبر بها عنها ويجعل ان يريد بيان حاصل المعنى ان  
 في العبارة لتقدير انظرا الي الالفاظ المذكورة عند التغير كلفظ  
 الابتداء واحواله عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار يعبر  
 عنها كما اشار اليه في شرحه المفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر  
 وهو ان يجعل يعبر عن صيغة المعلوم ويرجع ضميره الي ما يجعل  
 المعبر به معبرا مجازا لكن لا ينبغي ان تكثر لفظا ههنا وتخالف لشيخ الرواية  
**قوله** مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة  
 اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء  
 وهذا اظهر معني قولهم الي لانتهاء الغاية كما ذكره السارح في التلويح  
 واعترض عليه بان نهاية التي ما ينتهي به فذلك التي والتي انما ينتهي  
 بصفته فنهاية التي صفة فكيف تكون جزءا منه بل انما يطلق على  
 اجزائه مساهمة لمجاورة تبينه وبين النهاية ولك ان تقول عاينه  
 ما في الباب ان تكون الغاية في المسافة مجازا ان المرتبةين ومثله  
 غير عزيز **قوله** والا لما كانت حروفنا بل اسما



قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمعنوية بالنظر الي وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الي وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواقع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمعنوية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب السارح وقد ابطاله الفاضل الحنفى وحقق معنى الحروف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فالتنظير فيه **قوله** غير صحيح كما سنشير اليه قد بوجه كلام المصنف بالمصري الى حذف المضاف اي كمتعلق المحرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس بالخصوص والتتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق الدعوي وتوضيحه ان مقتضى قوله زيد في نعمة كون النعم ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة محل علي الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعم من التلبس بالخصوص بالظرفية فرق التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سوي الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للتشبيه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في التشبيه اعني تلبسه بزيد بالتبني مستعمله والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا حمل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلزم سياق كلام السارح فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المحرور كما لا يخفى **قوله** للدلالة بالنطق وجه التشبيه ايضا المعنى والجماله الي فهم القاهم **قوله** باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اسرنا في اول هذا الفن الى ان الملزوم امر لازم في جميع انواع المحاز استعارة او مجازا ومرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلل بل لا بد من بيان انها من اي نوع انواعها **قوله** كالحبة والتبني ويحذف في الترتيب على الالتقاط اراد بالحبة حبة المتعلق وهو موكي عليه الصلاة

واللام او اراد اثرها والافحبة المتعلق وهو الرفعون علمه للالتقاط ومتقدمه عليه **قوله** التشبيه ترتب العداوة والحزب على الالتقاط بترتيب علمه العداوة عليه فانه قد قيل هو غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه **قوله** ومدار قرينتها في الاولين انما قال في الاولين لما سيجي من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة **قوله** جمع الحق لثاني امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد ببيع بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضى واستور راسناده وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادر كنه حرفة الادب فاضطر به امره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من النهار **قوله** لم تلق قوما هم سرائح الطوفان اعني منا متعلق بشر والعشيرة ما بين المغرب والوث والاراد هنا مطلق التوقيت وهي اما مضافه الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها وانصا بها على الوجهين على الظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير مستغرقة للتأنيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في الفحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمواد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور الشروكة الفتن **قوله** ونقرهم من اقرب الضيف قرا وقرا اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت **قوله** كقول الحريري واقري السامع ان ما نطقت بيا نابعود الحروف الثموسا هذا البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المعامه الثانية والاثلاثين مطلعها لست لكل زمان لبوسا ولا بعت صرفية ثمنى وبوسا **هـ** وفند البرواة لزيد الكمام **هـ** وبين السقاء لدير الكوسا **هـ** وطور ابو غظي سبل الدومعا **هـ** وطور بلهوي اثير النفوسا **هـ** واقري السامع البيت صرفا لدهر حدثائه والتعبي بضم النون والفقر النعمة واذا فتحت النون مددت وبوس بضم الباء مصدر **قوله**



ببس الرجل بباس بوسا وببسا اذا اشتدت حاجته فهو بباس والماسع  
 جمع جمع بكسر الميم الاولي بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب  
 الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق وهو السابق لنفسه على اختلاف  
 البصرية والكوفية والحروف العزس الذي تعف في انشا الجري والشر  
 الذي يستصعب الركوب عليه والجامع بين بين العزى والنطق ابيال  
 التي الي الباطن **قوله** او الي الجميع الي هنا بمعنى علي وتظيره في يحي  
 الي بمعنى علي قوله عليه السلام من ترك ما لا فله ورثته ومن ترك  
 كلا او عيالا فاني **قوله** يقوي الربا ارض الحزن مزهورة الي اخره  
 الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظت من الارض ومزهورة حال  
 من الرياض يقال ازهر البنت اذا ظهرت ثوره واذا سري طريق ليعقري  
**قوله** فغير صحيح لان المجرد الخ وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره  
 الخارج والفاضل المحي في سرورها للفتح ولا يخفى بعده واقرب منه توجيه  
 الاستاذ بان المراد من نسبة الفعل الي المجرد راد بباطه بحسب  
 المعنى حيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر  
 كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول  
 به لتقوي بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهوا  
 بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر النور الشبيهة بها واللام  
 عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الرجوع الي الرياض وسريان النوم  
 فيها دبول تلك الزهر وانضمام اطراف بعضها الي بعض وتقوي  
 الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النفا  
 والطراوة اياها فانوما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقوي  
 والرياض مفعول اول له وظاهرا ان الايقاظ لا يكون الا للتأيم لتعين  
 ان يكون المراد بالاجفان الساري منها النوم اجفان الرياض فيكون  
 ذكر اجفان الرياض قريبه على ان تقوي استعارة تفتح انتهى كلامه  
 وهذا واضح الا ان المفهوم من البيت قري الايقاظ وقت النوم  
 واعتماها

واجتماعها في وقت واحد ولا يتاتي هذا علي ما ذكر **قوله** مطلقة  
 وهي بال تقترن بوصف ولا تفريع مثل الفاضل المحي في شرح الفتا  
 للاستعارة المطلقة بقوله تشبث اظفار المشبه وفيه نظرا ان تشبث  
 ترسلح فانه من تشب التي بالكسر شوبا اي علق فهو بلايم المتعار منه  
 والاولي ان يقال اهلكت بدل تشبث اللهم الا ان يجعل ترسلح التحليل  
 على مذهب السكاكي وبصرف الاطلاق الي الكنية هكذا قيل والحق ان  
 تشبث من تشمة القريبة اذ لو قلت ان قدمت اظفارها لما كان الامر  
 على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف يا ارض ابلعي ماك الآية  
 ان الخطاب في ماك ترسلح وليس الخطاب وصفا ولا تعريض كلام واعتبار  
 الوصف المعنى بالمخاطبة لنفس لا بصار اليه فكان تخصيص الصفة  
 والتعريض بالذكر نبأ على الاغلب لا المحصر فامل **قوله** يعني اذا قبسم  
 غلقت رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان الابلين  
 ياخذون مال الممدوح من غير علمه ويخيمون الي حضرة فيتبسم ولا  
 ياخذها منهم فيملكونها **قوله** والاخري بكسبه وهو انه تشبه الي اخره  
 فيه بحث فان الاستعارة بالكناية **قوله** ان يذكر فيها المشبه ويثبت  
 له شيء لوازم المشبه به وهو مفقود هاهنا فالظاهرات اذ اق  
 هاهنا تبعيه بضرخية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه  
 الحقيقي وفي الآية وجه اخر ذكره المودني في شرح المفتاح حيث قال لو قيل  
 ان المضاف محم كمال قوله فتاتي وامام من خان مقام ربه لم يبعد ولا يخفى  
 بعد **قوله** من طعم المر الطعم بالفتح ما يوديه الذوق يقال طعمه مر والطعم  
 ايضا ما يستهي منه يقال ليس له طعم وما فلا ان يذوي طعم اذا كان غثا والطعم  
 بالنم الطعام **قوله** فلا يكون ترشها قيل الظاهر ان يقول فلا يكون  
 تجريرا لان سياق الكلام على ان اذاق تجرير وليس بشي فان سياق الكلام  
 على انه تجرير وليس بشي فان سياق الكلام على انه تجرير والاستعارة  
 انصرحه للاستعارة المكنية وهو الذي ذكرها وانما المتوهم ان يكون

لا بد



فربما لها يكون ملائما للاستعارة منه في هذه الاستعارة وهو طعم هـ  
 المراد من هذا التوفيق وانما لا يكون توفيقا لان قريظة الاستعارة بالكناية  
 لا يسمي برشي لان السراج انما يعتبر بعد تمام الاستعارة بالكناية **قوله**  
 حاورت اليوم جوارا خرا متلاطم الامواج حاورت بالحا الممهدة من الحاور  
 بمعنى الكالة فهو قريظة للاستعارة ولو جعلت القريظة حاله لكان  
 حاورت تجريد كما ان زاحرا متلاطم الامواج تترشح يقال بجوارا خرا اي  
 ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب لجمعها ببعض **قوله** هذا نجد  
 ٧ وصف الخ مبنى على ان قريظة الاستعارة حالية ادب البيت السابق والا  
 فشكاكي السلام قريظة للاستعارة لا تجريد **قوله** حتى لظن الجهول اللام في  
 لظن اللام الابتداء بفت على الماضي بتقدير تدوير وتي يظن وحسن هذا  
 الظن بالجهول مبالغة وايضا ان الجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن  
 ان له حاجة في الدنيا واما غيره فهو يعلم ان الله اخناه عما سواه ومعه  
 بتقينا جميع الكمالات فلا حاجة اليه في صلا **قوله** وما ذكرنا صريح في الايضاح  
 حيث قال واذا اجاز البين على المشبه به مع الاعتراف بالشبه **قوله**  
 ويدل على لفظ الفتح وهو مؤلف الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبه لكان  
 تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا تخفى كما كتبه  
**قوله** كقولهم في الشمس سكنها في السما فان قلنا الاستشهاد بهذا البيت  
 على ما ذكره لا يصح لجواز ان يحمل الخبر المنفصل اعني هي على ضمير  
 القصص قلنا **قوله** لغز الواد عزاجيلا يدل على ان الضمير راجع  
 الى الحبس وادفنا شرط ضمير القصص ان يكون ما بعده من النسب  
 المستوكة في الجملة حتى يعيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في الساجلي  
 لكل احد **قوله** ان اراك تقدم رجلا وتوحرا خزي قال في شرح الفتح  
 ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا  
 لا يوحرا خزي بل تلك الرجل الاولى تخطو خطوة الى قدام وخطوة  
 الى خلف وفيه بحث اما اول فلان المراد بالقدم قدام الشخص  
 فيكون

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلف ايضا ومن البين ان هذا ليس  
 هتيه المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقدم في الخطوة لا يخلو  
 عن تكلف وتحويل لان الخطوة انما تحصل بتقدم الرجل ١٧ انها ظاهرة  
 حاصلة مقرة تقدم تارة وتوحرا خزي واما ثانيا فلان المتبادر  
 من المثال اتحاد متعلق التقدم والتأخير كما لا يخفى على ذي هـ  
 ايضا وعليه ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه  
 ان يقال احدى صفة تارة المعنى يقدم رجلا تارة ويوحرا خزي  
 تارة فيبتدئ متعلق التقدم والتأخير **قوله** فخصر الحجاز المركب  
 في الاستعارة وتعرينه بما ذكر عدول عن الصواب المحصر مستفاد  
 من تعريف المبتدأ باللام في قوله واما الحجاز المركب فهو اللغز  
 المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسمة الاخر من الحجاز  
 المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لثقله وقلة لطايفه **قوله**  
 لان الاستعارة يجب ان تكون لفظا متشبه به هذا اولى من تقليد  
 صاحب الكشاف عدم التعبير بالامثلة السابقة لان تكون الاقوال فيها  
 غرابة من بعض الوجوه فحفظ على تلك الغرابة وحيت الالفاظ عن  
 التعبير وذلك لان الظاهر ان فتح الثاني قوله بالصيف صيغت اللين  
 لا يغير غرابة كانت كانت عند الكسر **قوله** بالصيف ضعيف اللين  
 الباني بالصيف بمعنى في كما في قوله جلست بالمسجد قال المدايني يروي  
 في الضعيف فكل من الباني مقبولة رواية ودراية **قوله** لان  
 المثال قد ورد في امرأة وهي سوس بنت لعيط بن زرارة ورواية  
**قوله** لان المثال قد ورد كانت تحت عم بن عدس وكان شيخنا  
 الطلاق وطلقها فتزوجت عم بن سعد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما  
 شتوا ارسلت اليه تسقيفه لبنا فقال فلك المثال فلما رجع الرسول  
 واخبرها بما قال عرو ضربت يدها على منكب زوجها وقال هذا ومذته  
 خير منك ومن بسكن الكثير واما خسر الصيف لان سولها الطلاق كان



في الصيغ **قوله** ولما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة  
قد يقال انما هي استعارة بنا على انه يشبه الاستعارة في صفة وهي ادعا  
وحول المشبه في جنس المشبه به **قوله** واذا المنية استتبت اظفار  
اذا شرطية وان شئت مفسر لفعل مضمر وصل عليه اذا اتقديرا والفتحة  
جزا الشرط والمنية من الاصل من مبي التي اي قد رسي الموت به لانه  
مقدر **قوله** يجعل معاذة العيادة والتقويد والعونة كلها  
بمعنى وهي شي يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الحزن  
عازعهم **قوله** يجلي للثامنين الخ التجلداظهار الجلالة والقوة  
والثمالة والفرج ببلية العدو وريب الدهر صوابه والضعف  
الحركة والاضطراب **قوله** ولا بقيا على ذي فضيلة البقيا اسم من ابقيت  
على فلان اذا رجته **قوله** ان قلت فماذا يقول للمصنف يعني ان فيه استعارة  
تحليلية بدون الاستعارة بالكتابة فلا يصح الحكم بانها مستلزامتان  
**قوله** بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني ان الان لم صحة هذا المثال لانه  
مثال مخترع لم يصدر عن البلاغ وهذا المنع النادر اليه ظهر وهذا حاله  
السكائي في بحث الاستعارة بالكتابة بعد ايراد قوله انياب المنية  
المشبه بالسبع وجود التحليلية بدون المكتوبة في قول ابي تمام هـ  
لا تسقني بالملام فاني صب قد استعديت ما بكنا وذلك ان المثل السابق  
لما كان من مخترعات السكائي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكر في اخر الفصل  
من قول ابي تمام وان دفع ايراد الفاضل المحي هناك حيث قال بخبر هذا  
الوجه ان وجود التحليلية بدون المكتوبة قد علم مما سبق من غوايات  
المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الجواله **قوله** ساع  
استعمال النقص في ابطال العهد من حيث تشبيههم العهد بالجمل ومنه  
قول النبهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين قوم حبالا  
وحسن فاطمونها فخصي ائله اعزك واظهره ان نرجع الي قومك **قوله**  
ان يسكنوا عن ذكر الشئ المستعار ان يسكنوا بدل من هذا اي سكوتهم

عن النبي

عن النبي المستعار من اسرار البلاغة **قوله** وهذا قريب مما ذكره المصنف  
في التحليل والفرق ان التحليل على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا  
للاستعارة بالكتابة بل يجوز ان يكون مقارنا للشبيه ولا كذلك علي  
ما ذكره المصنف **قوله** وغداة ربح قد كشفت وقرة الواو بمعنى رب المتعار  
للكثرة ومعقول كشفت محذوف اي زلت ودفعت برويت  
عن الناس بالاطعام والكسوة وايعاد النيران والقره بكسر القاف  
وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ربح وقد يروي  
بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرا اي بارده واذا ظن لكشفت  
واصبحت تامة فاعلمها رماها والثانيث باعتبار المضاف اليه  
او الضمير المستتر فيها العايد الي القره او لغداة والجملة اعني بيد  
النمال حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها  
والجملة اعني بيد النمال زماها خبرها والنمال بفتح ربح تقابل الجوى  
مشهورة البرد **قوله** اي سلا من السلو وهو زوال العشق والحزن  
**قوله** ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله  
فيه بحيث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر  
مشروط يكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح واقتصرت  
عنه اي كففت وتسرعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت  
بلا الف والباطل ليس ذا قوة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القلب  
الهم الا ان يريد انه حاجه اليه بطريق الوجوب لجواز ان يرا د  
بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع **قوله** وكذا الضمير  
في معاوديه اي هو ايضا راجع الي ما كان يرتكبه **قوله** كذا في الصحاح  
بفتح الصاد واسم معزود بمعنى الصحاح يقال صحى الله فهو صحيح وصحاح  
بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم  
ينكروا بالنسبة الي تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا انه ثبت  
رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح وبعض الادباء في استماع



هذا الكتاب مخاطبا لبعض الروساء **قوله** مولاي ان وافيت بابك طالبا  
**قوله** منك الصحاح فليس ذاك بمنكر **قوله** الجرائد وهل يلايم فتى سي  
**قوله** يبحر كي يلقى صحاح الجوهر **قوله** ويرتكب كون الكلام تلقا  
 اي مضطربا وجعلا اضطراب وقوع الفضل بين المتعلق وهو قوله  
 على اصح العولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجني الذي يتوهم قبل  
 التسل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تقدير المعطوف  
 وهو ولا نسبها حقيقة **قوله** فيجب ان يكون لازيمة او حمل على  
 حذف اللام دون عن اي احتراز ليل يخرج **قوله** لفظ الغايظ  
 في فضلات الانسان الغايظ في الاصل المطين من الارض الواسع  
 واجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي  
 حاجته فقبل بكل من اتى حاجته قد رأت الغايظ بكني به عن  
 العذرة **قوله** وصاحب العرف لفظ الدابة في الجار هذا نسا  
 على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالغرس والبغل **قوله**  
 فلا بد ها هنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق  
 الى اخره الى هذا القيد لان مثل لفظ الغايظ اذا استعمله اللغوي  
 في مناهض المتناولات يكون مستوعلا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة  
 فلا يخرج حتى يحترز عن خروج بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل  
 في هذا الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحشية فالاولي ان يحترز  
 بهذا القيد عن دخول مثل الغايظ اذا استعمله اهل العرف في المنهم  
 المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتباره قيد الاطلاق في قوله  
 غير ما هي موضوع له وبعد اعتباره وهو الحق الاشكال **قوله**  
 لان تعيين اللفظ باز المعنى بنفسه بحسب الادعاء حاصله ان  
 من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيها وضعت له يدعي كونها مستعملة  
 فيما دلت عليه بنفسها بنا على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه  
 فتكون قرينه الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء  
 في انها

في انها ترفع من اوجه المعنى الاخر لا تحصيل اصل الدلالة وما هنا  
 بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا في الاستعارة دلالة  
 بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا في الاستعارة دلالة ظاهرة  
 ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي  
 للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة  
 واخذ بعض القبول بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف  
 فتأمل **قوله** ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى  
 الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع الادعائي والقرينة المذكور  
 قرينه الدلالة بلا شبهة اذ لو لم توجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور  
 تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه اخر وهو ان السكاكي  
 لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي فكره فيقول الوضع الاول بل  
 مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المذكور وبين الوضع بالتناول  
 كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع  
 معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتناول **قوله**  
 قوله لزوم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا  
**قوله** بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف الخ ارادة قيد الحشية في تعاريف  
 الامور التي تختلف بالاضافة ظاهرة ينساق اليه الذهن وهذه الارادة  
 تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ركروا في تعاريف الكليات الخمس  
 وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان القيد  
 بالحشية لا يقع اليه لانه لا سلم النسيان الذهن اليه واما قوله  
 وعلى تقدير النسيان الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث  
 هي موضوع له متعلقة بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد  
 بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجته الى التقييد بالحشية  
 وان اريد الوضع كان استعمال لفظ الصلاة في الدعاء اذا استعمل  
 المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث



انه موضوع له فلا اعتداد ايضا لان الخطاب يعرف الشرع عبارة عن رعاية  
اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلاة في  
الردعا كيف يكون مخاطبا لعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب لعرف الشرع  
فلا نسلم ان استعماله فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط  
لان اشارته الى اخره فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة  
معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصف في الغلط والنصب  
بفعل اختياري سبوق بالتصديق والارادة ولا قصد للغالط الى ان  
ينصب اشارته قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان يثبت  
قرينة في مادة لا تستلزم ثبوتها في جميع اطوار فالغلط الذي لا يوجد  
فيه قرينة داخل في تعريف الحجاز وان لم يدخل فيه جميع افرادة فامل  
**قوله** الراجع الى محني الكلمة اختران عن الراجع الى حكم الكلمة كما في  
قوله وجار بك والاصل وجار بك فالحكم الاصل في الكلام لقوله ربك  
هو اجر ولما رفع الحجاز ومعاره ان فكسي اللفظ حركة لاجل كلمة لا بد من  
معناها ولا جمل انبات كلمة تستغني عنها استغنا واصحا كالكان في  
قوله تعالى ليس كمثله شيء والعبد الثاني اعني المتضمن للفائدة احتراز  
عن استعمال العبد في المطلق كما مر من في ألف الانسان **قوله** في انه  
كذلك ينبغي اي السمع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار وفي لفظ كذلك  
حال من المستقر في ينبغي **قوله** وكلامه في مناسبة التسمية الى كلامه  
في وجه التسمية هو الذي ذكر في مفتاح الفصل الثالث وتداول الشارع  
خلاصته بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار الى اخره ولا يخفى وجه  
اشعاره بان المستعار هو الالفاظ فصار **قوله** ويبقى في كلامه ما بنا في  
جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالفتاوى كما عرفت ان ذكر  
المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصها ولا يخفى  
انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجي توفيق الشارع بين اقواله  
ان شاء الله تعالى **قوله** ومن الامثلة استعارة وصف احد صورتين

مفتزعتين

مفتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابداهو  
هو اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر  
العبارة وان تقول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف  
يكسبه المعنى فلا ياتي هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار  
له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان  
فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون  
اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على القرينة لصله الاستعارة **قوله**  
ولا يلزم فيهم الحجاز للمفرد الى اخره حاصله ان قسم الشيء يكون اعم من وجه  
وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك  
اذا قلت الحيوان اما ابيض واسود فالمراد اما حيوان ابيض وحيوان  
اسود وهذا قد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من القسم  
انما يصح في القسم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور والقسم الذي  
يذكر في مشروع ابواب الكتب ومثلهما يراد به استيفاء جملة الاقسام فلا يكون  
من ذلك القسم الذي لا يراد به الحصر وقوله ليس في الحجاز العنق والحجاز  
الراجع الى حكم الكلمة داخل في الحجاز المفرد المحرم بالكلمة ليس وليلا  
على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على ضبط اخر وقع فيه هذا كلامه  
وقيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه في شرع ابواب الكتب  
حصر القسم في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذل القسم الا وقد ذكر كما  
يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور  
وفيما نحن فيه وان اراد حصر القسم في القسم على معنى ان لا يتحقق القسم  
الا حيث يتحقق القسم فلا نسلم وجوده في ذلك الشرع كيف والكتب متجوزة  
بالقسام التي لا يوجد فيها الحصر كذلك كقول المنطقيين المتصديق  
اما بدوي او كسبي وكلاهما اعم من التصديق **قوله** الثاني لان لم ان التمثيل  
يستلزم التركيب الى اخره للفاضل الحثي هنا كلام طويل الذي لم يكن هو  
تخطيطه في اخر المشرع عبارة الشارع في شرح الكشاف وهي قوله فان



بني التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة أمور  
 بوصف صورة أخرى فان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة  
 لأن المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهرا اندفاع  
 لا انما فيم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس  
 كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدر وبالتالي  
 الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يحج الاستدراك الذي ذكره  
 اصلا فتأمل **قوله** وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه به الى اخره  
 يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير نبوت جريان التمثيل في المفردات  
 لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصوه  
 فيه غاية ما فيه انه لم يمتثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل  
 في المفردات عما اذا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من  
 قبيل المفرد ولا يخفى انما يصح مثلا للتشبيه يصح مثلا للاستعارة بان  
 يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية  
 في كتاب من تفهم مباحثه وايراد النظائر غير ذلك الباب وفعالتو  
 اختصاص التمثيل بالمفرد **قوله** للقطع ان لفظة تقدم في قولنا تقدم  
 رجلا الى اخره قد يناقش فيه بان هذا الكلام يستعمل في المترودين  
 الاقدام والاعجام ولا يوجد فيه تقدم الرجل وناحية حقيقة فالحق  
 ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه  
 ارتعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر  
 عنه نارة أخرى بالتأخير وهذه المناقشة على تقدير صحتها محصورة  
 بهذا المثال والافن المسلمات ان اعبار التشبيه في مفردات التمثيل غير  
 ملزمة **قوله** واما قول ابي تمام لا تسعني ما الملام فاني **ص** قد استعذ  
 ما بكاء **ص** الصباية رقة الشوق وحرارة ليثا لرجل صبت اي عاتق  
 واستعذاب التي عوة عذبا ومعني البيت لا تلهيها الالام على كثرة  
 بكاء فانه مستعذ به عذبي لا يؤثر فيه لومك تسقيت ايها الالام باللام  
 فاني ريان

فاني ريان بما البكا لا التفت الى ملامك واعلم ان قوله تعالى  
 واخفض جناحك لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور  
 كما توهمه الطائي لنفسه حيث نقل ان بعض ظروفا صحابه بعث اليه  
 قارورة وقال ابعث لنا من ما الملام فقال في جوابه ابعث لنا ريشا  
 من جناح الذل حتى يبعث لك من ما الملام وذلك لان الطائر عند  
 اشتقاقه وتقطعه على اولاده يخفض جناحيه ويلقيه على الارض  
 وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه لطايط من راسه  
 ويخفض من يديه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر  
 على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قريبتهما  
 فانه من الامور الملازمة للحالة الشبيهة بها على انه يجوز ان  
 تحمل الالام على الاستعارة التمثيلية **قوله** او يكون قد شبه الملام  
 بالما المكونة ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الما  
 يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكر ليس بمناسب  
 للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعيها هنا ان حرارة غرامه لا تسكن  
 اصلا باللام ولا يبي غيره فكيف يجعل ما ذكر وجه الشبه وقد اشار  
 الى المعنى الذي ذكرته من قاور كسنا او ملايم اي بارزها ركا بين  
 وروعا بشي علامة فردن سور ورتوب منه **ص**  
**ص** احد الملائكة في هواك لذينة **ص** حبا لذكرك فليكني اللوم **ص**  
 على ان تسكنين غليل الاوام لا يلام وصف المشبه به بالما المكونة  
**قوله** ويخالف تفسيره التمثيلية لتفسير غيره لها احيب بان  
 السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد  
 التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير  
 وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يستعذ  
 بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الثاني في شرح الايضاح يشكك  
 على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشب به في الاستعارة بالكناية



كما نقول اظفار المنية والسبع نسبت لفلان فان اظفار المنية  
 مجاز عنده و اظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 واما علي قول المص وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة  
 وانما يجوز في انبائها المنية واصافتها اليه انتهى كلامه والجواب  
 ان السكاكي يقدر في مثله اظفار خربان يقول التقدير اظفار المنية  
 وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظائره **قوله** ولهذا قال الشيخ  
 عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة الي اخره اراد باليد هاهنا  
 اليد من حيث اضافتها الي النمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان  
 تزع الخ واراد باليد اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد قول الشيخ  
 محجة عليه لانه لان كون اللفظ استعارة يناني كونه حقيقة  
 لغوية **قوله** لانا نقول ما ذكرت من معني الاستعارة حاصل  
 الجواب اختيار الثاني ومنع صورة النزاع لفظيا **قوله**  
 وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح  
 قد يقرن بلفظ المشبه كما في قوله يخالب المنية والمشيبة بالسبع  
 فان الخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح  
 الاستعارة بالكناية كما سنده الان **قوله** وجواب ان الامر الذي  
 هو من خواص المشبه به فيه بحث وهو ان هذا الكلام مبني علي  
 ان الان ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد جويزة فيها كما هو  
 الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يعترن بلفظ المشبه نحو خالب  
 المنية نسبت لفلان فافتروسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر  
 سورة الاسبعاد فلا يحتاج الي اختراع صورة وهمية اخرى فمائل  
 هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به في التخييلية  
 وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند  
 السكاكي فلا يثبت الاحتياج الي التوهم وفيه نظر لان المراد  
 بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعا لا حقيقة والخاصة خاصة

السبع

السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللزوم في  
 التخييلية بلفظ لا يلزم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ بلا يجر  
 بحسبه كاف له فيما ذهب اليه **قوله** فالمشبه به هو الاسد الموصوف  
 فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في هذا المثال الذي اراده  
 اخي رايت اسدا يغترس اقترانه لكن لا يساغ له في قوله نقاني هو  
 اعتصموا جبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شي يتعلق بالعهد  
 لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتي يستعار  
 هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلي هذا القياس  
 نظائره فتأمل هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه  
 ح يكون ذلك الوصف من تمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة  
 المستفادة من التشبيه ولا مبنيا علي تناسيه كما هو شأن الترشيح  
 ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس  
 الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث انه موصوف  
 ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول الاستعارة كان  
 في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه وسببا على تناسب  
 ولا يصير توقف تمام التشبيه على ملاحظة فان تعلق الدرية مثلا  
 بزات البحر ليس لتعلقها بالبحر المقيد بمقتضى الامواج في افا دة  
 المبالغة المطلوبة ثم ان قوله الخارج وايضا معنى زيادته الي اخره  
 جواب لتلمي حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرتحة  
 واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح  
 خروج الترشيح بان المراد منه خروجها بالنظر الي تمام اصل المقصود  
 بدونه وهو ادعاء العينية الكامنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم  
 كما له الحاصل بالاستعارة المرتحة فتأمل **قوله** لا اعترافا بحقيقة  
 التي اكمل اعترافا معقول فغل محذوف اي لا يجد اعترافا اكمل وقوله  
 اكمل معقول ثاك لقوله تجد **قوله** مرادفا للفظ السبع فيه بحث



لان المنية اسم للمفرد الغير المتعارف ولذلك صح معني الادخال  
 والسمع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان فكيف يجتمع  
 اذن الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف  
 التصادق **قوله** ثم يذهب على سبيل التحيل اي سبيل الابتاع في  
 الخيال لا على سبيل التحقيق **قوله** وفيه ما فيه وجهه على ما نقل  
 عنه رحمه الله ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ  
 المنية حقيقة بنا على اشتقاقه الحثييه ولا يوجب كون مجازا اذ لم  
 يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في الجار عندهم وبهذا تبين بطلان  
 الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان  
 يكون مجازا وذلك لان مراد الشارع ان تعريف المجاز الذي ذكره لا  
 يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه ثم لو عرف المجاز بما لا يكون  
 مستلزاما للموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن  
 لم يعرفه **قوله** ويندفع الاشكال بخلافه اي جميعه في الصحاح  
 هذا غير التي اعاليه ويقال اعطاء الدنيا جز فيرها اي باسرها والواحد  
 هذا **قوله** وبأجله ما جعله القوم قرينه الاستعارة بالكناية  
 فيه بحث لان هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى لعلمكم تتقون لان القرينه  
 ها هنا استعارة التزجي عليه يعني وكذا في قوله تعالى ربما يود لان  
 القرينه ها هنا مناسبة حاله للملك الواد قال الفاضل المحسني في شرح  
 المفتاح توجيهها لا رجاء الاستعارة التبعية الاستعارة بالكناية  
 عن المرجو وتجعل لعل قرينه لما وجعل الودادة الكناية استعارة  
 بالكناية عن القليلة تمكينا بالكفار وتجعل ذكر رب قرينه لها  
 وفيه ايضا بحث لان مدلول يتقون الانشا الخالص اعني الماخوذ  
 من حيث النسبة على ما صفة في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل  
 على توجيه السكاكي في المرجو هذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون  
 تبعيته كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي لزم التبعية من البين وكذا الكلام  
 في ربما

في ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريقه الرد ها هنا ان يقال الخاطي  
 استعارة بالكناية ممن يرجي منهم الاتنا والقرينه نسبة التوقي  
 المرجو لهم بذكر لعل ويتقون وهكذا الحكم في ربما يود فتأمل **قوله**  
 فتكون استعارة مجازا مرسلات ضرورة ان العلاقة بين المعنيين  
 هي المشابهة ضمير الفصل وتعرف بالخبر باللام يدلان على الحصر العلاقة  
 في المشابهة ولا تخاف في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بأنه اذا  
 جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت **الحال**  
 امر او هييا ومن العلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهي وبين  
 الدقيق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحسني ايضا  
 في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلات وانرفع ما يقال  
 يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا  
 مرسلات باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا القيد على انه لو سلم تحقق  
 علاقته اخري غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان التحيلية  
 عند السكاكي عبارة عن ان يوجد صورة وهيئة مختصة تشبهه  
 بصورة محققه حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على  
 الصورة يستدعي القول بتحقيق التبعية وهو المطلوب **قوله**  
 لما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ يعود  
 الفساد المهر وبعبارة باختصار مجازيته التبعية وهو وجود  
 الاستعارة بالكناية بدون التحيلية **قوله** ولاساس له بكلام  
 بكلام السكاكي اما اول فلان قوله الاستعارة التحيلية ليست  
 في نطق بل في الحال مما لا يعني له اصلا لان الحال عنده استعارة  
 وتحيلية عنده ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا تحقق  
 له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقه حقيقة  
 مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما عترف  
 في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم المشبه به والتشبه

بالبرهان في التحيلية  
 التحيلية لهذه الصورة

لكنانية



في امثلة تلك اللوازم ان تكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان  
 الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه  
 مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان الكناية تستلزم التخييلية  
 اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا  
 اطعوا اطفا المنيبة الشبيهة بالسبع وامثالها فلا تفرق قد صرح السكاكي  
 بان نطقنا في نطقنا الحال امر وهي كاطفا المنيبة وهذا صريح في انه  
 استعارة تخيلية عنده وباجلته جميع ما ذكره هذا القائل مخالف  
 لصريح كلام المفتاح **قوله** فهو لا يقوم دليل على ابطال كلامه رده  
 جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل  
 ظهور السكاكي اذ لم يخرق اجماعهم كما بين في عم الاصول والجواب  
 ان القدر يخرق اجماع البيانين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية  
 معتبر وهو ممنوع كما اشار اليه الدماميني في اول شرح المفتاح حيث  
 حيث رد بن هشام نعت بن الحجاز عن شيخه بان الالف المفردة الاسما  
 المتوسط وان الذي للتقريب يا بان فيه خرق اجماع النحاة **قوله**  
 وان لا يشترط رايته لفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر  
 اشياء الراجحة المنبى عن القلة لا انه لو زعم عليه بان يبين مثلا  
 المشبه المذكور بالمشبه اما صريحا / وصحنا كما في الخيط الابيض  
 والاسود حيث بين بقوله من العجز او بان يذكر وجه الشبه  
 كما في رايته اسدا في الشيعة لم يكن هناك استعارة اصلا بل  
 بعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشياء رايحة التشبيه **قوله** قد  
 راء زراوه على الترفان فيه ذلك الاشياء فقيل حسن الاستعارة  
 فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس وجه  
 يشعر بكونه مشبه به بل فيه رايحة الاشعار بذلك **قوله**  
 ولهذا قلنا بان خورايته اسدا في الشيعة اي ولاجل ان اشياء  
 رايحة التشبيه كل بحسن الاستعارة قلنا بان تغا الاستعارة  
 في هذا

في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشياء الراجحة الى الصريح  
 توجه الشبه فتأمل **قوله** وذلك لان اشياء الى اخره لفظ ذلك  
 اشارة الى كون عدم اشياء الراجحة من شريط حسن الاستعارة بشر  
 الظاهر المتبادر من كلامه ان اشياء الراجحة المذكورة فيما  
 سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظرا يخرج العلم  
 حينئذ من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة  
 اشياء الراجحة المقتضى نبوت اصلها ولو على وجه اللبس الا ان  
 يصار الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني  
 ادعاء تفسير الغرض وكما له بان لا يتحقق في اللفظ انتفاء  
 ما يكون المستعمل منه اقوي في وجه الشبه اللازم من ذلك الا  
 فتدبر **قوله** لئلا يصير الغار اعني ان وجه الشبه اذا  
 لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ  
 ولم يشترط رايحة منه يصير كل من التحقيق والتشيل الغار  
 وتعيته واعتراض بان حسن الاستعارة بوجاهة جهات حسن  
 التشبيه كما سبق ومن جعلها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير  
 غير متبدل فاشترط جلالة في الاستعارة بنا في ذلك واجيب  
 واجيب بان الجلاء والخفاء ما يقبل الشدة والضعف فيجب  
 ان يكون من الجلاء بحيث يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون  
 الغار اقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذا  
 التوجيه الاستعارة الصريحة لان المذكور فيها لفظ المشبه  
 به فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين  
 القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والالم  
 يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ  
 المشبه واريد معناه وان ثبت له شيء من خواص المشبه به ودل  
 ذلك على المشبه به فلا يصح في حق وجه الشبه هناك هذا

اشياء

ن



كلامه وفيه بحث لأن ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد التشبيه  
بالقربين لا بظهور وجه التشبيه فلها دلالة عليها فتأمل **قوله**  
حتى اتخذ اي حتى كانما اتخذ ا فالكلام محمول على البالغة **قوله**  
وتعينت الاستعارة اي تعينت الاستعارة اذا قصد تحسين  
الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة  
ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يتا في **فيه**  
الاستعارة يتا في **فيه** التشبيه فلانما فات بين كلاميه **قوله**  
وقلما يحسن الحسن البليغ غير تأبعدها حكم بالقله دون التي لا بها  
قد تحسن الحسن البليغ عن قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كما قال  
انظار المسنة الشبيهة بالسمع ونظايرة **قوله** ولقائل الى اخو  
فدعجاب بان التحصيل في غالب الاستعارة تابعة للمكنية مبنى حال  
التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المتغير  
في المكنية والتابع لا يكون لها حكم بنفسها والا لما كان تابعا ولذا لم  
يقال الكافي بان حسن التحصيل برعاية جهان حسن التشبيه وان  
كانت التحصيلية عند استعارة فصرح به تشبيه على التشبيه هو  
**قوله** وظاهر عبارة المفتاح الى اصره حيث قال في قوله تعالى وجاء  
ربك بالحكم الاصيل في الكلام لربك هو الجبر واما الرفع فجاز وصرح ايضا  
بان النسب في القرية في قوله تعالى واسبل القرية والجري كمثل  
مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع  
من حيث هو مرفوع وهكذا وان يقال المراد الرفع حكم مجازي لكلمة  
ربك بمنزلة المعنى الحقيقي المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجبر  
حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام  
السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول  
الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعربان وصف الاعراب بالمجاز  
ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصف به في مثل سوال القينة  
غير ظاهر

غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجبر هو الجبر الذي كان في المضاف  
المحذوف لا جبر الاصيل ولا يخفى انه تعسف **قوله** للقطع بان  
المراد سوال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية  
تطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم  
ان القرية موصوفة للجدران المحصورة دون الاهل فاذا اطلقت  
على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف ولو كانت  
مشتركة لم يكن كذلك **قوله** فلحكم الاصيل لمثله هو المنصب لانه  
خير ليس فان قلت اذا كان مثله خيرا ليس ولا شك ان اسمه سي لزم  
ان يكون ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة  
وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية  
توغلها في الابهام لا تتعرف فلا يجوز **قوله** والاحسن ان لا يجعل  
الكاف زائدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم اشتغاله تعالى  
عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل لمثله والمقدر في افتخا مثل  
المثل لا يقال لا نسلم ان الدنالي مثل لمثله وانما يصدق لو كان مثله  
موجودا لا نأقول صدق القضية ليس يتوقف الاعلى  
وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققا  
ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه  
كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق  
المحمول أعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه  
على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة  
الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم  
من قول المتكلم ان وصل داري احد لكل احد سوى المتكلم وايضا  
لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثله لمثله لان وجود المثل حال  
والمحال جاز ان يسلم لمحالا اخر فتأمل **قوله** ويكون من باب  
الكناية وفيه وجهان قبل اتخاذ الوجهين في المال وكون كل منهما



كناية في التبيين لا ينافي عدمها وجهين نظرا الى الجهات والاعتبار  
 المختلفة فلا يبردا اعتراض الغاغل المحشي وهاهنا وجه اخر  
 وهو ان يراد في تشبيه المثل القاصر عن المثلية في المماثلة على  
 ما يقتضيه فان ثبوت التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من  
 الآية في من يشبه ذاته وصفاته ومعناه ليس كذاته شي خوفان  
 امنوا بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتأمل **قوله** قد ينعت لوائه  
 وبلغت اترابه الانواع ما ترتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو  
 يافع لا يقال موفوع وهو من النوادر ولذا ان الرجل اترابه اعني اخوانه  
 في السن جمع لده والها عوص عن الواو والذاهية من اولدانه من  
 الولاده وهما لدان وقد جمع على لدون والاطراب جمع ترب بكر التا المثلة  
 فوت وقد اشرنا في معناه **قوله** ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل  
 له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثل في فيمن له مثل وهو مسوق  
 لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك  
 على ان استعماله لنفي المثل ادعا لا ينافي ثبوته حقيقة **قوله** اعني ذكر  
 اللازم واردة المنكروم الانسب بسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر  
 المنكروم واردة اللازم واردة اللازم وما ذكره انما يناسب اصل السكاكي  
**قوله** واردة المعنى جازية لا وجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية  
 هو الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز ينافي فيه لكن قد  
 يمنع ذلك في الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز  
 بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن علي العرش استوي وقد  
 ذكرناه في مباحث اخراج العلام لا على مقتضى الظاهر فليست من **قوله**  
 لان الكناية كثيرا ما تخلوا عن ارادة المعنى الحقيقي الخ وانما ما ورد  
 في الملوخ من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن  
 السامع لينتقل عنه الى المكني عنه فيكون الموضوع معصودا في  
 الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس بشي اذا لا بد في المجاز

انهم

ايضا

ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليقيم المعنى المجازي الممثل على المناسبة  
 المصحية للاستعمال قد عوي كون الموضوع له معصودا في الكناية دون  
 المجازي **قوله** ولا يقال جبالا امير موه حاصله ان لفظة مع لا تدل  
 الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققنا في الفن الاول  
**قوله** ان معنى قوله من جملة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر  
 انه حمل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الغارق جواز  
 ارادة المعنى كان جهة الغارق مستفادة من ارادة المعنى **قوله**  
 وفيه ما فيه يعني ان هذا عبارة بعدة لا يهتم من اللفظ **قوله** اختصا  
 بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم  
 وغير الحقيقي كما اذا شهد زيد بالمضافية مثلا وصار كمالا فيها  
 بحث لا يقيده بمضافية غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض لان  
 الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين  
 بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها باسباب خارجة عن  
 مفهومها فيكون عارضا **قوله** بكل ابيض مخدوم الابيض السيف  
 والجمع بين **قوله** ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان  
 الكنايتين المذكورتين عامتان بحسب المفهوم من المكني عنه فلا بد  
 من الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب  
 المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يبرأ ان لا عموم ولا خصوص بعد  
 الاختصاص كما يفهم من العبارة **قوله** اي ضمير المسبب مع انها  
 في المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على  
 التجاذ ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من السبب المتعلق بالفتح وبالسبب  
 المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذاك اي متعلق به **قوله**  
 خور يدر حسن الوجه اصله حسن وجهه نعلوا العنبر الذي اضيف اليه  
 الوجه الصغاراها ما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع  
 الحسن الضير الدافع الى زيدا امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع

اليوم



بفعل واحد وما في معناه اسنان سوا كائنا ظاهرين او مضميرين  
 او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع بالحسن اضيف اليه الصفة  
 فقيل زيد حسن الوجه وتيسر على هذا زيد طويل النجاد أي عميل  
 السيف ونظايره **قوله** قلت للقطع بأنها في المعنى صفة للمضاف  
 على انك اذا تحققت فالمسند الي الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل  
 كذا في شرح المفتاح فلا يصرح هناك حقيقة بل شائبة منه **قوله**  
 وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهه الرجل انما قال  
 بالافراط لان عظم الرأس وستهواه ما لم يفرط دليل على علو الهمه وحسن  
 الفهم ولهذا وصفت هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة  
 فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهه الرجل ليس بلا واسطة  
 بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة  
 للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة  
 البرودة والبيان فلا وجه لهذا المثال مما لا انتقال فيه بل لا  
 قلت ما ذكرته ترفيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون  
 منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور **قوله** والجواب انه لا انتقال  
 الى اخره رده جمال الدين في شرحه الايضاح بان العرب والبعيد  
 بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة والا كانت  
 كثرة الرماد كناية عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب  
 ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم  
 ويجوز ان يكون قصده الى جعل عرض الوسادة كناية عن عريضة القفا  
 وسئل هذا يحتاج الى السماع **قوله** بان التصريح باثبات الصفة للموصوف  
 اوليها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال لوقوعه فيه بمنع الاسمالة  
 كقولنا نعم كثير الرماد محبرا عن مصيا فيه زيد عند سوال سائل  
 عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا او هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف  
 ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة وجوابه ان المراد بعدم  
 ذكر الموصوف

ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره  
 حيث قال فلا يخفى ان الموصوف بها يكون مذكورا لفظا او تقديرا  
 والموصوف فيها ذكر من المثال ان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور  
 تقديرا وحكما **قوله** وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم  
 لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه  
 كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال تتفاوت لان  
 هذه الانقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارين مسوقة  
 موصوف الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع  
 التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية  
 اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه طرح وقصور  
 بجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يعقد  
 به التقريب كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي وارادت في الايمان  
 عن المؤذي مطلقا من غير قصد تقريظ بمؤذ معين **قوله** من اللطائف  
 في الكلام وفي المثالان في المعاني لمنه وجه اي سعة عن الكذب **قوله**  
 وهي التورية بالشئ عن الشئ ورثت الخبر تورية اي سترته والهمزة  
 غيره كانه ما خذ من وراء الانسان كانه يجعله وراه حيث لا يظهر  
**قوله** يختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن  
 من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك للافتحا  
**قوله** ان قلت الوسائط مع خفاء اللزوم كعريضة القفا وعريضة  
 الوسادة ان قلت قلت الوسائط تدل على وجود الوسطة في الجملة  
 وقد عدا المثال الاول فيما سبق مما لا انتقال فيه بلا واسطة وسبق منا  
 تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لاشك ان الكناية الغير العرضية  
 اذا انعدمت فيها الوسطة فان خفاها اللزوم يسمي المرزوان لحر  
 يخف يسمي الايما والاشارة او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي السري  
 بان قل قد يستعمل في الشيء الصرف لكن ينبغي ان يحلها هنا على المعنى



الاعم يشمل التعمين **قوله** اذ يتنى فستعرف وانت تريد انسانا  
مع المخاطب الى اخوه لم يرد بما ذكره انه ان تريد تارة بغير المخاطب  
في اذ يتنى فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا او تريد به  
اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره  
لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل على  
علي تهديد المخاطب بسبب الا اذا ويلزمه لزوما غير متهدد  
المؤدي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد موزا حصر  
كان كناية وان اريد به تهديد غير فقط كان مجازا مركبا **قوله**  
اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم لما بينهما انما من  
ان ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز  
**قوله** ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ  
من المبالغة لان البلاغة وكأنه مبني على ما نقل عن المبرد والافقش  
من جواز بنا الفعل التفضيل من جميع الثلاث المزيده فيه كالتفعل  
واستفعل وخوفا قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات  
تارة يقول ابلغ وتارة يقول استعمل مبالغة **قوله** واعترض المصنف  
بان الاستعارة اصل التشبيه الى اخره فان قلت لا دخل في الاعتراض  
بكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة  
بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاهل  
في الاستعارة التشبيه الى اخره فقلت اصلها التشبيه يعني  
حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه فيه  
بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر ذلك وليكن هذا اخرا وادناه  
في تحقيق مقاصد علم البيان والتمهات وعلم الشكليات  
**الفن الثالث في علم البديع قوله المطابقة قال صاحب**  
المطابقة ما حوذة من طابق الغرس اي وضع رجله مكان يده وكونها  
من وجوه الخمسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه **قوله** بين  
متضادين

متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين  
بالاسناد والا فاما المطابقة جارية فيما فوق المتضادين **قوله**  
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب ما معناه ان  
الاية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شأن عباده بشيهم  
عما اخبر كيف ما وقع ولا يجزهم على الشرح لا بعد الاعتماد والنق  
**قوله** نوكي تردي ثبات الموت البيت تردي اي جعلها دبرا  
لنفسه السندس مارق من الديباج وحضر مرفوع خبر بعد خبر  
لا مجرور صفة سندس لان القوافي على الضم فان ما قبله غدا  
عدوة والجدنج ردايه فلم ينصرف الا واكثانه الاجرو ما بعده  
كان بني بنهان بعد وفاته نجوم سما خزن بينهما البدر **قوله**  
فكقول الحريري فهذا غير العيش الا حضر ووقع في المقامات  
هذا بعد قوله ازور الحبوب الاصغر خضرة العيش كناية عن  
نغمته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة وازور اذا  
اخرق والعود جانب الراس رثي له اي رقت قلبه والازرق الخالص  
العداوة الشديدها قيل انما وصف العدو الشديد العداوة  
بالزرقه لان من اغداهم الا وابل اهل الدوم والزرقه غالبه عليهم  
نحس كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح  
لجلال الدين الساني والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس  
اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل **قوله** مثل السبيه واللز  
فيل وجه الحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان  
منا في اللازم من الملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون  
طبقا لمطابقه وقد يجب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من  
وجوه الثقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك انما الثقابل الذي  
فيه ليس ثقابلا بين عينيهما بل بين احدهما ويلزم الاخر فيكون  
طبقا للطباق بهذا الوجه وانت خير بان هذا الجواب انما يدفع



الاعتراض عن المصنف واما عن الخارج فلا لانه عمم المتقابل  
 في الجمل عن الاربعه فتأمل **قوله** ومقابلته الاربعه بالاربعه فترى بحث  
 فانه فاته في الايه قبح الرابع لان لفظه فتنسبه تكررت في  
 الايتين ولم تختلف فماتت مقابلة الاربعه بالاربعه ويحتمل ان  
 يكون فتنسبه في معنى فتنسبه لانه اذا تيسر تفسيره كان معسرا  
 لكن ذلك غير صريح واما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى واليسرى  
 فيفقد فيه ما سننقله عن الايضاح هذا وقد ذكرنا الواحدي  
 من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل ينفخ  
 وانثني وبياض الصبح يغوي لي وفيه نظر لان لي وفي جملتنا ان ينفخ  
 ويغوي فهما من تماميها بخلاف اللام وعلى قوله لها ما كسبت وعليها  
 ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما  
 مقابلة الستة بالستة فممنه قوله غيره على راس عتبة نافع عن زينة  
 وفي رجل جردت ذل يشينه قال الصفدي في شرح الامية هذا ابلغ  
 ما يمكن ان ينظم في هذا **قوله** وصدق بالحق الايه بالحكمة الحكي  
 وهي الايمان او بالملة الحكي وهي ملة الاسلام او بالعبودية الحكي **قوله**  
 فتنسبه اي ما يسهل من ليس انفس للركوب اذا سورها والجهها ومنه  
 قولهم كل ميسر لا خلق له **قوله** والشمس والقمر حسان في حسان  
 معلوم جريان في بروجها ومنازلها **قوله** قول البحر في ضنة الابل  
 وقبل يصف الرماح حال الخنا بها عند الطعن وحال استقامتها بلا  
 اخنا اصلا وفي حالها معالان الوتر ينحطف ثم يستقيم **قوله**  
 كالقسي المعطيات التي جمع قوس واصلة قوسى بدليل قولهم قوسى البع  
 واستقوس اي اخني ورجل ستقوس اي معه قوس قدم السلام  
 الى موضع العين نكراهم اجتماع العتقين والواو من فحصل قسور  
 فقلبت الواو المستطرفة يا فصار تشوي اجعت الواو ذالبا والاول  
 ساكن فقلبت الواو يا وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب  
 الياء

لي

إذا

اليافصار في ولما نقل الانتقال من الضمة الى الكثرة قلبوا الضمة  
 المقاف كسرة للاتباع فحصلت تشويوز منه فليبع قال في الصحاح و  
 نسبت اليها قلت فتشوي لا فلو لم يجمع مع من فعلوا فتردها اليه  
 وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس نقاديا من اجتماع الواو  
 ووقوع الضمة على احدى في الجمع فجمع تشوي كما مر **قوله**  
 اسما على الوعد الخ في بعض النسخ يوسى العفوة بدل العهد روي عن  
 ابن عباس رضي الله عنه ان اشما على عليه السلام وعد صاحبها ان يستظهر  
 في مكان فانت ظروسة ووعده عليه السلام اياه ابراهيم عليه السلام بالصبر  
 على الذبح ووعاه بذلك العهد معروف وخص شعبا عليه السلام بالتوفيق  
 لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيق الا بالله واما حديث خلق نبينا  
 محمد صلى الله عليه وسلم فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم  
 وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم الجود فعل هذا يكون من  
 قبيل الجمع بين خمسة **قوله** كقول ابن ربيع الى اخره النذر العطا  
 ولما ثور الخروبي من الثرت الحديث اذا ذكرته عن عركه والحيا  
 بالعصر المطر والعنقنة الرواية اخذ من قول الراوي عن  
 فلان عن فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله  
 علي ما يقال اي علويا هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين  
**قوله** بما يناسب ابتداءه في المعنى لو قال يناسب ما قبله  
 لكان او في لان قوله لا تتركه الابصار الذي يناسب اللطيف  
 وان كان ابتداء الكلام بكونه راس الابية لكن قوله وهو  
 يدرك الابصار الذي يناسبه الخير يعني ابتداء الكلام  
**قوله** فان اللطيف يناسب كونه غير مذكره الابصار فيه  
 تامل اذا المناسب له هو اللطيف المستنق من اللطافة  
 وهو ليس مراد هنا واما اللطيف المستنق من اللطافة بمعنى  
 الرفقة فلا يظهر مناسبة له اللهم الا ان يقال اللطيف



هاها مستعار من مقابل الكفيف لما لا تذكره الحساسة ولا ينطبع  
 فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة **قوله** ففي ذلك الحرف والنو  
 ايهام بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهى الكتابة **قوله** اي افسد  
 حال المفسدين اعترض عليه بان الظاهر ان ابو معني اصله وكذا  
 يقال اعطى القوس ياربها واجيب بان الحق قد يكون أصلا هادفا  
 يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته هاهنا بقوله  
 دس وهو بمعنى اصله يدل على انه هاهنا بمعنى افسد **قوله**  
 فلان يطبع الاشجاع يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت  
 وطبعت من الطين جزء **قوله** فانه لو لم يعرف ان الغافية مثل  
 سلام الخ ينهم من هذا ان معرفة حروف الروي قد لا يكفي في بعض  
 الصور بل لا بد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان  
 الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم  
 انه محرم **قوله** ومنه المشاكلة ان كان بين ذلك التي والعبر علاقة  
 مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة  
 موجبه لمزيد حسن كما بين السية وجزاها وان لم يكن كما بينت  
 الطبع والحياطه فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحة علاقة صحيحة  
 المجازي للجلد والافلا وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي  
 ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب  
 بانها انما صحت مع المطابقة والمقابلة لتجانسها ومن ثم سماها  
 صاحب الكتاب بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله لا يفتي الابه  
**قوله** حيث اطلق النفس على ذات الدنالي الظاهر ان مذاره  
 ان المعنى ولا اعلم ما في ذاك وحقيقته ليس بكلام مرضي بل الوجه  
 ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع  
 التعبير عن العلم المحلوس بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف **قوله**  
 فتعبر عن ذلك الاصطناع بلفظ القوس اراد به الاصطناع المأثور

المخاطب

المخاطب بقوله اغرس والغير الذي اعتبر هو مصاحبا له في التقدير  
 هو غرس الانجار واما يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع  
 في صحة الغرس الاول تحقيقا لا بتقدير افسد هو موضع التمثيل  
 كما لا يخفى فتدبر **قوله** اي توقع المزاوجة الخ ولكن ان تقولوا  
 على لفظ الخطاب او تستند الفعل الي بين علي ما جوزه الاضنى في  
 قوله تعالى لقد تقطع بينكم **قوله** صيل بين الغير والتروان اصل  
 المثل ان صخر افا الخنسا طعنه ربيعه الاسدي في الحرب بحنبه  
 فمن حوله حتى ملته امراته وكان يكرها فربها رجل فقال  
 ايباع الكفل فقالت نعم لما قيل وقال كيف مريضك فقال لا  
 يبرح ولا ميت يستراح منه وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله  
 ان قدرت لا قدمك شر قال لها تاولينني السيف فتاوله فاذا هو  
 لا يقبله فقالا ابيانا منها **قوله** اهاهم بامر الخبزوا يستطيع **قوله**  
**قوله** وقد صيل بين الغير والتروان **قوله** اصاحت الي الواسي الخ  
 قيل الصواب روايه ودرأيه اصاح بالتذكير لان ما قبله كان  
 الشرا علفت في جبينه وفي نحو الشعر او في خده الغردي شرح  
 التبيان ان في قوله فلج بي الهوي وقوليه فلج بها البحر قلبا لان  
 لان التجاج من المعاشق في العشق لان المعشوق فيه ومن المعشوق في البحر  
 لان البحر في المعشوق **قوله** اذا احتربت يوما الاضراب الحرب  
 والضمير في احتربت ودماها الي الغرسان المذكورة في البيت السابق  
**قوله** فقط له معنيان قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سوا كان  
 معنيين او اكثر والاقر بان اخذ بالقل كما بينت فيما سبق مثله  
**قوله** او الغزاله من طول المداخرت الغزاله معطوف على اسم  
 كان في البيت السابق وهو قوله كان كانوا اهدي من ملايسه  
 لشهر مشور انوا عرما من الحلد قيل الكانون المتور وقيل اسم شهر  
 من اسماء شهر الشتاء وهذا السبب والذي الزمان **قوله** اعني



الرشا الرشا علي فعل بالتحريك ولدا الطبية الذي تحول وثا  
**وقوله** كبيت السقط اذا اصدق الجدل بيت من قصيدة **هـ**  
**معاني** الهوان من مخلص اليواطلال **هـ** وفي التومعني من خيال الحلال **هـ**  
 وقيل هذا البيت سيطلي رزني الذي لو طلبته لما زاد والدي لفظ  
 واقبال **قوله** بالخال الخيلة الخيلة الكبر **قوله** والتحل للثنية  
 من ضيق العطن المناخ حول المورد وذلك التحل ان يقال المراد  
 النعمة الدنيوية والنعمة الاخرية **قوله** وهوان يراد بلفظ  
 واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والحجازي **قوله**  
 وهو ذكر مستعد الخ الصير راجع الي اللغ وانشر لا بها معانوع واحد  
 من المحنات المعنوية **قوله** ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار الخ فان  
 قيل قد بين الصير المجزول لتسكنوا فيه للعود الي الليل فلا تكون  
 الاية من قبيل اللغ والنشر لما سبق من استراط عدم التعيين فيه قلت  
 التعيين المنقوبين سابق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين  
 في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير  
 صالح للعود الي النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا **قوله**  
 وهما نوع اخر من اللغ لطيف المسلك الي اخره لم يرد ان مجرد  
 المعنى الذي ذكره معنى النوع لطيف مسلكه بحيث لا يقتضي  
 اليه الا الشقاب بل اراد ان هذا الاية الكريمة منه وايراد قول  
 صاحب المكاف وهذا نوع من اللغ لطيف المسلك الخ اي ان هذا  
 النوع يزداد لطافة ودقة باقتضا المقابلات فاندفع بهذا النوع  
 اعتراض الناضل المحي **قوله** فعدة من ايام اخر فان قلت اخر  
 جمع اخر لانه اليوم واخر لا يجمع علي فعدة انما يجمع عليه اخري فما  
 وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يقبل وبين الاثبات مما يقبل لا يثنى  
 فامضات العقل فكان اخر كما خري فيجمع علي حركة اليه لا فليد  
**قوله** الا الشقاب الحدث الشقاب علي وزن الكتاب العلامة

كانه

كانه ينقب الامور فيصل الي حقايقها والمحدث الصادق الظن  
 في الامور كانه حدث بها **قوله** وقد يقال ان قوله ولتكملا  
 العدة الي اخره الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله  
 وتكملا العدة علة الامر بمراعاة العدة يعني في الاداء واقفا  
**قوله** ولعادل ان يقول ان ذكر الاضافة معني عن هذا القيد الخ  
 فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح في قوله اذ بيان في بلم ٢ يا كان  
 اذا صحا غير الكيد فهذا طويل كظل القناة وهذا  
 وصير كظل الوتد من قبيل التقييم المستقل علي اضافة مال كل  
 اليه فمن اين التعيين فيه مع ان اذ بيان يحمل لم يفصل حتي  
 يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان  
 تقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان استبه الحال علي  
 السامع لم يضر في قصد التعيين كذا اذكر في شرح المفتاح للشرى **قوله**  
 ولو سلم فسوا جعلت هذا اشارة الخ فيه بحث لان المفهوم الظاهر  
 من اضافة مال كل اليه علي التعيين ان يضاف الي كل منهما ما يرجع اليه  
 ويكوي من خواصه في نفس الامر وهذا لا يصلح علي كل من التقدير  
 بل علي احدهما وهوان يجعل هذا اشارة الي عراحي ودا الي الوتد ولو  
 تنزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيتين المذكورين  
 الاية التي جعلها في سبق من قبيل اللغ والنشر لا تحمل علي عدم التعيين  
 اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا  
 من فضل الله الا ان يقال ٢ تعين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا  
 من فضل الله بغير ما يرجع اليه صير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم  
 الاشارة فيه يدل علي ان كلاهما اشارة الي امر والا فرب علي تقدير  
 تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الي ما نقله في شرح المفتاح من  
 ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة الحسية فهذا الاعتبار  
 يحصل التعيين وانما ذكره البعض من ان تعين المقصود يحصل

ين



من الخبر من الخبر ولو لم تساوي الاثارتين فقد عرفت انه لا يفيد  
 لان المعبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى  
 قد يوجد في اللفظ والشراف كما حققته تأمل **قوله** الدهر  
 معتذر الى اخره كان سيف الدولة الهمداني قد غزا الروم كما هو عادة  
 فاتفق ان يسي وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه الروب  
 وطفروا باصحابه فقال المتنبى القصيدة اراد ان الدهر يعتذر اليك  
 حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلمة واليد منتظر لترك عليهم ينقل  
 منهم وارضهم ملك موضع اقامة بالصيف والربيع **قوله** اي كموات الاخرة  
 وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسوا  
 وان اهل الاخرة لا بد لهم من مظل ومقبل وفيه نظر لانه تشبيه  
 بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فاما يعرفه  
 بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه **قوله**  
 ما قام نبي نبيهم حبل بكم يقال اسرف صبركم كما في **قوله**  
**قوله** وكذا الاستئذان الثاني معناه الى اخره فيه بحث اذ جعل  
 الفساق داخلين في الاستقيا والسعداء باعتبار خلاف الظاهر  
 من سياق الآية اذ قد فرق بين اهل الموقف بالثبوت والعداوة  
**قوله** ما طلب حتى بالفتي وما في القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض  
 بالفتي وهو المناسب لما في قال الواحدي اراد بالفتي نفسه وبالفتح  
 قومه والالتزام وضع اللسان على الفم والافت في الحرب وكان ذلك  
 من عادة العرب **قوله** وهو ان يشترع من امر هذا الانتزاع امر  
 داير في العرفي يقال في العسكر الى رجل وهم في الفهم الف ويقال  
 في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي  
 ذكرت ما هو ذمة من استعمال البلغا لا يتم لا يغفلون ذلك الا للمبالغة  
**قوله** لسعة اشواقها جمع شوق وهو جابت الفم **قوله** اعتره لها اذا  
 جشبات الى جشبات اي اضطربت وجاشت اي جافت وفي الصحاح

جاشت

جاشت نفسي اي عشت فان اردت انما ارتفعت عن حزن اذ فرغ  
 قلت جاشت مكانك اي القز من مكانك تحدي بالجماعة او  
 لتخرجني من الام الدنيا بالقتل **قوله** ودع هريه هريه اسم امرأة  
**قوله** فلهذا استدركه الى اخره اي يكون خبر الكلام ما بولغ غاب  
 التابعة على حسان بوجهه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك  
 انه قال بلعن واللمعة ياض قليل وكان الواجب ان يقول بمرقن  
 وخو النجدة النجاعة فان قلت قد صرح الشاعر في **قوله**  
 انك امر على اوصي الاقران حسان كحبيب ان صبيحة جمع القلة شتار  
 لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراكه التابعة على حسان بالاعتمال  
 جمع القلة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوجه ظاهر صيغة  
 جمع القلة في العصور في المبالغة **قوله** غير متناه فيه اي غير  
 بالغ فيه اي النهاية **قوله** في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط  
 يقال خذا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين **قوله**  
 فاخرق من قولهم اخرق البارع في القوس اي استوفى مده **قوله**  
**قوله** ونسبته الكرامة حيث لا قيل ليس هذا من باب المبالغة لان  
 المراد من الكرامة التزويد ويمكن ان يزود الرجل جاره كما توجه  
 الى جهة وهو شايع عند الاستحيا واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة  
 هي النزول ليرثي اذ النزول انما هو للقدام لا للذهاب وانت خير  
 بان لخطه تتبعه هو الذي يغيد الاعراق كما علم من تقرير  
 الشاعر **قوله** وعليه بيت السقط شجارا الى اخره صبر سجا  
 اي احزن واجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سري برف  
 المعرة بعدوهن نبات برأقه بصفا الرجال الوهن طايغه من الليل  
 والمعرة معرة النمان وهو بلد بالنام وبرأقه موضع موين والرجال  
 بالحا الممثلة جمع رجل **قوله** عقدت سنا بكما جمع سنينك وهو  
 طرف لكافر والعنبر يكر العين العبار كما ذكره ولا تنح فيه العين **قوله**

كن



ومنها ما خرج من قول الهزل والخلاعة الهزل خلافا لحد وهو الكلام  
الذي لا يراد به الا المطاينة والضحك وليس منه عرض صحيح والكلام  
السطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول كما يريد وليس له مانع من  
غير الصدق والصواب ما حوذا من قول الولي عند التبري من المحبون  
خلعت عذاره اي ان جنني لم اطلبه وان جنني عليه لم اطلب **قوله**  
فتنكر النعمان من تلكه اي تغير يقا للكر فتنكره اي غيره فتغير  
**قوله** ومنهج بالضم طلب الكلامي موضع المهرادهاها طلب المهراد  
**قوله** الاعاوة اسهل عليه من البدا لان المعلوم استفاد بالوجود الاول  
الذي كان قرا نصف به ملكه الانضاف بالوجود اسرع ثم ان تلك  
الاهوية بالقيام الي العذرة الحادثة التي تتفاوت معذوراتها من  
الها واما القدرة القديمة فجميع معذوراتها على السوية لا يتصور هناك  
تفاوت بالاهوية واليه الاشارة بقوله ولما المثل الاعلى **قال**  
الرجاج اي قوله هو هو عليه قد صر به بكم مثلا فيما يصعب به  
وقيل الهامي عليه الى الحلق وقيل اهون بمعنى هين **قوله** وقد وجد  
بيتا فارسيا في هذا فتوجه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي  
المثار اليه قوله كرمودي عزم جوان اخذ مقش كسي نديوي برميان  
او **قوله** وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الخ اجيب عن ذلك  
بان الانطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة الوثوق  
اذا جاز الست مما ينتطق بل وصفا بالنسبة الي الكواكب التي جوما  
يشبه الانطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانطاق  
لا حقيقة الانطاق لا كما قال قول لا نسلم ذلك بل مراده الانطاق  
الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنه اثبت  
الظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه  
فليتأمل **قوله** وهو قوله زني شفعت الي اخوه الزبي جمع روبة وهي التل  
المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني لفعل

فهو

فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبني للداعل فالظاهر  
انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والضم يطلق على النفس الزرع  
ويطلق على همومها لانه مصدر في الاصل وهو المرادهاها هنا  
والمراد جمع مزنة وهي السحاب الابيض والهنر في جادها المزني السما  
يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول بقوله الوصف  
بالجمع **قوله** طللان طال عليها الامد الطلل رك الدار والاموال الزمان  
كاسبق والدور وكالانما والعلم العلامة والصدق بالتحريك الحارة  
يرضع بعضها فوق بعض والفضد ايضا متاع البيت المنصود بعضه  
فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع **قوله** الان صوري  
البيت العز الصبر والبلغ الارض العفرا التي لا يفيها **قوله**  
ومنه التصريح بالعين المائلة وهو في اللغة جعل الشيء فرعا غيره  
وقد روي بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسميه  
هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكيم اي  
صب من المتعلق الاول الى الثاني قوله وهو احتراز عن كوننا  
علام زيرالك وابوه راجل المظاهران هو راجع الى قوله على وجه  
يشعر الخ فالوجه ان يجتزأ بما ذكره من قولنا علام زيرالك وابوه  
راكب كما وقع في الترخي المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين  
يجوز المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب  
ولاحد الرجل عليه **قوله** احلانكم لقام الجمل البيت القسام بفتح القاف  
المرض وما في قوله كما دماوكم زاي لا يمنع الحار من العمل كما في قوله  
نماي فيما رحمة من الله انت لهما اي فبرحة فيكون الدماها هنا  
يجرورا بالكاف وما بعده اعني يشفي من الكلب في موضع الضب على  
الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبر **قوله**  
ولا دواله اجمع من شرب دم ملك اي يانفع والثرناثير اي يقال اجمع  
فيه الدوا اي دخل واشرف قبل بشرط الاصبع من رجله اليسوي







اي احتمالا علي سوا فلا يتناول الا بهام **قوله** خاطلي عروفتا  
 ليست عينية سوا المصراع لبشار تمامه قلت شعري يروي  
 امديح ام فها وروي ان بشار اقال خطي ثوبا لا يدرى انه جبه  
 ام قبا اقل يمكن شعري يروي انه مدح ام فها فان قلت الظاهر  
 ان الشاعر اراد المدح لانه بازا حيا طمه وهو الاصلان ومقابل  
 يكون احسانا فلم تستوا الا حقا لان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت  
 المراد استوا الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان تزوج احد الاحتمالين  
 بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل **قوله** وبفارقة باعتبار اخر  
 وهو انه الخ وباعتبار اخر ايضا وهو ان المعنيين في المتشابهات  
 ليسا متضادين فكون احدهما مدحا والاخر دغا وخوة وفي التوجيه  
 لا بد ان يكونا متضادين **قوله** ومنه الظهور الذي يراد به الجد  
 حاصله ان يذكر الشيء على سبيل الدعب والمطابقة بحسب الظاهر  
 والفرص امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته  
 تخفى عن تفسيره **قوله** ومنه تجاهل العارف فان قلت دخر  
 السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لا يشمل على بلادة  
 بهيمة والى بحر البلاغة وبلاكه فلا يكون من الحسنات البريعة  
 لانها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت هو من البدع من وجه  
 ومن علم البلاغة من وجه اخر كما نهناك عليه في المقدمة **قوله**  
 ايا سحر الخابور مالك مورقا البيت للميل في تظوف نري اخاها  
 وكان قد قتله يزيد مورقا حاله من الكاف في ذلك والعامل معني  
 الفعل كانه قبل ما وقع ذلك حاله من كون مورقا **قوله** وسوق  
 اخاله اروي اخاله بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة  
 اي اظن قال الجوهري الكسر اضحى الفتح والفتح لغة بني اسد  
 حاصة وهو القياس **قوله** وهل يرجع التسليم او يكسر القم  
 وفي بعض النسخ او يدفع البجا يرجع من الرجوع والتسليم مفعولة

ونقلت

وذلك الاثافي وهي الصحرات التي تجمع ويوضع عليها القدر  
 فاعلمه **قوله** وكالتعريض في قوله تعالى وانا اداياكم لعلي هذا  
 او في ضلالا مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ على هذا  
 الا بهام فائدة وهي انه يبعث المكرين على التفكير في حال  
 انفسهم وحال النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين واذا فكرو  
 فيما هم عليه من اعادات بعضهم على بعض وبسي ذرا رهم واموالهم  
 وقطع الارحام وايتا العزوج الحرام وقتل النفوس التي حرم  
 الله قتلها وشرب وشرب الخمر الذي يذهب العقل ويحس  
 ارتكاب الفواحش وفكر دافعا النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون علم  
 من صده الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم والسلمين على الهدى وانهم على الظلال  
 فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة **قوله** كقوله قلت  
 نعلت الى اخره ومن هذا الباب قول بن وديرة المغربي من ابيات  
 يخاطب بها رجلا اودع بعض الغضاة مالا قارعي القاضي ضياعه  
 ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن فتك يعني لو بقي  
 او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقع  
 وما البق بحال هذا القاضي **قوله** من قال  
 ١ ولما ان توليت القضايا ٢ وقاض الجرم من كيقيل فيضا  
 ٣ تحت بغير مسكين واي ٤ لارجوا الذبح بالسكين ايضا  
 • وما قيل في القضاة •  
 مختصة زمانا صار ولما صار • عموما في القضايا لا خصوصا •  
 يرون القم الموال ايضا ما • كانهم تلوا فيها خصوصا • وخفنا منهم لوصفنا  
 لسوا من خواصنا خصوصا **قوله** من غير تكلف في السبيل الى اخره  
 المراد من التكلف في السبيل ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال



على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل بن عمر وبن بكر والتخدر  
 النزول والانشام من انجم المطر والدمع اي مال **قوله**  
 وتضعضعت حالهم اي التضعض **قوله** او في مجرد الوزن نحو  
 ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن  
 بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد ايضا  
 في بالنسبة الى التشابه المعنى فيها فلا يجوز **قوله** ويوم تقوم  
 الساعة الآية الاية الاولى واللام زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم تامل  
**قوله** وذي ذمام الخ الواو بمعنى رب واساد الواد الى الزمة  
 بحان **قوله** وقول ابي العلاء مطايا مطايا الخ من قصيدة مطلعها  
 تحب كسيري في سباء وتبع **قوله** لو بعك لا ارضي تحب اربع كسري لقب  
 ملوك الفرس وهو معرب خسرو تبع وكان تبع الاول ملك اليمن وكان  
 ملكا صالحا والابع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في لو بعك للحيية  
 وحاصل المعنى ان منزلك عندي يعني الى احبى ربعك تحب الملوك  
 والارضى باعتاده الحيون من تحب اربع والمطوالمند والمنا في القدر  
 والمنازل اما منارله الحبيبة وخبر عنها اللطايا على الالتفات  
 من الخطاب الى الغيبة او المنازل والوجد على الوجهين بمعنى  
 القوة يقال احبني بعد ضعف اي قواني واما منازله الطريق  
 والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل  
 المحنى وقول **قوله**  
**قوله** ولا تله عن تذكار ذنبك واركب البيت من قصيدة مطلعها  
**قوله** لعمر كى ما يعني المعاني من الغنا اذا سكن المقرى الشرى وتوى به  
**قوله** فخذ من طوى الله بالمال راضيا بما يعنى من اجره وتوا **قوله**  
**قوله** وبادر به صرف الزمان فاسته بخلبة الاثني يقول ونافيه  
 هو بعد البيت المذكور في الشرح وان قصاري سكن الخ حفرة  
 استنزلها مستقرا عن قيا به **قوله** وواها لعبد ساء في سوفعله  
 وايدري

**قوله** وايدري التلا في قبل اغلاق باب **قوله** لعمر كى كلفه قسم والمعاني المنازل  
 والمشرى صاحب المال الثكر والثرا الغراب وتوى به اي اقام  
 والمخلب للاسد بمنزله الطفر للاسنان ويقول بمعنى هلك  
 والنا ب اعظم الاسنان وواها كلفه تحب وتلا في الامر تداركه  
 يريد به التوبة قبل ان يفلق باب التلا في لعدم القدرة عليه  
**قوله** الدبعة شرك الشرك بفتح الدال المهملة حباله الصاب **قوله**  
**قوله** او زائدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الانبا  
 خلافا للجمهور **قوله** من عصاة ضربه بالسيف وقيل من العصاة  
 اي عاضيه لا عدايم عاصمة لا صدقهم لا صدق قايهم قوله كلفني  
 بضروك الخ او زدت لانه امثلة تنبيهها على ان الحرف المتفق  
 بها اما في الاول او في الوسط او في الآخر **قوله** وهو ثلاثة لان  
 الحرف الاجنبي الخ لا شك ان لفظ هو في كلام المصنف راجع الى الحرف  
 الذي في قوله ثم الحرفان والتدوير باعتبار اللفظ وظاهر كلام  
 النازح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى حينئذ  
 اللهم الا ان يقال مراد النازح بيان حاصل المعنى وان اختلف موضع  
 الضمير في البيان والمبين فليتام **قوله** بيني وبين كنى الى اخره  
 الكنى البيت والدامس الشدة الظلمة من دمس يدمس ويدمس  
 بالظم والكسر والطامس الدائر لا يتبين فيه اثره بقدرى به قوله  
 اقل حيا اي خذ عا **قوله** لان في عدم تقارب العا والميم الشو  
 نظرا بين الخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخروجي الناء والميم  
 تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الثغتين والقاسم باطن  
 الثغ السفلي واطرفا الاسنان وانت خير بان هذا الجواب  
 يدل على عدم اتحاد مخرجيهما على طول المسافة بينهما فليتام  
**قوله** وكقولهم عرك وعرك الى اخره قيل هذه الكلمات مما  
 كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية رضي الله عنه وقصاري ذلك

ت

يتبين

الخارج  
 من  
 هذه  
 الاشارة  
 الى  
 ان  
 هذه  
 الكلمات  
 هي  
 التي  
 كتبت  
 على  
 كرم  
 الله  
 وجهه  
 الى  
 معاوية  
 رضي  
 الله  
 عنه  
 وقصاري  
 ذلك



اي بها يتد وعلی لغة في لعل **قوله** كقولهم في مسعود متى يعود  
 الخ في كل من الامثلة تصحيف فان في مسعود ثلاث سنان بعد  
 حرف الميم وكذا متى يعود وان كانت متفصلة فيه المستصوبه  
 خمس سنان بعد حرف التقريف والميم وكذا في المسمى بضربه والمستقر  
 مدرسة بعد اداء بناها المستصوبه بالله من الخلفا من العباسية  
 وفي استنسخ لغة خمس سنان بعد الالف كما في اليس تصحيفه  
 واقبت بتصحيفه فكل من الثلاثة الاخرى تصحيف الاخر  
**قوله** وهارون اذا ما قلما الالف في قلبا للاشباع وقلب  
 هارون النون قتل وتماه ان هارون اذا ما قلما يجعل الهيمه  
 بحا **قوله** اذا صدارة نحو المصراع الثاني قد تجاب بانه  
 لو كان نحو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان نحو  
 المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتأمل **قوله** كقوله  
 سريع الى بن العم الخ وبعد حروف على الدنيا مضج لبيت  
 وليس تما في بيته بمضج **قوله** اقول لصاحبي واليس الخ  
 العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي تجالط بيها ضاهشي  
 من الشقوة واحدها اعيس والانشاع عيسى وهي بالفتح تهوي هويها  
 اي تمضي مخدرا والمنيفه والصار موصفان والمجارة المباشرة  
**قوله** فهو الحقة وقلة العقل لهذا علي تقدير ان يكون سفاها  
 بعث السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروي بكسر  
 السين المجمة بمعنى الشافهة نصبا على المصدر اي ملأته شافهة  
 او على الحال **قوله** اقلهم ثمنا ملتزم الى اخره ومن هذه القصيدة  
 قوله يا قوم قد طال مقامكم من غير نفع الرواج الرواج **قوله** ثوبي  
 في السري الخ كوي اي اقام والعمر الاول بمعنى السرى الثاني بمعنى  
 الكثير والثاني العطا **قوله** وقوله اخبرني فلاح الخ علي حري  
 العنان اي اخره اي ظهر الشيب بيوم على حري الفئان اي موضع

فيه

فيه الله فبعد له **قوله** وخصطلم بتلخيص المعاني المصطلح بالتي  
 القوي فيه الناهض به وخصطلم بتلخيص المعاني اقتصار الفاظها  
 وخسب عباراتها وتلخيص المعاني فكان الاسير وبعد البيت  
 المذكور وخم من قاري فيها وقارا ضربا الجفون وبالحفات  
 ضم فيها راجع الى البصرة وقاري اي مطع للصيفان واضرار  
 الاول بالجفون لكثرة قرأته بالليل واضرار الثاني بالحفات  
 لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية **قوله** كقوله ما لكم لا ترجون  
 لله وقارا الآية اي ما لكم لا تحفون لله عظمة **قوله** وذلك  
 بان يكون ما في احدى القريتين او اكثره فيه نظرا لانه بقي قسم  
 اخر يملأه قوله المصنف والافتواز وهو ان يكون نصف ما في  
 احد القريتين وما يقابله من القريته الاخرى مختلفين في  
 الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل  
 لا اختلاف سرر والكواب في الوزن والتقفية واما لفظها  
 فلا يقابلها شيء من الفقرة الاخرى ولكن نقول ما ذكره اعني  
 قوله وذلك بان يكون الى اخره على سبيل التمثيل وانما لم يورد  
 القسم الذي ذكرته لدلالة الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو  
 كوز لا عذوة له **قوله** كقول الصابي لا تدركه الاعين الى اخره صدر  
 احمد الله الذي لا تدركه الاعين الخ **قوله** كقوله ثنائي وقال اخذ  
 البرجن ولدا الآية الاذ والاداه الداهية والامر القطيع **قوله**  
 في سدر مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق يقال لها بالقفا  
 كنار والمحضود الذي لا شوك له كان خضدا اي قطع شوكه والطلح  
 شجر الموز وله نوركين طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه  
 طلح الدنيا ولكن له ثمرا حكي من العسل والمنضود الذي تضد  
 بالجل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارز في الصحاح تضد  
 متاعه ينضه بالكرو وضع بعضه فوق بعض وظل ممدود اي

شدة

رسة



ممتد لا تنسخه الشمس **قوله** كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الاية  
نظم الاية هكذا واذا اذقنا الانسان منارحة ثم ترعنا هامة الله  
ليوس كفور ولين اذقناه نغما بعد ضرامسته ليقرن ذهب السيات  
عني انه لغر مخور **قوله** واثر به يدي اي صارت ذا ثروة وخصي  
**قوله** لما اقتعدت غارب الاغراب الخ حكى المصنف عن بعض اهل  
العلم اقتعد الراعي بقوده اذا ركبه في كل حاجة وابتنه والعقود البكر  
الذي يمكن ركوبه والغارب الذي ما بين السنام والعنق والاعراب من  
العزبة وانا متي بعدتي والمترية العقود والارباب جمع ترب والطويح  
الوي وطويح الزمن حوادثه المعجزة جمع مطيحه على خلاف القياس  
وصفا قصبه اليمن مدينة كبيرة **قوله** انا لم يهلا الهمة حوت الندا  
وقالم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اي اهدل والتدلال بالواد  
المهد الفتح والازماع القصد **قوله** ولم يهد الي بلد من يهد يهد اي  
نهد **قوله** معاني الشعب الي المعاني جمع المعنى وهو المنزل من  
عنيت بالمكان اقيمت به والشعب والشعب موضع كثير الشجر والمياه  
**قوله** فني كان شربا الخ الشرب بالكسر الخط من الماء والنفاء  
جمع عاف وهو طالب المعروف والمعروف اسم موضع من ريفت الماشه  
اي اكلت ماشات قبل نصف الممدوح بالحدود والسياسة والظواهر  
انه يصنفه بالحدود السابق والشهادة اللاحقة **قوله** خارجة مما  
يخن فيه لعدم وجود السبع بعدم الموافقة بل لا يضرع فيه بالمعنى  
الذي ذكر سابقا وهو جعل العروضة مقفا تقفية الضرب **قوله**  
نمارق مصفوفة وزراي مبنوثة النمارق جمع نمرقة بالفتح والفتح  
وهي الوسادة الصغيرة والوراي البسط الفاخرة جمع زريبة  
مبنوثة اي مبسوطة **قوله** والكرام جداول جمع جدول وهو  
النهر الصغير **قوله** قول البخري فاجم لما لم يجد الخ يمدح فني بن خاتان  
ويذكر مباررته للاسد والخيبر في اجم واقدم للاسد **قوله** والجواب

ان لفظ

ان لفظ القافيين مشعر بذلك لان القافية لا تكون الا في البيت  
فيلتزم تحقيقا استقامة الوزن **قوله** هذه الابيات كلها  
من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهل لان اصل الطويل  
فعولن معا عيلن اربع مرات ومن البين ان الابيات ليست  
على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل  
الكامل متفاعلن ست مرات وانه يسرى على الاصل تارة ويربع  
مجزوا اخر او ضربه الثاني هو مسدسه الذي عروضة سالة  
وضربه معطوع والابيات المذكور على القافية الثانية من هذا القبيل  
واما ضربه الثامن فهو مربعة الذي اجزاؤه الاربعة سالة والابيات  
على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى **قوله** جوري على المشهور في الفر  
فلان مشتهر بالشرب اي مولع به اياها ليما قيل فيه والصب الطائق  
والجوي من فصيل من الجوي وهو الحرقه وسدده الوصل من عشق  
او حزن فعيل ايضا من السحر وهو الحزن وهذه الابيات على  
قواف عديدة الاول رايه في المشهور والمتفق والثانية تاييدا  
في الصب والقلب والثالثة بالية في الجوى والشجي وعلى هذا  
القياس **قوله** والاعنات من العنت وهو الومض في امر شاق  
وقد عنت الرجل واعنته غيره **قوله** ساشكو عما الي اخذ قيل الابيات  
لجود بن سعيد الكاتب يمدح الاسد بن عرو بن سعيد دخل عليه فرى  
كم قبضه مستقوتا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال  
فيه الابيات وان في قوله وان هي جلت للموصل اي لم تمنن وان  
كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون ثانيا  
معطوفة على لم تمنن اي ولم تكن جليلة عند عرو وان كانت كذلك  
في نفس الامر **قوله** وجعل اياي بدل اشمال من عرو فينبغي ان  
يقدر الرابطة اي اياي له لوجوده في بدل البعض والاستمال  
وان لم يجب في بدل الكل لعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا



وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا  
 وفيه نظرا لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم  
 تعدية الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التشايع **قوله** يقال  
 في الكتابة عن نزول السدة الى اخيه الكلام مبنى على تسببه السقوط  
 المعنوي الذي هو الغمر بالسقوط الحسي بجامع ملال القلب وانكار  
 البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشرع على شفه الانا  
**قوله** وارغد يقال عيشة رعدة ورغداي واسعة طيبة  
**قوله** وما اشترى العسل من اخنار المكمل يقال شرت العسل واشترى  
 اي احبنتها والمشرع عود يكون مع **قوله** قلت يجمل  
 ان يريد الخ قيل انما يستقيم هذا ولم يمنع قوله ما لا يلزم في الجمع فانه  
 يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في الجمع على الا يلزم في مذهب  
 السجع فاندفع هذا التوهم **قوله** ولعدم رجوعه الى تحسين الكلام  
 فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ على عدم  
 دخوله في فن البلاغة لا تسمية ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع  
 الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل  
 في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام  
 فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى اخوه ويمكن ان يوجه  
 بان لفظ او اشارة الى التحسين في التعبير عن علم وجوب ترك التمرين  
 ومثله شائع في عبارة المفتاح فتنتني تجننتي بجنتي اي صيرتني  
 مجنونا وجنت اسم امرأة والتجني به الاعراض لفتن اي يتنوع  
 عن جنتي اي بعد الاعراض **قوله** من يلق يوما على علاه اي  
 على كل حال وهو بكر الرا اسم رجل وهو هرم بن سنان بن لبي  
 حارث المري صاحب صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخل  
 ملوم حيث كان ولكن الجواد على عناية هرم واما الهرم بفتح الراء  
 فهو كثر السن **قوله** صفر الاثر الاخر ان صاحبها الخ الظاهر  
 انه

انه نصف دينار لكن في بعض نسخ ديوانه صهبا فهو نصف  
 ضمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حدي  
 زبي دني ذكر لها محبان لوطي وزنا **قوله** ومثل المقدر برالي لغو  
 قال العلامة في شرح المفتاح فان روي في ذلك از دواج او تحسين  
 او مطابقة او نحو ذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديهم  
 زمام الحبل والعقد والعبود والرد والامر والهي والاسات والتقي  
 والبسط والقبض والالزام والهدم والبناء والمنع والعطاء  
 ومن ذلك قوله المتنبى الخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب  
 والرج والقرطاس والعلم **قوله** ومثل ما يسي تسبق الصفات  
 الى اخيه مثاله في القرآن الحكيم قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا  
 هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر  
 ومن الحديث النبوي قوله عليه الصلاة والسلام الا اخبركم  
 باحكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموهلون  
 اكثافا الذين يالغون ويولغون الا اخبركم بافضلكم الي وابعدكم  
 مني مجالس يوم القيامة اسواكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون  
 ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي صلى الله عليه  
 وسلم وابيض يستقي العمام بوجهه ثمال اليتاما تحركه عصمه للارسل  
**قوله** وعلم بذلك ان الخاتمة الخ قد سبق منا في بحث المقدمة  
 تحقيقه فليتنظر فيه **قوله** بالتملل اي البشارة والسرور  
**قوله** من خل اي معجبا بالزاي المعجمة والحا المهملة **قوله** عار  
 واعتضام هضمت التي اي كسرته ويقال هضمه حقه واعتضمه  
 اذا ظلمه وكسره عليه ضعه **قوله** فالتشد مقبدة التي اولها  
 لعرك ما ادري الخ التشديد يهدي الي مفعولين يقال انشدني  
 شعرا مفعولا الاول لها هنا مخزون اي انشده واوصل  
 من الوصل وهو الخوف وموضع علي اي انما نصب لا نه مفعول



لا يفعل ولا ادري وقوله وانني لا وصل اختراع ولقد واما الغين  
 المعجمة اي يصح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة  
 منويا كما في قيل وبعد اي اول كل شي وحاصل المعنى ويقال ما اعلم  
 اننا نكون اقدم من الاثر في غدر الموت عليه واني خائف من فرقته  
**قوله** دع الحارم الي اضره الحارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبر  
 الحاجة **قوله** ووقفا بها صبي ووقوف جمع واقف بمعنى الحبس لا من  
 الوقوف بمعنى اللبث لا لانه لازم والمذكور في البيت متعدد مفعول  
 مطهر والتصايد على كايده من فاعل نيك اي قفانك في حال  
 وقف اصحابي مراكبهم على قايدين لا يملك اسي اي من فوط الحزن  
 وشدة الجزع وحمل اي اصبر صبرا جميلا **قوله** ثم الانوف الخ جمع  
 الاسم من الشهم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استوائ اعلاه وهو  
 صفة مدح عند العرب والطران الصلوات والمراد هاهنا الحمد والشكر  
 اي من النمط الاول في الحمد والشر **قوله** وسبحي غارة وسبحي الاغا  
 في اللغة تلب اللال وتسمى صورة وجه التسمية ظاهرا  
**قوله** بعد الرام اي بالراح السر وهو جمع اسم من السرة وهو لون  
 الاسمر **قوله** انني ابا نصر الى اخره احدي الامرتين فيه محذوفة  
 على نمط قوله فتالي افترى علي اندك ذبا والاستفهام اخباري وينيل من  
 الاثالة وهي الاعطاف **قوله** قال اني في المسائل المشككة الخ قد  
 يجاب بان المراد بخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور  
 في الزمان تجويز وجود مثله فكيف يتصور في الانسان فيكون  
 حاصل المعنى ان الزمان لا يتاتي بمثله لا يجوز فضلا عن ان  
 ياتي وانت خبر بانه لا بد ان يعتبر شي يتعلق به الخلق فان قدر صفات  
 اي تجويز مثله لتجديد لغتهم منه جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم  
 تجويز الزمان لخلقه فاصل الغرض بحاله **قوله** اعدي الزمان سخاوة  
 الخ الاعداء ان يتجاوز الي من صاحبه الى غير الاسم القروي وفي الحديث

لا عدوي

لا عدوي اي لا عدوي شيئا **قوله** لان المعنى على المعنى لقد كان فان قلت المعنى  
 وان كان على المعنى الا انه عدل الي المستقبل فصدرا الي الاستمرار وكما  
 للحال الماضيه كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بعد اعدا  
 سخاية اياه لم يجز حمل المصارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال  
 فتأمل **قوله** قال بن جني اي يعلم الزمان الخ قال بيت علي ما ذكره بن جني  
 من الغلو كقوله واحفت اهل الشرك حتى ان ليخا فكل النطف التي لم تخلق  
**قوله** وقيل انها جمع لها وهي المنة المطبقة في اقصى سقف القم وقد  
 جمع على لموات مثل عطيات **قوله** وكذا قول الشاعر الارحابي ان  
 كان الرواية في اسرع على صيغة المعلوم فورد بكسر الدال لا غير فاعلم  
 وان روي على صيغة المجهول على انه سند الي الجار والمجرور هو روي  
 بفتح الدال على انه مصدره او اسم زمان اي وقت توردني المسع بكسر الميم  
 الاول الاذن والحد مع بكسر الميم الاول ايضا موحى العين **قوله** وقايلة  
 الخ اي ردا جماعة قايلة وسمطين سمطين حال من غير قساقطها والسمط  
 الحياط مادام فيه الحزن والانهوسلك حسابها اي ملاها قبل قول  
 الزحيري افضل لان فيه صيغة المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله  
 قال يوما سليمان وبعض القول اشنع قال صفنا وعلينا اي اتفقوا  
 قلت اني اقل ما فيكما بالحق يجزع قال كلا قلت مهلا قال فلي قلت  
 فاسمع قال صفة قلت يعطى قال صفني قلت تمنع واجيب بان كون  
 المراجعة من الحسنات العديعة محل نزاع ولذا لم يذكرها الصنف  
 ولو لم يها بما تعتبر في السؤال المكور والجواب المعاد **قوله** مقم الظن  
 اي انا مقم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والاما في جمع اسمية  
 والقلق الاضطراب والجروي الاعطاف **قوله** قول ابو الطيب والي  
 عندك الخ لغاد ولرايح وفنا الدار ما منه من جوابها محبك اي انت  
 محبك **قوله** في المجلد الغاصي اي المحتلي **قوله** رهب الباع الرهب  
 الواسع والباع قدر من البدن **قوله** مدي جعفر اي الغاية التي بلغ

رع



إليها **قوله** وقول أي تمام بعده الخ فيه بحث لأن بيت أي تمام يشتمل  
 على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والاستعارة حيث يشبه  
 الصبر بالبأس وأثبت له شيئا من لوازم التشبيه به أعني الملبوسية  
 وبين تشبيه الجازع بالخازم وتلك تستلزم كون الجزع محمدا والصبر  
 مزموما فذكر اللزوم لينقل إلى مفرده والبيت الأول لا يتصل على  
 هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الأول **قوله** أي يكون  
 أحد البيتين تشبيها يقال سب الشاعر المرأة ينسب بالسر شيئا  
 أي ينسب بها **قوله** أي المعنى المختلس يقال خلست الشيء وفلست أي  
 استلبته **قوله** سلخوا علي صيغة الجهمول **قوله** وهذا يسلم وغير  
 وقع بعده في بعض النسخ روي لما بلغ هارون كثرة أفضال الفضل  
 البرقي فوطأ أصابعه في زمانه غار عليه غيرة أفضت إلى التنكر له والامر  
 بحبسه فكتب إليه أنونواس هذه الأبيات فوالله ما روى أم المهدي  
 عند احتفال المجلس الحاشد أنت علي ما يكن من قدرة فليست مثل  
 الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هارون باطلاقة  
 وخلق عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع **قوله** وإذا جعلتها  
 للعطف دعت الحالية بما في العطف من إيهام تجويز عدم محبة  
 مع محبة الملامة فيه **قوله** وفيه معنق بفتح ميمتدا أصابعه وجرا  
 أي عطاء مفعول معنق بمعنى سائل **قوله** وقد ظلمت عقبان اعلام  
 صحى الخ العقبان الراية وهو العلم للضم شبه بالعقاب من الطير  
 لصحه كذا في الصحاح وقال الخليلي المراد بعقبان الاعلام هو الصور والصور  
 من الذهب وغيره علوا وكما الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير  
 وهو الطائر المعروف الذي يضرب الأرنب **قوله** توقع الغريسة الغريسة ما فتر  
 السباع والخيرة الطعام **قوله** فلم يلم بشئ إلى آخره يمكن أن يقال إن قوله  
 حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأي عين فأنها إنما يظن كونها  
 من الجيش إذا كانت قريبة محيطه بهم **قوله** كما يحيى عن بن مينا

بجادة

سيادة امرأة والهملل طلاقه الوجه والاهتراز الخرك والمهند السيف  
 المطبوع من حديد المهند والخطنة اسم شاعر سمي به لغضبه وقيل لزنا منه  
**قوله** فاستعني فاعني يقال اعفني من الجروح معك أي دعني عنه واستغفاه  
 من الجروح معه أي سأل الإعفاء **قوله** فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف إلا  
 ظالم إلى آخر القصص وذلك لأن ذلك السيف لما يكن حادا أصلا لا يضرب كان  
 ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة إيلاام له فكان الضرب بمثل طلي  
 على المقتول يقال بينا السيف إذا لم يعمل في الضرب به والربح الخوف والدهش  
 الحيرة والصرصام والصرصامة السيف الصارم لا يثني وإنما السيف  
 جعله في عمده أي خلافة أي وإن في ما أن يعاب زائدة صبا أي مال  
 إلى الجهد والغرة كما عرفت فيما سبق وكما بمعنى زل ومراعاة أمر  
 جبرير بغيرها به الاخطل تعريضا بأنها يمر عليها الرجال والمغارم جمع  
 مغرم على القياس أو جمع عزم على خلافه كحاس جمع حسن وهما ما يلزم  
 أدوه كالدن مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لأن وقت  
 حمل المغارم وقت الاحتياج فإذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا  
 فظنك بها في غيره كذا قيل وهذا إنما يتم إذا فهم العكس مجازا وكله  
 السيف طرفه ومناط التهمة وهي العودة التي تعلق بها الإنسان  
 العنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل وأغرب أي أتى بي غريب  
 بديع **قوله** إن كنت أزعجت الخ قيل أزعجت يتعدي بنفسه يقال  
 أزعجت الأمر خلاف العزم فإنه يتعدي بعلي وقيل يتعدي بنفسه  
 ويعلى كما في جمع وأزعجت عليه الأول مؤنث الكساي والثاني مذكرة  
 الغراوما في غير ما جزم به زيادة **قوله** وهي الخاقلة الخاقلة الخادعة  
**قوله** إذا صاق صوري الخ التنبيه في البيت لكونه من شعر الغير  
 قوله تمثلت قوله كان بضمه التشبيه شكره إلى آخره في الصحاح  
 هو بلمهينه من العيش الخ أي بعوة صارت الآن بالكرم ما قبلها  
 والنون زائدة والتشبيه الشباب والصحر خلان السكر والسيرة



الطريقة والمجد الا في بني عجل **قوله** كأنه كان مطويا الى الاحسن  
جمع احسنه وفي العقد قوله اذا سهلوا اي صاروا الى السهل  
وهو الارض اللينة والوصول فيها كناية عن الوصول الى الغنى والنعيم  
**قوله** ونماه ليوم كريمة وسواد فخر وبهده ان لم آلف فيهم وسيطا  
ولم تكن نبي في الهمى **قوله** قد قلت لما اطلعت الى الوجبات جمع وجنة  
وفي ما ارتفع من الحزن والثيق وردا حرد الفضا بالمجتبين الطري والبر  
به خذ الحبيب وروضه ايس معقوله اطلعت والاسم وردا حصر كذا  
في شرح الايضاح لجلال الدين السبكي والمراد به الهمى انما ثبت على وجهه  
والهمزة في اعذاره للمزاد وعدار الرجل شعره النابت في موضع  
العدار واداد الساري بالنصب على انه صفة لعداره الا انه سلكه  
للضرورة وتفرق امر من تفرق ليترقق اصله ترتفع قلبت النون  
الحقيقة **قوله** كنا معا امسى في بوسى تكابده الى اراد بالامس  
الزمان القريب لا حقيقة والباس الشدة والمكابدة المخاساة وقوي  
العين الحث الذي يقع فيها حاله الوجه **قوله** حجر عوالي العوالي  
جمع عاليه الريح وهي ما دخل منه في السان الى ثلثه والسوايق الخيل  
**قوله** اقول العشر ابي قوله جلاد اي بن رجل وضح امره واشتهر وطلاع  
النابا اي كباب لصحاب الامور وهكذا تنكم والنابا جمع نسيه  
وهي طريق العقبة **قوله** انلني بالذي استقرضت انلني اعطيني والبا  
في بالذي للمبذل اي بول الذي استقرضته والمشرع له جمع وصير  
شاهده راجع الى الانقراض المدلول عليه باستقرضت او الى الذي  
في بالذي وقوله عنك اي خضعت وذلك بجملة محترجه بين اسم  
ان وضمها **قوله** واتق الشبهات اراد بالشبهات بكون اثنين  
المعجم وكرايا الموحدة الشبه التي لا يعرف حلما وحسنا  
**قوله** قوله بعض المغاربة جمع معزى والثاني في الجمع عوض عنيا  
النسبة **قوله** على اعاصره يتعلق بالنوم والخيول المجور عابده  
الى الانسان

الى الانسان والاضافة لا في التلبس والمراد باصاغه هم الرن  
ليكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغه حال منما  
يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من جنس النوم كما بينا على اصاغه  
النوم فتذكر كد شطط **قوله** حقتا باضرا هم وقد حوم الهوى  
الى حوم الهوى قلوبا اي جعلها دابرة حول الحبيب وطير القلوب  
ما يحتاج فيها من الحوطة والوقع بالتشديد لظواهر كرم جمع راكم والحال  
ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول السهم الحقيقي ادعا  
والرغم الذليل وما صله لصوف الانثى بالرغام وهو التراب وذلك لليل  
بجى الشمس والحذر المودع والصبع اللون والمراد بانطواء اللوب الخزع  
خفا الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم هو ما يراه النائم في نومه **قوله** والنار  
عطى على الرضا او عطوف على غيره كما ذكره في المختصر فيكون ارقضوا لهما معا  
**قوله** ونمى وهو جاس بن مرة فيه سهولان على هو عنى بين الحارث وجاس  
هو جاس بن مرة وليس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح جمع الامثال ان جاسا  
دكب يفرسه واحذر منه واتبعه عنى بين الحارث فلم يدر كنهه حتى طعن كليباً فوق  
صلبه ثم وقف عليه فقال يا جاس اغثنى بشره ما فقال جاس تركت الما  
وراك وانصرف عنه فلحقه عنى فقال يا غثني بشره ما فنزل عنى واهجر  
عليه وهذا صريح فيما قتله **قوله** وهي ان البوسى اي اخره البوسايم امرأة وهي  
بوسى بنت سعد التميمية وكلوب اسم شخص والعالية ما فوق جدار الى ارض  
والي ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي على  
غير قياس والمصاهرة الى قوم التزويج منهم والاصهار اهل بيت المرأة فانكروها  
اي لم يعرفوها بسبب اي تسيل **قوله** مضاحت السبوس واذا لاه واعربتاه  
وانشوت تقول لعمرك لو اصبحت في دار منقذ لما ضم سعد وهو جار لايبات  
ولكنني اصبحت في دار غريبة حتى يبدو فيها الذئب بعدد اعلى شاة والعقل قتل  
الابل والتمل ذكر الابل اهدي اسكني من هدا يهدي والفرقة الغفلة فاجهرت  
عليه يعني على القليل اي اسرعت قتله ونشب الشراي علق وشطب



وبكر قبيلتان **قوله** كاني ساورتني الخ المساورة الموائمة والصلة  
الحية الرقيقة والرقش جمع رقتا وهي الحية التي منها نقط سود و  
بياض ناعم اي بالغ **قوله** انا الباز المظلل الخ المظلل المشرق من اطل عليه  
اي اشرف وشرق قبليته ولهذا انت العبر العايد اليها واتم له الشاي  
اي قدر وانضبا فصب على التمييز **قوله** فكش الخ فكش اي بصوت  
من الكش وهو صوت الافق من جلده ٧ من ثمة تزيين لصلح وتبري من بري العظم  
يحته **قوله** برق وحلاول البرقع للدواب ونسا الاعراب وكذلك البرقع  
وحلاول جمع جل **قوله** كليلي لم اي اخو كليلي اي دعيي وابركني والهم الحزن  
ناصبا اي ذونضب والنضب النغب ووصف الهم بالغيب تجازا في  
الغيب لصاحب الهم دليل قاسيه اي كابداهوالم ويطوا الكواكب في البر  
كناية عن طول الليل **قوله** فراق ومن فارت غير مدغم مطمع قصيده  
مدح بها كافور الاثري الوالي بمصر حين فارق سيف الدولة وقصده فالمراد  
المواد من المفارق سيف الدولة ومن الميم اي المعصود كافور **قوله** فواد ما  
يسليه المدام الخ اي لنا فواد وما نافعيه والمدام الجرد وقوله مثل ما بهب  
كناية عن قصر العمر **قوله** وهو العزل الى اخو مغازلة النساء مخارعتهم  
ومراودتهم في المثل اغزل من امر القيس والاسم الغزل وقيل الغزل  
مدح الاعضا الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة **قوله** ويجب ان يجنب  
في المدح ما يتطيره روي انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد  
وجلس فيه انشده الواسحاق الوضلي **قوله** يا دار غيرك البلاد ومحامي  
يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه **قوله** وقول الي الفوج  
الساوي الى اخو منك وما بعد البيت المذكور فلا يفورك فلا يفورك حسا بسا  
فقولني مضحك والععل بنجر الدولة اعتبروا في اخذ الملك منه بسيف الملك  
**قوله** الصفا حاربتة يوما وقد كان استطال على البرايا ونظم جميع في كل  
فلو لم يمت الصفا حاربتة يوما لقال لها عتوا في حنك ولو زهر الخوم امت  
رضاة ناي ان يقول رضى حنك فامسى بعد ما فرغ الرايا سير القبر في

ضيق وضنك

ضيق وضنك **قوله** اقدرا نه لو عاد يوما الى الدنيا تسربل ثوب نسك  
يقال فرغت قومي اي علوتهم بالشرف او بالجال والضنك الضيق  
**قوله** السيف اصدق انبا من الكتب الى اخو المراد من الكتب كتب  
النجوم وحد السيف جانبها الذي يباشر الضربة ولحد الثاني بمعنى الحا  
وقوله بيض الصفاح مبتدأ خبر جملة من متولاهن حلاوة والصفاح  
جمع صفيحه وهي السيف العريض والمراد بسود الصفاح كتب التنجيم  
وبالذهب والريب والشكل قول المخين ان عمورية لا تنج **قوله** فني عرضت  
له شكاة عظيمة لعمرى لياخوه الشكاة امر يستكي منه وبعد البيت  
المذكور وكلهم اهل الخايط والغدا فهم الملمات الزمان خصوم فان بات  
فان بات وعلى علة فنيها جراح منهم وكلوم الخايط جمع الخفيظ  
وهي العنق والحية ولمات الزمان مصايبه المازلة والوعك مغف الحسي  
**قوله** نودعم والين الخ البين الفراق والغديق الجس والجمع فبالق  
**قوله** وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعر علي اربع طبقات الجاهليون  
كاسري النور زهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام  
كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفردق وجبرير ودي الرمة  
وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاوا  
بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحثري والبيضاوي والطيب والاستشهاد بكلامهم  
الهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر  
عن صاحب الكفاف في اثنا تفسير قوله تعالى كلما اصالحهم مشوفيه واذا  
اظلم عليهم فامسوا لان فني الرواية على الوثوق والظبط ومبني القول  
على الرواية والاحاطة والاثقان في الاول يستلزم الاثقان في الثاني  
والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بدليل هو  
يهد الراوي اشبه ونقولا يوجب الساع **قوله** كقول لوراى الله  
في الشيب خيرا الخ قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول  
كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابر سعيد مسيا فيكون مناسبا

جز



لا اول الكلام واعترض علي المصنف بان كلامه يدل علي ان ابا تمام من  
 المحضرين مع انه لم يذكر الجاهل ولا الجاهل بان مراده ان الاقتضاب  
 مذهب العرب والمحضرين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون  
 ويتبعونه في ذلك ولذا اوردت بيت ابي تمام قوله كقول به بقيت  
 بقا الدهر الخ ومثله في الفاري طول وعرض حواسل بن ثمامه را  
 مصلحة تامل سلكم خامن را واعلم ان المصم لم يتعرض لذكر حسن الطلب  
 وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفننه بان يخرج المقول  
 الي غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيله موصله اليه كقوله  
 اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبارة علي  
 المطلوب الذي هو الاستعانة لا انه اسرع الي الظرفية كما يفعل ذلك  
 عند الحضور الي الملوك والكبار **قوله** لانك اذا نظرت الي فروع السور  
 الخ بيانه انك اذا نظرت الي فروع السور جملتها وفرداتها رايت  
 من البلاغة والتقنن والنواع الاشارة ما يقتصر عن كنه وصفه  
 العبارة كالتمجيدات المفتحة بها **ابواب السور** وكالا بتد اباندا ان  
 مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ  
 السامع للاصفا اليه وكذا الابتداء بحروف التمجيد كحوالم وحم فانه  
 مما يبعث ويكرض علي الاستماع اليه لانه يفتتح السمع عن قريب  
 واما حوائج السور ففي غاية الحسن الا توري الي الدعاء الذي ختم به  
 سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران والعزائير  
 في خاتمة سورة التوبة والتمجيد والتعظيم الذي في خاتمة المائدة  
 والوعد والوعيد التي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك **قوله**  
 وقد اعجز مصانع الخطباء واخروص شقائق جمع الفصحى يقال  
 خطيب نصقع اي يلبغ بجهل خطبته اما من صقع الديك اذا صاح  
 واما من الصقع بمعنى الجانب لانه ياخذ في كل جانب من الكلام  
 واما من صقعه اذا صرب صوفعته اي وسطاراه والشقائق

جمع

جمع شقيقة وهي شبه رية يخرجها النحل عند سكره شبه تكليم  
 الصبي بصوت النحل في تلك الحالة يقال هو ذو شقيقة وخليج  
 ذو شقيقة **قوله** والتذكير للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان  
 انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة والله اعلم

- حاشية المطول لعلامة زمانه البدر حسن بن الفغري محمد الله
- وعموم وحسن توفيقه والله الموفق للصواب
- يوم الثلاثاء المبارك ثامن شهر سوال من شهر رنة
- اثنين وخمسين والف من الهجرة النبوية علي صاحبها
- افضل الصلوة والسلام علي يد افقر العباد
- الفقير موي الظاهر غفر الله له
- ولوالديه ولجميع المسلمين
- امين امين
- يا رب العالمين
- انك عليا
- نشأ
- قدس



حسن تليح

وهو لمة زفل هفي الكتاب المباري وهو القبي كاشفة الكول  
 لنوبة اليفي الى ربه القبي على سويييع بالشراء السجج والتمز المنكبع  
 وفكره اربعة ريكات ونهك اربيل على يك ابراهيم القضا عيسى  
 بسمياد الكتب ولغا شمسية اخي كنا الشتر يفاها من تركه الشتر  
 خاتمة المطالغين والموقفين واهي المدة ثينر بغيرنا اليه محمد  
 فويسمو حمة الله تعالى ونهنا به ويحلوه والماز فينا هفي  
 لان فيها زيازة على اخي وهفي شرح النطبة على  
 عيا سويييعي

الموت او انما ابقوا اوله هو السبيل الى الاقراء  
 ان النبع ولم يندع لافتيه لو ندية الله جافله ذلدا  
 موت قينا ساهم في هاتية قن هاتية اليوم شوم ارقته ذدا  
 ما فومز عوب اليها فتيها لا يناع عليها الله ابيها

لمني رجال اقاموا فوا زامت  
 فتلك سبيل المست عنها باوعد

الموت اشدك انتا جاشته له  
 ان اليبب في الموت مشغول  
 وكيد يلقوا بغير او يدع له  
 قن التراب على عينيه فمحول

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	H. Hüsnâ
Yeni	
Eski	1423